الجامعـة الاردنيـة
كلية الدراسات العليـا

الفكر السياسي في العراق

خلال فترة مابين الحربين

عميد كلية الدراسات العليا

اسماعيل نوري مسير الربيعي

إشراف

الأستاذ الدكتور علي محافظة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

١٩٩٥ م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٣-٨-١٩٩٥ واجيزت

الاسم	التوقيع
١. الاستاذ الدكتور علي محافظة المشرف (رئيسا)	....
٢. الاستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة (عضوا)	....
٣. الاستاذ الدكتور احمد ماضي (عضوا)	....
٤. الدكتور ممدوح الروسان (عضوا)	....

الإهـــداء....

الأحبة جميعـــا...

شكر وتقدير

واجب الوفاء يدعوني، أن أتقدم الى الاستاذ الدكتور علي محافظة ((المشرف على الرسالة)) بالثناء والعرفان لما تجشم من جهد، وما قدم من ملاحظات سديدة وتصويبات علمية دقيقة، كان لها الأثر المهم في ظهور الرسالة بشكلها الحالي. ولا يفوتني هنا من توجيه الشكر الى مكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة جامعة اليرموك ومكتبة عبد الحميد شومان. بالإضافة الى المركز الوطني لحفظ الوثائق في مدينة بغداد والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ومكتبة المتحف العراقي، ومكتبة الجامعة المستنصرية، ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب-جامعة بغداد.

وهنا أخص بالشكر العميق الأخوين الحميمين; أنور عبود صالح وهادي مسير الربيعي لموقفهما المؤازر لي خلال سنوات الدراسة في مدينة عمان الطيبة الكريمة.

المحتويات

الجداول



المختصرات المستخدمة في الرسالة

د. ك. و. .... دار الكتب و الوثائق / بغداد

م. و. ث. ع. ن. .... المركز الوثائقي لثورة العشرين في النجف الأشرف .

F.O .... Foriegn Office

C.O. .... Colonial Office

الملخص

الفكر السياسي في العراق خلال فترة ما بين الحربين

اسماعيل نوري مسير الربيعي

إشراف: الاستاذ الدكتور علي محافظة

تكمن أهمية موضوع ((الفكر السياسي في العراق خلال فترة مابين الحربين))، في خصوصية الفترة التاريخية، التي تبلورت فيها التطورات والإتجاهات السياسية. حيث شهدت البلاد أحداثا تاريخية، كان لها الأثر المباشر في ظهور الأفكار وبروز المواقف الصادرة عن الجهات الرسمية أو الشعبية بشكل واضح. ومن أجل الاحاطة بتفصيلات الموضوع، قسمت الدراسة الى ستة فصول، تم في الفصل الأول منها؛ دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق إبان العهود الثلاثة ((العثماني، الاحتلال البريطاني، الحكم الوطني))، على اعتبار المؤثرات التي تركتها هذه العهود على العراق.

ركز الفصل الثاني على متابعة بواكير الوعي السياسي، والملامح الفكرية التي برزت إبان تلك الفترة، والدور الذي أنيط بالنخبة المنورة لتحديد موقفها من الاحداث السياسية والأفكار التي تداولوها. فيما أفرد لموضوع الأصول الاجتماعية مكانة خاصة، على اعتبار أهمية هذا الأثر في تطلعات وتوجهات هذه النخبة، ومدى التفاعل والاتصال مع فئات الشعب الآخرى. في الفصل الثالث تمت دراسة المؤثرات المباشرة على الفكر السياسي في العراق. من خلال دراسة ثورة العشرين الوطنية التحررية والأثر الذي خلفته على منوري العراق، وأهميتها التاريخية في تحديد المواقف ازاء بريطانيا كسلطة منتدبة والحكومة الوطنية التي ظهرت في اعقاب الثورة. بالاضافة الى متابعة الأثر الذي تركته الصحافة العراقية وتطور التعليم والأفق الفسيح الذي خلفاه في عقل المنور العراقي لتحديد مواقفه ازاء الأحداث الجارية. والانطباعات والآراء التي تم تسجيلها وتحديدها. و لم يغب عن الدراسة التطلع نحو الأثر الذي تركته العشائر العراقية كقوة لها أهميتها وتأثيرها في الحياة السياسية.

توجـه الفصـل الرابـع نحـو بحـث موضـوع الأحـزاب والتيـارات السياسـية، فكـان أن تمـت دراسـة أهـم الاحـزاب السياسـية الـتي ظهـرت إبـان تلـك الفـترة، والتشـكيلات والفئـات الـتي كـان لهـا الفعـل والأثـر في ظهورهـا والبيانـات السياسـية الصـادرة عنهـا، لتحديـد مواقفهـا ازاء السـلطة السياسـية. فيمـا كـان الرصـد لأبـرز التيـارات السياسـية الـتي بـرزت والمـبررات الـتي رافقـت بروزهـا في الواقـع السياسـي والـتي تميـزت في تيـارات ثلاثـة واضحـة هـي؛ الليـبرالي الـذي عـبر عـن التطلعـات الرسميـة. والقومـي الـذي قادتـه مجموعـة مـن المنوريـن العراقيـين،الذيـن تمكنـوا مـن التعبـير عـن هـذا الإتجـاه في فـترة سـابقة لظهـور الحكـم الوطـني. والتيـار الاصلاحـي الـذي ظهـر كنتـاج موضوعـي لحصيلـة التطـورات السياسـية في العـراق، والآثـار الـتي خلفتهـا عوامـل الاتصـال والتـأثر بالافكـار السياسـية الـتي بـرزت علـى صعيـد الواقـع السياسـي في العـالم. حتـى كـانت جماعـة الاهـالي الممثـل الأكثـر وضوحـا لهـذا التيـار.

تطلـع الفصـل الخـامس نحـو دراسـة موضـوع الافكـار والمواقـف السياسـية المتداولـة، حتـى كـانت ملامـح الموقـف مـن النفـوذ البريطـاني، قـد تمـت دراسـته مـن خـلال تتبـع موقـف الملـك فيصـل الأول منـه، علـى اعتبـار انـه الممثـل الشـرعي للسـلطة العليـا وموقـف الجهـات الرسميـة كمؤسسـة الـوزارة والبرلمـان العراقـي. بالاضافـة الى موقـف الاحـزاب والصحافـة الوطنيـة، الـتي بـرزت في البيانـات والمنشـورات الصـادرة. وبـذات القـدر كـان التطلـع نحـو دراسـة الموقـف مـن المعـاهدات أو فكـرة الاسـتقلال وفكـرة المقاومـة وفكـرة المعارضـة. ومفهـوم الوطنيـة ووحـدة الـتراب الوطـني والمواقـف الصـادرة ازاء مشـكلة الموصـل والموقـف مـن الطائفيـة.

في الفصـل السـادس تم بحـث موضـوع النظـرة الى نظـام الحكـم، مـن خـلال دراسـة المسـؤولية الـتي أنيطـت بـالملك فيصـل الأول في بنـاء الدولـة العراقيـة، والمواقـف الـتي اتخذهـا مـن مجمـل القضايـا والمواضيـع الـتي واجهـت الحكـم، وكـانت ذات مسـاس مباشـر بمسـتقبل البـلاد. فيمـا كـانت للبرلمـان العراقـي أهميـة واضحـة في دراسـة وتحديـد الملامـح والأفكـار الـتي تم طرحهـا، مـن خـلال مواقـف اعضائـه ازاء مختلـف الموضوعـات. ومـن أجـل الإحاطـة بطبيعـة النظـرة الى النظـام السياسـي، كـان الـتركيز علـى سـعي الحكومـة في سـبيل الإسـتقلال، وشـكل المواقـف الـتي تم اتخاذهـا، والتحالفـات الـتي عقدتهـا ان كـان مـع الجـانب البريطـاني، كقـوة ضاغطـة لهـا الأرجحيـة بحكـم المعـاهدات المعقـودة. أو مـع القـوى الوطنيـة الـتي تطلعـت نحـو الحريـة والاسـتقلال. ومـن أجـل ان تكـون الرؤيـة شموليـة وواسـعة، كـان التوجـه نحـو متابعـة موضـوع النخبـة السياسـية وموقفهـا مـن السـلطة السياسـية، والجيـش والسياسـة، والمثقفـون والسـلطة، والعمـال والموقـف السياسـي.

المقدمة

مثلت فترة ما بين الحربين مخاضا فكريا له أهميته المميزة، إنطلاقا من جملة إعتبارات يقع في مقدمتها، قيام أول حكومة وطنية في العراق عام ١٩٢٠، والتي أعقبها الأعلان عن المملكة العراقية وتنصيب فيصل بن الحسين ملكا على العراق. وظهور المؤسسات الرسمية التي تحملت وزر القيام بالواجبات والأعباء التي تتطلبها مسؤولية الحكم. وبقدر ما واجهت الدولة الجديدة مشاكل تعلقت بنقص الكوادر الكفوءة والمدربة بحكم قلة الخبرة والمران. فإن هذا لايعني البتة بأن الوعي السياسي كان غائبا، أو أن المجتمع العراقي كان قد أسلم قياده للسلطة التي نصبت عليه. بل أن واقع الأحداث كان يشير بجلاء الى حالة التفاعل الشعبي الواعي بطبيعة الأحداث، والترقب والتوجس الذي طغى على الناس، الى الحد الذي برزت الأصوات المعبرة عن آرائها بكل جرأة وحسن تفكير، ولعل الأستفتاء الذي جرت وقائعه عام ١٩١٩ خير دليل على ذلك. واذا ما كان الأعتراض على هذا القول ينطلق من كون ان فكرة الاستفتاء، إنما هي في حقيقة الأمر، من بنات أفكار حكومة الأحتلال البريطاني، فأن إشارتنا هنا تكمن في طبيعة التعامل الناضج والواعي الذي بدا عليه الجمهور، والأفكار التي حملتها "المضابط" التي قدمت الى إدارة الأحتلال.

من الظلم الفادح أن يكون التصور، على أن الشعب العراقي كان نهبا للتخلف والأنقطاع والجهل، فعلى الرغم من عسر الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية والسياسية التي أحاطت بالشعب العراقي، والتي يتحمل الوزر الأكبر فيها، إضطراب الأدارة العثمانية، فأن الواقع كان يشير الى بروز العديد من الأسماء الفكرية في مجال السياسة، والتي تمكنت من تقديم طروحاتها وافكارها في الصحف والمجلات التي كانت تصدر في المدن والحواضر العربية بالأضافة الى العاصمة العثمانية "إستانبول". كما ان تجربة الحكم الوطني افرزت حضورا فاعلا من قبل المنورين الذين قدموا أفكارهم حول الأستقلال والوطنية والحرية والتقدم. وهذا ما عبرت عنه الصحافة العراقية بشكل جلي وواضح. بالأضافة الى بروز التطورات الفكرية التي جاءت نتيجة موضوعية لحالة التفاعل مع تطور دور المؤسسات تحت ظل الحكومة الوطنية، واقدام الجيل الجديد للتعبير عن رؤاه وتطلعاته السياسية، والتي تم التعبير عنها من خلال الأحزاب والتيارات السياسية.

ومن أجل الأحاطة بتفصيلات الموضوع، قدمت الرسالة في ستة فصول وخاتمة. تناول الفصل الأول الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية في الفترات السياسية التي كان لها الأثر المباشر في تكوين الصورة الشمولية وهي؛ العهد العثماني وعهد الاحتلال البريطاني المباشر والعهد الملكي. وهو تمهيد كان لابد منه لأستيعاب طبيعة الظروف التي أحاطت بالشعب العراقي، وكان لها الأثر المباشر في تشكيل التصورات والأنطباعات. أما الفصل الثاني فقد كرس نحو دراسة بواكير الوعي

السياسي من خلال تتبع أثر الأتصال مع الغرب على الفكر السياسي والآثار التي خلقتها الصحافة والتعليم والطباعة، اضافة الى الأحداث السياسية البارزة، مثل الأنقلاب العثماني عام ١٩٠٨ والحرب العالمية الأولى.

عني الفصل الثالث بتتبع الآثار المباشرة على الفكر السياسي إبان العهد الملكي، حيث توجه نحو دراسة الآثار التي خلفتها ثورة العشرين على اعتبار أهميتها الوطنية والتحررية من خلال دراسة أهم المثل والطروحات التي تبنتها من حيث؛ مقاومة الوجود البريطاني والتطلع نحو القيادة الموحدة، والدعوة الى الأستقلال والتركيز على الوحدة الوطنية والمطالبة بالحريات العامة. فيما لم يغفل الفصل عن تتبع أثر الصحافة والتعليم ودورهما في بلورة الوعي وتحفيز الأفكار نحو التغيير. وانطلاقا من أهمية القوى الأجتماعية في حفظ التوازن السياسي فأن دراسة أثر العشائر، كان امرا ضروريا لا سيما وان العشائرية، كانت من السمات الطاغية على المجتمع العراقي إبان فترة الدراسة.

الفصل الرابع توجه نحو دراسة الظروف التي أحاطت بنشوء الأحزاب السياسية، والدور الذي أتيح لها أن تلعبه، والمناهج السياسية التي تبنتها والأفكار التي نادت بها والسمات والخصائص التي طبعتها، بالأضافة الى متابعة ابرز التيارات السياسية، والتي تمثلت بالأصلاحي والقومي والليبرالي وعلاقتها بالسلطة والشعب، والأداء والشعارات والأساليب التي تبنتها. أما الفصل الخامس فقد تطلع نحو بحث الافكار السياسية المتداولة، من حيث الموقف من النفوذ البريطاني والموقف من المعاهدات مع بريطانيا وفكرة الأستقلال والمقاومة والمعارضة ومفهوم الوطنية ووحدة التراب الوطني ومشكلة الموصل والموقف من الطائفية، ومن أجل تسليط الضوء على هذه الأفكار بشمولية وسعة، عمد البحث نحو تقصي المواقف الرسمية الممثلة بالملك والوزارة والمواقف الشعبية التي عبرت عنها صحف المعارضة وبيانات الأحزاب الوطنية.

تمت في الفصل السادس دراسة النظرة الى نظام الحكم من خلال متابعة مواقف وأفكار أبرز المؤسسات والشرائح الفاعلة في البلاد، فكان التطلع نحو تتبع دور الملك فيصل الأول، في بناء الدولة العراقية والمسؤولية التي تحمل وزرها. والبرلمان العراقي وسعي الحكومة في سبيل الأستقلال والنخبة العراقية والسلطة السياسية والجيش والسياسة والمثقفون والسلطة والعمال والموقف السياسي.

إحتلت وثائق البلاط الملكي ووثائق وزارة الداخلية غير المنشورة، مكانة خاصة في الرسالة. وذلك لما تقدمه من معلومات أصيلة عبرت عن آلية عمل المؤسسات، وطبيعة التوجهات الفكرية والسياسية التي تبنتها الحكومة. فالتفصيلات التي تحتويها، لا يمكن لأي كتاب أو بحث أن يلم بروحية النص الذي صدرت فيه والأهداف والمرامي التي كانت تشغل ذهن من كتبها أو من قدمت

إليه. والواقع ان الوثائق تلك إنما هي مصدر دقيق، يعبر وبشكل واضح عن سمات وخصائص التطلعات التي كانت تحكم الذهنية الرسمية إبان فترة الدراسة. وكانت الدراسة قد أفادت من وثائق المركز الوثائقي لثورة العشرين في النجف الأشرف والتي إحتوت على أهم الأفكار التي تبناها رجال وقادة ثورة العشرين، بالأضافة الى نصوص الفتاوى التي أصدرها رجال الدين وبعض المراسلات الهامة التي تم تداولها بين قيادات الثورة.

كانت للوثائق المنشورة أهميتها الفائقة في توضيح الصورة التاريخية واتمام بعض الأفكار التي أشكلت على ذهن الباحث، فكان للتقارير الرسمية والمتعلقة بجوانب متنوعة وتفصيلات مختلفة من الحياة الرسمية، أثرها البالغ في توضيح الصورة. وليس أبلغ من كون تلك الوثائق قد عالجت العديد من الموضوعات الأقتصادية والسياسية والأجتماعية، فكانت محاضر مجلس النواب والأعيان قد أوضحت طبيعة الأفكار والمداولات التي تتم في البرلمان العراقي. فيما كان لقرارات مجلس الوزراء أو الأنظمة الداخلية لبعض الاحزاب والأندية، أثرها الفاعل في جلاء الصورة وتسليط مزيد من الوضوح على بعض الأفكار.

أستندت الرسالة في بعض معلوماتها الى رسائل ماجستير ودكتوراه، فنالت نصيبا وافرا من المعلومات الثمينة، لا سيما وان بعض تلك الرسائل، كانت تحمل بين طياتها إجابات على اسئلة عالقة. فكانت رسالة "عبد الرزاق مطلك الفهد" للماجستير عن الاحزاب السياسية، ورسالة "عبد النافع محمود" للماجستير عن ظاهرة عدم الأستقرار السياسي. خير مثالين على تقديم الأيضاح المناسب عند الحاجة الملحة. وبغية تنويع المصادر توجه الباحث نحو الاعتماد على بعض الرسائل العلمية المكتوبة في الجامعات الغربية، فكانت رسالة AL-Adhami والمعنونة بـ Political Aspects of the Iraqi Parlament نموذجا مميزا وجهدا علميا راقيا.

على الرغم من الحذر الشديد الذي عمد اليه الباحث في التعامل مع وثائق لندن: Foreign Office و Colonial Office، انطلاقا من كونها تمثل وجهة النظر البريطانية. الأ ان هذا الامر لا يقلل البتة من أهميتها التاريخية، كونها تقدم العديد من التفسيرات الدقيقة، وتوضح الكثير من الأشكالات. لا سيما تلك البرقيات السرية المتبادلة بين وزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية، مع دار الاعتماد البريطاني. أما Administration Report المنشورة والمتعلقة بفترة الأنتداب، فهي لا تقل أهمية عن سابقتيها، هذا اذا ما أخذنا بالاعتبار، صفة الشمول والتنوع الذي تقدمه، اذ تكاد تكون مفاتيح للأجابة عن جميع الأسئلة المتعلقة بالقطر العراقي وفي مختلف القطاعات.

قدمت الصحف الصادرة إبان فترة الدراسة، معلومات قيمة، مكنت الباحث من الوقوف على بعض الحقائق. لعل ابرزها إلغاء النظرة الجاهزة عن تخلف صحافة العشرينات والثلاثينات،

حتى كانت المفاجأة، والتي طلعت على الباحث في شكل طروحات فكرية سابقة لزمنها، بل ومتفوقة بشكل مدهش على الكثير من صحف اليوم. فكان للمتابعات الخبرية والتعليقات السياسية والمقالات الرصينة، أبلغ الأثر في توجيه الباحث ولفت نظره نحو العديد من الموضوعات التي كانت غائبة عن ذهنه.

قيض للباحث الاعتماد على العديد من البحوث والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات، والتي كان لها الأثر الأهم في توجيه البحث نحو التأني وعدم التسرع، لاسيما وان الجهود العلمية المقدمة إنما نتاج سخي من قبل باحثين إمتلكوا الخبرة وحسن الاطلاع. فيما احتلت الكتب العربية والمترجمة النصيب الأوفر من العناية، لأنها الاساس والمعين الذي انصبت جهود الباحث نحوها، فكانت كتب عبد الرزاق الحسني بغزارة معلوماتها وشمول أحداثها، ومذكرات توفيق السويدي وجعفر العسكري ونوري السعيد ورستم حيدر ومحمد مهدي كبة وطه الهاشمي، شهادة واقعية وحية على الاحداث، فيما كانت الرصانة العلمية والشمول الذي حفلت به، كتب الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور كمال مظهر أحمد والدكتور مجيد خدوري.والدكتور زكي صالح والدكتور علي الوردي.

وكانت للكتب الصادرة باللغة الأنكليزية مكانة وأهمية في معلومات الرسالة، وليس أبلغ من الكتاب الفخم والمميز لـ Hanna Batatu والموسوم The Old Social Classes، والذي يتوجه بشمول وموسوعية نحو دراسة التاريخ العراقي وكتاب Peter Sluglett الموسوم Britain in Iraq والذي يعنى بدراسة العلاقات العراقية البريطانية إبان عهد الانتداب.

الفصل الأول

مقدمة في الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية

الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية في العهد العثماني:

كان لتعاقب السيطرة الأجنبية على العراق أثرها الواضح في وسم الأوضاع العامة فيه، بالفوضى والتخلف. وكانت هذه الحالة قد بلغت ذروتها إبان السيطرة العثمانية، والتي إرتبطت بالركود والجمود وعدم وضوح السياسة الادارية لجهازها الحاكم، الذي تفشى فيه الفساد والمحسوبية وانعدام التطلعات نحو تجاوز الأخطاء السابقة، التي وقع فيها الأسلاف من الولاة أو الموظفين العثمانيين(١) . وبقيت سلسلة الأخطاء تنوء بكلكلها على البلاد، حتى لم تبد للعيان أية بارقة من شأنها ان تحرك الأوضاع، نتيجة للرتابة التي طبعت توجهات السلطة العثمانية، التي وجدت في سير الأمور على شكلها المعتاد أمرا يسيرا، لا يحتاج لكثير من الجهد أو المشقة(٢). مما أسهم الى حد بعيد في غرس طابع العزلة بين أبناء البلاد والسلطة الحاكمة، التي لم يجدوا فيها، سوى آداة للقمع ومصادرة الحريات وفرض الوصاية المباشرة عليهم حتى بلغت الحال عدم إهتمام الشعب بما يدور حوله من أحداث وأوضاع(٣). وعليه يمكن القول أن علاقة كهذه، قد نجم عنها ركود شمل الفعاليات الأنسانية وقيدها الى حد بعيد(٤). حتى أن المتابع يكاد لا يلمح أي توجه للمبادرة أو المشاركة في الحياة العامة. واذا ما كانت الأشارة الى الدور الذي لعبته السلطة الأجنبية في تفاقم الأوضاع، فان هذا الأمر يدعونا للالتفات الى أن ثمة عوامل داخلية كانت تؤدي أدوارا في خلخلة الحال، لا سيما إذا ما تم الالتفات الى طبيعة العلاقة التي حكمت بنية المجتمع العراقي. والتباين الهائل الذي عم القطاعات الأجتماعية، ونظرة عدم الاطمئنان والحذر المتبادل بين أهل الريف من جهة اخرى وابناء المدن.

وانطلاقا من إعتبارات البيئة المحلية الضيقة، كان كل طرف ينظر الى الاخر بعدم راحة. بل وكانت النظرة في أغلب الأحيان تأخذ شكل التعالي والأزدراء المتبادل، تحت مختلف الدعوات، حيث ينظر أبناء العشائر الى أهل المدن على أنهم من أتباع السلطة، في حين تسود النظرة لدى أهل المدن، بأن العشائريين مشاغبون مثيرون للقلاقل والمشاكل(٥) وفوق كل هذا انعكست آثار الأهمال والحرمان على الواقع الأجتماعي الذي يحياه أبناء البلاد، الى الحد الذي برزت وبشكل

---

(١) لونكرك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، مطبعة التفيض، بغداد ١٩٤١، ص ٣٨٧.

(٢) مجيد خدوري، اسباب الاحتلال البريطاني للعراق، مطبعة الشعب، الموصل ١٩٣٣ ، ص ٥٣ .

(٣) عبد الرحمن البزاز، العراق من الأحتلال حتى الاستقلال، ط ٣ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٢٣ .

(٤) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط ٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٠ .

(٥) Ghassan. R. Atiyyah, Iraq 1908-1921, Beirut 1973. p.21.

واضح آثارالتخلف والأنقطاع عن العالم، بحكم إستحكام عوامل الضغط على المواطن وانصرافه بكل جهده لتدبير أحوال معيشته، حيث وضح على طبيعة أساليب التفكير وأشكال المواقف الصادرة عنهم، إزاء مختلف القضايا والمواضيع(١). وكان لشح الموارد وانعدام فرص العمل أثرها الواضح على الأنشطة الحياتية للسكان الذين عانوا من الفقر، وغدوا نهبا لمداهمة الأوبئة والأمراض(٢). بالأضافة الى ما عانته مناطق العراق المختلفة من إهمال في المجال العمراني والثقافي. حتى أن مشاريع الخدمات العامة كانت تفتقر اليها المدن بشكل فاضح، مما يؤكد تدني الأحوال المعاشية، وفوضى الأدارة(٣). التي عزلت نفسها عن المجتمع، واكدت توطيد علاقتها بفئة محددة تمثلت بكبار الملاك والتجار وبعض الوجهاء في المدن ورؤساء العشائر، لتفتح المجال واسعا أما المستفيدين لتوسيع أرباحهم وأملاكهم، على حساب تفاقم أوضاع عموم الشعب(٤).

ان البيان التالي بالكوارث التي حلت ببغداد خلال القرون ١٧ و ١٨ و ١٩(٥) يلقي ضوءا على احوال أهم مدينة في العراق

---

(١) مجلة لغة العرب "بغداد"، العدد السادس، كانون الأول ١٩١٢ ، ص ٢٣١.

(٢) منير التكريتي، الكاتب الصحفي ابراهيم صالح شكر، مجلة كلية الآداب "بغداد" العدد ١٤، المجلد الثاني ١٩٧٠-١٩٧١، ص ٨٦١.

(٣) جميل الاورفلي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧١، ص ٣٥.

(٤) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revdutionery Movement of Iraq, Princeton 1978, p.15.

(٥) Ibid.

إشارة كهذه لا تعني أن الأثرياء من أهل المدن أو الريف، قيض لهم أن يتحصلوا على سلطة القرار أو التأثير عليه، بالقدر الذي توجه أولئك نحو توطيد مصالحهم وتثبيت علاقاتهم مع الجهاز الحاكم من أجل توكيد الضمانات التي يبغون[١]. ولمحدودية المجال الذي كانت تتحرك في إطاره اصحاب الرساميل دمغت انشطتها بالفتور والضعف، حتى أن هذه الحالة بقيت ملازمة للرأسمال الوطني خلال التطورات اللاحقة[٢]. حيث برزت خلال سنوات الأحتلال البريطاني زيادة النشاط التجاري في مجال بيع المواد الزراعية، نتيجة لحاجة قوات الأحتلال للمواد الغذائية. وقد لعبت الشركات الأجنبية دورا واسعا في ذلك النشاط، حيث حاولت توطيد علاقاتها مع طائفة التجار من خلال تقديم القروض لهم[٣]. وبقي الرأسمال الوطني يمارس دورا متواضعا في النشاط الاقتصادي نتيجة لتوظيف الاموال في التجارة والعقارات واهمال القطاعات التي من شأنها أن تعود بالنمو مثل قطاع الصناعة الذي عزف أصحاب المال عن الدخول فيه لخشيتهم من المغامرة[٤].

٤٥٨٢٩٥

بقي الركود مخيما على العلاقات الأجتماعية داخل المدن. وظلت حالة الحذر والتوجس من العناصر الغريبة، سمة ملازمة لأغلب ابناء المدن، حتى لنجد بروز ظاهرة الصدام المباشر بين إبناء المدينة الواحدة، انتصارا للأحياء التي يقطنون[٥] فيها، و لم تكن هذه الظاهرة لتخرج عن المضمون القبلي، الذي يمثل الجذر الذي يتمسك به ساكن المدينة للدلالة على الأصول التي يرجع إليها، هذا اذا ما أخذنا بالأعتبار أهمية الأنساب بالنسبة للمجتمع العربي[٦]. وعلى الرغم من سمة الانفتاح التي تميز الحياة الحضرية، الا أن مدن العراق بقيت تعاني من ركود الأنشطة فيها، حتى أن الصناعات التي برزت فيها، لم تزد عن ورش الحرفيين التي كان يتم فيها تصنيع بعض الادوات البدائية لأنجاز الأعمال وتلبية الحاجات المباشرة للمواطنين[٧]. بالاضافة الى ذلك طفت على

---

(١) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٤، ج ١، ص ٣٤.

(٢) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ص ١٧.

(٣) سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٢، ص ١٨٣.

(٤) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق القطاع الخاص، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٨، ص ٤.

(٥) عادل علي عبيد، من احداث عامي ١٩١٨-١٩١٩ عرض موجز، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٨٤، ص ١٨٦.

(٦) معن خليل عمر، تطور الحياة الاجتماعية، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، ج ١٣ ص ١٣.

(٧) فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت ١٩٤٩، ص ٦٠.

السطح مشاكل نجمت عن ضآلة الفرص لتشغيل المواطنين، بحيث تمثلت ظواهر اجتماعية، عكست فقر السكان وعوزهم للحاجات الأساسية التي إختفت بشكل واضح[١].

خضعت العلاقات الاجتماعية داخل المدينة العراقية لهيمنة العلاقات القديمة، حتى أن سنن التطور الأجتماعي فيها لم تبرز للعيان، نتيجة لأستقرار علاقة الحاكم بالمحكوم، على ماهي عليه وفقا للتوزيع الذي أقرته السلطات العثمانية. والتي حاولت جاهدة الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، حيث التطور الذي شمل أوربا، والتخلف والركود الذي طبع فعالياتها، فكان إن صدر خط كولخانة في ٤ تشرين الثاني ١٨٣٩ إبان عهد السلطان عبد المجيد خان ١٨٢٢"-"١٨٦١، وخط شريف همايون في ١٨ شباط ١٨٥٦[٢]. كمحاولة من السلطة العثمانية لرأب الصدع الذي نخر هيكلها، وكطريق للخروج من المأزق الذي صارت تعمه فيه، لزمن ليس باليسير. أو القوانين اللاحقة التي صدرت، مثل قانون الاراضي العثماني الذي صدر في ٢١ نيسان ١٨٥٨[٣]، لمعالجة الأوضاع. واذا ما كانت القوانين قد صدرت من أجل إنهاء المشاكل وحلها. إلا أن كل هذا لم يكن يطال العراق بشيء، حيث بقيت تلك البقعة تنوء تحت وطأة الاهمال والتعسف الصادر عن جهاز إداري فاسد، لا يفكر الأ بالوسائل الناجعة لتحصيل الضرائب من السكان بشتى الطرق والوسائل، وفي هذا السياق تم تكريس فكرة مفادها ضرورة التركيز على مناطق النفوذ، التي تمثل على أقل تقدير موارد سنوية تدعم الخزينة العثمانية التي تعاني من الخواء والعجز[٤]. وللدلالة على عمق الهوة السحيقة التي ميزت العلاقة بين العراق والسلطة المركزية في الأستانة، يمكن الأشارة الى اللامبالاة وعدم بروز أي ردة فعل، عند صدور الدستور العثماني ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ الذي أقره السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦"-"١٩٠٩[٥].

وكان للوعي بضعف السلطة، ان توجه السكان نحو تطمين حاجاتهم الى الأمن، بتدعيم نظامهم الأجتماعي ان كان على صعيد العلاقات داخل العشيرة أو المدينة. وعليه نجد حرص الهيئة

---

(١) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، دار الرشيد، بغداد ١٩٨١، ص ٢٩.

(٢) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلمية العثمانية، تحقيق د. احسان حقي، ط ٦ ، دار النفائس، بيروت ١٩٨٨، ص ٤٨٠-٤٨٤.

(٣) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية دراسة في الهوية والوعي، ط ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ١٢٨.

(٤) بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن، ترجمة د. اكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨، ص ٧٩.

(٥) محمد مخزوم، ازمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٦، ص٣٨.

الأجتماعية على الالتفاف حول الأعيان والأشراف لرفع ظلاماتهم الى السلطة، الممثلة بالوالي العثماني وهيئة موظفيه الذين هم في الغالب من الأتراك(١). ولا بد من القول أن الوجهاء الذين كانوا يمثلون لسان حال السكان، وعلى الرغم من المكانة المميزة التي يحظون بها، كانوا كثيرا ما يتعرضون لعسف السلطة السياسية، التي كانت ترى من تكرار رفع الظلامات تذمرا لا يمكن التغاضي أو السكوت عليه(٢). ومن المفارقات ان البعض من الوجهاء أنفسهم كان يعمد لعقد تحالفات مع السلطة السياسية، لجني المكاسب والأرباح، وليس أبلغ من محاولات بعض الملاك للاستفادة من بعض المشاريع التي أقرتها الدولة العثمانية لزيادة مكاسبهم. فبعد انتشار الأخبار حول تصميم الحكومة على مد سكة للحديد بين بغداد وحلب وبغداد والبصرة خلال العام ١٩١٢، عمد الملاك الى رفع أسعار الأراضي، للأستفادة من الحركة الاقتصادية الناجمة عن هذا الأمر في حالة التنفيذ. وكانت مجلة (لغة العرب) قد أشارت الى ذلك "واليوم أغلب المشترين هم الأجانب، واليهود الوطنيون، وأغلب البائعين هم المسلمون ثم النصارى"(٣). والواقع ان حالة التسيب والأهمال التي ميزت نشاط الحكومة، لم تكن حالة مطلقة، حيث كانت السلطات تتدخل في تنظيم بعض الشؤون المتعلقة بحياة السكان المعاشية، فعلى سبيل المثال عمدت السلطات الى إصدار انذار الى أصحاب المخازن في ٢٥ آذار ١٩١٣ ، بضرورة خفض أسعار الحبوب بعد ان بلغت إرتفاعا فاحشا، وفي تلميح الى تردد السلطات أشارت أحدى المجلات: "ولا نعلم اذا كانت الحكومة تراقب على الدوام هذه الحالة الى قدوم الحبوب من الديار البعيدة عن العراق أو الى الحصار الجديد أو تلقي حبل الأمور على غاربها"(٤).

قيض لبعض المؤثرات على طبيعة النشاط السائد في العراق أن تبرز، إلا انها بقيت تعاني من المحدودية، وذلك لضيق النطاق الذي تحركت فيه. واذا ما كانت الأشارة الى عسر الاحوال المحيطة بالمجتمع العراقي، فان هذا الأمر لم يمنع البعض من المثقفين من التوجه نحو زيادة معارفهم وعلومهم ان كان عن طريق الاتصال المباشر كالسفر مثلا، أو البحث والتقصي عن الأفكار الجديدة التي تحملها الكتب والصحف الصادرة في البلاد العربية، لاسيما بلاد الشام ومصر، بالاضافة الى بعض الافكار الجديدة التي تتداولها بعض الصحف الصادرة في العاصمة العثمانية "الاستانة" هذا اذا ما

---

(١) توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧، ص ٣٥.

(٢) Ghassan. R. Atiyyah, OP. cit, p. 33.

(٣) مجلة لغة العرب، العدد الثاني، آب ١٩١٢، ص ٧٦.

(٤) مجلة لغة العرب، الجزء العاشر، السنة الثانية، نيسان ١٩١٣، ص ٤٧٩.

اخذنا بنظر الاعتبار، معرفة عدد واسع من المثقفين العراقيين باللغة التركية[١]. الا أنه من المفيد القول، بأن البعض من الافكار الجديدة التي تم تداولها، لم تخرج عن نطاق الادراك الساذج لبعض منطلقاتها، لا سيما في مجال الأفكار التي اهتمت بالنظريات الحديثة أو بعض التيارات الأدبية[٢]. وكان المثقف العراقي قد عبر عن عمق الأزمة التي تحيط به، من خلال كتابات البعض منهم، التي لامست الواقع و لم تبتعد عنه، فكانت الأشارات واضحة الى أن الخراب الذي بلغته البلاد، إنما هو نتاج طبيعي لجهل القائمين على الأمور، الذين نأوا بانفسهم عن التدخل في اصلاح الشؤون والنظر الفاحص في تدبير الأمور، ونقلها من الحال الذي باتت تتخبط فيه[٣]. كما ان انشغالهم برعاية مصالحهم، وولوجهم في دائرة الصراعات من أجل توطيد نفوذهم، جعل البلاد نهبا للمشاكل التي لا تكاد تنقطع، والتي توضحت في الثورات العشائرية المستمرة، وتذمر المدن بشكل مستمر[٤]. بالأضافة الى السياسة الأدارية التي ركزت على تفضيل العناصر التركية على العناصر القومية الاخرى، التي تؤلف الهيكل العام للدولة العثمانية[٥].

ان تركيز السلطات بيد العناصر التركية، لم يكن يعني أن أبناء البلاد قد تم أقصاؤهم وبشكل تام عن إداء أي دور في الحياة العامة. وحتى وان كانت تلك الفكرة قائمة في ذهنية الأدارة، فان الموهبة والكفاءة التي تحصل عليها البعض من المثقفين العراقيين، أهلتهم لتولي أرفع المناصب الأدارية، إن كان في العراق أو في الولايات العثمانية الأخرى. وعلى مختلف القطاعات الوظيفية العسكرية منها والمدنية. حيث قدر للعديد منهم، تولي مهام إدارية رفيعة المستوى. وليس أدل من الأشارة الى النشاط الذي بذله الأديب العراقي جميل صدقي الزهاوي المتوفى عام ١٩٣٦، في الحياة العامة وتوليه العديد من المناصب الرسمية. وكذلك الحال لمحمد فهمي المدرس المتوفى عام ١٩٤٤ وعبد المجيد الشاوي المتوفى عام ١٩٢٧[٦] بالاضافة الى العديد من الأسماء التي لمعت في مجال الحياة الفكرية والثقافية، بما قدموه من عطاء علمي ونتاج ابداعي، إن كان على صعيد الدراسات الدينية واللغوية أو في مجال الشعر. واذا ما كانت الأشارة الى عزلة العراق تترى، حول

---

(١) رفائيل بطي، الادب العصري في العراق العربي، المطبعة السلفية، مصر ١٩٢٣، ج ١ ص ٧.

(٢) عبد الاله احمد، في الادب القصصي ونقده، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٣، ص ١٥.

(٣) ابراهيم حلمي، العراق، مجلة لغة العرب، الجزء الاول، حزيران ١٩١٢، ص ٣.

(٤) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ١٧٢.

(٥) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٥٥.

(٦) مير بصري، اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، دار الحرية للطباعة، بغداد. د.ت، ج ١ ص ص ٣٢، ٤٨، ٨٥.

السوء الذي خلفه الجهاز الاداري العثماني فيه، فان هذا لم يمنع من بروز بعض الفعاليات، التي نبهت الأذهان الى التقدم الذي بلغه العالم في مجال العلوم والمخترعات الحديثة، حيث كانت المراكب التي بدأت تمخر مياه دجلة والفرات عام ١٨٤١ والعائدة لشركة لنج (Lynch)، أبلغ الاثر للتعرف على شاهد وبشكل مباشر للمدى الذي بلغته حركة النقل والمواصلات في العالم، بالاضافة الى الآثار التي خلفها خط التلغراف الذي أنشئ عام ١٨٦١ بين بغداد والموصل واستانبول. والفاعلية التي أحدثها في نقل الاخبار والأتصال بشكل مثير للدهشة[١]. ولابد من القول هنا، ان حالة الدهشة هذه كانت أمرا مؤكدا، لاعتبارات عديدة تقع في مقدمتها، حالة التخلف والركود التي أخذت من البلاد كل مأخذ، واهمال منافذ التنوير والتعليم، حتى غدت الجهالة والأمية تتراكم، لتتفاقم نتائجها، وتبدو وبشكل جلي على بنية المجتمع. وهكذا لم يعد أمام العامة لتحريك تلك الأوضاع، الا عن طريق المبادرات الذاتية التي كثيرا ما كانت تصطدم بقلة الموارد وشح الأمكانات. فكان ان انتشرت "الكتاتيب" التي يشرف عليها أشباه قراء، يعانون هم أنفسهم من قلة التعليم والمعارف، وجمود الادراك والوعي. في حين أن "المكاتب" التي أنشأتها الحكومة والتي لم تزد على عدد أصابع اليد كان يتم فيها التدريس باللغة التركية[٢]. حيث تم تأسيس مدرسة ابتدائية عام ١٨٦٩ في بغداد[٣] أعقبها تأسيس مدرسة ثانوية للبنين عام ١٨٧٠ ونتيجة عجز الحكومة عن تلبية حاجات البلاد من التعليم أقدمت الأقليات الدينية على إنشاء مدارس خاصة بأبنائها، حيث تم انشاء اول مدرسة للطائفة اليهودية في بغداد عام ١٨٦٥، إعتمدت فيها على مدرسين أوربيين تم التعاقد معهم. فيما حرصت الارساليات التبشيرية على إنشاء مدارس لابناء الطوائف المسيحية في بغداد والموصل، مثل مدرسة الاباء الكرمليين عام ١٧٢١ والمدرسة الكلدانية عام ١٨٤٣[٤]. ولابد الأشارة الى الأهمية الأستثنائية التي حظيت بها فترة ولاية مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، الذي حرص على تحريك الأوضاع وتبديد صورة الجهل والركود، من خلال الأصلاحات التي حرص على النهوض بها[١]، لا سيما في مجال إصلاح التعليم ورعايته والعناية بالمواد التي يتم تلقينها للطلبة وتنويعها من أجل الارتفاع بمستوى الادراك لديهم واعدادهم

---

(١) باقر امين الورد، حوادث بغداد في١٢ قرن، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٨٩، ص ص ٢٤١، ٢٤٦.

(٢) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٥، ص ١٧.

(٣) جريدة الزوراء، ١ جمادى الاولى ١٢٨٧ هـ، تموز ١٨٧٠.

(٤) فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٥، ص ١٢٦.

(٥) Mohamad Fadhil Jamali; The New Iraq, Its Problem of education, New York 1934. p. 56.

بشكل جدي لتولي مهمة النهوض بواقع البلاد[1]. الا أن من خلفه في تولي تلك المهمة، من الولاة الآخرين عادوا الى سيرة أسلافهم، لتنكأ البلاد بوزر الجمود والانحطاط[2]. وقد بقيت احوال التعليم على هذا المنوال حتى السنوات المبكرة من عمر الحكم الوطني في العراق وظهور أول حكومة عربية عام ١٩٢١[3].

طغت السمة القبلية على الحياة الاجتماعية في العراق، لاعتبار زيادة حجم القبائل القاطنة أغلب مناطق البلاد، إذا ما قيست بسكان المدن. وكان للحياة القبلية فرض إعتبارها واعرافها وتقاليدها، من حيث الأعتزاز بالأنساب، أو الاشكال والانماط المتبعة، في تحديد العلاقات الاجتماعية، من روابط قربى عن طريق الزواج أو حالات تحديد العلاقة بالطرف الآخر القاطن ضمن نطاق الوحدة الجغرافية، حيث الغزو المستمر بين القبائل أو محاولات الأخذ بالثأر بالأضافة الى محاولات فرض الهيبة على مناطق الجوار[4]. وكان للنفوذ الواسع الذي امتلكته القبائل في مناطقها، أن غدت المناطق القاطنة فيها "ديرة" لها، تمارس فيها نفوذها وانشطتها الأقتصادية، لا سيما أعمال الزراعة، والتي غالبا ما كانت مصدر نزاع بينها وبعض القبائل المنافسة[5]. في حين أن السلطة العثمانية أكتفت بالسيادة الأسمية على الأرض بالاضافة الى تحصيلها للضرائب التي كانت تصل خزينتها عن طريق التخمين[6] في الغالب. حيث اعتمدت على طائفة من الملتزمين لجباية الضرائب على الاراضي الخراجية بنسبة ١٢,٥٪ فيما تأخر تنفيذ قانون الاراضي العثماني الذي صدر في نيسان ١٨٥٨ حتى ولاية مدحت باشا عام ١٨٦٩، ولم تفد البلاد من تطبيقات القانون، سوى بروز مساوئه، التي تمثلت في هيمنة الفئات الأقطاعية والبورجوازية على ملكية الاراضي، على حساب الملكية المشاعية لجميع افراد القبيلة. وعلى هذا طفت الى السطح، هيمنة فئة صغيرة على حساب جموع الفلاحين، مما كانت له انعكاسات مباشرة على طبيعة الأنتاج الزراعي، لا

---

(١) Abdul Wahab Abbas AL-Qaysi, The Impact of Modernization on Iraq, Society during the Ottoman Era: A Study of Intelleatual Develpoment in Iraq 1869-1917, A Dectoral thesis submitted to University of Mechigan 1958, Unpublished, p. 45

(٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٥، ص ١٣٧.

(٣) توفيق السويدي، المعارف في العراق منذ ربع قرن، من كتاب نظرات في معارف العراق تأليف شيخ العراقيين كاشف الغطاء، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف ١٩٥١، ص ٩٧.

(٤) عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١، ص ١٩.

(٥) تقرير لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٥٨، ص ٨.

(٦) A. Banne, State and Economics in the Middle East. A Society in Transition, London 1948, p. 190

سيما بعد أن تحولت علاقة الفلاح من مشارك في ملكية الارض والانتاج الى مجرد أجير[1]. الا ان هذا القول لا يعني بأن جميع الأراضي الأميرية، قد تحولت الى أملاك صرفة لشيوخ العشائر أو ملاكي المدن. بدليل أن الفترة التي بدأ فيها تطبيق قانون الأراضي وحتى السنوات الأولى من عمر الحكم الوطني، لم تزد نسبة الأراضي التي تحولت الى "أملاك طابو" عن ٢٠٪[2]. والواقع أن السلطات العثمانية حاولت استخدام تطبيق قانون الأراضي، كورقة ضغط على الفئات المتنفذة، لا سيما الزعماء المناوئين لها. وعليه أخذت بتوزيع سندات الملكية للفئات المساندة لها، وكنوع من وسائل خلق التنافس بين الزعماء المحليين[3]. كما أتيح للسلطة من خلال هذا القانون، أن تقدم مكافآتها بسخاء الى بعض الأسر، بحيث تمتعت بحق ملكية إقطاعات واسعة من الأراضي، على الرغم من كونها أسر مدينية، لا علاقة لها بالزراعة وأنشطتها[4]. اما عن علاقة السلطة بالقبائل، فلم تزد عن الاذى والضرر، فمن يطيع الحكومة يكون تحت وطأة الضرائب والرسوم، أما من يعصاها فيكون مآله التهجير وترك الرقعة التي كان يعمل فيها، مما يعكس آثارا وخيمة على الأنتاج الزراعي ويعرض إقتصاديات البلاد لأوضاع مضطربة[5]. بالاضافة الى بروز حالة من الصدام بين القبائل المتنقلة والمستقرة، لاسيما في مواسم انتقال القبائل الرعوية الباحثة عن مناطق الرعي، حيث تمثل حالة من التهديد المباشر، لأنماط نشاطها الاقتصادي وتعرضها لهزات عنيفة، مما ينعكس على واقع حياتها المعاشي. و لم يقف الأمر عند خلخلة أوضاع الانتاج لديها، بالقدر الذي يتمثل التهديد في ارباك حركة القوافل التجارية المارة بالمنطقة[6].

كانت الدولة العثمانية المسؤول الأول عن تمهيد السبيل لتدخل القوى الاجنبية في شؤونها الداخلية، من خلال منحها امتيازات خاصة لرعايا بعض الدول الأجنبية. ويعود أول هذه الأمتيازات الى الاتفاق الذي تم عام ١٥٣٦ زمن السلطات سليمان القانوني ١٤٩٥"-"١٥٦٦ مع السفير الفرنسي، حيث صدر مرسوم سلطاني[7]. وفي تطور لاحق غدا التدخل الاوربي في

(١) Doreen Warrinor, Land and Poverty in the Middle East. Royal Institute of International Affairs, London 1948, p.16.

(٢) زكي خيري، ملاحظات أولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٤، ص ٤٢.

(٣) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، المكتبة العالمية، ط ٢ ، بغداد ١٩٨٥، ص ٥٨.

(٤) كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٥٧.

(٥) ابراهيم حلمي، العشائر القاطنة بين بغداد وسامراء، مجلة لغة العرب، العدد الثالث، ايلول ١٩١٢، ص ٨٣.

(٦) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، مكتبة البدليسي، بغداد ١٩٨٧، ص ١٦.

(٧) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٢٢٣.

الشؤون العثمانية أمرا مستفحلا لاسيما في النصف الاول من القرن التاسع عشر(١). أما مرسوم الاصلاح "همايون" والصادر عام ١٨٥٦، فلم يكن سوى ارادة أوربية فرضت وبشكل قسري على العثمانيين من أجل فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأوربية. فيما أدت القروض الأجنبية دورها في إلغاء استقلالية القرار العثماني، وربطه بشكل مباشر بالأرادة الأوربية، حيث غدت بريطانيا وفرنسا، تلوح في أية فرصة سانحة بضرورة تسديد مستحقاتها من الأموال، على الرغم من فوائد المبالغ فيها، التي كانت تقتطعها تلك الدول(٢). وعلى هذا عززت بريطانيا من توطيد مواقعها في العراق، بعد توقيع المعاهدة التجارية مع الدولة العثمانية سنة ١٨٣٨. وعملت على توسيع نطاق شركاتها الرأسمالية للسيطرة على حركة التجارة الخارجية فيه. فكان ان برزت للعمل ثلاث شركات بريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي؛ لنج Lynch ، مايلز Mails ، هكتور Hector. وقد تمتعت تلك الشركات بحظوة ومكانة رفيعة، الى الحد الذي بلغ نفوذها فيه ان طالب التجار، باستخدام باخرة مسلحة، من أجل حماية طرق الملاحة النهرية، التي كانت تمر فيها بضائعهم(٣). وكانت الأنشطة التجارية البريطانية قد تركزت في البصرة حيث الميناء الذي يستقبل البواخر التجارية(٤). وضمن هذا السياق حرصت بريطانيا على تعزيز موقعها التجاري في العراق، من خلال تكثيف عمل شركاتها التجارية الذي بلغ عددها في اواخر القرن التاسع عشر ست عشرة شركة، وليبرز بالتالي هيمنة واضحة على جملة نشاط التجارة الخارجية للبلاد، مدعمة ذلك بافتتاح فروع لمصارف انكليزية في المدن الكبرى(٥). وقد تجلت أهمية النشاط البريطاني في مجال التجارة الخارجية، في العدد الكبير من السفن البريطانية الذي إحتشد في ميناء البصرة، والذي فاق عدد البواخر الاخرى التابعة للبلدان المنافسة الاوربية منها على وجه الخصوص(٦). ولم يكن لهذا النشاط ان يخفى على الدولة العثمانية، التي أحست بالمخططات الاستعمارية البريطانية والرامية لفرض سيطرتها على البصرة، وقد وضح هذا لدى السلطان عبد الحميد الذي وصف الوضع قائلا؛ "ان الانكليز يرغبون في الأستيلاء على البصرة على وجه

---

(١) سليمان البستاني، عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٦.

(٢) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ص ٣٧٥.

(٣) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، قطر ١٩٧٥، ص ص ٢٠٤٢-٢٠٤٦.

(٤) Mesopotamia, Handbook No. 63, official, London 1920, p. 64

(٥) سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، جامعة الموصل، الموصل ١٩٩١، ص ٤٢٦.

(٦) F.O.311/148/2490/ The Influence of the Railway on British Interest, Part V. Board of Trade Memorindum, June 1905.

الخصوص. وقد أعلمني أعيان تلك المنطقة ان الانكليز يصرفون أموالا طائلة في هذا السبيل"(١).
ومن المهم الأشارة هنا، الى ان بريطانيا وان حثت جهودها لتعزيز موقعها في البصرة، الميناء الوحيد في العراق، فان هذا لا يعني انها أهملت المدن الكبرى الاخرى، حيث حرصت على دعم موقعها في مدينة بغداد بافتتاحها ممثلية لشركة الهند الشرقية في العام ١٧٩٨(٢). وراحت من خلال هذا المنفذ، بتوطيد أواصر علاقاتها مع الوجهاء والتجار وتقديم المشورة اليهم في مجال الأعمال، وفي هذا يقول ريتشارد كوك (R. Coke)، بأن الاستشارات التي قدمها وكلاء الشركة، كانت قد نالت الرضا والأستحسان لما انطوت عليه من افكار نافعة في مجال الاعمال التجارية(٣).

السنة	قيمة البضائع المستوردة والمصدرة
١٩١٠	٣٩٥
١٩١٢	٣٩٨
١٩١٥	٩٤
١٩١٧	٦٢٥
١٩١٨	١١١٠
١٩١٩	١٨٤٠

قيمة البضائع المستوردة والمصدرة بآلاف الباونات (٤)

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠:

طبقت بريطانيا قانون دعاوى العشائر المدني والجزائي منذ عام ١٩١٨، ليتم من خلال هذا الامر، تكريس الفصل بين المجتمع العشائري والمدني. وليسهل عليها بالتالي تنفيذ سياستها الاستعمارية، الرامية الى تعميق الهوة بين العناصر المؤلفة للمجتمع العراقي، وضرب وحدته الوطنية بمختلف الوسائل(٥). حيث نشرت هيئة موظفيها العسكريين في مختلف البلاد، تحت مختلف الذرائع والإدعاءات، وهيأت لهم وسائل العمل للتحري والتقصي في المناطق العشائرية، تحت ستار مسح

---

(١) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨ ، ط ٢، دار الرسالة، بيروت ١٩٧٩، ص ١٤٠.

(٢) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٩، ص ٩٧.

(٣) Richard Coke, Baghdad the City of Peace, London 1927. p.240.

(٤) المصدر: د. وميض جمال نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية" في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٣١.

(٥) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، ص ١٧.

الاراضي، والكشف على انظمة الري(١). وللدلالة على الخطة المبيتة التي وضعتها ادارة الاحتلال البريطاني، يمكن التنبيه الى الاهمال القصدي الذي مارسته سلطات الاحتلال مع ابناء البلاد، وعزوفها عن منحهم اية فرصة للمشاركة في الحياة العامة، والمحاولات المستمرة لعزلهم. حتى ان من تهيأت لهم فرصة الحصول على عمل وظيفي في الادارة، لم يزد عن عشرين عراقيا ضمن هيئة موظفين زاد عددها عن خمسمائة واربعة وثلاثين موظفا(٢) خلال اواسط عام ١٩٢٠. اما القرارات الصادرة والتي تم الادعاء بانها جاءت من اجل تنظيم علاقات العمل، فلم تزد عن محاولات لتكريس نفوذ الفئات المرتبطة مصالحها بها وبشكل مباشر، حيث كان التركيز، على دعم الملكية الفردية لبعض الملاك والاقطاعيين(٣) الى الحد الذي تم جعل الشيخ القبلي مسؤولا امام السلطات الاحتلالية عن قبيلته، اذا ما ظهر اي عمل من قبل احد الافراد ازاء السلطات البريطانية(٤). وقد بلغت الحال، ان نسبة مالكي الاراضي الزراعية من مجموع السكان لم تزد على ١,٩٢٣٪(٥). وعلى الرغم من الاوضاع غير الطبيعية التي خلقتها السياسة البريطانية في هيكل العلاقات العشائرية، طفت الى السطح سياسة التنكيل والمبالغة في فرض الضرائب الى الحد الذي جعل البعض من رؤساء العشائر يعمدون للتنازل عن ملكية الاراضي من اجل التخلص من جسامة المبالغ المترتبة بذمته لصالح السلطات(٦). وكانت لجان التخمين تنظر بعين الريبة والشك الى الاجراءات القائمة عند قيامها باعمالها، والواقع ان ظواهر الفساد الاداري، وظهور الرشوة في احايين كثيرة، كانت تقود الى قيام بعض الملاكين الكبار بتقديم ما تيسر لديهم من اموال الى موظفي التخمين من اجل انقاص قيمة الضريبة. مما يوضح ان الاجراءات التي كانت تنهجها السلطات البريطانية لم تكن بالنموذجية التي، عمد الى وضعها العديد من ضباط الحملة البريطانية في تقاريرهم ومذكراتهم(٧).

---

(١) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، ط ٢ مكتبة دار التربية ومكتبة التحرير، بغداد ١٩٨٤، ص ١٩٣.

(٢) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٣، ص ١٧.

(٣) ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٧، ص ١١.

(٤) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط ٢، دار الكتب، بيروت ١٩٧١، ص ٢٥٥.

(٥) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي، بغداد ١٩٥٩، ص.١٣.

(٦) مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦، ص٦٧.

(٧) مذكرات غلوب باشا ١٨٩٧-١٩٨٣ ، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٨، ص ١٢١.

اذا كانت الدولة العثمانية قد حثت جهودها لتقليص نفوذ شيوخ العشائر، من خلال محاولاتها لتطبيق قانون الاراضي وضرب التحالفات العشائرية وتقريب جهات بعينها على حساب الشيوخ، كجعل السراكيل جباة للضرائب، أو المحاولات المستمرة في انتقاء الاراضي الخصبة وجعلها اراض سلطانية. فان البريطانيين عمدوا للاعتماد على الشيوخ وجعلهم الادآة والوسيلة التي يتم من خلالها امرار نفوذهم وسياستهم في العراق(١). ونتيجة للموقع الذي يحصل عليه الشيوخ، لاسيما الممالئين للسياسة البريطانية، بدأت امارات العيش الرغيد تبدو عليهم، ولكن على حساب الجموع الفلاحية التي عانت من شظف العيش والفاقة والعوز، ولم يعد ما يؤول اليهم من الناتج الزراعي ما يسد اودهم(٢). ولا بد من الاشارة هنا الى ان علاقة الفلاح بالشيخ انما كانت ترتبط بشكل وثيق، بطبيعة الانتاج الزراعي، وطريقة اتمام ذلك النشاط، حيث نجد ان فلاح المنطقة التي يتم ارواؤها مطريا، يتمتع باستقلال نسبي، ما خلا علاقته بزعماء القرى حيث "المختار" والآغا في المناطق الكردية. فطبيعة الاحداث والممارسات اليومية، هي التي تحدد نمط العلاقة، ولكن لابد من القول ان المكانة المميزة للوجهاء، وتوفر الاموال لديهم، تتيح امامهم فرصا واسعة للهيمنة على الفلاحين، وفي كثير من الاحيان سلبهم لاراضيهم وضمها لاراضي الزعماء، وجعل الفلاح مجرد اجير في الارض التي كان يمتلكها. اما في مناطق الري بالسيح، فنجد ان علاقة الشيخ بالفلاح وطيدة الاواصر، شديدة الوثوق. وهنا لابد من الاشارة الى ان زراع الرز، يتعرضون لهيمنة الشيوخ بصفة واضحة. في حين ان زراع البساتين يتمتعون باستقلالية اوسع(٣). فيمابقيت الاوضاع العامة تعاني من الهيمنة المباشرة لسلطات الاحتلال، وكان يتوضح ذلك بالعبء الضريبي المفروض على الناتج الزراعي، الذي كان يقع في الغالب على الفلاح، في حين ان كبار الملاك، كانوا يتملصون منها وبمختلف الوسائل والتي كان ابرزها دفع حصة قليلة منها(٤). وفي هذا تتضح المحاباة التي نهجتها السلطات البريطانية، والتي توضحت اثارها في عهدي الاحتلال والانتداب، ليصار الى دعم الفئة التي يمكن الاستفادة من امكاناتها، على الرغم من الادعاء بان ماتم تطبيقه من اجراءات، انما

---

(١) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط ٥ ، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨، ص ٢٣.

(٣) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦ ، ص ص ٤٤-٤٥ ، ايضا عبد الرزاق الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، ط ٣ ، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٤، ص ٢٠.

(٤) Special Report by his Majesty's... to the council for the league of nations on the progress of Iraq during the period 1920-1931, London 1931, p. 108.

هو مستمد من الاوضاع القائمة في المجتمع الزراعي في العراق[١]. و لم تقف الاجراءات البريطانية عند جعل العلاقات تسير لصالحها، من خلال ربط رؤساء العشائر وكبار الملاك بها، بل حاولت استغلال مساحات واسعة من الاراضي الزراعية، وجعلها مزارع تجارية واسعة، لانتاج مواد زراعية تدخل في ماكنة الصناعة البريطانية، فكان ان حرصت على انشاء مزارع اختبارية لزراعة القطن والكتان والسمسم، بالاضافة الى تشجيعها لدخول الرساميل الكبيرة، لتأسيس المزارع التجارية الكبيرة[٢]. و لم تكن تلك السياسة قد برزت نتيجة للاحتلال البريطاني المباشر على العراق، بقدر ماكانت حاضرة في المخطط الاستعماري الذي شدد تركيزه على العراق لعدة اعتبارات يقع في مقدمتها، وقوعه على مفترق الطرق التجارية، وكونه حلقة هامة للطريق الموصل الى الهند، والعناية بالسوق العراقية لتصريف البضائع فيها[٣]. ومن هنا كان حرص بريطانيا على دمج السوق العراقية بالسوق الرأسمالية، من خلال تشجيعها للفئات الاقطاعية والبورجوازية على توسيع تعاملاتها التجارية مع شركاتها الرأسمالية العاملة في المنطقة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر[٤].

كانت شواهد التجربة العملية قد اشارت الى بروز العديد من حالات الخلل الفاضح في اساليب المعالجة وفي اكثر من مجال وميدان. وتأتي هذه الحالة مع التوجيهات التي اصدرها مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١، والقاضية بانقاص عدد الموظفين وتقليل النفقات[٥]. بالاضافة الى المحاولات الدائبة في التركيز على الجوانب السياسية حيث كانت تمثل المرتكز الذي قامت عليه تطلعات الادارة العسكرية، في حين ان مشاريع التطوير الاقتصادي، لم تكن سوى مجال متمم لتوطيد النفوذ ودعم القوة[٦]. وعلى هذا نجد ان المشاريع التي ظهرت في العراق ابان عهد الاحتلال قد انطوت على اهداف عسكرية، حيث تم التركيز فيها على توسيع الميناء ومد خطوط السكك والطرق والمعابر، مع فسح المجال لمساهمة بعض المتعهدين المحليين في تنفيذ بعض اجزائها[٧]. كما عمدت السلطة الى منع تجارة التصدير من اجل توفير حاجات الجيش المحتل، بالاضافة الى المخاطر التي

---

(١) Ernest Main, Iraq from Mandat to Independence, London 1935, p. 25.

(٢) عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند،مطبعة الاهالي، بغداد ١٩٣٥، ص ١٦٦.

(٣) زكي صالح، موجز تاريخ العراق، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٤٩، ص ص ٣٢-٣٣.

(٤) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨ ، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٥، ج ١ ص ٢٠٥.

(٥) Report on Iraq Administration 1920-1922, London 1923, p. 93.

(٦) كاثلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة د. محمد حامد الطائي و د. خطاب صكار العاني، دار المتنبي، بغداد ١٩٦٣، ص ٥٦.

(٧) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٨٧ ، ج ٥ القسم الثاني، ص ٢١.

كانت تكتنف طرق الملاحة البحرية جراء احداث الحرب العالمية[١]. ومن المفيد هنا الاشارة الى ان التجارة المحلية، قد شهدت زيادة ملحوظة في انشطتها، جراء حاجة الجيش الى الموارد والارزاق، والتحول الذي طرأ على انماط استهلاك الفرد العراقي، وتوسع اعتماد ايران على تجارة الترانزيت، لاسيما بعد غلق حدودها الشمالية مع روسيا جراء احداث الحرب[٢].

---

(١) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثا، مطبعة العراق، بغداد ١٩٢٢، ص ١٣٠.

(٢) دار الكتب والوثائق، سنرمز لها في الهوامش القادمة، د.ك.و، الملفة ٣١١/١٤١٢ و ص ١١٤ تقارير مالية واقتصادية.

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العهد الملكي:

بقيت اوضاع العراق الاقتصادية تعاني من الخلل والفوضى، على الرغم من التطورات السياسية التي شهدتها البلاد. و لم تتمكن الحكومة الجديدة من معالجة الاضطراب والاوضاع المعقدة التي ميزت اغلب القطاعات الحيوية. حتى ان القرارات التي حاولت اصدارها، لم تعن الا بفئة محدودة من المنتفعين والمقربين للسلطة السياسية، فكان ان تعمق الاثر في تكريس حالة الوهن والضعف التي طبعت الاوضاع العامة[1]. وكان لنظام الاستشارة الذي فرضته بريطانيا بحكم نظام الانتداب الذي طبقته على العراق، ان غدت توجهات اصحاب المصالح نهبا للتداخل وعدم الاستقرار، فلم تظهر ملامح السلطة بشكل واضح، وطغى السؤال حول من يملك مقدرات القرار النهائي، هل هم المستشارون البريطانيون، ام الجهاز الاداري التابع للحكومة الوطنية[2]. واذا كانت الحكومة الوطنية قد ظهرت الى الوجود بمؤسساتها واجهزتها الرسمية وخططها المعلنة، الا ان ذلك، لم يمنع من بروز العناصر الموالية للنفوذ البريطاني من الحصول على المكاسب والمغانم، بحيث ان العلاقات الاقطاعية وهيمنة شيوخ العشائر على الفعاليات الزراعية بصفة عامة، انما كان يعود في الواقع الى المخططات البريطانية الرامية الى احداث فئة موالية لها، ترتبط مصالحها بها بشكل وثيق[3]. ولا يمكن اغفال ان قطاع الزراعة الذي كانت تعتمد عليه البلاد بشكل رئيس، قد وضع بيد فئة تعاني من قلة الوعي وتفشي الجهل،بدليل ان التخبط والارتباك كانا السمة الغالبة على فعالياتها، فلم تظهر الوجهة لديهم نحو تحسين الانتاج وتوسيعه، بالقدر الذي كان التركيز على تعميق الشك والريبة بالفلاح الذي يمثل عنصر الانتاج الرئيس. فكان ان تعرض للاضطهاد والتعسف بشكل لم يسبق له مثيل، فيما سادت التخمينات والتقديرات حول الموارد المالية الواقعة بين يدي شيوخ العشائر[4]، الذين لم يستطيعوا ادراك ماوقع بين ايديهم من ثروة، فراحوا يغدقون الاموال في مجالات بغير وجهتها، الى الحد الذي تعرض العديد منهم الى الافلاس وعدم القدرة على سداد الضرائب المترتبة بحقهم لصالح الحكومة. مما دعا الحكومة الى اجراء لايستند الى شرعية واضحة، تمثل في تخفيض نسبة الضرائب عام ١٩٣٠[5].

---

(١) جريدة العراق "بغداد"، ٦ كانون الاول ١٩٢١.

(٢) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١١٥٧ و ٣٤ ص ١٠٢، التقارير الحكومية لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣.

(٣) كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ ، مطبعة الاداب، النجف ١٩٧٢، ج ١ ص ٣٤.

(٤) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ٣ ص ٩ ، ضريبة مقاطعات لواء العمارة.

(٥) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٣٤٩ و ٣ ص ٦٩.

ومـن اجـل تكريـس التبعيـة الاقتصاديـة، لم تحفـل بريطانيـا بتطويـر العلاقـات الاقتصاديـة الرئيسية، بل عمدت وبشكل متعسف الى تشجيع بعض الانشطة الداعمة لمصالحها، وكان هذا الامر قد برز بشكل جلي في الدعم الذي نالته المشاريع المرتبطة بالرأسمال البريطاني، وعملت على تعزيز سمعة ومكانة البضاعة البريطانية لدى المستهلك العراقي، على حساب تدمير النشاط الحرفي في المدن العراقية والذي كان يحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ويستوعب اعدادا غفيرة من اليد العاملة[1]. وللدلالة على حالة الضعف الذي ميز اداء الحكومة في المجال الاقتصادي، يمكن الاشارة الى جهل الجهات الرسمية المطبق، بقيمة الودائع المالية في البنوك العاملة في البلاد، منذ بدء الحكم الوطني وحتى عام ١٩٢٤[2]، لتتضح بالتالي معالم الصورة التي كانت عليها اوضاع العراق الاقتصادية، وتمكن الاطراف الخارجية والمتمثلة ببريطانيا من الهيمنة والتحكم بمقدرات البلاد. من خلال الارجحية التي توفرت لها بحكم نظام الانتداب. بالاضافة الى توفر الوسائل الداعمة للمناورة على حساب المصالح الوطنية. وفي هذا تجدر الاشارة الى الفعاليات الناشطة التي قامت بها شركات الاحتكار النفطي للسيطرة على نفط العراق خلال العهد الذي اطلق " عليه عهد الاستقلال الاول ١٩٣٢–١٩٤١"، اذ تمكنت شركة نفط العراق من السيطرة التامة على المقدرات النفطية للبلاد خلال العام ١٩٣٨، اي بعد حصول احدى الشركات العائدة لها وهي شركة نفط البصرة، على امتياز حقول جنوب العراق[3]. وضمن هذا السياق يمكن القول ان حالة التبعية للاقتصاد الاستعماري، كانت قد برزت ملامحها، خلال الخطوات التي تدبرتها بريطانيا في جعل العراق، منطقة لدعم ماكنتها الصناعية من خلال نهب الموارد الطبيعية والخام الموجودة فيه، وتوجيه صادراته الزراعية نحو سوقها التجاري بارخص الاثمان وابخسها، بالاضافة الى اتخام اسواقه المحلية بالبضاعة المستوردة[4].

---

(١) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٨٤.

(٢) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤٠٣ و ٥ ص ٥ التقارير المالية والاقتصادية لعامي ١٩٢٣–١٩٢٤.

(٣) دافيد هـ. فيني، بترول الصحراء، ترجمة اسماعيل الناظر، المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٦٠، ص ٥٠.

(٤) ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٣.

السنة المالية	المصروفات	الايرادات	العجز	الوفر
١٩٢٢-٢١	٥٧٢,١٣	٥٢٨,٢٥	٤٣,٨٨	–
١٩٢٣-٢٢	٤٨٥,٨٢	٤٧٣,٦٧	١١,١٥	–
١٩٢٤-٢٣	٤٢٤,٢٦	٥٠٩,٤١	–	٨٥,١٥
١٩٢٥-٢٤	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	–	٦٢,٤٨
١٩٢٦-٢٥	٥١٣,٣٨	٥٨١,٠٢	–	٦٧,٦٤

جدول ميزانية المملكة العراقية للسنوات ١٩٢١-١٩٢٦ (١)

محسوبا بلك الروبية (١)

اللك= ١٠٠ الف روبية

الروبية= ٧٥ فلسا

السنة	الاستيراد	التصدير
١٩٢٠	٢٣٢٧٢٤,٢٠٤	١٠٣٨٠٨,٠٨٥
١٩٢٢-٢١	١٩٣٩٤٦,٨٨١	١٠٥٩٥٠,٨٤١
١٩٢٣-٢٢	١٦٧٨٢٢,١٦٨	١٠٧٨٩٩,٤٨١
١٩٢٤-٢٣	١٨١٨٤,١١٣	١٣٥٧٩١,٣٣٥
١٩٢٥-٢٤	١٩١٢٤٠,٩٨٩	١٤٢٠٠٨,٦١٧

جدول يبين تجارة الاستيراد والتصدير وبضمنها تجارة الترانزيت (٢)

المبالغ محسوبة بالروبية

في غمرة التحولات التي شهدتها البلاد، والبروز السريع للمؤسسات الحكومية، ترافقت جملة من العوامل في رسم الملامح العامة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والتي كان من جملتها

---

(١) Special Report, during period 1920-1931, London, 1931, P. 92

(٢) محسوباً تلك الروبية، واللك يساوي ١٠٠ روبية، والروبية تساوي ٧٥ فلساً.

(٣) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٨٩، ج ٢ ص ٤١١.

التبدل الواضح في ملامح التبادل السلعي المحلي من حيث حركة البضائع ونسب الاستهلاك واقبال السكان عليها. فكانت الزيادة بارزة في هذا النطاق. في حين ان الركود كان قد ميز حركة التبادل الخارجي، لاسيما في مجال الصادرات التي انخفضت اثمانها بمعدلات تنذر بالخطر. ومما ساهم في تفاقم الاوضاع تعرض العراق لآثار الازمة الاقتصادية العالمية، التي اجتاحت العالم خلال السنوات ١٩٢٩–١٩٣٣ نتيجة لدخوله في نطاق تبادلات السوق الرأسمالي ووثوق ارتباطاته الاقتصادية بالجانب البريطاني، ومما لايمكن التغاضي عنه، الأثر الذي خلفته القرارات الحكومية في مجال تسوية مشكلة الاراضي خلال السنوات ١٩٣٢–١٩٣٨ وما احدثته من تأثير على العلاقات الزراعية، مما انعكس ذلك وبشكل واضح على نسب الانتاج الزراعي وتعرضه للانخفاض بشكل مريع. وقد تجلت في هذه القرارات،المحاباة التي ابدتها السلطة الحاكمة لصالح شيوخ العشائر والملاك، على حساب اوضاع الفلاحين التي ازدادت سوءا واضطرابا[١]. ولم تختلف الصورة عما عليه في المدن، حيث عم الفقر والمرض فئات واسعة من السكان، نتيجة لقلة الدخل وندرة فرص العمل المتاحة وانتشار البطالة بشكل واسع[٢]. ان هذا الوصف للاوضاع التي كانت عليها البلاد،لايعني انعدام اية فرصة، نحو تقديم خدمات عامة للجمهور. بل حرص مجلس الوزراء في قراراته على دعم اوضاع المواطن في العديد من المواقف ورفع الحيف عنه. لاسيما في مجال استغلال بعض الشركات واحتكارها[٣]. كما عمدت بعض المؤسسات على حث الجهود لتقديم وتأمين الخدمات، حيث الحقت مديرية امور البلديات بوزارة الداخلية، ووضع عليها اشراف مباشر من قبل الوزارة على هيئاتها العامة، من اجل انجاز المشاريع الموكلة بها[٤]. والواقع ان العديد من القرارات التي عمدت الى اصدارها الهيئات الحكومية، انما صدرت من اجل مواكبة التطورات التي بدأت تفرض نفسها على الواقع، فعلى سبيل المثال، استدعى الازدحام الذي بدأ يعم شوارع العاصمة، ان تتوجه وزارة الداخلية باصدار قرار حول وضع علامات خاصة على السيارات الحكومية، من اجل تمييزها وافساح المجال لها للمرور في حالة حدوث زحام يعرقل سير تلك المركبات[٥].

---

(١) Hedley V. Cooke,Challenge and Responce in the Middle East, New York1952, p. 180.

(٢) موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، ط ٢ ، دار الرشيد،بغداد ١٩٨١، ص ١٣٣.

(٣) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٣٧٩ و ١٨ ص ٤٧ ، مقررات مجلس الوزراء، ٤ شباط ١٩٣٠.

(٤) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٣٧٧ و ٧٧ ص ١٨٢، نظام وزارة الداخلية.

(٥) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٣٨٠ و ١٠ ص ٢٠ ، وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء، ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠.

كان من نتائج الارتباط بالسوق الرأسمالية وتبعية الاقتصاد العراقي للرأسمال البريطاني، ان برزت اثار الازمة على الحياة الاقتصادية في البلاد، وعرضتها لهزة عنيفة، حيث انخفضت اثمان المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، مما اضر التجار والفلاحين، لتنعكس بالتالي الاثار على الواقع المعيشي وتفاقم حالات العوز والبطالة الى حد مبالغ فيه[1]. و لم تقف الاحوال عند هذه الحدود، بل تعدتها، لتبرز المؤثرات على جملة الملامح العامة للاقتصاد العراقي. حيث حاول العديد من اصحاب الرأسمال المحلي الانتقال الى ميادين جديدة من اجل ضمان الارباح، فكان ان تحول العديد من التجار الى ميدان الاراضي والعقارات. واذا كانت فرصة التحول والانتقال متاحة لاصحاب الاموال لاستثمار مايملكون في الميادين المختلفة، فان العبء الاكبر كان قد وقع على الفئات الفقيرة، وبصفة خاصة على الفلاحين الذين عانوا من استغلال شيوخ الاقطاع لهم، ومن تبعات التوجهات الرأسمالية البريطانية، التي وقفت الى جانب الفئات المتنفذة على حساب جموع الفلاحين[2]. ولا يمكن التغاضي عن الانعكاسات التي خلفتها الازمة على اوضاع التجار،حيث تعرض العديد منهم الى حالات الافلاس، بل وعمد البعض منهم الى اشهار افلاسه من اجل الابقاء على بضع مايملك، مما عرض عددا منهم للسوق الى القضاء واصدار الاحكام ضدهم[3]. و لم تقف الامور عند هذا الحد، بل كان لانعدام فرص العمل وتفشي البطالة واشتداد حالة العوز، ان اشارت تقارير دوائر الشرطة الى زيادة نسبة الجرائم بشكل ملفت للنظر، لاسيما تلك التي تحدث على الطرق الخارجية، حيث يعمد بعض اللصوص الى سلب المسافرين لاموالهم[4].

كانت الجهات الحكومية تعي جيدا، ان العناية بتنظيم اوضاع الزراعة ستؤدي الى تغيير ملامح الصورة وعلى هذا عمدت من جانبها الى احداث خفض في نسبة الضريبة وشجعت على التوسع باستخدام المضخات في الري[5]. الا ان الآمال التي وضعتها الحكومة، كانت تصطدم بالعديد من العراقيل التي تظهر على شكل قلة الموارد المالية المخصصة للانفاق على المشاريع المقترحة،ومحاولات الملاكين الكبار الدائمة لاستثمار اي قرار حكومي لصالحهم، على حساب الاهمال القصدي للفلاح. اضافة الى المشاكل العارضة كالفيضان واجتياح الجراد للحقول أو ظهور الحشرات التي تضر بالنبات. أو مشاكل السوق والتي تتمثل في ركود تصريف البضائع

---

(١) صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد ١٩٧١، ص ٣٥.

(٢) منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٥.

(٣) كمال مظهر احمد، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣، مجلة افاق عربية، بغداد، اذار ١٩٨٣ ،ص ٢٥.

(٤) دائرة المفتش الاداري، العدد ٢٣٥ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٢، محفوظات مستودعات وزارة الداخلية.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٥٥ الى رئيس الوزراء ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩.

والانخفاضات الطارئة على اسعار المحاصيل[١]. وكانت التقارير الحكومية قد اشارت الى ضرورة تقليل الانفاق وتحديد اوجه الصرف على الحاجات الماسة، كما اكدت أهمية الاقتصار في الوظائف على العناصر الوطنية، لما ينطوي عليه من توفير فرص عمل، وتوفير في الرواتب التي يحصل عليها الاجانب[٢]. بالاضافة الى توجيه الانظار نحو ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية والعمل الجاد على تحسين نوعية الانتاج الزراعي والعناية بتنقية المواد المعدة للتصدير[٣]. وكانت وجهة النظر التي تبنتها الجهات المسؤولة عن تنشيط فعاليات التصدير، قد ركزت على حاجة البلاد الى اصدار تشريع خاص بتنقية الحبوب المعدة للتصدير من المواد الغريبة[٤]. وضرورة استخدام البذور المحسنة من اجل الحصول على انتاج زراعي يحظى بالقبول في السوق التجاري العالمي[٥].

التغير الاجتماعي:

يمكن اجمال مجموعة من العوامل التي ساهمت بهذا القدر أو ذاك، في ابراز اثارها على الواقع الاجتماعي العراقي. حتى ان ظهور المؤسسات الحكومية، التي تشكلت بشكل فجائي في اعقاب تأسيس الحكم الوطني، قد ظهرت اثارها على فعاليات وتوجهات النخبة المثقفة، التي وجدت نفسها، ازاء فرص من العمل في وظائف حكومية، اقبل عليها البعض بحماس، فيما اعرض البعض الاخر لمواقف ومسوغات متباينة، كان الاهم من بينها، رفض الانغماس في مؤسسات تخضع بشكل مطلق لتوجهات سلطة اجنبية تمثلت "بالانتداب البريطاني"، كما ان مجموعة اخرى اعرضت عن المساهمة بحكم الاعراف والارتباط بطوائف، حددت موقفها بصورة مسبقة من اشكال السلطة السياسية، لاعتبارات متعلقة بفروض الالتزام الديني. كما ان بعض العوامل، افرزته تطورات لاحقة، ترتبت في ضوء علاقات الارتباط بالنشاط العالمي، حتى كانت اثار الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩"-"١٩٣٣ وتأثر السوق العراقية بالكساد الذي شمل السوق العالمية[٦]. وكان للقرارات الحكومية التي تناولت موضوع تسوية الاراضي والتي تركزت خلال الاعوام

---

(١) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٥٦.

(٢) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٥٧.

(٣) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٥٨.

(٤) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٦٠.

(٥) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤١٠ و ٢٤ ص ٦١.

(٦) كمال مظهر احمد، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية، مجلة افاق عربية، اذار ١٩٨٣، ص ٢٣.

١٩٣٢-١٩٣٨، نتائجها الواضحة على العلاقات الاقتصادية لاسيما في المجتمع الفلاحي[١]، حيث برزت علاقات جديدة تجسدت فيها، هيمنة تكاد تكون مطلقة للفئات الاقطاعية وسيطرتها على الاراضي، فيما جعل من الفلاح، مجرد اجير يحاول الحصول على حصة ضئيلة من الناتج الزراعي لاتكاد تسد اوده، وحاجاته الاساسية، مما كان له الاثر في انعكاس ذلك الامر على توجهه نحو العمل الذي غلب عليه عدم الاكتراث، والذي ابرز نتائج وخيمة على واقع الانتاج الزراعي ابان تلك الحقبة، ووصمه بالارتباك والعنف[٢]. ولم تقف الامور عند هذه الحدود، بل تفاقمت الى الحد الذي بلغت فيه، نشوب صدامات مباشرة بين الفلاحين الذين عانوا من وطأة الحيف، والاقطاعيين الذين طالبوا بالمزيد من الارباح[٣]، كما في الشامية عام ١٩٢٥.

كان لهيمنة رأس المال الاجنبي على السوق العراقية اثره الواضح على تأخير نمو رأس المال الوطني، مما انعكست الفعاليات على انشطة البرجوازية الوطنية وتحديد انماط انشطتها وبالتالي التأثير على المواقف الصادرة عنها[٤]. ويشير منتشا شفيلي الى ان اثار الازمة الاقتصادية العالمية، واشتداد الضغط الذي مارسته بريطانيا في سبيل الحصول على اوسع المصالح، لاسيما على الصعيد الاقتصادي. وحدة الوعي السياسي وتناميه في الاقطار المجاورة كمصر وبلاد الشام، قد ساهمت في اعطاء دفعة جديدة لاستنهاض مواقف النخبة المثقفة العراقية، ودفعها للاسهام والمشاركة بشكل فاعل وواسع[٥]. الا انه من الضروري ان نوضح، ان التغيرات الاجتماعية التي برزت في واقع الحياة العراقية، لم تكن من النوع الحاسم الشامل، بقدر ماطبعتها الظروف التاريخية، التي فرضت قسماتها على التحولات وطبعتها بالبطء كنتيجة منطقية، لما هو متوفر من امكانات متاحة[٦]. وبناء على معطيات موضوعية سابقة، يعمد حنا بطاطو لوضع خلاصة مفادها ان العراق الملكي، لم يحظ باستقرار على صعيد العلاقات الاجتماعية وان البنية الاجتماعية كانت تعاني من الهزال

---

(١) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ،دار الحرية، بغداد ١٩٨٧ ، عبد الله الفياض، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٥٦، محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨.

(٢) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٥٨، ص ٤١.

(٣) احمد فهمي، تقرير حول العراق، المكتبة العصرية، بغداد ١٩٢٦، ص ١١٢.

(٤) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق "القطاع الخاص"، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٨، ص٤١.

(٥) منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. صالح هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٦٩.

(٦) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠، ص ١٩٩.

والمشاشة[1]. حتى ان النخبة المثقفة وفي مجمل تثبيت مواقفها ازاء التحولات التي كانت تجرى في البلاد، قد غشيتها، الانتماءات الفئوية بشكل لافت، حيث ركزت الفئات البرجوازية والمنضوون تحت نفوذ اسرهم، من التشديد على مطالب التحرر الوطني، الذي حرروه في خطابهم الثقافي، مركزين فيه على الجانب السياسي، فيما كانت مطالب المثقفين من الفئات الشعبية، على ضرورة توجه السلطة السياسية بالعناية والاهتمام بشكل اكثر وضوحا بمطالب العدالة الاجتماعية. وفي هذا القول لا نروم ان نوقع الظلم باحد طرفي العلاقة، بالقدر الذي نروم فيه الاشارة الى اهمية المصالح في تحديد مواقف الفئات المتنوعة، التي حفل بها واقع الحياة الثقافية في عراق مابين الحربين. وتوضيح اثر التشكيلات الاجتماعية على التطلعات الفكرية والثقافية لها[2].

وضع المثقف العراقي مجموعة من الاسئلة، عبرت عما يشغل ذهنه ازاء مايحدث من تحولات. حتى انه لم يفته، ان يربط مابين التغيرات الطارئة على واقع الحياة الاجتماعية، وما يمكن ان يحدده من مدركات عقلية، ازاء الواقع الذي ارتبط بشعارات، صدرت عن السلطة الحاكمة، التي حاولت ان تربط خطواتها، بمشروع تحقيق التحديث، والادعاء بأن اي قرار أو اجراء صادر عنها، انما يصب في حلقة بلوغ المجتمع مستوى العصر. الا ان عقم الاجراءات، وعدم وضوحها، جعلت المثقف العراقي يرفع عقيرته متسائلا عن حقيقة التمدن العصري[3]؟ وكان للتحولات المباشرة التي طرأت على تفصيلات الحياة اليومية، وانغماس السلطة العليا فيها بشكل مباشر في مجال الازياء والمظهر الرسمي، وتوجه افندية بغداد لوضع "السدارة الفيصلية" على الرؤوس، تعبيرا عن الزي الذي اعتمره الملك فيصل الاول، وبمبادرة شخصية منه، للامساك بنوع من التميز في التجربة، وانتقاء نوع من الخصوصية والموازنة بين "القبعة الغربية" التي وضعها مصطفى كمال اتاتورك على رؤوس الاتراك، كرمز للتغريبية التي حمل لواءها بكل قوة. والطربوش التركي، الذي مثل لدى المتطلعين "للعصرية" نوعاً من ذكريات الماضي، واثرا من تراكمات الهيمنة الخارجية. بل وان البعض من العصريين عدوه من مظاهر العهد القديم التي يجب انهاءها، تحت دعوى انه من رموز التخلف. وعلى هذا اثارت هذه التغيرات الشكلية اهتمام المثقف العراقي، والحت في ذهنه مجموعة من الاسئلة، حول المظهر والجوهر. وفي هذا ادلى الشاعر العراقي "العامي" الساخر الملا عبود الكرخي بدلوه في موضوعة الازياء التقليدية والعصرية في العديد من القصائد، التي اثارت

---

(١) Hanna Batatu, Op. Cit. p. 5.

(٢) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢٨ حزيران ١٩٢٤.

عامة بغداد، وجعلتها تحفظ عن ظهر قلب العديد من ابياتها[١]. واذا ماكانت الخصومة قد بلغت حدود المظهر "بين اصحاب الطرابيش والسدارة". فان العامة من اهالي بغداد اعتبروا هذا الامر شأنا خاصا "بالافندية"، الذين كانت لهم الحظوة والمكانة والفائدة خلال تقلب العهود. وعليه فان الذاكرة الشعبية الشفاهية، اختزنت العديد من الاهازيج التي تداولوها، معلنة عن ازدرائها لهذه الفئة، ومرفعة من شأن "العقال العربي" الذي عدوه رمزا للاصالة. وليس غريبا ان يردد تلك الاهازيج البعض ممن ارتدى الملابس الافرنجية كتعبير عن موقف ازاء بعض الفئات المنتفعة من علاقتها بالسلطة[٢]. أو حتى للتعبير عن موقف فكري مرتبط بالجذور والاصول العربية.

ان خيبة الامل المتعاظمة، بالنتائج التي حظي بها العراق، جعلت المثقفين يتوجهون بخطابهم نحو المستقبل. وفي هذا السياق طرحت جريدة (الحاصد) لصاحبها ومحررها أنور شاؤل، عن مسابقة للادباء، تتعلق بتحديد تصوراتهم للعراق بعد مائة عام[٣]. إن المائة عام هذه تكشف بجلاء، عن عمق الأزمة التي أناخت على تطلعات وآمال المثقفين العراقيين باصلاح الأوضاع. وهي تبرز بشكل واضح أن الأمل بالتغيير عسير، عبر تلميح لا يخلو من ذكاء وبراعة. ولكم كانت خيبة أمل الجريدة مريرة، حين أعرض عن المساهمة فيها الأدباء، ولم يشارك فيها سوى ستة أو سبعة من المتأدبين[٤].

ابدى المثقف العراقي الكثير من الحرص، على ان يكون عطاؤه الثقافي منسجما ومتوافقا مع الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة. بالأضافة الى الوعي بأهمية الدور في التنبيه والتوعية. حتى كانت الاخلاق العامة، ركيزة قام عليها العطاء الثقافي، اشتمل على معطيات متنوعة، الأهم من بينها تثبيت المكانة والحصول على ثقة المجتمع به. بالاضافة الى الجانب الوعظي والايقاظي، الذي يعي المضامين السائدة. والاستناد الى خطوة يتم من خلالها الانطلاق[٥]. ولم يتغفل توجه المثقفين، أو ينغفل نحو تلمس الأثر الأخلاقي فقط، بل كان الحث دائما ومستمرا، لتوجيه المجتمع نحو السبل

---

(١) كتب الملا عبود الكرخي قصيدة "الطربوش" قال فيها: "كانت عايزة التمت مع الطربوش سترة وبنطلون البست والكالوش وبابنباغ والقولة مع القبوط وبساقي جراب بآسقي مربوط". أنظر جريدة الاخاء "البصرة"، ١ كانون الاول ١٩٢٦.

(٢) نشير هنا الى ان البعض من العامة كانوا يرددون بعض الاهازيج التي تنتصر للعقال العربي الذي مثل لباس العامة التي لاشأن لها بتفاعلات السلطة.

(٣) جريدة الحاصد، ٢١ شباط ١٩٢٩.

(٤) جريدة الحاصد، ٤ شباط ١٩٢٩.

(٥) جريدة حبزبوز، ٣ تشرين الثاني ١٩٣١.

الكفيلة بالنهوض والمتمثلة "حب الوطن من الأيمان" و "تشجيع الصناعة الوطنية"(١)، بل وحثت جريدة حبزبوز الى ضرورة الأصطياف في شمال العراق ونبذ المصايف الأخرى(٢). كما أنغمس المثقف العراقي في تشخيص المشاكل الأجتماعية الطارئة، وكشفها أمام الرأي العام بكل جرأة، حتى حفلت الصحف العراقية بالاشارات المستمرة الى الاثار السيئة الناجمة عن اقبال البعض نحو حلبة سباق الخيل، وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية وآثار سلبية تمس العائلة العراقية، وتعرضها للهزة والضعف(٣). والأشارة الى المساوئ التي تتعرض لها مختلف الفئات الأجتماعية، من ظلم وحيف، جراء محاباة السلطة لبعض الفئات المرتبطة بها. كالأشارة الى المصالح المتبادلة بين السلطة والأقطاعيين، وتعرض الفلاحين لمساوئ تلك العلاقة، ووقوع الحيف الأكبر عليهم(٤). ولابد من الأشارة هنا الى أن توجه المثقفين نحو دراسة الواقع الاجتماعي وكشف تناقضاته، وطرح الحلول والمعالجات كان محكوما بالعديد من المبررات. الا أن دالة الوعي بأهمية النقد الاجتماعي وضرورته، كانت حاضرة وبشكل ملح في ذهن المثقف(٥)، على اعتبار، انها المنطلق الذي تقوم عليه اسس الخطوات اللاحقة للتغيير والتقدم.

على الرغم من الضعف الواضح في الأمكانات المتاحة لدعم التعليم، لا سيما إبان حقبة الاحتلال البريطاني المباشر، وقلة المدارس والمتعلمين فيها، الا أن الفاعلية التي أبداها المتعلمون والمواقف الجريئة التي اتخذوها، جعل من السلطات البريطانية تعمد الى غلق البعض منها. وطرد أعدادا من طلبتها، تحت دعوى اعلانهم السافر للعداء للوجود البريطاني. و لم يكن موقف الطلبة يتخذ هذا الشكل من الوعي، لولا الدور الذي اداه مدرسوهم، والاتصالات التي نشط فيها العاملون في مجال القضية القومية(٦).

برزت للعيان توجهات حكومية لمعالجة المشاكل التي تحيط بالمجتمع، و لم يخرج الأمر عن طابع المبالغة، وعليه نجد الصحافة الحكومية تشير الى مشروع خطير لمكافحة الجهل(٧). الا أن أية محاولة للأفادة من الحماس نحو محاربة الأمية، لا يلغي جدية العمل، فكان المشرفون على المشروع

---

(١) جريدة حبزبوز، ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٢) جريدة حبزبوز، ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٣) جريدة ابو حمد، ٨ شباط ١٩٣٤.

(٤) جريدة الاهالي، ١ أيلول ١٩٣٤.

(٥) جريدة بالك، ٣ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٦) عباس ياسر الزيدي، من التاريخ النضالي للحركة الطلابية في العراق ١٩٠٨-١٩١٩ ، آفاق عربية، تشرين الثاني ١٩٧٩، ص ٥٧.

(٧) جريدة التقدم، ٢ كانون الثاني ١٩٢٩.

قد أعـدوا مناهج لتعليم الأميين من السجناء[1]. بل وتم اعتماد إصدار تقرير شهري لمكافحة الأمية، يتناول عدد الصفوف وأوقات الدوام، وكان جميع العاملين في هذا المشروع من المتطوعين، حيث يلقون دروسهم في مواضيع القراءة والكتابة والرعاية الصحية[2]. كما لا يمكن إغفال نشاط الجهات الحكومية في نشر التعليم وتوسيعه وشموله لأوسع الفئات الشعبية، على الرغم من قلة الأمكانات وشح التخصيصات المالية[3].

على الرغم من طابع الصرامة الذي كان يفرض نفسه بكل قوة على الواقع الاجتماعي، الا أن هذا لم يمنع المثقفين العراقيين من التعرض لمواضيع هامة وشديدة الحساسية، كحقوق المرأة، فهذا الكاتب والأديب الموصلي "علي الجميل" يتصدى لموضوع حقوق المرأة. ويعبر عن أهمية دور المرأة الاجتماعي وأساسيته في بناء المجتمع، مشيرا في ذلك الى إهتمام الأمم الراقية بالمرأة، ومنحها دورها الطبيعي والرائد، ومذكرا بالدور الذي اضطلعت فيه العديد من النساء العربيات في التاريخ العربي[4]. وموضوع بهذه الحساسية، لم يكن يمر مرور الكرام، دون أن يحدث نوعا من ردود الأفعال المناوئة والرافضة، لا سيما وان طبيعة التنشئة الاجتماعية والأعراف السائدة المتشددة، لم تكن تتساهل مع دعوة الحرية التي تبناها بعض الأدباء والمفكرين، حتى أن معروف عبد الغني الرصافي حين عمد الى نشر قصيدته "نهضتنا النسائية"[5] في جريدة الأمل التي كان يصدرها، لم يسلم من النقد والهجوم المباشر عليه. اذ أقدم محمد بهجت الأثري على إنتقاء قصيدة الرصافي والأعتراض على الأفكار التي حملتها[6]. الا أن الأبرز من الادباء العراقيين الذين وقفوا الى جانب الدعوة المؤيدة للدفاع عن حقوق المرأة، ووجوب مشاركتها في الحياة العامة، كان جميل صدقي الزهاوي، الذي نال الكثير من السخط والمناوئة من قبل المحافظين[4]. واذا كان البعض من المثقفين

---

(١) جريدة الطريق، ٢٠ كانون آذار ١٩٣٣.

(٢) جريدة الأهالي، ٢ أيلول ١٩٣٤.

(٣) جريدة الرأي العام، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٤) جريدة العراق، ٢ حزيران ١٩٢٠.

(٥) نشر الرصافي قصيدة في معرض نهضتنا النسائية

يقولون لي ان النساء نواقص ويدلون فيما هم يقولون بالسمـــع
فانكرت ما قالوه والعقل شاهدي وما أنا في انكار ذلك بالبـــدع
اذا النخلة العيطاء اصبح طلعها ضعيف فليس اللوم عندي على الطلع
أنظر جريدة الأمل، ١٠ كانون الأول ١٩٢٣.

(٦) جريدة الأمل، ١٥ كانون الأول ١٩٢٣.

(٤) جريدة الناشئة الجديدة، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٣.

قد اعربوا عن آرائهم بصراحة لا تخلو من الجرأة في حقبة، لا تحتمل طروحات هي الأقرب للمفاجأة بالنسبة للعامة، لا سيما بالنسبة لمسألة السفور ورفع الحجاب عن المرأة. فانه لابد من الاشارة هنا الى ان الدعاة الى التجديد، كانوا قلة، وسط محيط محافظ لم يخف تبرمه وانزعاجه الشديد، بل وان البعض عمدوا الى محاصرة أصحاب دعوة السفور والاعتداء عليهم، واتهامهم بأبشع الصفات بل ووسمهم بالكفر والفجور. وهنا تجدر الاشارة الى تفاقم الأحوال الذي برز عام ١٩٢٤[١]. الا أن كل المداخلات والمشاكل التي برزت إزاء هذه المسألة، لم يمنع المثقفين من الأصرار على تناول الموضوع بجدية وتوسع، اذ عمد سليم فتاح الى كتابة العديد من المقالات تناول فيها قضية المرأة العراقية، واقترح معالجات وآراء لاصلاح أوضاعها واعادة إعتبارها باسلوب هادىء وافكار واضحة[٢].

لقد حاول المثقفون العراقيون وتجاوزا للاحراج الذي قد يواجههم عند تعرضهم لموضوع المرأة، البحث في مداخل موضوعية مقنعة، لا تخلو من مناورة وذكاء. فلا ضير أن يطالع عامة القراء العراقيين موضوعا في "ميزة البدوية على الحضرية"[٣] على سبيل المثال – أو حين تأخذ المقارنة شكلا أوسع، كتناول موضوع الفتيات العراقيات وطبيعة حياة الفتاة الغربية[٤]. كما أن مشاركة المرأة في الفعاليات، وحضورها في المناسبات العامة، لم يكن بالحدث العابر، حيث ركزت الصحف العراقية على افراد مساحة هامة من أعمدة أخبارها الصحفية لتتبع الأنشطة التي كانت تخوضها المرأة العراقية، ولنا في ذلك أن نطالع هذا الخبر الذي نشرته جريدة الاوقات البغدادية: "في تأبين سعد زغلول باشا، احتفل في سينما رويال ... حضر حوالي ألفين شخص، وأعدت المقصورات العالية وكان فيها مائتا سيدة على أقل تقدير من سيدات العاصمة"[٥]. ومهما كانت هامشية الدور وصوريته والذي لا يخرج عن نطاف البروتوكول، فأن حضور هذا العدد من النساء، يمثل إشارة أو ملمحا للتغيير على أقل تقدير. بالأضافة الى ذلك، حاولت البعض من زوجات النخبة السياسية اللقاء عبر تجمع، أطلق عليه (نادي النهضة النسوي) عام ١٩٢٣[٦]، حاول أن يقوم ببعض الأنشطة الرسمية، الا أنها لم تخرج عن نطاق حفلات الأستقبال، وادارة بعض اللقاءات

---

(١) صبيحة الشيخ داود، أول الطريق، بغداد ١٩٥٨، ص ١٠٠.

(٢) جريدة الصحيفة "بغداد"، ٢٦ كانون الأول ١٩٢٥.

(٣) جريدة النجف "النجف"، ٣١ كانون الاول ١٩٢٦.

(٤) جريدة الاخاء "البصرة"، ٢٥ أيلول ١٩٢٦.

(٥) جريدة الاوقات البغدادية، ٨ تشرين الأول ١٩٢٧.

(٦) جريدة البلاد، ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠.

والندوات على نطاق ضيق ومحدود. وتتضح عزلة النادي ومحدودية نشاطه، في المشاكل التي أشارت اليها السيدة ماري وزير التي كانت تشغل سكرتارية النادي في حفل الأستقبال الذي اقامه النادي في دار السيدة حسنية خانم، بمناسبة زيارة السيد تشارلس كرين للعراق عام ١٩٢٩[١].

تقاسمت قضية المرأة فئتان تناحرتا واصطدمتا، ولم يكف احد منهما عن استخدام جميع الوسائل في دعم موقفه وتوطيد موقعه إزاء الآخر، حتى أن المحافظين لم يتورعوا عن رفع عريضة الى الملك فيصل الأول، يستنهضون فيها همته للدفاع عن الدين وحماية أركانه، من خلال إسكات دعاة السفور وايقافهم عند حدهم. واذا كان الشاعر العراقي المحافظ قد رفض السفور، بقوله:

منع السفور كتابنا ونبينا ... فاستنطقي الآثار والآيات

صوني جمالك بالبراقع انها ... ستر الحسان ومظهر الحسنات[٢]

فأن شاعرا آخر مثل عطا الخطيب، عبر عن أمله الكبير بأهمية فتيات العراق وأهمية دورهن في صيانة المجتمع قائلا:

هذا الجمال وهذه آياته ... جاءت بهن من العراق ثباته

فكأنما رضوان أغفى ساعة ... فتفرقت عن خلده فتياته[٣]

وقد حاولت المرأة المثقفة العراقية، أن تشعر الآخرين بأهميتها والتأكيد على خصوصيتها، ورفض كل أشكال التبعية الثقافية لأي نموذج أو تجربة، بقدر ما تحاول جاهدة النهل من معين التجارب الاخرى، بما يلائم عادات وتقاليد البلاد. وفي هذا ناقشت صبيحة الشيخ داود في مقالة نشرتها جريدة البلاد "المرأة العراقية والكاتبة الانكليزية ستيفنسن"، مشيرة الى أن المرأة العراقية تطورت ولا تنظر الى المرأة التركية أو غيرها كنموذج[٤]. كما عنيت الصحف العراقية بنشر بعض الآراء لكاتبات غربيات حول النهضة النسوية في الشرق وموقفهن منها[٥]. وكان لافتتاح بعض المعاهد العلمية الخاصة بالفتيات، كدار المعلمات التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٢٦[٦]، أثره الهام والبالغ في دعم دور المرأة الاجتماعي وتوسيع إتصالها، ببعض الشخصيات، حيث ادت "المس

---

(١) جريدة العراق، ١٤ كانون الثاني ١٩٢٩.

(٢) فيصل السامر، ظلامات غير منشورة قدمت الى الملك فيصل الاول، افاق عربية، كانون الثاني ١٩٧٨، ص ص ٣٣-٣٤.

(٣) جريدة الحاصد، ٧ آذار ١٩٢٩.

(٤) جريدة البلاد، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٥) جريدة الرافدان، ٢٣ شباط ١٩٣٠.

(٦) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ج ١ ص ٤١٦.

"Keer" المدرسة الاميركية التي تم استقدامها للتدريس في الدار، دورا في طرح بعض الأفكار الجديدة وشرحها للطالبات[١]. والدور الذي ادته بعض زوجات الموظفين البريطانيين في تنشيط الفعاليات النسوية، ودعم التوجهات نحو المشاركة في المؤتمرات، ومنها مشاركة فتاتين عراقيتين في المؤتمر النسائي الشرقي الذي عقد في دمشق خلال عام ١٩٣٢[٢].

وانطلاقا من احساس المثقفين العراقيين بأهمية المرأة، وضرورة توكيد دورها، حرصت الصحافة العراقية على افراد مساحات من صفحاتها، لتناول مواضيع تهم المرأة ودراسة أوضاعها وأحوالها، والامور والافكار التي تشغل تفكيرها[٣]. أو افراد بعض الصحف صفحات خاصة بالأوانس والسيدات، والتعرض لموضوعات لا تخلو من طرافة، كالمقارنة التي عمد اليها عبد الوهاب الأمين عن الأدب بين الرجل والمرأة، والخلاصة التي يوضح فيها "ان الأدب كفن جميل سيكون في يد المرأة"[٤]. بالاضافة الى المتابعات الدقيقة لبعض التطورات الاجتماعية، مثل دخول أول تلميذة عراقية في كلية الحقوق "صبيحة الشيخ داود" عام ١٩٣٦ ، حيث اعتبرت جريدة الانباء هذا الحدث؛"خطوة مباركة في سبيل النهضة النسائية في هذه البلاد"[٥]. وكانت كلية الحقوق قد شهدت نشاطا ملحوظا في مجال مناقشة موضوع المرأة والحقوق السياسية، حيث إنبرى محمد صالح بحر العلوم مدافعا عن المرأة في كلية الحقوق، واستمرت المساجلات، حيث كتب عبد الامير شلاس أحد طلبة الحقوق، مقالا في جريدة الرأي العام حول "المرأة ومباشرة الحقوق السياسية"[٦]. أما الشعور بالحيف والظلم النازل بالمرأة، فكان حاضرا و لم يغب، والذي عبرت عن جريدة بالك بالعديد من الموضوعات ومنها "المرأة المقيدة"[٧]، الذي نعت فيه على المجتمع إهماله للمرأة واستخفافه بدورها.

تم الأتصال بالجهات الحكومية العراقية من قبل اكثر من جهة للتنسيق في مجال قضية المرأة، لا سيما على الصعيد العربي، وابرز تلك الدعوات، تمثلت في الطلب الذي رفعته "نور حمادة" رئيسة الاتحاد النسائي الشرقي العام الى الملك فيصل الأول في ٥ آب ١٩٣٢، تطلب فيه موافقة

---

(١) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٦.

(٢) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٤ و ١٠ ص ١٧ الاتحاد النسائي الشرقي العام – المجمع النسائي العربي ١٩٣٢/٨/٥.

(٣) جريدة حبزبوز، ١٩ تموز ١٩٣٢.

(٤) جريدة الأنباء، ٢٥ تموز ١٩٣٦.

(٥) جريدة الأنباء، ٢٥ تموز ١٩٣٦.

(٦) جريدة الرأي العام ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٧) جريدة بالك، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٨.

الجانب العراقي للسماح بعقد مؤتمر عربي عام للمجمع النسائي في بغداد للفترة من ٢١-٢٥ آب من ذات العام. ليتزامن مع المؤتمر الشرقي النسائي العام الذي يعقد في طهران خلال شهر تشرين الثاني[١]. وكان السكرتير الخاص للملك فيصل قد وجه كتابا الى رئيسة المجمع النسائي العربي في بيروت، يبلغها موافقة الملك على عقد مؤتمر عربي نسائي عام في بغداد في آواخر شهر تشرين الأول من عام ١٩٣٢ ، "حيث ترى بغداد نفسها سعيدة لان تكون مركزا لمثل هكذا اجتماعات ترمي الى خدمة المجتمع ادبيا واجتماعيا"[٢].

يعد الكتاب الذي وجهته السيدة نور حمادة الى الملك فيصل الأول، خلال حضورها الى بغداد لعقد المؤتمر النسائي وثيقة هامة توضح شكل وأبعاد التفكير للمرأة العربية إبان تلك الحقبة. حيث تسأل الملك فيصل "أفلا يحق للقائمات بالنهضة ... المثول بين يديه؟ أم ماذا؟" بعد أن قامت عضوات المؤتمر بزيارة البلاط الملكي و لم يقابلهن الملك. كما أشارت السيدة نور، الى رفض الملكة والاميرات لحضور المؤتمر. وكانت قد رجت الملك أن يفتتح المؤتمر برعاية أحد رجال الحكومة، كرئيس الوزراء أو من ينوب عنه، مشيرة الى أن الرجال سيكون حضورهم في المقاعد الامامية "ولا يتجاسر أحد الرجال أن يلتفت الى الوراء"[٣]. وهي توضح للملك بأن "المسألة التي لا تحل علنا من الرجال فتحل سرا من النساء" كأشارة الى أهمية دور المرأة الحضاري في تنظيم العلاقات مع بلدان العالم. و لم تخف أو تواري حقيقة وضعتها أمام الملك بشكل مباشر حيث أشارت، الى الصعوبات التي تواجهها عضوات المؤتمر، جراء الضوابط التي وضعها وزير المعارف، مشيرة الى قلة خبرة المشاركات ومحدودية معلوماتهن، فهن "لا يفهمن ما هو المؤتمر ولا يعرفن ما هي الحياة"[٤].

كأنعكاس طبيعي لأوضاع المرأة الأجتماعية، واجه التعليم النسوي مشاكل جمة، كان ابرزها أحجام أولي أمور الأناث عن تسجيل بناتهم في المدارس. حتى أن المدرسة التي تم إفتتاحها ببغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٠، لم يسجل فيها سوى ثمان طالبات هن؛ "باكزة واصف، صفية واصف، حسيبة الشيخ داود، صبيحة الشيخ داود، سليمة خضر، مديحة توفيق الخالدي، عفيفة توفيق الخالدي، مديحة صالح". حتى أن الطالبات لم يسلمن من إيذاء عامة بغداد وتوجيه اللوم والتقريع لأولي أمرهن[٥]. واذا كان هذا الحال في بغداد،.فان ردود الفعل في الألوية الاخرى

---

(١) ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٤ و ١٠ ص ١٧ الاتحاد النسائي الشرقي العام، ١٩٣٢/٨/٥.

(٢) ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٤ و ٩ ص ١١ الى رئيسة المجمع النسائي العربي بغداد ٢١ آب ١٩٣٢.

(٣) ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٤ و ٨ ص ٩ المجلس الاعلى للاتحاد النسائي الشرقي العام.

(٤) ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٤ و ٨ ص ١٠ المجلس الاعلى للاتحاد النسائي الشرقي العام.

(٥) عبد الرزاق الهلالي، حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق، افاق عربية، تموز ١٩٧٨، ص ١٠٤.

كانت شديدة، حتى أن المتصرفين لم يتجرأوا على إفتتاح مدارس للبنات، نتيجة لنصح المقربين منهم. حتى ان ناجي شوكت وخلال توليه لمنصب متصرف لواء الحلة "بابل" ١٣ مايس ١٩٢٣– ١٩ آيار ١٩٢٤ ، ألغى فكرة تأسيس مدرسة للبنات في المدينة بناء على نصيحة موظفي ديوان المتصرفية، واضعين أمامه المشاكل التي يواجهها[١]. اما المدرسة التي قررت وزارة المعارف افتتاحها في مدينة النجف خلال عام ١٩٢٨، فقد أثارت حفيظة رجال الدين حتى بلغ الأمر ان يقارب الاضراب، حيث أغلقت الأسواق. الا أن المدرسة تم افتتاحها بناءا على مناورة ذكية قام بها جعفر حمندي الذي كان يشغل منصب قائم مقام النجف[٢]. الا أن الضغوط هذه لم تكف لتمنع بروز الدعوات المؤيدة لتعليم المرأة، والتي اعتبرتها من الواجبات التي لابد أن يضطلع بها المثقفون من أجل إنهاض البلاد[٣]. والواقع أن عدد مدارس البنات بدأ بالزيادة، حتى بلغ عددها في العام ١٩٢٢ حوالي سبع وعشرين مدرسة ضمت ثلاثة آلاف وتسعا واربعين طالبة. اما في العام ١٩٢٥ فقد بلغ عدد مدارس البنات واحدا وثلاثين مدرسة ضمت أربعة آلاف وخمساً وخمسين طالبة. ومن أجل أتمام التدريسات، عمدت وزارة المعارف للاستعانة بمدرسة أميركية، وبعض المعلمات السوريات[٤]. وبقي عدد مدارس البنات في إزدياد مضطرد حتى بلغ في العام ١٩٣٣ حوالي خمس وثمانين مدرسة[٥]. مما يوضح إهتمام الحكومة ورعايتها لمسألة تعليم المرأة العراقية، بالاضافة الى الاشارة للتحولات في مستوى النظرة الاجتماعية، والتقبل لفكرة تعليم البنات في فترة قصيرة، بعد أن كانت روح العداء والرفض هي السائدة. ولكي لا نقع في فخ المبالغة وتصوير الأوضاع بما ليس بها، لابد من الأشارة الى بعض المشاكل التي أحاطت ببعض المدارس، حيث لم تسلم "بولينا حسون" التي تم تعيينها مديرة مدرسة باب الشيخ الابتدائية عام ١٩٢٥، من توجيه اسهم الانتقاد لها، واتهامها بالجهل بشؤون التربية والتعليم، وفي اكثر من جهة، ان كان من قبل إحدى طالباتها، من اللواتي تركن الدراسة، بدعوى مضايقات المديرة التي لا تمتلك الخبرة ولا المعرفة، أو حملة التشنيع التي قادتها جريدة العراق ضدها، مما حدا بها للجوء الى المحاكم لمقاضاة رزوق غنام، الذي حكم عليه بدفع غرامة مالية قدرها ١٠٠٠ ربية[١]. وكان لركود الفعاليات

(١) محمد حسين الزبيدي، ناجي شوكت، رأي نافذ في السياسة العراقية، افاق عربية، تشرين الاول ١٩٨٨، ص ٥٩.

(٢) عبد الرزاق الهلالي، حقائق وطرائف من تأريخ التعليم، المصدر السابق، ص ص ١٠٤–١٠٥.

(٣) جريدة لسان العرب، ٨ تشرين الأول ١٩٢١.

(٤) Paul Monroe, Report of the Education, OP. Cit. P. 130.

(٥) تقرير المعارف لسنة ١٩٣٣– ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٣٤، ص ٨.

(١) خالد حبيب الراوي، كيف قمعت أول صحيفة نسوية في العشرينات، آفاق عربية، شباط ١٩٩٢، ص ٩٩.

التربوية والاستقرار الرتيب في المناهج، إن جعل العديد من المتبعين ينحون باللائمة على المشرفين عن إدارة شؤون المعارف، فهذا عبد الوهاب الرحماني يكتب عن التعليم النسوي في العراق، ويضع جملة من النقاط لدراسة الواقع واستشراف المأمول، الا أن تركيزه الأشد، بقي مشدودا على اللباب والقشور، في عملية تعليم المرأة برمتها[١].

وسع النشاط الثقافي في العراق فعاليات متنوعة، كان لها الأسهام الريادي المنبثق عن حصيلة من العلاقات الفكرية مع التجارب الأنسانية. ومن هذه الأنشطة، كان المسرح العراقي قد شهد خطواته الأولى في ظل الحكم الوطني. ان شكل وطبيعة العمل المسرحي، جعل أهميته تأخذ طابعا حيويا، تحملت عبء النهوض به، الفئة الوسطى، التي اتيح لها أن تبرز وتؤدي دورها في الكيان الاجتماعي، كنتيجة منطقية للتطورات التي شهدها العراق في فترة سابقة لظهور الحكم الوطني، وهنا لا بد أن نشير الى المؤثرات التي أسهمت في بلورة الوعي وافساح مجالات التعبير، ومنها العهد الدستوري الثاني ١٩٠٨ الذي جاء في اعقاب الأنقلاب العثماني. والتحولات التي افرزتها الحرب العالمية الاولى، ودخول قوات الاحتلال البريطاني للعراق. بالأضافة الى المؤثرات التي بلغ تأثيرها العراق من المناطق المجاورة. حتى ليكاد الشباب العراقي المثقف، وانطلاقا من مؤثرات عديدة قد توجه نحو الالتزام بالمتنوع من وسائل التعبير الثقافي، وكان المسرح من بينها. حيث تم تحديد ملامح التوجه، الذي لم يخرج عن طابع المباشرة والبساطة بحكم حداثة التجربة، وقلة الخبرة وانعدام الأمكانات. الا أن هذا الأمر لا يقلل أبدا من الجهود التي بذلها "نوري ثابت، نجيب الراوي، احمد الراوي، جميل الراوي' قاسم العلوي، عبد القادر صالح، وآخرون غيرهم[٢]. في تثبيت الخطوات الأولى للمسرح العراقي، في حقبة تاريخية، كانت تنوء من ثقل الاعراف ووطأة التقاليد. وهنا لابد من الأشارة الى ان الموقف المتحفظ من المسرح والعاملين فيه لم يكن ليظهر من دون مسوغات، كان الابرز من بينها، الأرتباط الذي عمد اليه المسرحيون بالأماكن التي تقدم اللهو الرخيص. كالملاهي أو المقاهي التي أستقطبت بعض الفرق الراقصة. وهذا التوجه، قد برز نتيجة لاحجام الفئة المثقفة عن متابعة الأعمال المسرحية، بحكم حداثته وغرابته في الوسط الأجتماعي العراقي. إلا أن وسيلة التعريف هذه فرضت وطأتها في الذهنية الاجتماعية، مما خلق جفوة ورفضا في الأوساط المحافظة والمجددة على السواء، ووسم العاملين في المسرح بأبشع النعوت وأقذع الصفات، حتى أن كلمة "ممثل" أضحت رديفا لمفردات تعني قلة القيمة وانعدام الرصانة[٣]. الا أن هذه القتامة لم

---

(١) جريدة الانقلاب، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) أحمد حلاوي، بدايات المسرح العربي في العراق، مجلة قضايا عربية "بيروت" العدد ٣ حزيران ١٩٧٤، ص ١٤٣.

(٣) يوسف العاني، الجمهور والمسرح العراقي، افاق عربية، تموز ١٩٧٧، ص ٧٣.

تكن تمثل الواقع بشكله العام، اذ حاول البعض من المهتمين بشؤون المسرح، النهوض بهذا الواقع، من خلال البحث عن البدائل الموضوعية، التي تقدم لهذا النشاط الثقافي في نصاعته ووجهه الصافي، ولكن بتقديم تضحيات كبيرة. حتى كان المسرح المدرسي، نقطة إنطلاق هامة في دفع الجيل المتعلم نحو وعي أهمية النشاط المسرحي ودوره في بث الأفكار ونشر المفاهيم(١). والواقع ان تمثيل مسرحية في أحدى المدارس، لم يكن بالأمر العابر، اذ كانت تسبقه مظاهر إحتفال واهتمام، مما يؤكد حرص المشرفين على شؤون المعارف، على أهمية هذا الجانب في إبراز مفاهيم وأفكار للطلبة. فخلال تمثيل رواية "فتح الأندلس"، عمد العديد من المسؤولين والمشرفين، على إلقاء الكلمات الحاثة على أهمية فن التمثيل، ودوره في توسيع مدارك الطلبة وتنبيههم الى جوانب خافية عنهم باسلوب مشوق وواضح، كما أن إختيار موضوع المسرحية، توضح الأتجاه العام السائد في إبراز ملامح النهوض والدور الذي أداه العرب في صنع التاريخ(٢). وكانت الصحف العراقية، قد أشارت الى فائدة النشاط المسرحي في المدارس وحركته الهامة في تنشيط وتفعيل التوجهات نحو الموضوعات المختلفة(٣).

واذا كان المسرح المدرسي قد فرض وجوده من خلال الأنشطة التي تبنتها المؤسسة الرسمية، فأن النشاط الذي بذله هواة الفن وعشاق فن التمثيل، لم يكن يخرج عن التوجه العام الذي طبع النشاط المسرحي في الوطن العربي، بشكل عام حيث تبرز الأفكار القومية، من خلال تناول موضوعات تاريخية، تجسد حالة النهوض، وهذا ما توضحه مسرحية "النعمان بن المنذر" التي تم تمثيلها في بغداد عام ١٩٢٠. بالأضافة الى ذلك حاولت الأحزاب الوطنية "كالحزب الوطني"، وبمحاولة منها لتوسيع أنشطتها، ورعاية التطلعات الثقافية، بتشجيع مجموعة من الشباب لتأسيس فرقة مسرحية عام ١٩٢١، تألفت من؛ "أحمد الراوي، نجيب الراوي، عبد الرحمن خضر، عبد الكريم خضر، وصادق البصام"(٤). و لم تكن تلك الفرقة الوحيدة، بل أعقبها ظهور فرق مسرحية أخرى، مثل جمعية التمثيل العربي التي أسسها محمد خالص جمادي عام ١٩٢٢، وفرقة مدرسة التفيض الأهلية التي بدأت أعمالها عام ١٩٢٣، بجهود المدرس عبد الوهاب علي. والتي تألفت من؛ "خضر عبد الجليل، ابراهيم حسن، فاضل عباس، كاظم صادق، رشاد داود الحمامي، سعيد حماس، فاضل بهاء الدين محمد علي، حقي الشبلي، صديق شنشل، خليل كنة، عبد الرزاق شبيب،

---

(١) جميل الجبوري، نوري ثابت "حبزبوز" في تاريخ صحافة الهزل والكاريكتور في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦، ص ٧٣.

(٢) جريدة الاستقلال، ٢ كانون الثاني ١٩٢١.

(٣) جريدة المنبر العام، ١٢ شباط ١٩٢٦.

(٤) علي الزبيدي، المسرحية العربية في العراق في العهد العثماني، مجلة الأقلام، مايس ١٩٦٥، ص ٥١.

عارف آغا، توفيق بابان، أحمد حقي الحلي، عوني الخالدي، خالد الجوربجي، بهاء عوني، سالم مامو، عبد الحميد الدهان". كما تأسست في العام ١٩٢٤ فرقة مكتبة التقدم، الا ان نشاطها كان محدودا. وكان لأقبال الجمهور العراقي على العروض المسرحية التي قدمتها الفرق العربية التي زارت العراق، مثل فرقة جورج أبيض عام ١٩٢٦، من العوامل الهامة التي حمست حقي الشبلي لتأسيس الفرقة التمثيلية الوطنية عام ١٩٢٧. والتي ضمت: "عبد الحميد فخري، عبود الشالجي، عبد الحميد الخطيب، صبري الذويبي، عثمان الشيخ سعيد، محي الدين محمد، كرجي كاشي، سليم بطي، عبد الله العزاوي، مديحة سعيد". ومن السمات التي ميزت هذه الفرقة، استقبالها لفنانين عرب من سوريا ومصر. والحماس الذي طبع نشاطها في اقامة حفلات مسرحية في مختلف مناطق العراق. كما ظهرت الفرقة التمثيلية الشرقية عام ١٩٢٩ لمؤسسها صبري شكوري، وجمعية إحياء الفن التي ظهرت في ذات العام بجهود كمال عاكف. وفي العام ١٩٣٠ تأسست فرقة حقي الشبلي، أما فرقة المعهد العلمي التي تحول إسمها الى الفرقة التمثيلية العربية، فقد ظهرت عام ١٩٣٢ برئاسة عبد الحميد يوسف. وفرقة ما بين النهرين التي تأسست عام ١٩٣٣ وكان من أعضائها؛ أميل صبري، لويس ناصر، يوسف هرمز. وفرقة جمعية أنصار التمثيل التي أنشأها عبد الله العزاوي عام ١٩٣٣ ، وفرقة بابل التي أنشأها محمود شوكت. وكانت أبرز المسارح التي تم تمثيل المسرحيات عليها؛ مسرح بغداد، سينما رويال، مسرح الثانوية المركزية، مسرح التمثيل العربي. أما ابرز كتاب المسرح فكانوا؛ موسى الشابندر، جميل رمزي القبطان، سليم بطي، نديم الاطرقجي صفاء مصطفى[1].

وكانت الصحافة العراقية قد تابعت النشاط المسرحي المقدم في العراق، وعمد البعض من الكتاب الى عرض المسرحيات، وكتابة النقد حول العروض، ولكن بأسلوب مبسط، الا أنه مباشر، فعلى سبيل المثال انتقد الكاتب الصحفي أنور شاؤل الأصرار على تمثيل رائعة وليم شكسبير "هملت"؛ "كأن لا شيء سوى هملت التي مثلت في بغداد عشر أو أحد عشر مرة". الا أنه يمتدح حماس الممثلين، ويكبر فيهم اقدامهم على تمثيل روائع المسرح العالمي كمسرحية "طبيب رغما عنه" للمسرحي الفرنسي موليير، مع الأشارة الى مشاركة فتاتين في المسرحية لأول مرة على مسرح الأليانس هما؛ سمحة قطان وني عوبديا[2]. وكانت المتابعات قد حرصت على رصد نشاط الفرق المسرحية العراقية، كنشاط فرقة حقي الشبلي في تمثيل تسع روايات على مسرح الأوبرا العراقية،

---

(١) علي الزبيدي، المسرحية العربية، المصدر السابق، ص ص ٥١-٥٦ أيضا، باس علي الناصر، مذكراتي، اربعون سنة سينمائية، مطبعة الامة بغداد ١٩٨٠، ص ص ٧٣-٨٤.

(٢) جريدة الحاصد، ١٦ آيار ١٩٢٩.

مع الأشارة الى ان الفرقة ستعطل أعمالها في اليوم العاشر، احتراما للعاشر من محرم التي تصادف ذكرى حادثة الطف، والروايات هي؛ فتح بيت المقدس، عبد الستار أفندي، ليالي الهند، مأتم الاعراس، هملت، العصفور في القفص، أنور باشا، وحيدة، كولا المحامي. بالأضافة الى ذلك أشار العديد من الكتاب الى أهمية المسرح وحاجة العراق الماسة إليه، لنشر الوعي والدعاية في نواح كثيرة، وكان سليم بطي قد أوضح ان المسرح العراقي، لا يمكن له أن يجد سبيلا للرقي والنهوض[١]، مالم يعتمد على الروايات المحلية التي تتناول تفصيلات الواقع من خلال تحديد واجبات الحكومة والشعب[٢]. كما أن هاجس النهوض واصلاح الأوضاع كان حاضرا في وعي المهتمين بشؤون التمثيل المسرحي؛ "نحن الموقعون أدناه جماعة من الشبان المشتغلين بالتمثيل وقد رأينا من الواجب علينا أن نساهم بقسط وافر من النهضة العراقية وذلك لأصلاح المجتمع العراقي والنهوض الى درجات الرقي والسمو واحياء الفن التمثيلي الى أسمى مكانة"[٣]. بهذه الديباجة رفع مؤسسو فرقة النهضة التمثيلية طلبهم للأجازة الى وزير الداخلية في نيسان ١٩٣٦ وهم بين خطاط "عبد الهادي محمد صالح" ورسام "محمود سيد رضا" وصاحب مخزن لأدوات السيارات ومفتش شركة الدخان والسكاير العراقية "عبد الكريم الصفار"[٤].

كان للنشاط والحماس الذي بذله المهتمون بشؤون المسرح والتمثيل، إن نبه الأوساط الحكومية إليه. مما حدا بها الى النظر بجدية، وكان من علامات الأهتمام، ارسال بعض المشتغلين في هذا القطاع في بعثات علمية الى بلدان متقدمة، فكان إن بعث حقي الشبلي عام ١٩٣٥، لدراسة الفن المسرحي في باريس. وبعودته الى القطر عام ١٩٣٩، عمل على تأسيس فرع المسرح في المعهد الموسيقي، الذي ابدل إسمه الى معهد الفنون الجميلة، بعد أن افتتحت مجموعة من الفروع، كالرسم على يد الفنان فائق حسن. وكان لظهور فرع المسرح وبروز بعض الكفاءات والمواهب الوطنية في هذا المجال، إن عمدت وزارة الشؤون الأجتماعية الى فرض رقابتها على كل الأشكال التي قد تسيء الى أهمية هذا النشاط. حتى أنها لم تتوان عن تشكيل لجنة مؤلفة من "حقي الشبلي، كمال ابراهيم، وعبد الملك الأمين عام "١٩٤٠ لمراقبة النصوص المسرحية ووضع الضوابط واللوائح التي ترفع من شأن المسرح وتعلي من مكانته في المجتمع[٥].

---

(١) جريدة ابو حمد، ١٢ نيسان ١٩٣٤.

(٢) جريدة الانباء، ١ آب ١٩٣٦.

(٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ٩٩٠٤/ داخلية، و٣ ص ٣ الى وزير الداخلية ١١ نيسان ١٩٣٦.

(٤) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ٩٩٠٤/ داخلية، و٣ ص ٣.

(٥) أحمد فياض المفرجي، الحركة المسرحية في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٥، ص ٧٢.

تمكنت السينما من فرض نفسها على واقع الحياة الثقافية، إنطلاقا من أسلوب الأبهار والأدهاش الذي لازمها، حتى جعلها تتبوأ مكانة أثيرة لدى المشاهدين. ونتيجة للمواصفات التي تمتعت بها صناعة السينما، لا سيما في مجال توثيق وتسجيل الأحداث بالأضافة الى الحشد الذي يمثله العمل السينمائي والسعة التي يحتويها والأمكانات المتاحة. جعلها تنافس وسائل الترفيه الأخرى، بل وتتفوق عليها بحكم إهتمام النخبة المثقفة بها، والحرص على متابعة الجديد الصادر عنها والذي كان يتم في زخم أضاف لها الكثير في رصيدها من الاقبال الجماهيري[١]. ولشدة الاعجاب باهتمام الجمهور بهذا الفن، حرصت الصحف المحلية على متابعة شؤون السينما وأخبارها واعلانات الأفلام فيها والكتابة عن العروض السينمائية والنجوم وأهم الأفلام. ولأجل توثيق بعض الأحداث الهامة، تم تسجيل بعضها سينمائيا، كأرشيف تاريخي يوثق تلك المرحلة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. اما على صعيد انتاج أفلام عراقية، فقد ظهرت بعض المحاولات. كان أبرزها، إتصال شركة فوكس للانتاج السينمائي بالفنان حقي الشبلي لانتاج فلم روائي عام ١٩٣٤، الا أن سفره لاتمام البعثة العلمية حال دون إتمام ذلك العمل. كما حاول الأخوان حافظ ومصطفى القاضي، إنتاج فلم عراقي عام ١٩٣٨. الا أن المحاولة لم يكتب لها النجاح[٢].

إذا كانت الاشارة الى الطابع المحافظ الذي وسم الحياة الاجتماعية في العراق والنظرة غير المستقرة الى ممارسة الفن، فأن هذا الأمر لم يمنع من إقبال الناس على السماع والشغف بهذا اللون أو ذاك من الفنون. ويبقى الغناء والموسيقى هو الأقرب الى تفاعل المستمع مع النتاج الفني. واذا كانت الأشارة تترى في اكثر من مكان في دراستنا، حول محافظة المجتمع العراقي وحرصه على مراعاة الأصول والاعراف. فأن هذا لا يعني بأن التجهم كان يطبع عموم تفصيلات الحياة الأجتماعية في العراق، بل أن الذاكرة الشعبية ومن خلال الأمثال المتداولة أقدمت على تناول موضوع "الكيف والطرب والأنس"[٣]. واذا كانت العامة قد تداولت هذا الموضوع بحرية، فأن العديد من الأسر العريقة والشخصيات العامة التي ادت دورا في تكوين العراق السياسي الحديث،

---

(١) ياس علي الناصر، مذكراتي، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) أحمد فياض المفرجي، السينما في العراق، مطبعة دار الصياد، بغداد ١٩٨٠ ، ص ص ٢٣-٢٦.

(٣) يتداول عامة بغداد أمثال كثيرة حول الأنس واللهو البريء مثل: "راس المايبه طرب كصة وأخلص منه" أي "أقطع الرأس التي لا تحب الأنس والطرب".

بل وحتى بعض الشخصيات الدينية، كانت تعشق الطرب والغناء الأصيل، كالمقام العراقي[١]. وتعمد الى عقد جلسات السمر الأسبوعية في المنازل، بالأضافة الى "البستات" والأغاني المتداولة في "الكسلات" والعطلات. أما منافذ النشاط الغنائي الموسيقي فكانت تتركز في فرق الجالغي، فرق الموسيقى العسكرية، الفرق المدرسية والكشفية، معهد الموسيقى الذي تأسس عام ١٩٣٦، الملاهي الليلية والمنتديات، ورش تصليح الآلآت الموسيقية، الاذاعة العراقية التي أنشأت عام ١٩٣٦، شركات تسجيل الاسطوانات[٢]. وكانت فترة ما بين الحربين قد برزت مجموعة من العازفين اليهود، وكان لتأسيس المعهد الموسيقي أثره الهام في ادخال بعض الآلآت على التخت الشرقي البغدادي التقليدي المؤلف من "الجوزة، السنطور، الرق" ليضاف إليها آلات مثل؛ العود، الناي، القانون، الكمان، الجلو، الكونتزباس. ومثل قارئ المقام العراقي محمد القبانجي، دور التجديد[٣]، من خلال تبنيه للاسلوب الحديث في الفرقة الموسيقية المصاحبة لانشاد المقام العراقي والتي بدأها عام ١٩٣٢، عندما أضاف عازفي عود وقانون الى مجموعة العازفين خلال مشاركته في مؤتمر الموسيقى العربية في القاهرة[٤]. وكان القبانجي، قد نهل من فنون من سبقوه في هذا المجال كقارئ المقام قدوري العيشة المتوفى عام ١٩٢٦، ورشيد القندرجي المتوفى عام ١٩٤٥. وكان المقام قد فرض سطوته على جميع الأنشطة الموسيقية، حيث نجده في المواليد والأذكار والتمجيد على المنابر، بالأضافة الى المجالس والمقاهي والزورخانات "ملاعب يتم فيها ممارسة الألعاب الرياضية ويستخدم المقام لأثارة حماس اللاعبين". وساهمت الأذاعة العراقية في التأثير على طبيعة الأستماع السائدة، فبعد أن كانت مقتصرة على طريقة السماع الديني، بدأت الأذن تعتاد على أنغام الريف والبادية، ليثمر عنها بروز ملامح جديدة للأغنية العراقية تمثلت في مزاوجة طابع المدينة مع الروح الريفية، حتى كانت أغاني؛ حضيري أبو عزيز، داخل حسن، ناصر حكيم، يتفاعل معها أبناء المدينة تفاعلهم مع المقام العراقي. وكان للنجاح الذي أحرزه مطربو الريف في المدينة، إن بدأ العديد من المطربين يتوجهون لتجربة حظهم فيها أمثال؛ عبد الامير طويرجاوي، شخير سلطان، مسعود

---

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، الدار العربية، بغداد ١٩٨٥، ص ص ١٠-١١.

(٢) اسعد محمد علي وحسين قدوري، الموسيقى والغناء، كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، ج ١٣ ص ص ٤٣٤ - ٤٤٢.

(٣) ثامر عبد الحسن العامري، محمد القبانجي، رائد المقام العراقي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧، ص ١٢٠ . ايضا، ثامر عبد الحسن العامري، المقام العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد-١٩٩٠ ص ٣٧.

(٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٧٥ و ٣ ص ٨ ، ١٨ شباط ١٩٣٢، وزارة الخارجية بغداد.

العمارتلي، عبود النجفي، مدلول حريب، وسعيد عكار. ونتيجة لقدوم العديد من الفرق التمثيلية الى العراق، لا سيما المصرية منها كفرقة جورج أبيض عام ١٩٢٦ وفرقة فاطمة رشدي عام ١٩٣٠. بالأضافة الى فرقة منيرة المهدية عام ١٩١٩، ومحمد عبد الوهاب عام ١٩٣٠، وأم كلثوم عام ١٩٣٢[(١)]. إن أبرزت تأثيراتها على النشاط الموسيقي، فعلى سبيل المثال، تم اقتباس "المونولوج" الذي كانت تقدمه الفرق المصرية، للترفيه عن المشاهدين بين فصول المسرحية، الا أن هذه الوظيفة سرعان، ما تطورت لتبلغ رصد الظواهر الاجتماعية ونقدها بأسلوب ساخر، تقبله الجمهور بكل شغف، حتى أن العديد من الفنانين، لم يتوانوا عند تقديم بعض وصلات "المونولوج" أمثال؛ محمد القبانجي وحقي الشبلي. وكانت أواخر سنوات الثلاثينات قد شهدت بروز أكثر من مطرب في هذا المجال، لا سيما عام ١٩٣٨، حيث ظهر؛ عزيز علي[(٢)]، علي الدبو، حسين علي. كما شهدت فترة ما بين الحربين، ظهور بعض التطورات على اسلوب إنشاد البستة، بجهود محمد القبانجي، كما ان افتتاح الاذاعة العراقية عام ١٩٣٦، أسهم الى حد بعيد في تداول البستة بين الأوساط الشعبية بشكل واسع. وكانت بغداد قد شهدت في اعقاب الحرب العالمية الاولى، ظهور لون غنائي جديد سمي "المربع" بدأ بتقديمه في الحفلات والمناسبات المبهجة، حتى ان إقبال عامة بغداد عليه، جعل من مؤيدي "المربع البغدادي"، ينالون شهرة واسعة في فترة العشرينات، فيما راح ابناء المحلات، ينتصرون للمؤدي ابن محلتهم، وهذا ما كان من نصرة أهل جانب الكرخ لمحمد الحداد ونصرة أهل جانب الرصافة الى "التيلجي"[(٣)].

أشار المثقفون العراقيون الى أهمية الفن ودوره الفاعل في تنمية الذوق الأجتماعي، وتهذيب النفس، من خلال تناول المواضيع التي تمس حياتهم وتشغل أذهانهم. حيث عمدوا للمقارنة مع الأمم المتقدمة، وحرصها على تنمية الفنون، وتقديمها كل التقدير والرعاية والاهتمام للعاملين في مجال الفن[(٤)]. وكان العاملون في المجال الموسيقي، قد طالبوا الجهات الحكومية، بالعناية بشؤون الاجراءات الخاصة بالأجازات الممنوحة للمطربين، لا سيما المطربات، حيث تؤدي الاجراءات الروتينية الطويلة الى بقاء الموسيقيين العاملين في المحلات للبقاء عاطلين عن العمل، طيلة فترة اجراءات منح الأجازة. وكان يوسف زعرور رئيس نادي الموسيقى العراقي، قد أشار الى ضيق الأحوال الاقتصادية والمالية، التي يعاني منها الموسيقيون، وتفاقم الأوضاع التي تترتب عن تأخير

---

(١) أسعد محمد علي وحسين قدوري، المصدر السابق، ص ص ٤٤٤-٤٦٢.

(٢) عزيز علي، حياته سيرته أقواله، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٩٠، ص ص ١٣-١٤.

(٣) أسعد محمد علي وحسين قدوري، المصدر السابق، ص ص ٤٤٤-٤٦٣.

(٤) جريدة الحاصد، ١٩ آيار ١٩٢٩.

إنجاز معاملات الفنانات[1]. كما أشار نادي الموسيقى العراقي، الى تردي أوضاع الموسيقيين العراقيين، نتيجة لمزاحمة الموسيقيين الأجانب لهم، وحصولهم على أفضل الفرص وأحسنها. وكانت وزارة الداخلية قد شددت في تعاملها حول إجازة عمل الفنانات السوريات والمصريات، للعمل في العراق في حين أتيح للفنانات الاجنبيات، لا سيما الروسيات منهن للعمل وبشروط مخففة. ولرفع بعض آثار هذه الحالة، أعلنت هيئة النادي عن استعدادها لتحمل مسؤولية التعاقد مع الفنانات العربيات، عن طريق السفر الى اقطارهن والتأكد من "حسن الاخلاق وتهذيب الطباع لهن"[2].

يبقى الحدث الموسيقي الهام والبارز، يتمثل في مشاركة العراق في المؤتمر الموسيقي الشرقي الذي أقيم في القاهرة في آذار ١٩٣٢. وكانت وزارة المالية، قد وافقت على تخصيص مبلغ ألف روبية من أجل توظيب نفقات السفر للوفد، والذي بلغ عدده ستة أشخاص[3]؛ محمد القبانجي قارئ مقام، عزوري هارون-عواد، يوسف زعرور الصغير-قانون، صالح شميس-كمنجاتي، يوسف بتو-عازف سنطور، ابراهيم صالح – ضابط ايقاع. وكان القرار أن يتم سفر الوفد برا الى حيفا ومن ثم الى القنطرة عن طريق القطار[4]. ومن المفارقات الطريفة، أن الوفد العراقي ونتيجة لطلب المؤتمر تسجيل إسطوانات، قد تعرض الى فقدان المصاريف، حيث إنتهت المخصصات المالية التي رصدتها وزارة المالية، مما حدا بأعضاء الوفد لرفع طلب الى وزارة الخارجية العراقية عن طريق القنصلية العامة في مصر؛ "ولما كانت المنحة التي أعطتنا إياها الحكومة لا تتجاوز ألف روبية وقد إنتهت جميعها و لم يبق لدينا مصاريفات "مصاريف" للرجوع...هذا فضلا عنا "عما" نحتاجه من المصاريفات "المصاريف" في القطر المصري فالرجاء أن تأمروا بمنحنا المبلغ الكافي لمصاريفاتنا "لمصاريفنا"."[5]. ومن أجل اقناع الحكومة بجدية الطلب، عمد القنصل العام أحمد قدري الى إرفاق قصاصات من جريدة المقطم، حيث حرصت هذه الجريدة على الاحتفاء بالوفد العراقي واشادت بما قدم من نتاج فني أصيل. وكان القنصل قد أوضح بأن المبلغ الذي خصص للوفد صغير جدا، وان ما تم تقديمه من دعاية هامة للعراق، لا تقدر بثمن. حتى أنه أوصى بتخصيص مبلغ خمسمائة روبية، من أجل بقاء الوفد الى نهاية المؤتمر[6]. وكانت جريدة المقطم القاهرية، قد

---

(١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ١٠٢٥٨/١/داخلية، و ٢ ص ٢ الى وزير الداخلية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٢) د. ك. و ملفات وزارة الداخلية ١٠٢٥٨/١/داخلية، و = ص ٥، نادي الموسيقى العراقي ١٩٣١/١/٢٤.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و٧ ص ١٥ وزير المالية رستم حيدر ١٩٣٢/١/١١.

(٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و ٨ ص ٨ في ١٨ شباط ١٩٣٢.

(٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و ١ ص ٥ الى وزارة الخارجية ١٩٣٢/٣/٢٦.

(٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و ١ ص ٢ الى وزارة الخارجية ١٩٣٢/٣/٢٦.

أشادت بالوفد العراقي وبما قدمه من نتاج مميز حين أشارت: "وجاءت فرقة العراق ثانية فشنفت الأسماع ولفت النظر مطربهم العظيم الى طريقة جديدة لالقاء الشعر تلحينا ينطبق على مذهب الشاعر كان لها تأثيرها في المسرح"(١). كما تابعت البرنامج الذي قدمه الوفد والتأثير الذي انعكس على الجمهور الذي قابل فرقة العراق الموسيقية بالهتاف والتصفيق المتواصل(٢).

لم يكن الفن التشكيلي غائبا عن الحياة الثقافية في العراق، واذا كانت فترة الثلاثينات قد شهدت عناية الحكومة، بارسال بعثات علمية الى البلدان المتقدمة للتخصص في مادة الرسم، فأن الفترة السابقة للحكم الوطني، لاسيما العهد العثماني قد شهد بروز رسامين عراقيين، درسوا فن الرسم في المعاهد العلمية العسكرية في العاصمة العثمانية. وقد انحصر إهتمام الرسام العراقي إبان تلك الفترة، حساب النسب والضوء والظل والمنظور بكل دقة، ونقلها على اللوحة بمباشرة، يقل فيها التصور بشكل واضح. حتى لتكاد الأعمال التي خلفها؛ عبد القادر الرسام، محمد سليم، عاصم عبد الحافظ، حسن سامي، محمد صالح زكي، عبد الكريم محمود، تعتمد في تشكيلها الفني على نقل تفصيلات الموضوع الى اللوحة. وكان لعناية وزارة المعارف بتدريس مادة الرسم للطلبة، واعتمادها على مدرسين لهم من الكفاءة العالية والموهبة، أمثال شوكت الخفاف، ناصر عوني، وفتحي صفوة. ولعل المساهمة الابرز في توظيب وتحديد فمالية الرسام العراقي، كانت قد برزت من خلال مشاركة بعض الرسامين في مهرجان سوق عكاظ الذي أقيم في بغداد عام ١٩٢٢، بالأضافة الى الانشطة الثقافية المتنوعة التي احتواها المهرجان، كما ان المعرض الصناعي الزراعي الذي افتتح عام ١٩٣٢ في بغداد، قد ضم اعدادا من المساهمات الفنية للعديد من الرسامين أمثال؛ أكرم شكري، فائق حسن، حافظ الدروبي، جواد سليم، عبد القادر الرسام، وفتحي صفوة. وكان هاجس الانفتاح على التجارب العالمية الفنية حاضرا في ذهن الرسام العراقي، من خلال توجه العديد منهم نحو الدراسة في الخارج، على صعيد البعثات التي تعلن عنها وزارة المعارف، أو الدراسة على حسابهم الخاص، فكان الابرز من بين هؤلاء أكرم شكري الذي درس فن الرسم في لندن، خلال بداية الثلاثينات، وقاسم ناجي في اكاديمية برلين عام ١٩٣٨، وفائق حسن في معهد البوزار باريس خلال الاعوام ١٩٣٥-١٩٣٨، وحافظ الدروبي وعطا صبري في ايطاليا للاعوام ١٩٣٧-١٩٣٨ وبهجت عبوش الذي حصل على درجة الدبلوم من روما عام ١٩٣٩، وعاصم حافظ الذي درس على حسابه الخاص في باريس عام ١٩٢٨. كما شهدت تلك الفترة بروز العديد من الرسامين أمثال؛ محمد خضر، هادي سلمان، وسعاد سليم، عيسى حنا. وكانت الصحف العراقية،

---

(١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و ١ ص ٣ قصاصات جريدة المقطم.

(٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٩٧٣ و ١ ص ٤ قصاصات جريدة المقطم.

قد نبهت الى دور فن الكاريكاتير في النقد وتناول الموضوعات بروح ناقدة تستهدف الأيحاء بالكثير من الأفكار الملفتة للنظر، حتى كانت صحف؛ حبزبوز وأبو حمد، الأشهر من بين الصحف العراقية. ولا يمكن إغفال الدور الذي أداه ساطع الحصري في استقطاب الكفاءات الفنية، عندما كان يشغل ادارة المتحف العراقي، امثال؛ اكرم شكري، عيسى حنا، خالد الرحال، جميل حمودي، وحميد المحل[١]. واذا كانت اللوحة الفنية، قد أخذت مرونة في تشكيل وتناول الكثير من الافكار والمواضيع فأن النحت، وبخصوصية انجازه، أخذ طابعا مباشرا في تحديد معالم الأنجاز، حتى لتكاد منحوتات؛ الجنرال مود، الملك فيصل الأول، عبد المحسن السعدون، قد نفذت وتم نصبها، ومن قبل فنانين غير عراقيين[٢].

أخذت أجهزة الحاكي "الكرامافون" تأخذ بالانتشار في مدينة بغداد في أواسط العشرينات من هذا القرن، حتى أضحت مادة رئيسية تتداولها الألسن وتحكي بذكرها، لاسيما في المقاهي[٣]. وكان لسعة انتشار الاسطوانات والأهتمام باستخدامها، ان برزت بعض الدعوات المنادية بتحريم الحاكي، لوجود بعض الاسطوانات المسجل عليها القرآن الكريم، حيث يتم التجويد بطريقة أشبه بالغناء[٤]. الا أن هذا الأمر، لم يمنع من ظهور بعض الأجهزة الحديثة، كالراديو في بغداد خلال عام ١٩٢٧، حيث بدأ المستمع العراقي ينصت الى ما تقدمه إذاعات؛ لندن، برلين، روما، إستانبول، بخارست[٥]. واذا كان جهاز الراديو قد أخذ مكانة لدى المستمع العراقي، فان إهتمام الحكومة بهذه الفعالية، يعود الى السنوات المبكرة من الثلاثينات، حيث تمت أول تجربة بث إذاعي في شهر اذار عام ١٩٣٢، واستغرقت ساعتين شملت مناطق العراق المختلفة، حيث تم سماع البث في البصرة والموصل والرطبة وكركوك[٦]، بالاضافة الى الأعلان عن الحدث الحضاري الهام والمتمثل بالمعرض الصناعي الزراعي الذي تم افتتاحه برعاية الملك فيصل الأول في الأول من نيسان ١٩٣٢. وكان المعرض الذي استمر لشهر كامل، قد أخذ بتجربة "الاذاعة الداخلية" التي تم من خلالها تقديم برامج متنوعة، تألفت من المقطوعات الموسيقية والمحاضرات والقصائد[٧]. وكان للأهمية التي

---

(١) شاكر حسن آل سعيد، الفن التشكيلي، حضارة العراق، المصدر السابق، ج ١٣، ص ص ٣٨٣-٣٩٤.

(٢) عادل كامل، الحركة التشكيلية المعاصرة في العراق مرحلة الرواد، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠، ص ص ٩-١٣.

(٣) جريدة البدائع، ٢٥ كانون الأول ١٩٢٥.

(٤) جريدة المنبر العام، ١٢ شباط ١٩٢٦.

(٥) جريدة الاستقلال، ٢٣ كانون الاول ١٩٢٧.

(٦) جريدة العالم العربي، ٣٠ آذار ١٩٣٢.

(٧) جريدة العراق، ٥ نيسان ١٩٣٢.

ينطوي عليها مشروع الاذاعة، إن نالت العناية من قبل كبار المسؤولين في الحكومة، حتى أن رئيس الوزراء "ياسين الهاشمي" قد أوعز بتأسيس محطة إذاعية صغيرة تكون نواة لمشروع اذاعي كبير في حزيران ١٩٣٥، حيث تألفت لجنة برئاسته وعضوية وزير المعارف ومندوبين عن وزارات أخرى، وكانت ابرز توصياتها، قد تمثل في تخصيص مبلغ واحد وثلاثين ألف دينار لتأسيس محطة إذاعية[١]. وكانت الحكومة قد أوفدت مجموعة من الفنيين الى انكلترا عام ١٩٣٥، للأطلاع على تجربة العمل الاذاعي هناك، كما ان الكلفة التخمينية لمشروع الاذاعة الذي تم تقديمه الى الجهات الحكومية، كان قد أشار الى مبلغ أربعة وخمسين ألف دينار، يتضمن تشييد بناء للمرسلات وآلات توليد الكهرباء، وغرف للموظفين، وبناء وتجهيز الأستيديوهات وقيمة الأرض التي يجب استملاكها[٢]. ولغاية بداية العام ١٩٣٧، لم تصرف الحكومة من الأموال المخصصة لمصلحة الاذاعة، سوى ألفي دينار[٣]. وكان الافتتاح الرسمي للاذاعة العراقية، قد تم في الأول من تموز ١٩٣٦، حيث أشارت الكلمات التي أذيعت الى الآمال العراض المعقودة على هذه المؤسسة الثقافية، في تحفيز ابناء العراق، للاتصال والانفتاح على العالم للنهل والأستفادة[٤]. وكانت الاذاعة العراقية قد واجهت إحجاما من قبل المثقفين العراقين، على الرغم من دعواتها المتكررة لهم [٥]. وكان لقلة التشجيع المادي اثره الواضح في بروز تلك الظاهرة، حتى ان الصحف العراقية اشارت الى فقر الاذاعة الواضح للمحاضرات[٦]. واذا ما كانت بعض الجهات الحكومية قد ارادت من الاذاعة ان تكون وسيلة دعاية، فان وزارة المعارف، لم تقف الى جانب هذا الرأي، حيث طالبت بوجوب تركيز نشاط الاذاعة في ان تكون وسيلة ثقافية. وخاطبت اصحاب الرأي المساند، بوجوب جعل الاذاعة وسيلة دعائية، من خلال الاشارة الى ان الاذاعات الدعائية التي تستخدمها ايطاليا والمانيا وفرنسا وانكلترا، بعدم امكانية جواز المقارنة، لاسباب عديدة. منها تعدد المحطات الاذاعية لدى تلك البلدان، ووفرة المؤسسات الثقافية، بالاضافة لاختلاف طبيعة التوجه والاهداف. فالبلدان الكبرى، حين تعمد الى

---

(١) خالد حبيب الراوي، كيف بدأ البث الاذاعي في العراق، افاق عربية، حزيران ١٩٩١، ص ٨٠، تشير وثائق البلاط الملكي حول مشروع الاذاعة العراقية، بان الوزارة قد خصصت مبلغ خمسة وثلاثين ألف دينار. الملفة ٣١١/١٠٦٧ و ٢٧ ص ١٤٣ في ١٩٣٧/١/٣٠.

(٢) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٠٦٧ و ٢٧ ص ١٤٤ في ١٩٣٦/١٢/٢.

(٣) د. ك. و ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٠٦٧ و٢٧ ص ١٤٣ في ١٩٣٧/١/٣٠.

(٤) جريدة الاستقلال، ٢ تموز ١٩٣٦.

(٥) جريدة الاستقلال، ٦ تموز ١٩٣٦.

(٦) جريدة الانقلاب، ١٤ نيسان ١٩٣٧.

اسلوب الدعاية، انما تحرص على توطيد مصالحها الاستعمارية، اما العراق، فان قضية البناء الداخلي والنمو، هو الشغل الشاغل لديه[1]، اما وزارة الخارجية، فكان رأيها، معارضا لتوجهات المعارف، حيث اخذت على تحديد فعاليات الاذاعة بالجانب الثقافي، مشيرة الى انطقة مختلفة وواجبات متنوعة مثل، القومية والسياسية والاقتصادية والعمرانية؛ "وهذا لايمنعها من قيامها بواجبها الثقافي الى جانب ذلك اذا نظم منهج خاص بذلك في ساعات معينة من ايام الاذاعة"[2].

وانطلاقا من الوعي باهمية الاذاعة في توجيه الافكار والتوعية، حرص الملك غازي على انشاء محطة اذاعية، دعيت اذاعة قصر الزهور، والتي تم انشاؤها في ثلاث مراحل، الاولى كانت في ١٥ حزيران ١٩٣٧، فيما انشئت الثانية في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٧، اما الثالثة فكانت في نيسان ١٩٣٨، وكانت المحطات الثلاث قد توزعت بين قصري الحارثية والزهور. وكان الملك غازي، قد حاول ان يبث افكاره السياسية المناوئة للانكليز والرافضة لمعاهدة ١٩٣٠، ونصرة القضايا القومية[3]. وكانت الاذاعة قد استقطبت العديد من المثقفين والشخصيات الفكرية البارزة امثال؛ الحاج حمدي الاعظمي، الحاج نجم الدين، محمد الهاشمي، الدكتور فؤاد غصن، محمود لطفي، حسين احمد، يونس بحري، بالاضافة الى الاحاديث التي كان يلقيها الملك غازي بنفسه[4]. ونتيجة للاثر الهام الذي احدثته اذاعة قصر الزهور في بث الشعور الوطني والقومي. حاول البعض من التابعين للادارة البريطانية، التقليل من شأن جهود الملك غازي في هذا المضمار، حتى ان سندرسن طبيب العائلة المالكة العراقية، لم يتورع عن وصف الاذاعة "بالانشغال بالالعاب"[5].

برزت المؤثرات الخارجية في عمارة العراق ابان فترة مابين الحربين، نتيجة لاعتماد المؤسسة الحكومية في انشاء مبانيها الرسمية، على المعماريين الاجانب لاسيما الانكليز منهم. و لم تقف تلك المؤثرات على العمارة فقط بل شملت تخطيط المدن. ويمكن الاشارة الى الاخذ بنظام التسقيف المعتمد على "حديد الشيلمان" في رصف السقوف والاعتماد على الشوارع المتعامدة كابرز ملمح في العمارة التي بدأت تظهر في فترة العشرينات. وكان نشاط المعماريين الانكليز امثال الميجر ولسن

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٠٦٦ و ٢٠ ص ٢٣ وزير المعارف في ١٩٣٨/٥/٩ الى وزارة الخارجية.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٠٦٦ و ٢٠ ص ٢٢ وزير الخارجية في ٣٠ حزيران ١٩٣٨ ، الى سكرتارية مجلس الوزراء.

(٣) خالد حبيب الراوي، اذاعات قصر الزهور، افاق عربية، شباط ١٩٩٠، ص ص ٨٧-٩٠.

(٤) محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومواقفه، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٩، ص ١٠٠.

(٥) مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة اليقظة العربية، ط ٢ ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ٢٢٤.

وميسون في انشاء العديد من البنايات الحكومية(١). فكانت عمارة جامعة آل البيت في بغداد، التي وضع مخططاتها المعمارية المهندسان ولسون وميسون مابين ١٩٢٢-١٩٢٤(٢). وكان المهندسان قد تناوبا، على التخطيط والاشراف على العديد من العمائر التي نفذت في العراق، مثل مطاري بغداد والبصرة عام ١٩٣١، ومبنى دائرة البرق والبريد في بغداد عام ١٩٢٩ والذي بقي سجين مخططات التصميم دون ان يرى النور. ويمكن القول ان النقل، كان السمة الطاغية على تشكيلات التصميم، حيث حاول المعمار البريطاني، نقل سمات العمارة الاستعمارية البريطانية وغرسها في العراق، كتعبير عن نزوع الهيمنة، وفي هذا يتضح بجلاء، ان العمارة يمكن ان تؤخذ كمدخل ثقافي وحضاري، يتجسد بكل وضوح امام المشاهد، ليوحي بملامح الفترة التاريخية بشكل مباشر(٣). وكانت فترة الثلاثينات قد شهدت بروز المؤثرات المعمارية الاوربية بشكل واضح. من حيث توزيع المساحات واستخدام مواد جديدة في البناء، حيث حل الكونكريت بشكل واسع، بعد ان كان الجص هو السائد. والاهتمام بالشبابيك وتوسيعها، مع الاهتمام بالواجهات، لاسيما في الشوارع التجارية، كالرشيد وابي نؤاس في بغداد. كما ان الملامح المعمارية التي تمت الاشارة اليها، كانت قد وضحت في التصاميم التي ظهرت فيها بنايات مثل المقبرة الملكية، التي انشئت في الاعظمية عام ١٩٣٢-١٩٣٦. وكان من نتائج هيمنة المعماري البريطاني على التصميمات للمباني الحكومية، نجد ان المباني التي تم انشاؤها في العشرينات، لاتختلف عن عمارة الثلاثينات، وهذا مايتضح في بنايات، مستشفى مود التذكاري في البصرة، ١٩٢١، البلاط الملكي ١٩٢٣، كلية البنات في بغداد ١٩٢٥. الا ان الفرق في فترة الثلاثينات كانت قد توضحت في توجه المصمم نحو العناية بتخطيط الاحياء، فكان ان برزت احياء مثل، الوزيرية، السعدون، البتاوين، دور السكك في الصالحية(٤). حتى ان الاتساع في انشاء الاحياء الجديدة، جعل البعض يطلق على بعض الازقة تسميات تليق تليق بالقفزة الاقتصادية التي نالتهم. حتى كانت بعض الاحياء تدعى بمحدثي النعمة(٥). وهي تسمية لاتخلو من سخط على الاوضاع، حيث يبدو التناقض واضحا في الاحياء الحديثة لبعض ذوي المصالح، في حين ان الغالبية كانت تعاني شظف العيش وعسر الاحوال. لاسيما وان ظهور

---

(١) زهير العطية، فن العمارة، حضارة العراق، المصدر السابق، ج ١٣ ص ٣٦١.

(٢) خالد السلطاني، عمارة جامعة آل البيت المشروع التخطيطي والانجاز، افاق عربية، حزيران ١٩٩٢، ص ٦٣.

(٣) خالد السلطاني، دراسة فن عمارة العراق مابين الحربين ١٩٢٠-١٩٤٠، افاق عربية، حزيران ١٩٨٠، ص ٧٢، شيرين احسان شيرزاد، لمحات من تاريخ العمارة والحركات المعمارية وروادها، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٣٦.

(٤) سعاد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد ١٩٠٠-١٩٦٠، افاق عربية، اب ١٩٨٨، ص ص ٤٢-٤٣.

(٥) مذكرات سندرسن باشا، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

هذه الاحياء لم تكن ناتجة عن نمو اقتصادي أو تطور الانشطة التجارية، بالقدر الذي مثلت فيه تجمعات النخبة المقربة من الحكم. وعلى الرغم من شح موارد الدولة وقلة امكاناتها المادية، الا ان العام ١٩٣٦ ، قد شهد استقدام المهندس الالماني بريكس لوضع تصميم لمدينة بغداد[1]، كما ان النصف الثاني من اعوام الثلاثينات، قد شهد عودة المهندسين العراقيين الدارسين في الخارج امثال؛ احمد مختار ابراهيم ١٩٣٥، حازم نامق ١٩٣٦، سامي قيردار ١٩٣٩، جعفر علاوي ١٩٤٠[2]. و لم تخل المرحلة من توجه بعض المشرفين على المؤسسات الحكومية، من نقل التجارب التراثية العربية، وتطبيقها في البناية الرسمية العراقية، وهذا مافعله ساطع الحصري، عندما تولى مسؤولية مديرية الاثار، حيث عمد الى الاستفادة من الزخارف الاندلسية، لاسيما جداريات السيراميك واستخدامها في البناية المخصصة للمديرية، كنوع من استلهام التراث العربي في العمارة العراقية[3].

الجمعيات الادبية والاجتماعية:

ان مطلب لقاء المثقفين في ملتقيات وجمعيات، كان حاضرا من اجل التنسيق وتنظيم الاعمال. و لم تقتصر التجمعات على لقاء ذوي الاهداف السياسية أو الادبية فقط. انما ظهرت بعض الجمعيات ذات الصبغة المهنية، مثل الجمعية الطبية البغدادية، التي تم تأسيسها في بغداد عام ١٩٢٠، وضمت مجموعة من اطباء مدينة بغداد، الذين حصلوا على تعليمهم في استانبول وبيروت، بالاضافة الى بعض الاطباء الاتراك والبريطانيين[4]. ومن اجل حشد الجهود وجمعها في هدف واحد، حاول بعض المثقفين البارزين تأسيس ناد ادبي باسم نادي الاصلاح، غايته التوجه نحو اصلاح الاوضاع الاجتماعية والعمل على نشر العلوم والاداب، المستندة الى مبادىء الدين الاسلامي، وعقد المحاضرات والندوات والعمل على دعم المدارس الاهلية، وتحفيز حركةُ التعليم في البلاد. بالاضافة الى اصدار مجلة باسم (الاصلاح). وانطلاقا من وعي المؤسسين للنادي باهمية اللغة العربية، تعهد النادي بالعناية باللغة العربية الفصحى ونشرها، لانها تمثل الهوية الثقافية للامة. وكانت المادة الثانية من النظام الاساسي للنادي، قد نصت على عدم التدخل بالشؤون السياسية.

---

(١) الدكتور فرتز غروبا، رجال ومراكز القوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، مطبعة عصام، بغداد ١٩٧٩، ج ١ ص ٢٧١.

(٢) زهير العطية، فن العمارة، حضارة العراق، المصدر السابق، ج ١٣ ص ٣٦٤.

(٣) عقيل نوري الملا حويش، العمارة الحديثة في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٧٦.

(٤) كمال السامرائي، مااسباب المعارضة الوطنية لتأسيس الكلية الطبية في بغداد، افاق عربية، كانون الاول ١٩٨٩، ص ٥٤.

وحصر انشطته في الغايات الاجتماعية والادبية(١). وعلى الرغم من ان النادي تم تأسيسه في العام ١٩٢٠ ، الا انه افتتح مقره في مدينة بغداد في ٩ شباط ١٩٢٤(٢). مع الاشارة الى جواز قيام النادي بافتتاح فروع له في مختلف انحاء العراق(٣). وكانت الهيأة التأسيسية قد تألفت من: الشيخ احمد الظاهر، الشيخ محمد باقر الشبيبي، احمد زكي الخياط، الحاج عبد الحسين الازري، محمد جعفر الشبيبي، محمد صادق حبة، محمد صادق البصام، محمد رؤوف البحراني، الحاج محمد حسن حبة، السيد عبود السيد موسى، السيد جعفر حمندي وعبد الكاظم جلبي الشمخاني(٤). وكانت جمعيات ذات واجهة ادبية، قد برزت اضافة الى نادي الاصلاح، في بواكير الحكم الوطني في العراق مثل جمعية اخوان الادب التي تأسست في تشرين الثاني ١٩٢١. وكان ابرز اعضائها: جميل صدقي الزهاوي، ابراهيم حلمي العمر، الدكتور امين المعلوف، سليمان فيضي، ساطع الحصري، معروف الرصافي، الشيخ محمد مهدي البصير(٥). والمعهد العلمي الذي تأسس في بغداد عام ١٩٢٢ بجهود: ثابت عبد النور، صادق حبة، نوري فتاح، حسن صائم النقيب، حمدي الباجه جي، محمد حسن كبة، ابراهيم الواعظ، علاء الدين النائب، محمد باقر الحلي، فائق شاكر وسليمان فيضي(٦).

لقد عقدت الامال الكبار على الجمعيات، وراح الكثير من المثقفين يدعو الى اهمية تأسيسها، من اجل حشد الجهود والطاقات للنهوض بالجيل الجديد نحو مراتب اعلى ومجالات اوسع. والواقع ان الدعوة للمسابقات واللقاءات والجمعيات، كانت مطلبا اكد عليه المثقفون، لتجاوز واقع الاهمال الذي تعاني منه الثقافة في العراق(٧). وناقش العديد منهم بجدية وعناية، المشاكل التي تحيط بنشاط بعض الجمعيات، وتحد من فعالياتها(٨). ولم تقتصر الجمعيات والاندية على الرجال، بل حاولت بعض النساء تأسيس اندية من اجل ترقية الفكر وبث روح التعاون؛ فكان ان تقدمت مجموعة من النساء الى وزارة الداخلية، لتأسيس "نادي البنات البغدادي" في كانون الاول ١٩٢٩. وتألفت اللجنة الادارية للنادي من: السيدة ك. ستودت، السيدة أ. الكبير،

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ١ ص ١، النظام الاساسي لنادي الاصلاح.

(٢) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ١ ص ٢.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ١ ص ٣.

(٥) سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٢، ص ٢٧٦.

(٦) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، دار الحرية، بغداد ١٩٧٧ ، ص ١٣.

(٧) جريدة النجف، ١٠ كانون الاول ١٩٢٦.

(٨) جريدة التقدم، ٢٨ شباط ١٩٢٩.

الانسة أ. اوناسيان، الانسة ف. تاديوس[1]. وكانت متصرفية لواء بغداد قد ابلغت وزارة الداخلية، بان المتقدمات لتأسيس النادي من المعلمات وذوات الاخلاق الحسنة[2]. وكانت وزارة الداخلية قد رفضت العديد من الطلبات، التي تقدم بها مجموعة من الشباب، لتأسيس جمعيات ذات واجهات قريبة من العمل السياسي، مثل جمعية الرابطة العربية ونادي الوفاق العربي[3]. متذرعة بان المتقدمين بالطلب لايوجد بينهم من خريجي المدارس العالية، أو من اصحاب الثروة القادرين على توفير الاموال، لادامة العمل بالاضافة الى صغر سن المتقدمين بالطلب. وقد لخص مدير شرطة بغداد مسوغات الرفض "ان جل قصدهم من فتح النادي هو الاشتغال بالدعاية اللادينية"[4]. اما فرع جمعية البعثات العلمية في البصرة، فقد وضع تحت المراقبة، وتم تزويد وزارة الداخلية بالتقارير الدورية عن نشاط اعضائه[5]. وكانت الهيئة العامة للجمعية قد تألفت من؛ يوسف دويشا، عبد الحميد الخطيب، عبد القادر حلمي، اسكندر ميخا، زكريا دوكة[6]. اما نادي المعلمين الذي تم تأسيسه بجهود؛ طالب مشتاق، فاضل الجمالي، سعيد فهيم، نوري ثابت، صادق الخوجة، عزيز سامي، وعباس فضلي، خلال بداية عام ١٩٢٩[7]. فقد تعرض للرفض من قبل وزارة المعارف،بدعوى ان النادي اضحى مقرا للمدرسين المفصولين، ومحاولة طالب مشتاق[8] معتمد النادي لجعله مقرا لجريدة الحسام، مما يعد خرقا للنظام الداخلي للنادي. وعليه عمدت وزارة المعارف للاتصال بوزارة الداخلية من اجل اصدار قرار بغلق النادي، في حين ان المعارف من طرفها قطعت المنحة السنوية المخصصة للنادي من الوزارة[9]. وكانت وزارة الداخلية قد اوضحت؛ "فلا يسعنا اصدار الامر بسد نادي المعلمين بناء على قيام جماعة من المدرسين المفصولين بالمشاغبة في بنايته على ان هذه المشاغبات اذا وصلت الى حد الاخلال بالامن فبالطبع من واجب الشرطة اجراء

---

(١) د.ك.و، ملفات ١٠٢٩٩/داخلية و ٩ ص ١٢، بيان طلب تأسيس نادي البنات البغدادي.

(٢) د.ك.و، الملفة ١٠٢٩٩/داخلية و ٦ ص ١١ متصرفية لواء بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٣) د.ك.و، الملفة ٩٩٨٤/داخلية و ٧ ص ٩ الى وزارة الداخلية من نائب مفتش الشرطة العام في ٩ ايلول ١٩٢٩.

(٤) د.ك.و، الملفة ٢٢٨٤/داخلية و ٦ ص ٨ مدير شرطة بغداد ٣ تموز ١٩٢٩.

(٥) د.ك.و، الملفة ٩٩٠٩/داخلية و ٤ ص ٦ من وزير الداخلية الى متصرفية لواء البصرة ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٩.

(٦) د.ك.و، الملفة ٩٩٠٩/داخلية و ٣ ص ٥ الى متصرف لواء البصرة ٢ شباط ١٩٣٠.

(٧) د.ك.و، الملفة ٩٩٢٧/داخلية و ٥٢ ص ١٠١ مدير شرطة بغداد ١٩٢٩/١/١٩؛

(٨) CO. 730/150-68568XM)8533 Talib Mushtaq.

(٩) د.ك.و، الملفة ٩٩٢٧/داخلية و ٦٣ ص ٧٨ وزارة المعارف الى وزارة الداخلية "سري" ١٧ ايلول ١٩٣١.

التعقيبات القانونية بحق المشاغبين والا تصل الى درجة اعتبارها جريمة فامر منع وقوعها يعود الى وزارتكم بصيغة كون اغلبية اعضاء النادي الساحقة هم من الموظفين التابعين لها"[١].

حاولت مجموعة من الوجهاء حشد الجهود لتأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية عام ١٩٣٢، بجهود؛ ارشد العمري، نوري القاضي، طاهر محمد سليم، عبد اللطيف المدلل، يحيى الالوسي، عبد الرزاق منير وعلي رؤوف[٢]. والتي حاولت حصر جهودها في اعمال البر والاحسان ومساعدة المحتاجين، لاسيما وان معتمدها العام ارشد العمري كان يشغل منصب امين العاصمة. واذا ماكانت الاشارة الى اعمال المساعدة تعد من الاعمال الاجتماعية وليست الثقافية، فان اعتماد الجمعية على اللافتة الاسلامية،انما يوضح طبيعة توجهات المؤسسين، من خلال الوعي بمفهوم الاسلام كرابطة، على الرغم من عدم وجود أي من رجال الدين بينهم. ومن اجل تعميق العلاقات بين اعضاء المهنة الواحدة وتأمين روح الالفة بين المعلمات، والعمل على ترقية المستوى العلمي والادبي لهن عن طريق المحاضرات، واقامة الندوات وتوزيع الكتب والنشرات الثقافية عليهن[٣]. قدمت مجموعة من المعلمات برئاسة مديرة دار المعلمات، طلبا الى وزارة الداخلية في كانون الاول ١٩٣١ ، لتأسيس نادي للمعلمات في العاصمة[٤]. ولما كانت الغاية من تأسيس النادي تقوية العلاقات الاجتماعية بين المعلمات والعمل على رفع المستوى الثقافي لهن وتوحيد مباديء التربية والتعليم في المدارس وان مقر النادي، سيكون في بناية دار المعلمات، فان متصرفية لواء بغداد، لم تجد مانعا من تأسيسه[٥].

قدمت العديد من الطلبات، من اجل الحصول على اجازات لتأسيس اندية ثقافية. الا انها كانت تواجه اجرءات طويلة ومتابعات روتينية، حتى ان طالبي تأسيس نادي الرشيد وهم؛ عبد المجيد محمود، درويش عبد الرحيم ومحمد حسن سلمان، واجهوا مخاطبات مرهقة مابين متصرفية لواء بغداد ووزارة الداخلية، على الرغم من ان غاية النادي هي اجتماع الشباب المثقف لمطالعة الصحف والكتب والعمل على توسيع المدارك العلمية والادبية، من دون ان تكون له اية علاقة

---

(١) د.ك.و، الملفة ٩٩٢٧/داخلية و ٦١ ص ٧٦ وزير الداخلية الى وزارة المعارف "سري" ٢٣ ايلول ١٩٣١.

(٢) د.ك.و، الملفة ١٠١١٩/داخلية و ١٢٧ ص ١٦٨.

(٣) د.ك.و، الملفة ١٠٤٦١/داخلية و ١١ ص ١٦ النظام الاساسي لنادي المعلمات في بغداد.

(٤) د.ك.و، الملفة ١٠٤٦١/داخلية و ١٠ ص ١٥ الى وزير الداخلية ١٩٣١/١٢/١٦.

(٥) د.ك.و، الملفة ١٠٤٦١/داخلية و ٦ ص ١١ متصرفية لواء بغداد الى وزارة الداخلية ١١ كانون الثاني ١٩٣٢.

بالشؤون السياسية أو الدينية[١]. كما ان مديرية الشرطة العامة ومن خلال تحقيقاتها حول هوية الاعضاء المؤسسين للنادي، كانت قد اشارت بان "درويش المقدادي كان قد حكم عليه في فلسطين لتحريضه العرب على مهاجمة اليهود كما ان المومـا اليه وخالد الهاشمي كانا قد تحاملا على موظفي الحكومة في خطبهما في سامراء"[٢]. وعلى هذا عمدت وزارة الداخلية الى عرقلة اجراءات التأسيس وسوفت في منح الاجازة [٣]. وكان العام ١٩٣٣ قد شهد تأسيس جمعية مشروع الفلس التي حاولت حشد الجهود من اجل جمع المبالغ للنهوض بواقع البلاد الاقتصادي الذي اعتبر الاساس الذي يقوم عليه استقلال البلاد[٤]. وكانت الهيئة المؤسسة للجمعية قد تألفت من؛ ناجي شوكت، قاسم الخضيري، علي حيدر سلمان، نصرت الفارسي، حسن رضا، محمد بهجت الاثري، مدحت منيف، حسن الكيلاني وسعيد ثابت[٥]. وفي ذات العام تحرك بعض المثقفين لتأسيس جمعية السعي لمكافحة الامية، والواقع ان الجماعة المؤسسة لها، كانت جماعة الاهالي، حيث اريد من هذه الجمعية ان تكون واجهة، من اجل الاستمرار بالعمل السياسي، وكانت قد ضمت الى عضويتها جعفر ابو التمن ونصرت الفارسي وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وكامل الجادرجي[٦]. ونتيجة للهدف المعلن حول مشكلة عصية تواجه البلاد، اعرب وزير المعارف صالح جبر عن ترحيبه بتأسيس الجمعية وطلب من مجلس الوزراء "اعتبار هذه الجمعية خادمة للمصالح العامة"[٧]. وفي اذار ١٩٣٣ تم تأسيس جمعية الرابطة العلمية برئاسة جميل الزهاوي ونيابة د. فاضل الجمالي وسكرتارية ابراهيم حلمي العمر ملاحظ المطبوعات، وعضوية يوسف غنيمة، د. متي عقراوي، درويش المقدادي، عبد المسيح وزير، عبد الكريم الازري، باقر الشبيبي واحمد حامد الصراف[٨]. كما حاولت بعض العناصر الاجنبية تأسيس جمعيات علمية، مثل الجمعية العراقية الامريكية العلمية ببغداد، والتي اعلنت عن غايتها في تأسيس الكليات والمدارس العلمية في العراق ونشر الثقافة

---

(١) د.ك.و، الملفة ٩٩٠٩/داخلية و ٢ ص ٢ متصرفية لواء بغداد ١١/٩/١٩٣٢.

(٢) د.ك.و، الملفة ٩٩٠٩/داخلية و ٣ ص ٣ مديرية الشرطة العامة ١٨ ايلول ١٩٣٢.

(٣) د.ك.و، الملفة ٩٩٠٩/داخلية و ١ ص ١ وزارة الداخلية ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ٨ ص ٨ النظام الاساسي لجمعية مشروع الفلس.

(٥) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ص.١٤٤

(٦) مذكرات كامل الجادرجي، ص .٢٩

(٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ١٣ ص ١٦ وزارة معارف العراق ١٧ كانون الاول ١٩٣٣.

(٨) جريدة الطريق، ٢٠ اذار ١٩٣٣.

والعلوم، حيث تألفت اللجنة التأسيسية من سبعة اعضاء برئاسة وليام رايس[١]. و لم تخل طلبات تأسيس الاندية والجمعيات من التناقضات الطريفة، فالطلب الذي قدم الى وزارة الداخلية لتأسيس نادي الثغر في البصرة في اواخر عام ١٩٣٥، لم يحو الا على مجموعة محدودة من اعضاء النادي[٢]. وخلال قيام شرطة لواء البصرة بالتحقق من هويات المتقدمين بالطلب، تناهى الى علمها ان اعضاء النادي هم خمسة وعشرون عضوا، "خمسة عشر منهم مؤيدون تشكيله والعشرة الباقين لايؤيدون بحجة عدم وجود نقود كافية لتأسيسه"[٣].

لم يغب عن ذهن المثقفين والحاملين بذرات الوعي، من التوجه نحو العناية باوضاع ابناء القرى والعشائر، فاذا كانت الجهود منصبة للنهوض بواقع المدن العراقية، فان العناية بالمجتمع الريفي ضرورة لازمة، لاسيما وان الاوضاع المتخلفة كانت تعصف بعموم البلاد[٤]. وخلال عام ١٩٣٦ تم تأسيس جمعية بيوت الامة، حيث تألفت الهيئة التأسيسية من؛ مولود مخلص، الدكتور رضا خياط،يحيى فان، رؤوف الكبيسي، الدكتور جميل دلالي، عبد الجبار جلبي، سعيد كمال الدين، الدكتور انعوان عمانوئيل، توفيق السمعاني، عثمان الشيخ سعيد، الدكتور ارطان ونوري الحاج ايوب. وقد نشطت الجمعية في تأسيس البيوت المشتملة على مدارس لتعليم الصبية والعيادات الطبية، كما انها تمكنت من توسيع اعمالها، فقامت بافتتاح رياض للاطفال ومدارس ابتدائية وثانوية[٥]. وعلى الرغم من ان الهدف الرئيس الذي اعلنت عنه الجمعية، قد تركز في تقديم العون والمساعدة لترقية اوضاع ابناء العشائر والقرى، الا ان انشطتها قد بدأت في احياء مدينة بغداد، كما انها قامت ببعض المشاريع في مناطق العراق المختلفة[٦]. وكانت بعض طلبات الحصول على اجازة تأسيس جمعية، قد حصرت اهدافها في غايات محددة، فالطلب الذي قدمته "ايما كرلس تكر" لانشاء نادي الفتاة العراقية في شباط ١٩٣٦، اشارت فيه الى ان غاية النادي؛ "ترقية اللغة الانكليزية لفظا وكتابة وتقدم اعضائه في معرفة الاداب الانكليزية والتاريخ والفنون ومواضيع

---

(١) د.ك.و، الملفة ٩٩٢٠/داخلية و ٨ ص ١٦ الى وزير الداخلية ١٩٣٣/١٢/٢٧.

(٢) د.ك.و، الملفة ٩٩٣٦/داخلية و ٤ ص ٦ اعضاء الهيئة المؤسسة لنادي الثغر في البصرة.

(٣) د.ك.و، الملفة ٩٩٣٦/داخلية و [redacted] ص [redacted] وزارة الداخلية ١٩٣٥/١٢/١٥.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ١٦ ص ٢٣ النظام الداخلي لجمعية بيوت الامة.

(٥) محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٩، ص ٢٨٩.

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ١٦ ص ٢٥ رئيس الجمعية مولود مخلص.

اخرى ثقافية"(١) اما جمعية الناشئة الاسلامية التي تأسست في بغداد شهر تشرين الاول ١٩٣٤، فكانت قد اشارت في نظامها الاساسي، الى ان الغاية التي تتوخاها، تتمثل في رعاية الدين الاسلامي والدفاع عن المصالح الاسلامية، والعمل على وحدة المسلمين(٢). وكانت الهيئة المؤسسة للجمعية قد تألفت من؛ جلال الحنفي، مكي القرغولي، اسماعيل عبد السلام، محمد توفيق الحاج سلمان، عبد الباقي الملا عبود، محمد طاهر توفيق ورشاد الخطيب(٣).

ان نشاط الجمعيات والاندية، لم يكن حكرا على مدينة بغداد، بل حاول المثقفون العراقيون خارج العاصمة تأسيس اندية ثقافية وادبية واجتماعية، فخلال شباط ١٩٣٥ قدم لفيف من مثقفي الديوانية، طلبا لتأسيس جمعية السعي وراء الوحدة(٤)، جعلت هدفها الرئيس العمل على "تقوية اواصر الوحدة بين الاسلام والعرب"(٥). ومن خلال مطالعة النظام الاساسي للجمعية تتضح العجالة والوقوع في تقليد ومحاكات الجمعيات الاخرى. واذا ماكان هدف الجمعية المعلن، قد اشار الى اهمية الثقافة والاخذ بالافكار المنورة، فان البعض من مقدمي الطلب، لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة، بدليل استخدامهم الختم دون توقيع(٦). اما في مدينة النجف، فكان منتدى النشر الذي ضم نخبة من رجال العلم والدين والادب،حيث تألفت الهيئة الادارية من؛ الشيخ محمد رضا المظفر، الشيخ محمد جواد الشيخ راضي، السيد هادي الفياض، الشيخ صالح النعمة، الشيخ جواد قسام، الشيخ على الشامر والشيخ عباس المظفر(٧). وقد عبر المنتدى عن هدفه في تعليم الثقافة الاسلامية والعلمية بواسطة النشر والتأليف والعناية باحياء اللغة العربية الفصحى(٨). وكانت الهيئة المؤسسة للمنتدى قد اتصلت برئيس الوزراء حكمت سليمان، من أجل الاتصال بمديرية الاوقاف العامة، لمنح المنتدى قطعة ارض من اوقاف الاراضي التابعة للصحن العلوي في النجف(٩). وقد حاولت بعض الجماعات اليهودية في البصرة تأسيس ناد باسم نادي الفيحاء في ايلول ١٩٣٨، الا ان

---

(١) د.ك.و، الملفة ١٠٤٦٠/داخلية و ٣ ص ٣ الى وزير الداخلية ١٥ شباط ١٩٣٦.

(٢) د.ك.و، الملفة ١٠٤٣١/داخلية و ١٠٢ ص ١٠٨ النظام الاساسي لجمعية الناشئة الاسلامية.

(٣) د.ك.و، الملفة ١٠٤٣١/داخلية و ٤٤ ص ٤٦ الى وزير الداخلية ١٣/١٠/١٩٣٤.

(٤) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٢/داخلية و ٦٨ ص ٧٢ الى وزارة الداخلية ١٢/٣/١٩٣٥.

(٥) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٢/داخلية و ٦٩ ص ٧٣ النظام الاساسي لجمعية الناشئة الاسلامية.

(٦) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٢/داخلية و ٦٩ ص ٧٤ الى متصرف لواء الديوانية شباط ١٩٣٥.

(٧) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٦/داخلية و ١١٢ ص ١٣٢ متصرفية لواء كربلاء ٥/٨/١٩٣٩.

(٨) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٦/داخلية و ١٣٢ ص ١٥٢ النظام الاساسي لمنتدى النشر.

(٩) د.ك.و، الملفة ٩٨٩٦/داخلية و ١٣٥ ص ١٦٠ ، منتدى النشر-النجف الاشرف، ١٧ شباط ١٩٣٧.

السلطات كانت واعية باهدافه الخفية والمتمثلة في بث الافكار الصهيونية، حتى ان متصرف لواء البصرة اشار الى وزارة الداخلية بعدم منح الجماعة الترخيص(١). وكان نظام النادي الاساسي قد اشار الى عدم تدخله في الشؤون الدينية والسياسية، وادعى ان غايته تنحصر في توثيق عرى العلاقات الاجتماعية بين العوائل(٢). وقد تألفت الهيئة المؤسسة من اليهود القاطنين في مدينة البصرة ومن العاملين في دائرة الميناء والتجار والكسبة(٣).

ارتبط ظهور بعض الجمعيات بالاحداث السياسية الطارئة. فعلى سبيل المثال تمكن بعض المثقفين، من اهتبال الفرصة التي ظهرت لهم في اعقاب انقلاب بكر صدقي في تشرين الاول ١٩٣٦، للمناداة بافكار الاصلاح وتحسين الاوضاع الاجتماعية، تلك الافكار التي لم تخرج عن الاهداف التي نادت بها جماعة الاهالي، لاسيما وان حالة التقارب قد ظهرت بوضوح بين الجماعة والجنرال بكر صدقي في اوائل ايام الانقلاب، فكان ان تأسست جمعية الاصلاح الشعبي ونشرت نظامها الاساسي في جريدة الاهالي(٤). وكانت الجمعية قد وجهت جهودها نحو معالجة بعض الاوضاع الاجتماعية الشاذة، وحصرت جهودها في انقاذ البلاد من التخلف والفقر والجهل الذي يعصف بالاغلبية الساحقة من ابناء الوطن، كما حثت على انقاذ الفلاحين، واشارت الى الاوضاع المزرية التي يعيشها عرب الجنوب في الاهوار(٥). وكانت فترة الانقلاب قد شهدت بروز العديد من الافكار المنادية، بنبذ الوجوه السياسية التقليدية واحلال الشباب لقيادة السياسة العراقية، وحشد الجهود وتقديم المعونات لتوسيع نشاطات نوادي الشباب، من اجل اعدادهم للمرحلة القادمة(٦). وحاولت البعض من الاندية تدعيم موقفها، من خلال التقرب من رجال الحكم، حتى ان رئيس نادي النشء الناهض الذي تأسس في بغداد عام ١٩٣٦، تقدم بطلب الى الملك غازي من اجل موافقته على الرئاسة الشرفية للنادي. الذي وضع اهدافه في نشر الثقافة والعلوم والعمل على مكافحة الامية في البلاد(٧).

---

(١) د.ك.و، الملفة ٩٨٩١/داخلية و ٤ ص ٤ متصرفية لواء البصرة ٢٢ مايس ١٩٣٩.

(٢) د.ك.و، الملفة ٩٨٩١/داخلية و ٧ ص ١١ نظام نادي الفيحاء.

(٣) د.ك.و، الملفة ٩٨٩١/داخلية و ٧ ص ١٠ الى وزارة الداخلية في ١٧ ايلول ١٩٣٨.

(٤) جريدة الاهالي، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨ ، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣ ، ص ص ١٠-١١.

(٥) جريدة الاهالي، ٣ كانون الاول ١٩٣٦.

(٦) جريدة الانقلاب، ٩ حزيران ١٩٣٧.

(٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ١٨ ص ٢٧ رئيس نادي النشء الناهض-محمد الجزائري في ١٩٣٦/١٢/٣.

من خلال تواتر الطلبات المقدمة لتأسيس الجمعيات والاندية في فترة منتصف الثلاثينات، تتضح جملة من الاشارات، ابرزها ان العديد من الطلبات، لم تأخذ طابع الجدية، بقدر ماحاولت محاكاة جماعات اخرى، بدليل ان نظامها الاساسي كان مقتبسا بالكامل عن جمعيات اخرى. كما ان المتعلمين الجدد بدأوا ينزعون نحو العزلة عن المجتمع، وحصر لقاءاتهم في اندية خاصة بهم كنوع من الوجاهة. حتى ان بعض الطلبات المقدمة الى وزارة الداخلية، كانت ترفع دون ان يتم متابعتها من قبل مقدمي الطلب[1]. الا ان هذا الامر، لم يمنع من ظهور بعض الانشطة التي قادتها مجموعة من الشباب المثقف لتأسيس جمعيات، ذات اهداف وغايات واضحة مثل جمعية التعاون الفكري، التي تقدم بطلب تأسيسها كل من، رؤوف مخلص، مجيد عبد الله، ناظم الزهاوي، حسن الطالباني، بشير فرنسيس، عبد الفتاح ابراهيم وبشير الياس اللوس[2]. كما حاول البعض من المشتغلين في شؤون التربية والتعليم، تأسيس جمعية علمية تربوية "رابطة التربية الحديثة"، حيث قدم الطلب الى وزارة الداخلية في شهر شباط ١٩٣٧ ، مجموعة من الموظفين في وزارة المعارف؛ د. محمد فاضل الجمالي "مفتش المعارف العام"، رشيد سلبي "مفتش المعارف"، هاشم الالوسي "مفتش المعارف"، محمود شكري "مفتش المعارف"، حسن جواد "مدرس الثانوية المركزية"[3]. وكانت وزارة الداخلية قد وافقت على اجازة تأسيس "نادي جماعة عكاظ" في كانون الاول ١٩٣٨. وكان اغلب اعضاء النادي من المعلمين المشتغلين في وزارة المعارف ومن بينهم؛ يوسف رجب وحسين احمد الاسدي. حيث انحصرت اهداف النادي في رفع مستوى اللغة العربية[4]، وادابها وتوسيع منافذ الثقافة ونشرها في المجتمع[5].

---

(١) د.ك.و، الملفة ٩٩٦٥/داخلية و ٤ ص ٥ ، الى وزارة الداخلية تأسيس نادي الكاظمية في ١٩٣٧/٦/٦ ، انظر ايضا، نفس الملفة و ٣ ص ٣ ، مديرية الشرطة العامة في ١١ تشرين الاول ١٩٣٧.

(٢) د.ك.و، الملفة ٩٩٥٤/داخلية و ٧ ص ٧ ، الى وزير الداخلية التوقيع رؤوف مخلص.

(٣) د.ك.و، الملفة ٩٩٤٦/داخلية و ٩ ص ١١ ، الى وزير الداخلية في ٢٨ شباط ١٩٣٧.

(٤) د.ك.و، الملفة ٩٩٧٠/داخلية و ٦ ص ٦ ، الى وزارة الداخلية في ١٩٣٨/١٢/٣٠.

(٥) د.ك.و، الملفة ٩٩٧٠/داخلية و ٩ ص ١٠ ، النظام الاساسي لنادي جماعة عكاظ.

الفصل الثاني

بواكير الوعي السياسي

اثر الاتصال مع الغرب على الفكر السياسي:

اسهمت جملة من العوامل في تحديد موقف النخبة العراقية المثقفة، من تحولات الفكر والثقافة المنبثقة عن الاتجاهات، التي ولدها "التحديث Modernization". وكمحاولة مباشرة وعملية لتجسيد حركة الاصلاح في الواقع، من خلال الارتقاء بالبنية الادارية والسياسية في الولايات العثمانية، وإدخال مبتكرات الحضارة الحديثة وطرحها للتداول في الحياة العامة "والتغريب Westernization"، الذي تمثل في النهل من المعين الفكري الغربي، واعتباره المثل والانموذج لتقليده والسير على خطاه. فقد بقي مفهوما التحديث والتغريب مبهمين غير محددين بالنسبة لمنوري العراق، وذلك لعدة اعتبارات يقع في طليعتها، رسوخ التقاليد الاجتماعية السائدة وهيمنتها بشكل قوي على الانشطة الاجتماعية. وارتباط فعالية التحديد والاصلاح بالمركزية العثمانية، حتى ان المبتكرات الحديثة التي كانت تصل العراق، من تلغراف وسفن النقل النهري البخارية، كان الوعي الشعبي بها، يتلخص في كونها موجهة لخدمة السلطات العثمانية، اما الموقف من الغرب فكان يخضع لمؤثرات عديدة، اهمها قوة الوازع الديني والذي يحرك اصبع الاتهام نحو الغرب، بالشك والريبة وعدم سلامة النوايا(١). يضاف الى ذلك ان العلاقة لم تكن ذات صفة مباشرة، بقدر ماكانت الافكار تصل عن الغرب، من خلال الطروحات التي يتبناها بعض المثقفين العرب(٢).

برز النشاط التبشيري، في العراق ضمن انطقة محددة، كانت الاقليات الدينية هي المستهدفة لتقديم الرعاية لها. والعمل على دعمها ثقافيا وتربويا، حتى كانت المدارس التبشيرية ابرز الاعمال التي ساهمت في تكوين النخب المثقفة من بين الاقليات، ومنحتها زخما وقوة للتعبير عما تعلمته ونهلت منه لتطبيقه على ارض الواقع(٣). وكانت لهم اسهامات واضحة في المجال الثقافي حتى ان قسما منهم قد وضع التصانيف والمؤلفات العلمية الرصينة(٤). ومن ابرز المدارس الاجنبية التي انشأتها الارساليات التبشيرية هي؛ مدرسة الاباء الكرمليين في البصرة عام ١٦٢٣ وفي بغداد عام ١٧٢٠، ومدرسة الاباء الدومنيكان في الموصل عام ١٧٥٠، ومدرسة جمعية الاتحاد الفرنسي

---

(١) سيار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢١١.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية" في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٧٤.

(٣) كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٠٤.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٣.

اليهودي عام ١٨٦٥، ومدرسة راهبات اخوات المحبة في الموصل عام ١٨٧٣، ومدرسة راهبات اخوات التقدمة في بغداد عام ١٨٦٥، ومدرسة الجمعية التبشيرية الانكليزية في بغداد عام ١٨٨٣، ومدرسة الارسالية الامريكية العربية في البصرة عام ١٩٠٨[١]. وكان لهذه الحماسة، والنشاط الدافق الذي بذلته الارساليات لنشر المدارس، والتعبير عن ثقافتها وترسيخ مفاهيمها، والتمهيد للقوى الكبرى من فرض نفوذها. وتقديم خدماتها الثقافية لغرس قيم تتعلق بجهات دولية. حتى انها لم تتوان عن تطبيق مفاهيمها حول الاخذ بالمناهج وسبل الاخذ بالطرق والوسائل المتنوعة، وعلى هذا حرصت على دعم المنهج الكلاسيكي في التربية والتعليم، وفرضت رقابتها الصارمة على اسماء ومناهج فكرية اوربية بدعوى عدم تحفظها[٢]. الا انه من المفيد الاشارة الى ان هذه الاوضاع ان كانت تصدق على اوضاع بلاد الشام فانها قليلة التأثير في العراق، وذلك لعدة اسباب، يقع في مقدمتها، محدودية تأثير الاقلية المسيحية بحكم قلة عددها وانتشارها في مناطق مختلفة، واعتمادها على الانشطة التي تعود عليها بالنفع المباشر، دون الاخذ بنظر الاعتبارمدى تأثيرها في الوسط الذي تعيش فيه. واتجاهها للعيش في تجمعات خاصة بها[٣]. وقد حرصت الارساليات التبشيرية على الخوض بطريقة مباشرة في مجال التبشير للمسيحية في الوسط الاسلامي. حتى ان البعثة التبشيرية الاميركية، حاولت تبني اساليب متنوعة خلال عملها في ولاية البصرة حيث عمدت الى توزيع ٢٤٦٤ نسخة من الانجيل المترجم الى اللغة العربية للمسلمين عام ١٨٩٩. بالاضافة الى تبنيها اسلوب المناقشات الدينية بهدف الوعظ في عرض الشوارع[٤].

مثلت الاحداث التي رافقت عودة الحياة الدستورية في الدولة العثمانية، فرصة سانحة لنشاط الارساليات التبشيرية والدول الاوربية، لنشر افكارها عن طريق وسائل متنوعة. حيث نالت الطائفة اليهودية، دعما مباشرا من قبل جمعيات فرنسية وبريطانية لتأسيس مدارس الاليانس اليهودية، في مدن الموصل والكاظمية والحلة والعمارة والبصرة. فيما نشطت الارسالية البريطانية في اعمالها الدينية، في المناطق الشمالية والجنوبية. و لم تقف فرنسا مكتوفة اليدين، حيث عملت جاهدة

---

(١) حارث يوسف غنيمة، السياسي الاديب يوسف غنيمة، دار الحرية، بغداد ١٩٩٠، ص.١٣

(٢) كمال مظهر احمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، دار الحرية، بغداد ١٩٨٧، ص .٢٦٤

(٣) Hisham B Sharabi, Arab Intellectuals and the West, Formative Year, ١٨٧٥- ١٩١٤, London ١٩٧٠, p. ١١٣. ايضا وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية، ص .٦٦

(٤) اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ١٩٨٢، ج ١ ص .٢٣١

على دعم التبشير الكاثوليكي في العراق بواسطة قنصلها في بغداد. فيما حاولت المانيا الاستفادة من وثوق علاقتها مع الدولة العثمانية فعمدت الى تأسيس مدرسة المانية في الموصل عام ١٩٠٩(١). وتعود جذور تلك العلاقة الى العام ١٨٤١ حين انيط بالالماني فون مولتكه، الاشراف على اعداد الجيش العثماني(٢). وبتطور تلك العلاقة حرصت بريطانيا وفرنسا وروسيا لمقاومة هذا التقارب من خلال حشد جهودها والعمل على زعزعة الاستقرار في الدولة العثمانية(٣). حتى ان نيقولا الاول قيصر روسيا لم يتورع، عن الاتصال بقيادة بعض القوميات التي تؤلف الدولة العثمانية مستغلا التقارب الديني، وانطلاقا من الارثوذوكسية التي تجمع روسيا واليونان، حتى كانت سبيلا لدعمه اليونان، للانفصال عن الدولة العثمانية(٤).

تم تداول العديد من الافكار السياسية في البيئة الثقافية العراقية، عن طريق الغرب سواء عن طريق الاخبار المنقولة أو التحليلات السياسية التي تبنت نشرها جريدة الزوراء (صدرت عام ١٨٦٩). حتى كانت العناية بمتابعة الاحداث السياسية الناشبة في اوربا، واطالة الحديث عن اوضاع المعارضة والتي اطلقت عليها الجريدة تسمية "الحركات الغير مرضية" أو الاشارات المستمرة الى فكرة "الجمهورية" التي طالب بها الشعب الفرنسي في اعقاب العودة الى النظام الملكي(٥). بالاضافة الى تناول موضوع "الانتخابات" الذي كان يشغل العديد من البلدان الاوربية. فالجريدة توضح بان "مجلس الملة يريدون انتخاب قرال جديد لكرسي اسبانيا"(٦) أو المتابعات الحثيثة التي كانت تدرجها حول نشاط البرلمان الانكليزي الذي كانت تدعوه "مجلس انكلتره المسمى (بارلمنتو)"(٧). واذا كانت المتابعة لاخبار الوحدة الايطالية ونشاطات "غاريبالدي" قد اخذت طابع

---

(١) العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥–١٩٣٠، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون، بغداد ١٩٨٩، ص ٦٠.

(٢) يقظان سعدون العامر، الاتصالات الالمانية – العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد بغداد – برلين ١٨٨٠–١٨٨٢، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٩، السنة ١٥، ١٩٨٩، ص ٩٣. ايضا فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩–١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص ١٤٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط ٢، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٥٧، ج ١، ص ٤٨.

(٤) علي نشمي حميدي، ساطع الحصري ودوره القومي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٤.

(٥) جريدة الزوراء، ٢٦ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ.

(٦) جريدة الزوراء، ٨ جمادي الاخر ١٢٨٦ هـ.

(٧) جريدة الزوراء، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٦ هـ.

عدم القناعة وسمت بالشقاوة، فان افكارا عن "الحرية"، "الوحدة"[١] قد تم التعرض لهما بشيء من التفصيل، وتم شرح المؤثرات الواقعة في تلك البلاد. ولا نريد ان ننظر لتداول هذه الافكار من زاوية مجردة، أو نقع في لجة من المبالغات، فالواقع يشير الى ان هذه المفردات قد تم طرحها في الوسط الثقافي العراقي، الذي لابد، انه قد بدأ يفكر فيها ويسأل عن محتواها وآثارها. واذا ما عنّ علينا السؤال، ما جدوى الافكار، التي لابد للمثقف ان وعاها وادركها في سياق معارفه المحلية واصوله الثقافية، فان التلميح يركز هنا، على اهمية شواهد التجربة العملية السياسية، فاذا ماكان المنور العراقي قد وعى معنى الحرية والشورى والانتفاضات على الظلمة من خلال قراءاته التاريخية وفروضه الدينية، فانه راح يلحظ التسارع والخطوات الحثيثة، التي تدور في الغرب على الصعيد السياسي.

لقد فتحت "الزوراء" الاذهان، "عن غير قصد بالطبع" الى امكانية تدخل عامة الشعب في سياسة الحكومة. من خلال اشاراتها الى اجتماع عامة سكان باريس حول بناية المجلس الوطني الفرنسي للتعبير عن السخط والتبرم والرفض للإجراءات الحكومية[٢]. حول انتخابات "اعضاء مجلس مبعوثان الملة في فرانسة"[٣]. أو الاشارة الى اهمية الدور، الذي يمكن ان يضطلع به المثقفون وارباب العلم، في تنوير الاذهان وحشد الجهود نحو التغيير،من خلال التنويه الى الدور البارز للكاتب الفرنسي "فكتور هيجو" وبعض زملائه في دفع الرأي العام نحو اتجاهات سياسية معينة[٤]. ولم يغب عن ذهن محرري الجريدة، الخشية من فهم المواضيع المطروحة بشكل اخر، لذا عمدت الى اسلوب الوعظ عن طريق القول: "ان الفرانسز هم بالعموم في افكار "السربستي" والحرية وما دامت الخلق باقية في هذه الافكار فالفساد والاغتشاش لا ينقطع عن المملكة"[٥].

ثمة عوامل عديدة ساهمت في تحديد موقف النخبة المثقفة العراقية من الغرب. وكان من اهمها اتصال البعثات التبشيرية بالطوائف المسيحية الموجودة في العراق. وعلى هذا نجد ان تأثير هذه الفئة كان محدودا، بحكم عزلة الطوائف المسيحية وانكفائها نحو معالجة وتطمين مصالحها

---

(١) جريدة الزوراء، ٦ ربيع الثاني ١٢٨٧ هـ.

(٢) جريدة الزوراء، ٣ جمادي الاول ١٢٨٦ هـ.

(٣) جريدة الزوراء، ٢٢ جمادي الاخر ١٢٨٦ هـ.

(٤) جريدة الزوراء، ١٢ شعبان المعظم ١٢٨٦ هـ.

(٥) جريدة الزوراء، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ.

الذاتية[1]. ولا يمكن اغفال أثر المصلحين الاسلاميين الذين اكدوا على اهمية النهل من معين تجارب الامم المتقدمة، ولكن مع تشديد صارم على ضرورة التمسك بالاصالة الروحية والفكرية والثقافية. وعلى الرغم من الصورة المشرقة التي برز بها الغرب، على صعيد النتاج الحضاري، الا ان حالة التغلغل الاستعماري التي عمد اليها، كانت من العوامل التي حشدت الرفض القاطع، لكل اشكال التدخل، حتى كانت له اثار على موقف المثقفين الذين نددوا بالتدخل الاوروبي السافر في شؤون الدولة العثمانية. بل ان التدخل الاوروبي كان له الاثر الابرز، في توجه المنورين العراقيين نحو رفض مسألة الانفصال عن الدولة العثمانية، والتشديد على فكرة الجامعة الاسلامية[2]. فيما ركزت العناصر الوطنية العراقية، في لائحة الاصلاح التي رفعوها للدولة العثمانية عام ١٩١٣ على "عدم اعطاء امتيازات للاجانب في البلاد وصيانتها من الدسائس الاجنبية ومنع النفوذ الاجنبي فيها"[3].

الوعي السياسي اواخر العهد العثماني:

ان رصدا لبواكير الوعي في الولايات العربية، جاء عبر منطلقين رئيسيين، عبرا عن المضامين الثقافية والفكرية للوعي العربي. فكان الاسلام والثقافة العربية، ركيزتين اساسيتين في بلورة المضامين والاتجاهات نحو النهضة. حتى ان تيار العروبة والاسلام، مثل اتجاها موحدا ازاء التحديات التي برزت،وكان له الاسهام الاكبر في تشكيل وتوضيح ابعاد الوعي. وعليه كانت الدعوة الى الاصول، وتنقية الاسلام مما علق به من شوائب، كمنطلق لإعادة الاولويات وترتيبها، للانطلاق في مسيرة الاصلاح المنشود. وهذا ماعبرت عنه الحركة السلفية في العراق وبعض الولايات العربية الاخرى[4]. ولم تكن هناك ثمة فواصل بين الاسلام والعروبة أو تمييز. حتى ان الرابطة الاسلامية كانت من عوامل الدعم والقوة. الا ان الوهن والتداعي والفشل المستمر الذي رافق خطوات الادارة العثمانية، جعل امر التغاضي عن الاخطاء، والاتجاه بالتفكير نحو معالم اخرى امرا متعذرا

---

(١) Hisham Sherabi, Arab Intellectuals and the West, London 1970, p.113.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٦.

(٣) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٠، ص ٥٠١.

(٤) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٤١.

وعسيرا. وعليه لم يقف التعبير عن رفض سلطة الموظفين العثمانيين الغاشمة، على الثورات والتمردات وقيادة المواجهات المسلحة. بل برزت اتجاهات وانشطة فكرية تمثلت بشكل واضح، في مجال الدراسات والشعر الذي اكد اهمية العرب، ودورهم البارز في نشر الاسلام. وضرورة الالتفات الى دورهم. وقد رافقت دعوة التأكيد اهمية العرب في الدولة العثمانية، حملة فكرية واسعة كان التشديد فيها على ضرورة انهاء حالة الارتباك وتغيير الاوضاع المحيطة بالعراق. و لم تخل تلك الدعوة من مقارنة ايام بغداد ابان مجدها ومآلت اليه تحت ظل التسلط التركي(١).

برزت العديد من الاسهامات الفكرية من لدن كتاب عراقيين تصدوا للخوض في غمار الموضوع السياسي بشكل مباشر، وكانت لهم تطلعاتهم وتوجهاتهم وافكارهم البارزة. ولنا في ذلك الاشارة الى ان وعيا كهذا كان متصلا غير منقطع، بحيث ان المفكر العراقي كان حاضرا غير غائب، على الرغم من كل المعوقات والمشاكل، التي كانت تعترض سبيله، فكان ان برز للمواجهة "عثمان بن سند البصري الوائلي" المتوفى عام ١٨٣٤ الذي كتب مؤلفه؛ "مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود"(٢) حيث حرص فيه على عرض وجهة نظر المماليك وتطلعات الوالي داود في الاستقلال من الهيمنة التركية المباشرة، والجهود التي بذلها للنهوض بواقع البلاد. و لم يكن موقفه هذا منطلقا من اعتبارات ذاتية، بالقدر الذي املته عليه الغايات والاهداف التي كانت تعن على النخبة المثقفة العراقية، والمتلخصة في ضرورة الفكاك من السيطرة التركية المباشرة وخوض غمار تجربة الاستقلال الذاتي على غرار، تجربة "محمد علي"في مصر. ولا بد لنا من الاشارة هنا الى ان التنوع قد طبع تطلعات المثقف العراقي، حيث نلمس تنوعا في المواقف السياسية بالاضافة الى وسائل التعبير. فبذات المرحلة التاريخية يكتب "رسول حاوي الكركوكلي" كتابه "كلشن خلفا"(٣) باللغة التركية، ليفصح عن الموقف العثماني الرسمي من الاحداث السياسية التي ألمت بالعراق، إبان المواجهة بين المماليك والدولة العثمانية عام ١٨٣١م. اما "عبد الرحمن بن عبد الله السويدي" المتوفى عام ١٧٨٥، فانه يقدم من خلال مؤلفاته صورة واضحة عن الاوضاع السياسية التي ألمت بالعراق ابان النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لاسيما وانه كان من الوجهاء، اصحاب الحظوة، إن كان على المستوى الشعبي أو الرسمي. وبلغة واضحة صريحة يشير السويدي الى الاوضاع المتناقضة التي المت بالعراق حتى انه حين يكتب عن الحصار الذي تعرضت له البصرة على

---

(١) يوسف عز الدين، تطور الفكر القومي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس العشر ١٩٦٧، ص ص ٥٩-٦٠.

(٢) تحقيق عماد عبد السلام رؤوف وسهيلة الجبوري، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٩٠.

(٣) ترجمه موسى كاظم نورس بعنوان "دوحة الوزراء في سيرة بغداد الزوراء"، بيروت لاتاريخ.

يد كريم خان الزند، لايتوانى عن رسم مشهد البطولة الذي يقفه عرب البصرة، ازاء التحدي الفارسي والوهن والتردد الذي طبع سلطة القرار العثماني، حين يقول؛ "فكان لذلك كلما يرسل عمر باشا يستمدهم بعساكر يرسلون له: لاتفتح باب العجم واسلك بالتي هي احسن. والناس لاخبرة لهم بما بين عمر باشا وبين الدولة، وينسبون عمر باشا الى العجز تارة والى الخيانة تارة. واهل البصرة يستغيثون ولا يغاثون ويستنصرون ولاينصرون، وهم كل يوم بل كل ساعة في جهاد مع عدوهم وقتال"[١].

ان حالة التبرم بالاوضاع المحيطة، نتيجة للاخطاء التي كانت تقع فيها الدولة العثمانية، لم تكن مدعاة لقطع جذور العلاقة مع المفكرين العراقيين، فالرابطة الاسلامية حاضرة بادية للعيان، حتى ان عبد الرحمن السويدي ذاته، يفرد فقرات متعددة في بيان غزو الوزير ديار العجم، بناء على فتوى صادرة عن مفتي الديار الرومية الشيخ عبد الله مفتي القسطنطينية، وهو لايتوانى عن ذكر الفتوى كاملة، في كتابه وباللغة التركية[٢]. ولايبتعد امين بن حسن الحلواني عن الميل العثماني والجامعة الاسلامية، حين عمد الى اختصار كتاب عثمان بن سند البصري الوائلي، والذي اسماه بمختصر مطالع السعود، وتركيزه على الظروف التي احاطت بالدولة العثمانية، لاسيما تدخل الدول الاجنبية في شوون الولايات العثمانية في اوربا، وهو بهذه الاشارة ينعى على الدولة اهمالها للنشاط، الذي كانت تبذله بعض الجماعات في خلق الفتن الطائفية. والاضرار التي يمكن ان تنجم عنها في تهديد الدولة؛ "وربما انقضى الى تداخل الدول الاجنبية فانك ترى المورة والبلغار لو كان جميع من فيها على دين الدولة العلية لما ثاروا عليها ولما طلبوا مداخلة الدول الارباوية "الاوربية" فيهم وانظر الى دولة ايران وكم صار بينها وبين الدولة العلية من محاربات و لم تزل المحاربات مظنونة الى الان وكل هذا بسبب مخالفة المذهبين"[٣].

في ظل العسف والاضطهاد الذي كانت تمارسه الدولة العثمانية ازاء العنصر العربي، يقدم محمود شكري الالوسي، المتوفى عام ١٩٢٤، على تأليف كتابه "بلوغ الارب في معرفة احوال العرب" وليحظى بجائزة المجمع الملكي السويدي عام ١٨٨٩، وبتكريم ملك السويد شخصيا. والالوسي لم يتوان في مقدمة كتابه، عن حشد اسماء التفضيل؛ "ان امة العرب على اختلافها،

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله السويدي، تاريخ حوادث بغداد والبصرة، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧، ص ٥٦.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله السويدي، تاريخ بغداد او حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، تحقيق صفاء خلوصي، مطبعة الزعيم، بغداد ١٩٦٢، ج ١ ص ٩٥.

(٣) امين بن حسن الحلواني، مختصر مطالع السعود، المطبعة الحسينية، بومباي ١٣٠٤هـ، ص ٦٢.

وتفاوت اصولها واصنافها، كانت ممتازة على غيرها من الناس، متقدمة في الفضائل والمآثر على سائر الانواع والاجناس، فان الله تعالى قد شرفها برسوله، وفضله بتنزيله، وخصها بالخطاب المعجز"(١). ولا يغفل المؤلف عن الاحوال التي المت بالعرب والعسف الذي نالهم(٢). والالوسي يخوض في مواضع شديدة الحساسية بالغة الدقة، على الرغم من اتجاهه السلفي ونشأته الدينية الملتزمة حين يقول؛ "ذليس فضل العرب ثم قريش ثم بني هاشم لمجرد كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم وان كان هذا من الفضل، بل هم في انفسهم افضل وبذلك يثبت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه افضل نفسا ونسبا"(٣).

لم يكن الوعي السياسي مقتصرا على الجهود الفردية، بل توجه المطبوع الرسمي نحو التصدي للموضوع السياسي بتحليل دقيق ورؤية واضحة شاملة، الا انها كانت تعوزها اللغة السليمة، وهذا مايتجلى بشكل واضح في المواضيع التي تناولتها جريدة الزوراء الرسمية والصادرة في ١٥ حزيران ١٨٦٩. وبرأي محرر الزوراء، ان الجريدة من ضمن واجباتها الرئيسية الاخبار عن الموضوع والحدث السياسي؛ "ومن جملة فوائد (الغزتة) ايضا انها تعلن احوال العالم وتخبر عن السياسة "بولتيقة" الجارية بين الدول المعظمة الذين يقبضون بيد ادارتهم زمام سياسة العالم"(٤)، والظاهر ان التفسير العثماني لكلمة سياسة، كان مرتبطا بطبيعة العلاقات الدولية السائدة بين الامم. ولايخرج هذا التفسير عن معطيات جيوبولتيكية، لاسيما ان التشديد كان واضحا على التوزيعات الجغرافية للقوى السياسية، والعناية الشديدة بتأثير العالم الجديد "امريكا" على سياسة اوربا ومايترتب عنه من تأثير على الواقع السياسي في الدولة العثمانية(٥). وضمن هذا السياق كانت الاشارة الى الاهمية الاستثنائية والحيوية لافتتاح قناة السويس، وضرورة توسيع التواجد العسكري العثماني في المنطقة، من خلال حشد اسطوله البحري الحربي، والتوجه نحو انشاء ترسانة لاعمار السفن وتصليحها في جزيرة كريت الواقعة في البحر المتوسط(٦).

---

(١) محمود شكري الالوسي، بلوغ الارب في معرفة احوال العرب، تحقيق محمد بهجت الاثري، المكتبة الاهلية، القاهرة ١٩٢٤، ج ١ ص ٥.

(٢) نفس المصدر، ص٥.

(٣) نفس المصدر، ص ١٧٦.

(٤) جريدة الزوراء، ٥ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ.

(٥) جريدة الزوراء، ١٢ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ.

(٦) جريدة الزوراء، ١ جمادي الاخر ١٢٨٦ هـ.

على صعيد واقع التجربة العملية، نجد اعترافا رسميا بالواقع المتدني الذي يحاصر العراق، تبرز الاراء والاجتهادات التي تعنى بترقية البلاد. والمعالجة المقدمة، تقوم على دراسة الاحوال التاريخية للعراق. مع طرح بعض الافكار المنادية بالعناية بالملاحة النهرية واستيراد البواخر النهرية من اوربا لتفعيل الاوضاع وتحفيز الواقع الاقتصادي(١). والواقع ان الوالي مدحت باشا وعلى الرغم من توجهاته الاصلاحية، لم يستطع ان يتخلص من التوجهات القمعية، حتى انه يأخذ على بعض مواطني بغداد ارسالهم لشكاوي الى صحف صادرة في الاستانة، ليعرض الامر على شكل "إخطار"(٢). وتطمينا لتطلعات الوالي، نجد ان النظرة الرسمية تتبنى بشكل مطلق فكرة المدنية مع نبذ خالص للبداوة(٣). ونحن هنا لسنا في مجال المفاضلة بين الطرفين، بالقدر الذي نحاول فيه الاشارة الى طبيعة توجهات الوالي مدحت باشا على صعيد السياسة الداخلية. ومن اجل فسح المجال لشرح الافكار التي تبناها الوالي، نجد ان الحكومة تحاول ان تركز على شرح موضوعة الحاجات الاساسية للانسان، والاهمية القصوى التي تقوم عليها نهضة البلاد من خلال التوجه نحو الزراعة والصناعة. الا ان الصدمة سرعان ما تتوضح، حين تكون الاشارة الى؛ "ولع الناس بامتداح القديم وبذم الجديد غير الذميم"(٤). ان الدعوة الى التحديث لم تكن تقوم على العاطفة والحماس ورفع الشعارات المجردة، بل ان البحث عن النهل من التجارب التي اقدمت عليها الامم المتقدمة، وشرح الافكار العلمية التي قدمها بعض المفكرين كانت حاضرة بشكل ملفت للنظر(٥)، مثل كتاب "ثروة الامم" لادم سمث.

ثمة عناية بارزة بمسألة حقوق الانسان، حيث نجد ان الاشارات تترى الى حق الانسان في الحرية، ونبذ اسلوب الاهانة والقهر الذي يتعرض له اسرى الحرب(٦). أو الاشارة الصريحة الى الاوضاع المزرية التي يعيش في كنفها نزلاء سجن القلعة، وكانت جريدة الزوراء قد نشرتها تحت عنوان "ورقة" حيث كتب فيها صاحبها باسي قائلا: "فقلت عند ذلك سبحان الله يا ربي ماهذه المصيبة والبلوى فان هذا المقدار من اولاد ادم مع ان الله قد خلقهم احرارا واكد ثالثها في تأيد

---

(١) جريدة الزوراء، ١٩ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ.

(٢) جريدة الزوراء، ٣ ربيع الاخر ١٢٨٦ هـ.

(٣) جريدة الزوراء، ٢ جمادي الاول ١٢٨٦ هـ.

(٤) جريدة الزوراء، ٢٠ رجب الفرد ١٢٨٦ هـ.

(٥) جريدة الزوراء، ١٩ شعبان المعظم ١٢٨٦ هـ.

(٦) جريدة الزوراء، ١٠ رمضان المبارك ١٢٨٦ هـ.

الانسانية والمدنية فما هذا الذي عراهم حتى ربطوا في السلاسل وصاروا في اشنع صورة من الاسر المعلوم[١]. ولم تخف الجريدة تعاطفها مع النشاط الذي كانت تبذله الجمعيات الانسانية لرعاية الاسرى والجرحى، مع ايراد عبارات الاكبار والاعجاب بالدور الذي كانت تلعبه النساء الاوربيات ابان الحرب البروسية–الفرنسية. من خلال تقديمهن للاسعافات نحو الجرحى والمصابين في ساحات القتال[٢]. ولم تجانب جريدة الزوراء الحقيقة، بل كانت شديدة الواقعية في اشارتها الى المروءة والبسالة للجيش العثماني، انطلاقا من الوعي باخلاق الدين الاسلامي، حيث الاشارة؛ "ان انصاف العثمانيين ومروءتها ليس هو ناشبا عن الصفة العثمانية الجليلة بل السبب في ذلك هو الدين الحنفي الاسلام المبين الذي هو طريق الفوز والنجاح في الدنيا والاخرة"[٣].

لقد عملت جريدة الزوراء على تنبيه الاذهان نحو البون الشاسع والهائل، بين مابلغته الامم المتقدمة والاحوال الراكدة المحيطة بالعراق. حتى ان التوجه كان يشير الى غياب الفروق الفردية، ويربطها بصدق النية وحقيقة التطلع نحو الرقي والتقدم[٤]. وطالبت ابناء البلاد بضرورة الافصاح عن الغايات والاهداف، التي تملأ رؤوسهم وتقديم مقترحاتهم وافكارهم حول افضل السبل المفيدة والداعمة لتقدم البلاد، من خلال عرضها على صفحات الصحف أو تقديمها الى اولي الامر من حكام أو ولاة[٥]. والواقع ان قضية الولاء للدولة العثمانية، كانت قد تعرضت لهزة عنيفة من لدن المثقف العراقي، الذي راح يولج فكره في مقارنات، بين انتمائه الى دولة تحمل الصبغة الاسلامية وتنادي بالجامعة الاسلامية، وبين الاهمال المقصود والنبذ للعنصر العربي، الذي يعد مادة الاسلام. وعلى الرغم من كل المظالم التي نالت العرب، نجد ان الانتماء للعثمانية صريح وواضح. ولايعد هذا الامر من التناقض في شيء، هذا اذا ماأخذنا بنظر الاعتبار قوة الاسلام ورسوخ تقاليده في المجتمع العراقي. والرسوخ هذا لم يكن ملمحا عن الركود أو الجمود، فالاحداث التاريخية تشير بوضوح الى تفاعل القيادات الدينية في النجف، مع الاحداث السياسية في بعض البلدان المجاورة، لاسيما ايران، حيث كان للمجتهدين الشيعة دور واضحا وهام في احداث اب ١٩٠٦، حيث اعلن الدستور فيها. حتى ان المجتهد الخراساني، قد اعلن ان من يعمل ضد الدستور، فانما هو يعمل

---

(١) جريدة الزوراء، ٨ جمادي الاول ١٢٨٦ هـ.

(٢) جريدة الزوراء، ٢٣ رجب الفرد ١٢٨٦ هـ.

(٣) جريدة الزوراء، ٢٠ رجب الفرد ١٢٨٦ هـ.

(٤) جريدة الزوراء، ١٠ حزيران ١٢٨٨ رومي.

(٥) جريدة الزوراء، ١ تموز ١٢٨٨ رومي.

ضد الاسلام(١). و لم يكن هذا الموقف حكرا على الخراساني، بل اتفقت وجهة نظر المجتهد الشيرازي معه وكذلك الاصفهاني. ويشير الدكتور وميض نظمي الى ان هذه الفترة قد شهدت نشاطا سياسيا بالغ الاهمية والمكانة في مدينة النجف، التي اضحت على حد تعبيره "ذروة مكانتها كمركز للعواصف السياسية". التي غدا عليها المجتهدون الشيعة في تحفيز الواقع السياسي، من خلال الفتاوى التي كانوا يصدرونها. ولابد من القول ان هذا النشاط، لم يكن يخل من بعض المناوئة، اذ واجهه وبقوة ونقل اصحاب التيار المحافظ، الذي كان يتزعمه المجتهد كاظم اليزدي(٢).

كانت انتماءات السكان الدينية والطائفية تتحكم بشكل كبير في اتجاهات الميل لديهم، وتحديد مواقفهم ازاء السلطة العثمانية(٣). فهم أولاً مسلمون اذا تعرضت الدولة العثمانية المسلمة، الى خطر يهددها من قبل الغرب المسيحي. وفي حالات اخرى منتمون الى طوائفهم واحيائهم وقبائلهم، اذا ماكان الخطر يتهددهم من قبل السلطات العثمانية. وفي ظل ظروف متباينة وغير مستقرة كهذه: انعكست تلك الافكار والممارسات على النخبة الواعية العراقية. والتي وجدت ان المجالات المتاحة امامها ضيقة شبه معدومة. وعلى هذا انحصرت جهودهم في مجال الدراسات الدينية واللغة والاداب، ولتتركز الانشطة وتحتكر من قبل الاسر العلمية التي قيض لها ان تتبوأ مكانة رفيعة، في الحياة العامة على الاصعدة السياسية والاجتماعية. و لم تكن تلك المكانة تتحصل لولا الحظوة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها تلك الاسر، وتعدد مصادر الدخل لديهم، حتى كانت أسر؛ آل الشاوي والالوسي، والحيدري والسويدي والرحبي وغيرهم، يرفدون الحياة العلمية بنتاجهم الفكري(٤).

من خلال مراجعة اصول العلماء الذين تصدوا لمعالجة القضايا الفكرية في العراق خلال القرن التاسع عشر،نجد ارتباطهم الواضح بجذور عائلية لها من الحظوة والمكانة الرفيعة؛ في المجتمع العراقي؛ فآل الالوسي ومنهم ابو الثناء المتوفى عام ١٨٥٤م ومحمود شكري المتوفى عام ١٩٢٤م، يرجعون بنسبهم الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وتركزت جهودهم في مجال علوم اللغة والدين والفقه والحديث. ومن العلماء من استند الى عراقة اسرته ونفوذها السياسي، كآل الشاوي

---

(١) محمد علي كمال الدين، التطور الفكري في العراق، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٦٠، ص ٢٣.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، ص ١٢٠.

(٣) كوتلوف، حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، ترجمة سعيد احمد، وزارة الثقافة والارشاد، دمشق ١٩٨١، ص ٣٨٧.

(٤) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٣.

والـتي قدمـت الامـراء والعلمـاء والشعراء. فكـان منهـم عبـد المجيـد الشـاوي المتوفـى عـام ١٩٢٧، الـذي درس علـى يـد ابـرز علمـاء عصـره، وحصـل علـى ارفـع المنـاصب الاداريـة، حيـث عمـل في دائـرة تحريـر الولايـة ومحررا في القسـم العربـي لجريـدة الـزوراء ووكيـل متصرفيـة لـواء العمـارة ١٩٠٥-١٩٠٧[١]. وهنـاك مـن اعتمـد على قـوة عائلتـه الماليـة وسـعة علاقاتهـا التجاريـة، مثـل عبـد الواحـد بـن عبـد الله بـن عبـد اللطيـف بـاش اعيـان المتوفى عـام ١٩١٩. وهنـاك مـن استند الى مركـزه الديـني ودعــم الارسـاليات التبشـيرية لـه، مثـل القـس سـليمان الصـائغ والاب انسـتانس مـاري الكرملـي المتـوىي عـام ١٩٤٧[٢]. ومن الاسـر مـن كـان سـبب بروزهـا مستندا الى البيئـة المحليـة. فمدينـة مثـل النجـف، بمكانتهـا الدينيـة[٣]، وتركـز الطـلاب والمجتهديـن فيهـا، قيـض لهـا ان تقـدم مـن الاسـر العلميـة؛ آل كاشـف الغطـاء وآل الشـيخ راضـي وآل الجواهـري وآل القزويـنـي وآل الجزائـري وغـيرهم[٤]. ولم تعـدم الحيـاة الفكريـة في العـراق ان بـزغ في سمائهـا مـن برزتـه موهبتـه، فمعـروف عبـد الغـني الرصـافي المتوفـى عـام ١٩٤٥، كـان والـده عريفـا في الجيـش العثمـاني[٥].

---

(١) مير بصري، اعلام العراق،ص ٨٥.

(٢) احمد طربين، التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، لاناشر،دمشق ١٩٧٠، ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٧.

(٤) قصي سالم علوان، الشبيبي شاعرا، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، ص ٢٨.

(٥) مير بصري، اعلام العراق،ص ٥٨.

ولعل الجدول التالي يلقي ضوءا على شعراء عراقيين واصولهم وثقافتهم[1] :

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	الاصول الاجتماعية	الثقافة
محمد سعيد الحبوبي	النجف ١٨٣٨	ابن تاجر	تعليم ديني تقليدي
حيدر الحلي	الحلة ١٨٥٦	من السادة،اسرة ادبية	تعليم تقليدي
الشيخ صالح التميمي	الكاظمية	فئة وسطى	تعليم ديني تقليدي
عبد الباقي العمري	الموصل ١٧٨٥	سراة، ملاكين	تعليم تقليدي
عبد الغفار الاخرس	الموصل ١٨٠١	من ندماء داود باشا والي بغداد	تعليم تقليدي
السيد جعفر الحلي	الحلة ١٨٥٨	وسطى، من السادة	تعليم ديني تقليدي
ابو الثناء الالوسي	بغداد ١٧٩٨	اسرة علمية دينية	تعليم ديني
محمد حسن كبة	الكاظمية ١٨٥٠	سراة، ملاكين	تعليم ديني
جميل صدقي الزهاوي	بغداد ١٨٦١	ابن مفتي، من امراء السليمانية،اسرة بابان	تعليم ديني
عبد المحسن الكاظمي	بغداد ١٨٧٠	ابن تاجر جلود	تعليم ديني تقليدي
معروف الرصافي	بغداد ١٨٧٣	ابن رقيب في الجيش العثماني	تعليم ديني
محمد مهدي البصير	الحلة ١٨٦٩	فئة وسطى	ديني تقليدي، دكتوراه في الادب الفرنسي١٩٣٧
كاظم الدجيلي	بغداد ١٨٨٤	فئة وسطى	تعليم ديني
محمد رضا الشبيبي	النجف ١٨٨٦	اسرة علمية/دينية	تعليم ديني
محمد الهاشمي	بغداد ١٨٩٨	اسرة علمية	خريج مدرسة الحقوق-بغداد

(١) محمد مهدي البصير، نهضة العراق الادبية في القرن التاسع عشر، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦،٢. ايضا يوسف عز الدين، شعراء العراق في القرن العشرين، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، بغداد ١٩٦٩. ايضا عباس العزاوي، تاريخ الادب العربي في العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٦٢، ج ٢. ايضا رفائيل بطي، الادب العصري في العراق العربي، المطبعة السلفية، مصر ١٩٢٣، ج.١

الصحافة في العهد العثماني:

تأخر ظهور النشاط الصحفي في العراق، حتى زمن ولاية مدحت باشا، حيث تم اصدار جريدة الزوراء الرسمية في ١٥ حزيران ١٨٦٩، اعقبها صدور جريدتين رسميتين هما الموصل عام ١٨٨٥ والبصرة عام ١٨٩٥[(١)]. وهناك رأي يقول بان العراق قد شهد ظهور النشاط الصحفي في فترة سابقة عن الظهور الرسمي لجريدة الزوراء، والاشارة هذه تعني "جورنال العراق" التي اصدرها والي بغداد داود باشا عام ١٨١٦[(٢)]، حيث اهتمت بنشر الاخبار الداخلية والاوامر الصادرة عن ديوان الولاية، وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية ويعمد الى تعليقها على الجدران، لاتاحة الفرصة للعامة من الاطلاع عليها[(٣)]. الا ان الحديث عن هذه الجريدة، يبقى مجرد قول يحتاج الى الاثبات والبراهين، فلم تشر المصادر التاريخية الى وجود مطبعة في بغداد أبان حكم داود باشا، و لم يتم العثور على اية نسخة من تلك الجريدة المزعومة. ومن خلال الوصف الذي اسبغ عليها، يمكن القول بانها كانت نشرة حكومية أو سجل حكومي "سالنامة" يتم فيه متابعة شؤون الولاية[(٤)].

حاولت السلطات العثمانية جعل الصحافة وسيلة طيعة لخدمة اهدافها حتى اقتصرت الفترة الممتدة ١٨٦٩–١٩٠٨ على ظهور ثلاث صحف رسمية في الحواضر الثلاث الكبرى "بغداد، البصرة، الموصل"، كان التركيز فيها، على شؤون الدولة العثمانية والتشديد على تعميق الولاء لها، حتى ان هذه الفترة، لم تشهد موافقة الجهات الرسمية على منح اي امتياز لصحيفة. والواقع ان الخشية كانت ملازمة لموقف السلطات من الصحافة، وعلى هذا لم تكتف الادارة العثمانية بجعل الصحافة تحت يدها، بل عمدت الى منع دخول الصحف الاجنبية الى العراق[(٥)].

---

(١) اديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١، ص ٢١٢، انظر ايضا، الفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الاميركانية، بيروت ١٩٣٣، ج ٤ ص ص ٧٦، ٨٦، ٨٨، يذكر رجب بركات في كتابه، من تاريخ الصحافة العراقية–جرائد البصرة خلال مائة عام، مركز وثائق البصرة، البصرة ١٩٩٠، ص ١١، ان جريدة البصرة قد صدرت في ١٨ كانون الثاني ١٨٨٩.

(٢) خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٩٦، ايضا، عبد الله حسين، الصحافة والصحف، مصر ١٩٤٨، ص ١٩٥.

(٣) جميل الجبوري، "نوري ثابت" حبزبوز في تاريخ صحافة الهزل والكاريكاتور في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦، ص ١٤.

(٤) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ١٨٦٩–١٩٢١، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٩، ص ٥٣.

(٥) سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة، ط ١، بغداد ١٩٥٢، ص ٥٠.

واقتصرتها على دخول جريدة "تقويم وقائع" التي تصدر باللغة التركية(٢)، فيما تحددت الصحف الصادرة باللغة العربية،ولم يصل العراق منها سوى جريدة الجوائب لمؤسسها احمد فارس الشدياق والتي كانت تصدر في الاستانة(٣) والواقع ان اللغة التركية التي قيض لها ان تكون لغة الدواوين والادارات، كانت قد شهدت اقبالا واسعا من قبل الفئات المتعلمة، لاسيما وان لغة التعليم كانت تتم بالتركية، وعلى هذا نجد ان النخبة المتعلمة كانت تتوجه بكل ثقلها وتطلعاتها نحو الحصول على المطبوع التركي، لانه السائد في الحياة العامة ابان تلك الحقبة.

مثلت جريدة الزوراء فرصة كبيرة وهامة للحياة الفكرية في العراق، فقد هيأت مجالا لاتصال المتعلمين بالعالم الخارجي، من خلال المتابعة الخبرية لاهم احداث العالم. ولم تقتصر تلك الفعالية الصحفية على نقل الاخبار، بقدر ماوفرت الفرصة للعديد من الكتاب، للمشاركة والكتابة على صدر صفحاتها. وبروز الدعوة الى تغيير الاوضاع والانفتاح على العالم والاستفادة من تجارب الامم المتقدمة. ولم تغفل الجريدة من رصد الاوضاع والمطالبة باصلاح الاوضاع الثقافية من خلال التركيز على ضرورة اصلاح التعليم والاهتمام بتأسيس المكتبات العامة ليتسنى للعامة الاطلاع والمتابعة(٤). وقد وفرت الزوراء فرصة كبيرة للقراء في العراق للتعرف على احداث هامة، كان لها الاثر في تكوين الصورة السياسية للعالم ابان تلك الحقبة، فتابعت اخبار الحركة الاصلاحية التي اختطتها الدولة العثمانية، وشؤون الحركات السياسية في اوربا، فكانت الجريدة اداة اتصال وتنبيه، تم من خلالها التعريف بما كان يدور حول العراق من احداث وقضايا(٥). وتم من خلالها نشر الاوامر الخاصة بالولاية، بالاضافة الى المقالات المترجمة وبعض الموضوعات المتنوعة، في مجالات الصحة والتعليم والادارة(٦). وشددت جريدة الزوراء ومنذ العدد الاول لها، على مبدأ الاصلاح وتغيير الاوضاع التي يرزأ تحت ظلها العراق. مذكرة بالتطور الثقافي والعلمي الذي بلغه العالم، والاسباب التي اطاحت بالشعوب والمجتمعات ليتسنى لها بلوغ الرقي والتقدم، حيث كانت الاشارة واضحة الى اهمية التفاعل الاجتماعي ودور الافراد في بناء تجارب الامم وتوطيدها ودعم

---

(٢) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها،المصدر السابق، ص ٤٠.

(٣) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص ٣٧.

(٤) يوسف عز الدين، بواكير الحركة الفكرية في العراق، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٥) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٦) رفائيل بطي، صحافة العراق، تحقيق سامي رفائيل بطي، بغداد ١٩٨٥، ص ٣٣.

مسيرتها[١]. ولقد ركز القائمون على تحرير الجريدة، في محاولة نشر المعارف والفنون لدعم التجربة الثقافية والفكرية وتوطيد اركانها في البلاد[٢]. الا انها لم تستمر بالنهج الذي اختطه لها مؤسسها، فبعد نهاية ولاية مدحت باشا، عانت الجريدة من الاهمال، وغدت مجرد جريدة رسمية تصدر عن مؤسسة حكومية. وتفاقمت الاحوال بعد بروز دور الرقيب التركي على المطبوعات لاسيما ابان حكم السلطان عبد الحميد ١٨٧٦-١٩٠٩، الذي شدد على الصحافة ووضع القيود الصارمة على الموضوعات التي يتم نشرها في الصحف الصادرة في الولايات العثمانية. فكانت وزارة المعارف مسؤولة عن النهج الذي تسير به الصحف، وانواع المقالات المنشورة وحرصت على تقنين دخول الصحف الاجنبية الى الولايات العثمانية، بشكل لم يدع للرعايا العثمانيين من مجال أو فرصة للاطلاع على التيارات والاتجاهات الثقافية والفكرية التي كانت تسود العالم المتحضر[٣].

واذا كانت الصحافة العثمانية قد نالت مجالا واسعا من حرية التعبير ونقد الاوضاع العامة، والمطالبة بالتغيير والاخذ عن النماذج المتقدمة، لاسيما الدعوة للاخذ عن النموذج الغربي، وتجديد واصلاح احوال واوضاع الدولة والادارة، ومختلف مرافق الحياة العامة. وكشف الاخطاء والممارسات الفاسدة التي كان يعمد اليها المتنفذون، الا ان هذه الحرية،سرعان ماتعرضت للتعطيل بحكم الاجراءات التي عمد اليها السلطان عبد الحميد[٤]. الذي كان يخشى الانتقادات التي كانت توجهها الصحافة الاوربية، للعديد من الاجراءات والمواقف التي تقررها الدولة العثمانية، ان على صعيد السياسة العثمانية ازاء القوميات الخاضعة لها، أو الاوضاع المالية والاقتصادية التي ترزأ تحت ظلها[٥]. وعليه شدد على المطبوعات الاجنبية وقنن عملية دخولها الى البلاد العثمانية، وفي هذا يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته؛ "ان الرقابة امر حيوي في البلاد العثمانية. يخطيء من يظن غير ذلك، وقياس مؤسساتنا بمؤسسات بلاد الغرب هو قياس مع الفارق. قد يكون السبب في تقبل النقد الصحفي عندهم هو انتشار الوعي الثقافي بين طبقات الشعب. اما في بلادنا فالشعب لم يزل

---

(١) جريدة الزوراء، ■ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ، ٣ حزيران ١٢٨٥ رومي.

(٢) خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية،دار الحرية لطباعة، بغداد ١٩٨٧، ص ١١.

(٣) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني-حياته واحداث عهده، دار الانبار، الرمادي ١٩٨٧، ص ١٦٠.

(٤) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ٢ ص ٧.

(٥) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩، ص ص ٣٢، ٩٤.

قليل المعرفة، سريع الاغترار، فنحن مضطرون الى ان نعامل رعايانا معاملة الاطفال، والحقيقة انه لافرق بينهم وبين الاطفال الكبار"(١).

خضع النشاط الصحفي لمراقبة صارمة، وتعرض العديد من الصحف للتعطيل والاغلاق، بسبب نشرها اخبار عادية تتناول احداث سياسية في اصقاع العالم المختلفة، أو لاستخدام الكاتب الصحفي بعض العبارات الممنوعة في مقالاته. وغدت الصحف العثمانية، متجهة بكل ثقلها نحو تكريس نشاطها في مدح السلطان عبد الحميد، والدعوة له وتعديد مناقبه، ومتابعة شؤون الولايات من اوامر تعيين وشؤون الادارات. ولم تسلم من المنع في دخول الدولة العثمانية، حتى الصحف الموالية للسلطان العثماني، لاحتوائها على المفردات والكلمات الغير مرغوب فيها، كالدستور، الحرية والعدالة. فكانت صحف كالمقطم لموسسيها يعقوب صروف وفارس نمر ذياب في القاهرة ١٨٨٨، والمؤيد لعلي يوسف ١٨٨٩، واللواء لمصطفى كامل المؤسسة عام ١٩٠٠، ممنوعة من دخول البلاد العثمانية، ومن يجرؤ على ادخالها، يتعرض لعقوبات شديدة، قد تصل الى الحبس لمدة طويلة(٢). ووفق هذه الاجراءات الصارمة برزت الاثار الاجتماعية في بغداد والمدن الاخرى، برد فعل سلبي ازاء المطبوعات، حتى ان العديد من الاسر المحافظة كانت تمنع ابنائها من مطالعة الصحف الصادرة في خارج البلاد العثمانية، واضحت كلمة "غازيتا" مدعاة للذعر والخوف لدى المحافظين، الذين وجدوا فيها خطرا يهدد مستقبل ابنائهم، اذا ماعثرت السلطات على احدى النسخ مخبأة لديهم(٣).

عانت جريدة الزوراء من الاخطاء اللغوية والاملائية، وكان لكتابة الموظفين الاتراك غير العارفين باللغة العربية، ان يدمغ اسلوبها بالركاكة والضعف. وكانت متابعاتها للاخبار تسير بصورة حسنة، وهذا يعود لتفردها في ساحة النشاط الصحفي في الولاية(٤). الا انها كانت تعمد في كثير من الاحيان الى اخبار متأخرة، بسبب عدم انتظام البريد العثماني، وتخلف جهازه الاداري، والاهمال الذي كان عليه موظفوه(٥). وقد حاولت الجريدة نشر العديد والمتنوع من الاخبار، فكانت تحاول تقديم كل ماهو جديد ومبتكر لقرائها، لاسيما في حقل العلوم والمخترعات

---

(١) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي، ص ١٠٢.

(٢) سليمان البستاني، عبرة وذكرى او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ص ٩٧-١٠٠.

(٣) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية،مجلة كلية الاداب،المصدر السابق، ص ٤١٦.

(٤) الزوراء، ٢٠ ربيع الاخر ١٢٩٢ هـ، ١٣ مارس ١٢٩١ رومي.

(٥) الزوراء، ١٤ شوال ١٢٩٢ هـ، ١ تشرين الثاني ١٢٩١ رومي.

الحديثة[1]. بالاضافة الى متابعة الشؤون السياسية للبلدان الاخرى، معتمدة على الصحف الصادرة في تلك البلدان، جاعلة منها مصادر لمعلوماتها، والدخول في تفاصيل الحياة الخاصة للشخصيات العامة والمعروفة في البلدان المذكورة[2]. و لم تخل صفحات الجريدة من التقارير السياسية التي تناولت طبيعة العلاقات العثمانية بدول الجوار والتطورات السياسية المحيطة بالمنطقة[3].

وفي مدينة الموصل ظهرت جريدة الموصل الرسمية عام ١٨٨٥ باربع صفحات وباللغتين العربية والتركية، وقد تميزت باسلوبها الاخباري الذي يتم من خلاله متابعة شؤون الولاية واخبارها الرسمية والادارية. وكان لاشتغال الكتاب العرب فيها، اثره الواضح، في انخفاض نسبة العجمة فيها وسلامة الاسلوب. الا ان تأثيرها الثقافي والفكري بقي محدودا بحكم توجهها الخبري، المهتم بشؤون الادارة والدواوين الرسمية[4]. اما جريدة البصرة الرسمية والصادرة عام ١٨٨٩، فلم تكن مختلفة عن زميلتها "الموصل"، والتي عنيت بالشؤون المحلية لولاية البصرة واخبار الوالي وموظفيه، ونشر الاوامر الصادرة من الاستانة[5].

اقتصرت هذه الحقبة على ظهور ثلاث مجلات هي؛ اكليل الورد عام ١٩٠٢، اصدرها الاباء الدومنيكان في الموصل[6]، وزهيرة بغداد عام ١٩٠٥ للاباء الكرمليين[7]، ومجلة الايمان والعمل، وقد تم فيها التركيز على المواضيع اللغوية والتراثية بالاضافة الى البحوث الدينية، المهتمة بدراسة شؤون الطوائف وتاريخها[8]. وعلى الرغم من ارتباط هذه المجلات بالنشاط التبشيري، المرتبط بجهات اجنبية ويحمل اهدافا بعيدة المدى، الا ان الدور الذي ادته تلك المجلات، لاسيما في

(١) الزوراء، ١٩ محرم ١٣١٠ هـ، اغستوس ١٣٠٨ رومي.

(٢) الزوراء، ١١ شعبان ١٢٩١ هـ، ١٠ ايلول ١٢٩١ رومي.

(٣) الزوراء، جماد الاخر ١٣٠٣ هـ، ١٣ مارت ١٣٠٢ رومي.

(٤) ابراهيم خليل احمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٢، ص ٢١.

(٥) رجب بركات، من صحافة الخليج العربي—الصحافة البصرية بين عامي ١٨٨٩-١٩٧٣، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد ١٩٧٧، ص ١٨.

(٦) ابراهيم خليل، اكليل الورد اول مجلة تصدر في العراق، مجلة الجامعة، جامعة الموصل، العدد ٨، السنة ٧، ايار ١٩٧٧، ص ٧٤.

(٧) مجلة لغة العرب، ج ٤، شوال ١٣٢٩هـ، تشرين الاول ١٩١١، ص ١٤٩.

(٨) عدنان عبد المنعم ابو السعد، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٧، دار الحرية، بغداد ١٩٨٣، ص ١٣.

نطاق احياء الدراسات اللغوية العربية، كان له الاثر في تحفيز الوسط الثقافي العراقي. وتعميق الاتجاه نحو العناية بتجديد اللغة ومواكبتها لروح العصر.

التعليم في العهد العثماني:

إحتلت المدارس الدينية أهمية ورعاية من بعض الولاة، فخلال حكم آل الجليلي في الموصل ١٧٢٦"-"٢٨٢٤ برز الأهتمام[1]. إلا أن الظاهرة البارزة في الحياة التعليمية في العراق والتي بقيت ملازمة له حتى النصف الأول من القرن العشرين، هي إنتشار الكتاتيب، والتي تستند الى تعليم الصغار بعض آيات من سور الكتاب الحكيم، بطريقة "التهجأة"، وغالبا ما يعمد "الملا" الى إستخدام القوة والعقوبات الشديدة مع التلاميذ الصغار. و لم تكن تلك الطريقة عملية بالمرة، حتى ان التلاميذ كانوا يحفظون عن ظهر قلب ليس إلا، إما القراءة والكتابة، فكانت عملية تكاد تكون مستحيلة عليهم. لتخلف الطريقة وابقائها على النهج القديم دون عناية أو تطوير[2].

بقيت أحوال التعليم تعاني من الركود وضعف المستوى، الا أن قدوم الوالي مدحت باشا، حرك الأوضاع من خلال الاجراءات الأصلاحية التي نشط بهنا في مختلف مرافق الحياة العامة[3]. وكانت للتعليم وافتتاح المدارس الحديثة حصة وافية منها. الا أنه من المفيد الأشارة الى ان العراق قد شهد ظهور المدارس التي تعتمد الأسس الحديثة بالنسبة للأقليات الدينية، حيث ظهرت مدرسة الآباء الكرمليين عام ١٧٢١ والمدرسة الكلدانية عام ١٨٤٣، ومدارس الأتحاد الاسرائيلي ١٨٦٥[4]. وأقدم مدحت باشا على افتتاح أربع مدارس؛ المدرسة الرشدية المدنية والمدرسة الرشدية العسكرية والمدرسة الاعدادية العسكرية، ومدرسة الفنون والصنائع، واعتمدت هذه

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني-فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٢٤، مطبعة الاداب، النجف ١٩٧٥، ص ٤١٥. انظر أيضا، طارق الحمداني، طبيعة الحركة الفكرية، من كتاب حضارة العراق، الجزء الحادي عشر، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، ص ١١٣.

(٢) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٥، ص ١٢٣.

(٣) Mohamod Fadhil Jamali, The New Iraq, its Problem of Bedoun, Education, New York 1934. p. 56. أنظر أيضا لونكرك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة مطبعة التفيض، بغداد ١٩٤١، ص ٢٢٣، أنظر أيضا كتاب ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي، جعفر خياط، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، العددان ٦ و ٧، شباط وآذار ١٩٨١، ص ٧٤.

(٤) فيصل محمد الارحيم، المصدر السابق، ص ص ١٢٥-١٢٦.

المدارس، التركية لغة رسمية لها[١]. وقد تلقى طلبة المدرسة الرشدية العسكرية تدريساتهم في مواد متنوعة، حفلت بالغزارة والجدية، مثل الجغرافية والتاريخ والحساب والخط واللغات الأجنبية[٢]. وكانت المدرسة الأولى التي تم تأسيسها عام ١٨٦٩، المدرسة الرشدية العسكرية[٣]، والتي تم فيها إستقبال الطلبة الذين أنهوا تعليمهم في الكتاتيب. وكان من الطبيعي أن تحظى تلك المدرسة باقبال واسع من قبل الطلبة، لا سيما وانها تتجه نحو تخريج ضباط عراقيين، وما يمكن أن يناله المتخرج من مكانة إجتماعية وفرصة وظيفية مميزة، تكفل له التدرج والتفوق في مجال، ينال الأحترام والتقدير من جميع الفئات الأجتماعية[٤]. ونتيجة لنجاح التجربة، عمد الى تعميمها في مدن العراق الاخرى، حيث شهدت مدينة كركوك إفتتاح مدرسة رشدية عسكرية عام ١٨٧٠، تم فيها قبول ثمانين طالبا[٥]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل التوسع والأهتمام، بتطوير تلك المدارس، وافتتاح مدارس بمستوى أرفع. حيث تم إفتتاح مكتب إعدادي رشدي عام ١٨٧١، لأعداد الطلبة المتخرجين منه للدخول في الكلية العسكرية في استانبول وقد بلغ عدد المقبولين في تلك المدرسة خمسة وعشرين طالبا[٦]. ولم يقف الأمر عند الاهتمام بافتتاح المدارس العسكرية، بل تم افتتاح مدرسة رشدية مدنية عام ١٨٧٠، الغاية منها الحصول على موظفين إداريين، الا أن الاقبال على تلك المدرسة لم يكن بمستوى الأتجاه نحو المدارس العسكرية، حيث إصطدمت بعدة عوائق كان أبرزها، لغة الدراسة التركية، وعدم ثقة العراقيين بالجهاز التركي الأداري، حيث لم يعتقد الجمهور، بأن المتخرجين من تلك المدرسة، سوف ينالون فرصا متساوية أو متناسبة في التعيين، حيث تسود المحسوبية والوجاهة على حساب الكفاءة. وعلى هذا تعرض التعليم المدني في العراق الى ضربة في الصميم، حتى أنه بقي متخلفا عن مستوى التعليم في الولايات العثمانية الأخرى[٧].

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٢) Abdul Wahab Abbas AL-Qaysi, The Impact of Modernization on Iraq Society during the Ottoman Era: A Study Intellectual Development in Iraq 1869-1917 . A Dectoral Thesis Submitted to University of Mechigan 1958. Unpublished. p.45.

(٣) الزوراء، ١ جمادي الاولى ١٢٨٧ هـ، تموز ١٨٧٠.

(٤) ابراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ١٩٨٢، ص ٣٧.

(٥) الزوراء، ٢٠ ربيع الاول ١٢٨٧، حزيران ١٨٧٠.

(٦) الزوراء، ١١ رجب ١٢٨٨، تشرين أول ١٨٧١.

(٧) ابراهيم الوائلي، الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦١، ص ٩٧.

وللحصول على الأيدي الفنية الماهرة والمدربة التي كان يشكو العراق النقص الواضح فيه، تم إفتتاح مدرسة الصنائع عام ١٨٦٩، حيث قبل فيها مائة واربعة واربعون طالبا، أغلبهم من الأيتام والفقراء، مما كان له أبلغ الأثر في إحجام الفئات الأجتماعية الأخرى، من إنخراط أبنائهم في تلك المدارس. وكانت ابرز أقسام المدرسة هي؛ البرادة والحدادة والخراطة والسباكة والنجارة والخياطة وصناعة الاحذية، بالاضافة الى تعليمهم دروس في التاريخ والجغرافية والرياضيات والرسم الميكانيكي والدين واللغات الأجنبية. وقد إعتمدت المدرسة في تدريب طلبتها على الحرفيين ذوي الخبرة والمهارة من أبناء البلد(١). وعلى الرغم من العناية التي نالها التعليم خلال ولاية مدحت باشا وافتتاح عدد من المدارس، إلا أن التعليم الابتدائي عانى من الأهمال مما كان له صداه العميق لدى الجمهور الذي طالب بضرورة العناية بالتعليم الابتدائي، الذي يمثل الأساس الذي ينطلق منه الطالب، لتلقي العلوم والمعارف المختلفة(٢). وقد بقي هذا الصنف من التعليم يعاني من الأهمال حتى عام ١٨٨٩، حيث شرعت الحكومة بتأسيس أربع مدارس ابتدائية هي؛ الحميدية، جديد حسن باشا، العثمانية، الكرخ(٣).

أثر الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ في الحياة السياسية في العراق:

مثل الانقلاب العثماني الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي "تأسست عام "١٨٨٤ في ٢٤ تموز ١٩٠٨، هزة عنيفة في الحياة السياسية والأجتماعية العثمانية. فكان لأعادة الدستور ورفع شعار الحرية والمساواة والغاء الرقابة، وانهاء جهاز الجاسوسية الذي كان مسلطا على رقاب الرعايا العثمانيين، اثره الهائل والكبير في بث الأمل في نفوس الناس حول الامساك بأولى خطوط التغيير. ونبذ العلاقات القديمة التي هيمنت على الحياة العامة ووصمتها بالجمود(٤). فكانت التغيرات قد شملت جوانب أساسية من الحياة السياسية، كان من بينها تعديل بعض مواد القانون الأساسي، واجراء انتخابات لمجلس المبعوثات في الدولة. ولم تعد للسلطان العثماني تلك السلطة المطلقة في ادارة دفة شؤون الحكم، وسحبت من يده السلطات السابقة، والتي تجيز له حق حل مجلس

---

(١) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ١٩٥٩، ص ١٦٧.

(٢) ابراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٤) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، ص ٣٩٧.

المبعوثان[١]. وقد توضح الاتجاه الصميمي نحو الأصلاح من خلال القوانين التي صدرت، والتي أكدت احترام الحريات العامة والخضوع التام للدستور. ومساواة جميع الرعايا العثمانيين أمامه، دون فوارق أو فواصل. و لم تكن النية وحدها سبيلا للأصلاح والتغيير، بل برزت إجراآت ملموسة نحو تطهير الجهاز الاداري السابق، وتشييد بنية جديدة، تقوم بأعباء قيادة المرحلة الجديدة[٢].

أتاحت الحياة الدستورية فرصة سانحة للمثقف العراقي للاطلاع المباشر على المواضيع الجديدة التي بدأت تتناولها المطبوعات العثمانية، لا سيما الصادرة باللغة التركية في إستانبول. واذا أخذ بالأعتبار ان التركية كانت اللغة الرسمية في التعليم والادارة في العراق، لتوضح لدينا سعة الفرصة ومداها التي توفرت للنخبة المثقفة، في قراءة عناوين وموضوعات لم يكن يسمح بها الرقيب التركي. بل أن مواضيعا "كالاشتراكية" على سبيل المثال، صار أمر تداولها ميسورا في العراق، وان كانت على نطاق ضيق وشخصي، حيث تمت ترجمة كتاب بعنوان "سوسياليزم" الى التركية عن الفرنسية عام ١٩٠٨، وكان هذا الكتاب قد دخل عن طريق سليمان فيضي[٣]. واستمر المجتمع العراقي في مواجهة سلسلة المفاجآت التي احدثها الدستور، ليبلغ الأمر بالوالي المعين من قبل الحكومة، أن يشير الى أن انحطاط الولاية مرتبط باجراآت الحكومة السابقة. فحين ولي جمال بك "جمال باشا السفاح فيما بعد" واليا على العراق للفترة ١٩١١"-"١٩١٢، أشار في خطابه الى أهمية المساواة بين الرعية والحاكم. وعلى الرغم من ان الأفكار التي طرحها الوالي الجديد، كانت بعيدة كل البعد عن الواقع، الا أن ما طرحته جمعية الاتحاد والترقي من مقولات حول بطش السلطان عبد الحميد والاستبداد الذي كان عليه، كان يمثل لدى المجتمع العراقي أمرا عسير القناعة[٤].

عبر المنورون والمثقفون عن مواقفهم ازاء الأحداث السياسية بقوة وجرأة. حتى أن معروف الرصافي، طالب بخلع السلطان عبد الحميد بعد قيام الانقلاب العثماني مباشرة[٥]. ويأتي هذا الموقف بخيبة الأمل المتعاظمة التي كان عليها المنورون العراقيون إزاء السلطة الحميدية، التي فشلت في تقديم صورة واضحة لسير الأدارة، وابقاء العراق في فلك الوهن والضعف ودائرة التخلف

---

(١) محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية محاولة فاشلة للافلات من براثن التغلغل الاوربي، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة ٧، العددان ٧٧-٧٨، اذار نيسان ١٩٨٥، ص ٢١.

(٢) هند فتال و رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث، جروش برس، طرابلس ١٩٨٨، ص ١٢٨.

(٣) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، ص ٩٥.

(٤) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢، الاهلية للنشر، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٣٥.

(٥) محمود العبطة، معروف الرصافي حياته واثاره ومواقفه، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٢، ص ١٥.

والجمود. ولم يكن موقف المثقفين مجرد رد فعل عابر، الهدف منه تسجيل موقف، بقدر ما كانت تعبيرا عن الرغبة في إنهاء الحالة الماضية، والنظر بأمل الى المستقبل والاستفادة القصوى من التجربة. ويتجلى أمامنا عمق الأتجاه نحو التغيير وبلوغ الحالة الافضل من خلال موقف المثقفين العراقيين من سياسة الاتحاديين، وتوجه ابرز كتاب العراق لتدبيج مقالاتهم في جريدة "صدى الأسلام" عام ١٩١٥، والتي اصدرتها السلطات العثمانية لمواجهة الدعاية التي أطلقتها سلطات الاحتلال البريطاني. حيث كان التأكيد على الرابطة الاسلامية التي تجمع أبناء الدولة العثمانية، حتى كانت المشاركات الهامة والمبرزة، لكتاب من أمثال؛ جميل صدقي الزهاوي، محمد مهدي البصير، عبد الرحمن البناء، عطا الخطيب، خيري الهنداوي، ابراهيم حلمي العمر، وآخرين غيرهم(١). وكان نعمان الاعظمي قد دعا الى ضرورة إنشاء جامعة إسلامية شاملة عامة، على النهج الذي أختطه الجامع الأزهر، لبث الوعي والعلوم والمعارف في الولايات العثمانية(٢).

لابد من القول أن المثقف العراقي لم يكن تحت وطأة الحماسة المطلقة للدستور. أو ان الانفعال والتوتر كان طاغيا عليه، بقدر ما يجب علينا أن نسجل الموضوعية، التي ظهر عليها الكتاب العراقيون، فهذا "داود صليوا" ينعى النهضة العلمية في العراق، ويحمل السلطة وزر الحال المزري الذي بلغته(٣). أما "ض. الكاظمي" فانه يتصدى لموضوع الحرية والأصلاح بروح علمية وقلم رصين، من دون تشنج أو الأعتماد على آمال واسعة، بقدر ما كانت المعالجات التي طرحها في مقاله واضحة الدلالة والأبعاد، مؤكدا الأتزان وضرورة الأستفادة من الاجواء الجديدة التي أتاحها الدستور(٤). الا أن صورة التفاؤل بالعهد الجديد، كانت تفرض حضورها نثرا أو شعرا، فهذا ابراهيم صالح شكر يهلل للدستور ويبشر بغداد بالأزهار:

بشراك يا بغداد في روضة ... أزهارها الأحكام للسائل
يجري نمير العلم من منبع ... فيها برأي صائب سائل(٥)

ولابد من القول أن تطورا وتغيرا واضحا، قد طرأ على واقع الأفكار والاتجاهات السياسية في العراق، إبان تلك الحقبة وهو أمر منطقي، لا سيما وان ادوات ووسائل التعبير قد توجهت نحو

---

(١) عبد الجبار داود البصري، رواد المقالة الادبية في الادب العراقي الحديث، دار الحرية، بغداد ١٩٧٥، ص ٧٩.

(٢) مجلة تنوير الأفكار، السنة الاولى، المجلد الاول، شعبان ١٣٢٨هـ، ص ٢١.

(٣) جريدة صدى بابل، ٢٧ شوال ١٣٢٨ هـ، ٣١ تشرين الاول ١٩١٠.

(٤) جريدة صدى بابل، ٢٤ شعبان ١٣٢٧ هـ، ١٠ أيلول ١٩٠٩.

(٥) جريدة صدى بابل، ٢ رمضان ١٣٢٧ هـ، ١٧ أيلول ١٩٠٩.

دراسة أخطاء الفترة السابقة. وعلى هذا برز الى الميدان النقد الأجتماعي والسياسي، الذي كان غائبا عن الحياة الفكرية، بحكم الاجراءات الرقابية الصارمة التي حدت من ظهوره.

نجم عن اعلان المشروطية، تباين في الآراء والمواقف، حتى أن مراكز النفوذ في العراق، إنشقت الى تيارين متقابلين أحدهما مؤيد للدستور، ممثل في المتعلمين ورجال الاصلاح الديني المتأثرين بدعوة جمال الدين الافغاني. والاخر رافض للدستور بصورة مطلقة، بدعوى أنه يقوض أركان الدين الاسلامي ويهدم عرى العلاقات القديمة ويهدد سلامة المجتمع. حتى أن المحافظين لم يتورعوا عن تأليف جماعة أسموها "المشورة" وضعت تحت زعامة "عبد الرحمن النقيب"(١)، وكانت هذه الجماعة، قد حصرت نشاطها بالدعوة الى ضرورة المحافظة على الاسلام، الذي يمثل الرابطة القوية التي توثق العلاقة مع العثمانين. ولا بد من الاشارة الى ان العديد من الكتاب والمفكرين كانوا الى جانب الاصلاح والحياة الدستورية، في ظل الدولة العثمانية، وهو رد فعل طبيعي للخشية والحذر من خطر النفوذ الاجنبي، الذي عرفوا فيه تهديد الكيان السياسي والروحي والثقافي(٢). بالاضافة الى النظرة للدولة العثمانية، والتي وجدوا فيها حامية لحياض الدين، فكثيرا ما كانت تعقد التجمعات الوطنية لنصرة الدولة العثمانية، في الحروب التي تدخلها مع الدول الاوربية(٣). ويأخذ التعبير مداه حين تتعرض طرابلس للغزو الايطالي، حيث عقدت في بغداد حلقات جماهيرية، تم فيها التبرع لدعم المجهود الحربي(٤). وعبر المثقفون عن تضامنهم مع أشقائهم في تلك النازلة التي حلت بهم، فكانت قصائد الشعراء العراقيين تثير الهمم وتستحث نداء العروبة والاسلام(٥). و لم يتوان مفكرو العراق عن المشاركة الفعلية، في الدفاع عن الدولة العثمانية، إن كان على صعيد النتاج الفكري أو المساهمة المباشرة في الجهاد، فكانت مواقف عبد المحسن الكاظمي وحبيب العبيدي ومعروف الرصافي وعلي الشرقي ومحمد حسن آل كاشف الغطاء ومحمد

---

(١) وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي المعاصر في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، لا تاريخ، ص ٣٨.

(٢) يوسف عز الدين، الشعر العراقي الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٠.

(٣) مجلة لغة العرب، الجزء الخامس من السنة الثانية، تشرين الثاني ١٩١٢، ص ٢١٥.

(٤) Longrigg, Iraq 1900-1950, OP. Cit P. 62

(٥) خليل المنداوي، الشعر العراقي واثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه للدكتور يوسف عز الدين، مجلة الاقلام، ج ٣، السنة الاولى تشرين ثاني ١٩٦٤، ص ١٤٧.

باقر الشبيبي وخيري الهنداوي، واضحة بينة، عبرت عن الأيمان العميق بالرابطة الأسلامية[١]. وهذا محمد سعيد الحبوبي توفي ١٩١٥ يخرج على رأس المتطوعين من العشائر، بعد أن أفتى بالجهاد لمواجهة الجيش البريطاني في الشعيبة[٢].

برز الأتجاه نحو اللامركزية بشكل ملفت للنظر لدى السياسيين العرب، لا سيما أعضاء مجلس المبعوثان العثماني، حتى أن خمسة وثلاثين نائبا عربيا، عمدوا الى تحرير خطاب موجه الى الشريف الحسين بن علي عام ١٩١١، يظهرون له استعدادهم لمبايعته بالخلافة والسير تحت رايته، اذا ما أعلن الثورة على الاتراك. ويأتي هذا الموقف، بعد فشل مساعيهم في تحقيق مطالبهم، التي تلخصت باستقلال الولايات العربية الأداري، وجعل اللغة العربية رسمية في البرلمان والادارات الحكومية، وقد حمل ذلك الخطاب الى الشريف حسين، السيد "طالب النقيب توفي ١٩٢٩"[٣]. الشخصية السياسية الشهيرة، والذي إتخذ من مدينة البصرة مركزا لنشاطه السياسي. ونتيجة لمواقفه المناوئة لحزب الأتحاد والترقي، وضعت خطة لاغتياله في البصرة، حيث تم ارسال رجلين لتنفيذها، أحدهما برتبة عقيد والآخر بديع الحصري "شقيق ساطع الحصري" الذي عين متصرفا للواء المنتفك للتضليل. إلا أن نفوذ طالب النقيب وسعة علاقاته وقوتها، جعلته يقف على جلية الأمر، حيث عمد الى اغتيالهما حال دخولهما المدينة[٤]. وفي هذا يتضح الرفض الذي كانت تلاقيه جمعية الاتحاد والترقي في البصرة. ومن العوامل التي ساهمت في زيادة توتر العلاقة بين الحكومة والعشائر، ميل الأتحاديين في إنهاء نظام المشيخة وتوطين القبائل، مما جعلهم يواجهون رفضا شديدا بلغ حد الصدام المسلح[٥]. وعبر هذا الاتجاه كان الاتحاديون يوسعون دائرة العداء لهم، وقد بلغت الحالة الذروة، حين جاهروا بسياسة التتريك واضطهاد القوميات الرازحة تحت السيطرة العثمانية، مما حدا بالعناصر العربية للتمسك بقوميتهم. بل وبلغ رد الفعل، حد المطالبة بالاستقلال والخلاص من قيود

---

(١) يوسف عز الدين، الحركة الفكرية في العراق، القاهرة ١٩٨٤، ص ٩٩.

(٢) مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٣) لم يرد ذكر أسماء، سوى لطالب النقيب نائب البصرة، ويشير سليمان فيضي في مذكراته الى انه لا يعرف أسماءهم. انظر سليمان فيضي في غمرة النضال، ص ص ٨٧-٨٨. وبما ان عدد نواب الموصل ٦ ونواب بغداد ٣ ونواب البصرة ٢ من أصل مجموع نواب مجلس المبعوثين والبالغ ٢٤٠ مبعوثا، فان عدد النواب العراقيين الموقعين يبلغ أحد عشر نائبا، انظر صحيفة العمران، المجلد الاول ١٩٠٨، ص ٢١٦.

(٤) توفيق السويدي، وجوه عراقية، ص ١٦٠.

(٥) تقرير سري لدائرة الاستخبارات عن العشائر والسياسية، ترجمة عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٥٨، ص ٨.

الدولة العثمانيـة، و لم تقف الحالة تلك عند حدود المشاعر، بل رافقها عمل منظم، تمثل بالتوجه نحو تأسيس جمعيات واحزاب قومية عربية، هدفها مواجهة المد العنصري ومحاولة الحفاظ على الكيان الثقافي والسياسي والفكري العربي. وقد ادت الجمعيات السرية العربية دورا واسعا وكبيرا في تحديد الأهداف، حيث أشارت الى سبيل الثورة للحصول على الأستقلال من السيطرة العثمانية[١].

يعمد نوري السعيد الى نفي أية نية للأنفصال عن الدولة العثمانية، مشيرا الى أنه كان الى جانب عدم القيام بأية ثورة مسلحة. إنما تلخصت توجهات الشباب العربي القومي بالاستعانة بنفوذ الزعماء العرب في الجزيرة العربية ويخلص الى القول؛ "لقد ألصقت حكومة الأتحاديين هذه التهم برجال العرب ظلما وعدوانا، اذ لم يكن لها ظل من الحقيقة ذلك لان الجمعيات العربية المختلفة لم يكن هدفها غير الاصلاح وتشكيل حكومات محلية أو ادارات لا مركزية و لم يخطر ببال أية جمعية عربية فكرة الانفصال عن الدولة، وذلك لأننا كنا على علم تام بمطامع الدول في الامبراطورية العثمانية وانه ليس للعرب من القوة والمؤهلات ما يمكنهم من تأسيس حكومة عربية مستقلة والمحافظة على كيانها"[٢]. وعلى الرغم من الوصف الذي يضعه الفريق جعفر العسكري حول حزب العهد السري وعدم مطالبته بالأنفصال عن الدولة العثمانية. إلا أنه يشير الى النشاط الذي بذله الحزب في انشاء فروع في بغداد والبصرة والموصل وبث الفكرة القومية بين الضباط العرب "ومن الطبيعي أن القصد من هذه التشكيلات كان الاستعداد للانتفاضة بالسلاح، والاستعانة بالجنود من أبناء العرب عند سنوح الفرصة"[٣].

ابرز الاتحاديون عداء غير مسوغ للعنصر العربي، حتى أنهم عرضوا بالشخصيات العربية، التي كانت تحتل مناصب رفيعة في العهد السابق للدستور. وتتوضح المغالاة في الهجوم على العنصر العربي ووصمهم بالخيانة، والتركيز عليهم مع إهمال الهجوم أو التعرض للشخصيات من القوميات الاخرى. حتى كانت وسائل الفرز العرقي والقومي، بعد أن كان الانتماء الى الدولة العثمانية هو السمة الغالبة[٤]. وكان لتصاعد حمى العنصرية والاجراءات التي عمد إليها الاتحاديون، أبلغ الأثر في ابراز الوعي القومي العربي، حتى بدأت المطالبة أولاً بالدعوة الى اللامركزية وفسح مجال أوسع

---

(١) Ghassan R. Atiyah, OP. Cit. P. 61.

(٢) نوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨، ط٢، الدار العربية للموسوعات بيروت ١٩٨٧ ص.٢٢

(٣) جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن ١٩٨٨، ص .١٦٥

(٤) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٨، ص .١٣

للعنصر العربي، ورفع الحيف عن الولايات العربية والاهتمام بمشاكلها وتقديم الحلول المناسبة لها[١]. وكان العرب قد عبروا عن تأييدهم للدستور، واملوا فيه حياة جديدة، وعلى هذا كانت الحركة الفكرية العربية واتجاهاتها السياسية، قد إتجهت نحو تأسيس جمعية الأخاء العربي العثماني عام ١٩٠٨، والتي لخصت أهدافها في ضرورة المساواة بين العناصر القومية المختلفة التي تؤلف الدولة العثمانية والعناية بالثقافة العربية، وجعل العربية لغة رسمية[٢] في المدارس. الا ان التطورات اللاحقة وزيادة الوعي، حمل الحركة العربية توجهات جديدة، كان أبرزها المطالبة باللامركزية ومطالبة الاتحاديين بتعديل نهجهم، مما حدا ببعض العراقيين للانضواء تحت لواء حزب الحرية والأئتلاف "تأسس في ٨ تشرين الثاني "١٩١١ وتأسيس فرع له في بغداد، وكان من بينهم؛ محمود نديم، كامل الطبقجلي، ابراهيم صالح شكر، ابراهيم حلمي العمر، وحمدي الباجةجي[٣]. بالأضافة الى الجمعيات العربية التي أنشاها احرار العرب وبأشكال مختلفة بين سري وعلني، حتى كانت الحرب العالمية الاولى، والتي مثلت مواجهة عنيفة بين سلطات الأتحاديين والقوميين العرب، تم فيها إعدام وتشريد اغلب رجال الحركة العربية[٤]. إلا ان موقف العراقيين من الدولة العثمانية، لم يأخذ شكل إبتهال الفرصة بقدر ما كان تعبيرا عن قوة الأرتباط الاسلامي وتركزه، بحيث أن فتوى الجهاد التي أعلنها رجال الدين، لمواجهة الغزو الأجنبي في جنوب العراق، امتثلت له مختلف شرائح العراقيين، فكان تعبيرا عن قوة الرابطة الاسلامية، فيما عبر الضباط العراقيون، عن ميلهم للتخلص من السيطرة العثمانية، نتيجة لما واجهوه من عنت وتعسف وتفرقة من قبل الأتحاديين. فوجدوا في ثورة الحجاز متنفسا لتغيير الأوضاع التي ألمت بهم[٥]. والواقع أن تعسف الأتحاديين لم يبلغ العرب فقط، بل طال جميع العناصر المنادية بالحرية والمساواة، التي تطالب بالسير الصحيح

---

(١) تاج السر أحمد حمدان، تطور الفكر القومي العربي خلال العلاقات العربية التركية في الفترة ١٩٠٨-١٩١٤، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٣، ص ٣٧.

(٢) F. O. 371/75074 Further Growth of the Nationalist Movement 1908-1914

(٣) محمد مظفر الادهمي، الحركة الفكرية العربية واثرها في انتخابات مجلس المبعوثان في العراق، آفاق عربية، آذار ١٩٨٩، ص ٦١.

(٤) محمد عزة دروزة، العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي، ط٢، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٨١، ج ٦ ص ٢٠٨.

(٥) عماد احمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٤، ص ١٠.

لدعم الدولة العثمانية، وخير مثال على ذلك الانقلاب العسكري الذي قام به الاتحاديون للسيطرة على الحكم، في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣ بقيادة أنور باشا(١). ولم تقتصر الدعوة القومية على المنورين المجددين المطالبين بالاصلاح، بل حظت برعاية بعض أصحاب النفوذ والوجهاء، ومنهم طالب النقيب الذي أدى دورا بالغا ومميزا بالوقوف في وجه السلطات الأتحادية، حيث طالب بانصاف العنصر العربي، الذي عانى من عسف السلطات الحكومية، حتى أنه حرص على جعل مخاطباته مع السلطات العثمانية باللغة العربية(٢).

أسفرت عودة الدستور عن نمو الوعي السياسي في العراق، وكان هذا نتيجة طبيعية للروح التي سادت بعد الانقلاب العثماني ١٩٠٨، فلم يعد العمل السياسي أو التعبير عن الاراء جريمة تعاقب عليها السلطات الحكومية، وكان لهذا العمل اثره المباشر على سراة البصرة ووجهائها، حيث عمدوا الى التعبير عن الآراء، جريمة تعاقب عليها السلطات الحكومية، وكان للمناداة بالحرية والأخاء والمساواة، تلك الأعمدة التي أستندت إليها جمعية الاتحاد والترقي في مواجهتها لحكم السلطان عبد الحميد، إن وفرت المناخ الفكري، واتاحت للمنورين، الولوج في ميدان العمل السياسي. والتعبير عما يجول في رؤوسهم من افكار بهدف تغيير الأوضاع، والنهوض بواقع الدولة العثمانية. ولابد من الأشارة الى أن العمل السياسي والانخراط في الجمعيات السياسية، جاء متضامنا مع النشاط السياسي العثماني وبشكل علني، فكانت جمعية الأخاء العربي العثماني التي تأسست في ٥ آب ١٩٠٨، تعبيرا عن تضامن العرب مع جمعية الاتحاد والترقي، وتأييد لاجراءاتها ونشاطها لتغيير الأوضاع، والسير نحو الأمام على قدم المساواة، إنطلاقا من الوعي الكامن بوحدة الرابطة الاسلامية والأنتماء الى كيان سياسي واحد(٣). إلا أن أشكال التعبير السياسي نأت نحو السرية والكتمان، حيث توجه الأتحاديون نحو تطبيق سياستهم العنصرية. ويشير د. فاروق صالح العمر الى أهمية الجمعيات العربية السرية، واسهامها المباشر في إبراز الفكر القومي العربي، مستفيدة من تجارب الحركات والجمعيات والاحزاب السياسية التي ظهرت في الدولة العثمانية وأوربا. بالأضافة

---

(١) ابراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٧، ص ٨١.

(٢) جريدة صدى بابل، ١٣ كانون الاول ١٩١٢.

(٣) FO. 371/75074. The History of the Arab Nationalist Movement and the Originis of the Arab League

الى دورها المباشر في توضيح موقف جمعية الأتحاد والترقي من القضية العربية[١]. حيث لم تدم فترة التطابق العربي–العثماني. فحين عمد الأتحاديون الى خلع السلطان عبد الحميد في ٣١ آذار ١٩٠٩، كان من بين التصفيات التي عمدوا لها، إغلاق جمعية الاخاء العربي العثماني، بعد ان لمحوا فيها الأتجاه القومي العربي[٢].

(١) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١–١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، بغداد ١٩٧٨، ص ٢١.

(٢) FO. 371/75074 Paragraph 21

شخصيات عراقية ناشطة سياسيا والمناصب التي تولتها لاحقا

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	الاصول الاجتماعية	المناصب	التعليم والثقافة
نوري السعيد	بغداد ١٨٨٨	ابن محاسب	رئيس اركان الجيش مدير عام للشرطة ١٩٢٢ وكيل وزارة الدفاع ١٩٢٢ وزير دفاع في وزارة جعفر العسكري وزير دفاع في تشرين ثاني ١٩٢٦ رئيس وزراء آذار ١٩٣٠ وزير خارجية آذار ١٩٣٣ وزير خارجية ودفاع تشرين ثاني ١٩٣٣ وزير خارجية في آب ١٩٣٤ وزير خارجية في وزارة جميل المدفعي وزير خارجية في وزارة ياسين الهاشمي	كلية عسكرية-استانة يجيد خمس لغات اجنبية
جعفر العسكري	بغداد ١٨٨٥	ابن مختار محلة	وزير دفاع تشرين أول ١٩٢٠ وزير دفاع حتى تشرين ثاني ١٩٢٢ متصرف لواء الموصل ١٩٢٣ رئيس وزراء ١٩٢٣ رئيس وزراء ١٩٢٦ وزير دفاع ١٩٣٠ رئيس مجلس النواب ١٩٣٠ وزير خارجية ودفاع وزارة نوري السعيد آذار ١٩٣٠ وزير دفاع آذار ١٩٣٥ قتل في انقلاب بكر صدقي ٢٩ تشرين اول ١٩٣٦	كلية عسكرية-استانة يجيد خمس لغات اجنبية

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	الاصول الاجتماعية	المناصب	التعليم والثقافة
ياسين الهاشمي	بغداد ١٨٨٤	ابن مختار محلة	متصرف لواء المنتفك "الناصرية" وزير اشغال تشرين ثاني ١٩٢٢ رئيس وزراء وزير دفاع آب ١٩٢٤ وزير مالية تشرين ثاني ١٩٢٦ وزير مالية تشرين ثاني ١٩٢٩ وزير مالية آذار ١٩٣٣ رئيس وزراء آذار ١٩٣٥ توفي بالسكتة القلبية عام ١٩٣٧ في دمشق	كلية عسكرية-استانة يجيد خمس لغات
عبدالرحمن الكيلاني	بغداد ١٨٤١	نقيب اشراف بغداد شيخ الطريقة القادرية	رئيس وزراء تشرين اول ١٩٢٠ رئيس وزراء أيلول ١٩٢١ رئيس وزراء ايلول ١٩٢٢	تعليم ديني تقليدي
توفيق السويدي	بغداد ١٨٩١	عميد مدرسة الحقوق ابن قاضي شرعي ملاكين واشراف	رئيس وزراء نيسان ١٩٢٩	خريج الحقوق في استانبول وباريس
ناجي السويدي	بغداد ١٨٨٢	موظف مدني ابن قاضي شرعي ملاكين واشراف	رئيس وزراء تشرين ثاني ١٩٢٩	حقوق استانبول
ناجي شوكت	بغداد ١٨٩١	ابن قائمقام عثماني	رئيس وزراء تشرين ثاني ١٩٣٢	حقوق استانبول

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	الاصول الاجتماعية	المناصب	التعليم والثقافة
جميل المدفعي	موصل ١٨٩٠	ابن نقيب عثماني	وزير داخلية آذار ١٩٣١ رئيس مجلس النواب ١٩٣٠ رئيس مجلس النواب ١٩٣٢ رئيس مجلس النواب ١٩٣٣ رئيس وزراء تشرين ثاني ١٩٣٣ رئيس وزراء شباط ١٩٣٤ وزير دفاع آذار ١٩٣٥	الكلية العسكرية استامبول
علي جودت الايوبي	موصل ١٨٨٥	ابن رقيب اول عثماني	متصرف الحلة ١٩٢٢ متصرف كربلاء ١٩٢٣ وزير داخلية تشرين ثاني ١٩٢٣ وزير مالية آذار ١٩٣٠ رئيس ديوان ملكي آذار ١٩٣٣ رئيس وزراء آب ١٩٣٤ رئيس مجلس النواب آذار ١٩٣٥	الكلية العسكرية استامبول

المصادر :

1- CO - 730/150 - 68568 XMO 8533, From Llark Kir to Mr. Eiden, Bagdad, 10 January 1936

2- Batatu, OP. Cit P.P. 180-183

٣- عبدالرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٦٤، ص ص ٤-٥.

شخصيات سياسية عراقية "الانتلجنسيا"(١)

الاسم	مكان وتاريخ الولادة	التعليم	الاصول الاجتماعية
عبدالله الدملوجي	موصل ١٨٩٥	درس الطب	ابن ملاك اراضي
ارشد العمري	موصل ١٨٨٨	مدرسة الهندسة استامبول	ابن ملاك اراضي
حمدي الباجة جي	بغداد ١٨٨٨	المدرسة المدنية استامبول	ابن ملاك اراضي
حكمت سليمان	بغداد ١٨٨٦	المدرسة المدنية استامبول	ابن ملاك اراضي "كوله مند" مماليك
محمد أمين زكي	سليمانية ١٨٨٠	الكلية العسكرية استامبول	ابن ملاك اراضي
مزاحم الامين الباجة جي	بغداد ١٨٨٨	مدرسة الحقوق استامبول .	من الفرع الفقير لعائلة الباجةجي
رشيد الخوجة	بغداد ؟	الكلية العسكرية استامبول	ابن ملاك
عبدالغفور ايسري	بغداد ؟	الكلية العسكرية استامبول	وسطى
جميل الراوي	بغداد ١٨٩٢	الكلية العسكرية استامبول	وسطى
ثابت عبدالنور	موصل ١٨٩٠	حقوق بغداد واستامبول	وسطى
محمد حسين كاشف الغطاء	النجف ؟	دراسة دينية	مجتهد ديني "عائلة دينية"
د. ناجي الاصيل	بغداد ١٨٩٣	مدرسة الطب استامبول	ملاك
رؤوف البحراني	بغداد ١٨٩٧	مدرسة الحقوق بغداد	ملاك
طه الهاشمي	بغداد ١٨٨٩	الكلية العسكرية استامبول	وسطى-دنيا

لعل المساهمة الأبرز كانت قد صدرت من لدن "طالب النقيب" الوجيه البصري ذي النفوذ القوي، وممثل ولاية البصرة في دار الخلافة، حيث حرص على تعداد مزايا الدستور وشرح أثره لأهل ولايته، بعد عودته إليها مباشرة عند اعلان الدستور(٢).

تحرير برقية الى الصدر الأعظم، وجمعية الأتحاد والترقي والصحف الصادرة في الأستانة باللغة التركية، وقعها كل من؛ الشيخ طه أفندي مفتي الولاية وعبد الله أفندي رئيس المدرسين والقس فاما أفندي راعي الكنيسة الأرمنية الارثوذكسية، أشاروا فيها، الى تردد الوالي "حسن بك" عن اعلان الدستور أو شرح مزاياه، واسناد الفضل في ذلك الى طالب النقيب قالوا فيها: "وبينما من

---

(١) توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، دار اللام، لندن. ايضا Baghdad10 CO.730/150, January 1936

(٢) صحيفة العمران، المجلد الأول، ١٩٠٨، ص ١٠١.

الواجب ان يتلقن اهالي المملكة مزيات الدستور المبجلة كانت مدينتنا "البصرة" محرومة من نعمة هذه الحرية التي تمها حسن بك والي ولايتنا"(١). والواقع أن حبل الود لم يكن له ان يدوم بين النقيب والاتحاديين، نتيجة للتوجهات العنصرية التي ابداها الاتحاديون، إزاء العناصر القومية المؤلفة للدولة العثمانية، لا سيما العرب منهم. مما حدا بالنقيب ان يعبر عن نزوع قومي اكثر وضوحا، تمثل في الغاء فرع حزب الحرية والائتلاف في البصرة، وتأسيس الجمعية الاصلاحية في ٢٨ شباط ١٩١٣ على غرار حزب اللامركزية العثماني، الذي تأسس في القاهرة عام ١٩١٢(٢). وعلى الرغم من النشاط الذي أبدته الحركة العربية، في تكثيف جهودها لمواجهة الأتحاديين، والذي تمخض عنه عقد المؤتمر العربي الأول في باريس في ١٨ حزيران ١٩١٣، الا ان عدم التنسيق كان سمة بارزة فيها. فمن بين المائتين والأربع وعشرين، الذين حضروا المؤتمر، لم يمثل العراق فيه سوى اثنين، قادتهما الصدفة المحضة اليه، أحدهما توفيق السويدي، الذي كان يدرس الحقوق في باريس والثاني سليمان عنبر زميله في الدراسة(٣). ويوضح السويدي طابع التشاحن والصراع الذي عم أجواء المؤتمر، من خلال الأشارة الى ظهور تيار: "ليسوا إنفصاليين ولا اندماجيين ولكنهم طلاب حقوق....فتراهم ليسوا حاقدين على الاتراك بل عاتبين عليهم"(٤)، ليخلص الى نتيجة مفادها ان الموقف هذا، كان له أبلغ الأثر في حذر وخشية القوميين، الذين تركزت مطالبهم بالمساواة التامة مع الأتراك.

اخذت ردود الفعل القومية في العراق، مدى واسعا حيث تمثلت في توتر العلاقات، بين الضباط العرب والأتراك في معسكرات الجيش. ولم يتوان منورو بغداد عن اعلان سخطهم، والذي عبروا عنه في نشرات سرية علقت على الجدران. ومما ساهم في تفاقم النقمة على الأتراك بروز خيبة الأمل، التي ظهرت في النفوس بعد سلسلة الهزائم المنكرة التي لحقت بالدولة العثمانية، كما في

---

(١) صحيفة العمران، المجلد الأول، ١٩٠٨، ص ١٠٢.

(٢) احلام حسين جميل، الافكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٨٥، ص ٧، عزيز السيد جاسم، جدل القومية والطبقة، مطابع وعي العمال، بغداد ١٩٧٦، ص ١٦٣، ويشير التقرير البريطاني الصادر عن الخارجية البريطانية ان حزب اللامركزية الادارية العثمانية قد تأسس في القاهرة عام ١٩١٠، من قبل رفيق العظم، أنظر FO. ٣٧١/٧٥٠٧٤. paragraph ٨

(٣) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الاسد و د. احسان عباس، ط٦، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠، ص ١٩٢ أنظر ايضا د. علاء كاظم نورس، الحركة القومية حتى الحرب العالمية الاولى، آفاق عربية، آذار ١٩٩٣، ص ٢١.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٢٦.

طرابلس ١٩١١ والبلقان ١٩١٢[1]. وظهرت الصلات الوثيقة بين العراقيين وبعض التنظيمات الحزبية، لا سيما حزب اللامركزية الادارية العثمانية، حيث برزت فكرة اللامركزية والمناداة لها في مدن بغداد والبصرة[2]. اما فكرة الحكم الذاتي فكانت قد وجدت من يدعو لها بعمل منظم، تمثل في تأسيس جمعيات عراقية خالصة مثل؛ النادي الوطني العلمي الذي تأسس في بغداد عام ١٩١٢، برئاسة مزاحم الأمين الباجه جي، والجمعية الاصلاحية في البصرة التي أسسها طالب النقيب في البصرة عام ١٩١٣، فيما كانت فروع للاحزاب التركية قد انتشرت في مدن العراق، كأحزاب الاتحاد والترقي والحزب الحر المعتدل الذي تأسس في الاستانة عام ١٩١٠، وحزب الحرية والأئتلاف وجمعية العهد التي تأسست في الاستانة عام ١٩١٣[3].

يكاد يكون التعرض لجمعية العهد السرية التي أسسها عزيز علي المصري في الاستانة في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٢، موضوعا يقودنا للاقتراب بشكل شديد من طبيعة الحركة الفكرية السياسية في العراق. وذلك انطلاقا من جملة اعتبارات يقع في مقدمتها حجم المشاركة للمنوريين العراقيين في الأستانة، لأتمام تعليمهم أو المقيمين فيها بحكم ارتباطهم الوظيفي. وعلى الرغم من السمة العسكرية التي ميزت توجهات هذه الجمعية، الا أن عددا من المدنيين، تمكنوا من الانضواء تحت لوائها. وتأتي أهمية هذه الجمعية في شكل النشاط الذي بذله اعضاؤها لبلوغ أهدافهم والتنظيم الدقيق الذي بلغوه[4]. وما خلفته من اثر سياسي وفكري في التشكيلات التنظيمية اللاحقة، لا سيما خلال حقبة الاحتلال البريطاني للعراق، أو مرحلة الحكم الوطني، وما بذله رجالات "العهد" من جهود في سبيل حشد الجهود، لرسم التصورات الممكنة لتقبل الافكار الملائمة للمرحلة الجديدة[5]. وكانت الجمعية قد ركزت جهودها على ابراز الجانب القومي العربي، تحت الرعاية العثمانية التي تمثل الرابطة الاسلامية، لا سيما وان التهديد الغربي كان قائما بشكل واضح، الا أن الأضطهاد

---

(١) هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٨٤، ص.٤٧

(٢) منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص .١١٤

(٣) فاضل حسين، العراق ١٩٠٨–١٩٢١ دراسة سياسية عرض لكتاب د. غسان العطية، مجلة قضايا عربية، العدد ٨، كانون أول ١٩٧٤، ص .١٦٥

(٤) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط٢ مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨، ص .٣٤

(٥) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة د. عبد الواحد كرم، ط٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٥، ص .١٣٩

والبطش الذي عمد إليه الأتحاديون، جعل من فكرة الأستقلال هدفا مركزيا في نشاطها وتوجهها بعد عام ١٩١٥[١].

وحول تأثير المراكز الحضارية الناشطة في بلورة الوعي القومي في العراق، يعمد محمد مهدي البصير، للأشارة الى جهود حمدي الباجه‌جي خريج المدرسة الشاهانية، واستاذ الاقتصاد والقانون الدولي في مدرسة الحقوق البغدادية فيما بعد، ونشاطه الدافق في نشر الدعوة القومية، وسط المحيط الذي يعمل فيه وتزعمه لفرع جمعية العهد في بغداد[٢]. ونشاط طالب النقيب الذي تزعم فرع حزب الحرية والأئتلاف في البصرة، والتطورات اللاحقة لهذا النشاط والتي دعمت من قبل النقيب، ليبرز الى الوجود "النادي الوطني العلمي" في بغداد، واصدار جريدة النهضة"، التي لم تعمر طويلا، بحكم صدور أوامر السلطات الأتحادية باغلاقها ومطاردة مديرها. لتبدأ مرحلة جديدة، تمثلت في بروز البصرة، واحتضانها لمجموعة من رجالات الحركة القومية، مستفيدة من نفوذ طالب النقيب فيها، حيث لجأ اليها مزاحم الأمين، وبعد تعرض عزيز علي المصري للأعتقال، إستقبلت البصرة، نوري السعيد وصبيح نجيب والدكتور عبد الله الدملوجي. و لم تقف الأمور عند هذا الحد، بل عمد النقيب الى بث الشعور القومي، في منطقة الفرات الأوسط، والتي أسفرت عن إنضمام مبدر آل فرعون والسيد علوان الياسري الى الحركة القومية وتحفيز فعالياتها في المنطقة[٣]، منذ عام ١٩١١.

(١) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) CO. 730/150 Hamdi Ibn Abdul Wahab Ibn Haji Mahmud Pachahji

(٣) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط٢، دار اللام، لندن ١٩٩٠، ص ص٢٧-٢٩.

الصحافة في العهد الدستوري:

لا يمكن أغفال الأثر الذي أدته الصحافة في تنوير الأذهان، والمساهمة الجادة لها في كشف التناقضات، ونشاط كهذا لن يرى النور ما لم تتح فرصة التعبير بحرية. فكان لأعلان الدستور العثماني ١٩٠٨، دوره الواضح في إنضاج دور الصحافة، واعطائها الأهمية والمكانة اللائقة بها. حتى أن الملاحظة الأبرز التي يمكن أن نوردها عن النشاط الصحفي خلال هذه الحقبة، تتمثل في الاقبال الواسع الشديد من قبل الجمهور، على قراءة الصحف واقتنائها، كنتيجة طبيعية لما كانت تطرحه من أفكار وملاحظات هي من صميم الواقع، وليس بمجرد مقالات تلهج بالدعاء للسلطان وتشيد بأعمال الحكومة[1].

قيض للصحافة الأفادة من الأجواء التي أتاحها الدستور، والفسحة الواسعة للتعبير عن الرأي، حتى كانت منبرا للتصريح، وتناول شتى المواضيع التي كان من العسير التعرض لها أو المرور عليها. وانطلاقا من هذا الوعي، إعتقد البعض ان الصحافة هي الطريق اليسير لبلوغ المآرب وتحقيق الأماني، من خلال جعلها وسيلة ضغط على الآخرين وابتزازهم. الا أن تيارا آخر، مثل الأتجاه الصحيح والواعي لرسالة الصحافة، حيث برزت التوجهات نحو خدمة الوطن من خلال كشف التناقضات وتحديد الاخطاء والمطالبة بصدق وأمانة لتغيير الأوضاع[2]. وكانت الصحافة قد أتاحت الفرصة أمام الكتاب العراقيين، للتعبير عما يجول في رؤوسهم من أفكار سياسية، مستفيدين من الاجواء الجديدة التي خلفها الدستور. حتى برزت صحف مثلت إتجاهات خاصة، وراحت تعبر بحرية عن مواقفها، إزاء ما يدور من احداث، بل وتصاعدت الى أن بلغت حد الصراع بين الأراء المختلفة التي إنتشرت. وراحت الصحف تعبر عن وجهات نظر أصحابها بين مؤيد للرابطة الأسلامية، من خلال الارتباط بالدولة العثمانية، وتيار ينادي باللامركزية. ونتيجة لحداثة التجربة الصحفية ونقص الخبرة، وقعت الصحف الصادرة في تلك الحقبة بالمهاترات والسباب العلني، والانتقاد المباشر للمخالفين لرأي أصحاب الصحف[3].

وكانت جريدة بغداد لمؤسسها مراد سليمان، أول صحيفة تصدر في العراق بعد اعلان الدستور، حيث اوقفت نشاطها، على نصرة الحياة الجديدة والتبشير بالاصلاح والتغيير، وفتحت صفحاتها لاستقبال كتابات الأبرز من المثقفين والمنوزين العراقيين مثل؛ جميل صدقي الزهاوي

---

(١) سامي رفائيل بطي ((معد)) صحافة العراق نتاج رفائيل بطي، مطبعة الاديب، بغداد ١٩٨٥، ج ١ ص ٤١.

(٢) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٣) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، مجلة كلية الآداب، حزيران ١٩٦٩، ص ٤١٨.

ومعروف الرصافي وفهمي المدرس[١] وكاظم الدجيلي ويوسف غنيمة. والواقع أن تلك الجريدة صدرت برعاية حزب الأتحاد والترقي، وكان لعلاقة القربى بين صاحبها ومحمود شوكت باشا "شقيقه"، الاثر الأهم في بروزها وحصولها على المكانة الهامة. الا أن هذا الامر لا يعد الجانب الاساس في بروز تلك الصحيفة. فقد كان لأعتمادها على كتاب لهم مكانتهم المميزة، وتنوع مواضيعها، وسبقها للظهور، عوامل دعم لمكانتها، إلا أنها لم تعمر طويلا، فقد قرر فرع حزب الأتحاد إغلاقها في العام التالي[٢].

من الصحف التي برزت واكدت حضورها، جريدة الرقيب لصاحبها "عبد اللطيف ثنيان" الذي أصدرها في ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٩، وكانت ابرز ميزاتها، الجرأة والحرص على تقديم العطاء الأفضل للوطن دون مواربة أو نفاق. و لم تعدم الجريدة ان تعرضت للأتحاديين وانتقدت سياستهم. فيما برز التيار العروبي واضحا فيها، من خلال تأكيدها على أهمية اللغة العربية، وضرورة رعايتها والاهتمام بها. و لم تكف عن مهاجمة سياسة التتريك التي نهجها الأتحاديين، وراحت تذكرهم بالاستبداد الحميدي، الذي كان مادة الأتحاديين المفضلة، حين يتعرضون بالنقد لأوضاع الدولة. و لم يتوان صاحب الجريدة من تكريس جريدته ونفسه لمهاجمة الأتحاديين، حتى أنه ساهم في تظاهرة نددت بالأتحاديين، مما أثار نقمة الوالي عليه، واضطره لاغلاق جريدته والهرب الى الشام. وكان لجريدة (صدى بابل) لمؤسسها (داود صيلوا) في ١٣ آب ١٩٠٩، صدى واسع لدى جمهرة القراء، الذين أقبلوا عليها، نتيجة للحس الوطني الذي طبعها، وتأكيدها على ضرورة جعل العربية لغة رسمية في العراق. أما جريدة (النهضة) التي أسسها (إبراهيم حلمي العمر) في ٣ تشرين الأول ١٩١٣، فقد كانت منبرا قوميا كرست جهودها واقلام كتابها، للدعوة القومية العربية، ومطالبة الاتحاديين بالعودة الى الطريق القويم ونبذ العنصرية، حتى كانت كتابات محمد رضا الشبيبي وتحسين العسكري وبهجت زينل، تجهر بالدعوة القومية واعادة مجد العرب ورفع الظلم عنهم. وعلى هذا لم يصدر من تلك الجريدة سوى احد عشر عددا، حيث عمدت الحكومة الى الغاء امتيازها واضطهاد مؤسسها وصاحب امتيازها[٣].

---

(١) أديب مروة، الصحافة العربية، ص ٢١٣.

(٢) رفائيل بطي، صحافة العراق، ص ٤٢.

(٣) ابراهيم خليل أحمد، حركة التربية والتعليم والنشر، من كتاب حضارة العراق، الجزء الحادي عشر، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، ص ص ٣٣٩-٣٤١.

وعلى الرغم من خيبة الامل التي واجهها المثقفون العراقيون في انحراف الحياة الدستورية عن مادتها الاصلية، الا ان روح الامل والتجديد بقيت ماثلة للعيان، فلم يخمد اوارها أو تنطفيء شعلتها. فهذا محمد باقر الشبيبي يكتب قصيدة عن الصحف[١]؛

صوت الشعوب وصيتها الصحف — تجري بهم للمجد ان وقفوا
ماذا اقول وكيف اذكرها — وبإي وصف مثلها أصف
عرفوا الحقوق وكل عارفة — فيها ولولاها لما عرفوا

وعن اهمية الصحافة وعمق دورها، لم تخف مجلة لغة العرب اعجابها وتقديرها العالي، للجهد الذي بذله الفيكونت فيليب دي طرازي، لتصديه لموضوع تاريخ الصحافة العربية، منذ نشأتها وحتى ايام صدور الكتاب،[٢] مما يعكس الاهتمام بدور الصحافة وأثره في الراي العام، والتعبير عن وجهات النظر المختلفة والوقوف على المستوى الفكري والابداعي. ولابد من القول ان صحافة العراق التي برزت في تلك الحقبة، كانت تحت تاثير صدمة التغير التي هزت الاوضاع العامة. فكان ان ظهرت صحف كثيرة العدد، الاان ما بقي منها، كان قليلا وهذا يعود لعدة اسباب منها؛ قلة الخبرة وانعدام التخطيط والحماسة التي طغت على أصحاب الامتيازات والتي مثلت في أغلبها ردود فعل آنية، بالاضافة الى قلة بضاعة البعض وركاكة أسلوبهم وشحة معلوماتهم، فيما أراد البعض منهم أن تكون الصحيفة وسيلة لأمرار الرغبات وتطمين المصالح[٣].

لم تتأخر الصحافة العراقية عن إداء دورها الوطني، من خلال موقفها الواضح من سياسة الأتحاديين، مما جعل الكتاب العاملين فيها، عرضة للاضطهاد والمطاردة، مما يعكس الفاعلية التي كانت عليها الحركة الفكرية في العراق، واستقلاليتها وعدم إنقيادها للسلطة. ويأتي الأصرار الذي أبداه الصحفي العراقي، كمعبر واضح عن الأيمان بفكرة العمل الذي يؤديه. فكان اكثر من صحفي يعمد الى إصدار صحيفة أخرى في حالة تعطيل جريدته. حتى كانت حكومة الأتحاديين تحت فكي الرحى، فهي بين الأدعاء بالحرية والمساواة أمام الدستور، والتيار الفكري القومي الذي عبرت عنه أقلام الكتاب العراقيين، فاضحة التناقضات ومنددة بالسياسة العنصرية ومؤكدة على أهمية العرب[٣]. إلا أن إرتباط الصحف بالدولة العثمانية، كان ينبع من حقيقة الوشائج التي يمثلها

---

(١) مجلة لغة العرب، الجزء الثالث، أيلول ١٩١٢، ص ص ٨١-٨٢.

(٢) مجلة لغة العرب، الجزء الرابع من السنة ٢، كانون الثاني ١٩١٣، ص ص ٣١٥-٣١٦.

(٣) عبد الجبار داود البصري، المصدر السابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩١، ص ص ٦٤-٦٥.

الأسلام، فلم تتوان الصحف عن الأحتفال بذكرى يوم العيد الملي[1]. أو المطالبة بضرورة جعل التعليم الأبتدائي للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٧-١١ سنة مجانيا واجباريا[2]. ومن هذا التداخل يتضح موقف الصحافة العراقية، من الأوضاع العامة التي خلفتها سياسة الأتحاديين فالآمال الواسعة التي غرسها الأتحاديون في نفوس الجماهير، جعلت المطالبة بالتغيير أمرا مشروعا، إلا أن مداخلات السلطة، وتباين الأهداف جعل من التصريح بالحقائق والمجاهرة بها تهديدا لسلامة الاتحاديين وخطرا عليهم.

تابعت الصحافة العراقية مختلف النشاطات، وتعرضت بالتحليل للبعض منها، وهي لم تكتف بايراد الأخبار، بقدر ما كانت تضع رأيها وتصوراتها حولها. فمجلة (لغة العرب) تشير بقلق الى إستمرار صدور جريدة (صدى الدستور) في البصرة على الرغم من المنع الذي أصدرته الحكومة[3]. وقد حاولت وزارة الداخلية العثمانية محاصرة النشاط الصحفي عن طريق الأمساك بالهفوات التي كانت تصدر عن أصحاب الامتيازات، حيث صدر القرار بسقوط إمتيازات االصحف التي تأخرت بالصدور، بعد الحصول على الأمتياز و لم يبق من الصحف سوى؛ الزوراء، الزهور، الرياض، المصباح، صدى بابل، النوادر، أما المجلات فلم يبق منها سوا العلم، لغة العرب[4]. ويورد فيليب دي طرازي خمس واربعين جريدة صدرت في بغداد للفترة من ١٩٠٨-١٩١٥، وفي البصرة إثنتا عشرة جريدة، وفي الموصل أربع صحف[5]. وعن أحوال صحف البصرة والظروف التي كانت تحيط بها، يمكن الأشارة الى ان جريدة (الإيقاظ)، قد توقفت عن الصدور بسبب سفر صاحب إمتيازها المحامي سليمان فيضي الموصلي الى الديار المقدسة عام ١٩١٠، أما جريدة (الفيض الجديد) فقد توقفت نتيجة لأختلاف وجهات النظر بين داود نيازي صاحب امتيازها ومكنوي زادة عمر فوزي مديرها المسؤول، فيما توقفت جريدة (التهذيب) لتعين صاحب إمتيازها باش أعيان زادة محمد أمين علي، عضوا في المحكمة في دائرة البصرة[6].

---

(١) جريدة الرقيب، ١٧ رجب ١٣٢٨ هـ في ١١ تموز ١٣٢٦ رومي.

(٢) جريدة الرقيب، ٢ شعبان ١٣٢٧هـ في ٦ أغسطس ١٣٢٥ رومي.

(٣) مجلة لغة العرب، الجزء الحادي عشر، آيار ١٩١١، ص ص ٤٥٥-٤٥٦

(٤) نفس المصدر

(٥) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العراقية، ج ا ص ص ٧٦-٨٨.

(٦) رجب بركات، جرائد البصرة خلال مائة عام، مركز وثائق البصرة، البصرة ١٩٩٠، ص ص ١٢-١٣.

أسهمت النجف في النشاط الصحفي، حيث صدرت فيها خلال الفترة ١٩١٠-١٩١٢ ثلاث صحف؛ الغري، النجف، درة النجف، ومجلة واحدة؛ (العلم) لصاحبها ورئيس تحريرها محمد علي هبة الدين الحسيني الشهرستاني، والتي كان يدير تحريرها عبد الحسين الأزري. وتم طبع بعض أعدادها في بغداد، فيما طبع الأغلب منها في مطبعة حبل المتين في مدينة النجف[١]. أما في الموصل فقد صدرت ثلاث صحف جديدة هي؛ نينوى، النجاح، جنة باز، بالأضافة الى جريدة الموصل الرسمية. من الواضح أن أثر الدستور كان باديا للعيان في الموضوعات التي طرقت في الجرائد الموصلية، حيث عبر كتاب وادباء الموصل عن آمالهم العريضة، بما سيحققه الدستور من تغيير للأوضاع، وتقدم يشمل مختلف قطاعات الحياة. ولم تبتعد الصحف الموصلية عن دائرة الصراعات الفكرية والسياسية، أو التعبير عن جمعيات وتيارات. فجريدة نينوى التي تم تأسيسها من قبل فرع جمعية الأتحاد والترقي في الموصل في ١٥ تموز ١٩٠٩، رصدت جهودها نحو خدمة الأوضاع الجديدة والتبشير لها. فيما تناولت جريدة (النجاح) التي تأسست في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٠، مواضيع لم يخف فيها روح النقد للحكومة. حتى أنها تبنت الدعوة اللامركزية والتبشير لأهداف جمعية الحرية والأئتلاف[٢].

حاولت حكومة الأتحاديين الأتصال ببعض الاقلام المأجورة للتشهير باسماء صحفية وطنية، وضعت نصب عينها خدمة الوطن ورصد الأوضاع الشاذة. ولم يتوان (داود صليوا) من الرد من خلال جريدته (صدى بابل) على بعض منتقديه بجرأة وشجاعة[٣]. الا ان هذه المهاترات سرعان ما أضحت مادة دسمة للعناصر المحافظة، حيث حملوا الدستور والحرية التي نادى بها، مسؤولية هذه الظاهرة. وحددوا دعوتهم الهادفة لألغاء الدستور والعودة الى الأوضاع القديمة[٤]. ولم يكن الصحفي العراقي في منأى عن الظلم والعسف والاضطهاد، لا سيما بعد أن عمدت حكومة الأتحاد والترقي، الى تعديل قانون المطبوعات العثماني، حيث سيق سليمان فيضي صاحب جريدة الأيقاظ في البصرة الى الحبس، وتمت مقاضاة وحبس الشاعر محمد الهاشمي لنشره قصيدة، تعرض فيها للطغاة في أرجاء الأرض. ونال الصحفي ابراهيم حلمي العمر الضرب المبرح، من قبل الوالي جاويد بك لنشره مقالا في احدى الصحف المصرية تعرض فيه لسياسة الأتحاديين. كما أمرت وزارة الداخلية

---

(١) محمد عباس الدراجي، صحافة النجف تاريخ وابداع، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٩، ص ص ١٦-١٧.

(٢) ابراهيم خليل أحمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٢، ص ص ٣٨، ٤٧.

(٣) جريدة صدى بابل، ١١ آذار ١٩١٠.

(٤) جميل الجبوري، حبزبوز، المصدر السابق، ص ١٨.

العثمانية بأغلاق جميع صحف البصرة في أواخر عام ١٩١٣ نتيجة لأعتمادها على نفوذ طالب النقيب[١]. والواقع إن إجراءات الأتحاديين في غلق الصحف وإضطهاد أصحابها وكتابها برزت في فترة مبكرة. ومما يعكس إحترام الصحفي العراقي لقرائه ومتابعي جريدته، الأعلان الذي أقدم على نشره عبد اللطيف ثنيان على صدر جريدة صدى بابل، منبها القراء الى تعطيل جريدة الرقيب[٢].

التعليم في العهد الدستوري:

انطلاقات الوعي الذي ساد، بعد بروز الحياة الدستورية وانتشار مفاهيم الاصلاح والتغيير. برزت المطالبة بضرورة العناية بقطاع التعليم، لاسيما وان المجتمع بدأ يعي جدوى التعليم واهمية انخراط ابنائه في المدارس للحصول على مستقبل افضل. حتى ان افتتاح المدارس كانت مناسبة تحظى برعاية واهتمام الوجهاء والولاة. فخلال افتتاح كلية العراق الاسلامية "كلية الاعظمية" في شهر حزيران ١٩١١، نظمت حفلة كبيرة وصفتها مجلة لغة العرب: "وكان قد حضر حفلة ترقيتها جمع غفير من اكابر البلدة ورجالها الاماثل من عسكريين وملكيين ومدنيين"[٣]. وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن ان تؤشر على نظام التعليم العثماني.الا ان كل التطورات التي برزت في العهد الدستوري، لم تكن لتحيد عن القانون الذي اصدرته الدولة العثمانية، والذي اطلقت عليه قانون المعارف العام "معارف عمومية نظامنامة سني" في ٢٠ ايلول ١٨٦٩. والاستناد عليه في تنظيم شؤون المعارف، في الدولة العثمانية وعلى مختلف المراحل الدراسية "ابتدائي، رشدي، اعدادي"[٤]. ولحرص جمعية الاتحاد والترقي على اقناع الجميع بان حالة التحديث والتوجه نحو الاصلاح في مختلف القطاعات، اشارت في شهر ايلول ١٩٠٩، الى ان نصيب التعليم سيحظى برعاية واهتمام كبيرين، على اعتبار انه الركيزة التي يمكن ان يتم من خلالها، توثيق عرى التعاون والاتحاد مع مختلف الاقوام التي تعيش تحت كنف الدولة العثمانية[٥].

حفزت الاوضاع الجديدة حماس الوجهاء واصحاب الاموال للتبرع بالمال بغية تأسيس المدارس، حيث تبرع اهالي "الهويدر" من قرى بغداد بمبلغ ٧٧١٥ قرشا، لتأسيس مكتب اهلي

---

(١) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٥٥، ص ص ٣٨-٣٩.

(٢) جريدة صدى بابل، ١٠ شوال المكرم ١٣٢٨ هـ في ١ تشرين الاول ١٣٢٦ رومي.

(٣) مجلة لغة العرب، الجزء الاول، تموز ١٩١١، ص ٣٣.

(٤) مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم "الدستور"، ترجمة نوفل عبد الله نوفل، بيروت ١٨٨٤، ج ٢ ص ١٧٧.

(٥) ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق، ص ٤٧.

يساهم في تعليم ابنائهم العلوم والمعارف[1]. امـا الانجـازات الحكوميـة فقـد بـرزت في حـيز العمـل، حيث اقدم مجلس المعـارف في الاسـتانة علىٰ تقديم الامـوال لتأسيس المـدارس ودور العلـم، اذ تم رصـد مبلـغ ١٠,٦٠٠ لـيرة لتأسيس دار المعلمـين في بغـداد، والـتي احتفـل بوضـع حجـر الاسـاس لهـا في ٨ كـانون الاول .١٩١١ فيمـا تم انفـاق ٣٥ الـف غـرش علـى طلبـة المكتـب الاعـدادي الملكـي في بغـداد[2].

ان المنـاخ الدسـتوري الـذي حـاول الاتحـاديون اشاعته، جعـل مـن مجلس المبعوثـان منبرا للتصريـح عـن المطـالب، حيـث عمـد بعـض النـواب العراقيـين، الى المطالبـة بوجـوب العنايـة بافتتـاح المـدارس والاهتمـام باوضـاع الطلبة[3]. فيمـا دعـت الصحـف الى ضـرورة الالتفـات الى اللغـة العربيـة، واهميـة ان تكـون اللغـة الرسميـة في التدريس[4]. واشـارت بحنـق الى العقبـات الـتي تضعهـا بعـض العنـاصر الرجعيـة، باشـارتها الى الاعاقـة الـتي تعـرض لهـا برنـامج مدرسـة الاعظميـة العاليـة، وضيـاع الجهـود الـتي بذلهـا نعمـان افنـدي الاعظمـي صـاحب مجلـة (تنوير الافكـار)، حيـث قـالت مجلـة لغـة العـرب: "خفـافيش العلـم ووطاويطـه واعـداء النـور والعمـران والوطـن اخـذوا يفتلـون في الـذروة والغـارب"[5]. و لم تقـف العقبـات الـتي واجههـا التعليـم في العهـد الدسـتوري، علـى مواقـف العنـاصر المحافظـة. بـل ان السـلطة العثمانيـة ممثلـة بـالوالي "جمـال بـك" حـاولت فـرض نفسـها علـى سـير المعـارف. الـذي راح يبـذل الجهـود الحثيثـة نحـو اغـلاق "مدرسـة الحقـوق"، الـتي تأسسـت في بغـداد عـام .١٩٠٨ الا انـه عـدل عـن فكرتـه تلك، حين وجـد التيـار العربي القومـي الـذي رفـض الالغـاء واصـر علـى اسـتمرار المدرسـة[6].

يقـدم "نـاجي شـوكت" رئيـس وزراء الحكومـة العراقيـة الاسـبق وصفـا للاوضـاع الدراسـية ابـان العهـد الدسـتوري، مشـيرا الى ان مـدة الدراسـة الابتدائيـة كـانت ثـلاث سـنوات، امـا مـدة الدراسـة في الاعـدادي الملكـي فهـي سـبع سـنوات، منهـا ثـلاث سـنوات للرشـدية وسـنتان للاعـدادي الاول وسـنتان للاعـدادي الثـاني. وكيـف ان الطلبـة قـد فهمـوا معنـى "المشـروطية" بـالتمرد علـى الانظمـة، وعـدم الالـتزام بهـا. حـين بـادروا الى تنظيـم مظـاهرة داخـل المدرسـة طـالبوا فيهـا باقصـاء المعـاون الاول لمديـر

---

(١) مجلة لغة العرب، ج ٦، كانون اول ١٩١، ص .٢٤٢

(٢) مجلة لغة العرب، المصدر نفسه، ص .٢٤٣

(٣) سليمان فيضي، في غمرة النضال، ص .١٦١

(٤) جريدة الرقيب، ١١ اذار .١٩٠٩

(٥) مجلة لغة العرب، ج ٦، كانون اول ١٩١١، ص ص ٢٤٥-.٢٤٦

(٦) مجلة لغة العرب، ج ٧، كانون الثاني ١٩١٢، ص ص ٢٧٠-.٢٧١

المدرسة من منصبه[١]. والواقع ان التعليم كانت له خصوصيته، الشديدة الاحترام في نفسية المجتمع العراقي، اذ كان ينظر للطالب باحترام وتقدير، حتى ان الطلبة المسافرين لأنهاء علومهم في الاستانة، كانوا يودعون بمراسيم احتفالية، اذ اشارت جريدة "صدى بابل": "سافر طلبة المكتب الاعدادي العسكري من مدينة دار السلام الى العاصمة لانهاء دروسهم، شيعتهم ثلة من العسكر وجمع غفير من الاهالي الى ظاهر المدينة تتقدمهم الموسيقى"[٢]. وكان للطلاب دور واضح على الصعيد الاجتماعي، لاسيما في مجال مساعدة العوائل المعوزة والايتام. فعلى سبيل المثال قامت مدرسة الامام الاعظم ومدرسة التربية الاسلامية، بعقد اجتماع شعبي من اجل جمع التبرعات المالية لمساعدة الايتام والارامل[٣].

إهتبل المنورون العراقيون الفسحة التي منحتها اياهم الفترة الدستورية، فعمدوا الى تأسيس مدارس حديثة، وضعت في مناهجها التركيز على التراث العربي، واستخدام اللغة العربية في التدريس[٤]. حيث عمد سليمان فيضي الى تأسيس مدرسة "تذكار الحرية" في مدينة البصرة في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٠٨[٥]. فيما عمدت مجموعة من مثقفي بغداد منهم "جعفر ابو التمن ورؤوف القطان ومهدي الخياط وعلي البازركان" الى تأسيس مدرسة الترقي الجعفري في ١٢ كانون الاول ١٩٠٨[٦]. وقد ركز المشرفون على سير التدريسات فيها على اهمية فتح الافاق وتوسيع مجالات الاطلاع بالنسبة للناشئة، على العلوم الحديثة واللغات الاجنبية، ليتسنى لهم الانصهار في بوتقة المتغيرات التي كانت تبرز بقوة[٧].

---

(١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٧٤، ج ١ ص ١٨.

(٢) جريدة صدى بابل، ١٧ ايلول ١٩٠٩.

(٣) مجلة لغة العرب، ج ١١ ايار ١٩١٣، ص ٥٣٤.

(٤) ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق، ص ٤٨.

(٥) سليمان فيضي، في غمرة النضال، ص ٦٨.

(٦) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٣، ص ٨٤.

(٧) وميض جمال عمر نظمي، شيعة العراق وقضية القومية العربية، من كتاب دراسات في القومية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٦٨.

نوع المدرسة	العدد	عدد التلاميذ	عدد المعلمين
ابتدائية	١٦٠	٧١٢٨	٣٢١
ثانوية	٤	٣٤٩	٤٩
دار المعلمين	٣	—	٢٢
مدرسة صناعية	١	—	—
مدرسة عالية "كلية الحقوق"	١	٢٤٤	١٠

معاهد التعليم الرسمية في العراق ابان العهد العثماني اوائل الحرب العالمية الاولى[١]

اثر الحرب العالمية الاولى على الفكر السياسي في العراق:

واجهت السلطات العثمانية ردود فعل مباشرة، من قبل الشعب العراقي، نتيجة لتصادم المصالح وتفاقم حدة المواجهة على صعيد الفكر. ولم يكن من باب الحماسة أو رد الفعل الآني، ان يقدم علماء النجف على قيادة انتفاضة ضد السلطة التركية في حزيران ١٩١٥، كان من نتائجها إقصاء الجهاز التركي المعين من قبل الادارة المركزية وتولي المجتهد الاكبر مهامه. ولم تقتصر الاحداث هذه على النجف لوحدها، بل برزت اخرى شبيهة لها في مدن مثل الحلة وكربلاء وطويريج، تم فيها إقصاء الموظفين العثمانيين. ولم تكن تلك المواقف ناجمة عن اثر الحرب العالمية الاولى وانشغال العثمانيين باحداثها، بقدر ماكانت رد فعل ازاء تفاقم المشاكل والاخطاء والتجاوزات، التي درجت عليها الادارة العثمانية وانحسار سلطانها في تلك الانحاء[٢]. وليس مصادفة ان تتزامن الاحداث التي برزت في مناطق الفرات الاوسط، بالحملة المسعورة التي قادها جمال باشا، لاعدام مجموعة من الشباب العربي القومي، في ساحة البرج بمدينة بيروت في ٢١ اب ١٩١٥، بعد الاعلان عن تشكيل الديوان العرفي في تموز ١٩١٥. ولم يكف الاتحاديون عن سياسة البطش، حيث تم اعدام المجموعة الثانية من القوميين العرب في ١٦ ايار ١٩١٦، ليرتبط لقب السفاح بجمال باشا[٣]. وازاء هذه الاوضاع الحالكة، لم يجد المفكرون والمثقفون العرب غير

(١) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٩، السنة الاولى ص ١٩٢.

(٢) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٨.

(٣) ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٧، ص ٩٠.

اللجوء، الى المناطق التي تخف فيها وطأة السلطة العثمانية، حتى لجأ البعض منهم الى النواحي النائية متعمدين التخفي خشية من الاحكام الجائرة والجاهزة(١).

بين ماهو مأمول وما هو قائم، وجدت السياسة البريطانية نفسها، تتجه نحو العراق اعتمادا على النشاط القومي، الذي بذله بعض الزعماء العراقيين كطالب النقيب وتزعمه للحركة الاستقلالية في البصرة. بالاضافة الى بروز الضباط العراقيين في الجمعيات العاملة في نطاق الجيش العثماني، حيث كانت الانظار تتجه صوب ياسين الهاشمي. الا ان تطور الاوضاع الدولية، وتصاعد حمى الحرب، جعلت السياسة البريطانية تتجه صوب التفاهم مع جهة اخرى،حيث برزت مراسلات مكماهون-الشريف حسين. ولايخفي لورنس رغبته العارمة في تحريك الاوضاع في العراق، حيث يشير؛ "وتبين لي ان الظروف المحلية في العراق ظروف مثالية ممتازة لنشوء حركة عربية ضد الاتراك"(٢). وفي ضوء الخيارات المتاحة امام الحركة القومية العربية، لم يكن من بديل مطروح امامها سوى اللقاء بالقوة المنتصرة، التي بادرت بحنكة الى تقديم يد المساعدة والدعم في الاوقات الحالكة. وفي هذا يشير كارل براون الى ان الحركة القومية التي نهضت في البلاد العربية، لم تكن قد توجهت نحو الانفصال، بالقدر الذي طالبت فيه بالعدل والانصاف وعدم غمط الحقوق(٣).

قيض للحركة القومية العربية التعبير عن نفسها، عبر توافق الخطوات التي قامت بين الجمعيات العربية والشريف الحسين، لايصال الرغبات والاهداف من خلاله الى بريطانيا. وعبر الخطوة الاولى من نشوب الثورة التي اعلنها العرب في ١٠ حزيران ١٩١٦، تتضح معالم المعطيات الفكرية التي رافقتها. حيث اعتمد الشريف الحسين في اعلان ثورته على الاتحاديين، حين وصمهم بالخروج عن الشريعة الاسلامية، لتحقيق نوع من الاقناع لدى الجماهير العربية المسلمة، والا كيف يمكن استيعاب اعلان العداء المباشر لسلطة مسلمة، والوقوف الى جانب الكفرة. والواقع ان الاحداث اللاحقة التي رافقت الثورة، وعلى الرغم من الانتصار الذي حققته، الا ان التفاهم البريطاني مع الحركة العربية لم يستمر طويلا. حيث برزت الى الواقع المصالح الكبرى التي تحرك

---

(١) احمد مطلوب، القومية في شعر رشيد الهاشمي، مجلة الاقلام،الجزء السادس، السنة الاولى شباط ١٩٦٥، ص ٣٢.

(٢) ت. أ. لورنس، اعمدة الحكمة السبعة، دار الافاق الجديدة، بيروت د. ت، ص ٢٥.

(٣) كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٥٣.

السياسة البريطانية، حتى لنجدها تتنكر ببساطة شديدة للوعود والمواثيق التي قطعتها للعرب[1]. ولابد من الاشارة هنا الى الدور الفاعل الذي لعبه الضباط القوميون العراقيون في احداث الثورة العربية الكبرى، والتي لم تكن بجرد تحقيق رغبات ومصالح شخصية، بقدر ماعبرت عن نزوع قومي حقيقي، ودليلنا في ذلك ان الضباط العراقيين كان جلهم قد انخرط في ميدان العمل القومي ابان وجودهم في عاصمة الدولة العثمانية. وعلى هذا لايمكن الركون الى المقولات التي تحاول ان تربط بين تحالفات سابقة بين هؤلاء وبريطانيا. بالاضافة الى طبيعة الاتصالات التي قامت بين الشريف الحسين والضباط القوميين، والتي قامت على اتصال مباشر من قبل الشريف الحسين والضباط القوميين، والتي قامت على اتصال مباشر من قبل الشريف الحسين بعزيز علي المصري ونوري السعيد. حتى توجه الفوج الاول من الضباط في آب ١٩١٦ وهم كل من؛ نوري السعيد، ابراهيم الراوي، محمد حلمي، سعيد المدفعي واخرون. فيما كانت الوجبة الثانية قد تألفت من ثلاثين ضابطا عراقيا من بينهم؛ مولود مخلص، رشيد معروف الانكورلي، عبد الرزاق الخوجة، علي جودة الايوبي، شاكر محمود، شاكر عبد الوهاب الشيخلي، عبد الله الدليمي، حميد الشالجي، عبد اللطيف نوري، حامد الوادي، داود صبري، رشيد المدفعي، حسن معروف، رشيد خماس، مصطفى الشيخلي، سعيد يحيى، مصطفى التكرلي وثامر السعدون. بالاضافة الى ثمانمائة جندي متطوع قدموا من الهند[2]. وبقي الضباط العراقيون يمثلون ركنا اساسيا في فعالياتها العسكرية، حتى ان الامير فيصل بدخوله دمشق في الثالث من تشرين الاول ١٩١٨، "قد صحب فيصل ضباطه العراقيون وانضم اليه في سوريا فريق جديد منهم"[3]. وعلى هذا نجد ان الثورة العربية الكبرى، كانت في ضمير المفكر العراقي ولم تغب عن باله، حيث تفاعل معها بكل قوة وفي هذا يقول "ابن الفراتين" في قصيدة الحق والثأر[4]:

لافض افواه نار في الحجاز قضت	بالحق والعدل بين الترك والعرب
فكبر البيت عراقا بساسته	وهلل الحرم المحفوف بالعصب

---

(١) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٨، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) عبد الهادي كريم سلمان، الدور القومي للضباط العراقيين في ثورة الحجاز وتحرير سوريا، مجلة افاق عربية، السنة ١٥، العدد ٤، نيسان ١٩٩٠، ص ٥٤.

(٣) وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي المعاصر في العراق، ص ٨١.

(٤) جريدة العرب، ١٣ تموز ١٩١٧.

ياآل عدنـان قر العـرش وانتفضت   تلك المنابـر تلقى احلم الخطـب

اصطدمت الاماني القومية العربية، باطماع وتطلعات القوة الكبرى في المنطقة العربية، و لم يتح للعرب المساهمة في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، وقد اتيح للعرب المشاركة في مؤتمر الصلح بباريس بأسم الوفد الحجازي برئاسة الامير فيصل بن الحسين. وكانت قد اتضحت طبيعة الصراعات الناشبة بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم التركة التي خلفها العثمانيون، فيما ذهبت مبادئ ويلسون ادراج الرياح، ليكون الاتجاه في النهاية نحو الحركة الصهيونية وتوكيد وعد بلفور[1]. وفي خضم المداخلات التي خلفتها الحرب العالمية الاولى، برز العديد من الدعوات. كان من بينها دعوة اهتمت بها الخارجية البريطانية بشكل ملفت للنظر، حيث طالبت بجعل القاهرة مركزا للدولة العربية المتحدة، ووجوب تمتعها بحرية مطلقة، و لم تخف تلك الدعوة اعلانها، العداء الصريح لكل الجهات التي تحمل فكرة الاستعمار،الا انها من جانب اخر تعلن عن اعجابها بالتقدم والتطور الذي بلغه الشعب البريطاني. والفكرة المقدمة للدولة العربية تتضمن جميع الارض العربية، من المغرب العربي وحتى شبه جزيرة العرب والعراق وسوريا وعربستان، مع الخضوع التام لسيادة سلطان مصر، وجعل بريطانيا حليفة ومستشارة لهذه الدولة. وكان التوقيت المفترض، يتعلق بانهاء السيادة العثمانية في حلب والموصل. وتضع هذه الدعوة من بين مبرراتها في جعل مصر هي المركز للدولة المقترحة، الجهل والتخلف الذي يميز اغلب الحكام العرب، حتى انها لم تستثن من ذلك الشريف الحسين بن علي. وكان موقف بريطانيا ازاء هذه الدعوة، بانها امر غير عملي لاسيما حول اقتراح ترشيح سلطان مصر لتزعم الاتحاد العربي المقترح، فيما اشارت الى ارجحية ترشيح الشريف الحسين، والقائمة على الصفة الدينية، والتي اهلته ان يحظى بالسمعة الواسعة في الوطن العربي والاسلامي. الا ان هذا التطور لايمكن الركون اليه بصورة مطلقة. حيث كانت العديد من الحالات تتضح فيها معالم الزعامة السياسية للوحدة العربية، لاسيما بين رجال القبائل الذين كانوا ينظرون الى الشريف الحسين زعيما دينيا وسياسيا على السواء، الا ان هذا الموقف لم يكن شائعا في الوسط المديني المتحضر. وقد حرص شيوخ القبائل العراقية ومنهم على درجة الخصوص شيوخ منطقة

---

(١) خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة مابين الحربين، من كتاب السياسة الامريكية والعرب، غسان سلامة واخرون، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٣.

الفرات الاوسط، على مخاطبة الشريف الحسين بلقب "ملك العرب" خلال الخطابات التي ارسلوها اليه[(١)].

تكشف الرسائل التي بعثها الزعماء المحليون في منطقة الفرات الى الشريف الحسين، عن الترابط بين مفهومي العروبة والاسلام، والاعلان قائم عن اهمية شروع شخصية من سلالة الرسول "صلى الله عليه وسلم" في قيادة العمل، من اجل وحدة الوطن العربي. بالاضافة الى اعلان رسائل اخرى موجهة من ذات المنطقة الى الشريف، معتبرة اياه ملكا وقائدا للمسلمين. وتعود العلاقة بشكل اوثق بين الزعامات المحلية في منطقة الفرات الاوسط والشريف، الى فترة دخول القوات البريطانية لمدينة بغداد عام ١٩١٧، حيث برز الاقتراح في منطقتي الكوفة وكربلاء، الى ارسال وفد من ممثلي الشيعة الى مكة المكرمة، الا ان الوفد لم يتم تشكيله. وعلى الرغم من عدم وجود مراسلات مباشرة بين المجتهدين الشيعة والشريف الحسين، الا ان التعاطف مع الثورة العربية كان واضحا في مواقفهم. واذا كانت مواقف الوحدة العربية قد عبرت عنها الاطراف "منطقة الفرات الاوسط" فان المركز المتمثل ببغداد، كان يأخذ شكلا اخر. حيث كان الموقف من العرب الوافدين الى بغداد، يأخذ طابع عدم الارتياح[(٢)]. والنظرة اليهم على انهم وافدون اجانب. وحول هذا الموقف لم يتورع "شكري الالوسي" عن تبرمه نحو بعض الشخصيات السورية والتي اطلق عليهم: "السوريين المقيتين الذين يفرضون شخصيتهم بالقوة ويصرون على فكرتهم عند مناقشتهم مع اهالي بغداد"[(٣)]. الا ان هذا الموقف، لايعتبر موقفا من الوحدة العربية أو الشعور القومي، بقدر مايعبر عن موقف شخصي ازاء تصرفات البعض.

اذا كانت سعة العمل السياسي تتيح الاشارة بوضوح الى الجمعيات السياسية، التي عبرت عن افكارها واتجاهاتها ازاء الاحداث الجسام، كما بالنسبة لجمعيتي العهد وحرس الاستقلال، فانه من المفيد الاشارة، الى مظاهر الوعي السياسي كان قد عبر عنها في مناطق العراق المختلفة، لاسيما حين يتعلق الامر بمواجهة هامة مثل الموقف من الوجود البريطاني في العراق. فكان ان تأسست في مدينة النجف "جمعية النهضة الاسلامية" التي حملت لواء النضال ضد الوجود الاجنبي المتمثل بمحتل كافر، يحاول ان يغرس قيما غريبة عن روح الاسلام. وعلى هذا نرى ان اغلب اعضائها كانوا من

---

(١) F.O. 371/43407.XM 7739. File No. 603. London Documents, Arab Aims. p. 1.

(٢) O.P. Cit. P. 2.

(٣) F.O. Cit. P. 3

رجال الدين، امثال السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري[1]. و لم تكتف هذه الجمعية بالتعبير عن ارائها وتحديد المواقف السياسية لها. بل انها عملت بكل قوة لقيادة المواجهة المسلحة، وهذا ماعبر عنه، الاجتماع الذي عقد في "الحويش" في مدينة النجف في ١٩ اذار ١٩١٨، حيث تم فيه الاتفاق على اغتيال الكابتن مارشال "الحاكم السياسي" كتمهيد للثورة الشاملة في منطقة الفرات الاوسط[2]. بالاضافة الى نشاط بعض الجمعيات السرية، التي ارادت التعبير عن مواقفها السياسية، حتى ان البعض من هذه الجمعيات، كانت امتدادا للنشاط السياسي الذي برز خلال فترة السيطرة العثمانية، ومن هذه الجمعيات "جمعية الدفاع المقدس السرية" في بغداد. التي نشطت في نشر الملصقات والبيانات على الجدران، حيث تلخصت اهدافها في افساح المجال امام العرب في تكوين الدولة الحديثة، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، والتعامل القائم على الاحترام مع العنصر العربي الذي كان له دور هام في تاريخ الانسانية. الا ان مايؤخذ على هذه الجمعية، مواقفها ازاء الوجود البريطاني الذي اعتبرته بديلا موضوعيا للوجود العثماني، مع اغفالها مطلب الاستقلال الذي لم يشر اليه اي من بياناتها المنشورة[3].

برزت على صعيد المواقف جملة من الاعتبارات والقضايا، في مسألة التعبير عن المشاعر والاحاسيس التي غلفت المواقف العامة للجماهير العراقية. حتى كانت فرصة الشعراء واسعة للمزج بين الاحاسيس الوطنية والقومية والدينية، ازاء السلطة الجديدة، التي حاولت ان تفرض مفاهيمها ومعطياتها الفكرية. ومما فاقم في تصاعد حالة المواجهة، ان سلطات الاحتلال البريطاني، حاولت نقل تجربتها الاستعمارية من الهند الى العراق. دون الاخذ بنظر الاعتبار، الاختلاف الهائل والواسع بين المجتمعين والاعراف والمثل السائدة. واذا كان البعض من الادباء قد ساهم في تحرير "جريدة العرب" التي اصدرتها السلطات المحتلة، فان ايا منهم لم يجرؤ على البوح باسمه الصريح. وفي هذا تتضح صورة الموقف الشعبي من سلطة الاحتلال البريطاني، ونظرة المجتمع العراقي الى المتعاونين معهم[4].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط ٥، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٨٣، ص ٢٤.

(٢) عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٣) عماد عبد السلام رؤوف، جمعية الدفاع المقدس السرية في بغداد، مجلة افاق عربية، السنة ‖ العدد ٥، كانون الثاني ١٩٧٩، ص ٤٦.

(٤) يوسف عز الدين، الحركة الفكرية في العراق، القاهرة ١٩٨٤، ص ص ٩٨-٩٩.

الصحافة في عهد الاحتلال البريطاني:

على الرغم من الضغوط التي واجهتها الصحافة العراقية، نتيجة لارتباك الاوضاع العامة وخلخلة الظروف السياسية والناجمة عن زحف القوات البريطانية في جنوب العراق. فان الصحف لم تنقطع بل استمرت في ممارسة دورها، من خلال متابعة الاخبار المتعلقة بالحرب الناشبة بشكل متصل ومباشر. و لم تغفل الاثار الناجمة على السكان والحياة الاقتصادية[1]. وعمدت السلطات العثمانية الى اصدار صحيفة يومية، القصد منها مواجهة الاعلام البريطاني الذي حاول ان يبث دعايته بين السكان، فكانت محاولة لكسب التأييد، لاسيما وان تسميتها تفصح عن الاتجاه الذي حاولت المرور من خلاله "صدى الاسلام"، و لم تبخل السلطات في رصد الاموال والجهود لعمل تلك الجريدة، التي صدرت في بغداد في ٢٣ تموز ١٩١٥. حيث ساهم فيها ابرز كتاب العراق وصحفييه إبان تلك الحقبة، امثال؛ ابراهيم حلمي العمر، والشعراء خيري الهنداوي، عبد الرحمن البناء و جميل صدقي الزهاوي[٢]. الا ان سعة الافق وعمق التجربة الاعلامية بالنسبة لبريطانيا، اتاح لها مجالات ارحب. وذلك من خلال تبنيها لتوجهات واسعة، و لم تعدم وسيلة للتقرب من المشاعر القومية أو تطمين المصالح الوطنية، وهذا ماعبر عنه بيان الجنرال "مود" عام ١٩١٧، بعد دخول القوات البريطانية لمدينة بغداد[٣].

تميزت اوضاع الصحافة العراقية بروحية جديدة، لم يألفها العاملون في هذا المجال سابقا، فلم يعد يتعرض الصحفي لاجراآت القمع الكيفي، بل حرصت السلطات البريطانية على ابراز علاقات جديدة، تمثلت بالتركيز على الجانب الديمقراطي، وان للجميع حرية التعبير عن الرأي، وعلى هذا برزت اتجاهات غير مألوفة في الصحافة العراقية، حيث غدت المطالبة بالتغيير وانتقاد الجهات الرسمية بشكل مباشر، دون الخشية من الاجراآت القمعية، بقدر ماوعى الصحفي، بانه في حالة تجاوزه لادارة السلطات، فان اقصى مايواجهه ستكون محاكمة رسمية تتطلب الكثير من الاجراآت والقرائن للادانة. وسادت الصحافة موضوعات ذات اهمية مباشرة في الحياة السياسية، مثل تبنيها لموضوع الاستفتاء الذي دعت اليه الادارة البريطانية لانتقاء شكل الحكومة المقترحة في العراق. بالاضافة الى الدعوة التي ركزت على ضرورة التمثيل الشعبي، من خلال تكوين مجلس للنواب يكون معبرا عن

---

(١) عدنان عبد المنعم ابو السعد،تطور الخبر واساليب تحريرة في الصحافة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٨٣، ص ٧٦.

(٢) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٩، ص ١٧.

(٣) هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٤، ص ٢٣٥.

ارادة الجماهير. ولم تغفل تعاطفها مع نشاط القوى الوطنية والمطالبة بانشاء الاحزاب السياسية لضمان التعددية في الافكار، خدمة لبروز اتجاهات واسعة من الافكار لخدمة الوطن. ولابد من القول بان الصحافة العراقية، قد مارست دورها الطليعي الوطني، والذي تمثل بمطلب الاستقلال واطلاق الحريات العامة. حتى كانت عاملا هاما في التعبير عن الاوضاع الفكرية للنخبة العراقية، وابراز التيارات المؤثرة فيها[١]. كما حاولت الصحف الصادرة التركيز على توسيع مجالات التعبير امام المطبوعات بشكل عام لتأخذ دورها في خدمة المجتمع[٢].

اهتم البريطانيون وبشكل مبكر بالمطبوعات للسيطرة على وسائل الاعلام، لمخاطبة السكان والتأثير عليهم، حيث عمدت السلطات العسكرية الى مصادرة مطبعة الولاية في البصرة، وشراء المطابع الاهلية الموجودة في المدينة. وماكادت تتم هذه العملية حتى طفقت سلطات الاحتلال باصدار نشرة يومية باللغتين العربية والانكليزية، ركزت جهودها في متابعة الحرب واخبارها. وخلال العام ١٩١٥، تم تطوير هذه النشرة، لتغدو جريدة صدرت تحت اشراف "جون فلبي" بعنوان "الاوقات البصرية". بالاضافة الى اصدار مجلة "العراق في زمن الحرب" بشكل اسبوعي، تم فيها عرض الصور الخاصة بالعمليات الحربية، كما تم عرض صور الشخصيات الموالية للاحتلال البريطاني[٣]. ولم تخف الادارة البريطانية قلقها ازاء النشاط الذي اهتمت فيه، والذي تمثل باصدار الصحف، حيث التشديد على مواجهة الدعاية العثمانية والالمانية. الا ان المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه تلك الفعالية، تلخصت في قلة العارفين بالقراءة، مما استدعى بالضرورة قلة التأثير في الرأي العام. الا ان هذا الامر لم يكن عائقا رئيسيا في فعاليات الادارة البريطانية للاهتمام باصدار الصحف المحلية[٤]. حيث تم اصدار صحيفة العرب عام ١٩١٧، بعد فترة وجيزة من دخول القوات البريطانية لمدينة بغداد، بواقع الف وخمسمائة نسخة يوميا. وفي نهاية العام تم اصدار صحيفة "الاوقات البغدادية" باللغة الانكليزية وبواقع ٣٥٠٠ نسخة بدون مرتجعات. وكان هذا الحال امرا طبيعيا، حيث كانت توزع بين افراد الجيش المحتل. وبالاضافة لهاتين الصحيفتين برزت للظهور صحيفتان هما "ظفر العراق" وهي جريدة اسبوعية والاخرى باللغة الكردية. كما

---

(١) يوسف عز الدين، الحركة الفكرية في العراق، ص ٩١.

(٢) جريدة العراق، ١ حزيران ١٩٢٠.

(٣) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، بغداد ١٩٦٩،ص ٦٨.

(٤) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٦١.

لعبد الغفور البدري في ٢٨ ايلول[1]. الا انه من المهم الاشارة الى ان جريدة العراق كانت بديلا لجريدة العرب التي انشأتها سلطات الاحتلال البريطاني،وهذه الاشارة لاتعني صفة الخضوع المطلق للتوجهات البريطانية، اذ تمكنت هذه الجريدة ان تضع قدمها على طريق الخصوصية الفكرية، من حيث تناولها لمواضيع تهم الواقع وتتفاعل معه، واعتمادها على كتاب حاولوا التعبير عما يجول في خواطرهم من افكار بشكل مباشر، فكان ابرز كتابها؛شكري الفضلي، حسن غصيبة، رفائيل بطي ومحمد عبد الحسين[2]. اما جريدة الشرق فلم تعمر طويلا اذ استمرت بالصدور لمدة شهرين فقط، بعد تعيين مؤسسها سكرتيرا لديوان مجلس الوزراء الذي تم تأسيسه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠[3]. فيما مثلت جريدة الاستقلال صوتا وطنيا مميزا، فكانت صوت حزب العهد العراقي حيث راحت تقدم المطالب الوطنية الصميمة، الهادفة لخدمة المجتمع دون غاية خاصة، فعنيت بطرح مواضيع امام سلطات الاحتلال تمثلت بالمطالبة بعودة المنفيين السياسيين، واطلاق الحريات الصحفية بشكل واقعي دون المناداة بشعارات فضفاضة[4].

واذا كنا نروم البحث في مدى صدق الوطنية بالنسبة لكتاب الصحافة العراقية، أو التوجهات الصميمة والحقيقية لسياسة قوات الاحتلال البريطاني، وادعاءاتها المتكررة حول "التحرر" و "الديمقراطية"، فاننا نجد تحولا يكاد يكون هائلا في المواضيع التي تم تناولها في الصحافة العراقية، اذا ماقورنت باوضاعها السابقة في ظل الوجود العثماني، حتى ان بعض الصحف لم تتوان عن نشر موضوعات تتعرض بشكل مباشر لشخص المعتمد السامي البريطاني[5]. كما برزت مواضيع تناولت مجالات متنوعة منها التاريخي المتعلق بالجذور والاصول التاريخية لبعض مدن العراق[6]، والتعرض لمواضيع فكرية ذات سمة دقيقة كالصهيونية والعلاقة القائمة بين العرب واليهود[7]. أو التعريف بابرز الشخصيات السياسية، ذات الاثر في الاحداث الدولية، حيث تناولت جريدة الاوقات البصرية، موضوعا عن "تروتسكي وتركيا ومن هو تروتسكي"[8]، و لم تغفل الصحافة العراقية عن الاشارة الى حاجات الوطن الاساسية[9].

---

(١) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية،ج ٤ ص ٨٠.

(٢) فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح اجيالها، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد د. ت، ص ٣٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ط ٣، صيدا ١٩٧١، ج ١ ص ٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٥) يوسف عز الدين، الحركة الفكرية في العراق، القاهرة ١٩٨٤، ص ٩٢.

(٦) جريدة الاوقات البصرية، ١٤ كانون الاول ١٩١٧.

(٧) جريدة الاوقات البصرية، ٢٨ كانون الثاني ١٩١٨.

(٨) جريدة الاوقات البصرية، ٢٧ شباط ١٩١٨.

(٩) جريدة العراق، ١ تموز ١٩٢٠.

التعليم في عهد الاحتلال البريطاني:

كان البريطانيون يعون جيدا تخلف المعارف وركود فعالياتها اذا ماقيست باوضاع التعليم في بلاد الشام(١). وعليه عملت الادارة البريطانية على فتح عدد من المدارس في المدن البارزة(٢). بالاضافة الى التحسينات الطفيفة التي ظهرت في العناية بالتدريسات، لاسيما مانالته مدرسة الحقوق حيث جعلت لغة التدريس الرسمية العربية بدلا من التركية(٣). ولمواجهة النقص في عدد المعلمين، تم استقدام عدد من المعلمين العرب من مصر وبلاد الشام. ونتيجة لارتباك اوضاع التعليم، فان الادارة البريطانية عمدت الى الاستفادة من نظام التعليم المصري، ونقله الى العراق للعمل به(٤). حيث تعرضت اوضاع التعليم خلال سنوات الحرب العالمية الاولى الى الارتباك والتوقف بسبب الاعمال الحربية(٥). وكان لدخول القوات البريطانية عام ١٩١٧ لبغداد، الاثر في اعادة انتظام التدريسات. وقد شمل هذا الاثر مختلف المدارس مع تحديد الصلاحيات، للجهات المسؤولة عن ادارة شؤون تلك المدارس، فعلى سبيل المثال تم استئناف الدراسة في كلية الامام الاعظم "وهي كلية دينية" في العام ١٩١٧، مع ربط شؤونها بدائرة الاوقاف(٦).

وقد واجهت دائرة المعارف معوقات وصعوبات بالغة، تمثلت في قلة المعلمين وصعوبة الحصول على الكتب المنهجية، التي انقطع طريق وصولها من بيروت بسبب ظروف الحرب، ليكون الاتجاه نحو مصر للحصول على الكتب(٧). وتوجهت الادارة نحو العناية بالابنية المدرسية، مع استقبال تبرعات الوجهاء وتشجيعها(٨)، الا ان هذا النشاط كان محدودا وضئيلا، حتى ان مناطق عديدة من العراق بقيت من دون مدارس (٩). فيما اعلن العديد من السكان عن عدم

---

(١) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بيروت ١٩٧١، ص ٣٣.

(٢) نفس المصدر، ص ١٧٧.

(٣) Administration Report of the Baghdad Wilayat 1917. India 1918. p. 1860.

(٤) علي نشمي حميدي، ساطع الحصري ودوره القومي في العراق، ص ٣.

(٥) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٥، ص ٢٠.

(٦) نفس المصدر، ص ٢٦٤.

(٧) FO. 371/3407. XM 07739. Education. p.25.

(٨) Report of Administration for 1918 in Mesopotamia. vol 1 p 24.

(٩) Op. cit. p. 44.

استعدادهم لدفع الاموال من جيوبهم من اجل بناء المدارس[1]. وكانت الادارة البريطانية قد حرصت على تجميل صورتها، من خلال التوسع في فتح المدارس، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية هذا العمل بالنسبة للمناطق الرئيسية. بالاضافة الى محاولة تجاوز الاخطاء التي وقعوا فيها في الهند التي اهملوا فيها انشاء المدارس الثانوية[2]. وكانت المناهج الدراسية التي تم اعتمادها في المدارس الابتدائية قد ركزت على المواضيع؛ القراءة، الكتابة، الحساب، الجغرافية، التاريخ، قراءة القرآن وعلوم الدين واللغة الانكليزية[3]. وكان الانطباع السائد بان التعليم لايعني سوى القراءة والكتابة، وعلى هذا فان اغلب المدارس بقيت تتخبط في الفوضى التي كانت سائدة إبان العهد العثماني[4]. وعلى الرغم من توجه سلطات الاحتلال، لاقرار رؤاها التربوية، وفرضها على ابناء العراق، الا ان عددا من المنتفعين حاولوا تزييف الاوضاع، بدعوى حرص المعارف البريطانية وفضلها في تعليم اللغة العربية، وتقديم العون المالي للمدارس[5]. فيما تابعت الصحافة العراقية انشطة مديرية المعارف التي كانت تتم ببطء شديد[6]، بالاضافة الى رصد الانشطة والفعاليات لادارة المدارس حول تشجيع طلبتها[7].

تميز اسلوب الادارة الاحتلالية في مجال المعارف، على عدم الاندفاع نحو التوسع في افتتاح مدارس جديدة، انطلاقا من النقص الواضح في عدد المعلمين. والواقع ان هذا الاسلوب ميز طريقة تعاملهم، إبان فترة الاحتلال الاولى، حيث بسطت القوات البريطانية نفوذها على البصرة والمناطق الجنوبية خلال سنوات "١٩١٤-١٩١٧". وكان التوجه نحو اعداد الكوادر التي يمكن الاستفادة منها في الوظائف التي تتطلبها ادارة الاحتلال[8].

---

(١) Op. cit. p. 58.

(٢) Op. cit. p. 145.

(٣) Op. cit. p. 190.

(٤) Op. cit. p. 220.

(٥) جريدة العرب، ١٣ تموز ١٩١٧.

(٦) جريدة العراق، ١ ايلول ١٩٢٠.

(٧) جريدة العراق، ١ حزيران ١٩٢٠.

(٨) حميد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٨٠، ص ٣٦٣.

المدرسة	عدد الطلاب	عدد المعلمين
البصرة	٨٥	٤
ابو الخصيب	٩٥	٤
الزبير	٣٥	٣
الناصرية	٥٠	٣

جدول عن عدد المدارس التي افتتحتها قوات الاحتلال في المنطقة الجنوبية للفترة ١٩١٤-١٩١٧[١]

لم تستطع ادارة الاحتلال، بعد دخولها بغداد في ١١ اذار ١٩١٧، ممارسة اسلوبها السابق في المنطقة الجنوبية، لاسيما وان الفئة المثقفة، كانت تمارس ضغوطها، وتعلن عن ارادتها والمتلخصة بضرورة العناية بافتتاح المدارس. مما حمل القوات البريطانية الى افتتاح دار المعلمين في بغداد، حيث كان القرار ان يكون التدريس فيها على شكل دورات سريعة مدتها ثلاثة اشهر[٢]. ومن اجل مواجهة الاصوات المعارضة قررت السلطات البريطانية الاعلان عن مجلس المعارف، الذي دعا له كل من؛ محمود شكري الالوسي وعلي الالوسي وجميل صدقي الزهاوي والاب انستاس ماري الكرملي وحمدي بابان[٣]. وحتى ايلول ١٩١٨ بلغ عدد المدارس الاولية والابتدائية ٢٨ مدرسة، بلغ عددها في بغداد ١٩، اما في البصرة فكانت تسع مدارس[٤].

وعت القوى الوطنية لاهمية المدارس ودورها الفاعل في ايقاظ الشعور الوطني، حتى كانت المدرسة الاهلية في بغداد التي تأسست عام ١٩١٩، مقرا لاغلب اعضاء جمعية حرس الاستقلال[٥]. ولم تختلف عن اداء هذا الدور المدرسة الجعفرية الاهلية التي حرصت على اثارة المشاعر الوطنية، ونبهت الى ضرورة رفض الاحتلال والمطالبة بالحرية والاستقلال، من خلال نشاط طلبتها[٦].

---

(١) ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق، ص ٧٨.

(٢) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٣) ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم، ص ٨٣.

(٤) نفس المصدر، ص ١٠٢.

(٥) علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة اسعد، بغداد ١٩٥٤، ص ٩٢.

(٦) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم، ص ٩٣.

ويضع ساطع الحصري وصفا للاسس التنظيمية التي قامت عليها المدارس ابان دور الاحتلال الثاني ١٩١٧-١٩٢١، مشيرا الى ان مدة الدراسية في المدارس الاولية اربع سنوات لايتم فيها تدريس اللغة الانكليزية.اما المدارس الابتدائية فمدة الدراسة فيها اربع سنوات يتقدمها سنتان اوليتان، ويبدأ التعليم باللغة الانكليزية من الصف الاول الابتدائي(١).

---

(١) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، السنة الاولى ص ١٩٣.

الفصل الثالث

المؤثرات المباشرة على الفكر السياسي

ثورة العشرين واثرها على الفكر السياسي:

لم تكن ثورة العشرين بالحدث العابر، أو رد فعل ازاء اوضاع متناقضة ومرتبكة. بقدر ما كانت تعبيرا عن جملة، من المواقف التي كونتها الظروف التاريخية التي احاطت بالمجتمع العراقي. حتى ان القراءة المتمعنة والدقيقة، لواقع الثورة واسبابها ومقدماتها ونتائجها، تكشف لنا عن النسيج المتماسك الذي عبرت عنه، وميز الفعاليات المرافقة لها. واذا ما اريد الاشارة الى هذا الحدث التاريخي البارز، فان الاثار التي افرزها هذا الفعل الثوري الهام، يوضح التفاعل الهائل الذي جمع مختلف الفئات الاجتماعية، للتعبير عن موقف موحد مقابل قوة عسكرية غاشمة، قدر لها ان تفرض هيمنتها على بقاع عديدة من العالم. فالمواجهة لم تكن بالامر اليسير، بالاضافة الى ايمان الثوار بان بريطانيا، وانطلاقا من تغليب مصالحها في المنطقة، فان رد الفعل سيكون عنيفا ومدمرا. ان ملاحظة كهذه، لا تعني بان الباحث يحاول دمغ "الثورة" بالمغامرة، بقدر ما هي محاولة للاشارة الى تضافر العوامل والاسباب لتعبر بالتالي عن الوعي والادراك الذي ميز الثورة. والقراءة الاولية توضح بجلاء لا يرقى اليه الشك، عن تلاقي القطاعات المختلفة في سبيل تغيير الواقع الذي احدثه الاحتلال البريطاني للعراق. حتى ان بعض الفئات فضلت التضحية بمصالحها في سبيل المشاركة في انضاج الفعل الوطني الموحد[1]. الا ان فئة اخرى فضلت الوقوف في وجه الثورة واعتبرته عملا يهدد مصالح الاخرين[2]. وعليه فان من الضرورة بمكان، الاشارة الى نبذ العاطفة في تحديد عوامل الفعل الثوري الذي افرزته الثورة.

ان محاولة تغليب عامل على اخر، لابد ان يسوقنا الى منعطفات لا نروم الولوج فيها، الا انه من الضروري، الاشارة الى جملة من العوامل التي ساهمت في ابراز هذا الحدث التاريخي، والذي عبرت عنه اتجاهات من ساهم فيها، حتى ان البعض من الثوار اشاروا الى مؤثرات؛ كالثورة العربية الكبرى على اعتبار انها امتداد لها. فيما كانت البعض من الاراء، تتجه نحو تأثير بعض الاحداث المحلية التي قام بها الضباط القوميون، كاحداث "تلعفر" بقيادة جميل المدفعي واحداث "دير الزور" بقيادة مولود مخلص. كما حاول اخرون ان يجعلوا من الثورة قرارا صادرا من المجتهدين في النجف، أو ثورة قامت بها عشائر الفرات الاوسط[3].

وحول تعدد المؤثرات، لا بد من الاشارة الى ان هذا الفعل الوطني، وما افرزه من مشاعر التشريف والاعتزاز. جعل مختلف الفئات الوطنية، تحاول نيل شرف قيادة هذا العمل التاريخي الهام. وعلى هذا لابد من القول بان ثورة العشرين، ما كان لها ان تبرز للوجود، وتؤدي هذا الفعل، لولا تضافر جهود جميع القوى، التي

---

(١) سعاد خيري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) ارنولد ويلسون، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط دار الكتب٢ بيروت ١٩٧١، ص٢٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الثورة العراقية، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٣٥، ص١٣٣.

حرصت على حرية واستقلال البلاد. والتي قدمت اسهاماتها بتضحية وايثار. فالوطنية ليست حكراً على فئة دون اخرى. إنما تبقى أهمية الدور والعمل الذي ادته هذه الجهة دوناً عن الاخريات، نموذجا لفرز المواقف. واذا كانت الاشارات تترى عن الثورة، على أنها رد فعل عفوي في بعض الادبيات التاريخية، فان التطلعات والاهداف والخطوات التي سار عليها الثوار تدحضها. ولكن هذا لا يعني ان اسبقيات فكرية ومنهجية كانت معدة لها سلفاً. وحول هذا التداخل في الفكرتين انفتي الذكر، لا تعني ان الباحث قد وقع في شرك التناقض والالتباس، بالقدر الذي يحاول فيه توضيح الابعاد والمضامين الفكرية التي رافقت الاحداث، وجعلت من الثورة واقعاً حياً، جاء عبر جملة من الاحداث والمبررات التي رافقت تطور الافكار، وتحديد الاتجاهات، لا سيما الوطنية منها، والتي لم تكن غائبة عن المدركات الفكرية والذهنيةلابناء العراق.

وليس ابلغ من صدق الوطنية والحماسة المنقطعة النظير التي طبعت تحركات المشتغلين في القضية الوطنية، وعلينا ان نتنبه الى الممهدات التي ساهمت في بلورة الوعي الفكري في العراق، والمؤثرات التي برزت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى. والمناخ الذي افرزته مرحلة المشروطية عام ١٩٠٨، وما كان لها من تاثير مباشر على مساهمات المثقفين والمفكرين. أو المؤثرات التي خلفتها الاحزاب والجمعيات القومية التي نشطت في عهد حكم الاتحاد والترقي[١].

مقاومة الوجود البريطاني في العراق:

ان المحاولات التي ابدتها الادارة الاحتلالية البريطانية، للالتفاف على الارادة الوطنية، وغاية تشويه الرغبات السياسية، والمطامح التي كان يرومها الشعب العراقي. ساهمت الى حد بعيد في افراز ردة فعل عنيفة، لمواجهة هذه التحركات فما كان من الزعامات الوطنية، الا ان امسكت بقياد المبادرة، وتوجيهها نحو المقاومة. ولعل ابرز هذه المظاهر قد تجلى في الفتوى الدينية، التي اطلقها المجتهد ميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي في ٢٠ ع-٢ سنة ١٣٣٧هـ ١٩١٩م، في اعقاب الاستفتاء الذي اطلقته الادارة البريطانية، حول موضوع الامارة والسلطة والتي قال فيها: "ليس لاحد من المسلمين ان ينتخب ويختار غير المسلم للامارة والسلطنة على المسلمين"[٢]. واذا ما كانت هذه الفتوى قد اوضحت عن المحتوى الحر والاستقلالي في الخيار الوطني، فان تطور الاحداث وتصاعدها، أنبأ عن وعي شديد، صدر عن الزعامات الدينية، حول اهمية المناورة السياسية واستيعابها بشكل دقيق، وليس ابلغ من التوجيه الذي اطلقه شيخ الشريعة الاصبهاني، حول ضرورة الكف عن الاعمال الحربية ضد القوات البريطانية. من اجل اسقاط الحجة عن بريطانيا في استخدام القوة،

---

(١) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٢) المركز الوثائقي لثورة العشرين في النجف الاشرف، وثيقة ٢٣ ورقة ١٠، في ٠ ع - ٢سنة ١٣٣٧ هجرية، سنرمز له لاحقا م.و.ث.ع.ن.

والتمكن من الاستمرار في المفاوضة، حول الحقوق الوطنية المتمثلة بالحرية والاستقلال وتقرير المصير. حيث اشار في كتابه الذي وجهه الى الثوار في ٢١ شوال ١٣٣٨هـ - ١٩٢٠م؛ "فنرجو التوقف الان واللازم فعلا السكون وترك مضادة الحكومة وسلوك الطرق السلمية والاقتصار على المطالبة بالحقوق الشرعية من غير ثورة ولا فتنة حتى نقدر على استدعاء المواد السابقة الذكر من الحكومة"(١)، والواقع ان موقف "شيخ الشريعة" لم يكن نابعا من موقف متهادن، بالقدر الذي يشير الى عمق المناورة السياسية لدى الزعامة الدينية للثوار.

عمد الحكام السياسيون البريطانيون الى محاولة فرض شروطهم بالقسر والارهاب، مما ادى الى حشد جهود الوطنيين، الذين توجهوا الى عقد الاجتماعات العلنية في مناطق مختلفة من العراق، وكان لرجال الدين دور بارز في ايقاظ الشعور الوطني ورفض الوصاية البريطانية على الشعب العراقي. وفي هذا اشار الشيخ محمد الخالصي في خطبة له في المشهد الحسيني في مدينة كربلاء في ٤٠ شوال ١٣٣٨هجرية قال فيها "وقد جاءتكم بريطانيا بخيلها ورجالها وعزمها وشكيمتها تقول انتم الادنون ونحن الاعلون لذلك يجب ان نكون قيمين على شؤنكم وادارتكم واموالكم وانفسكم....تلك الدولة القاسية التي لا ترى غيرها في العالم وتحسب صفوف البشر عبيدا ارقاء مذللين."(٢). برز تنسيق واضح للجهود بين مختلف الفصائل الوطنية. وهذا وضح في شكل المراسلات، التي تمت بين زعماء العشائر في منطقة الفرات الاوسط ورجال الدين واندية بغداد والكاظمية، بالاضافة الى الكتب التي حرروها الى السلطات البريطانية، والتي تمثلت في توضيح المطالب الوطنية، والتي اكدت على:" تأليف مؤتمر عراقي قانوني حر يجتمع اعضاؤه في عاصمة البلاد بغداد"(٣) وكان للتوكيل الذي اعطاه اهالي النجف للزعماء الوطنيين اثره في دعم تلك المطالب وحشد الجموع والتفافهم حولهم. والذي جاء فيه "قد انتدبنا بعض علمائنا واشرافنا ووجهائنا وهم حضرات الشيخ جواد الجواهري والشيخ عبد الكريم الجزائري والميرزا احمد نجل آية الله الخراساني والشيخ اسحاق الجيلاني والشيخ عبد الرضا ال الشيخ راضي والسيد نور ال السيد عزيز والحاج عبد المحسن شلاش ان يمثلونا امام حكومة الاحتلال في العراق وامام عدالة الدول التي جعلت من مبادئها تحرير الشعوب وقد خولناهم ان يجهروا بالصوت العالي في طلب استقلال بلادنا العراقية على حدودها الطبيعية"(٤).

ونتيجة لوعي القيادة الوطنية بقوة موقفهم، لم يتوانوا عن رفع انذار الى القائد العام لجيش الاحتلال البريطاني، مؤكدين فيه على ضرورة اعطاء:" الامة العراقية حقوقها المهضومة طبقا للعهود الرسمية المقطوعة

---

(١) م. و د.ث.ع.ن، وثيقة ١٩ ورقة ١٢ في ٢١ شوال ١٣٣٨هجرية.

(٢) م. و د.ث.ع.ن،وثيقة ١٢ ورقة ٦ ،في ٤ شوال ١٣٣٨هجرية.

(٣) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ٧، في ١٤ رمضان ١٣٣٨ هـ.

(٤) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ٨، ١٥ رمضان ١٣٣٨ هـ .

باستقلالها"(١). وكان لاقدام سلطات الاحتلال على نفي ابن المجتهد الشيرازي، اثره الكبير في تاجيج حدة الموقف وتصعيده، الى الحد الذي جعل من عشائر الفرات الاوسط ممثلة بزعمائها، ان يرفعوا مذكرة احتجاج الى الحاكم العسكري في النجف والشامية ذكروا فيها: "ولا يخفى ان قصد الحكومة بهذا ارغام الشعب العراقي على تركه المطالبة بحقوقه التي هي اقدس واجباته(٢). بالاضافة الى كتاب اخر وجهوه الى مندوبي بغداد والكاظمية، حثوهم فيه على العمل الجاد والدؤوب، من اجل تحقيق الاماني القومية واطلاق سراح نجل المجتهد الشيرازي:" وحيث انكم نواب الامة وممثلوها، وان سياستكم تقضي بالمواظبة على العمل السلمي والمطالبة الادبية البحتة فقد راينا ان نخبركم ان صبرنا قد عيل وها اننا مستعدون للقيام بوجه السلطة ولاكتساح العقبات التي تحول دون استقلال العراق التام"(٣).

كانت الاشارات مستمرة في المراسلات والمخاطبات بين القوى الوطنية، الى موضوع مقاومة الوجود البريطاني ورفضه. وكان رجال الدين والزعماء الروحانيون ينظرون الى هذا العمل على انه واجب مقدس(٤). الا ان التوجه، كان يركز على الواجبات العامة من غير ان تاخذ طابعها الرسمي. وبجهود القيادات الوطنية في منطقة الفرات الاوسط، تم إقناع المجتهد "محمد تقي الحائري الشيرازي" لاصدار فتوى الجهاد، التي نصت على: "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز من قبول مطالبهم"(٥). وفي الجواب الذي قدمه السيد علوان الياسري على سؤال المجتهد الشيرازي، عن احوال حركات الثوار في الحلة. فان الملاحظ فيه توارد الالفاظ المنادية بالمقاومة والثورة والجهاد، حتى ان السيد علوان لم يتوان عن وصف هجوم الثوار كمايلي:"اماالقوةالعائدة لنا فقد هجمت هجوما عربيا وازالت القوة العسكرية من مراكزها حتى دخلت الحلة"(٦). ولعل من المهم الاشارة الى التنظيم الدقيق الذي طبع تحركات الثوار، والتنسيق العالي الذي ميز القرارات الصادرة عن القيادة، من خلال استخدام اسلوب "التوكيلات " والمتلخص في تزويد الرسول بكتاب مختوم من المرجع الديني الاعلى"المجتهد الشيرازي ".

---

(١) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ١٣، ٢٨ رمضان ١٣٣٨ هـ.

(٢) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٢ ورقة ٢٦ ، ١١ شوال ١٣٣٨ هـ.

(٣) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٢ ورقة ٢٧ ، ١٢ شوال ١٣٣٨ هـ.

(٤) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٢ ، التوقيع محمد تقي الحائري الشيرازي.

(٥) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٦ ، التوقيع محمد تقي الحائري الشيرازي.

(٦) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٢٦ ورقة ١٤ ، السيد علوان السيد عباس في ٢٠ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ.

تلخصت المطالب السياسية للعراقيين، في التأكيد على استمرار المقاومة للوجود البريطاني، وليس ابلغ من الفتوى التي أصدرها المجتهد "شيخ الشريعة الاصبهاني"، في ضرورة استمرار المقاومة، والحرص على بذل مزيد من الجهد: "فالجد الجد حماة الدين واعضاء المسلمين والنشاط النشاط، وزيدوا على ما كنتم عليه اولا من الدفاع الذي اوجبناه عليكم من قبل"(١). واذا كانت المواجهة المسلحة قد اخذت مداها بين الثوار وقوات الاحتلال البريطاني، فان الوعي الفكري كان حاضرا بشكل قوي لدى قيادة الثوار، فالمنشورات التي نثرتها الطائرات البريطانية على منطقة الفرات الاوسط في ٣١ اب ١٩٢٠، دفعها المجتهد "الاصبهاني" بالزور والكذب ووصفها بانها تمثل جرحا لعواطف المسلمين(٢)، فيما عمد الثوار الى طبع منشور للرد على كتاب الحاكم البريطاني، حرصوا فيه على مناقشة المنشور بشكل تفصيلي، وإيراد الحجج الدامغة والتفسيرات الواضحة :"فالامة العربية العراقية مثابرة على المدافعة بكل قواها بعزم وحزم لا تفتر ولا تمل كما انها لا تمتنع المفاوضات"(٣). و لم تكتف ارادة الرفض في كتابة المناشير فقط، إنما عمد البعض من الثوارالى التصريح المباشر بالاصرار على حمل السلاح، لتحقيق طرد الوجود الاجنبي من البلاد، حتى ان عبد الواحد الحاج سكر قال لحاكم النجف والشامية العسكرية: " ان العراقيين لايعرفون ترك السلاح واذا ما فقدوا المال، اشتروا السلاح باولادهم"(٤).

الحكومة الوطنية العراقية والميل نحو الشريف الحسين بن علي:

لم تقف رؤى الثورة وتطلعاتها عند حدود الاحداث المباشرة، بتفاصيل تحركات الثوار والشعارات المرحلية التي اطلقوها، بل كانوا على قدر من الثقة، بحيث انهم عبروا عن تطلعاتهم السياسة الخاصة بمستقبل البلاد، من حيث اختيار نوع الحكم الذي يجب ان يسود. فكان فريق يرى جدوى النظام الجمهوري ومناسبته لحكم العراق، انطلاقا من النفسية التي تميز المجتمع العراقي، واتاحة الفرصة امام الجميع لاختيار الحاكم الاوفق والاصلح. وقد بلغ هذا الاتجاه من الاهمية بحيث أشار اليه "برسي كوكس Percy Cox" بجدية، موضحا ان "عبد الرحمن النقيب " مرشح لاداء مثل هذا الدور(٥). الا ان التيار المناصر للاتجاه الملكي كانت كفته ارجح، لا سيما وان النشاط الذي بذله القوميون في نصرة البيت الهاشمي، والتأكيد على أهمية

---

(١) م.و.ث.ع.ن، الوثيقة ١٧ ورقة ١٢، شيخ الشريعة الاصبهاني، ٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ.

(٢) م. و.ث.ع.ن، الوثيقة ١٧ ورقة ١٩، شيخ الشريعة الاصبهاني، ٣ محرم ١٣٣٩ هـ.

(٣) م. و.ث.ع.ن، الوثيقة ٢٦ ورقة ٣٢، ٢٥ ذي الحجة ١٣٣٨ هـ.

(٤) م. و.ث.ع.ن، الوثيقة ٢٦ ورقة ٢٠.

(٥) فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٤٦ .

الثورة العربية الكبرى، ودورها في استقلال العرب ووحدتهم، والفاعلية التي ابداها رجال جمعية العهد، في ترشيح احد ابناء الشريف الحسين بن علي لعرش العراق[١]. وهذا في الواقع ما اتفق عليه الثوار في مختلف مناطق العراق. الذين وجدوا في بلوغ رمز قومي عركته التجربة ويشهد له الجميع بتحد النسب، افضل ضمانة لمستقبل البلاد[٢].

اجتمعت كلمة المندوبين الذين شاركوا في الاستفتاء عام ١٩١٩ على اختيار ملك عربي مسلم من انجال الشريف الحسين. وكانت مضبطة بغداد قد أشارت الى: "اخترنا ان تكون لبلاد العراق المتحدة من شمالي الموصل الى الخليج.... دولة واحدة يراسها ملك عربي مسلم وهو أحد انجال سيدنا الشريف حسين مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد"[٣]. ولم تختلف مضبطة الكاظمية أو كربلاء عن المطالب التي حددها مندوبو بغداد[٤].

دعا القائمون على شوؤن الحركة الوطنية في العراق، الى اهمية الاتصال بالعالم واسماعهم صوته، الذي عانى من ويلات الجيش البريطاني وبطشه. وعليه كان قرار الزعامة الوطنية، ان تتصل باعمدة البيت الهاشمي والانتخاء به، من اجل تقديم العون والمساعدة، لاسيما في مجال رفع "القضية العراقية" الى الصحافة الحرة والى حكومات اوروبا واميركا. بل ان المجتهد الشيرازي حرر خطابا الى عصبة الامم في ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ، قال فيه: " وبصفتكم ناصري الضعيف جئنا بهذه النبذة اليسيرة، نعلمكم موقف بريطانيا بالعراق فنستجير بمن يمثل العدل، فانقذوا امة تأبى ان تعيش دون ان تاخذ حقها الصريح المعترف به"[٥].

---

(١) عبد المنعم الغلامي، اسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨-١٩٢٥ ، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٥٨ ، ج ١ ص ١٠٤.

(٢) فريق المزهر ال فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٢، ص٥٥٧.

(٣) م. و.ث.ع.ن، وثيقة ٤ ورقة ٦ ، استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩ .

(٤) م. و.ث.ع.ن، وثيقة ٤ ورقة ٨ ، استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩ .

(٥) م. و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ٢٤، رسالة الشيرازي في ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ .

الدعوة الى استقلال العراق :

ان المماطلة والتسويف التي عمدت اليهما بريطانيا بشأن الاماني الوطنية، لاسيما جمعية حرس الاستقلال أن تقود المواجهة، وتطالب بالاستقلال من خلال المذكرات التي رفعوها، وتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، بالاضافة الى قيادة بعض العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية[١]. وكانت الجمعية قد وضعت اول اهدافها في: "الاستقلال المطلق للعراق"[٢].

الاجتماعات واللقاءات التي درج عليها الوطنيون، والتي كانت مواضيعها الرئيسية تتعلق بقضية استقلال البلاد، لم تكن وليدة التطورات التي رافقت الثورة، انما حرص المتنورون على عقد الاجتماعات، في فترة مبكرة من دخول قوات الاحتلال البريطاني للعراق. ومن الجدير بالملاحظة ان هذه اللقاءات كانت تركز توجهاتها نحو الاستقراء الواعي المتأني، لافضل واسلم الطرق لمواجهة قوة كبيرة كالقوات البريطانية. فعلى سبيل المثال ان مدينة كالنجف شهدت اجتماعات للشباب الوطني خلال العام ١٩١٦، ممن لا علاقة لهم برجال الدين[٣]. اما في بغداد فان الاجتماعات الوطنية، قد اخذت تتغطى بواجهات مختلفة، حيث تم استخدام مدرسة التفيض الاهلية مقرا لاجتماع الوطنيين، يلتقي فيها صفوة المجتمع البغدادي من سراة ومثقفين ورجال دين[٤].

لم تكن دعوة الاستقلال مقتصرة على فئة أو جهة بذاتها، بل كانت مطلبا عاما شاملا، اكدت عليها جميع الفئات التي ساهمت في الثورة. ومنطلقات الوعي تؤكدها الردود التي قدمها الثوار للمفاوضين البريطانيين، فخشان المنصور من زعماء عشيرة البركات احد بطون بني حجيم في الفرات الاوسط، رد على احد القادة البريطانيين الذين جاؤوا للمفاوضة قائلا: " اننا حاربنا نريد الاستقلال، وهذا ما حملنا على الحرب مع الانكليز"[٥]. أما جريدة الفرات فكانت قد أشارت بوعي، الى ان الاستقلال يعني القدرة على الحوار بندية، وفي هذا كانت اشارتها: "ان الحكومة التي خطبت ودنا ودعت لاستقلال بلادنا اخذة على عهدها ضمان الوحدة العربية في العراق وفي سورية دلتنا اعمالها الاخيرة على تهاونها عن تاييد العرب وذلك لان مصلحتها تقتضي بان لا تكون حكومة عربية مجاورة لها في العراق"[٦]. وتكشف الرسالة التي رفعها كل من

---

(١) حليم احمد، موجز تاريخ العراق، مطبعة ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص ٦٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٣٥، ص٥٨.

(٣) فريق المزهر ال فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية المصدر السابق، ص٥٦٧.

(٤) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢ ، ص٢٠١.

(٥) السيد عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٦، ص٣٣١.

(٦) جريدة الفرات ((النجف))، ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ .

المجتهد الشريعة الاصبهاني والمجتهد محمد تقي الحائري الشيرازي، الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية، في ١٢ جمادي الاولى سنة ١٣٣٧ هـ، ارتباط مفهوم الاستقلال بالحرية التامة: "فالامل منا حيث انا مسؤولون عن العراقيين في بث اماهم وازالة الموانع عن اظهار رغائبهم بما يكون كافيا ليطلع الراي العام على حقيقة الغاية التي طلبتموها في الحرية التامة"(١). اما المنشور الذي اطلقه المجتهد الشيرازي، فكان قد اوضح ان الاستقلال يعني الاقتراب من مطامح نيل ثمار الحقوق المشروعة، والتمكن من تحقيق الاهداف الوطنية بقوله: "طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق انشاء الله تعالى بحكومة اسلامية، ولقد بلغلنا احساساتكم الاسلامية وتنبيهاتكم الوطنية، والواجب عليكم، بل على جميع المسلمين الاتفاق مع اخوانهم بهذا القصد الشريف"(٢). وياخذ التمسك بالدين واحترام قواعد الشرع معطيات رئيسية في موضوع الاستقلال، الذي يعني المسوولية، وفي هذا يوصى الشيرازي محمد جعفر ابو التمن: "هذا واننا نوصيكم ان تراعوا في مجتمعاتكم قواعد الدين الحنيف، والشرع الشريف، فتظهروا انفسكم دائما بمظهر الامة المتينة الجديرة بالاستقلال التام"(٣).

درج المساهمون في الثورة على المطالبة المستمرة، بضرورة انشاء حكومة مستقلة، تعبر عن الامال والاهداف التي قدموا التضحيات من اجلها(٤). ان هذا الاتجاه بقى قويا ومؤثرا وفاعلا في الحياة السياسية العراقية، حيث الاهداف الواضحة المعبرة عن الارادة الشعبية، دون وصاية أو تدبير من جهات خارجية. ولم يكن الادب بعيدا عن هذا المجال، حيث الاشارة واضحة الى اهمية الاستقلال، كما في قصيدة "محمد باقر الحلي":

هم يطلبون على العراق وصاية   عجبا فهل ابناؤه ايتـــــام(٥)

فيما يؤكد الشاعر "سعد صالح" نبذ الاحتلال الاجنبي وطلب الحرية بالسلاح:

الى كم نكابد مر الهوان   وتشقى البلاد باغيارها(٦).

---

(١) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٦ ورقة ١٧، ١٢ جمادي الاولى ١٣٣٧ هـ.

(٢) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٦ ورقة ٤، محمد تقي الحائري الشيرازي.

(٣) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٢٨ ، محمد تقي الحائري الشيرازي في ٣ رجب ١٣٣٨ هـ.

(٤) Burgoyne, Gertrude Bell, O.P-Cit, P.253......

(٥) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص ٥٦٠.

(٦) خليل الهنداوي، الشعر العراقي الحديث، مجلة الاقلام، ج ٣، المصدر السابق، ص ص ١٤٨-١٤٩.

ويشير الشاعر "محمد رضا الصافي" الى الوطن الذي حوله البريطانيون الى سجن كبير:

وطني حبذا زحجت زمانا بسجون وانت حر مصان[1].

الوحدة الوطنية العراقية:

عبرت الثورة من خلال مواقف زعمائها، عن النزعة الانسانية والاحترام والتقدير، لكل الملل والطوائف والاديان. وهذا لم يكن لولا الوعي والادراك العميق الذي ميز القيادات الدينية، التي وعت بشكل دقيق، أهمية الوحدة الوطنية. ومن المفيد الاشارة الى ان موقف رجال الدين من التسامح الديني، لم يكن ناتجا عن تدبير توفيقي لامرار الحال، بقدر ما كانت تعبيرا عن رسوخ النزعة الاحترامية لحرية العقيدة، والتقديس لكل الاديان السماوية[1]. وهذا ما عبرت عنه بيانات الثورة ونداآتها، حيث يوصي "الشيرازي" في كتابه الموجه، الى شعلان ابي الجون وغثيث الحرجان: "بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم واموالهم واعراضهم ولا تنالوا واحدا منهم بسوء ابدا"[3]. وفي رسالة اخرى موجهة الى محمد جعفر ابو التمن، فان حفظ حقوق غير المسلمين واحترام شعائرهم كانت حاضرة الى جانب الوصايا الاخرى[4]. ويشير محمد مهدي البصير الى ان حالة التقارب السني-الشيعي، كانت قد ظهرت بوادرها، في المشاركة الوجدانية، التي توجه بها وجهاء السنة للمشاركة في مجالس التعزية، التي عقدت في اعقاب وفاة المرجع الشيعي الاعلى "المجتهد كاظم اليزدي" عام ١٩١٩[5]. اما الاتفاق السني-الشيعي فقد برز بشكل جلي وواضح خلال الاستفتاء الذي عقدته الحكومة البريطانية، فكان ممثلو الاسلام من الشيعة والسنة من سكان بغداد وضواحيها، قد عقدوا العزم على توحيد الكلمة، والمطالب التي لخصوها في وحدة البلاد من شمال الموصل الى الخليج العربي واختيار ملك عربي مسلم من أنجال الشريف الحسين[6]. والواقع ان العديد من الاشارات كانت تفصح عن ميل شديد من كلا الطرفين للوحدة ورص الصفوف، وكان من بين عوامل التقارب، الرسائل التي تم تبادلها

---

(١) محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن، بغداد ١٩٧١، ص ٣١٣.

(٢) عبد الرزاق الوهاب، كربلاء في التاريخ، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٣٥، ج ٣ ص٩٧.

(٣) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٢٣ ، محمد الحائري الشيرازي.

(٤) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٢٨ ، محمد الحائري الشيرازي.

(٥) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط٢، دار اللام، لندن ١٩٩٠، ص١٦٥.

(٦) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٤ ورقة ٦ ، ١٦ ربيع الاخر ١٣٣٧ هـ. الموافق ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩م.

بين كبار العلماء. فالشيرازي يخاطب الشيخ احمد الداود "وهو من كبار علماء الدين السنة في بغداد" قائلا: "فانك مقتدى للمسلمين، وهذا هو الاجدر بي وبك وبمن جرى مجرانا من خدام الدين، وانصار الشرع المبين"(١).

ساهمت التطورات التي افرزتها احداث الثورة، في بلورة اتجاه قومي بارز قوامه، تحديد مسارات التوجه وفي هذا لا يمكن انكار، ان وحدة الموقف بين مثقفي العشائر ومنوري المدن، إنما برزت لمواجهة الوجود البريطاني، وعليه فان الالتقاء تحت مظلة الاسلام لم تكن اعادة اكتشاف، بقدر ما كان تعبيرا عن رفض العوائق القديمة، والشوائب التي الصقت بالعقيدة. فكان الاتجاه القومي عاملا دافعا نحو التعلق بالاسلام المتجدد المنور، المؤكد على اهمية لقاء جميع الطوائف والمذاهب والاديان لمواجهة الاخطار التي احاطت بالوطن(٢). وليس غريبا ان يبادر أعضاء جمعية حرس الاستقلال في دعم التقارب، وحشد جميع الاطراف. حتى كانت "حركة المواليد" التي بدأت في آيار ١٩٢٠، تؤدي نتائجها وتقدم ثمارها. وتحت وطأة الدهشة التي عنت على البسطاء من عامة بغداد، وادراك الجانب البريطاني لها، تم إلقاء "المولد النبوي" جنبا الى جنب مع "التعزية" التي يتم فيها استذكار الموقعة التي أستشهد فيها الامام الحسين بن علي ابي طالب(٣). وكانت العناصر القومية قد توجهت في هذا العمل، نحو الافصاح عن مكنونها السياسي لعامة الناس، حيث وجدت فيه مسلكا مقنعا ومدخلا يسهل على الجميع استيعابه والتفاعل معه(٤).

لقد برز مفهوم الوحدة الوطنية لدى القيادات الوطنية عبر اكثر من مسار، فعلى صعيد وحدة التراب الوطني، جعل المجتمعون في المحكمة الشرعية ببغداد، البند الاول من مقرراتهم؛ " ان العراق من شمال الموصل الى الخليج آهل تماما لحكم نفسه"(٥). وفي هذا يتجلى الوعي المبكر بالخطط، التي كانت تعدها بريطانيا حول مستقبل العراق، فيما حرصت القيادات الوطنية على نبذ التوجهات الطائفية، من خلال التركيز في منشوراتها السياسية، على وحدة الموقف الصادر. ولعل الكتاب الذي حرره المجتمعون في بغداد، للرد على الاستفتاء البريطاني، يوضح بجلاء توجهات المجتمعين؛ "فاننا ممثلو الاسلام من الشيعة والسنة من سكان بغداد وضواحيها بما اننا امة عربية واسلامية قد اخترنا ان تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل الى خليج...

---

(١) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٣١ ، من الشيرازي الى الشيخ احمد الداود.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، ص ٣٩٥.

(٣) F.O.371/5076 Mesopotamia Police, Rport, No 21, 22 May 1920, Paragraph 388.

(٤) F.O.371/5076 Mesopotamia Police, Report, No29, 17July 1920, Paragraph 564.

(٥) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ‖ ورقة ١٩، في ١٧ كانون الثاني ١٩١٩.

دولة واحدة يراسها ملك عربي مسلم"(١). و لم يغب عن ادراك الوطنيين اهمية الحفاظ على حقوق الملل والنحل في العراق. حتى ان الكتب المتبادلة بين الثوار، كانت تؤكد على ضرورة احترام الاديان الاخرى. حيث يؤكد المجتهد الشيرازي؛ " وان تحفظوا حقوق مواطنيكم الكتابيين الداخلين في ذمة الاسلام، وان تستمروا على رعاية الاجانب الغرباء، وتصونوا نفوسهم واموالهم واعراضهم محترمين كرامة شعائرهم الدينية"(٢)، فيما افصحت الشعارات التي بادر الوطنيون الى رفعها، لتحية موكب المسيحيين الذي طاف مدينة بغداد، بمناسبة عيد الجسد، حيث ترددت هتافات مثل؛ "عاش مجد سيدنا المسيح" و"عاش اخواننا المسيحيون" و"عاشت الوحدة العراقية"(٣).

المطالبة بالحريات العامة:

مثلت حرية الرأي والاجتماع، مطلبا وطنيا هاما، ركز عليه الثوار في المطالب التي قدمت الى الادارة البريطانية، وتنعكس تلك الاهمية، في اسبقيات البنود المقدمة الى السلطات البريطانية في اكثر من مرة. حيث يشير رفائيل بطي الى ان المذكرة التي قدمها وطنيو بغداد والكاظمية الى الحاكم البريطاني العام في ٢ حزيران ١٩٢٠، كانت حرية الصحافة فيها تمثل البند الثاني. بالاضافة الى ان المذكرات التي قدمتها الحركة الوطنية الى جهات البريطانية، لم تغفل اياً منها قضية حرية التعبير عن الرأي والصحافة المطبوعات(٤). وعلى هذا ترتسم امامنا بشكل واضح، ان دالة الوعي كانت توجه الحركة الوطنية نحو هذا المطلب. و لم تكن ابدا مجرد مطلب مقدم الى سلطات أو جهات عليا. و لم يغفل عبد الغفور البدري، ان يجعل من افتتاحية "جريدة الاستقلال" في عددها الاول، مكرسة لمناقشة هذا الموضوع بقوله:"الجرائد الحرة هي لسان حال الامة وسلاحها القلمي وجيشها الادبي تحمي حماها وترغم عداها"(٥). و لم تكن هذه الاشارة مجرد طرح راي لامرار قضية، بل ان لغة الجريدة سرعان ما اخذت منحى اخر، أكثر مباشرة وجراة في تحدي سلطات الاحتلال، حيث يحمل "البدري" سلطات الاحتلال البريطاني مسؤولية القضاء على حرية الصحافة في العراق(٦). فيما ركزت الجريدة على انتقاد الصحف الموالية لسلطات الاحتلال بروح وطنية، خالية من شوائب التنافس في الميدان

---

(١) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٨ ورقة ١٦.

(٢) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٧ ورقة ٢٨ ، محمد تقي الحائري الشيرازي في ٣ رجب ١٣٣٨ هـ.

(٣) نقلا عن، وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، ص٣٦٤.

(٤) رفائيل بطي، الصحافة في العراق محاضرات، ص ٥٧.

(٥) جريدة الاستقلال، ٢٨ ايلول ١٩٢٠.

(٦) جريدة الاستقلال، ١٠ كانون الاول ١٩٢٠.

الواحد[١]. وللتدليل على اهمية حرية الراي والمطبوعات، نجد ان هذا الموضوع، صار مفضلا من قبل بعض الصحف الموالية لسلطات الاحتلال، كمدخل للمغازلة مع فئات الشعب المختلفة، "فجريدة العراق" تناولت موضوع المطبوعات وضرورة حريتها في الافتتاحية التي كتبها "رزوق داود غنام" في العدد الاول من الجريدة[٢].

ساهمت الجمعيات الوطنية السرية بكل ثقلها في توطيد اركان الصحافة العراقية، ايمانا منها بضرورة ايقاظ الناس وتنوير اذهانهم حول ما يجري من احداث ووقائع. وما جريدة " الاستقلال" التي انشاها "عبد الغفور البدري " الا نتاجا موضوعيا لهذا التحرك، وهو العضو الفاعل والناشط في جمعية العهد فرع بغداد. حتى ان سلطات الاحتلال كانت تعي هذه الحقيقة، مما جعلها تسوف في الموافقة على اصدار امتياز الجريدة[٣]. والواقع ان الجريدة تميزت بمتابعتها الدقيقة، لاحداث الثورة بروحية المنغمس فيها، والمعبر الجريء عن تطلعاتها. وهذا ما عبرت عنه قصائد محمد مهدي البصير التي كانت تنشرها على صدر صفحاتها، والمطالبة المستمرة بضرورة افساح المجال للتعبير عن الراي وافساح المجال امام العمل الحزبي[٤].

ان القمع الذي درجت عليه قوات الاحتلال ازاء مطالب الثوار، جعل من الزعماء الوطنيين، يتوجهون لرفع اصواتهم عند جهات سياسية لها وقعها وتاثيرها، ولعل الرسالة التي وجهها نجل المجتهد الشيرازي الشيخ محمد رضا، الى الامير علي نجل ملك العرب الحسين في ٧ رمضان عام ١٣٣٨هـ، تفصح عن هذا الواقع، حيث يقول: "ولاريب في انكم تدركون ان موقف العراقيين ازاء الحكومة المحتلة ملؤه المخاوف والاخطار، لذلك يصعب عليهم مباشرة رفع اصواتهم الى مؤتمر الصلح وعصبة الامم، والى الصحافة الحرة والحكومات الديمقراطية"[٥]. والحريات العامة في وعي وفكر الثوار العراقيين، ، وانما كانت تمثل " حقوقا طبيعية"، وفي هذا تبرز المذكرة التي رفعها مندوبو "الشامية والنجف" الى الحاكم السياسي والملكي العام في بغداد، من خلال التركيز على: " ان يؤلف الشعب باختيازه مؤتمرا عراقيا قانونيا" و" رفع الحواجزعن ارتباط الشعب العربي العراقي وتفاهمه مع الشعوب الاخرى بحرية المواصلات وكافة المنشورات والمطبوعات " و" تمكين الامة من عقد اجتماعاتها واقامة منتدياتها في سائر مناطق العراق"[٦]. وكانت حرية الراي قد اخذت مكانة

---

(١) جريدة الاستقلال، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٢) جريدة العراق، ١ حزيران ١٩٢٠.

(٣) منير بكر التكريتي، الصحافة في العراق، بغداد ١٩٦٩، ص ٧٠.

(٤) رفائيل بطي، الصحافة في العراق محاضرات، ص ص ٥٨-٦٠.

(٥) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٨ ورقة ٦، في ٧ رمضان ١٣٣٨ هـ.

(٦) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٢١ ورقة ١١، في ٢٠ رمضان ١٣٣٨ هـ.

هامة في المناقشات التي تمت بين المندوبين والحاكم العام، بحيث ان ربطا واعيا، كـان قـد تمثل في الطروحات المقدمة، حول الاساس الذي يجب ان تقوم عليه الحكومة، وحرية التعبير عن الراي. حيث يشير السيد محمد الصدر :"اما طلبنا اليوم فهو عقد مؤتمر وطني يمثل الامة ينتخب اعضاؤه من كافة اهـالي البلاد العراقيـة وفقـا لاصول تاليف الحكومـة فيقتضي ان تمنح الحريـة في المخابرات بين سائر انحاء هـذا القطر وتطلق الحرية للصحافة"(١). والوعي هنا لدى الثوار يشير بوضوح الى، مـا معنى ان يكون هنـاك كيـان سياسي، دون ان يحظى بحرية التعبير عن الراي.

سعى الوطنيون للاتصال والتفاهم مع الشعوب المختلفة، وانطلاقا من اهمية ذلك العمل، وما يمكـن ان يقدمه من فائدة قصوى لافادة التجربة الوطنية في العراق. فالعزلة تعني الجمود وحصر مجالات الاطـلاع، على التجارب الانسانية. وعلى هذا طالب مندوبو النجف والشامية: " رفع الحواجـز عـن ارتبـاط الشـعب العربي العراقي وتفاهمه مع الشعوب الاخرى بحرية المواصلات وكافة المنشورات"(٢). وكان الثوار قد حرصـوا على كشف الشعارات البراقة، التي كان يتنادى بهـا البريطـانيون حـول تحرير الشـعوب والديمقراطيـة، من خـلال التركيز على فضح الاجراءات الاحتلالية امام الراي العام. حيث لم يتوان الثوار عن تحرير الخطابات والكتب والمنشورات، حول الاعتداء الذي تعرض له نجل المجتهد الشـيرازي على يـد سلطات الاحتـلال، وان العمليـة برمتها لم تكن سوى ابتزاز واضح للشيرازي، بهدف اسكاته ومنعه من المجاهرة والتصريح برأيه(٣).

ان سر المازق الذي وقعت فيه بريطانيا، كان يتمثل في النظرة الجاهزة الـتي حـاولت الادارة الاحتلاليـة ان تطبقها فيه، انطلاقا من تجارب سابقة، في بعض اجزاء امبراطوريتهـا. كمـا ان مدبري السياسـة البريطانيـة كانوا تحت وطأة الفكرة القائلة، بإن الشعب العراقي يعاني من التخلف وقلة المثقفـين والمتعلمـين، وعلى هـذا عمدوا الى اهمال حرية التعبير عن الراي، واعتبروه ثوبا واسعا على شـعب يعـاني مـن الاميـة ويحـاصره الفقـر والعوز الاقتصادي. وعليه نجد ان العناصر الوطنية كانت تشدد على حرية التعبير عن الراي، كمطلب اساسـي في وجه التصلب البريطاني الذي لم يحفل باهمية الشعب العراقي(٤).

---

(١) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٢١ ورقة ٣٣.

(٢) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ٧، في ١٤ رمضان ١٣٣٨ هـ.

(٣) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ١٤ ورقة ٢٠، في ١١ شوال ١٣٣٨ هـ.

(٤) محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في المصدر السابق، ص ١٠٣.

أثر الصحافة خلال فترة ما بين الحربين في ابراز الفكر السياسي:

على الرغم من التطوات التي برزت في الحياة العامة، وظهور الآثار التي خلقتها الاحداث السياسية وانعكاسها على العلاقات الاجتماعية. الا ان سمة المحافظة بقيت هي المهيمنة على التفصيلات الاجتماعية. واذا كانت الاحداث قد لعبت دورا في ترسيم معالم جديدة، فإن حركة التطور كانت تسير ببطء متواز مع الفعاليات الاجتماعية. حتى كانت النظرة القديمة لكل جديد، تفرض نفسها بقوة ،وبروحية متبرمة منذرة بالويل والثبور من هذا الجديد. والواقع ان النظرة تلك لم تكن تخرج، عن الويلات التي المت بالعراق، جراء التدخل الاجنبي وفرضه الممارسات القسرية على واقع الحياة، مما جعل ردة الفعل تاخذ هذا الطابع الحذر الرافض المتشكك. وقد تجلت هذه الصورة في الموقف، من عمليات التحديث التي كانت تنمو وتفرض نفسها، عن طريق ظهور المدارس الحديثة، والصحف اليومية والمتغيرات في العادات والازياء واثاث المنزل(١) . مما كان له الاثر الكبير في بروز الاراء الجديدة والمواقف المعبرة عن رؤاها، بجرأة لم تكن تظهر في السابق نتيجة لعوامل شتى. واذا ما اريد تتبع الاثر الذي خلقته الاراء الجديدة، فان تتبعا للنشاط الصحفي الذي برز ابان تلك الفترة يفصح لنا، عن اتجاهات الراي وابرز المؤثرات، التي ساهمت في تكوينه وبلورته. والواقع ان الصحف الصادرة خلال فترة ما قبل تسلم الملك فيصل للعرش، كانت قد نالت الدعم والاسناد من قبل سلطات الاحتلال من اجل تمهيد الرأي العام لتقبل التوجهات، التي نادت بها بريطانيا في ترشيح فيصل. حتى لتكاد جريدة "الفلاح" لموسسها عبد اللطيف الفلاحي الذي اصدرها في ٢٠ حزيران ١٩٢١، وجريدة "لسان العرب" لصاحبها ابراهيم حلمي العمر، التي صدرت في ٢٣ حزيران ١٩٢١ وجريدة "دجلة" لصاحبها داود السعدي والصادرة في ٢٥ حزيران من ذات العام، امثلة حية على هذا التوجه. الا ان هذا القول لا يبيح لنا، بان نقر بخضوع الصحافة العراقية المطلق للارادة البريطانية، هذا اذا اخذنا بنظر الاعتبار، الدور الوطني والفاعل الذي ادته الصحف الوطنية التي صدرت خلال العام ١٩٢٠، ومساهمتها الواضحة في دعم الحركة الوطنية، مثل جريدة "الاستقلال" لصاحبها عبد الغفور البدري، الذي اصدرها في ٢٨ ايلول ١٩٢٠، أو الصحافة التي ظهرت ابان احداث ثورة العشرين(٢).

ولا بد من الاشارة الى ان الصحف الصادرة في بواكير الحكم الوطني، كانت عرضة لاجراءات التعطيل والغلق. نتيجة لتصادم رغبات الحكومة وتطلعاتها، مع اهداف وتوجهات اصحاب الصحف. وعلى الرغم من ظهور المؤسسات الحكومية، وبروز بعض التنظيمات والقوانين التي كانت موجهة نحو تنظيم علاقة الافراد

---

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص٣٤٢.

(٢) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية نشاتها وتطورها، مجلة كلية الاداب، ص٤٢٧. ايضا، فائق بطي، صحافة العراق، ص٤٧.

بالحكومة. الا ان الصحافة العراقية، بقيت تعاني من وطأة القوانين القديمة الصادرة إبان العهد العثماني. حيث بقي العمل مستمرا بقانون المطبوعات العثماني الذي صدر في ١٦ تموز ١٩٠٩ حتى عام ١٩٣١، حيث صدر قانون المطبوعات رقم ٨٢[١]. والواقع ان الصحف الصادرة، خضعت وبشكل ظاهر لمزاجية الموظفين، ومدى علاقتهم بالسلطة. وعلى الرغم من كل المضايقات والرقابة الصارمة، التي وضعتها السلطات على الموضوعات التي تتناولها الصحف. الا ان القائمين على انشطتها، تمكنوا من التعبير عن اهدافهم بمختلف الوسائل والامكانات المتاحة[٢]. فيما كانت مديرية المطبوعات تنشط في اصدار قرارات غلق الصحف بشكل يكاد يكون دوريا[٣].

لم يكن وعي العناصر الوطنية باهمية حرية التعبير عن الراي وضرورة الصحافة، مجرد شروط ومطالب يجرى تقديمها الى الطرف الاخر الممثل ببريطانيا، لاشعاره بالاهمية. بل ارتبطت هذة المطالب بادق المبادىء التي حرصت عليها القوى الوطنية. من خلال جعلها جزءاً لا يتجزا من شروط الاستقلال، حيث يقول السيد محمد الصدر: "اما طلبنا اليوم فهو عقد مؤتمر وطني يمثل الامة ينتخب اعضاءه من كافة اهالي البلاد العراقية وفقا لاصول تاليف الحكومة فيقتضي ان تمنح الحرية في المخابرات بين سائر انحاء هذا القطر وتطلق الحرية للصحافة"[٤]. و لم يقف هذا المطلب عند حدود تنبيه الجانب البريطاني، بل ان البرقية التي رفعها زعماء العراق الى الملك فيصل الاول في ٤ اب ١٩٢٢، توضح ان مطلب حرية الصحافة جاء جنبا الى جنب مع مطالب؛ رفض الانتداب، اسقاط اية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية، إزالة اية سلطة اجنبية على العراق[٥]. اما علماء الدين من المجتهدين، فكانوا قد عبروا عن رايهم بضرورة الاعلان، عن أي قرار رسمي صادر من اجل تنبيه الاذهان وعدم مفاجأة الشعب. حيث اشارت المذكرة التي رفعت الى رئيس الوزارة في ٢١ تموز ١٩٢٢: "كل قرار أو معاهدة أو قانون انتخاب يقع بدون ان ينشر فيقع موقع القوة عند الامة، فذلك كله ينافي مبدئها واستقلالها وهي مجبورة عليه لا ينفذ عليها وتستعين با لله على رفضه ونعم المستعان"[٦].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ط٣، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٧١، ج١ص١١.

(٢) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية، ص٧٢.

(٣) جريدة المنبر العام ((بغداد))، ٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٤) م.و.ث.ع.ن، وثيقة ٢١ ورقة ٣٣.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٦/٣/ب محفظة ٩ رقم ٥٥، برقية قبائل الفرات الى الملك فيصل.

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تارخ الوزارات العراقية، ج١، ص١١٢.

أدت الصحافة دورا هاما في شرح القضية الوطنية حيث عمدت لفضح الاساليب، التي سارت عليها بريطانيا بالتسويف والمماطلة، واطلاق الوعود الكاذبة من دون ضمانات[١]. وحرصت على وضع رايها بكل جرأة. فجريدة "المفيد" وفي معرض تعليقها على المعاهدة العراقية–البريطانية المرتقبة، قالت: "ان المعاهدة يجب ان تضمن استقلال العراق، استقلالا رصينا كاملا غير منقوص، وحرية واضحة، وانها على استعداد لمحالفة انكلترا على شرط ان لا يمس ذلك باستقلال البلاد"[٢] ولم يقف رأي الصحافة على الرفض والمواجهة، بل ان صحفا اخرى اشارت الى اهمية الثقة المتبادلة، التي يجب ان تسود بين الحكومة والشعب، حيث اكدت جريدة "العاصمة" على اهمية: "وقوف الحكومة على روح الشعب وعدم مبالاة المتصدين لقيادة الرأي العام بموقف الحكومة الحرج"[٣]. اما الصحف الحكومية فقد حاولت وبكل جهدها التعبير عن وجهة النظر الرسمية، ودعمها وتاييدها، فجريدة حكومية مثل "العراق" لم تتوان عن وصف المعارضة الوطنية بالمتوجهين نحو فرض سيطرتهم،واصفة موقفهم: "ان اصرار قادة حركة المقاطعة على الاستمرار في موقفهم السلبي من الانتخابات وحثهم الناس على مقاطعتها لا يوجد له سبب معقول، وانهم بموقفهم هذا الذي لا يستند على عقيدة أو دليل أو برهان أو مصلحة إنما يريدون اظهار سيطرتهم ونفوذهم"[٤]. اما جريدة "الاوقات البغدادية" الناطقة باسم المندوب السامي البريطاني، كانت تحاول من جانبها البحث عن منافذ للضغط على الشعب العراقي والحكومة العراقية، من خلال بحثها عن مسائل يمكن الولوج من خلالها، لأرباك موقف المعارضة والسلطة على حد سواء. فصرحت: "اذا رفض المجلس ابرام المعاهدة اليوم فيكون العراقيون من عرب واكراد قد رفضوا تقدمة بريطانيا، ويكونوا قد نقضوا وعد الجنرال مود بأنفسهم وتكون بريطانيا حرة وغير مجبرة في الدفاع عن الموصل"[٥]. وباحساس التفاعل مع الاحداث التي تواجه الوطن، لم تبخل الصحف الوطنية، عن التصريح برأيها ازاء الاخطار المتنامية، لا سيما من قبل تركيا وادعاأتها بولاية الموصل. حيث كتبت جريدة الامل: "الاتراك قوم جبلوا على الطيش والغرور لا في مواقف انتصارهم حسب بل في انكسارهم كذلك والامة التي لا تتعظ بتقهقرها لا يمكن ان تنتفع في تقدمها وقد مني الاتراك منذ قرون أو اكثر بمصائب عظيمة لو نزلت على امة غير الامة التركية لاستفادت منها فوائد كبيرة ونقشت عبرها وعظاتها في سويداء قلبها"[٦].

---

(١) جريدة الاستقلال، ١٩ نيسان ١٩٢٢.

(٢) جريدة المفيد، ١٢ مايس ١٩٢٢.

(٣) جريدة العاصمة، ١٩ حزيران ١٩٢٣.

(٤) جريدة العراق، ١٤ حزيران ١٩٢٣.

(٥) جريدة الاوقات البغدادية، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(٦) جريدة الامل، ١١ تشرين الاول ١٩٢٣.

توجهت الصحافة العراقية نحو تثبيت المطالب الشعبية. وبدون موارية أو مجاملة، كتبت جريدة "الاستقلال" بحرارة، تذكر الحكومة بواجباتها الاساسية: "ان الحكومة العراقية يجب ان تعرف انه لا نجاح للبلاد اذا كانت اقتصاديات تلك البلاد في تذبذب وان للضرائب علاقة رئيسية مع اقتصاديات المملكة. فالوزارة الجديدة اذا ارادت ان تعمل عملا مفيدا في سبيل اسعاد هذة البلاد وجلب رضى الجمهور ومعاهدته فما عليها الا ان تهتم حالا بهذه المسألة"[١]. و لم تغفل الصحافة الوطنية من التعرض للعديد من القضايا التي تمس نبض الحياةالعامة، حيث اشارت جريدة "نداء الشعب" الناطقة بأسم حزب الشعب، بقلم معتمد الحزب ورئيسه ياسين الهاشمي، الى اهمية العناية بالزراعة وتطويرها، وتقديم كافة الخدمات لها: "وبعد ان تقدم الحكومة البذور الجيدة للمزارعين، فالواجب عليها ان تمدهم بالارشادات والتعليمات، وهنا يتفاوت المزارعون في العمل بتلك التعليمات والنصائح، وحتى اذا رغبوا بالعمل بها قد تعوزهم الآلات والأدوات. أو تكون هناك عوارض لا قبل لهم في التغلب عليها"[٢]. والواقع ان الصحافة العراقية غدت ميدانا للصراعات الحزبية والتراشق بالمقالات، على طريقة الهجوم بالمقابل. فجريدة "النهضة" الناطقة بأسم حزب النهضة، حشدت اقلام كتابها، لمهاجمة مناوئيها لا سيما حزب الشعب، حيث قالت منتقدة الحكومة: "اذهب الى ديوان اي وزير شئت، تجد كثيرا من المزارعين والمقاولين والفلاحين والسماسرة على اعتاب ديوانه جاثين، لان معالي الوزير زراع ولان معاليه يريد الاستيلاء على اخصب الاراضي واكثرها انتاجا. فمعاليهم يشتغلون من الصبح الى المساء باحضار لوازم الزراعة وبتوقيع المقاولات مع الزراع"[٣]. وكان لتبادل الاتهامات بين الصحف والاستمرار على توجيه اللوم والنقد لرجال السياسة، ان نبهت الحكومة الى خطورة هذا الامر. الذي عدته تهديدا لسلامة الاوضاع العامة، فعمدت الى اصدار بيان في ٢ ايلول ١٩٢٧ قالت فيه: "اخذت بعض الصحف في الاونة الاخيرة تضرب على وتر من شأنه القاء البغضاء وبث روح القلق بين ابناء الشعب، فضلا عن التعرض للشخصيات بغير مبرر، ولا ريب ان التمادي في هذة المكاتبات يفضي الى نتائج غير محدودة، فنحن نطلب ان تكفوا عن هذه المباحث منذ الآن"[٤]. الا أن الاستمرار في الحملات الوطنية جعل الحكومة تصدر قرارها، بتعطيل جريدتين هما؛ النهضة والزمان في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٧[٥].

---

(١) جريدة الاستقلال، ٨ آب ١٩٢٤.

(٢) جريدة نداء الشعب، ٢٨ حزيران ١٩٢٧.

(٣) جريدة النهضة، ٢٦ آب ١٩٢٧.

(٤) جريدة الزمان، ٢ أيلول ١٩٢٧.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ١١٤.

ساهمت الاوضاع السياسية في بلـورة توجهـات الصحافـة العراقيـة. حتـى ان الشـعارات الـتي كـانت ترفعها احدى الصحف، كانت تبرز لدعم بعضَ الاتجاهات السياسـية، أو لدعـم حكومـة بعينهـا. فيمـا كـان البعض منها يتبنى مفردات الوصاية، والطروحات المباشرة عن اهداف وبرامج قريبة بصورة شـديدة لتطلعـات حكومية. وعليه ليس غريبا أن نطـالع في جريـدة "الانقـلاب" الـتي اصدرهـا محمـد مهـدي الجواهـري لتـأييد انقلاب بكر صدقي، مانشيتا عريضا يقول: "الصحافة في خدمـة الشـعب"(١). وكـانت بعـض الصحـف قـد حاولت التعبير عن موقفها ازاء الاحداث بأسلوب بسيط، فأتخذت من الهزل والسخرية لتأشـير الخلـل وفضـح الأخطاء، حيث برزت الى العمل صحيفة "بابل" عام ١٩٢٣ وأعقبتها صحف عديدة اخرى(٢). وعلى الرغـم من الاندفاع نحو هذا النهج الصحفي، الا ان الظـاهرة البـارزة الـتي مـيزت هـذه الصحـف، كـان قـد تمثـل في سقوطها بالمباشرة وأسفاف البعض منها، من خلال تجاوزها للقواعد الاخلاقية والآداب العامة. حيث حفلـت بالطعن والقذف، حتى ان وثيقة حكوميـة رسميـة وصفتهـا قائلة: "وصـارت لا تكتـب جملـة إلا وترمـي بهـا شخصا كأن لا ديدن لها الا القذف والسب و لم توجد الا للطعن في الاشخاص والحط من كرامتهم"(٣).

ان المشـاكل التي تعرضت لها الصحافة العراقية، قد حفـزت كتابهـا والعـاملين فيهـا، الى طـرح الاسـئلة الطموحة ذات العلاقة المباشرة بها، حتى أن صحفيا عريقا كعبد الغفور البـدري تسـاءل مسـتنكرا: "مـا هـي الصحافة وما مقدار نصيب العراق منها؟"(٤). كما لم تنجُ الصحف من ان تكون ضحية مواقفها. فعلى سـبيل المثال تعرضت جريدة "العهد الجديد" للتعطيل لانها نشرت بيانا لمحمد امين الحسيني مفتي فلسـطين(٥). الا ان تشديد الحكومة رقابتها على الصحافة، كمحاولة لتمهيد الاوضاع لتوقيع المعـاهدة العراقيـة–البريطانيـة، لم تمنـع صحيفة مثل "الرافدان" من متابعة حفلة الشباب الكبرى لتأبين شعلان أبي الجون زعيم الظـوالم، ومـن الثـوار البارزين ابان ثورة العشرين(٦). كما ان الاشارة المستمرة الى الأقلام المأجورة والأنتهازية، كانت مـادة دائمـة الحضور في الصحف، حيث عمدت بعض الصحف الساخرة الى افـراد رسـم كاريكـاتوري بمسـاحة واسـعة،

---

(١) جريدة الانقلاب، ١٦ حزيران ١٩٣٧.

(٢) حمدان خضر سالم، الصحافة الهزلية في العراق ١٩٠٩–١٩٣٩، رسالة ماجستير غـير منشـورة، جامعـة بغـداد ١٩٩٠، ص ١٥٦.

(٣) د.ك.و، الملفة ١٠٦٠ /٣١١ و ٥ص٥، بغداد في ٤ مايس ١٩٢٤.

(٤) جريدة ((الرافدان))، ٢٥ شباط ١٩٣٠.

(٥) جريدة (الرافدان)، ٢٧ شباط ١٩٣٠.

(٦) جريدة (الرافدان)، ٩ مارت ١٩٣٠.

تناولت فيه موضوع انتهازية بعض الكتاب[1]. ولا بد من الاشارة الى الصحف التي كانت تعاني من التبدلات الوزارية المستمرة، والتي كانت تفرض ظلالها على واقع العمل الصحفي وعلى درجة التخصيص، التعطيل الذي كانت تتعرض له صحف كثيرة، حتى ان الحزب الوطني حين اصدر بيانه المعارض لوزارة ناجي السويدي ١٨" تشرين أول ١٩٢٩-٩ آذار "١٩٣٠ افرد فقرة خاصة للتعطيل المستمر للصحف، من قبل الوزارة؛ "مما يدخل على ضعفها في مجابهة النقد البريء"[2].

ادرك الصحفي العراقي اهمية دوره، في تعميق الوعي لدى الفئات الاجتماعية، واهمية ما يطرحه من افكار لخدمة الاصلاح الاجتماعي. من خلال ما يقدمه من معالجات وتأشير الخلل بروح صادقة، هدفها الأسمى خدمة المجتمع الذي هو عماد الوطن. وعليه فأن كل التباين الذي برز في النشاط الصحفي، لم يكن يمثل دالة نكوص، أو تراجع بقدر ما أشار الى التنوع الذي حفل به الوسط الثقافي. والآفاق الرحبة التي يحتويها العمل الصحفي كنشاط فكري يحتل اهمية بالغة في رفد المجتمع بكل ما هو مفيد وصالح[3]. وعليه فأن النزاهة والحياد وتنوير الاذهان بالحقائق، لدعم استقلال الوطن،كانت شعارات، حرصت الصحف على جعلها واجهات، تقدم نفسها بها الى الجمهور[4]. وبهذا القدر أو ذاك فأن الاختلاف في الطروحات وتنوع الاساليب، انما كان معبرا للعمل، واسلوبا اتخذه العاملون في هذا الوسط، لايصال أفكارهم، وعليه فليس منطقيا ان يكون هذا الميدان الفسيح، خاليا من العيوب أو الاخطاء. وليس من الطبيعي ان ينحو من هجوم المرتزقة والآفاقين ومنتهزي الفرص. وهذا لا يعني أن ثلمة أو عيب في تاريخ الصحافة العراقية إبان فترة ما بين الحربين. بقدر ما هو واقع، شأنه في ذلك شأن جميع التجارب التي تحفل بالصالح والطالح. كما انه من العسير، على وسيلة موجهة نحو الرأي العام، ان تحظي بالقبول من الجميع، ان لم نقل ضرب من المحال. وفي هذا كانت العديد من الصحف عرضة للهجوم، للعديد من الجهات وأصحاب التيارات والاتجاهات، حتى ان البعض من الحملات، لم يكتف بالرد الصحفي في جريدة اخرى عبر مقالة، بل عمدت بعض الجهات الى اقامة دعوات قضائية على صحف، متهمة اياها بالتطاول والقذف دون مسوغ، سوى الاختلاف بالرأي[5].

خضعت المقالة الصحفية، التي حفلت بها الجرائد العراقية، لاتجاهات الكتاب واهتماماتهم الآنية، حتى تكاد الموضة السائدة هي المحرك لها، وهذا خاضع لتوجهات الكتاب الابرز، فما ان يكتب احد البارزين

---

(١) جريدة حزبوز، ٢٧ تشرين الاول ١٩٣١.

(٢) جريدة (الراقدان)، ١٩ شباط ١٩٣٠.

(٣) جريدة الطريق، ٧ آذار ١٩٣٣.

(٤) جريدة الأنباء، بغداد، ٢٥ تموز ١٩٣٦.

(٥) جريدة الأنباء، ٢٥ تموز ١٩٣٦.

والمميزين في موضوع ما، حتى ينبري الاخرون لتتبع خطاه في تناول الموضوع. ان كان في موضوع الاوضاع السياسية أو الاجتماعية أو تناول احد الظواهر الطبيعية. واذا ما شهدت الصحافة توجه الكتاب والشعراء، لوضع نتاجهم تحت تصرف اصحاب الصحف، فأن موقف رجال الدين بقي يشوبه الحذر والشك منها. حيث اخذوا عليها، تناولها المباشر للموضوعات المتنوعة، من الاخبار والمواضيع وبشكل يقلل من المصداقية التي يتوخاها رجال الدين[1]، حيث يرغب بالدرجة الاولى التثبت والتحقق والابتعاد عن تناول الموضوعات على عواهنها.

ومن الملاحظات الجديرة بالاشارة، أن كتاب الصحافة، لم تقتصر على فئة معينة، بل نجد التنوع قد ساد، حيث كتب الشعراء البارزون العديد من المقالات، التي تناولت مواضيع مختلفة، اضافة الى نشر قصائدهم فيها. كما ان العمل الصحفي خضع وبشكل واضح لشحة الامكانات وقلة الكادر العامل، حتى ليكاد صاحب الصحيفة، رئيس التحرير، والمصحح اللغوي لها والمسؤول عن توزيعها[2].

ان اختلاف المناهل الثقافية لكتاب الصحافة العراقية، كان له الدور الامثل، في بروز حالة التنوع التي ظهرت فيها الكتابات. الا أن التأثيرات الأسلامية كانت حاضرة بشكل واضح في تشكيل الذهنية الثقافية والفكرية، للعديد من الكتاب العراقيين بحكم نشأتهم، وتعلمهم في المدارس الدينية التي كانت سائدة[3]. حتى أن ابرز الأسماء التي حفلت بها الصحافة العراقية، كالزهاوي والرصافي وخيري الهنداوي وأبراهيم حلمي العمر وفهمي المدرس وأبراهيم صالح شكر وأبراهيم منيب الباججي وحسن الغصيبة وكاظم الدجيلي وأخرون غيرهم. كما برز زملاء لهم تشربوا بثقافات مختلفة، كالاب انستاس ماري الكرملي الذي ترجم عن اللغة الفرنسية، وحاول العمل على نشرها في الوسط الثقافي العراقي. بالاضافة الى رزوق داود غنام و يوسف غنيمة و داود صليوا و رزوق عيسى وغيرهم، الذين ترجموا العديد من الاعمال الفكرية والادبية عن الانكليزية[4].

كان للظروف التي أحاطت بالعمل الصحفي، ان برزت ظاهرة اعتماد الصحفيين على الأسماء المستعارة في تذييل مقالاتهم، حتى ان الأسماء الصريحة، كانت تظهر في النادر خلال فترة العشرينات[5]. و لم يكن لظهور هذه الحالة، سوى لاعتبارات تتعلق بموقف العامة من آراء بعض الكتاب، والتحولات التي كانت تطرأ

---

(١) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، ص٣٥.

(٢) جريدة الزمان "بغداد"، ٢١ تشرين الاول ١٩٢٧.

(٣) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، ص ١٩٠.

(٤) خيري الهنداوي، ابراهيم صالح شكر، مجلة الاقلام، تشرين الأول ١٩٦٤، ص ٤٧.

(٥) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، ص ٢١٣.

على مواقفهم إزاء العديد من القضايا والامور[١]. وكان من الواضح بروز التأثير المصري على أساليب الكتابة في المقالة، حتى ان العديد من الصحفيين العراقيين، حذا حذو الأسماء الكتابية المصرية البارزة، نتيجة لعمق تأثير الصحافة المصرية وسعة توزيعها واقبال القراء العراقيين عليها. وهنا تجدر الأشارة الى ان هذا الأثر، بقي يفرض نفسه بقوة على واقع الحياة الثقافية العراقية[٢]. وعليه فأن العديد من الموضوعات كانت قد تناولت اتجاهات الكتاب المصريين الأدبية وتطلعاتهم وما يميز أساليبهم[٣].

شهدت السنوات الاخيرة من فترة الثلاثينات تطورا ملموسا في اساليب الصحافة العراقية. حيث برزت الى العمل، العديد من الصحف بجهود كتاب تمكنوا من توطيد دعائم نشاطهم أمثال؛ ابراهيم صالح شكر، رفائيل بطي، انستاس ماري الكرملي، باقر الشبيبي، عبود الكرخي، ميخائيل بتسي، يوسف رجيب، محمد عبد الحسين، وغيرهم[٤]. وكانت الاتجاهات التي ترسمتها المقالات قد أخذت طابع الجدية والمباشرة في تناول الموضوعات من حيث تحديد الأهداف والمطالبة الواضحة في تغيير ما وقع من حيف ازاء بعض الأحداث. ويشير فائق بطي الى ان الصحافة العراقية ونتيجة لاعتمادها على الامكانات المتاحة، كانت صحافة مقالات، اكثر مما هي صحافة أخبار ومتابعات، حتى لتكاد المقالات تحتل الجزء الاساس من الصحيفة. حيث تجد فيها المقالات منتشرة في أغلب صفحاتها: (وفي جريدة واحدة كنا نقرأ خمس مقالات أو اكثر يتناول كتابها القضايا الأدبية والاجتماعية وفي بعض الاوقات السياسية، حتى غدت تلك الفترة التي تميزت بها، صحافة رأي اكثر من كونها صحافة عامة أو خبرية. وكان الكاتب يلجأ الى الاطالة في (الحديث) لسد الفراغ، بالرغم من مكانته الادبية وقوة اسلوبه[٥].

درج الكتاب على تناول مواضيع مختلفة متنوعة، حتى اختفى التخصص أو كاد. حيث ساد التنوع في المواضيع، فتارة نجد الكاتب يتوجه نحو العناية بالمواضيع السياسية واخرى يهتم بالاصلاح الاجتماعي أو النقد الادبي، وحتى المواضيع الفنية التي تتعلق بعموميات النشاط[٦]. الا أن السمة العامة التي ميزت دأب الصحفيين وتوجهاتهم، قد تمثلت في الكتابات السياسية والحرص على تناول المواضيع المتعلقة بالمعارضة

---

(١) جريدة الناشئة الجديدة، ٢٦ تشرين أول ١٩٢٣.

(٢) منير بكر التكريتي، الكاتب الصحفي ابراهيم صالح شكر، مجلة كلية الآداب (بغداد) ع ١٤، المجلد الثاني ٧٠-١٩٧١، ص ٨٦٤.

(٣) جريدة الناشئة الجديدة، ٢٧ مايس ١٩٢٣.

(٤) فائق بطي، صحافة العراق، ص ٦١.

(٥) فائق بطي، صحافة العراق، ص ٥٠.

(٦) جريدة الزمان، ١١ تموز ١٩٢٧.

وموقف الحكومة منها. والتشكيلات الحزبية وطموحاتها(١). وعليه درجت أغلب الصحف الصادرة خلال فترة العشرينات على التركيز، على موضوع حرية البلاد واستقلالها. انطلاقا من التحديات، التي تواجه الوطن، والمتمثلة بوجود الأنتداب البريطاني، والتهيأة لعقد معاهدة الاستقلال، التي نالت نصيبا واسعا من إهتمامات الكتابات، حيث تم تناولها بشكل واسع ومستفيض(٢). وكان لرصانة الصحف وتميزها عن بقية الصحف الأخرى، الأثر الأهم في توجه الكتاب البارزين للاسهام والمشاركة، في تحرير مقالاتهم فيها. وهذا ما كان من أمر جريدة "البلاد" لصاحبها رفائيل بطي، الذي تمكن بحرصه وجهوده المبذولة من استقطاب ابرز كتاب تلك المرحلة. حتى لنجدها قد حفلت بأسماء؛ فهمي المدرس، ابراهيم صالح شكر، ياسين الهاشمي، رضا الشبيبي، معروف الرصافي، يوسف رجيب،مصطفى علي، جميل صدقي الزهاوي، يوسف غنيمة، علس الشرقي، أحمد حسن الزيات، عيسى اسكندر المعلوف، عبد المسيح وزير، محمود الملاح، وآخرون غيرهم(٣). والواقع ان المقالات المنشورة، لم تكن تستجلب القراء واقبالهم على مطالعة الصحف فقط، انما، كان البعض من المقالات ذات اثر مباشر على مكانة رؤساء التحرير. حيث كثيرا ما كانوا يتعرضون لعقوبات صارمة من قبل السلطات الحكومية نتيجة لنشرها مقالات، تنبز الحكومة بشكل مباشر(٤). ولايمكن حصر نطاق المقالة الصحفية واهميتها في النتائج المباشرة التي تترتب عليها، علاقة المد والجزر بين الكتاب والسلطات الحكومية. إذ نشأت فئة جديدة منورة من الشباب المثقف، قيض لها ان تؤدي دورها الفاعل والواضح في تحفيز الاذهان نحو التطورات التي شهدتها الحياة. واهمية تطور دور الفئات الشابة، للاسهام في بناء الوطن وفق رؤية جديدة تتوافق وروح المرحلة الجديدة، ونبذ العلاقات القديمة القائمة على هيمنة الفئات التقليدية(٥). ولا بد من القول أن المقالة، بحدتها وهدوئها وبكل التفاصيل التي تعنى بها، إنما هي انعكاس، لما يجول في خواطر الكتاب إزاء الأحداث، ففي خضم الاحداث الحاسمة واحتدام الأحوال واضطرابها، نجد المقالات تأخذ طابعا ناريا، تتقابل فيه، الصحف الحكومية والمعارضة في ميدان تبادل العناوين الصاخبة، كل يحمل الآخر،وزر الاضطراب وعدم الأستقرار(٦).

---

(١) جريدة البلاد، ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٩.

(٢) جريدة البلاد، ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٩.

(٣) فائق بطي، صحافة العراق، ص ص ٦٦-٦٧.

(٤) جريدة الزمان، ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٥) جريدة السياسة، ١٠ آذار ١٩٣١.

(٦) جريدة العراق، ٣ تشرين الثاني ١٩٣١.

اثر التعليم في تكوين الفكر السياسي:

كان التقرير الصادر عن حالة المعارف في العراق لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣، قد أشار الى أن عدد المدارس سنة ١٩٢٠-١٩٢١ قد بلغ ثماني وثمانين مدرسة فقط. وكان عدد المعلمين فيها أربعمائة وستة وثمانين، أما عدد الطلاب فيها فقد بلغ ثمانية الاف وواحد. وقد مثلت هذه الأحصائية عموم القطر، عدا السليمانية[1]. وقد تطلعت وزارة المعارف في سياستها التعليمية الى التمييز بين المدارس الأولية والابتدائية، حيث حاولت تعميم تجربة المدارس الاولية التي تشابه طريقة تدريس "الملا" في القرى الصغيرة، حيث حددت مدة الدراسة فيها بأربع سنوات. ويتم التدريس مواد اللغة العربية والقراءة والكتابة والحساب والدين، مع أمكانية أضافة مواد التأريخ والجغرافية وعلم الطبيعة. و لم يحبذ القائمون على شؤون المعارف، تدريس اللغة الأنكليزية فيها. وكانت وجهة نظر الوزارة قد ركزت على ضرورة تدريس العلوم الدينية للطلبة، لأعتبارات تتعلق بفقر البيئة الثقافي، لاسيما وأن أغلب الأمهات يعانين من الأمية، مما ينعكس أثره على نشو الطفل. وكان الطموح الأرتقاء بالمدارس الأولية الى مستوى المدارس الأبتدائية، حيث قرن المشرفون بحصول الأناث على التعليم، ليكن قادرات على تقديم المعلومات لأبنائهن، مما يجعل الحاجة الى تلك المدارس منتفية. أما والحال التي عليها المرأة العراقية، من جهل مطبق بالقراءة والكتابة والمعلومات العامة، فأن "المدارس الأبتدائية الحقيقية هي في الوقت الحاضر من الكماليات في القرى الصغيرة"[2].

لقد تم الأبقاء على الدورة الدراسية، بالنسبة للدراسة الأبتدائية وهي ست سنوات، مع أضافة دراسة اللغة الأنكليزية في السنتين الأخيرتين. والأخذ بنظر الأعتبار ضرورة إفتتاح مدارس صناعية في المدن الكبيرة. يتم فيها قبول الطلبة من خريجي المدارس الأولية أو الأبتدائية، إنطلاقا من أهمية تزود الصناعي والحرفي بالمعلومات الأولية، ليكون قادرا على التمييز، والنظر الى الأمور بعقل متفتح. أما على صعيد الدراسة الثانوية، فقد أعلنت وزارة المعارف عن عجزها في إفتتاح مدارس ثانوية لعموم القطر، لأعتبارات تتعلق بقلة الأموال ونقص المدرسين. وكان الأقتراح أن يصار الى أنتخاب عدد من خريجي المدارس الأبتدائية لدخول الثانويات. مع ضرورة أيجاد نظام مساعدات مالية لأتمام هذه العملية. وللأهمية التي تنطوي عليها المدارس الثانوية، كان الحرص شديدا، على ضرورة العناية بالمناهج المقدمة للطلبة، حيث يصار الى تقسيم الدراسة الى نصفين؛ الأول الدراسة المتوسطة حيث يتم فيها تقديم مناهج عامة تشتمل على مختلف العلوم. أما الثاني وهي الدراسة الأعدادية، فلا بد أن يصار الى التخصص في القسم الأدبي الذي يحوي على اللغة العربية والأنكليزية والتأريخ والجغرافية، أو القسم العلمي الذي يتضمن اللغة الأنكليزية والكيمياء والعلوم الطبيعية والرياضيات، من أجل

---

(١) جريدة الأمل، ١٥ تشرين أول ١٩٢٣.

(٢) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة ١٨٥٦ /٣١١ و [redacted] ص [redacted] في ٢٥ كانون الأول ١٩٢٣.

أعداد طلبة القسم الأدبي لدخول كليات الحقوق واللغات في الجامعة. أما خريجو القسم العلمي، فأن إعدادهم يتم لدخول كليات الهندسة أو الطب أو الزراعة[١]. وكان التشديد على ضرورة الأهتمام بالدراسات الأنسانية العليا؛ "يجب عدم أهمالها ويجب الأصرار على مستوى عال في اللغة العربية وفي التربية العربية وأذا لم تكن هذه فلا يوجد شيء في الجامعة يرضي الشبيبة المنورة فيعودون الى أنفسهم والسياسة"[٢].

نمو التعليم في العراق[٣]

	ابتدائي حكومي		ثانوي حكومي		تعليم عالي	بعثات حكومية
السنة	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ	الطلبة	الطلبة
١٩٢١-٢٠	٨٨	٨٠٠١	٣	١١٠	٦٥	٩
١٩٢٦-٢٥	٢٨٨	٢٢٧١٢	٥	٥٨٣	١٤٠	٢٦
١٩٣١-٣٠	٣١٦	٣٤٥١٣	١٩	٢٠٨٢	١١٩	٣٢
١٩٣٦-٣٥	٥٩٠	٦٧٥٩٣	٣٥	٦١٣٨	٢٧٩	٦٧

إن حالة فرض المادة الدراسية والتخصص فيها، لم يكن يتم على حساب الدارس، وعلى الرغم من قلة المتعلمين، الا ان الفسحة كانت واسعة لمجالات الأختيار، وليس أبلغ من محاولات الأقناع التي كانت تبذل، من قبل وزارة المعارف للطلبة المرشحين للبعثات العلمية. بحيث أن المبادرة تبقى بيد الطالب، لأختيار التخصص البديل داخل القطر[٤]. ولا بد من التنويه هنا، الى أن حالة تكافؤ الفرص ومنح البعثات العلمية، لم تكن بالنموذجية التي قد يتصورها، من يطالع مسألة حرية الأختيار في التخصص، بقدر ما كانت تخضع لأعتبارات أخرى، متعلقة بالرصيد العائلي، ومدى القرب والبعد من أصحاب القرار، وتأثير الوجهاء. و لم تسلم المعاهد العليا من معاملات النكاية بهذه الفئة، أو هذا الطرف، حتى أن مسألة قبول بعض الطلبة في مدرسة الحقوق على سبيل المثال، كانت قد خضعت، لتدخل أكثر من طرف في سبيل قبول بعض الطلبة فيها، حيث حاول الملك فيصل الأول أحداث نوع من الموازنة في حصول أبناء الطوائف العراقية على فرصهم من التعليم العالي، والتوظف في المؤسسات العراقية[٥].

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، اللفة ١٨٥٦/ ٣١١ و٤، ص٦.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، اللفة ١٨٥٦/ ٣١١ و٤، ص٧.

(٣) جورج لنشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة د.عادل مختار الهواري، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٧ ، ص١٤٦.

(٤) جميل الأورفلي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٧١، ص١٩.

(٥) علي الوردي، لمحات أجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٦، ج٦، ص١٢٧.

أن الأنفصاح عن التوجه نحو المعاهد الأكاديمية، أنما كان يرتكز على محاولة الحصول على المكانة الأجتماعية، التي أفرزتها ظهور الموسسات الحكومية، التي برزت في أعقاب تأسيس الحكم الوطني. حتى أن مسألة الحصول على الشهادة في الأغلب، لم تخرج عن مبررات الحصول على الوظيفة أو الوجاهة الأجتماعية، في حين أن القلة المتعلمة التي نهلت من المدارس الدينية والأديرة، تمكنت من فرض نفسها في الواقع الثقافي، وقيض لها تقديم نتاج ثقافي مميز. وليس أبلغ من الأشارة، الى أن ابرز من أهتم بالدراسات التأريخية خلال حقبة ما بين الحربين، إنما كانت مرجعيته الثقافية والعلمية، تشير الى أنخراطه في المدارس الدينية أو من كان مهتما بالمتابعة، وأهلته في ذلك موارده الأقتصادية[1]. الا أن هذا القول لا يعني بأن أتهاما مبطنا يعني توجيهه، الى المدارس العلمية الحديثة. بقدر ما نحاول الأشارة الى الأسبقيات التأريخية، التي رافقت ظهور نتاج النخبة المثقفة. فالكثير من المثقفين وأن هم كانوا يقدمون عطاءهم ونتاجهم الفكري في فترة ما بين الحربين، الا أنهم كانوا يعبرون عن المرحلة السابقة لجيل ما قبل الحرب العالمية الأولى. حيث بقي مكنونهم المعرفي، يخوض في المفاهيم التي أكتسبوها في المرحلة السابقة، و لم يفدهم أو بالاحرى لم يستفيدوا من فترة التخضرم التي عاشوا في كنفها. حيث ظلوا مصرين على التمترس بأفكارهم التي ورثوها عن الأجيال السالفة، مما عطل إمكانية بروزهم ووسمهم بالسكون، نتيجة عدم تمكنهم من اللحاق بأيقاع العصر. الا أن هذا الأمر لا يعني أن المرحلة قد تعطلت، و لم تثمر عن بروز بعض الأسماء، التي رفدت الكتابات التأريخية، ومن مختلف الاتجاهات والمرجعيات، حتى ان الاشارة الى مؤرخ اسلامي مثل محمد حبيب العبيدي أو مؤرخون عبروا عن اتجاهات وطنية من امثال؛ عباس العزاوي، محمد بهجة الاثري، أو قوميون؛ ساطع الحصري، أحمد عزت الاعظمي، علي الجميل، طه الهاشمي، سامي شوكت. ولعل المرحلة قد افصحت عن بروز أسماء مؤرخين حصلوا على التخصص الاكاديمي من امثال؛ مصطفى جواد، جعفر الخياط، عبد الرحمن البزاز، وهؤلاء وان حاولوا أن

---

(١) من أبرز مؤرخي فترة ما بين الحربين، عبدالواحد بن عبدا لله بن عبدالواحد باش أعيان العباسي ت١٩١٩، أسماعيل باشا الباباني البغدادي ت ١٩٢٠، محمد رشيد السعدي ١٩٢٠، علاء الدين الألوسي ت ١٩٢٢، جبرائيل حنوش بن جبرائيل أصفر ت ١٩٢٣، مهدي ال حرزالدين المسلمي النجفي ت ١٩٢٣، محمود شكري الألوسي ت ١٩٢٤، حسن الأنكرلي الموصلي البغدادي ت ١٩٢٥، نابليون بن جبرائيل الماريني ١٩٢٥، محمد أمين باش أعيان العباسي ١٩٢٧، عبدالوهاب الموسوي البغدادي ١٩٢٨، أغناطيوس أفرام الرحماني ١٩٢٩، عبدالحميد بن بكر صدقي بن الحاج أسماعيل عبادة ١٩٣٠، سليمان بن علي الزيدي الحسيني ١٩٣٣، أنستاس ماري الكرملي ١٩٤٧، عبدالأحد بن الياس بن جرجي ١٩٥٠، لمزيد من التفاصيل أنظر، د.عماد عبدالسلام رؤوف، التأريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، دار واسط، بغداد ١٩٨٣، ص ٢٨٣-٣٠٥.

يعبروا عن الالتزام بالمنهج الاكاديمي الا ان هذا لم يمنع من بروز مكوناتهم الفكرية واتجاهـاتهم في الطروحـات التي قدموها[١].

لقد افرزت التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، جيـل المؤسسـات الثقافيـة اذا صح التعبير، ذلك الجيل الذي أخذ عن المؤسسة التعليمية الرسمية، التي باركتها ورعتها الدولة العراقية الجديدة. ولعـل ابـرز موقف ظهر عن المتعلمين الشباب، قد تركز في الموقف الذي ابدوه ازاء قضية حرية الفكر، التي فجرتها مناسبة اصدار "انيس زكريا النصولي" مدرس التاريخ البـيروتي في الثانويـة المركزيـة ببغـداد لكتابه الموسـوم "الدولـة الاموية في الشام" عام ١٩٢٧[٢]. وكانت بعض الاشارات التي ادرجها المؤلف في كتابـه قـد اثـارت حفيظة بعض الاوساط، نتيجة للطريقة التي قدم بها المؤلف بعض الشخصيات التاريخية، التي لم تكـن تلاقـي الموافقـة. بحيث ان بعض رجال الدين قد اعربوا عن احتجاجهم ورفضهم للافكار التي طرحها الكتـاب[٣]. وعلـى هـذا عمدت وزارة المعارف، الى فصل "النصولي" الذي كان يعمل مدرسا، من اجل السيطرة علـى الامـور والحـد من تفاقم الاوضاع، لا سيما ان الحكومة كانت تنظر الى مسألة التعايش بين الطوائـف بأهميـة بالغـة، وتعتـبر الوحدة الوطنية من الاولويات[٤]. الا ان القرار التي اتخذته الحكومة، فجر أمـرا لم يكـن في الحسـبان، تمثـل في احتجاج الطلبة العلني والصريح لقرار وزارة المعارف، والطلب منها لرفع هذا الحيـف،الـذي يمثـل قمعـا لحريـة الفكر[٥]. ولم تجد الوزارة بدا من اعتماد مبدأ الشـدة في مواجهةالمحتجين، حيـث عمـدت الى فصـل مجموعـة الطلبة فصلا نهائيا وهم؛ عبد اللطيف محي الدين، فائق السـامرائي، حسـين جميـل، انـور نجيـب وطـرد سـبعة طلاب لمدة شهر واحد، وأحد عشر طالبا لمدة اسبوعين، وفصـل الاسـاتذة عبـد الله المشـنوق، جـلال زريـق، درويش المقدادي، يوسف زينل، وانزال عقوبة تخفيض الدرجة الوظيفيـة بيوسـف عـز الديـن النـاصري مدير المدرسة[٦]. وكانت تداعيات القضية قد بلغت شأوا بعيدا، الى الحـد الـذي تدخـل فيهـا الملـك فيصـل الاول بصفة شخصية، حيث طلب من رئيس مجلس الوزراء، اعادة الطلبة المفصولين الى مقاعدهـم الدراسية[٧].

---

(١) سيار الجميل، الخطاب التاريخي خلال فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة ابستولوجية في اثارة بعض الاشكاليات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٢٣، ١٩٨٩/٥، ص ص ٧٤-٧٥.

(٢) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن ١٩٨٧، ص١٨٤.

(٣) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ج١، ص٥٦١.

(٤) British Report..for the year 1927, London 1928, p.160.

(٥) جريدة الاستقلال، ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧.

(٦) حسين جميل، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٨٣ و ٨ص٩، بغداد ١١ نيسان ١٩٢٧.

ان دالة الوعي الذي عبر عنها الطلبة الشباب، كانت تعبيرا واضحا عن الاتجاهات التي اعتملت في ذهن ووعي الشباب المثقف، حتى كانت المفاهيم والافكار، قد تجسدت في مواقف واضحة تم اتخاذها بجرأة وشجاعة، لانها استندت الى اساس رصين من المفاهيم الواضحة. فأذا ما كان الطلبة قد عبروا عن موقفهم البارز ازاء قضية حرية الفكر، فأنهم تمكنوا من التعبير عن موقفهم القومي الصميم ازاء الأخطار المحدقة بالامة العربية، من خلال الوعي بالحركات الاشد تهديدا وخطرا عليها ممثلة بالحركة الصهيونية. والتعبير عن هذا الموقف بما تيسر لديهم من امكانات. وكانت الفرصة قد واتتهم، خلال زيارة الصهيوني البريطاني الفرد موند الى بغداد في شباط ١٩٢٨[١]. حيث قاد الطلبة مظاهرات الاحتجاج الصاخبة المنددة بالسياسة البريطانية، التي تحابي الصهاينة على حساب الشعب العربي الفلسطيني، و لم يقف الأمر عند حدود التظاهر، بل عمد الطلبة الى اغلاق المنافذ المؤدية الى وسط بغداد، أعقبتها اجتماعات واعتصامات شملت اغلب مدن العراق[٢]. وكانت الشعارات التي رفعها المتظاهرون، قد عبرت بوضوح عن عمق التلاحم القومي الذي يكنه المثقف العراقي، وادراكه الواضح لحقيقة المؤامرة، التي لم تستهدف شعب فلسطين، بقدر ما هي مؤامرة موجهة لتهديد كيان العرب القومي بأسره[٣]. ولا بد من الاشارة هنا، الى أن مظاهرات ٨ شباط التي عمت بغداد، لم تقتصر على الطلبة فقط، انما ساهم فيها مختلف فئات الشعب العراقي، مما يوضح عمق تفاعل الشعب العراقي مع قضية فلسطين، والادراك الشعبي بالخطر الذي تمثله الصهيونية[٤]. وكان الرفض لزيارة "موند" عاما وشاملا، لأنها كانت تمثل مسا بالمشاعر القومية[٥]. واذا ما كان الظن لدى بعض الجهات الحكومية، التي تظافرت اجراأتها وتناسقت مع الجهات البريطانية لتسهيل مهمة الزيارة، بأن الشعب العراقي جاهل بمعنى الصهيونية، ولا يعي معانيها، بحكم الظروف التي تحيط به من قلة فرص التعليم وسيادة التخلف والعوز، فأن الرفض العارم والسريع والمباشر، قد مثل صدمة للجهات الحكومية، التي شلت قدرتها، و لم تتمكن من مدارات الموقف بشكل لبق، مما جعلها تعمد الى العنف والتنكيل بالمتظاهرين[٦]. والواقع ان المواقف التي تبناها

---

(١) الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، لمحات من تاريخ الحركة الطلابية والشبابية في العراق، مطبعة دار القادسية، بغداد ١٩٨٥، ص١٤.

(٢) خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١، ١٩٥٢، مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٦، ج٢ ص١٢.

(٣) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠، ص٦٧.

(٤) طالب مشتاق، اوراق أيامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، دار واسط، ط٢، بغداد ١٩٨٩، ج١، ص١٩١.

(٥) British Report 1928 .p.22.

(٦) جاسم المطير، بواكير حركة الوعي القومي ضد الصهيونية، آفاق عربية، كانون الاول ١٩٧٦، ص١٢.

المثقفون العراقيون لم تكن وليدة الحماس أو ردة فعل مباشر ازاء حادث، سرعان ما ينتهي بانتهاء المسبب[١]. بل ان التنسيق والتفاهم، كان السمة التي ميزت نشاطهم، لاسيما في مظاهرات ٨ شباط ١٩٢٨، حيث لعبت التجارب السابقة، فعلها في أهمية التنظيم من اجل مواجهة الطوارىء. كما ان المتابعة والاطلاع، كان لها الأثر الاهم في التنبه، الى زيارة "الفرد موند" الى العراق، حيث يشير الاستاذ حسين جميل، انه اطلع على خبر الزيارة في اوائل شباط في مجلة الشرق الادنى التي كان يصدرها امين سعيد، مما حدا به للاتصال بعبد القادر اسماعيل ويوسف زينل معتمد نادي التضامن. من أجل وضع الترتيبات اللازمة للمواجهة[٢].

لم تخف وزارة المعارف خشيتها وتوجسها من تعليم الكبار، بدعوى "ان انتشار العلم بين اناس اذكياء وبما كان أمرا مخطرا" الا انها وجدت في الامر أخف خطر من منع العلم عنهم[٣]. لكنها نظرت الى الامر من زاوية تقديم خدمة ثقافية الى الكبار والى من فاتتهم فرصة التعلم، بحكم فقر الامكانات المادية لديهم. وعلى الرغم من ان اشارتها الى أن هذا الامر لا يعد واجبا حكوميا، الا ان "حيوية الامر" التي تنصب في موضوعة "تدريب الراي العام"، كانت من العوامل الدافعة، نحو هـذا النوع من الدراسة، مع الحرص على ضرورة تقليص النفقات، من خلال الاعتماد على القاء المحاضرات بشكل مجاني[٤]. وكانت "المعارف" قد وقفت الى جانب تعليم الاناث على الرغم من المشاكل المترتبة عنها، لا سيما في المجال الاجتماعي. حيث كان الربط، ان الامم المتعلمة يمكنها القيام بأداء دورها في مجالات متعددة، كأكفأ ما يكون في حال تلقيها المعلومات العامة. بالاضافة الى ما يمكن توفيره من أموال في تعليم الطفل الذي يمكن ان يلقن التعليمات عن طريق الأم، بصورة لا يبلغها أي معلم مهما بلغ من الكفاءة والخبرة. كما ان المعلومات التي يمكن ان تحصل عليها الاناث، ستساعدها في تفهم الكثير من القضايا والمواضيع. فعلى سبيل المثال أن المرأة اذا ما عرفت شيئا من المعلومات في مجال الصحة العامة. سيكون له أهمية بالغة، في زيادة كفاءة المرأة في العناية بأطفالها مما سيكون له، النتائج المباشرة على سلامة الأسرة التي هي عماد المجتمع[٥].

أن تلمس الأثر الايجابي للتعليم، كان الهاجس الذي ميز توجهات السياسة التعليمية، وكانت الاشارة الى مجموعة من المخاطر التي تعتور العملية برمتها، بشكل لا يخلو من دقة. حتى كانت الخشية من اقحام الافكار التربوية الخارجية التي لا تتوافق والقيم والاعراف السائدة، من الاولويات التي حذرت منها "المعارف"

---

(١) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٧٥، ص٨٠.

(٢) حسين جميل، العراق شهادة سياسية، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٤ ص٧، تعليم الكبار.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٤ ص٧.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٤ ص٨، تعليم الاناث.

بالاضافة الى ضرورة توازن الاتجاه، في قبول الطلبة وتوزيعهم في مجالات التعليم، وفق الاعتبارات والحاجات التي تتطلبها البلاد، فما قيمة ان يتوفر عدد كبير من المتعلمين، تعجز الحكومة عن أحتوائهم وفتح منافذ التشغيل لاستيعابهم. "ويجب ان نبذل كل الهمة داخل المدرسة وخارجها لتعليم شرف العمل الى الصغار وأن النقب في الحقول أشرف من الجلوس في القهاوي" كما ان الخطوات المحسوبة والدقيقة في الخطط والمشاريع التربوية، لم تغب عن وعي التربويين لا سيما وان الامكانات المتاحة كانت محدودة. مع التشديد الارتقاء بمستوى الدراسة في القطر، الى الدرجة التي توازي فيه مستوى الدراسة في البلدان المستقلة الاخرى(١). وكانت النظرة الى تعليم العشائر كأمر سياسي وليس علمي، الا ان "المعارف" كانت تعي ان لها دورا في "الجمع بين ابناء العشائر وابناء المدن ليكونوا هيئة من المنتخبين المتنورين "(٢).

سلك المثقفون في التعبير عن حرصهم على ضرورة دفع النشء الجديد نحو حب المدرسة والاقبال نحوها، طابعا وعظيا، حتى ان العديد منهم، كان يهتبل الفرص، من اجل وعظ الطلبة وارشادهم الى اهمية العلم والمعرفة، لا سيما خلال موسم بدء الدراسة. فهذا علوان العرسي يكتب قصيدة من مدينة العمارة بعنوان "التلميذ المجتهد" يقول فيها:

أنا تلميذ ولي رأي مكين　　　كل جهدي طلب الدرس الثمين(٣)

كانت الحكومة تعي جيدا، ان الصعوبات التي تواجهها تفت في عضد آمالها وطموحاتها، ان كان على صعيد الموارد الاقتصادية أو المشكلات الاجتماعية، الناتجة عن عمق الانقسام بين مجتمع المدينة والعشائر. من جانب أخر حرصت الحكومة على التعبير عن نفسها، بالامساك بالعصرية والمدنية، انطلاقا من تمثيلها لنظام الحكم السياسي القائم على التمثيل الدستوري(٤). وقد وعت وزارة المعارف أهمية التوفيق بين الواجب الخاص، الذي ينحصر في "الجانب العلمي" والحاجات التي تتطلبها البلاد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه عمدت الى تنفيذ خطة عملها في، وجوب التركيز في المناهج المقدمة للطلبة، على أهمية الوحدة الوطنية، وغرس مفاهيم الانتماء والتضحية والبذل في سبيل الوطن. والاهتمام بالمدارس المهنية وتوجيه

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٤ ص٨ ، المخاطر التي يجب ان نتجنبها.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٤ ص٩، تعليم العشائر.

(٣) جريدة الأخاء ((البصرة))، ٦ تشرين الاول ١٩٢٦.

(٤) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٢ ص٤ سياسة المعارف في العراق.

الانظار الى ضرورة العناية بافتتاح مدارس عليا، في الزراعة والهندسة والطب. بالاضافة الى الحرص على ضرورة اعداد الكفاآت الأدارية، القادرة على اشغال مناصبها بكفاءة ومقدرة(١).

حرصت الوزارات المتعاقبة على وضع قضية التعليم في صدر منهاجها الوزاري، لاعتبارات مختلفة، تراوحت ما بين تطمين المصالح، والرغبة الصادقة في البدء بمشروع النهوض الاجتماعي الذي يقوم على التعليم، بشكل رئيس. وفي هذا المجال حرصت الصحافة الحزبية، لا سيما المعبرة عن وجهة نظر الاحزاب الحكومية، على الاسهاب والاطناب في بيان دور الحكومة، حتى ان جريدة التقدم "لسان حال حزب التقدم ورئيسه عبد المحسن السعدون" قد أشارت باحتفاء الى المشروع التربوي الذي تنهض به وزارة السعدون، مع الاقرار بأن عدد المدارس الابتدائية على سبيل المثال، لا يزيد عن المائتين وخمسين مدرسة، تضم خمسة وعشرين ألف طالب(٢). وكأبراز لدور الوزارة السعدونية، عمدت الجريدة الى التركيز على نهوض وزارة المعارف بمشروع كبير "لنشر الثقافة العلمية الراقية" الذي يتمثل في المدرسة الثانوية، التي تقوم بإعداد الطلبة من احل اتمام دراستهم خارج العراق(٣).

وانطلاقا من الاهمية القصوى التي تنطوي عليها العملية التعليمية، أفرد مجلس النواب العديد من جلساته البرلمانية، لمناقشة شوؤن التعليم، لا سيما فيما يتعلق بالمناهج الدراسية المقدمة الى الطلبة، حيث تركزت الملاحظات التي تم تقديمها، حول أهمية العناية بتدريس اللغة العربية وفق القواعد والاسس السليمة. كما كانت الاشارة الى تناقض المناهج مع الواقع، حيث يتم تدريس التلاميذ موضوعات غير عملية بالمرة. وفي هذا كان المثال حول الاوزان والمقاييس والمكاييل، واختلافها ما بين الكتب المنهجية، وما هو سائد في الاسواق العراقية. فيما برزت وجهات نظر، أكدت على ضرورة تبني المناهج، نقاط الانطلاق التدريجي، كأن يتم تدريس الموضوعات المتعلقة بالبيئة المحلية، لكي يكون أدراك الطلبة اوسع واشمل، فوصف الفرات أو دجلة سيكون اكثر وقعا في نفوس الطلبة، فيما لو قورن بوضع وصف للنيل أو بردى. وكان نائب بغداد الشيخ أحمد الداود، قد ركز على ضرورة؛ "تأليف الكتب المدرسية باللغة العلمية الصحيحة فيما يجب ان يتعلمه الطلاب العراقيون ويفهمونه وعلى كل حال فانا من المصفقين للوحدة العربية العظيمة ومن الداعين اليها ولكن هذه مسألة وتلك مسألة أخرى....فاذا أردنا أن نعلم أبناءنا فينبغي أن نعلمهم باللغة التي يستفيدون منها"(٤). ولا بد من القول أن المناقشات البرلمانية، التي تناولت موضوع التعليم، كانت من الأهمية والنضج،

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و٢ ص٥، كيف يمكن للمعارف ان تساهم في العمل.

(٢) جريدة التقدم، ٢ كانون الثاني ١٩٢٩.

(٣) جريدة التقدم، ٣ كانون الثاني ١٩٢٩.

(٤) محاضر مجلس النواب، الجلسة ٥١، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الاحد ٢ حزيران ١٩٢٩، ص٧٢٩.

انها بلغت في طروحاتها، إصابة المشكلة في الصميم وبشكل مباشر، دون لف أو دوران. وفي هذا يمكن الاشارة الى النقد الذي وجهه نائب الموصل ضياء يونس، حول مدارس الاناث، وابتعاد المناهج المقدمة لهن، عما هن في حاجة فعلية اليه. مشيرا الى قلة العناية بدرس التدبير المنزلي، وتخصيص ساعات دراسية اكثر، لمواضيع عامة اخرى. مذكرا ان مهمة تعليم الاناث الرئيسية، انما تنصب في غاية اعداد الام المتعلمة المثقفة، التي تتمكن من اداء دورها الاجتماعي بفاعلية وكفاءة وفق ما تحظى به من معلومات تقدمه اليها المدرسة. ولم يفت النائب ان يشير الى تذمر العديد من اولياء أمور الطالبات، حول إصدار ادارة بعض مدارس الاناث، على شؤون بعيدة كل البعد عن جوهر التعليم وغاياته، حيث يتم تحميل الطالبات المزيد من المصاريف، حول لباس موحد غالي الثمن، تكون عواقبه المباشرة على دخل ولي امر الطالبة، متناسين في ذلك أن الاغلبية من العراقيين، يعانون من الضائقة الاقتصادية[١].

لقد حددت جملة من العوائق التي تقف في طريق التعليم، منها ضآلة التخصيصات المالية، والنقص الواضح في مناهج التعليم، والتركيز على الدراسة النظرية على حساب الدراسة العملية، وتشتيت الجهود التي يخلقها اصرار بعض المسؤولين على التوسع في الدراسة العالية، في حين أن حاجة البلاد تستدعي الاهتمام الاكبر بالتعليم الابتدائي والثانوي[٢]. واذا ما كانت الافكار المتعلقة بالتعليم قد صدرت عن جهات ترصد الواقع وتحاول بلوغ الافضل، فأن وزارة المعارف، لم تقف مكتوفة اليد ازاء ما وجه لها من ملاحظات نقدية، حتى لنجد اجابات وزير المعارف في مجلس الاعيان، قد تداخلت فيما قائم ومأمول. فهو من جانب اشار الى العديد من الصعوبات التي تعترض عمل الوزارة، كأعتراض بعض المعلمين عن العمل في المناطق النائية أو في المدن الاخرى، حيث يصر أغلبهم للعمل في مركز العاصمة. فيما كان العديد منهم يرفض العمل في المدارس الابتدائية. من جانب اخر اشار الوزير الى الطموح القائم من خلال الشروع، في افتتاح عشرة مدارس جديدة خلال العام ١٩٢٩. مع امكانية رفع عدد المدارس الى عشرين في حال زيادة التخصيصات المالية[٣]. ولم يفت على وزارة المعارف الأخذ بالخطط المستقبلية، حيث وضعت دائرة مفتش المعارف العام خطة خمسية للسنوات ١٩٣٠-١٩٣٤، حول عدد الطلبة الذي يأمل تخرجهم، من المدارس الثانوية والمتوسطة. الا ان هذه الخطة سرعان ما اصطدمت بالحالات الطارئة، والمتمثلة على الاغلب في ترك العديد من الطلبة لدراستهم، لا سيما في المراحل الاولى. مما أربك الخطة الى حد بعيد، وجعل المسؤولين يعمدون الى تغيير الجداول المقترحة

---

(١) محاضر مجلس النواب، نفس المصدر، ص ص٧٢٩-٧٣٠.

(٢) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الرابع، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، الخميس ٦ حزيران ١٩٢٩، ص١٩٦.

(٣) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الرابع، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، الخميس ٦ حزيران ١٩٢٩، ص١٩٧.

بأستمرار. وكانت الدائرة قد أشارت الى امكانية الافادة من خريجي المدارس الثانوية والمتوسطة في سد النقص الحاصل في المعلمين[١]. واذا ما كانت الأشارة الى المشاكل والعقبات التي أعترضت سبيل التعليم، فأن هذا لا يعني أن الركود كان يمثل السمة الغالبة عليه، انما برزت تطورات في هذا المجال، مع ضرورة التنويه الى ان البطء كان ملازما لها. فالمدارس الابتدائية شملها التوسع، فبعد ان كانت مائة واربع وعشرون مدرسة للبنين عام ١٩٢١ ضمت اثني عشر ألف ومائتين وستة وعشرين طالبا، فأن هذه الارقام تضاعفت خلال العام ١٩٣٠، حيث بلغت مائتين وسبعا واربعين مدرسة ضمت أربعة وعشرين ألف وثمنمائة وخمسة وثمانين طالبا. وشمل هذا الامر مدارس البنات. فبعد ان كانت سبعا وعشرين مدرسة تضم الفا وثمانمائة وتسعا واربعين طالبة زاد العدد الى اربعة واربعين مدرسة ضمت ستة الآف وثلاث طالبات. كما ازداد عدد المدارس الثانوية، فبعد ان كانت اربعة تضم مائتين وثمانية وعشرين طالبا اضحت خمس عشرة مدرسة، ضمت الف وثمانمائة وثلاثة وستين طالبا[٢]. و لم يقتصر النشاط في افتتاح المدارس على وزارة المعارف، بل برزت جهود مساعدة، من قبل بعض المسؤولين والسياسيين ورجال المال والوجهاء في تقديم العَون والدعم، لأنشاء المدارس في مختلف مدن العراق، وكان للملك فيصل الاول المشاركة المباشرة في هذا النشاط، حيث ساهم في تقديم المعونات المالية للعديد من المدارس التي تم تأسيسها[٣].

إن حالة النمو البطيء التي شهدها قطاع التعليم، وقلة نسبة عدد المتعلمين، والظروف الاجتماعية التي كانت تحيط بالطلبة، وتحد من بروز فعالياتهم، لم تمنع هذا القطاع من التعبير عن رأيه، إزاء مواقف مباشرة، عكست بوضوح حدة الوعي الذي امتلكوه، والقدرة في الثبات على المواقف، على الرغم من كل ما احاط بهم من تهديد مباشر لمستقبلهم، والذي تمثل بالطرد من المدارس والاعتقال والحبس، على الرغم صغر سنهم.

واستمراراً لدعوة النهوض في مختلف القطاعات، حرص المثقفون على الاعلان، بضرورة تبني الاساليب الحديثة في التعليم، ونبذ الاساليب القديمة[٤]. وانطلاقا من هذا الوعي استقدمت وزارة المعارف، الخبير الامريكي "باول مونرو"، لوضع تقرير عن شوؤن التعليم في العراق، ووضع التصورات اللازمة حول نهوضه. حيث تم تقديم التقرير عام ١٩٣٢، والذي احتوى على دراسة عامة وشاملة للاوضاع الثقافية والاجتماعية في العراق، ورصد ابرز المعوقات التي تقف في وجه سير العملية التعليمية. حيث لم يخف التقرير، حالة الوهن

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٥٦ و١٠ ص٣٦، مفتش المعارف العام ١٩٢٩/١٢/٢٦.

(٢) ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت ١٩٤٩، ص٣٥٣.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٨٨٦ و١ ص١، عريضة مرفوعة الى الملك فيصل الأول من اللجنة المؤسسة للمدرسة الفيصلية، كربلاء ٣ آب ١٩٣٠.

(٤) جريدة حبزبوز، ٢٠ تشرين الاول ١٩٣١.

والضغط التي تحيط بسير التعليم، الذي وصفه بـ" معلول الصحة" وانه يعاني الكثير من المشاكل، ويهمل جوانب اساسية، كان على المشرفين ان ياخذوها بنظر الاعتبار، كالتركيز على نشر المعرفة وتنوير الاذهان، وتركيز التوجه نحو ما يفيد البلاد بشكل مباشر، لاسيما في مجال الوعي الصحي والحث على دراسة الموضوعات الزراعية. الا انه من جانب اخر اشار الى النقص الفاضح في البنية الارتكازية للبلاد، وحاجتها الاساسية للمشاريع التي لابد ان تقوم عليها بنية الدولة، وفي هذا، كان التشديد بشكل واضح على قلة الموارد الاقتصادية وخواء الخزينة التي تعجز عن اداء الاولويات في مجال تنفيذ المشاريع(١). اما اهم المشاكل التي كانت تعانيها وزارة المعارف، فقد لخصها التقرير، في افتقار الوزارة الى برنامج بعيد المدى، مما يجعل من القرارات المتخذة، نهبا للحاجة المباشرة والمزاجية وتاثيرات بعض اصحاب النفوذ. وفي المجال تعليم العشائر، فانه وعلى الرغم من ان العشائر تمثل الفئة الاجتماعية الاكبر في العراق، فان المعارف، ضربت صفحا عن العناية بتعليم ابنائها، وتركتها للمبادرة الشخصية والتي تتمثل، بالعادة في توجه بعض شيوخ العشائر لتخصيص "ملا" أو احد "السادة" لتعليم ابنائهم بعض سور القران الكريم، فيما تعمد القلة القليلة من الشيوخ، لارسال ابنائهم الى المدن من اجل الانخراط في مدارسها. ولابد من القول هنا، الى ان اعتبارات النشاط الاقتصادي، كانت تفرض نفسها بقوة في هذا المجال، حيث من العسير على الفلاح ان يتخلى عن جهود احد ابنائه، بدعوى التوجه نحو التعلم والتثقف(٢).

ان التطورات التي شهدتها حقبة الثلاثينات، لا سيما في مجال نشاط الاحزاب السياسة، وتبني المعارضة الوطنية اتجاهات اكثر صراحة ومباشرة في عرض مطاليبها على الحكومة، جعل الاخرى تركز في عرض مضامينها واهدافها على الراي العام، في وضع الدلالات الفكرية وتقديمها، حتى على المشروعات، التي طالما فاخرت بها الوزارت السابقة. بحيث ان وزير المعارف السيد عبد المهدي، وفي معرض حديثه عن تطلعات وزارة المعارف، ركز على اهمية الربط بين التعليم والثقافة القومية(٣). وفي هذا تتضح ابعاد من التقارب بين وجهة النظر الحكومية والحزبية في هذا النطاق، بحيث ان بيان حزب الاخاء ومذكرة معتمد الحزب الوطني العراقي المرفوعة الى رئيس الوزراء، لم تخرج في اشارتها للتعليم، من هذا التوجه المتمثل بالتركيز على اهمية الثقافة القومية وغرسها في عقول واذهان الطلبة(٤). الا ان الاولويات القومية التي مثلت حالة من التوافق بين

---

(١) Paul Monroe, Report of the Educational Inquiry Commission, Goverment Press, Baghdad 1932 , P.101.

(٢) Ibid.chapter 5 written by Dr. Fadhil Jamali, P121.

(٣) جريدة الاحرار، ١٤ حزيران ١٩٣٣.

(٤) جريدة الاحرار، ١٥ حزيران ١٩٣٣.

التيارات المختلفة، لم تمنع من ارتفاع بعض الاصوات، التي عبرت عن رفضها لاجراآت وزارة المعارف في استخدام د. فريد زين الدين واكرم زعيتر، تحت دعوى ر فض مروجي فكرة الجامعة العربية[١].

كان المثقفون يتطلعون الى المعارف، دور اوسع واهم، في مجال الحياة الثقافية والفكرية، حيث كتب انور شاوؤل متسائلا؛ "هل من بعث في الحياة الادبية على عهد الوزارة الحاضرة"، معلنا عن اماله العراض، بتولي الشيخ محمد رضا الشبيبي لوزارة المعارف، لاسيما وهو الاديب والشاعر[٢]. كما برزت العديد من الدعوات التي تبناها رؤساء تحرير صحف، ومثقفون في ضرورة ارتفاع اداء المعارف وبلوغها روح العصر، وليس اقتصارها على النشاط النمطي المفرط في تقديم المعلومات الى الطلبة، وطالبوا المعارف بالخروج عن الدور التقليدي، والبحث عن افاق اوسع تتلائم والجديد من الطروحات الفكرية[٣].

انطلاقا من المعطيات الجديدة التي افرزها انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦. حاول المتأملون خيرا في العهد الذي اعتقدوا انه جديد، التعبير عن طموحات واسعة تمثلت في تبني توسيع دور الطلبة، للاسهام في الواجبات الوطنية، كالدعوة التي تبنتها جريدة الانقلاب لرئيس تحريرها "محمد مهدي الجواهري" في بعث القرى العراقية واسهام المتعلمين في التعليم القروي[٤]. وكتعبير عن الفسحة التي اتيحت للمثقفين، من وضع تصوراتهم ازاء القضايا الملحة، نجد مثقفين يحاولون ان يضعوا تصوراتهم بثقة واتساع وشمول، من خلال تناول الموضوعات بأفاق توسعي، وكأن المرحلة الجديدة، هي مرحلة المشاركة الشعبية، حيث يكتب "عبد الله الحاج" عن المعارف مشيرا، الى ان :"القصد من الدراسة المتوسطة والثانوية هو في الحقيقة اعداد قادة للبلاد في مختلف النواحي في السياسة والاقتصاد والدفاع"[٥]. واذا ما كان الاعتراض على ان هذا القول لايحمل اي جديد، فأن مبرر درجه، يكمن في ثقة الطرح وتبنيه كأمر شخصي، صادر عن ادراك، هو نتاج تفاعلات المرحلة التي اغرقت بالشعبية، ومشاركة الجماهير وتوسيع دورها في الحياة العامة. وبذات القدر من الثقة بالنفس يضع "حسن الجواد" تصوراته في تساؤل عريض ضمنه؛ "هل في العراق مشكلة معارف؟"[٦].

بذات القدر من الموضوعية ناقش مجلس الاعيان قضية المعارف وشوؤن التعليم، حيث اجتمعت اراء الاعيان على النقص العظيم في وزارة المعارف. محملين في ذلك ارث سنوات السيطرة الاجنبية، والتي تفصح

---

(١) جريدة ابو حمد، ١٣ ايلول ١٩٣٤.

(٢) جريدة الأصلاح، ١١ آذار ١٩٣٥.

(٣) جريدة الانباء، ٨ اب ١٩٣٦.

(٤) جريدة الانقلاب، ٢ كانون ثاني ١٩٣٧.

(٥) جريدة الانقلاب، ٧ كانون ثاني ١٩٣٧.

(٦) جريدة الانقلاب، ١٩ شباط ١٩٣٧.

عن التحولات والتنوع، في وجهات النظر والاهداف والاساليب. وكانت الاهم من بين الاشارات تلك التي طرحها العين ناجي السويدي، الى ان التوسع في افتتاح العديد من المدارس، لا يعني ان افاق التقدم والتطور قد غدت حاضرة بداهة. بل كان البديل ان يتم التركيز على نوع الثقافة والمعلومات، التي يتم تقديمها الى الطلبة. مع ضرورة التنبه الى اهمية العلم في رفع مستوى الأمة وليس الغاية ان يكون "كل طالب يحمل تحت ابطه كرسي الوظيفة"(١). فيما اشار العين داود الجلبي الى ان البلاد احوج ما تكون الى التعليم الابتدائي. اما العين محمود صبحي الدفتري، فقد عبر عن وقوفه الى جانب الراي الذي يدعم توحيد مناهج التعليم في البلاد العربية، والتي اعتبرها، هدفا اسمى يرتجى تحقيقه(٢).

لقد ابرزت نهاية حقبة الثلاثينات في العراق العديد من التوجهات الطامحة نحو التغيير، حملها في ذلك اطلاع بعض المثقفين على تجارب امم اخرى، كان لها قصب السبق في مجال التعليم، وليس بالغريب ان يقدم شاب عراقي مثقف كنوري الراوي على كتابة عن " صورة من التعليم المختلط"(٣). أو حين تفاخر جريدة مثل الراي العام، بجهد اكاديمي قام به طالب دكتوراه عراقي "متي عقراوي" في موضوع العراق الحديث(٤). بالاضافة الى الافكار التربوية الحديثة التي بدأ يجاهر بها، بعض من تحصل على المعلومات الحديثة، في المعاهد الامريكية كالدكتور فاضل الجمالي وجعل الصحافة العراقية منبرا لنشر تلك الافكار والعناية بها(٥). وكتعبير عن عناية الجهات الحكومية، باهمية ترسيخ العلاقات الفكرية والثقافية مع الهيئات والمنظمات الثقافية والعالمية، عبر مجلس وزراء العراق عن موافقته على انضمام بلاده الى اتفاقية تنقيح كتب التاريخ(٦)، والتي نصت على اهمية التوسع في تدريس تاريخ العالم، بما يودي الى خلق نوع من التفاهم والتقارب بين الامم. والتركيز على نبذ الافكار التي تعمل على شحن البغضاء ورح العداء بين الامم المختلفة(٧).

ان تركيز وزارة المعارف على ضرورة العناية بالتعليم الاولي والابتدائي، لم يكن يعني ان الجهات الحكومية كانت تغفل اهمية التعليم العالي، بالقدر الذي حاولت ان تمسك باسس تدعم الخطوات اللاحقة في

---

(١) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الثاني عشر، محضر الجلسة السابعة عشر، السبت ٢٣ نيسان ١٩٣٨ ، ص ١٩٧.

(٢) نفس المصدر، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) جريدة البلاد، ١٣ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٤) جريدة الراي العام، ١٢ شباط ١٩٣٨.

(٥) جريدة الراي العام، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٦) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٥٢ و ٢ص ٣ وزارة معارف العراق، ٦ تشرين الاول ١٩٣٨.

(٧) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٩٥٢ و ٩ ص ١٠ ملحق مسودة اتفاق تتعلق بتنقيح كتب التاريخ.

مجال التعليم. وعليه فان التقارير الصادرة عن المعارف، كانت تحوي العديد من الملاحظات التي تشير الى ضرورة حشد الجهود، وتنظيم العمل من اجل الحصول على نتائج مقنعة في هذا النطاق من التعليم. حيث تم الاقتراح، بامكانية جمع التخصصات العالية المختلفة، وجمعها في مكان واحد. لغرض تقليص الجهود والانفاق وتسهيل عملية الاشراف والمتابعة(١). واذا ما كانت العناية بالتعليم العالي هو شان خاص بوزارة المعارف، كامر يدخل في صميم مهامها وفعالياتها، فان هذا القطاع اخذ اهمية استثنائية لدى رجال السياسة، لاسيما عناية الملك فيصل الاول، الذي اراد من خلاله ان يعمل على خلق نوع من التوازن بين الفئات الاجتماعية، وتقريبها من نبض العمل، وتكريس حالة من الربط وتوثيق الشعور بالانتماء للوطن، من خلال فتح فرص اوسع لمن عانى من الابتعاد عن المشاركة في الفعاليات، بسبب نقص الكفاءة التعليمية، حتى كانت مدرسة الحقوق، الميدان الذي خاض فيه الملك فيصل تفعيل عملية المشاركة لدى فئات الشباب العراقي دون تمييز، أو محاباة لهذه الفئة على تلك(٢).

لقد اخذت الصحافة العراقية على عاتقها، مهمة الأخذ بمشروع التعليم العالي، والمطالبة بحشد كل الطاقات والجهود من اجل النهوض به، واعتباره مهمة وطنية مقدسة(٣). والواقع ان التوجه نحو التوسع في افتتاح كليات جديدة وفي تخصصات متنوعة، كان قد بدأ يظهر بجلاء، لتظهر كليات جديدة الى جانب المدارس العالية السابقة، كالحقوق والهندسة والمعلمين. حيث نشرت الصحف شروط القبول في كلية الزراعة خلال صيف ١٩٢٦(٤). وفي العام اللاحق صدرت الادارة الملكية بتاسيس كلية الطب، للحصول على كفاآت مهنية وطنية، تؤدي مهمة سد النقص الواضح في المجال الصحي(٥). واذا ما كانت الكليات قد استطاعت ان تمارس دورها في تخريج الكفاآت العالية، لسد النقص الحاصل في آليات عمل الدولة، فإن الدعوة للجامعة العراقية، كانت مطلبا حرص للدعوة اليه المثقفون العراقيون. من اجل تنظيم الفعاليات العلمية ورفدها بشكل جمعي في دائرة الفائدة والمعرفة(٦).

لا بد من الاشارة هنا الى ان فكرة الجامعة الشاملة، كانت قد ظهرت منذ بواكير الحكم الوطني، وبتشجيع مباشر من قبل الملك فيصل الاول، الذي امر بتشكيل لجنة تأسيسية، لإنشاء جامعة ال البيت في ١١

---

(١) ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٨٥٦/ ٣١١ و ٤ ص ١٢.

(٢) كامل الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١، ص ٦٥.

(٣) جريدة المعارف، ٢٤ ايلول ١٩٢٦.

(٤) جريدة المعارف، ١٠ ايلول ١٩٢٦.

(٥) كمال السامرائي، ما اسباب المعارضة الوطنية لتاسيس الكلية الطبية في بغداد؟، افاق عربية، كانون الاول ١٩٨٩، ص ٥٣. ايضا، هاشم الوتري، معمر الشابندر، تاريخ الطب في العراق، بغداد ١٩٣٩، ص ٧٢.

(٦) عبد الرزاق الهلالي، الدكتور زكي مبارك في العراق، مجلة الاقلام، ج ■ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ٦٣.

كانون الثاني ١٩٢٢. لتضم ست كليات "دينية، طبية، هندسية، حقوق، اداب، فنون"(١). ويتجلى الطموح الذي رافق المشروع، بالمخطط الحاذق الذي وضعه مدير الاشغال العمومية "الميجور ويلسون"، الذي عني بجماليات المعمار، من خلال التركيز على المنائر وتنظيم الحدائق وتقسيم المبنى الى بنايات للدرس والمحاضرات واخر للسكن، والصرح المركزي الذي يضم الادارة والموظفين. أما اختيار الموقع في الاعظمية وعلى جهة النهر، انما يفصح عن العناية الفائقة باهمية المشروع، من حيث التطلع نحو الافق الارحب لتقدم البلاد(٢). وكانت التخمينات الاولية التي وضعت من اجل بناء الكلية الدينية، والصرح المركزي والاقسام الداخلية لسكن الطلبة، قد قدرت بحوالي ٥٠ لك ربية(٣). وقيض لهذه الجامعة ان تبدأ عملها حيث عين لها "فهمي المدرس" وهوالابرز من بين مفكري العراق وكتابه، امينا عليها عام ١٩٢٤، والذي لم يأل جهدا في تنشيط وتفعيل دائرة عملها. الاان اصطدامه بالعديد من المعوقات، كالاختلاف في وجهات النظر الذي طفى الى السطح مع ساطع الحصري. ومحدودية الامكانات المتاحة، جعل من نوري السعيد يصدر امره بالغاء الجامعة عام ١٩٣٠(٤).

اثر العشائر:

ان الملاحظة الاولية لبنية المجتمع العراقي، تتيح للمراقب الاقرار، بسعة حجم المجتمع العشائري فيه، وبالتالي امكانية الخروج بنتيجة مفادها، ان سمة العشائرية كانت غالبة بشكل قوي. وعلى هذا انعكست التوجهات الصادرة عن الجهات المركزية، باهمية السيطرة على هذا القطاع، ووضع الخطط والمعالجات اللازمة لضمان التوازن والاستقرار في آليات العمل نحوه. وانطلاقاً من اهمية المجتمع العشائري، حرصت الادارة العثمانية ومن بعدها قوات الاحتلال البريطاني على تنظيم علاقات المجتمع العشائري، بما ينسجم ومصالحها. وكانت وجهة النظر البريطانية قد تلخصت في ضرورة الالتفات الى اهمية شيوخ العشائر، اذ من خلالهم يمكن السيطرة على عموم العشائر. وعليه لم يضيعوا الوقت، بل عجلوا في نقل احدى التجارب الادارية المطبقة في المستعمرات الاسيوية، وبدء العمل بقانون المنازعات العشائرية في شباط ١٩١٦، ليتم تكريس ظاهرة عزل المجتمع العشائري عن المجتمع المدني(٥). وكانت سلطات الاحتلال البريطاني قد حثت الجهود، لانهاء

---

(١) خالد السلطاني، عمارة جامعة ال البيت، افاق عربية، حزيران ١٩٩٢، ص ٦٥.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٢٠٢٧/ ٣١١، واص١، بيان مهندس وزارة الاشغال العمومية عن الجامعة. و ١ ص ١.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٢٠٢٧/ ٣١١، و ١ ص ٣ ايضا و ٣ ص ١٣.

(٤) منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، ص ١٩٢.

(٥) Robert Fernea, Shaykh and Effendi, Cambridge 1970 , P. 137 .

الاوضاع التي خلفها الوجود العثماني، وتوجهت نحو اعطاء فسحة واسعة للشيوخ لممارسة سلطات واسعة على افراد عشائرهم(1). فيما حاولت الادارة البريطانية توطيد اواصر العلاقة مع الزعماء العشائريين، من خلال الاتصال المباشر بهم، وتعميق النظرة نحو اهميتهم ومكانتهم الخاصة(٢).

تهيأت للشيوخ العشائريين فرصة الاستحواذ على المكانة المطلقة، نتيجة للسياسة التي انتهجها البريطانيون، وتعاظمت تلك المكانة ابان سنوات الحكم الملكي، حتى حظي اغلبهم بالمكانة الرفعية لدى رجال السياسة، لاسيما المتنفذين منهم وتسلل اخرون منهم، ليصبحوا اعضاء في البرلمان، حتى لم يعد نفوذهم مقتصرا على بيئتهم المحلية، بل توسع ليشمل الحياة السياسية في العراق، نتيجة للمكانة المالية التي احرزوها، واسلوب تقديم الهدايا الذي برعوا فيه، لشراء ذمم اصحاب القرار، لبلوغ المآرب التي يبغون(٣). والواقع ان النفوذ الذي حصل عليه شيوخ العشائر، كان قد ألب الكثير من رجال السياسة، الذين وجدوا فيه، استمراراً للسياسة التي وضعها البريطانيون في البلاد، من اجل ضمان مصالحهم، اذ طالب البعض منهم، بتقليص نفوذهم، واخضاعهم لطاعة الحكومة وسياستها المرسومة(٤). لاسيما ان العديد منهم لم يتورع عن المجاهرة بمناصرته وتأييده للنفوذ البريطاني في العراق، بل وكان البعض قد اشترط ولائه بالخضوع للمشورة البريطانية من قبل الحكومة العراقية. وهذا ما افصحت عنه المقابلة، التي اجراها بعض شيوخ العشائر مع الملك فيصل الاول في ٢٣ نيسان ١٩٢٢، في اعقاب مؤتمر كربلاء، حيث لم يتورعوا عن التنديد به ورفض مقرراته(٥). وهنا لابد من التنويه الى ان الامكانات المتاحة التي توفرت لديهم من اراض واسعة، وافراد قادرين على العمل والقتال بالاضافة الى تراكم الاموال لديهم، كانت قد دعمت كثيرا، قلة اعتمادها على السلطة المركزية، بل وعمقت لديها الجراة لمواجهة السلطة العليا ممثلة بالملك، والتصريح بمواقفها ازاءه. ان الندية تلك والمباشرة، انما تنبع من قيم البداوة الراسخة الجذور في المجتمع الفلاحي، بالاضافة الى حالة العزلة التي كانت تتعمق لديهم، والتي ساهمت في ارسائها جملة من العوامل، لعل ابرزها، طبيعة النشاط الاقتصادي، وشكل العلاقات السائدة المستندة الى النظرة، بان المجتمع الفلاحي قائم على الانتاج، في حين ان مجتمع المدينة يعتمد الادارة قاعدة لوجوده(٦).

---

(١) Report on Iraq Administration 1920-1922, P.18 .

(٢) Hanna Batatu, The Old Social Classes, P.88 .

(٣) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨، ص ٢٥.

(٤) توفيق السويدي، وجوه عراقية، ص ٥٣.

(٥) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط ٢، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٥، ص ٦٣.

(٦) Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East, London 1948, P. 105.

ان النفوذ الذي حصل عليه شيوخ العشائر، كان مستمدا من حجم الاملاك والاموال التي بحوزتهم. وعلى هذا طفت على السطح، ممارسات الضغط الشديد على الفلاحين، وساهمت السلطة الحاكمة في دعم موقف الشيوخ على حساب الفلاحين، مما ادى الى تعميق الهوة بين افراد العشائر والحكومة، وتركيز النظرة نحو العلاقة الوطيدة بين الشيخ والحكومة وبالتالي، توسع انطقة العلاقات والتحرك، للشيوخ في مجال السلطة. حتى انطبعت العلاقة القائمة بين الشيخ والفلاح بالريبة المتبادلة وعدم الثقة. فالشيخ يبغي ارباحا اوسع واكثر، فيما كان الفلاح يطالب بحصة تسد أوده، وتدبر قوت عياله. وكنتيجة منطقية لهذه العلاقة، نشبت في اكثر من بقعة في العراق، الانتفاضات الفلاحية، التي كثيرا ما كانت تقف السلطة الحكومية فيها، الى جانب الشيخ، لاعتبارات الزعامة والنفوذ والمصالح الاقتصادية(١). و لم تقف حدود العلاقة عند هذه الاعتبارات، بل اشار بعض الباحثين الى الارث التاريخي الذي خلفته، علاقة الحكومة بالفلاحين من حيث جباية الضرائب والسخرة اللتان كانتا سائدتين في العهد العثماني. بالاضافة الى الاعراف والقيم السائدة في المجتمع العشائري، والمستندة الى احترام العرف على حساب القانون(٢). وانطلاقا من الوعي الذي ادركه بعض السياسين، برزت اصوات منادية بضرورة دمج العشائر بنشاطات الحكومة، من خلال تعديل قانون دعاوي العشائر، وردم جزء من الهوة الفاصلة بين المجتمعين العشائري والمدني(٣). واهمية التنبه الى ضرورة وضع خطة ناضجة منسقة، تهدف الى تعليم ابناء العشائر، وتنوير الاذهان. لاهمية ذلك في إعداد المجتمع بصورة عامة، للتطورات التي تستعد لها البلاد، لاسيما في مجال انتخابات المجلس التاسيسي(٤) ومن خلال التمعن في تفصيلات الصورة، نجد ان المؤسسات السياسية التي تم التهليل لها، قد خضعت لسيطرة ذوي النفوذ، من كبار رجال المال وشيوخ العشائر. حيث باتت البلاد تسير وفق السياسة التي يضعون ويرسمون(٥). الا ان هؤلاء وان مثلوا واجهة سياسية لها ثقلها واهميتها. فان الدور الذي انيط بها، انما كان اتباعيا مساندا للفئة الحاكمة "المحترفة" من رجال السياسة العراقية، الذين تصدروا ساحة العمل(٦). حيث عمل هؤلاء على تركيز وتطمين مصالح المتنفذين الكبار، واقحامهم في الساحة السياسية من اجل توكيد الولاء لوجهة النظر البريطانية، والاستناد الى

---

(١) زكي خيري، ملاحظات اولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٤٧.

(٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٥، ص ١٧٦.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، بين الملك فيصل الاول وناجي السويدي، مجلة افاق عربية، كانون الاول ١٩٧٩ ، ص ٥٢.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ١٨٥٦/ ٣١١ و ٤ ص ٩، تعليم العشائر في ٢٥ كانون الاول ١٩٢٣.

(٥) Hedley V. Cook, Challenge and Response in the Middle East, New York 1952, P. 178 .

(٦) رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٧٧ ، ص ٧٧.

قوة، فيها الدعم المالي والنفوذ الواسع(١). وعلى هذا عانت الفعاليات السياسية من الركود، نتيجة للاعتماد على ذات المصادر الداعمة،من دون اي تغيير يذكر(٢).

ان علاقة المحاباة التي كانت قائمة بين شيوخ العشائر والحكومة، لم تكن تعني استمرارها، دون ان تبدو للعيان بعض المشاكل، أو حتى التصادم في المصالح. اذ كثيرا ما كانت رغبات الحكومة لا تتوافق واحوال بعض زعماء العشائر، مما يؤدي الى تفاقم الاوضاع، بل ان الاحوال تبلغ حد الصدام المباشر. وفي هذا لم تتوان الحكومة عن استخدام القوات المسلحة لضرب العشائر من اجل ضمان السيطرة عليها(٣). وهذا العمل كان من نقاط الخلاف التي دبت الى طبيعة العلاقات القائمة بين الحكومة الوطنية الجديدة، والسلطات البريطانية، والتي لم يرق لها ان تجد الحكومة، باسطة نفوذها وسلطتها على العشائر، بل الامر كان اشد خطورة، اذ حاول الجانب البريطاني، غرس بؤر ذات سلطة وقوة، لتكون أداة للضغط والابتزاز. وكمثال على ذلك رفض بريطانيا تقديم المساعدة لاخماد التمرد العشائري، الذي قام به الشيخ سالم ال خيون رئيس قبائل بني اسد في كانون الاول ١٩٢٤، والادعاء بان ذلك العمل يعد امرا داخليا، لا شأن لبريطانيا به(٤). و لم يقف الامر عند حدود مواقف طارئة، بقدر ما كانت اليد البريطانية، تعبث بمقدرات البلاد، من خلال تسخيرها لبعض زعماء العشائر، للوقوف في وجه قانون التجنيد الاجباري. حتى ان الرفض اتخذ طابع المباشرة العنيفة، بحيث ان الرفض كان منصبا على عدم جدوى دعوة الشباب للتجنيد، ما دامت بريطانيا قد تكفلت بالدفاع عن البلاد(٥). والواقع ان الرفض لم يخرج عن مبررات تتعلق باليد العاملة، اذ كانت الملاحظات الرئيسية قد إنصبت على ان التجنيد الاجباري، سيؤثر على اليد المنتجة، لاسيما وان اغلب المجتمع العراقي من الفلاحين الذين يشكلون النسبة الاكبر من السكان. بالاضافة الى حاجة البلاد لتدعيم انتاجها وترصين اقتصادها، وحيث ان دخل البلاد يقوم على الزراعة، فان هذا الامر لابد ان يترك اثاره الشديدة عليها. وعليه برز الرفض كاقوى ما يكون، حتى ان العديد من القبائل رفضت عملية التعداد العام للسكان، الذي جرى في تشرين

---

(١) عبد النافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٣، ص ١٦٩.

(٢) غانم محمد صالح عبد الله، النظام السياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٦١.

(٣) British Report 1922-1923, P. 14.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ص ٢٧١.

(٥) F.O.371/12257/3881 Note on Internal Situation in Iraq by High Commissioner, 27/6/1927.

الاول ١٩٢٧، وهددت بالمقاومة المسلحة ان اصرت الحكومة على تنفيذ اجراءاتها[١]. ولا يمكن التغاضي عن الاثر الذي خلفته العمليات العسكرية من قبل الحكومة، لضرب التمردات العشائرية في بواكير سنوات الحكم الوطني، اذ كانت وجهة النظر تقوم على ان دعم وترصين الجيش سيكون مردوده على مكانة ونفوذ القبائل. وبالفعل ان النفوذ الذي كانت تتحصل عليه العشائر، خضع بشكل واضح لتوجهات المندوب السامي البريطاني، الذي جعل منها أداة للضغط على الملك فيصل الاول، عندما تقرب من العناصرالوطنية، المنادية بانهاء الانتداب[٢]. وهذا الوصف للمكانة التي بلغها بعض شيوخ العشائر لدى دار الانتداب البريطاني، لا تعني ان الامور كانت تسير بشكل حسن. إذ كثيرا ما كان بعض الشيوخ يقعون في مطب سوء فهم النوايا السياسية، من حيث حالات التقارب، التي كانت تحدث بين البلاد ودار الاعتماد، لتكون العشائر عرضة لضرب الجيش لها[٣]. ومن المهم الاشارة هنا الى ان زعماء العشائر، تمكنوا من نيل مكانة هامة في الحياة السياسية، اعتماداً على المقاعد، التي حصلوا عليها في البرلمان، اذ بلغ عدد شيوخ العشائر في اول مجلس تاسيسي عراقي عام ١٩٢٤ اربع وثلاثين نائبا، من بين تسعة وتسعين تم انتخابهم[٤]. وبهذا تتضح المكانة التي احرزها الشيوخ، بحكم سعة حجم المجتمع الفلاحي اذا ما قورن بالمجتمع المديني. الا ان سمات الوهن والضعف الثقافي وقلة الادراك السياسي، كانت من العوامل التي ادرجها بعض الباحثين، ليحملوا زعماء العشائر الضعف الذي بدت عليه المؤسسة البرلمانية في العراق[٥].

حرص رجال السياسة على الاعتماد على اسناد العشائر لدعم موقفهم، حتى ان التحالف بين السياسيين المحترفين وشيوخ العشائر، كان من ابرز السمات التي ميزت حقبة العشرينات وبواكير الثلاثينات، حتى لنجد ان بعض القبائل، لا تتورع عن زج محاربيها مع القوات النظامية، لاخماد تمرد عشائري من اجل ارضاء حليفها السياسي. ومن اجل الوقوف على طبيعة العلاقة، تجدر بنا الاشارة الى ان رجال السياسة كانوا يعمدون الى دعم وزاراتهم بالعشائر، بل ان المعارضين منهم كانوا يضغطون على الوزارات، من خلال التلويح بسلاح العشائر. اما المكاسب التي يجنيها زعماء العشائر، فكانت عبارة عن زيادة في المصالح الاقتصادية،

---

(١) British Report 1927 .P. 66

(٢) Batatu, The Old Social, P.91

(٣) P.J.Sluglett, Britainin Iraq 1914-1932, London 1976, P240.

(٤) Btatu, OP.cit, P.103

(٥) Majid Khadduri, Republican Iraq, New York 1969, P.9

لاسيما في مجال الحصول على الاراضي وحصص الماء والاسمدة، بل ان الاسناد يتم في بعض الحالات، حتى في حالة النزاعات العشائرية[١].

تركت وفاة الملك فيصل الأول، أثرها الواضح على الحياة السياسية في العراق، وبدرجة الخصوص برزت الآثار على طبيعة علاقة الحكومة بالعشائر، إذ كان الملك فيصل يحرص على خلق نوع من التوازن، مع مختلف القوى الفاعلة في السياسة[٢]. والواقع ان قلة خبرة الملك الشاب (غازي)، والوفاة المفاجئة للملك فيصل، قد ساهمتا في خلق فراغ سياسي، أتاح الفرصة لرجال السياسة المحترفين من التدخل، وتسيير دفة الأمور لصالحهم. بل أن الأوضاع تطورت، الى الحد الذي عمد البعض منهم للأستناد الى بعض قوى الضغط، لتغيير الوزارة. حيث تداخلت الرغبات والطموحات الشخصية، لتوجه بعض السياسيين نحو العشائر. فرشيد عالي الكيلاني لم ينس لعلي جودة الأيوبي مشورته، التي اسداها للملك غازي[٣]. والتي أدت الى استقالة الكيلاني من رئاسة الوزارة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣، حيث تم رفض حل مجلس النواب. فكان إن حشد جهود المعارضة لمواجهة قرار وزارة الايوبي(٢٧ آب ١٩٣٤-٢٣شباط ١٩٣٥) والقاضي بحل المجلس النيابي، والذي صدرت الأرادة الملكية فيه، في ٤ أيلول ١٩٣٤، وكان لهذه المناورة السياسية، ان تطورت الاحداث بين المعارضة، التي يقودها أقطاب حزب الأخاء (ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني) والحكومة. و لم يتوان الاخائيون من جمع اطراف العناصر الموالية لها، لا سيما من العشائر[٤]. لعقد الأجتماعات خلال شهر كانون الأول ١٩٣٤ في الصليخ (ضاحية في بغداد) والكاظمية وكربلاء والنجف والمشخاب والدغارة. وكانت المطالب قد تركزت حول الاخلاص للملك غازي ورفض المساس بالقانون الأساسي (في تلميح لاجراآت وزارة الأيوبي حول حل البرلمان) وتنظيم علاقات العشائر دون الاعتماد على الحكومة، مع أخذ إقرار من المشاركين بالمؤتمر بعدم الاشتراك في الحكم من دون إذن الحلفاء. ومن أجل توسيع نطاق المعارضة وكسب التعاطف، حرصت المعارضة على عقد مؤتمر النجف في ٩ كانون الثاني ١٩٣٥، حشت فيه الجهود لتدخل رجال الدين، لما لديهم من التأثير على رجال العشائر[٥]. وهكذا استقالت وزارة علي جودة الأيوبي في ٢٣

---

(١) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة السياسية في العراق الملكي، دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٤، ص٢٧.

(٢) عبد الرضا الطعان، قراءة في كتاب الدكتور فاضل البراك دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١، مجلة آفاق عربية، كانون الثاني ١٩٨٨، ص٣٦.

(٣) محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، دار الحرية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٣٠.

(٤) لطفي جعفر فرج عبد الله، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧، ص ٩٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣ ص ص ٥٠-٥١ أيضا، محسن ابو طبيخ، المبادئ والرجال، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٨، ص ٣٥.

شباط ١٩٣٥، لتعقبها وزارة جميل المدفعي الثالثة والتي لم تدم سوى أحد عشر يوماً فقط (٤ آذار ١٩٣٥– ١٥ آذار ١٩٣٥). ليصل الأخائيون الى دست الحكم من خلال تبوء ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة في ١٧ آذار ١٩٣٥، وبقدر ما بذل الهاشمي ورفاقه من المساعي، لاسقاط وزارة الأيوبي والمدفعي. واجه الأخائيون مشكلة التمسك بالمناصب والبحث عن النفوذ، إذ دب الخلاف بين رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان حول منصب وزير الداخلية، لأهميته المباشرة في توطيد العلاقات مع زعماء العشائر. و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ثارت بعض العشائر في وجه وزارة الهاشمي، بعد أن وجدت الأثر الذي تتركه على واقع الحياة السياسية[1]. فكانت حركة الرميثة الأولى في ٧ مايس ١٩٣٥، وحركة سوق الشيوخ وحركة الرميثة الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦، وحركة عشائر الاكرع في ٤ حزيران ١٩٣٦. والتي لم تتوان الوزارة عن قمعها وضربها بشدة بواسطة القوات المسلحة[2].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية، ط ٦، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠، ج ١ ص ص ٢٦–٢٧.

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢–١٩٣٦، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٦، ج ٢ ص ص ٢١٨–٢٣٨. أيضا، العقيد جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، دار المثنى، بغداد ١٩٨٣، ص ١٥٢.

الفصل الرابع

الاحزاب والتيارات السياسية

الاحزاب والتيارات السياسية:

كان لظهور الحكم الوطني في العراق، اثره الهام في بلورة الاتجاهات والافكار السياسية، من خلال بروز المؤثرات الاهم في التعبير عن تحديد المطالب التي تبنتها النخبة المنورة. واذا ماكان بعض الباحثين قد ربط بين المسوغات التي رفعتها الحركة الوطنية، لتحديد المطالب ازاء الوضع المعقد الذي خلفته اوضاع الانتداب، التي فرضتها بريطانيا على العراق. وعلى هذا تكون الاشارة الى ان الاوضاع السياسية التي احاطت بالعراق، جعلت اتجاهات الافكار تأخذ جانبها السياسي بشكل يكاد يكون طاغيا على الاتجاهات الاخرى. وعليه فان ادوات التعبير التي رافقت الجهود المبذولة لتحديد الافكار بشكل واضح، كانت خاضعة بصورة تكاد تكون مطلقة، للارادة الرسمية التي عبرت عنها الحكومة، تحت دعوى عدم وجود قانون خاص بالاحزاب والجمعيات،ليتسنى لها العمل من خلاله وفي ضوء مواده. وهنا لابد من الاشارة الى ان الافكار بالعادة، ليست وليدة لتوجهات الهيئات، فالاتجاهات السياسية، كانت قد عبر عنها من خلال نشاط الحركة الوطنية في فترات سابقة لظهور الحكم الوطني. الا ان المجال الذي اتاحته التجربة الحكومية، كان له ابلغ الاثر في ظهور بذرة العمل المنظم وارساء القواعد والتقاليد الحزبية. حيث ظهرت على ساحة العمل السياسي، الاحزاب المعارضة والموالية(١). وهذا القول لايعني بان النضج كان رديفا للعمل الحزبي، بقدر ما كانت العلاقات الشخصية ورغبة البعض في الوصول الى الواجهة، هي الدوافع الرئيسية. كما ان واجهات العمل السياسي كانت خاضعة للاوضاع والظروف المحيطة التي احاطت بالدولة الجديدة، وانعكاسها على تجمعات السياسين الذين ارادوا منها، سبيلا للتعبير عن المشاكل المحيطة. حتى ليمكن القول، ان الانية ومعالجة بعض القضايا الملحة، كانت تمثل عوامل الحشد والاستمرار بالعمل، حيث نرى ان اغلبها سرعان ماينفرط عقدها وينتهي دورها بمجرد انتهاء المبررات التي انشئت من اجلها. ويصدق هذا القول على الاحزاب الوطنية، التي تأسست من اجل رفع المطالب العراقية حول مشكلة الموصل. لاسيما الاحزاب التي ظهرت في الموصل "حزب الاستقلال العراقي، جمعية الدفاع الوطني، الحزب الوطني" أو بعض الاحزاب التي انشئت من اجل دعم بعض القضايا المتعلقة بآليات العمل الحكومي(٢).

لم يتجاوز العمل الحزبي الاهتمامات التي تبنتها الفئات التي كانت لها الحظوة في العهد السابق، وتمكنت من النفاذ لتعبر عن نفسها من خلال الانشطة الحزبية، ولتتمكن بالتالي من مواجهة الزحف الذي رافق خطوات الفئات الجديدة، التي تم لها السيطرة على الانشطة السياسية "كالضباط الشريفيين على سبيل المثال". حتى انها وبرغبة عارمة للتوصل الى منافذ التأثير، عمدت للاتصال باكثر من جهة لتوطيد مكانتها.

---

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط ٣، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧، ص ٨١.

(٢) عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢-١٩٤١، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٣، ص ٦١.

حيث حاولت التقرب من سلطة الملك، بالاضافة الى اخذها بالاعتبار اهمية الموقع الذي تشغله بريطانيا في توجيه الصراعات. والواقع ان الحرص الذي بذله رجال الاحزاب في توطيد اركان نفوذهم في الحياة السياسية، ساهم الى حد بعيد، في نشوب صراعات لم تهدأ أو تنقطع. حتى ان هذا الوضع انعكس على طبيعة التشكيلات السياسية القائمة، ووسمها بعدم الاستقرار، وهذا الامر كان انعكاسا واضحا لتأثير الاحزاب السياسية في الرأي العام. حتى ان البعض من الباحثين لم يتوانوا عن توجيه الاتهام الى الاحزاب، وتحميلها مسؤولية العبث بالوحدة الوطنية نتيجة لتضارب الاراء واختلاف الميول[١]. الا ان هذا الرأي لايعدو عن الاخذ بالموضوع من زاوية واحدة، فالعمل الحزبي الذي برز الى واقع الحياة السياسية، وعلى الرغم من الهنات ونقاط الضعف التي يمكن تسجيلها عليه. الا انه كان تمثيلا للتطورات الفكرية التي اوضحت عن نفسها في اكثر من ميدان ومجال، حيث كان للاحزاب الاسهام الواعي في تأشير مواطن الخلل وتحفيز المجتمع أو على اقل تقدير النخبة المثقفة، للتنبه الى مايحيق بالوطن من اخطار ومزايدات، يتولاها طرف واحد من المجتمع مقابل الهيمنة البريطانية. وعلى هذا كان العمل الحزبي مجالا للتعبير عن الاتجاهات المتعددة، التي كانت تحملها جماعات المثقفين، بالاضافة الى المساهمة الناشطة والفاعلة في الحياة الفكرية والثقافية،حيث كانت لمساتها واضحة في اثراء الواقع الثقافي والفكري، من خلال اتجاهها نحو توسيع النشاط الصحفي، والتركيز على اهمية التعليم والاهتمام بالمجتمع للنهوض بالدولة بشكل عام[٢].

لقد حمل المثقفون تصورا مثاليا لطبيعة وشكله العمل الحزبي، وعولوا على الاحزاب كثيرا، من حيث احتوائها للتنوع والتعددية التي تسهم في إغناء الموقف السياسي، وتحديد المنطلقات الواعية لاتجاهات العمل من اجل النهوض والارتقاء بالبلاد. الا ان التباين في وجهات النظر كان واقعا قائما، حيث نلمس وجهات نظر، عبر عنها بعض المثقفين في ضرورة توسيع نطاق عمل الاحزاب، ولكن تحت شروط من الموضوعية والنزاهة والدقة. وهذا ماعبر عنه معروف عبد الغني الرصافي في افتتاحية جريدة "الامل"[٣]. فيما دعا سليم حسون صاحب جريدة "العالم العربي" الى ضرورة تنبه الاحزاب السياسية الى الواقع بموضوعية والاخذ بنظر الاعتبار، الظروف المحيطة بالبلاد والاخطار التي تتقاذف به[٤].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط ٢، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٥٧، ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) فائق بطي، صحافة العراق،مطبعة الاديب، بغداد د.ت، ص ٥٥.

(٣) جريدة الامل، ٩ تشرين الاول ١٩٢٣.

(٤) جريدة العالم العربي، ٣٠ نيسان ١٩٢٤.

الحزب الوطني العراقي:

حاولت العناصر الوطنية التواصل في التعبير عن مواقفها من خلال التوجه نحو لانتـات العمـل الحزبي، حتى ان الحزب الوطني العراقي الذي تأسس في ٢ آب ١٩٢٢، بجهود جعفر ابو التمن، وبهجت زينل، ومحمد مهدي البصير، ومولود مخلص، وحمدي الباجـةجي، وعبـد الغفـور البـدري، والشيـخ احمـد الـداود، ومزاحـم الباجهجي وعلي البازركان، لم يكن الا استمرارا لعمل جمعية حرس الاستقلال وجمعية العهـد اللتين نشطت فعاليتهما الوطنية ابان عهد الاحتلال البريطاني[١] وكـان الحزب قـد لخص اهدافـه السياسيـة في رفـع شعار الاستقلال، الذي جعل منه الركن الاساس[٢]. بالاضافة الى تعزيـز الصفـوف والعمـل مـن اجـل دعـم النظام الملكي، طالما استند الى الدستور وتوجه نحو النشاط النيابي في الحياة السياسية العراقيـة. و لم يغفـل الحـزب مـن التأكيد على اهمية الدفاع عن البلاد، وحث الخطى نحو رقي العراق من خلال دعم المشاريع الانمائية، والعمـل على شحذ الهمم من اجل حب الوطن والوحدة العربية. وانطلاقا من الحرص على صفاء مسيرة الحزب، عمـد مؤسسوه الى وضع شروط دقيقة للمنضوي تحت لوائه. وتقصي الاخلاق الشخصية ومعرفة الاسباب التي دعته للانخراط في الحزب[٣].

واجه الحزب الوطني ومنذ بواكير تأسيسـه، انشـقاقا في الموقـف ازاء مسـألة الانتخابـات عـام ١٩٢٢، حتى برز فريق رافض للمشاركة في الانتخابات، قاده محمـد جعفـر ابـو التمـن وحمـدي الباجـةجي، وكـانت المسوغات التي قدماها تتلخص في زيف الادعاء الحكومي بحرية الانتخابات، فيما طالب عبد الغفـور البـدري والشيخ احمد الداود بضـرورة مشـاركة الحزب في الانتخابـات، لدعـم موقفـه وتحفـيزه للمشـاركة في الحيـاة السياسية[٤]. والواقع ان ظهور الحياة الحزبية، انما كان نتيجة طبيعية اقدمـت عليهـا الحكومـة، بعـد المطالبـات المستمرة التي اقدم عليها المثقفون، الذين اشـاروا الى اهميـة الاحـزاب في صيانـة عمليـة الانتخابـات والتمهيـد لها[٥]. فيما شددت اطراف اخرى على اهميـة العمـل السياسي المنظـم واعتبـار الاحـزاب ضـرورة تدعوهـا التطورات السياسية التي شهدتها البلاد[٦]. وكانت الصحافة العراقية الوطنية، قد عبرت عن غبطتهـا لتأسيس

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٢٦ ص ٣.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة مجيد خدوري وفيصل نجم الاطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦، ص ٨١.

(٣) جريدة المفيد، ٨ اب ١٩٢٢.

(٤) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، دار الحرية، بغداد ١٩٧٧، ص ٦٠.

(٥) جريدة المفيد، ٤ مايس ١٩٢٢.

(٦) جريدة الاستقلال، ٩ مايس ١٩٢٢.

الحزب الوطني من خلال الاشارة الى المنهج الذي نشرته على الجمهور، والمضامين السياسية والوطنية التي حفلت به(١). ونتيجة للسمعة الطيبة التي حظي بها رجال الحزب الوطني، وانفتاحه السياسي، توجهت العديد من الفئات الشعبية للإنضواء في الحزب، حتى كانت تمثيلا واسعا للفئات الاجتماعية، بالاضافة الى تجاوز العقد الطائفية،حيث اجتمع مثقفو السنة والشيعة في تنظيم سياسي واحد(٢). ونتيجة للنشاط السياسي الدافق، الذي بذله اعضاء الحزب عمد المندوب السامي البريطاني الى اغلاق الحزب في ٢٦ اب ١٩٢٢، الا انه عاد الى دائرة النشاط السياسي في ١٩ تموز ١٩٢٨، بعد اندماج الجمعية الوطنية فيه. حيث تألفت الهيئة الادارية من؛ جعفر ابو التمن، مولود مخلص، بهجت زينل، محمود رامز، احمد عزت الاعظمي، محمد مهدي البصير، علي محمود الشيخ علي وعبد الغفور البدري(٣). وكانت بواكير عمل الحزب، معارضته للمنهاج الذي تقدمت به وزارة عبد المحسن السعدون، بالاضافة الى انتقاده سياسة وزارة ناجي السويدي "١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩–١٩٣٠" واتهامها بالعجز عن تطبيق المنهج الوزاري الذي اعلنته(٤). ويأتي الدور الاهم والفاعل في تآخي الحزب الوطني العراقي مع حزب الاخاء الوطني في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠، للوقوف في وجه الاجراآت التي كان يعمد اليها نوري السعيد لتوقيع المعاهدة العراقية–البريطانية، وتأسيسه لحزب العهد العراقي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ من اجل الحصول على الاغلبية البرلمانية. وكان حزب الاخاء الذي ضم ابرز رجالات السياسة العراقية امثال ياسين الهاشمي، توفيق السويدي، رشيد عالي الكيلاني، حكمت سليمان، علي جودت الايوبي، محمد رضا الشبيبي، كامل الجادرجي، يوسف غنيمة ومحمد زكي البصري. والواقع ان حزب الاخاء لم يكن الا استمراراً لحزبي الشعب والتقدم مما كان له ابرز الاثر في اتساع نطاق نفوذه وقوة مركزه. وكان الحزب قد حصل على اجازة التأسيس في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠(٥).

وقف الحزب الوطني بكل قوة من اجل رفض مشروع المعاهدة، لاسيما وانه الحزب الوحيد الذي كان يمتلك الشرعية من حيث الموافقة الرسمية، يضاف اليها التفاف المعارضة الوطنية حول الحزب. وكان جعفر ابو التمن قد اشار الى الغموض وعدم الوضوح الذي يكتنف الموقف البريطاني حول المعاهدة، مما يعني سوء النية المبيتة لديها ازاء العراق(٦). وهذا ما دعا العناصر الوطنية، لتبني توحيد الجهود وتنسيق المواقف من اجل دعم

---

(١) جريدة العراق، ٨ آب ١٩٢٢.

(٢) جريدة المفيد، ٨ آب ١٩٢٢.

(٣) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣٠ ص ٢٤.

(٤) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في السياسة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٧٨،ص ٢٦٨.

(٥) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق، ص ص ٢١٢–٢١٣.

(٦) جريدة (الرافدان)، ١٩ شباط ١٩٣٠.

المعارضة، لاحباط محاولات الحكومة في توقيع المعاهدة[١]. وكان جعفر ابو التمن المعتمد العام للحزب الوطني العراقي قد تقدم بمذكرة الى الملك فيصل الاول في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٠، بلغت خمسة اوراق اشار فيها الى "ان الحزب ياصاحب الجلالة قد ابدى قلقه غير مرة من الغموض الذي استحوذ على تصريح لندن الذي جعلته –ويالالاسف– الوزارة الحاضرة منهجا لها غير منتبهة الى مافي ذلك من مس بكرامة الامة وحكومتها اذ لم يدون التاريخ الدولي سابقة كهذه كانت فيها حكومة وطنية منفذة لاغراض سياسة تنتهجها حكومة اجنبية طامعة وكانت هذه الهفوة من جانب الحكومة الحاضرة اول نذير بالخطر وعامل للفشل"[٢]. وكان ياسين الهاشمي وناجي السويدي وجعفر ابو التمن قد تقدموا بمذكرة الى الملك، احتجوا فيها على مواقف وزارة نوري السعيد، واصفينها بالتأثير على مجلس النواب وتسخيره لخدمة توجهات الوزارة بدلا من التعبير عن رأي الامة[٣]. وكان رد رئيس الديوان الملكي على المذكرة، قد تلخص في الاشارة الى دستوريتها واستشارتها الدائمة مع الملك، ملمحا الى دور ناجي السويدي في توقيع معاهدة ١٩٢٦ حيث كان يشغل منصبا وزاريا مع ياسين الهاشمي خلال توقيع معاهدة ١٩٢٧[٤].

حرص الحزبان المتآخيان الوطني والاخاء على رفع المذكرات العديدة للملك فيصل الاول حول رفض المعاهدة، حتى ان المذكرة المرفوعة في ١١ كانون الثاني ١٩٣١ قد حوت على التماس من قبل الحزبين، يطالبانه في استعمال حقه الدستوري في عدم تصديق المعاهدة، وطلب اعادة النظر فيها[٥]. وكان الاجتماع المتواصل من قبل جعفر ابو التمن وياسين الهاشمي وناجي السويدي، بحكم قيادتهم للمعارضة الموجهة لحكومة نوري السعيد وتزعمهم للاخاء الحزبي بين الوطني والاخاء[٦]. بالاضافة الى تحديد موقفهم من المناورات، التي كانت تعمد اليها بريطانيا[٧]. وتوالت الاجتماعات التي عقدها الحزبان واشارا الى ان حالة التآخي كانت نتيجة طبيعية للموقف السياسي الذي تمر به البلاد[٨].

---

(١) جريدة (الرافدان)، ٢٣ شباط ١٩٣٠، ايضا احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠، ص ١٦٩.

(٢) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٢ ص ٥، في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٣) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٤ ص ١٢، في ٩ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٤) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٣ ص ٩، في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٥) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ١٠ ص ١١، في ١١ كانون الثاني ١٩٣١.

(٦) جريدة الاخبار، ٢٤ حزيران ١٩٣١.

(٧) جريدة الاخاء الوطني، ٣ اب ١٩٣١.

(٨) جريدة الاخاء الوطني، ٣ ايلول ١٩٣١.

كان موضوع مهاجمة وزارة نوري السعيد، وانتقاد المعاهدة التي وقعتها مع بريطانيا الشغل الشاغل للحزبين المتآخيين، و لم يكفا عن رفع المذكرات الى الملك فيصل، حول التصرفات غير القانونية للوزارة، وكانت الاشارة الى غلق جمعية ارباب الصنائع، ومضايقة الحزب الوطني عن طريق مصادرة اوراقه ووثائقه، والتجاوز على اعضائه واهانتهم(١). وانتقدا سياسة الوزارة في نفي وسجن اعضاء الحزبين ومنعها لافتتاح الفروع الحزبية ومصادرة حرية الصحافة الوطنية "فتعطل مايربو على عشرين صحيفة لا ذنب لها سوى التعبير عن الرأي العام"(٢) والواقع ان الحزبين كانا قد توجها نحو الاعتماد على سلاح الصحافة، لكشف اخطاء الوزارة والتعريض بافرادها، مستقطبة في ذلك بعض الاسماء الصحفية البارزة، للكتابة في نقد المعاهدة والتعريض بالحكومة(٣). وعلى هذا وجهت الحكومة الانذارات بالغلق، لجريدة الاخاء الوطني وهي مازالت في عددها الثاني الصادر في ٣ اب ١٩٣١(٤).

فرضت حكومة السعيد رقابة صارمة على نشاطات الحزبين المتآخيين، لاسيما خلال فترة احداث الاضراب العام، الذي عم بغداد ومدن عراقية عديدة. حيث تابعت وزارة الداخلية ورصدت تحركات حزب الاخاء في المدن العراقية، حيث يشير متصرف لواء الحلة الى زيارة محمود الطبقجلي في كتاب موجه الى وزارة الداخلية "وقد استخبرت بصورة خاصة من ان المومى "المومأ" اليه اوعز الى بعض منتمي حزب الاخاء بتقديم برقيات الاحتجاج على تصرف اعمال الوزارة وذلك لمناسبة تشريف صاحب الجلالة"(٥). و لم تقف الامور عند حدود المراقبة والمضايقات، بل عمدت الحكومة الى التصعيد، حين عبر الحزبان المتآخيان عن شكواهما الى الملك فيصل "ومن المؤلم ياصاحب الجلالة ان توقف السلطة جماعة من الابرياء الذين لم تصدر لهم اية حركة تدل على مخالفة قانونية"(٦). وكان الحزب الوطني قد اعلن عن احتجاجه في مذكرة رفعها الى وزير الداخلية، بسبب اقدام متصرفية الناصرية الى القاء القبض، على عميد فرع الحزب في اللواء واخضاعه للتفتيش المهين، "كل ذلك تقدم عليه ادارة الناصرية والبلاد في دور الاستفتاء العام والانتخابات النيابية وفي عهد الاستقلال

---

(١) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٩ ص ٢٣،بغداد في ٢٤ ايلول ١٩٣١.

(٢) ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٢٤ ص ٣٠، بغداد في ٢٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٣) خيري العمري، ابراهيم صالح شكر، مجلة الاقلام "بغداد"، ج ٢، السنة الاولى، تشرين الاول ١٩٦٤، ص ٤٠.

(٤) جريدة الاخاء الوطني، ٣ ايلول ١٩٣١.

(٥) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٢٠ ص ٢٥ من متصرف لواء الحلة في ٢٤ ايلول ١٩٣١ الى وزارة الداخلية.

(٦) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١١ ص ١٢، حزب الاخاء الوطني في ٧ تموز ١٩٣١، ايضا، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٣ ص ١٤ الحزب الوطني العراقي في ١٠ تموز ١٩٣١.

التام الذي كان من المنتظر ان تتجلى فيه الحرية باجلا "باجلى" معانيها للتمييز بينه وبين عهد الانتداب، كيف يتسنى للحزب تقرير مايراه صالحا في امر الانتخاب اذا حظر عليه مواجهة اعضائه والمنتمين اليه"[١].

بتولي رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة "٢٠ اذار ١٩٣٣-٩ ايلول ١٩٣٣" وتأليفه الوزارة الثانية "٩ ايلول ١٩٣٣-٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣" يكون المجال قد فتح لدخول حزب الاخاء دورا جديدا، تمثل في الانتقال من المعارضة الى سدة الحكم، حيث حظي اعضاء الحزب، بوزارة المالية لياسين الهاشمي، والداخلية لحكمت سليمان، العدلية لمحمد زكي، والمعارف للسيد عبد المهدي. وعلى الرغم من الموقف المعارض للحزب من المعاهدة، الا ان التشكيلة الوزارية قد ضمت ابرز المناصرين لها، وهما نوري السعيد الذي اسندت اليه وزارة الخارجية، ورستم حيدر للاشغال والمواصلات[٢]. ونتيجة للتبدل الذي ظهر في حزب الاخاء، لاسيما في موضوع المعاهدة، فانه غدا عرضة للنقد من قبل المعارضة. مشيرين الى التناقض الفاضح في المواقف، وكيف ان القرارات تتبدل في ليلة وضحاها[٣]. وكان الحزب الوطني قد اعلن عن فض ميثاق التآخي المعقود مع حزب الاخاء، نتيجة لاخلال الاخير ببنود الميثاق والتهافت على السلطة، وتناسي المواقف والمبادئ[٤]. والواقع ان حزب الاخاء كان قد اخل بوثيقة التآخي. حيث قبل تسلم مسؤولية السلطة، دون المطالبة بتعديل المعاهدة وحل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة[٥].

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ٨ ص ٨، الحزب الوطني العراقي في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢.

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٦، ج ٢ ص ١٥٣.

(٣) جريدة العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٣٣.

(٤) جريدة الاحرار، ٩ حزيران ١٩٣٣.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص ٥١.

حزب النهضة العراقية:

تأسس هذا الحزب في ١٩ اب ١٩٢٢، بجهود؛ امين الجرجفجي والشيخ احمد الظاهر وواصف وقائي وعبد الرزاق الازري والحاج عبدالرسول كبة ومهدي البير ومحمد الصدر ومحمد حسن كبة واسد الله الحسن[(١)]. ولعل من السمات المميزة لهذا الحزب، ان الاعضاء المؤسسين، لم يكونوا من الشخصيات السياسية التي كان لها دور في الحياة السياسية العراقية، انما ظهروا الى الساحة ابان تفاعلات الاحداث السياسية، التي برزت في اعقاب ثورة العشرين[(٢)]. وكان اغلبهم من التجار ومتوسطي الدخل[(٣)]. وقد عبرت اهداف الحزب عن التوجه القوي نحو مطلب الاستقلال التام، والرفض القاطع للوجود البريطاني في البلاد[(٤)]. والعمل على دعم الملكية الدستورية ووحدة البلاد، وضرورة الاهتمام بالتربية والتعليم، لما لهما من اهمية في رقي البلدان ووصولها الى التقدم. ورعاية تحسين العلاقات، وتوطيد اواصر العلاقات مع البلدان الاخرى.

عبر حزب النهضة عن وعي سياسي واضح، من خلال توجه قيادته للتنسيق والتفاهم مع الحزب الوطني، لمواجهة الاحداث الجسام التي كانت تحيط بالبلاد. وكان القاسم المشترك الذي تم اللقاء حوله قد تلخص في رفض الانتداب البريطاني[(٥)]. والتوجه لعقد اجتماعات مشتركة، تم الاتفاق فيها على تقديم وثيقة احتجاج الى الملك فيصل الاول، كان التمثيل فيها لجعفر ابي التمن الذي مثل الحزب الوطني وامين الجرجفجي الذي مثل حزب النهضة[(٦)]. وقد ركزت الوثيقة على رفض التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية، وحملت الوزارة القائمة وزر المشاكل التي تمر بها البلاد، بالاضافة الى رفض اي تفاوض مع بريطانيا، حول عقد المعاهدة ما لم يتم الانتهاء من انتخاب المجلس التأسيسي[(٧)]. وعلى الرغم من عدم قناعة قيادة حزب النهضة باسلوب التنديد العلني بالسلطة، الا انها كلفت "محمد حسن كبة" لالقاء خطاب في ساحة البلاط الملكي بمناسبة تتويج الملك في ٢٣ اب ١٩٢٢، حمل فيه على بريطانيا، وطالب بضرورة الاسراع في اتمام الاجراءات الخاصة بانتخابات المجلس التأسيسي. بالاضافة الى مهاجمته الوزارة القائمة[(٨)]. وبمناورة ماكرة من

---

(١) جريدة العراق، ٢٠ اب ١٩٢٢.

(٢) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٨، ص ٧٢.

(٣) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ١٠٣.

(٤) C.O. 150. 685XM08533. Amin Charchafji. p94.

(٥) Bell, Letters, vol. 11. P.358.

(٦) جريدة المفيد، ٢٢ اب ١٩٢٢.

(٧) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣١ ص ٢٨.

(٨) جريدة العراق، ٢٥ اب ١٩٢٢.

قبل البريطانيين، تم نصب شرك لحزبي النهضة والوطني، اذ تم دس احد العناصر المتواطئة مع البريطانيين، ليهتف بشعارات منددة بالانتداب خلال الحفل، اتخذها المندوب السامي البريطاني، ذريعة لانهاء الحياة الحزبية في العراق في بيان صدر في ٢٦ اب ١٩٢٢، ونفي بمجموعة من قياديي الحزبين، جعفر ابو التمن، حمدي الباجةجي، محمد مهدي البصير وعبد الغفور البدري من الحزب الوطني[١] فيما كانت حصة حزب النهضة من الاعتقال والنفي قد طالت، امين الجرجفجي، الحاج عبد الرسول كبة وسامي خوندة[٢].

تمكن حزب النهضة من العودة الى الحياة السياسية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٤[٣]، الا ان افتقاره للقاعدة الشعبية جعل من قيادته تتوجه نحو منبر الصحافة لبث افكارها. اذ لم يغفل الحزب عن الاشارة الى الافكار التي تمثلها الصهيونية العالمية، والاوضاع العسيرة التي تمر بها الحركة الوطنية في فلسطين[٤]. واعلنت عن تأييدها لثورة البراق، وحملت بريطانيا مسؤولية مايصيب الشعب العربي الفلسطيني من ويلات ومآسي[٥]. وكان الحزب قد توجه الى وزارة السعدون وطالبها بالابتعاد عن التناقض، والافصاح عن موقف قومي واضح ازاء القضية الفلسطينية[٦]. وكان الحزب قد وجه سهام نقده الى الاجراءات الحكومية المتعلقة بشؤون الانتخابات، مشيرا في ذلك الى التدخل وتوجيه الانتخابات الوجهة التي تبغي[٧]، خلال انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤. وعلى الرغم من الانكفاء الذي واجهه الحزب، الا انه عاد للواجهة خلال انتخابات تموز ١٩٢٧[٨]. وكانت المطالبات بحرية الشعب ورفض المفاوضات الخاصة بمعاهدة ١٩٢٧ العراقية-البريطانية[٩]، احد اهم الاسباب التي جعلت من السلطة، تعمد الى مضايقة فعاليات الحزب وتحديد انشطتها. وبعد ايقاف جريدته "النهضة" في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧، بدأ رجال الحزب ينسحبون منه بشكل تدريجي حتى انتهى وحل من نفسه[١٠].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢ ص ٢٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ج ١ ص ٩٣.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢ كانون الثاني ١٩٢٤.

(٤) جريدة النهضة العراقية، ٢٠ اب ١٩٢٩.

(٥) جريدة النهضة العراقية، ١١ ايلول ١٩٢٩.

(٦) جريدة صوت العراق، ٢٧ ايلول ١٩٢٩.

(٧) جريدة العالم العربي، ١٤ كانون الاول ١٩٢٤.

(٨) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣٠ ص ١٥١.

(٩) جريدة النهضة، ١٠ اب ١٩٢٧.

(١٠) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية، ص ٨٤.

الحزب الحر العراقي:

بالنظر الى التطورات التي برزت في التشكيلات الحكومية، فقد كان من الطبيعي ان تتوجه النخب التقليدية، نحو توحيد صفوفها والاعلان عن تضامنها وتوافق مواقفها مع السلطة الحاكمة. حتى كانت اوجه التعبير قد اخذت الدخول في مسار العلاقات الحزبية، حيث عمدت مجموعة من الموالين لحكومة النقيب من الاعلان عن "تأسيس الحزب الحر العراقي" في ايلول ١٩٢٢(١)، الذي اخذ على عاتقه دعم الوزارة النقيبية وحث الجهود لعقد معاهدة التحالف مع بريطانيا. و لم يغفل ان يعلن عن اهدافه التي لخصها في العمل على الارتقاء بالمجتمع العراقي، من اجل التوافق مع التطورات التي تفرضها العلاقات الدستورية التي انصبت عليها اهداف وتطلعات الحكومة(٢). ومن خلال التطلع الى قائمة اللجنة المؤسسة للحزب؛ "محمود النقيب وتوفيق الخالدي وعبد المجيد الشاوي وفخري الجميل وناجي شوكت وجميل الزهاوي ويوسف رزق الله غنيمة وصلاح بابان وحسن آل غصيبة وحيدر ابراهيم الشواف وطه الحاج ياسين"(٣) تتضح وبشكل جلي تحالف الارستقراطية وابناء الاسر القديمة، لدعم السلطة وبالتالي ضمان الموقع وترتيب المصالح. حتى انها لم تتوان في هذا الجانب عن تنفيذ الارادة البريطانية، التي عنيت وبشكل بالغ في دعم الوزارة النقيبية. هذا اذا مااخذنا بنظر الاعتبار ان المندوب السامي البريطاني كان قد طلب من رؤساء العشائر الانتماء الى الحزب(٤). مما كان له ابلغ الاثر في تحدي الاهداف الوطنية، الى الحد الذي ولد الحزب وهو يعاني العزلة والرفض من قبل فئات الشعب الواسعة(٥).

بسقوط وزارة عبد الرحمن النقيب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢، فقد الحزب احدى اهم الركائز التي استند اليها، مما اثر على فعالياته ووسمها بالضعف والفتور(٦). الا انه عاد الى الحياة السياسية في اب ١٩٢٣ من اجل المشاركة في الانتخابات، انطلاقا من ايمانه بضرورة الحياة الديمقراطية واهميتها لحياة سياسية مستقرة(٧). وقد اخذ الحزب بالانحلال التدريجي، اذ انفرط عقد اعضائه بعد تمثيلهم في المجلس التأسيسي(٨).

---

(١) جريدة العراق، [redacted] ايلول ١٩٢٢.

(٢) جريدة العاصمة، [redacted] تشرين ١٩٢٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج ٢ ص ٢٥٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣ ص ٢٢٩.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ١٠٤.

(٦) جريدة الاستقلال، ١ كانون الثاني ١٩٢٤.

(٧) جريدة العراق، ٤ اب ١٩٢٣.

(٨) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ١٠٢.

حزب الأمة:

فرضت الاحداث السياسية نفسها بقوة على طبيعة العمل الحزبي، حتى ان الغلق والقمع وانتهاء المبررات الانية لظهور بعض الاحزاب، كان لها الدور البالغ في انتقال بعض الوجوه الحزبية للعمل في احزاب اخرى، فيما كان البعض قد عمد الى تأسيس احزاب جديدة، على انقاض الاحزاب التي تعرضت للتشتيت والمضايقة، بالاضافة الى محاولات البعض للعمل السياسي برؤية مستقلة عن الزعامات التقليدية، حتى لنجد "حزب الامة" الذي تأسس في ٢٠ اب ١٩٢٤، مثالا على هذا الاتجاه. والذي تألف من توجه مجموعة من الشباب المثقف الذي حظي بالتعليم الحديث، مع التنبه الى التنوع في الاصول الاسرية والانتماآت الدينية والعرقية، حيث تألف من؛ قاسم العلوي وداود السعدي وعلي محمود الشيخ علي وشفيق نوري السعيدي والمحامي عبد العزيز الماجد والمحامي عبد الهادي الظاهر ومحمود خالص وناجي السويدي واحمد الشيخ داود واسماعيل الصفار وعبد الغفور البدري وانطوان شماس وجعفر الشبيبي وعبد الله ثنيان وعبد العزيز الرويشدي[١]. الا ان هذه التطلعات التي نادى بها المتنورون، لم يكتب لها الصمود أو البقاء تحت ظل الضغط الحكومي، والتطورات التي رافقت مؤسسات الحكومة.

ركز الحزب في اهدافه على الاستقلال المستند الى الدستور، مع العناية باهمية الوحدة الوطنية[٢]. وكان قد حث الجهود لشرح حق العراق القانوني والتاريخي في ولاية الموصل من خلال تقرير مفصل، قدم الى اللجنة الدولية التي زارت البلاد لتقصي الحقائق[٣]. وكان لافتقاره للقيادة القوية، جعله يحاول الاقتراب من بعض قيادات المعارضة الوطنية. حتى ان ظهور حزب الشعب بقيادة ياسين الهاشمي، جعل اعضاء حزب الامة يحاولون الاندماج في حزب ياسين الهاشمي، مما كان له الاثر المباشر في انشقاق الحزب بين معارض ومؤيد[٤]. حيث اتجه بعض اعضائه نحو حزب الشعب المعارض، فيما توجه القسم المتبقي منهم الى حزب التقدم الذي كان يمثل السلطة[٥].

---

(١) جريدة الاستقلال، ٢١ اب ١٩٢٤.

(٢) د.ك.و، الملفة ١٢٠٥/٣١١ و ٣١ ص ٨٨.

(٣) جريدة الاستقلال، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٣٢.

(٥) عبد الجبار الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٣٢.

حزب التقدم:

كان لأنغماس الاتجاهات الحزبية في التعبير عن المواقف الرسمية، لاسيما بعد ظهور البرلمان العراقي الى الوجود، والمحاولات المستمرة من قبل الزعامات السياسية، للحصول على الاغلبية البرلمانية، توضيحا للاتجاهات العامة التي طبعت الحياة الحزبية، وتأثرها بالاوضاع التي رافقت صيرورتها ومبررات انشاؤها. حتى لتغدو ظاهرة الصراع بين الاحزاب الحكومية التي اشرف عليها الزعماء السياسيون "كحزب التقدم" الذي تأسس في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ، بتحالف كل من عبد المحسن السعدون وتوفيق السويدي وحكمت سليمان وسلمان الشيخ داود وناجي السويدي وصبيح نشأت ومحمد امين زكي ونوري السعيد وجعفر العسكري[١].

إذا كانت الأحزاب الوطنية قد رفعت شعارات الأستقلال التام وطرد الأنكليز من البلاد بشكل مباشر واضح، فأن الاحزاب البرلمانية "كالتقدم" على سبيل المثال، لم تكن سوى تعبير عن تحالف بعض القوى المؤثرة في الحياة السياسية، بالاضافة الى الخضوع الذي يكاد يكون تاما للرغبات البريطانية[٢]. وعلى الرغم من الفعاليات المحدودة التي توجه إليها حزب التقدم، الا أنه حاول التمسك بصورة العمل الواسع الهام. من خلال الاقدام على إصدار جريدة "التقدم" عبرت عن أهداف وتطلعات الحزب، وحاولت توضيح مواقف وخطط سياسة عبد المحسن السعدون، الذي تمتع بنفوذ شخصي قوي على أفراد الحزب[٣]. في حين ان الاهمال والتجاوز كان السمة التي رافقت مواقف الحزب، إزاء بعض المواقف الهامة، على صعيد القضايا العربية على سبيل المثال. فلم يزد موقف الحزب حول الاحداث التي نشبت في فلسطين "ثورة البراق في فلسطين "١٩٢٩ عن رفع الاحتجاج والدعوة للتبرع من أجل دعم المتضررين من عرب فلسطين جراء الأحداث[٤]. الا أنه من الضروري أن نشير الى أن الأهداف الرئيسية للسياسة العراقية، حكومات واحزاب وزعماء، إنما كانت تتركز في المحاولات الحثيثة والمستمرة من أجل نيل إستقلال البلاد والخلاص من النفوذ البريطاني المبرر بواسطة الأنتداب، ولكن مع الاختلاف في الأساليب التي إتخذتها كل فئة عن الاخرى[٥]. وتتضح قوة تأثير "السعدون" وهيمنته على أعضاء حزب التقدم، في الخضوع الكامل لقراراته السياسية، حتى أنهم وانطلاقا من وعيهم بقوة موقف "السعدون"، لم يتدخلوا أو يعلن أحد أعضاء حزب الأغلبية في البرلمان عن مساندته لزعيمه. على الرغم من الاتهامات المباشرة التي وجهت إليه والتي وضعها بعض الباحثين، من

---

(١) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في العراق، المصدر السابق، ص ص ٦٩-٧١.

(٢) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية، ص ص ١٦١-١٦٢.

(٣) جريدة التقدم، ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٨، ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٨.

(٤) جريدة العراق، ٩ أيلول ١٩٢٩.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ١٥٧.

الأسباب الرئيسية التي دفعته للأنتحار[١]. وقد إنتهى الحزب بعد استقالة وزارة ناجي السويدي في ١٩ آذار ١٩٣٠[٢].

حزب الشعب:

كان لتوجه المعارضة نحو تأسيس حزب، في حقيقته لا يخرج عن تجميع الأفراد المعارضين للحكومة، كما في حالة حزب الشعب الذي تأسس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥[٣]. فيما كانت مواقفه الداخلية قد صدرت في ٣ كانون الأول ١٩٢٥[٤]، بفاعلية صادرة عن ياسين الهاشمي و رشيد عالي الكيلاني و كامل الجادرجي و نصرت الفارسي و محمد رضا الشبيبي و ابراهيم كمال و محمود رامز و عبد اللطيف الفلاحي[٥]. والواقع ان بروز هذه الأحزاب على ساحة العمل الرسمي، كان لها الأثر البالغ في توجه الوزارات نحو ظاهرة الأئتلاف الوزاري، وذلك عن طريق تأليف الوزارة، بوزراء ذوي إنتماءات حزبية متنوعة فيها من أحزاب المعارضة مع الخضوع لأرادة حزب الأغلبية الذي يمثل بالطبع حزب الحكومة. وعلى الرغم من ان هذا التوجه لم يكن يخرج عن محاولات إحتواء إتجاهات المعارضة واخضاعها تحت ستار الديمقراطية والدستور[٦]. إلا أنها كانت الأثر الأهم في بروز ظاهرة عدم الأستقرار السياسي الذي رافق خطوات الحكومات العراقية إبان العهد الملكي برمته.

رفع حزب الشعب شعار "الأخلاص والتضامن والتضحية"[٧]، وكانت هذه الواجهة السياسية من بنات أفكار ياسين الهاشمي، الذي مارس سطوة وحظوة كبيرتين على أعضاء الحزب[٨]. والذي تلخصت أفكاره السياسية في القبول بالتحالف مع بريطانيا، ولكن بشكل متكافىء مع الرفض البات والقاطع لنظام الأنتداب[٩]. وكان لهيمنة الهاشمي على الحزب، ان طفت على السطح الانشقاقات الفكرية بين أعضاء

---

(١) علي الشرقي، ذكرى السعدون، أو تاريخ بطل التضحية والاخلاص، بغداد ١٩٢٩، ص ٨٠.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ١٨٠.

(٣) جريدة الشعب، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(٤) د. ك. و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣١ ص ٢٧.

(٥) د. ك. و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣١ ص ٢٧.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢ ص ١٢٦.

(٧) جريدة الشعب، ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(٨) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية، ص ١٦٨.

(٩) جريدة نداء الشعب، ٢ أيلول ١٩٢٦.

الحزب، لا سيما وأن أصول العمل السياسي لأعضائه كانت متباينة[١]، لكن هذا التباين لم يمنع من بروز بعض القرارات الجريئة والمعارضة، إزاء رفض الحزب الموافقة على إقرار معاهدة ١٩٢٦ مع بريطانيا، وإعتبارها خيانة بحق الوطن والأستقلال[٢]. الا أن هذا الموقف سرعان ما تبدل، بعد أن رشح الهاشمي وعضو آخر للمشاركة في الوزارة، بدعوى حشد الجهود لتوقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا. مما أثار حفيظة القوى الوطنية، التي وجدت في تبدل المواقف، ثمنا رخيصا للمبادىء[٣]. وكان لهذا الأمر وقعه المؤثر على استمرار عمل الحزب، إذ قدم العديد من أعضائه استقالاتهم، بعد أن وجدوا أن لا أهمية تذكر للحزب الذي أنضووا تحت لوائه[٤].

حزب العهد العراقي:

بقيت الأحزاب البرلمانية هي المتصدرة لواجهات العمل الحزبي، لا سيما في عهد الأنتداب، والتي توجهت في أغلب الأحيان نحو تكتيل العناصر السياسية والزعامات المختلفة، لتأييد خطوات الحكومة في إمرار المعاهدات العراقية-البريطانية. واستمرارا لهذا النهج، أقدم "نوري السعيد" على تأسيس حزب العهد العراقي في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٠، من أجل حشد الجهود لتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية، تمهيدا لدخول العراق عصبة الأمم واعلان إستقلاله[٥]. وكانت وجهة "السعيد" نحو تجميع شتات حزب التقدم، الذي وهن تنظيمه بعد إنتحار زعيمه "السعدون" عام ١٩٢٩[٧]. فكان أبرز أعضائه، جميل المدفعي و جعفر العسكري و جميل بابان و جميل الراوي و عبد الحسين الجلبي و ابراهيم الواعظ ، وفائق شاكر[٨].

لم يكن أختيار "نوري السعيد" لأسم "العهد" مصادفة، بل حاول من خلال هذه اللافتة التذكير بماضيه النضالي إبان العهد العثماني[٩]. لا سيما وانه كان يعي جيدا، الدور المناط بوزارته أو حزبه، والممثل في الاسراع بتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية. والواقع أنه لم يضع الوقت، إذ سارع الى استخدام سلاح

---

(١) جريدة العراق، ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٢) جريدة نداء الشعب، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٣) جريدة العراق، ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٤) جريدة نداء الشعب، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٥) جريدة الاوقات البغدادية، ١٧ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٦) جريدة العراق، ٢١ آذار ١٩٣٠.

(٧) د. ك. و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣٢ ص ٢١.

(٨) جريدة العراق، ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠.

الصحافة لمواجهة المعارضة الوطنية الرافضة لعقد المعاهدة(١). فيما وجه أوامره لعقد اجتماع حزبي للأعلان عن تأييد الأجراءات الوزارية الخاصة بعقد المعاهدة بشكل مطلق(٢). و لم يفت على "السعيد" من التوجه نحو المناورات السياسية، التي يؤديها بأتقان، إذ حرص على تفتيت عقد المعارضة الوطنية، من خلال إشراك "مزاحم الباجةجي" في الوزارة، ليتم تحوله من أقصى المعارضة الى أشد المتحمسين لأجراءات الحكومة(٣). كما توجه "السعيد" لجعل الحزب يرفع شعار الوحدة العربية والعمل على إنشاء (الحلف العربي" من خلال إرسال الوفود الى الأردن والسعودية واليمن، الا أن هذا التوجه لم يكن يخل من تمهيد لإمرار السياسة البريطانية في المنطقة(٤). وانتهى الحزب بنهاية وزارة نوري السعيد في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢(٥).

---

(١) جريدة صدى العهد، ٢٠ آب ١٩٣٠.

(٢) بغداد تايمس، ١٧ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٣) جريدة العالم العربي، ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠.

(٤) طه الهاشمي، مذكراتي، تحقيق خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ج ١ ص ١٠١.

(٥) جريدة الوقائع العراقية، ٧ تشرين الثاني ١٩٣٢.

حزب الأخاء الوطني:

حاولت المعارضة مواجهة الأجراءات التي عمد إليها "نوري السعيد" بتأسيسه حزب العهد. فعمدت الى إنشاء حزب "الأخاء الوطني" في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠[١]، تـألفت هيئته الادارية من؛ رشيد عالي الكيلاني و ناجي السويدي و حكمة سليمان و علي جودة الأيوبي و ياسين الهاشمي و محمد زكي المحامي و عبد الاله حافظ و كامل الجادرجي[٢]. وكان معتمد الحزب "رشيد عالي الكيلاني" قد أشار الى ان أهداف الحزب تقوم على ضرورة العناية بالحريات الدستورية، وحشد الجهود لتعديل المعاهدة العراقية-البريطانية، بالأضافة الى توجيه النقد الصريح للبرلمان العراقي، على إعتبار أنه يمثل الارادة الحكومية ولا علاقة له بالارادة الشعبية التي وجد في الأصل من أجلها[٣]. وانطلاقا من الوعي بالأغلبية التي كان يمثلها حزب "العهد" في البرلمان، حرص أعضاء "حزب الأخاء" للتفاهم مع "الحزب الوطني"، واعلان وثيقة التآخي بين الحزبين في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠[٤]. والتي تم فيها الاتفاق على المطالبة بتعديل الاتفاقية مع بريطانيا والعمل على حل البرلمان[٥]. وبعد دخول العراق عصبة الأمم قدم نوري استقالته، لتبرز وزارة ناجي شوكت في ٣" تشرين الثاني "١٩٣٢ حيث تم أعلان حل البرلمان من أجل انهاء سيطرة "حزب العهد" عليه والشروع في انتخابات جديدة في ١٠ كانون الأول ١٩٣٢، قيض فيها "لحزب الأخاء" الحصول على مقاعد برلمانية اكثر من السابق[٦]. وباستقالة وزارة "ناجي شوكت"، لم يجد حزب الأخاء حرجا من تولي الوزارة، ممثلا برشيد عالي الكيلاني في ٢٠ آذار ١٩٣٣ واستيزار جملة من اعضائه، جنبا الى جنب مع نوري السعيد، مع الأفصاح عن "احترام المعاهدة"، الأمر الذي عده الحزب الوطني إخلالا بوثيقة التآخي، مما أدى الى اعلان إنتهاء التآخي، بل وشن الحزب الوطني هجوما ونقدا عنيفين على الموقف الذي بلغه حزب الأخاء ورغبته العارمة في بلوغ السلطة على حساب المباديء والمواثيق التي تم توقيعها[٧].

حاول حزب الأخاء من خلال الوزارة التي تهيأت لرجالاته، العمل على تحقيق بعض الأهداف التي نادى بها، الا أن الأجراآت كانت محدودة الأثر وتلخصت، في التوجه نحو إعادة صدور بعض الصحف

---

(١) د. ك. و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٣٣ ص ١٤.

(٢) جريدة العالم العربي، ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٣) جريدة العالم العربي، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٤) جريدة نداء الشعب، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٥١.

(٦) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية، ص ٢٢٥.

(٧) جريدة العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٣٣.

المعطلة، بالاضافة الى الحرص لفتح فروع له في مناطق مختلفة من العراق[١]. و لم يستطع الأخائيون البقاء في السلطة لفترة أطول، إذ قدمت وزارة "رشيد عالي الكيلاني" إستقالتها في ٢٨" تشرين الأول "١٩٣٣ بعد رفض الملك غازي طلبه بحل البرلمان والمباشرة بانتخابات جديدة[٢]. ويعود "الأخائيون" نحو معارضة الحكومة، والتي برزت في تشجيعه لأضراب بغداد حول إرتفاع أسعار الوحدة الكهربائية الذي حددته شركة التنوير الكهربائي[٣]. وعمدت الى مهاجمة وزارة جميل المدفعي واتهامها بالأهمال والتقصير[٤].

عمد حزب الأخاء الى اسلوب إثارة العشائر، من أجل الضغط على الحكومة. فكانت المؤتمرات التي عقدت في "بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف والصليخ" وكان التنسيق قد بلغ مداه بين اقطاب الحزب، رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وحكمت سليمان وعبد الواحد الحاج سكر الزعيم القبلي البارز في منطقة الفرات الأوسط. وكان لهذه الاجتماعات أن تمخض عنها، توقيع وثيقة تضمنت الاخلاص للملك غازي، واحترام القانون الاساسي، ورفض المشاركة في الحكومة[٥]. والواقع أن اسلوب الضغط، كان قد أسفر عن وصول "ياسين الهاشمي" الى منصب رئاسة الوزارة في ١٧ آذار ١٩٣٥ ، ليتم بعدها تصفية الحياة الحزبية، لا سيما بعد قرار الحزب بحل تنظيماته في ٢٩ نيسان ١٩٣٥[٦].

الحزب الشيوعي العراقي:

شهدت حقبة الثلاثينات، بروز العديد من الاتجاهات والتيارات الفكرية السياسية، التي كانت في محتواها ومنطلقاتها، تعبيرا عن المؤثرات الخارجية التي اكتسبها المثقفون العراقيون، بحكم الاتصال المباشر عن طريق الدراسة في الخارج، أو الاطلاع على النشريات والمطبوعات الموجهة من جهات بعينها. ويشير بعض الباحثين الى ان المطبوعات الماركسية، كانت تصل الى مثقفي بغداد خلال فترة العشرينات، مثل مجلة الحزب الشيوعي البريطاني وجريدة "Humanite" الخاصة بالحزب الشيوعي الفرنسي وبأساليب متنوعة[٧]. ومن خلال النظر الى مصدر المطبوعين، يمكن أن نستشف حجم الاطلاع الذي كان محدودا بحكم اللغة الاجنبية

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٢٣١.

(٢) ايرلند، العراق، ص ٣٣٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣ ص ١٠٤.

(٤) جريدة الأخاء الوطني، ٣٠ آب ١٩٣٤.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٤ ص ٤٧.

(٦) نفس المصدر، ج ٤ ص ١٠٠.

(٧) الياس فرح، الاشتراكية في الوطن العربي، مجلة افاق عربية، تشرين الثاني ١٩٧٦، ص ٣.

الصادرة بها. الا ان الحماسة كانت السمة التي رافقت عمل الجماعة المتأثرة بالفكر الماركسي، على الرغم من صغرها العددي، حيث توجهت نحو اصدار جريدة "الصحيفة" في ١٨ كانون الأول ١٩٢٤، بجهود حسين الرحال والتي اوقفتها لعرض افكارها الموجهة نحو نقد الأوضاع الاقتصادية، وتحميل الاقطاع والبورجوازية وزر التخلف، كما شهدت الدعوة نحو العناية بتعليم المرأة والنهوض بدورها الاجتماعي[١]. ويشير زكي خيري الى ان نشاط الجماعة، لم يسفر عن إنضاج دورها السياسي، لجملة اعتبارات يقع في مقدمتها غرابة الافكار، وعسر هضمها من قبل عموم المثقفين، الذين استمدوا جذورهم الفكرية من الاتجاه القومي المشبع بالروح الاسلامية. بالاضافة الى عدم وجود قيادة تدير وتنظم العمل[٢]. فيما تعترف سعاد خيري بفشل جهود ماركسي بغداد وعزلتهم، حيث تصفهم: "ولم يكن بينهم مناضلون محترفون"[٣].

ان النشاط الشيوعي في الجنوب، كان قد برز بشكل واضح خلال عام ١٩٢٧، وذلك من خلال الجهود التي بذلها يوسف سلمان يوسف "فهد" لا سيما في النشاطات والحركات العمالية في البصرة والناصرية[٤]. وتشير التقارير البريطانية الى أن النشاط الشيوعي في العراق، قد أخذ شكل العلاقة التجارية، من خلال الجهود التي بذلها التاجر البغدادي الحاج كاظم هاشيموف "مواليد بغداد ١٨٧٧ يرجع في أصوله الى مدينة باكو" في تأسيس وكالة تجارية روسية في مدينة المحمرة عام ١٩٢٩[٥]. واشتغاله في الشؤون السياسية، حيث أقدم على دفع معونة مالية كبيرة للحزب الوطني، واشتراكه مع جعفر أبو التمن خلال عام ١٩٣١، في العمل لرفض الملكية والدعوة للجمهورية. وترصد التقارير البريطانية، وصول التاجر الروسي عباس محمد زادة في نيسان ١٩٣٠، وتنسيق التحرك مع الحاج هاشيموف للدعوة الى البلشفية، بالأضافة الى ذلك أكدت التقارير البريطانية، أن هاشيموف حمل ابنه "جواد" رسائل سرية من جعفر أبو التمن

---

(١) أرشد الكاظمي، بواكير الفكر الاشتراكي في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد العدد ٧٢، نيسان ١٩٧٥، ص ٧٣.

(٢) زكي خيري، الحزب الشيوعي العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤٧، نيسان ١٩٧٣، ص ٧.

(٣) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، ص ٢٢.

(٤) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٥) C.O. 730-150-68568XM085833. Haji Kadhim Hashimoff, July 1932. p. 9

الأعضاء المؤسسون للحزب الشيوعي العراقي

الاسم	الهوية	مكان وتاريخ الولادة	المهنة	التعليم	الانحدار الطبقي	اول علاقة بالشيوعية	الانتماء السابق
جماعة الناصرية تأسست سنة ١٩٢٨							
١- يوسف سلمان يوسف	عربي كلداني	بغداد ١٩٠١	موظف لدى القنوات البريطانية، ميكانيكي، بائع ثلج	المدرسة التبشيرية الاموركية في البصرة، الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق (٣٥-"١٩٣٧	طبقة وسطى	١٩٢٧	مؤيد للحزب الوطني
٢- غالي زويد	عربي من اصل افريقي	الناصرية ١٩٠٣	عبد عند عائلة السعدون	دراسة مع ابناء الشيخ عبدالفتاح السعدون	عبيد الشيوخ	١٩٢٧	عضو في الحزب الوطني
٣- احمد جمال الدين	عربي	الناصرية ١٩٠٣	محام	مدرسة دينية بنجف، جامعة ال البيت	طبقة وسطى ابن شيخ دين	١٩٢٩	عضو في الحزب الوطني
جماعة البصرة ١٩٢٧							
٤- عبد الحميد الخطيب	فارسي	البصرة ١٩٠٤	معلم ثانوي	معهد المعلمين/ بغداد، الجامعة الامريكية ببيروت ٢٣-١٩٢٥، الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق ٣٠-١٩٣٢	طبقة وسطى	١٩٢٧	
٥- زكريا الياس دوكا	عربي كلداني	العمارة ١٩٠٤	موظف ميناء البصرة	المدرسة الاموركية التبشيرية، البصرة	طبقة وسطى	١٩٢٧	
٦- سامي نادر	عربي	البصرة ١٩٠٨	معلم ابتدائي	معهد المعلمين بغداد	طبقة وسطى	١٩٣٢	
٧- عبدالوهاب محمود	عربي	البصرة ١٩٠٨	محام	مدرسة الحقوق بغداد	ملاكين	١٩٣٣	
جماعة بغداد الاولى ١٩٢٩							
٨- عاصم فليح	عربي	بغداد ١٩٠٥	خياط	ابتدائية تركية، جامعة كادحي المشرق ٣١-١٩٣٤	طبقة وسطى	١٩٢٨	الحزب الوطني، سكرتير لجنة مركزية عام ١٩٣٥
٩- قاسم حسن	عربي	رمادي ١٩١٠	طالب حقوق	مدرسة الحقوق بغداد	طبقة وسطى	١٩٢٩	
١٠- مهدي هاشم	تركماني	النجف ١٩٠٨	معلم	ثانوي	طبقة وسطى	١٩٢٩	

١١- حسن عباس	عربي	النجف ١٩١٠	محام	مدرسة الحقوق بغداد	طبقة وسطى	١٩٣١	
جماعة بغداد الثانية ١٩٣٣							
١٢- جميل توما	عربي كلداني	الموصل ١٩٠٥	مهندس	الجامعة الاميركية بيروت	طبقة وسطى	١٩٣٢	خرج من الحزب منتصف الثلاثينات
١٣- نوري روفائيل	عربي كلداني	بغداد ١٩٠٥	مهندس	الجامعة الاميركية بيروت	طبقة وسطى	١٩٣٣	اللواء الاممي اسبانيا ١٩٣٨
١٤- يوسف اسماعيل	اصول هندية	بغداد ١٩١١	طالب حقوق	دكتوراه قانون من باريس	طبقة وسطى	١٩٣٣	
جماعة بغداد الثالثة ١٩٣٤							
١٥- زكي خيري	عربي	بغداد ١٩١١	موظف صحفي	ثانوية	طبقة وسطى	١٩٢٨	لجنة مركزية شيوعي ١٩٣٥
١٦- يوسف متي	عربي كلداني	بغداد ١٩١٤	صحفي	درس الحقوق	طبقة وسطى	١٩٣٤	لجنة مركزية شيوعي ١٩٣٥

ومحمد الصدر موجهة الى السوفيت، تضمنت الدعوة لتوطيد العلاقات التجارية والعلاقات الأخرى"، في اشارة غير بريئة من قبل البريطانيين(١).

على الرغم من توجه بعض الشباب نحو قراءة الفكر الماركسي، وفي مناطق عديد من العراق. إلا أن التحرك التنظيمي للحلقات الماركسية، كان قد ظهر في مدينة الناصرية. وبجهود الرفيق "بتروف" الذي أنتحل أسم "بطرس أبو ناصر" وعمل خياطا في المدينة. حيث اتصل بالعديد من ابناء المدينة وكان من بينهم يوسف سلمان يوسف(٢). وعليه نجد أن أول منشور شيوعي كان قد ظهر في الناصرية عام ١٩٣٢، على الرغم من عدم وجود تنظيم حزبي(٣). حيث تعاون يوسف سلمان يوسف مع شقيقه داود، في طبع ذلك المنشور(٤). فيما أشار عبد الجبار أيوب الى أن أول منشور شيوعي كان قد ظهر في عام ١٩٣٠، حاملا شعار "المطرقة والمنجل"(٥). وقد حاول يوسف سلمان إستغلال أية مناسبة لتوزيع المنشورات، فعلى سبيل المثال، تم توزيع منشورات في يومي ٢٣ و ٤ كانون الأول ١٩٣٢ في مدينة الناصرية، كانت الدعوة فيها الى حشد جهود العمال والفلاحين، والتنديد بقرار الحكومة القاضي بحل المجلس النيابي. وكان المنشور قد ختم بتوقيع عامل شيوعي(٦). وقد شهد عام ١٩٣٣ نشاطا بذله جميل توما، الذي كان يعمل مهندسا في السكك الحديدية، حيث تعرف على الفكر الماركسي خلال دراسته في الولايات المتحدة الاميركية. وأضحى "توما" همزة الوصل بين ماركسي بغداد أمثال عاصم فليح وزكي خيري، ويوسف سلمان يوسف في الناصرية وعبد القادر السياب في البصرة. مستفيدا من طبيعة عمله في نقل المنشورات والمطبوعات الماركسية فيما بينهم(٧). ونتيجة للنشاط السري والتحركات المستمرة التي بذلها الماركسيون، عمدت السلطات الى إلقاء القبض على يوسف سلمان يوسف وعبد الجبار الحسون وعبد الجبار غفوري في

---

(١) C.O. ٧٣٠-١٥٠-٦٨٥٦٨XMO٨٥٨٣٣. p.١٠

(٢) عبد الجبار أيوب، مع الشيوعيين في سجونهم، بغداد ١٩٥٨، ص ٦، ايضا، قدري قلعجي، تجربة عربي في الحزب الشيوعي، دار الكاتب العربي، ط ٦، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٣.

(٣) عبد الكريم حسون الجار الله، تصدع البشرية، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٦٩، ص ٨٠.

(٤) زكي خيري، الحزب الشيوعي العراقي، المصدر السابق، ص ٩.

(٥) عبد الجبار ايوب، المصدر السابق، ص ٩. ايضا، عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ١٩٠.

(٦) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، ص ٢٣.

(٧) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ص ١٩٥-١٩٦.

١٩ شباط ١٩٣٣. وقد مثل هذا التاريخ أول اعتراف صريح وعلني بالأنتماء للشيوعية، حيث أصر يوسف سلمان على اعترافه، ووقف مدافعا عن الشيوعية، مما جعل من قاضي التحقيق يمدد فترة توقيفه(١).

كانت بواكير العمل السياسي الرسمي للحزب الشيوعي، قد برزت من خلال لجنة (مكافحة الاستعمار والاستثمار" التي تم تأسيسها في ٣١ آذار ١٩٣٤ وبجهود عاصم فليح(٢). وخلال شهر تموز من عام ١٩٣٥، قررت اللجنة المركزية الاعلان عن تغيير اسم اللجنة الى الحزب الشيوعي العراقي. حيث تألفت اللجنة المركزية من عاصم فليح ويوسف سلمان وسامي نادر ومهدي هاشم وحسن عباس وزكريا الياس وداود سلمان يوسف وموسى حبيب وجميل توما ونوري روفائيل ويوسف اسماعيل(٣). وفي ذات العام تم اصدار جريدة سرية خاصة بالحزب "كفاح الشعب"، الا انّ العمل الحزبي سرعان ما تعرض للانقسام، لا سيما بعد الاجراآت التي عمد اليها رشيد عالي الكيلاني الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، حيث تم اعتقال عاصم فليح سكرتير الحزب الشيوعي. واغلاق الحزب ومصادرة مطبعته(٤). ولابد من الاشارة الى ان العمل الحزبي الذي رافق بواكير النشاط الشيوعي كان يفتقر الى الالتزام الحزبي وعدم وضوح الافكار لدى أعضائه. بالاضافة الى التطرف في مواقفهم، كما ان دعوتهم كانت اكثر قربا نحو توحيد العمل العربي والمناداة إليها. وهذا ما عبرت عنه نشرياتهم ومطبوعاتهم السرية(٥). وكان الحزب الشيوعي قد أفاد من الفسحة التي منحته إياه وزارة الانقلاب التي جاء بها بكر صدقي عام ١٩٣٦، حيث اتيح للافكار الشيوعية من الانتشار والتداول(٦). كما ان التنافس الدولي بين فرنسا وبريطانيا ساهم في افساح سلطات الانتداب الفرنسي على سوريا، في لجوء الشيوعيين العراقيين اليها(٧). والواقع ان توجه الشيوعيين العراقيين نحو الارتباط الشديد بالاتحاد السوفيتي، جعل الرأي العام يوجه انتقاده إليهم، حيث

---

(١) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ١٩٢، أيضا، د. سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، ص ٢٣.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٠، ص ٤٠.

(٣) زكي خيري، الحزب الشيوعي العراقي، ص ٩.

(٤) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية، ص ٢٣٧.

(٥) Hanna Batato, OP. Cit, p. p. ٤٣٥, ٤٣٧, ٤٤٨, ٤٦١

(٦) مذكرات طه الهاشمي، ج ١ ص ٢٥.

(٧) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥–١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٠.

كانت الاشارة الى الاوضاع العصيبة التي تحيط بالشعب السوفيتي. وعلى هذا تساءلت جريدة "بالك": "ماذا يريد أذناب الشيوعيين وروسيا غدت جحيما؟"(١).

التيار الأصلاحي:

كان لسيطرة فئة الوجهاء على آليات عمل السلطة إلسياسية، واخضاع الاتجاهات الفكرية التي انبثقت عن التطورات، التي رافقت بروز كيان الدولة الى الوجود. ان جعل التيار الذي ميز مجموعة العاملين في الحقل السياسي خاضعا للاتهام. لا سيما من قبل المعارضة وفئة المثقفين، الذين أنحوا باللائمة على التيار القومي ووسموه بابشع النعوت، انطلاقا من الواجهة التي حملتها السلطة السياسية ومناداتها بشعارات العمل القومي. دون أن تبدو للعيان أية نية للشروع بالعمل(٢) في هذا الاتجاه. وكان للتطورات الثقافية التي شهدها العراق أثرها الهام، في ابراز نخبة واعية مدركة للتناقضات التي تسود الاوضاع. تمكنت أن تطرح افكارها بوعي ودراية. حتى كانت مسألة عجز السلطة السياسية عن إداء دورها الفاعل في الحياة العامة، والاخطاء المتكررة التي كانت تميز عملها. نتيجة لانشغال رجالاتها في الصراعات الداخلية، والاهتمام بالمناصب على حساب الصالح العام. حتى كانت السمة العامة لتطلعات المثقفين قد تركزت في ردود فعل مباشرة، اتخذت من وسائل التعبير نفسها، في اكثر من صورة وشكل(٣). حتى توجه البعض لاعتناق افكار اكثر حسما ومباشرة، تمثلت في التيار اليساري المتطرف، الذي عبر عنه الشيوعيون. فيما حاولت فئة اخرى التعبير عن رؤاها السياسية، من خلال التوفيق بين الطروحات اليسارية الاشتراكية بشكل معتدل، أو ما أطلق عليه التيار الاشتراكي الاصلاحي، الذي تجسد في الدعوة، التي تبناها المثقفون العراقيون، الذين نهلوا من مشارب ثقافية متنوعة. كانت بواكيرها قد برزت في النشاط الذي بذلته جماعة بيروت "وهم مجموعة من الطلبة الدارسين في الجامعة الامريكية في بيروت"، في تأسيس جمعية النشيء العراقية عام ١٩٢٥، بجهود عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري روفائيل. وقيض لهذه الجمعية بعد عام من انشائها، التعبير عن منطلقات سياسية، من خلال تناولها للمواضيع التي تهم أوضاع العراق

---

(١) جريدة بالك، ٣١ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٢) وليد قزيها، قراءة في مفهوم ساطع الحصري عن القومية العربية، من كتاب الحياة الفكرية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٧.

(٣) جاك برك، العرب والعلوم الاجتماعية في مائة عام، من كتاب الفكر العربي في مائة سنة، تحرير فؤاد صروف ونبيه امين فارس، الجامعة الامريكية في بيروت، بيروت ١٩٦٧، ص ١٥٧.

السياسية[١]. مما كان له الاثر المباشر في تنظيم فعالياتها، واختيار عبد الفتاح ابراهيم رئيسا لها، لتستقطب بالتالي طلبة عراقيين من امثال علي حيدر سليمان وعبد الله بكر. وعلى هذا عمدت الجمعية للاتصال ببعض الجمعيات السياسية، العاملة في بيروت إبان تلك الفترة. ونتيجة للنشاط السياسي الملفت للنظر، تعرضت الجمعية الى رقابة صارمة ومضايقة من قبل ادارة الجامعة الأمريكية، مما حدا بأعضائها الى تأسيس جمعية بديلة تحت واجهة "النادي العراقي"، ركزت نشاطه خارج نطاق الجامعة[٢]. الا ان عمل الجمعية لم يكتب له الاستمرار نتيجة لانفراط عقد الجماعة بعد إتمام دراستهم، وتوجههم الى بلدان مختلفة، لا سيما وان البعض منهم رغب في اكمال دراسته العليا في أوربا وامريكا، والتي سيكون لهما الاثر البارز في بلورة افكار بعض أفراد الجماعة حول مفاهيم سياسية كانوا يتداولونها. حيث تاثر عبد الفتاح ابراهيم بالفكر الماركسي، بعد اطلاعه على مؤلفات ماركس والبيان الشيوعي والنشريات الصادرة عن التجربة السوفيتية، خلال سني دراسته في أمريكا[٣]. فيما اعتنق محمد حديد الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي، بتأثير من التيار القوي الذي كان يمثله مجموعة من الأساتذة في جامعة لندن[٤].

شهدت بواكير حقبة الثلاثينات، لقاء الخريجين الذين حصلوا على تعليمهم من جهات مختلفة. حيث التقى خريجو الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعات بريطانيا وامريكا بخريجي كلية الحقوق في بغداد، ليبرز الأتفاق حول العمل الموحد الذي يأخذ من الأشتراكية الأصلاحية خطا واسلوب عمل لهذه الجماعة[٥]. والذي تمخض عن طريق اللقاء في إصدار صحيفة الأهالي، حيث صدرت الموافقة على امتيازها في ٢ تموز ١٩٣١، بجهود حسين جميل وعبد القادر اسماعيل وعبد الفتاح ابراهيم وخليل كنة وجميل عبد الوهاب ومحمد حديد. فيما كانت مشاركة ابراهيم بيثون لاعتبارات المساهمة المالية. و لم يخرج اختيار اسم الجريدة الذي التصق بالجماعة خارجا عن نطاق التأثر بحزب الوفد المصري الذي كان يصدر جريدة الأهالي في مدينة الاسكندرية[٦]. وحتى الصدور الرسمي للجريدة في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ ، كانت جماعة الاهالي

---

(١) Mudhaffar Abdullah Amin, Jamaa't AL Ahali 1932-1946, Thesis Submitted to the School of Oriental Studies at the University of Durham, Doctor of Philosophy, April 1980, p.p. 68-70.

(٢) مذكرات كامل الجادرجي، وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٦.

(٣) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ١٦٦.

(٤) نفس المصدر، ص ١٧٠.

(٥) كلوفيس مقصود، نحو اشتراكية عربية، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٨، ص ٦٣.

(٦) فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي. ط ٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦، ص ١٠١.

تتألف من جماعتي بيروت وبغداد. الا أن التطورات اللاحقة التي برزت في مواقف الأحزاب السياسية وانسحاب بعض السياسيين منها، هيأ الجو الملائم للقاء جماعة الأهالي مع بعض رجال السياسة مثل كامل الجادرجي عام ١٩٣٣(١). الا أن المكونات الفكرية التي تحلقت حولها الجماعة، والمتمثلة بمبادىء الشعبية التي تم توزيعها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت ثمرة إتفاق "الأربعة" على حد تشديد حسين جميل، والذي يقصد بهم "عبد الفتاح ابراهيم، عبد القادر اسماعيل، محمد حديد، وحسين جميل"(٢). ومن خلال هذه المباديء، تعرضت الجماعة لموضوع تدخل الدولة من أجل ضمان حقوق المجتمع، من خلال سيطرة الدولة على المشاريع الرئيسة، بالأضافة الى ضمان حقوق العمال والفلاحين(٣). وعلى الرغم من تركيز جماعة الأهالي على الجوانب الفكرية وتحديد التناقضات الأجتماعية، وتعاهد اعضائها على عدم الأرتباط بالاحزاب السياسية وصراعاتها الناشئة، الا أن تدخل رجال السياسة وانتماء بعضهم الى الجماعة، جعلهم يدخلون في دائرة الصراع على الرغم منهم أو بطموح البعض منهم(٤). وكان للافكار التي طرحتها الجماعة، ان غدت نقطة جذب للعناصر السياسية، التي اختلفت مع أحزابها، فكانت الجماعة قد جذبت، كامل الجادرجي، جعفر ابو التمن وعزيز شريف، فيما كان إنضمام حكمت سليمان اليها عام ١٩٣٥. ويحدد بعض الباحثين، بأن الجماعة بعد إنضمام حكمت سليمان إليها، ظهرت فيها وبشكل واضح، توجهات مختلفة. منها ما كان يرغب في تنظيم الجماعة في حزب سياسي، له ايديولوجيته وشكله التنظيمي والتزام إعضائه، وكان من أصحاب هذه الدعوة كل من، عبد الفتاح ابراهيم وعبد القادر إسماعيل، واللذان عبرا في مواقفهما عن إتجاهات يسارية. فيما رفضت الفئة المحافظة التي مثلها حكمت سليمان وجعفر ابو التمن تأسيس حزب سياسي. ووقف كل من محمد حديد وكامل الجادرجي بين الفئتين(٥).

لقد شهد العام ١٩٣١ إتفاق ممثلي جماعتي بيروت وبغداد "على توحيد مساعيهم والعمل مشتركا في تنظيم واحد يستهدف تحقيق قيام المجتمع العراقي على اسس احتماعية واقتصادية وسياسية...كانوا يرون انها الاسس السليمة التي تحقق مصالح الشعب العراقي وتتوافق مع المرحلة التاريخية التي كان يمر فيها

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص ٢٧.

(٢) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٨٣، ص ٣٥.

(٣) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣، ص ٦.

(٤) خليل كنة، العراق امسه وغده، بيروت ١٩٦٦، ص ٥٢.

(٥) محمد انيس، جماعة الأهالي ونشأة اليسار العراقي، مجلة الهلال، يناير ١٩٦٥، ص ٤٦.

العراق"(١). وفي إطار هذه المنطلقات، كان تلاقي الشباب العراقي المثقف ومن مختلف الأوساط الأجتماعية التي ينتمون اليها، إلا أن ابناء الطبقة الوسطى كان دورهم واضحا نتيجة لكثرة عددهم، ومن خلال هذا الدور، يتضح الأثر الأجتماعي الذي خلفته التطورات في بنية المجتمع العراقي حيث شمول التعليم لاوسع قطاع إجتماعي، كان قد أعطى ثماره، من خلال مواقف النخبة المثقفة الشابة في محاولات الأصلاح والاهتمام بشؤون البلاد، وكشف التناقضات التي كان يحفل بها النظام السياسي الخاضع لارادة مجموعة من السياسيين الذين يفضلون تقديم التنازلات من أجل ضمان مصالحهم. وعليه فأن التلاقي كان يتركز حول مبادئ عامة، في حين أن إتجاهاتهم الفكرية كانت متباينة(٢). ألا أن التلازم كان واضحا وثابتا في الطروحات الفكرية، التي شددت على أهمية الديمقراطية في دفع البلاد الى أمام، والتي لا يمكن أن تبدر عنها اي ملامح من دون الحصول على الاستقلال الشامل والتام(٣). كما أن المرتكزات التي قامت عليها الجماعة قد حاولت أن توفق بين الدعوة الى الأشتراكية والديمقراطية، مع العناية بشمول جميع الفئات الأجتماعية بأسس التحول والتغيير وعلى هذا قامت دعوة الشعبية، التي نادت إليها جماعة الأهالي(٤).

أخذت جماعة الأهالي بالتحرك في اكثر من مجال، لا سيما بعد التنسيق الذي تم من قبل الجماعة المؤسسة مع جعفر أبو التمن وحكمت سليمان، حيث تم تأسيس جمعية سرية، تألفت لجنتها المركزية من رئاسة جعفر ابو التمن، وسكرتارية عبد الفتاح ابراهيم، فيما عين محمد حديد محاسبا لها، خلال وزارة جميل المدفعي الثانية ٢١" شباط ١٩٣٤–٢٥ آب "١٩٣٤، وعلى هذا بدأت اطراف الجمعية الأتصال بوسطها الذي خبرته، حيث بدأ كل من كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد في الاتصال بالشباب والموظفين، واتجه جعفر ابو التمن للأتصال بأعضاء الحزب الوطني العراقي، فيما تركزت إتصالات حكمة سليمان، برجال الجيش وعلى درجة الخصوص بكر صدقي الذي انيطت به، مهمة الاتصال بشاكر الوادي وبهاء الدين نوري. وقد وضعت الجمعية السرية صيغة، لاداء يمين الولاء للجمعية والمحافظة على أسرارها والتعاون بين أفرادها، من أجل تحقيق الاهداف المتفق عليها(٥). وكانت الجماعة قد شهدت تعثرا في العمل، الذي جاء نتيجة لتردد موقف حكمة سليمان الذي كان خاضعا للمؤثرات العديدة، والتبدل الذي طرأ على مواقف عبد الفتاح ابراهيم، الذي كان الى جانب العمل الحزبي العلني فأضحى من مؤيدي التنظيم السري

---

(١) حسين جميل، الحياة النيابية، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي، ص ١٠٣.

(٣) حسين جميل، الحياة البرلمانية، ص ٤٣.

(٤) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة، ص ١٠١.

(٥) مذكرات كامل الجادرجي، ص ٣٢.

للجماعة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أعضاء الجمعية السرية من أجل الوصول الى رأي موحد وجماعي من أجل تأليف حزب سياسي علني، الا أن هذه الجهود ضاعت، نتيجة لاعتراضات جعفر ابو التمن العديدة، والتي تركزت في رفض دخول السياسيين التقليديين الى الحزب، أو العمال، أو المعروفين بميولهم الاشتراكية المتطرفة، بالأضافة الى الأعتراض على عمر المنتسب الى الحزب الذي رغب في ان يكون كبير السن، ويشير كامل الجادرجي الى أن هذا الأعتراض، كان مبررا لميل أبي التمن الى أبناء العوائل الكبيرة والمعروفة[1]. والواقع ان قرار وزارة ياسين الهاشمي الثانية عام ١٩٣٥ والقاضي بالغاء عمل الاحزاب والجمعيات السياسية كان قد طوح بآمال الجمعية لتأسيس حزب سياسي علني[2]. وكان لتنوع الأفكار التي يحملها بعض الافراد المنضوين تحت لواء جماعة الأهالي وتباين التطلعات السياسية لدى العديد منهم، اثره الهام في تصاعد حدة الخلافات فيما بينهم، مما انعكس بالنتيجة على العلاقة القائمة بين الاعضاء، واقدام البعض على الانسلاخ عنهم، وهذا ماكان من موقف عبد الفتاح ابراهيم الذي خرج من جماعة الاهالي عام ١٩٣٦[3].

على الرغم من التركيز الذي اعلنته جماعة الاهالي على الجوانب الفكرية، وتحديد التناقضات والعمل على تجاوزها عن طريق منهاج الشعبية الذي تبنته، الا انها وجدت نفسها منغمسة في لجة العمل السياسي، جراء انخراط بعض رجال السياسة المعارضين اليهم. وقد برزت هذه الحالة بوضوح، بعد احداث انقلاب بكر صدقي، عام ١٩٣٦ حيث شارك عدد من جماعة الاهالي بصفة وزراء، في حكومة حكمت سليمان التي جاءت في اعقاب الانقلاب. وحاولوا من خلال الاوضاع الجديدة ان يدعموا موقفهم، فعمدوا الى تأسيس جمعية الاصلاح الشعبي التي ضمت: "كامل الجادرجي، يوسف ابراهيم، جعفر ابو التمن، ناجي الاصيل، صادق كمونة، مكي جميل، محمد صالح القزاز، عبد الله السالم وعبد القادر اسماعيل"، ومن الغريب ان الجمعية وعلى الرغم من التقارب القائم بينها، وبين الرجال المسيطرين على الشؤون السياسية بعد الانقلاب، الا ان حالة من التجاهل، كانت تظهر عن حكمة سليمان "رئيس الوزارة". كما لاقت الرفض من بعض السياسيين العاملين في الحكومة، وهذا ماكان واضحا في موقف صالح جبر منها[4]. كما ان الجمعية لم تخل من وجود التنازع والتباين في مواقف اعضائها، حيث برزت فيها كتلة يقودها ناجي

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي، ص٣٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٤.

(٣) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٤، ص ٣٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٨٤، ايضا، عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية، ص ١٨٣، ايضا، جريدة الاهالي ■ كانون الاول ١٩٣٦.

الاصيل، الذي عبر عن تأييده ومناصرته لمواقف بكر صدقي، في حين ان الاتجاه اليساري الذي مثله عبد القادر اسماعيل، كان يلقى التأييد والمناصرة من قبل الشيوعيين. فيما مثل كامل الجادرجي، التيار المعتدل[١]. والواقع ان الجمعية التي تعد امتدادا فكريا لتوجهات وتطلعات جماعة الاهالي لم تخل من النقد الموجه اليها، لاسيما من قبل بعض الحركات اليسارية المتطرفة كالشيوعيين. الذين اخذوا عليهم، دعوتهم الديمقراطية الاشتراكية المعتدلة وعدم ايمانهم باسلوب الثورة من اجل بلوغ الاهداف[٢]. الا ان مشاركة جماعة الاهالي في حكومة الانقلاب، لم تكن تعني انجرارها لرغبات بكر صدقي، بقدر ماعبر زعمائها عن رفضهم للنهج الدكتاتوري الذي آل اليه الحكم على يد العسكر، حتى بلغ الى حد رفع الاستقالة من الحكومة[٣]. وقد تركزت تلك الخلافات في تدخل الحكومة السافر في الانتخابات البرلمانية، والحرص الذي بذلته في وصول مؤيديها الى المقاعد النيابية. كما عارضت اسلوب الحكومة في قمع حركات العشائر، والموقف المائع من امتيازات شركات النفط الاحتكارية[٤]. والواقع ان جماعة الاهالي في مواقفها وتطلعاتها، لم تكن بصدد قيادة المواجهة ضد التيار الليبرالي الذي طبع توجهات الدولة العراقية، بالقدر الذي ارادت فيه رعاية الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال الالتفات الى النهج الاشتراكي[٥]. وهذا بالطبع لم يكن يعني ان جماعة الاهالي، كانت تعبر عن منطلقات فكرية ماركسية، على الرغم من انسلاخ البعض منهم في فترات لاحقة وانتمائه الى الحزب الشيوعي مثل؛ يوسف اسماعيل[٦].

حثت جماعة الاهالي من خلال جريدتها، الى ضرورة الالتفات الى التجارب العالمية، والاستفادة من النجاحات التي تبلغها. وفي هذا كانت الاشارة الى التجربة البلغارية في مجال كتائب العمل[٧]. فيما توجهت الجريدة نحو نشر الموضوعات المترجمة، لاسيما في المواضيع التي تتناول الاوضاع الدولية والعلاقات السائدة. وكان التركيز فيها على الاوضاع السياسية التي تلم باوربا، والتسلح الالماني الذي ينذر بكارثة

---

(١) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية، ص ٩٩.

(٢) Walter Laqueur, Communist and Nationalist in Middle East, London 1957. p. 177.

(٣) مذكرات كامل الجادرجي، ص ٤٥.

(٤) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٣، ص ٢٧٣.

(٥) كامل الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١، ص ١٠١.

(٦) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٦، ص ٢٤٥.

(٧) جريدة الاهالي، ١١ ايلول ١٩٣٤.

الحرب[1]. والالام والمآسي التي يتعرض لها العمال الالمان[2]. وما يعانيه الفلاح الالماني من اضطهاد تحت نير الحكم الهتلري[3] مع الاشارة الى نذر الحرب التي تفرض نفسها على الواقع السياسي، والتحذير من المآسي والعذابات التي ستلحق بالبشرية[4]. هذه الافكار المترجمة أو المؤلفة من قبل كتاب عراقيين، نشرت في جريدة صوت الاهالي في النصف الاول من عام ١٩٣٥. وكانت تعبيرا واضحا عن اتجاهات جماعة الاهالي حول الفاشية والنازية، وما تمثله من اخطار. الا ان مهاجمة الدكتاتورية والفاشية لم يكن التيار السائد، بل برزت دعوات من قبل بعض السياسيين حول الاتجاه نحو النظام الدكتاتوري. حيث اوقفت جريدة الاصلاح التي صدر عددها الاول في ١١ ايار ١٩٣٥.على هذا الاتجاه[5]. وعبرت جريدة "بالك" في سياستها عن الاعجاب بالتجربة الالمانية وزعامة "ادولف هتلر" لها، حيث عمدت في أكثر من عدد صادر لها، الى نشر صورة "هتلر" مع اشارات التفخيم والتعظيم له[6].

التيار القومي:

لم تتجاوز الدعوة القومية إبان السنوات المبكرة لعمر المملكة العراقية، الاهداف السياسية المرتبطة بالحكومة وتوجهاتها. حتى كانت في بعض المواقف مخرجا، عمدت اليه الحكومة للافلات من مآزق تعرضت لها.وليس ابلغ من التنسيق الذي برز بين الحكومة وبعض الصحف المرتبطة بها، لمواجهة حركة مقاطعة الانتخابات للمجلس التأسيسي عام ١٩٢٣. وتوجيه الاتهام الى محرضي المقاطعة، على انهم ليسوا عربا، على اعتبار ان البعض من رجال الدين الشيعة فرس، وعلى هذا فان جريدة حكومية صرحت قائلة:

---

(١) جريدة صوت الاهالي، ٢٦ نيسان ١٩٣٥.

(٢) جريدة صوت الاهالي، ٢٨ نيسان ١٩٣٥.

(٣) جريدة صوت الاهالي، ٣٠ نيسان ١٩٣٥.

(٤) جريدة صوت الاهالي، ٢٩ نيسان ١٩٣٥. ايضا جريدة الاهالي، ٨ كانون الاول ١٩٣٦.

(٥) جريدة الاصلاح، ١١ ايار ١٩٣٥، ١٧ ايار ١٩٣٥، ٢٥ ايار ١٩٣٥:

(٦) جريدة بالك، ٤ شباط ١٩٣٨، ٢٨ شباط ١٩٣٨؛

"ان تكف يد كل من ليس بعراقي ولاعربي عن التدخل في شؤون الامة"[١]. اما الملك فيصل الاول فانه لم يتوان عن التمسك بالتلميح الى ان مقاطعي الانتخابات ماهم الا اجانب بقوله: "ان هذه البلاد لايمكن ان تستسلم لدعوة اجنبية"[٢].

ان السعي الرسمي نحو القومية، كان قد تمثل في تطلعات الملك فيصل للوحدة مع سوريا، حيث يشير الدكتور علي محافظة، الى ان الملك فيصل خلال زيارته لباريس في اب ١٩٣١، صرح بانه سيبحث مشاريع الحكومة الفرنسية المتعلقة بنظام الحكم في سورية مع امين عام وزارة الخارجية "المسيو بيرتلو Berthelot"[٣]. فيما سعى نوري السعيد الى طرح مشروع اتحاد كونفدرالي في تشرين الاول ١٩٣٦، يضم "العراق وشرقي الاردن وفلسطين" لمواجهة التهديد الصهيوني لارض فلسطين[٤]. واذا ماكان النقد قد وجه الى التوجهات القومية لدى الملك فيصل وطاقمه من السياسيين، المفرط في الرسمية، فإن نوري السعيد حاول الدفاع عن ذلك بقوله: "في ذلك التاريخ لم تكن سوريا مستقلة و لم تكن الدول العربية مهتمة بامر علاقات العرب باستثناء العراق فقد كان منذ ١٩٢٦ يدافع عن قضايا العرب واول مظهر من مظاهر اهتمام العراق بالقضية العربية هي تلك المظاهرة التي جرت سنة ١٩٢٦[٥] عندما جاء الفريد موند الى بغداد وقد كنا ندفع باخواننا العرب وغيرهم بكل مانستطيع مادة ومعنى وبكل ماتمكن المغفور له الملك فيصل الاول"[٦].

برز التيار القومي في العراق عبر اكثر من مؤثر، هذا اذا ماأخذنا بالاعتبار النشاط القومي البارز، لرجال النخبة السياسية في جمعية العهد. بالاضافة الى مؤثرات الواقع العربي، الذي كان يرزأ تحت سيطرة القوى الكبرى والمؤامرات المستمرة للنيل من ارضه واستقلاله. واذا ماكانت الاوضاع المحيطة قد وجهت انظار المنورين، نحو التفكير الجدي بالقومية واثرها، فان مؤثرات اخرى لايمكن تخطيها، تمثلت في تأثير المدرسين الشاميين الذين عملوا في المدارس العراقية ونشاطهم الدائب في بث الفكرة القومية من امثال؛ فريد

---

(١) جريدة العاصمة، ١٤ حزيران ١٩٢٣.

(٢) جريدة العاصمة، ١١ تموز ١٩٢٣.

(٣) علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٢٠.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥٦.

(٥) ان المظاهرة جرت سنة ١٩٢٨، ويبدو انه خطأ مطبعي.

(٦) مديرية التوجيه والاذاعة العامة، حقائق في السياسة العربية التي يبحثها مجلس النواب، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٥٥، ص ١٢.

زين الدين، درويش المقدادي، امين رويحة وغيرهم[١]. أو حالة التعاطف مع الافكار القومية التي نهضت في اوربا، لاسيما في ايطاليا والمانيا، والاطلاع المباشر من قبل بعض الضباط العراقيين، الذين تم ارسالهم الى المانيا للتدريب في معسكراتها. أو تأثر بعض المفكرين العرب، بالافكار القومية الالمانية ولعل ساطع الحصري من ابرزهم[٢].

وجد القوميون العراقيون ضرورة حشد الجهود، وتنظيمها في جمعية رسمية، يتم من خلالها العمل لنشر الافكار التي آمنوا بها. فكان ان تمت إجازة "جمعية الجوال" عام ١٩٣٤، التي حرصت على التوجه القومي مع التشديد على الطابع العسكري. وكانت قد افصحت الى ان: "العرب امة واحدة وان القومية العربية تحتم الوحدة الشاملة والتأكيد على ان السيادة للأمة وإن الاصل في المصلحة هو مصلحة الأمة، كما ان سيادة الأمة تصان وتحمى عن طريق جهاد ابنائها ونضالهم"[٣]. والواقع ان السمة العسكرية لهذه الجمعية كانت بتأثير تنامي الروح العسكرية في ايطاليا والمانيا [٤]. وكانت بواكير الثلاثينات قد شهدت زخما قويا لانتشار الافكار الشيوعية والاممية، حتى غدت تمثل خطرا، يهدد الاجيال الطالعة ويصرفها عن تاريخ امتها. وفي هذا يشير محمد مهدي كبة الى الاوضاع: "وراحت بعض الفئات تنحو بهذه المبادئ منحى عالميا محضا، من شأنه ان يصرف النشأ الجديد عن تاريخ امته، ومقومات قوميته، ووطنيته. فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مواجهة هذا الخطر الوافد، الذي يهدد قوميته وتراثه"[٥]. وهكذا اجتمعت مجموعة من القوميين لتأسيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني عام ١٩٣٥. الذي ركز اهدافه في: "بث الروح القومية العربية، وانماء الشعور الوطني والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي، وتربية اجسام النشء وتقوية روح الرجولة العربية، وتوليد ثقافة عربية جديدة تجمع الى التراث العربي الصالح من ثقافة الغرب"[٦] . وقد سعى النادي الى بذل جهود حثيثة من اجل دعم القضايا القومية من

---

(١) فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي، ص ١٩١.

(٢) علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا، ص ٣٢٥.

(٣) نقلا عن د. فاضل حسين، جمعية الجوال فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر، مجلة كلية الاداب "بغداد"، مجلد ٣٣ كانون اول ١٩٨٢، ص ٢٧٦.

(٤) عماد احمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣١-١٩٤٣، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٤، ص ٢٣.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٥٤.

(٦) نادي المثنى بن حارثة الشيباني، النظام الداخلي، مطبعة الفرات، بغداد ١٩٣٥، ص ٦.

خلال التفاهم، والتنسيق مع الجمعيات القومية مثل "الجوال" و "الفتوة" و "جمعية الدفاع عن فلسطين"[١]. ولابد من الاشارة هنا الى ان التيار القومي، كان قد نال مؤازرة من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية "١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين اول ١٩٣٦"، التي دعمت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ بالمال والعتاد بالاضافة الى دفاعها عن الحقوق العربية في سورية وفلسطين امام المحافل الدولية[٢].

حاول نادي المثنى دخول معترك العمل القومي، من خلال تولي مسؤولياته في شرح ابعاد الاخطار التي تحيق بالامة العربية و لم يأل اعضاؤه جهدا في تنظيم المحاضرات الفكرية أو المظاهرات الاحتجاجية. فقد طالب النادي بضرورة تعديل المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠، واعتبروها قيدا يشكل توجهات العراق، ويحد من تطلعاته القومية. فيما قاد النادي حملة الاحتجاج والرفض على احتلال تركيا للواء الاسكندرونة[٣].

كان موضوع العروبة والوحدة العربية، قائما بشكل واضح في ذهن وعقل المثقف العراقي، فجريدة لسان العرب لصاحبها "ابراهيم حلمي العمر" اشارت الى: "ان لا نهضة ترجى ولاتقدم يبدو ما لم يفكر العرب كل العرب بعضهم البعض"[٤]، فيما عبرت جريدة الامل عن اهمية الوحدة العربية، معتبرة اياها طريقا للتعبير عن الوجود، مع التشديد على نبذ الفرقة والتجزء لانها مدعاة لطمع الطامعين في العرب[٥]. ولم يغفل الشاعر العراقي من التذكير بالنضال القومي من اجل العروبة، والتغني والفخر بما انجزه المنورون العرب لمقارعة الخطوب والنوائب التي نالت الامة في مختلف العهود، فهذا الشاعر عبد الرحمن البناء يذكر زميله ابراهيم حلمي العمر؛ "نهضنا وطرف العرب في الشرق نائم-وقمنا وما في الشرق للعرب قائم"[٦]. كما وجه المثقف العراقي نداءه لاستصراخ همة الرموز القومية، ممثلة بانجال الشريف حسين، دون تمييز أو مداراة لاوضاعهم الرسمية، حيث يكتب الشيخ جواد الشبيبي: "للنفس والجسم في جنبي معترك-يامن رأى حرب ارواح وابدان"[٧]. لقد عقدت الامال على الاجيال الطالعة، لاسيما الشباب العربي في تحقيق حلم

---

(١) علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا، ص .١٤٥

(٢) يعرب فهمي سعيد، حقائق اغتيال بكر صدقي، مجلة افاق عربية، شباط ١٩٧٨، ص ص ٨٠-.٨١

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف ١٩٧٦، ص .١١٦

(٤) جريدة لسان العرب، ١٦ ايلول .١٩٢١

(٥) جريدة الامل، ٨ تشرين اول ١٩٢٣.

(٦) جريدة الامل، ١٥ كانون اول ١٩٢٣.

(٧) جريدة المعارف، ٣ ايلول ١٩٢٦.

الوحدة لجميع الاقطار العربية[١]. كما ان العديد من المثقفين قد نبهوا الى اهمية الاستقلال القومي، الذي عد ركيزة للنهوض والانطلاق الى امام[٢]. وليس ابلغ من الاشارة الى الشعارات التي رفعها الشباب القومي في العراق، لنصرة سوريا في محنتها ازاء الاستعمار الفرنسي خلال احداث عام ١٩٣٦، لتتضح عرى التلاحم وروح النصرة، حيث كان منها؛ "الله جعلنا امة واحدة فلن تفرقنا يد مخلوق" و"من تعدى على دمشق فقد اعتدى على بغداد" و"ياسورية، لن تضامي وشباب العراق في الوجود"[٣] وغيرها. وقد حاول العديد من الكتاب العراقيين التسمي والتشبه، باسماء وشخصيات عربية بارزة، كما عمد الكثير منهم للتنبيه الى اهمية دور العرب التاريخي، مع الاخذ باهميته في بناء وتكامل الصورة الذهنية والعقلية في بناء المستقبل، وهذا ماعبر عنه "التغلبي" في مقالته الموسومة "في سبيل الامبراطورية العربية"[٤]. ولابد من التنبه هنا الى ان الطروحات القومية هذه لم تكن لتخرج عن الاطار العاطفي. الا ان هذا لايعني ان الفكر القومي لدى المثقف العراقي كان غائبا. فيونس السبعاوي اعتنق الفكر القومي ودافع عنه بكل قوة، وعمد الى محاججة المنتقدين والمشككين في الدعوة القومية من خلال الطرح الواعي المستند الى العرض التاريخي الدقيق. وفي هذا يقول: "ان رسالة القومية في المشرق العربي هي التحرير، انها تعبير عن عاطفة نبيلة ترفض الذل وترفض استغلال البشر. وهي في الغرب مشوبة بميل نحو الاستعمار ونحو التحكم بالاخرين. انها في المشرق دفاعية، وهي في الغرب امست عدوانية"[٥]. اما ساطع الحصري فان توجهاته كانت قد تركزت حول ضرورة التنسيق والتنظيم فهو يشير؛ "ان الحركة العربية حركة واحدة ويجب وضع نظام لها في كافة انحاء الوطن العربي"[٦]، في حين اكد سامي شوكت على اهمية القوة لبلوغ الاهداف والمطامح القومية، واشار الى ان الرفعة والمجد لايأتيان الا بنبذ التراخي والتكاسل، وضرورة النهل من معين تجربة العرب المسلمين،

---

(١) جريدة الاستقلال، ٢٣ نيسان ١٩٣٣.

(٢) جريدة الطريق، ٣٠ اذار ١٩٣٣.

(٣) علي الطنطاوي، بغداد مشاهدات وذكريات، دار الفكر، دمشق ١٩٦٠، ص ٨٦.

(٤) جريدة الرأي العام، ٢٢ كانون ثاني ١٩٣٨.

(٥) جريدة العالم العربي، ١٧ تشرين اول ١٩٣١.

(٦) جريدة العالم العربي، ١ حزيران ١٩٣٥.

الذين تمثلوا المقولة "اخشوشنوا فان الترف يزيل النعم"(١) واشار بحماس الى التجربة الالمانية التي قيض لها ان تتوحد بجهود "بروسيا"، ملمحا الى ان العراق عليه ان يضطلع بمثل هذا الدور في سبيل الوحدة العربية(٢).

ادرك المثقفون العراقيون عدم جدوى المفاوضات وعقم الاجراآت التي تقوم بها اللجان الدولية ازاء القضية الفلسطينية، ووجدوا ان الحل يكمن في الجهاد واعلان الكفاح المسلح(٣)، لمواجهة عدو تمثلت لديه امكانات الدعاية المنظمة والكتائب المدربة التي رفعت السلاح ووجهته نحو صدور العرب الامنين في ديارهم(٤). وكان للعديد من المثقفين اسهاماتهم الجادة في المحافل والمؤتمرات التي اعدت من اجل نصرت القضية الفلسطينية، ومنها المؤتمر العربي في القدس، الذي عقد على هامش المؤتمر الاسلامي، حيث اجتمعت مجموعة من الشخصيات العربية في منزل عوني عبدالهادي في ١٣ كانون اول ١٩٣١، وحضر عن العراق كل من؛ محمد بهجت الاثري وابراهيم الواعظ وسعيد ثابت. وكان المؤتمرون قد اكدوا في ميثاقهم على وحدة الامة العربية، ورفض التجزئة وحث الجهود للعمل على نيل الاستقلال ومقاومة الاستعمار بكل اشكاله(٥). وكان القوميون العراقيون قد رحبوا بالدعوة، التي وجهها اليهم الحزب القومي العربي، الذي تأسس في سورية، حيث انضم الى لوائه بشكل سري كل من؛ يونس السبعاوي ومحمد حسن سلمان ومحمد صديق شنشل ود. جابر عمر وسلمان الصفواني وموسى الشابندر وعبد الرزاق شبيب والعقداء صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد و كامل شبيب(٦). وبذات الحرص شاركت العناصر القومية العراقية في المؤتمر العربي الذي عقد في بلودان، للفترة من ٨-١٠ ايلول ١٩٣٧ للتباحث في القضية الفلسطينية، حيث تم انتخاب ناجي السويدي، رئيس وزراء العراق "١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩-١٩ آذار ١٩٣٠"، رئيسا للمؤتمر. وكانت المقررات قد اكدت اهمية الوحدة العربية وعروبة فلسطين، والتنبيه الى الخطر الصهيوني الذي يهدد الامة العربية(٧).

عمد القوميون الى تاسيس جمعية الدفاع عن فلسطين عام ١٩٣٦، والتي تراسها طه الهاشمي. والواقع ان الجمعية كانت من الواجهات التي عمل نادي المثنى على تاسيسها من اجل تنشيط وتفعيل دور المثقفين

---

(١) سامي شوكت، هذه اهدافنا من آمن بها فهو منا، مطبعة التفيض، بغداد ١٩٣٩، ص ٥.

(٢) نفس المصدر، ص ٤.

(٣) جريدة الاهالي، ٢٢ شباط ١٩٣٢.

(٤) جريدة الاهالي، ٢٦ حزيران ١٩٣٣.

(٥) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٩، ص ص ٣١١-٣١٢.

(٦) علي محافظة، موقف المانيا، ص ١٤٠.

(٧) نفس المصدر، ص ١٤٩.

ازاء الاخطار الناجمة عن النشاط الصهيوني[١]. وكان النشاط القومي في العراق قد استرعى انتباه الاشقاء في الاقطار العربية، وغدا ملاذا للمناضلين العرب في سوريا وفلسطين. حيث لجأ العديد منهم اليه. من امثال فوزي القاوقجي والدكتور امين رويحة. الا ان هذا الامر لم يكن ليتوافق أو ينسجم مع الاتجاهات التي حملتها حكومة انقلاب بكر صدقي، التي حاولت قمع النشاط القومي وترويج الافكار المناوئة له. حتى انها لم تتورع عن تعطيل جمعية الدفاع عن فلسطين، وتشتيت شمل العاملين في القضية العربية، وقمع نشاطاتهم والتنكيل بهم[٢]. الاان الجمعية عادت الى العمل بنهاية حكومة الانقلاب، بعد تعرض "الجنرال بكر صدقي" للاغتيال. حيث نظمت في ايار ١٩٣٨ اسبوعا للحداد العام على فلسطين[٣].

على الرغم من سعة النشاط القومي وقوة تاثيره في الحياة الفكرية والسياسية في العراق. الا ان هذا الامر لم يمنع من تعرضه للمناوئة والنقد، لا سيما من قبل التيار الاصلاحي الذي نادى بالاشتراكية، وعمد العديد من افراد هذا التيار، للتصريح برفضهم للفكرة القومية والريبة فيها. فعبد الفتاح ابراهيم، بنى تصوره الرافض للقومية انطلاقا من موقفين تاريخيين، الاول تمثل في اطماع المانيا في الدولة العثمانية. والثاني موقف بريطانيا المساند للقومية العربية، لمواجهة فكرة الجامعة الاسلامية، ليخلص الى القول: "كل ذلك خلق عندي ريبة من كلا الفكرتين ومن الطابع القومي بالذات. زاد كرهي للقومية عندما بدأت ارى بأن مفهوم القومية عند العرب انذاك مفهوم قبلي وذو طابع فاشي"[٤]. فيما حملت جريدة الاهالي، الناطقة باسم جماعة الاهالي على الفكرة القومية بسلسلة من المقالات، اشارت فيها الى ان القومية لاترتكز على اساس تاريخي سليم، وانها في خدمة البورجوازية على حساب الفئات البسيطة والمعدمة[٥]، وانها قرينة الاستعمار[٦]. اما رسالة الاهالي الى الشباب والمعنونة بالشعبية فانها جعلت من القومية، اهم سبب لنشوب الحروب وتفاقم

---

(١) عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، ص ١٤٧.

(٢) حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٩٠، ص ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) جريدة الرأي العام، ١٢ ايار ١٩٣٨.

(٤) نقلا عن عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ١٦٩.

(٥) جريدة الاهالي، ١ تموز ١٩٣٢.

(٦) جريدة الاهالي، ٣ تموز ١٩٣٢.

مشاكل العالم(١). والواقع ان الهجوم على القومية لم يكن ياخذ طابعا مستمرا فسرعان ماأشارت جماعة الاهالي الى ان ماتأمل تحقيقه من الوحدة العربية، لابد ان يتوجه نحو الشعوب، لانحو الفئات المستغلة(٢).

في معرض تقييمه للتيار القومي يعمد الدكتور مجيد خدوري الى مايلي: "كانت القومية العربية قبل الحرب العالمية الثانية سلبية في جوهرها، لان زعماء الحركة كانوا منهمكين بتحقيق الاهداف السياسية فلم يهتموا كثيرا للنواحي الاجتماعية والاقتصادية بغية تطويرها"(٣). اما الشخصية القومية عبد الرحمن البزاز، فانه دافع بحرارة عن التيار القومي رافضا ربطه بالتوجهات الرسمية لاعضاء النخبة الحاكمة(٤).

أفرزت فترة ما بين الحربين تفاعلا واضحا في الأتجاهات الفكرية، حيث أتاحت للجديد أن يأخذ مجاله، ويعبر عن أهدافه بفسحة واسعة، بعد أن كان مقصورا على سيادة الفكر الديني، الذي استمد شرعيته من طبيعة المؤسسة الحاكمة، التي فرضت تفاعلاتها في الحياة، وقدمت النموذج الديني، على أنه الممثل الرسمي لكل التيارات والأتجاهات الفكرية. الا أن مداخلات المرحلة التاريخية وارهاصات التجديد، فرضت نشوء تيار فكري، عبر عن نفسه من خلال تبنيه لافكار صيغت بشكل أهداف للعمل، حيث بدأت المناداة بالقومية، التي استتبعت في محور مداخلاتها الدعوة للعلمانية وتغليب منطق التنوير والعقل ورفض القيود الأجتماعية السابقة، ويصدق في هذا النموذج الأشارة شاعرين مخضرمين، عاشا فترة السيادة العثمانية وبواكير الحكم الوطني، هما جميل صدقي الزهاوي المتوفي ١٩٣٦ ومعروف عبد الغني الرصافي المتوفي ١٩٤٥. حيث درج العديد من الباحثين بأطلاق تسمية التيار الليبرالي على أصحاب هذا النهج(٥).

وفي مجمل التطورات اللاحقة، نجد أن البورجوازية قد تمكنت من الأمساك بزمام الحركة الوطنية العراقية، نتيجة للوعي الذي حملته بحكم ظروف التعليم الذي حصلت عليه، وتمكنها من الأتصال المباشر بالمراكز المعرفية والثقافية، التي أهلتها، لأن تكون قادرة على الأمساك بفرصة المبادرة والقدرة على المشاركة بذهن متفتح وادراك عميق. وعليه نجد أن التيارات البارزة التي تمكنت من التعبير عن نفسها، ان كان التيار التقدمي الذي أضاف الى الطروحات الليبرالية النزعة الأشتراكية، والذي سنجده لاحقا يتمثل في إتجاه، حاولت العديد من الحركات والجماعات الفكرية والسياسية أن تتبناه، وتجعل منه هدفا ومشروع عمل لها.

---

(١) رسائل الاهالي الى الشباب، الرسالة الثانية، الشعبية، الجزء الاول في المبادئ السياسية الحديثة، ص ٢٩.

(٢) جريدة الاهالي، ٢٦ نيسان ١٩٣٣.

(٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤، ص ٩.

(٤) عبد الرحمن البزاز، صفحات من الامس القريب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠، ص ٢٦.

(٥) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت ١٩٨٥، ص ٤٠٤.

وهكذا أيضا قيض للتيار القومي الليبرالي، من التعبير عن نفسه من خلال المؤسسة السياسية، التي تمكنت من بلوغ السلطة. فيما حاولت حلقات فكرية وثقافية من التعبير عن إتجاهاتها التي تمثلت فيها طموحاتها وغاياتها. فكان الأتجاه القومي الذي عبرت عنه الجمعيات والنوادي القومية التي برزت في فترة الثلاثينات، والتي كان ابرزها نادي المثنى بن حارثة الشيباني تأسس عام ١٩٣٥. وبذات القدر برز الأتجاه الأشتراكي الذي أكد على المنظومة الأجتماعية، وكانت جماعة الاهالي التي تأسست في بواكير سنوات الثلاثينات خير مثال عليه.

لقد حفلت فترة ما بين الحربين بالمتنوع من الافكار والكم الهائل من الموضوعات، حتى توجهت عناية المثقفين بالحرص الدقيق على متابعة تفصيلات، هي الأشد مساسا بالحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الأقتصادية، وليس أبلغ من أن تتوجه جريدة مثل لسان العرب لنشر تفاصيل عن حادث تعرض له أديب موصلي في أحد الأماكن العامة[١]. أو تعمد ذات الجريدة لتتعرض لموضوع في غاية الأهمية، يتمثل فيه السؤال الكامن حول رقي الغرب وانحطاط الشرق[٢]. فيما يحاول العديد من الكتاب، إستحضار الرمز القومي، لأذكاء جذوة الحماس وتوكيد الذات العربية وابراز دورها في صنع التاريخ، فهذا ابراهيم حلمي العمر يكتب عن "العراق العربي وطارق بن زياد"[٣].

التيار الليبرالي:

أسهمت جملة من العوامل في بلورة تيارات واتجاهات فكرية، قيض لها البروز وبشكل قوي، في الفكر السياسي العراقي. حتى كانت فترة ما بين الحربين فسحة واسعة لبروز وظهور العديد من الأتجاهات، في قطاعات الفكر السياسية والاجتماعية والأدبية والفلسفية. وليس من المبالغة في شيء اذا ما كانت أبرز تلك العوامل، قد تجلت في الوجود البريطاني، الذي توفرت له فرص التأثير، خلال أطوار وجوده في العراق "احتلال وانتداب ومعاهدات". ولكن من الضروري التنبه الى عوامل أخرى، كان لها الأثر الفاعل في ظهور الفكر الليبرالي الحر الغربي، لعل أبرزها، فترة المشروطية عام ١٩٠٨، والأتصال المباشر من قبل المثقفين العراقيين بالفكر الغربي، ان كان بالدراسة في الجامعات الغربية أو الأطلاع على الافكار الليبرالية من خلال الكتب التي درجت على نشرها الصحف العراقية والعربية. فرجل قانون وسياسة مثل توفيق السويدي، الذي درس الحقوق الغربية في باريس، يوضح بأن الافكار التي شغلته حول التقدم الاجتماعي

(١) جريدة لسان العرب، ٢٢ أيلول ١٩٢١.

(٢) جريدة لسان العرب، ٢٩ أيلول ١٩٢١.

(٣) جريدة لسان العرب، ١٧ تشرين الأول ١٩٢١.

والتحرر الفكري، إنما عنت عليه لاعتبارات ذاتية ومؤثرات البيئة التي عاش في خضمها؛ "أما اعتقادي بضرورة التقدم الاجتماعي في الشرق وفي البلاد العربية بصورة خاصة فكان اعتقادا ناشئا عما كنت أشاهده من خمول عام وجهل متفش وتعصب ذميم...أما التجرر الفكري من القيود الموروثة والتقاليد، فكنت أراه ضروريا للمجتمع العربي لأن هذا التحرر بمثابة دواء ناجع يستعمله المريض ليقضي به على ما يفتك به من جراثيم"(١). والواقع أن السويدي لم يقع في فخ المبالغة، بالقدر الذي أشار فيه الى تأثير البيئة والمحيط في بروز الافكار السياسية.

ثمة عامل آخر تمثل في التجربة العملية التي تهيأت لبعض رجال السياسة العراقية. فنوري السعيد لم يتوان عن التصريح بتأثره بآراء ضابط ألماني درسه في الكلية الحربية باستانبول، وماكان لها في تكوين رؤاه الفكرية بقوله: "ان ذلك أعطاني فكرة اتبعتها طوال حياتي، وهي ان اكون عمليا لا مثاليا"(٢) وكان للأفكار الليبرالية أثرها على العديد من الكتاب والمفكرين العراقيين، الذين أطلعوا على مؤلفات لكتاب غربيين، فعبد الفتاح ابراهيم يشير الى تأثره بالآراء الليبرالية التي وضعها الكاتب الأمريكي "هايز Heyas" في كتابة "تاريخ اوربا الحديث ١٨٧٠-"١٩١٨، والمفاهيم التي طرحتها الثورة الفرنسية حتى ليقول: "كنت انظر ان المقدرة المالية لكل من الاقطاع والاغنياء بصورة عامة انعكست في سيطرتهم على الجهاز السياسي وبحكم عدائي للجهاز السياسي ودفاعا عن الديمقراطية دخلت المفاهيم الديمقراطية تفكيري...وهذا كان قد نتج عن تأثري بالثورة الفرنسية"(٣).

تصدى العديد من الكتاب للأسباب التي جعلت الغرب، يرقى الى المنزلة التي بلغها، فابراهيم حلمي العمر يكتب في مقالته "الارتقاء الغربي والأنحطاط الشرقي" الى أن؛ "روح الشرائع والقوانين التي طبقت في أوروبا، والاعتماد على الافكار المفيدة وتقديس الحرية الفردية. مهدت السبيل للرقي والابداع"(٤). فيما أشارت جريدة ليبرالية، هي جريدة دجلة؛ "أن على العرب أن يتعظوا ويتنبهوا الى تجارب الأمم المتقدمة، فما أهمية الأعجاب بالتجارب الناهضة دون النهل منها. والى متى نبقى ندير الوجوه عن أهمية الديمقراطية وضرورتها لنهضة أمتنا"(٥).

---

(١) توفيق السويدي، مذكراتي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٩، ص ص ١٤-١٥.

(٢) نقلا عن، عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨، ص ٣٠.

(٣) نقلا عن، عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص ١٦٥.

(٤) جريدة لسان العرب، ٢٩ أيلول ١٩٢١.

(٥) جريدة دجلة، ٣٠ حزيران ١٩٢١.

الوزارة ٣" تشرين ثاني ١٩٣٢-١٨ آذار "١٩٣٣، بالأشارة الى مسؤوليته المباشرة في تفاقم أزمة الآثوريين بقوله: "انا أخطأت مرة لاني لم احتفظ بك وابقيك في رئاسة الوزارة، واخطأت خطأ ثانيا لأني استصحبت ياسين الهاشمي ونوري السعيد و رستم حيدر، وابقيت ولدي غازي"(١). ان اعترافا كهذا صادر عن ممثل السلطة العليا في البلاد، هو أصدق تعبير عن الرؤيا الجرة التي حملها فيصل وأراد بها أن تكون منهاج عمله للنهوض والتقدم. وانطلاقا من حرصه على نبذ الحواجز التي يفرضها مركزه، حاول جاهدا تخطي البروتوكولات وعمد للامساك بأية فرصة، من أجل اللقاء المباشر بأفراد شعبه للوقوف بشكل طبيعي وحقيقي على ما يدور بخلد الشعب من أفكار وتصورات(٢).

ان المحاولات التي أبداها الملك فيصل للتوفيق بين طموحات الوطنيين والرغبات البريطانية، جعل المسؤولين البريطانيين ينظرون بعين الحذر الى خطوات الملك. حتى أن المندوب السامي البريطاني "دوبس Dobbs" قد أشار الى حالة التشجيع والتعاطف التي تلقاها "العناصر المتطرفة" كما وصفها، لتبوء مكانة هامة في المجلس التأسيسي(٣). وانطلاقا من التعهدات التي أطلقها فيصل حول الحكومة الدستورية النيابية الديمقراطية المقيدة بقانون(٤)، فانه كان يرى بأن بلوغ الأهداف لا يأتي دون التروي والتمحيص بالمؤثرات المحيطة: "جئت العراق وبايعني الشعب بالاكثرية الساحقة بشرط أن أجمع المجلس التأسيسي بعد مرور ثلاثة اشهر على المبايعة الا أني لم أر الوقت مناسبا على اثر الثورة وقوات جيش الأحتلال فلو جمعته يومئذ لم يكن له الحرية الكافية لابداء رأيه بكل صراحة"(٥). وكانت التجارب قد أوضحت لدى فيصل ضرورة التنبه الى القوى المحركة للاحداث السياسية والتمعن فيها، للتمكن من فرزها واتخاذ الموقف المناسب إزاءها: "ان اختباراتي الشخصية دلتني على أنه إذا هناك أمة تريد الحياة فلا شيء يحول دونها، وعلمتني وجوب إنتهاز الفرص، أما الظروف الراهنة المحيطة بوضع أمة من الأمم، ومطمحها فيجب مداراتها، ومصانعتها الى أن تتبدل الظروف شيئا فشيئا"(٦).

---

(١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات، ص ٢٤٧.

(٢) د. ك. و الملفة ٣١١/٧٩٨٣ و١٢ ص ١٦.

(٣) د. ك. و الملفة ٣١١/١٠٦٠ و ١٤ ص ٨ من دوبس الى كورنواليس ٣١ آب ١٩٢٣.

(٤) جريدة العراق، ٢٤ آب ١٩٢١.

(٥) نقلا عن، محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، ص ٥٥٥.

(٦) فيصل بن الحسين في خطبه واقواله، ومضات في سيرة الملك الزعيم مؤسس مملكة العراق ومنشيء الجامعة العربية، بغداد ١٩٤٥، ص ٢٩٣.

أبدى الملك فيصل عناية فائقة بتفعيل الحياة العامة، حتى توجه نحو تشجيع الرياضة والفن والحركة الكشفية[١] ومختلف قطاعات الثقافة، إيمانا منه بضرورة بناء الإنسان الواعي القادر على تحمل مسؤولياته. وعلى هذا تابع شخصيا الابداع الفكري والثقافي للكتاب، عربا كانوا أم عراقيين. فقد خاطب المفكر العربي الدكتور طه حسين قائلا: "وأني كأحد أبناء الأمة العربية في هذا العصر، لا كملك، استفيد منك، والكل يفخرون بنبوغك وآثارك"[٢]. وايمانا منه بأهمية الدور الذي يضطلع به المعلم في بناء صرح الثقافة في البلاد، اغتنم الملك فيصل اكثر من فرصة، ليعرب فيها عن تقديره واعجابه "بالمعلم"[٣]. وبذات الحرص توجه فيصل نحو تشجيع دور المرأة ومنحها حقوقها، حيث قدم دعمه ومساندته للعديد من الأنشطة النسائية[٤]. فيما لم يغب عن ذهن الملك أهمية الأقتصاد ودوره في ترسيخ الاستقلال السياسي؛ "يجب الأهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية، إذ لا إستقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي"[٥]. مع استيعابه لطبيعة الصراعات القائمة بين القوى الكبرى، للهيمنة والسيطرة على الاسواق العالمية. فخلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية١٩٢٩-١٩٣٣، أشار الملك قائلا: "لا ريب في ان السياسة الاقتصادية الدولية الحاضرة، لا ترمي الى التعاون وفتح الباب لتبادل الحاجيات كما يشاع في الأندية السياسية والاقتصادية، بل على العكس من ذلك، انها تسعى لايجاد أسواق متعددة لكل أمة وحكومة سوقا يختص بها"[٦].

حاولت الوزارات العراقية التعبير عن التطلعات الليبرالية، التي دعت اليها القوى المتنفذة، والتي تمثلت بالجانب البريطاني وسلطات الملك. ومن خلال الاطلاع على المناهج الوزارية، نجد بوضوح التمسك بالأشارات الى الحكومة الدستورية، النيابية، الديمقراطية. فوزارة عبد الرحمن النقيب الثانية ١٢" أيلول ١٩٢١-١٩آب "١٩٢٢ أوضحت في منهاجها الوزاري: "ومن المعلوم ان المملكة العراقية، المعروفة بخصب تربتها الثمينة، وثروتها الطبيعية، واستعداد أهاليها، كانت قد أهملت منذ قرون، وفقد فيها العلم، وبار سوق التجارة، وتناقصت الزراعة، وقلت الحرفة، ونزلت درجة الاقتصاديات الى حد لا تناسب مملكة حرة مستقلة، فرأينا من الواجب علينا ان نواظب على العمل حتى ترقى فيها العلوم والمعارف والحرف

---

(١) جريدة الاخبار، ٢٢ حزيران ١٩٣١.

(٢) فيصل بن الحسين في خطبه واقواله، ص ٢٩.

(٣) امين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، القاهرة ١٩٣٢، ص ٧٤.

(٤) جريدة البلاد، ٦ كانون ثاني ١٩٢٩.

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي ١٦ تموز ١٩٢٥، ص ص ١١-١٢.

(٦) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٤١٢ و٣ ص٤.

العصرية"(١). وكانت وزارة عبد المحسن السعدون ١٨" تشرين الثاني ١٩٢٢-١٥تشرين أول "١٩٢٣، أشارت في البند الأول من منهاجها: "يحكم القانون، ومراعاة الحق والعدل في كل المعاملات، وبين جميع طبقات الشعب"(٢)، إعتمادا على مفهوم سيادة القانون، وتساوي جميع فئات الشعب أمامه دون تميز أو فواصل. أما وزارة جعفر العسكري ٢٢" تشرين ثاني ١٩٢٣-١٢آب "١٩٢٤ فقد أفصحت الى ان جهودها، تتركز في السعي الى انماء الثروة من خلال حماية الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية(٣).

برزت حالة التطلع نحو التوافق مع الأوضاع السائدة بالبلاد. وفي هذا عمدت الوزارات الى اجراء بعض التعديلات القانونية، فوزارة ياسين الهاشمي ٢" آب ١٩٢٤-٢١ حزيران "١٩٢٥ نبهت في منهاجها الى: "إحضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانين والنظامات المرعية الآن، والتي ليست ملائمة لحاجات المملكة ولعادات الشعب"(٤). ولأتاحة الفرصة أمام المواطنين للدخول في المشاريع الأقتصادية وتنمية أموالهم، تعهدت وزارة جعفر العسكري الثانية ٢١" تشرين الثاني ١٩٢٦-٨ كانون ثاني "١٩٢٨: "بتسهيل المشاريع التي من شأنها ان تساعد على نمو المصنوعات والانتاجات الوطنية، والترغيب في استعمالها، واتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الاعمال"(٥). أما وزارة جميل المدفعي ٩" تشرين ثاني ١٩٣٣-١٢ شباط "١٩٣٤ فكانت قد أشارت الى ان سعيها في توطيد علاقاتها مع البلدان الأخرى، لا بد أن تقوم على أساس المنافع المتبادلة. أما على الصعيد الداخلي فأن الوزارة أوضحت الى أهمية نشر الأمن حتى: "يشعر فيه كل فرد بما له من حق، وما عليه من واجب، فاذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها، فان قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي اليه امر ضروري لا بل حيوي. ان ضرورة اداء الواجب، وتنمية شعور الأمة بمسوولياتها باحترام الأحكام الدستورية، والتقاليد الديموقراطية، والابتعاد عن المتحيزات المخلة بمصالح الدولة"(٦).

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقي، ج ١ ص ٧١.

(٢) نفس المصدر، ج ١ ص ١٤٩.

(٣) نفس المصدر، ج ١ ص ١٨٥.

(٤) نفس المصدر، ج ١ ص ٢٣٩.

(٥) نفس المصدر، ج ٢ ص ٨٩.

(٦) نفس المصدر، ج ٤ ص ٩.

الفصل الخامس

الافكار السياسية المتداولة

الموقف من النفوذ البريطاني:

قيض لبريطانيا ان تحظى بمكانة رفيعة، لاداء دور هام ومؤثر في الحياة السياسية في العراق. وكانت هذه الحال نتيجة معطيات يأتي في مقدمتها، القدرة العسكرية الهائلة التي امتلكتها بريطانيا، والتي تمكنت بواسطتها من بسط سلطانها ونفوذها في المنطقة، يضاف الى ذلك حالة الوهن والضعف التي كانت تعاني منها البلاد، لاسيما وان حالة النشوء، كانت تشير الى نقص واضح في الامكانات المتاحة، بالاضافة الى شح الموارد وفقرها وندرة الكفاآت المدربة. وعلى هذا فان ميزان الكفاءة، كان يشير الى قوة الحجة البريطانية، مقابل الارادة الوطنية العراقية، التي رغبت بالاستقلال والحرية وبناء الدولة الجديدة وفق رغبات وامال ابنائها، الا ان هذا الامر، كان يعني التصادم بالاهداف والمطامح التي رسمتها بريطانيا.

خلقت هذه الاوضاع تباينا في الاراء والافكار لدى المتنورين العراقيين، كل حاول ان يقدم حججه وبراهينه على رجحان توجهاته وتطلعاته. وانطلاقا من اهمية الافكار الرسمية التي شغلت رجال النخبة، الذين اضطلعوا بمسؤولية صنع القرار السياسي. قدم السياسيون المحترفون افكارهم، حول النفوذ البريطاني بحذر وحسبان، قارب الارتباك والتداخل. ان هذا التقييم لايدخل على اية حال في شراك العجالة، انما هو وصف واقعي ودقيق لما درج عليه، من انيطت بهم مسؤولية تدبير شؤون العراق السياسية. فالملك فيصل الاول عبر عن قلقه، بل ورفضه القاطع لنظام الانتداب، الذي فرضته بريطانيا على العراق. حتى انه اشار الى ضرورة الغائه، قبل ان يصار الى تنصيبه ملكا[1]. الا ان الظروف الموضوعية المحيطة والامكانات المتاحة، لم تكن تمثل مجالا طبيعيا لفرض الارادة. فكان ان توجه الملك فيصل نحو امتداح الجانب البريطاني، وتكرار الاشارة الى المعونة المقدمة من قبله، لنصرة ودعم العرب حيث يقول في خطاب التتويج: "وهنا واجب اخر يدعوني لان ارتل ايات الشكر للامة البريطانية، اذ اخذت بناصر العرب في اوقات الحرب الحرجة، فجادت باموالها، وضحت بابنائها، في سبيل تحريرهم واستقلالهم، واني اعتمادا على صداقتها ومؤازرتها التي اظهرتها وتعهدت لنا بها، اقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد"[2]. ان حالة الاعتراف التي ابداها الملك فيصل، حول فضل بريطانيا، انما كانت في الواقع تعبيرا عن التطلعات نحو البناء والرقي والتقدم. اذ ركز الملك افكاره بانه لاتقدم ولاتطور، من دون مساعدة دولة كبرى تملك "المال والرجال"، الا ان هذه المساعدة لابد ان تكون مشروطة فالاستعانة والاعتماد، لابد ان يتوجه نحو "بريطانيا لوحدها". فمصالح الطرف الاخر لابد ان تفرض نفسها، الا ان غلبة مصالح الجانب الاقوى في معادلة العلاقة، لم تكن تمثل لدى الملك فيصل معضلة مفرطة الحساسية، بل كان ينظر لها بمنتهى الواقعية، انطلاقا من فكرة "خذ

---

(١) جريدة العراق، ١٨ حزيران ١٩٢١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ص ٦٧.

وطالب" التي ميزت اسلوب ادارته السياسية مع البريطانيين. حتى انه لم يتوان من التصريح لاعضاء المجلس التأسيسي: "فلاتضيعوا مافي يدكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم وتحينوا الفرص لتحصلوا على ماهو اكثر مما في يدكم"(١). اما عبد المحسن السعدون الذي شكل اربع وزارات كانت اخرها "١٩ ايلول ١٩٢٩–١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩"، فقد تلخصت اراؤه حول النفوذ البريطاني، بضرورة البحث عن صيغة جديدة للتعامل، تتوافق والرغبات الوطنية، لاسيما وان المكانة التي تحتلها بريطانيا والتدخلات المباشرة في شؤون الحكومة العراقية، كانت من اهم العوامل التي حركت النوازع الوطنية واججت مشاعر الرفض لبريطانيا(٢). ان افكار السعدون المؤكدة على ضرورة التعاون مع بريطانيا، كانت تابعة لعدة اعتبارات لعل اهمها؛ قلة الكفاآت الوطنية، ونقص الخبرات المؤهلة للنهوض بمسؤوليات الدولة. والاطماع التركية في ولاية الموصل، والدسائس التي تحوكها ايران للتدخل في شؤون العراق الداخلية، تحت ستار حماية العتبات الدينية المقدسة، الشيعية منها على وجه الخصوص. بالاضافة الى الخطر الفرنسي الذي قيض له السيطرة على سورية. فيما لم يغب عن ذهنه الخلاف القائم بين العائلة الهاشمية وآل سعود، وانعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات العراقية–السعودية(٣).

ان تطلع رجال النخبة السياسية العراقية، الى التعاون وتوثيق العلاقة مع بريطانيا، انما كان محكوما بالامكانات المتاحة والظروف المحيطة. وعلى هذا كثيرا ماكان السياسيون الرسميون يشيرون صراحة الى عجزهم، عن الاداء مالم يحظوا بمساعدة طرف قوي. وفي هذا كانت اشارة نوري السعيد حول افراطه الشديد، بالتوجه نحو توطيد عرى العلاقة مع بريطانيا: "اننا نكافح بقرنين، احدهما من طين والاخر من عجين، وهذا ماحملني على البحث عن اصدقاء اقوياء يمهدون امامنا الطريق الى المستقبل، وهؤلاء الاصدقاء هم الانكليز"(٤). والواقع ان هذه العلاقة كانت هوة سحيقة سقطت فيها الارادة الوطنية المستقلة،التي كبلت بالقيود وخضعت للارادة البريطانية، حيث عانت الحكومة العراقية من ازدواجية الادارة، والتي تمثلت في التدخلات المباشرة من قبل المستشارين البريطانيين، أو خضوع القرار الحكومي العراقي لارادة المندوب السامي البريطاني. حتى ان نوري السعيد الشديد الحماس للتعاون مع بريطانيا، لم يتوان عن التعبير على تبرمه بنظام الانتداب الذي وصفه؛ "كابوسا يجب التخلص منه"(٥). لقد بقيت منطلقات القوة، تمثل اهم

---

(١) جريدة العالم العربي، ١٠ تموز ١٩٢٤.

(٢) د.ك.و، الملفة ج/٩، رسالة عبد المحسن السعدون الى المندوب السامي البريطاني ٩/كانون ثاني ١٩٢٦ ورقة ٧٧.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ١٨٠.

(٤) نقلا عن احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، ص ١٧٣.

(٥) رسالة نوري السعيد الى ناجي شوكت في ٢٧ اذار ١٩٣١، من اوراق ناجي شوكت، ص ١٤٢.

الأسس في العلاقة بين العراق وبريطانيا، حتى ان رجال السياسة العراقية وفي اشد لحظاتهم العسيرة قتامة وشدة، كانوا يتوجهون للاستغاثة بالقوة البريطانية، على اعتبار انها الحليف الموثوق به. فخلال احداث انقلاب بكر صدقي "٢٩ تشرين اول ١٩٣٦"، لم يتردد نوري السعيد عن التصريح الى رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية "المستر راندل Rendel"، بضرورة اقدام بريطانيا، على عمل يعيد الامور الى نصابها السابق؛ "انني اشعر، مثل معظم الناس، ان بريطانيا لما كانت تتحمل مسؤولية ادبية بشأن ازدهار العراق ورفاهه، فانها يجب ان تقدم معونة فعالة لاعادة الامور الى وضعها الطبيعي"(١).

كان الموقف من النفوذ البريطاني فسحة لرجال السياسة المحترفين، للولوج في المناورات. هذا اذا ماأخذنا بالاعتبار ان البعض منهم،كان يستخدم تلك الورقة سبيلا للضغط وتحقيق الغايات والاهداف. من خلال التقرب من المعارضة تحت دعوى رفض الوجود الاجنبي. الا ان هذا الموقف سرعان مايتغير، بتبدل الظروف. فياسين الهاشمي قائد المعارضة الوطنية، لم يتورع عن استغلال هذا الجانب لدعم نفوذه وترصين موقفه. فبعد وفاة الملك فيصل الاول في ٧ ايلول ١٩٣٣، حاول "حزب الاخاء" فرض قوته بوجه الملك غازي، الذي تسنم مقاليد العرش وهو مايزال شابا قليل الخبرة، ومن اجل دعم هذا التوجه، حرص الاخائيون نحو تحسين علاقاتهم بالجانب البريطاني. حتى ان الهاشمي صرح قائلا: "الكل يعتقد بانني من المعادين للانكليز واني اعرف ان الناس في انكلترا والانكليز هنا يعتقدون هذا الرأي، فاني اصرح... بانني لست من المعادين للانكليز"(٢). وعلى هذا يتضح للعيان ان التقرب من الانكليز، والاعتراف بفضلهم على العراق. كانت دالة واضحة لتثبيت نفوذ رجال السياسة في مواقعهم الرسمية، انطلاقا من الارجحية التي تحصلت عليها بريطانيا في العراق.

اتسم موقف القوى الوطنية بالصلابة والقوة ازاء النفوذ البريطاني، فكانت المذكرة التي رفعها الوفد العراقي الذي قابل الحاكم الملكي العام في ٢ حزيران ١٩٢٠، على: "الاسراع في تأليف مؤتمر يمثل الامة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل ادارتها في الداخل ونوع علاقاتها في الخارج"(٣). فيما اكدت المذكرة التي قدمها وفد كربلاء على: "الاستقلال التام الذي لاتشوبه ادنى شائبة من اي تدخل اجنبي"(٤). وطالب وفد الشامية والنجف: "ان يؤلف الشعب باختياره مؤتمرا عراقيا قانونيا يجتمع اعضاؤه في عاصمة البلاد

---

(١) العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، وثيقة ١٤٠، ص ٤٨٩.

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره، ج ٢ ص ص ١٦٣-١٦٤.

(٣) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة ١٩٣٤، ج ٢ ص ٤٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج ١ ص ١٠٠.

مهمته تأليف حكومة عربية مستقلة كل الاستقلال عارية عن كل تدخل اجنبي"(١). وانحصرت مطالب وفد الموصل: "بانشاء المجلس التأسيسي ليقوم بمهمة تشكيل الحكومة العراقية"(٢). وعلى هذا يتضح ادراك القوى الوطنية لطبيعة العلاقة مع بريطانيا. حيث تم تحديدها في سياق الوجود البريطاني الذي تمثل في الاحتلال من خلال؛ رفض الاحتلال والوجود الاجنبي والمطالبة بالاستقلال، مع الاشارة الى ان ماتشدقت به بريطانيا، حول الحرص على الحرية، فان القوى الوطنية طالبت بضرورة الاسراع في تأليف المؤتمر الوطني العام لينهض بمهمة تقرير المصير.

واذا ما كان موقف القوى الوطنية إبان عهد الاحتلال قد تجسد في رفض الوجود الاجنبي، فان الموقف في عهد الانتداب لم يختلف، بل أخذ بعدا مباشرا بصورة اشد دلالة ووضوح. وهذا ماعبرت عنه البرقية التي رفعها زعماء الفرات الاوسط الى المندوب السامي البريطاني. والتي اشارت الى: "رفض الانتداب رفضا باتا واعلان حكومة بريطانيا العظمى بالغائه رسميا"(٣). ولم تقف البرقية عند حدود الرفض لنظام الانتداب، بل لمحت الى اشارات سياسية بالغة الدقة، كقضية الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية وترك الاتصال بوزارة المستعمرات، وعدم اتاحة الفرصة لتدخل ممثلي اية سلطة اجنبية في شؤون العراق الداخلية(٤). ولم يغب عن ادراك العناصر الوطنية حالة الصراع في الاهداف والغايات، حيث لخص جعفر ابو التمن الامر برمته في لقائه مع السير "برسي كوكس Cox" إبان فترة نفيه في جزيرة هنجام في كانون اول ١٩٢٢ بقوله: "ان الذي تعتبرونه شغبا هو الوطنية في نظرنا فنحن نريد الدفاع عن استقلال بلدنا وانتم تريدون الدفاع عن استعماركم"(٥).

عكست التطورات التي شهدتها البلاد وعيا سياسيا، تمثل في العديد من المواقف، التي برزت لدى فئات مختلفة. فقد راح الموظفون العراقيون يشهدون حالة التمايز التي بلغها الموظفون البريطانيون تحت ظل نظام المشورة، مما حدا بهم للمطالبة بضرورة إلغائه والعمل على انهاء الاوضاع الشاذة(٦). فيما وبطت بعض العناصر الوطنية قرارات حكومية تتعلق بشؤون الدولة، وقضية الاستقلال وطبيعة العلاقة مع

---

(١) عبد الرزاق الحسيني، العراق في دوري الاحتلال والإنتداب، ج١ ص١٠٠.

(٢) محمد مهدي البصير، القضية العراقية، ص ١٥٨.

(٣) د.ك.و، الملفة ٣/٦ب سنة ١٩٢٢ ص ٥٥.

(٤) نفس المصدر.

(٥) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره. ص ٢٠٦.

(٦) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨، ص ٥٩.

بريطانيا. فعلى سبيل المثال حثت جريدة "النهضة" الى رفض مشروع التجنيد الاجباري، طالما ان نظام الانتداب مازال معمولا به[١]. وكان مجلس النواب قد تطرق الى موضوع الانتداب واثاره الوخيمة على مستقبل البلاد، فما هو الا مجرد قيد يحد من سلطة القرار المستقل، حتى ان النائب محمود رامز وصفه: "لاتضامن داخلي أو خارجي ما دام الانتداب يرفرف فوق العراق واظن ان المجلس العالي لايريد الانتداب ويبرأ منه"[٢]. اما الاحزاب الوطنية فقد حرصت على تحديد موقفها من النفوذ البريطاني الذي وجدت فيه، عائقا لمراحل تقدمها وتطورها. اذ اشار الحزب الوطني العراقي الى: "ان التخلص من الانتداب اول درجة يجب ارتقائها في سلم الاستقلال الصحيح وان الحزب يرى ان السياسة التي تسير عليها الادارة الحاضرة "المقصود بها وزارة ناجي السويدي ١٨ تشرين ثاني ١٩٢٩–٩ اذار ١٩٣٠" ليست من شأنها ان تمكن البلاد من ارتقاء هذه الدرجة الاولى"[٣]. ولم يختلف الموقف الشعبي عن هذا الاتجاه. اذ افصحت الشعارات التي اصدرتها لجنة المظاهرات الشعبية التي عقدت اجتماعها في جامع الحيدر خانة في ٢١ اذار ١٩٣٠، عن رفض الاسلوب البريطاني للتدخل في شوون الوزارات العراقية، وتحميلها وزر المشاكل السياسية المتفاقمة. فكانت ابرز الشعارات: "للوطن نحيا وللوطن نموت" و"لنعش مستقلين" و"ارادة الامة فوق الجميع" و"ليحيا العراق مستقلا"[٤].

عمد المثقف العراقي الى تحديد موقفه ازاء النفوذ البريطاني، من خلال اشاراته الى العمق التاريخي للامة العربية، مع التأكيد على ان العراق جزء لايتجزأ من الوطن العربي: "نحن عرب لنا ماضي مجيد، ومستقبل عظيم، فبالله عليكم دعونا نتمتع بما كسبناه بدمائنا وارواحنا! دعونا نشم نسيم الحرية والاستقلال"[٥]. وكانت طروحات اخرى مليئة بروح النقمة والرفض: "ولذا يجب علينا اما ان نأخذ حقوقنا فنعيش احرارا مع دوام الصداقة الحقيقية المتبادلة مع الانكليز. واما ان نتحمل اثقال "الوضع الشاذ" ونحن غير معترفين به، وناقمون على سياسة الخداع، وساعون الى اخذ حقوقنا بكل الوسائط المشروعة الممكنة"[٦]. ولم تكتم الصحف الوطنية، دعوتها الى ضرورة التماسك والتحلي بالقوة، لمواجهة الاطماع البريطانية حيث قالت جريدة العالم العربي: "نحن في بلادنا، نحن في بيتنا وبيت ابينا فيجب ان يكون قلب

---

(١) جريدة النهضة، ٥ ايلول ١٩٢٧.

(٢) محاضر مجلس النواب العراقي لسنة ١٩٢٩–١٩٣٠، ص ١٨.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢٩ كانون ثاني ١٩٣٠.

(٤) جريدة "الرافدان"، ٢٣ اذار ١٩٣٠.

(٥) جريدة العالم العربي، ١٦ ايار ١٩٣٠.

(٦) جريدة العالم العربي، ٢٩ ايار ١٩٣٠.

رجالنا اقوى من قلب الانكليز، ولكن منذ عشر سنوات نحن وحدنا نتساهل، نحن وحدنا نتنازل، نحن وحدنا نخاف، نحن وحدنا نستقيل، نحن وحدنا ننتحر، نحن وحدنا نرجع الى الوراء! لماذا؟ العلة لاننا لسنا احرارا"(١). وبالقدر الذي حرص فيه المثقف العراقي على كشف طبيعة العلاقة العراقية-البريطانية، نراه يتوجه نحو وضع العلاج المناسب للمواجهة، والمتلخص في؛ اصالة التفكير وحب الوطن بصدق دون مزايدة أو تظاهر، والاتحاد وجمع الكلمة في شخصية وطنية تمثل الرمز والحرص على التمثيل البرلماني الصحيح، الممثل لارادة الامة(٢).

الموقف من المعاهدات مع بريطانيا:

كانت بريطانيا قد عقدت العزم على توطيد نفوذها في العراق. فعلى الرغم من موقفها من قيام الحكم الوطني، والاعلان عن دعم الخطوات السياسية المتعلقة بالدستورية والديمقراطية، التي لابد ان تكون عليها الحكومة الجديدة. الا ان البحث عن منافذ للتدخل في الشؤون العراقية، كان الهاجس الابرز لدى الادارة البريطانية. وليس ابلغ من الضغوط التي مورست على الملك فيصل الاول، من اجل الحصول على الموافقة لتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢. والذي لم يتوان عن التصريح للمندوب السامي البريطاني، بشدة وطأة بنود المعاهدة، والآثار التي تولدها في نفوس القوى الوطنية(٣). الا ان السعي نحو المعاهدة وشرح مزاياها وفضائلها، كانت مهمة اضطلع بها الملك فيصل الاول، وحرص على تعداد حسناتها: "فالمعاهدة كما هو واضح من نصها، بنيت على اساس المنافع والمصالح المتبادلة. وكما اننا اخذنا على انفسنا ان نحترم عهود بريطانيا العظمى ومصالحها الدولية فانها تعهدت بمعاونتنا، واعترفت باستقلالنا السياسي، وباحترام سيادتنا الوطنية... فالادارة الداخلية اصبحت منوطة بي، وبحكومتي، وبشعبي.... والقوات البريطانية التي كانت مشتركة معنا في المسؤولية، هي اليوم قوة حليف مخلص موازر لنا"(٤) فحالة التبرير تبدو واضحة في وصف الملك، لاسيما التركيز على مسألة تبادل المصالح، والنظر الى اهمية المعونة البريطانية، التي ربطها بقضية الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية. وهي شعارات طالما رفعتها القوى الوطنية، وكأن بفيصل يوجه كلامه الى المعارضة مشيرا الى ان هذا هو الممكن، الذي يمكن الحصول عليه. وبالقدر ذاته حاول الملك التشديد على ان المعاهدة، تمثل تمهيدا لتطلع الدولة العراقية نحو البدء بالحياة

---

(١) جريدة العالم العربي، ٥ نيسان ١٩٣٠.

(٢) جريدة العالم العربي، ١٨ نيسان ١٩٣٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، كيف تكون العراق الحديث، مجلة افاق عربية، تشرين ثاني ١٩٩١، ص ٣٩.

(٤) قرارات مجلس الوزراء تشرين اول-كانون اول ١٩٢٢ "سري"، مطبعة الحكومة، ص ص ٧٠-٧١.

الدستورية والبرلمانية، للتمكن من الدخول في عصبة الامم كدولة مستقلة تحظى بالاعتراف من المجتمع الدولي: "و لم يبق علينا الا ان نباشر بالانتخاب لجمع المجلس التأسيسي ووضع القانون الاساسي، وبذلك نخطو خطوتنا الثانية، ونتقدم الى عصبة الامم طالبين، بمساعدة حليفتنا، قبولنا في عضويتها اسوة بسائر الدول،.... قارنين ذلك بالثقة والولاء للامة والحكومة البريطانية المعترفة الان وحدها بكياننا السياسي"(١). واتماما لاداء الدور، بذل فيصل جهودا كبيرة لشرح اهمية اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي، حيث قام بجولات وزيارات لمختلف مناطق العراق، حاثا فيها مختلف فئات الشعب، للمشاركة في الانتخابات(٢). والواقع ان الملك كان تحت تأثير عاملين شديدي التأثير، تمثلا في الضغوط البريطانية التي اكدت على ضرورة صدور موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة. ورغبات المعارضة الوطنية الرافضة للمعاهدة بشكل قاطع. تأسيسا على ذلك لم يجد فيصل بدا من مواجهة المجلس التأسيسي، وطرح الملابسات المرافقة لرفض المجلس للمعاهدة بصراحة وجرأة. حتى ان الخطاب الذي القاه الملك فيصل في المجلس في ٩ حزيران ١٩٢٤، يعد مثالا نابضا على الواقعية السياسية. واذا ماكان الخطاب قد حمل زخما قويا من الشحنات العاطفية، الا ان الافكار التي حفلت به، كانت في الصميم. قد اشار الى اهمية اعتراف بريطانيا باستقلال العراق في الوقت الذي اعرضت فيه دول الجوار عن مثل هذا الموقف. و لم يكتم الملك تعاطفه مع موقف المعارضين للمعاهدة، الا انه اشار الى ضرورة تحكيم العقل وذر العاطفة: "وانتم المسؤولين فانا ارفع عني المسؤولية والقيها عليكم.... انا لااقول لكم اقبلوا المعاهدة أو ارفضوها انما اقول اعملوا ماترونه الانفع لمصلحة البلاد فان اردتم رفضها فلاتتركوا فيصلا معلقا بين السماء والارض بل اوجدوا لنا طريقا غير المعاهدة وانتم ترون اننا في حاجة الى مال ورجال لنحارب الاتراك ونقاوم الانتداب البريطاني ونقف ازاء الايرانيين وغيرهم"(٣).

لقد تركز الموقف الرسمي من المعاهدة، على اهمية اعتماد الدول الناشئة على مساعدة دولة قوية، بالاضافة الى تناول قضية المعاهدة من الجانب الدستوري، حيث اشير الى ان المجلس التأسيسي العراقي لايملك الحق القانوني لطلب تعديل المعاهدة، بالقدر الذي يمكنه ان يصدر رفضه أو قبوله عليها. فيما كانت التوضيحات تترى حول اهمية الفضل البريطاني على العراق بقبوله توقيع المعاهدة، لاسيما وان ارادة المبادرة في صالح الطرف القوي، المثل في بريطانيا فعبد المحسن السعدون، لم يكتم موافقته على المعاهدة انطلاقا من جملة اعتبارات سياسية، كان اهمها حاجة العراق الى حليف قوي، يساعده في النهوض وبناء الدولة، ويسنده في مطالبه الوطنية، والتي تمثلت بالمطالب التركية في ولاية الموصل. حتى يخلص الى القول: "فاننا

---

(١) جريدة العراق، ١٣ تشرين اول ١٩٢٢.

(٢) جريدة العاصمة، ٢٢ ايار ١٩٢٣.

(٣) جريدة العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

بنبذها نكون قد انكرنا المعروف واضعنا صديقا نحن في اشد الحاجة الى معاضدته في موقفنا الحاضر"(١).

ومن الملاحظات الجديرة بالعناية، ان رجال الواجهة السياسية، كانوا قد اشاروا في جميع خطبهم وتصريحاتهم الى القيود الثقيلة التي تحويها المعاهدة، الا ان امكانات العراق السياسية والمتاح من القدرات، لايساعد على اتخاذ موقف الرافض. فما كان منهم الا الإعلان بان المعاهدة تمثل خطوة نحو الاستقلال، حيث اشار نوري السعيد؛ "ان ابرام المعاهدة رغم مافيها من مضار سيؤدي الى تثبيت كيان العراق الدولي ويمنحه الاستقلال التام عند انتهاء مدتها"(٢).

ولعل النقاط التي ادرجها رئيس الوزراء في المجلس التأسيسي حول المعاهدة، تجلي بوضوح الموقف الرسمي، وتؤكد حالة التمسك بها. انطلاقا من جملة افكار، كان اهمها ضرورة الاعتماد على تكوين علاقات ودية مع الامم الاخرى كشرط اساس ورئيس للاستقلال، ومع عمومية هذه الفكرة. الا ان التركيز يكون اشد، عند الاشارة الى: "تأمين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من ادخالنا عصبة الامم كدولة مستقلة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول"(٣) مع التنبيه الى ان النظريات والافكار شيء، والواقع العملي الملموس شيء اخر. ولابد من نظرة واقعية للامور، حتى تتمكن البلاد من الاستمرار في مشروع بناء المملكة العراقية(٤). وعلى الرغم من محاولة الحكومة بجعل مناقشات المجلس التأسيسي حول المعاهدة صورية. الا ان النواب عبروا عن افكار بالغة الدقة، حيث اوضح النائب صالح شكارة: "ان المعاهدة تخص الشعب باجمعه ولابد ان تتفق اراؤهم مع اراء المجلس فالواجب على المجلس ان يتفاهم مع الامة على صفحات جرائدها الحرة"(٥). واذا ماكانت التلميحات من قبل الحكومة قد اكدت على عدم امكانية المجلس التأسيسي من المطالبة بتعديل المعاهدة. فان بعض النواب حاولوا تقديم مقترحات للاتفاق على الصيغة القانونية، فالنائب داود الجلبي اشار الى ضرورة ربط التعديلات بالوزارة، وجعل موافقة المجلس مشروطة، باجراآت الوزارة في التعديلات(٦). فيما اكد النائب ناجي السويدي، بان المجلس ليس بجرد صورة بل ان الدور الرئيس المناط به يتمثل في التمثيل الشعبي: "اقترح ان توزع صورة لائحة المعاهدة علينا لندققها ونقف

---

(١) جريدة العراق، ٢٥ ايلول ١٩٢٣.

(٢) جريدة العراق، ١٧ نيسان ١٩٢٤.

(٣) مذكرات المجلس، ج ١ ص ص ٣١-٣٢.

(٤) نفس المصدر.

(٥) مذكرات المجلس، ج ١ ص ١٢٤.

(٦) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٢٧٩.

على مغزاها وحقيقتها ثم نعلن على الشعب الذي هو الواسطة الوحيدة للبت فيها لنتمكن من الاطلاع على اراء الشعب الذي نحن مجبورون على العمل برأيه وطبق امانيه ورغباته"(١).

ركزت المعارضة في المجلس التأسيسي موقفها، في ضرورة عدم الانسياق وراء الحماسة والشعارات. وفي هذا اشار داود الجلبي: "ان المظاهرات والحماسة لاتكفيان وحدهما لاستحصال الاستقلال، سمعنا الان ضجة اخواننا العراقيين حول المجلس التأسيسي، ولابد ان هذا يزيد من عزمنا ولكن المظاهرة وحدها لاتكفي"(٢). الا ان هذه الدعوة لم تكن لتمنع النواب انفسهم من توجيه الخطب الحماسية، حيث قال النائب صالح شكارة: "ان اعطاء زمام البلاد للاجنبي هي خيانة والخيانة تعني خسران الدين والشرف والعيش الحر"(٣). اما النائب سالم الخيون فاشار: "فهيهات ان نقبل المعاهدة التي جاءت لتستعبدنا"(٤). والواقع ان المواقف الرافضة للمعاهدة والتي اعلنها بعض النواب، سرعان ماتلاشت في خضم الاغلبية البرلمانية المؤيدة لها، تحت ذريعة حاجة العراق الى حليف قوي يسنده ويدعم مركزه السياسي(٥).

حرصت الصحافة العراقية على متابعة المفاوضات التمهيدية للمعاهدة، واشارت الى اهمية الاستقلال وخطورة القبول بالانتداب، حيث قالت جريدة المفيد: "عار على العراق ان يقبل الانتداب بل عار والف عار ان تمنحنا انكلترا نعمة جلاء الجيش الانكليزي عن ديارنا لقاء فرض الانتداب"(٦). اما جريدة لسان العرب فانها اكدت على اهمية المحافظة على حقوق العراق واحترام ارادة الشعب مطالبة: "بعقد معاهدة تضمن استقلال العراق استقلالا رصينا كاملا غير منقوص"(٧). وكانت جريدة الاستقلال قد عمدت الى طرح العديد من الاسئلة، حول اهمية المعاهدة، والمكاسب التي يمكن للعراق ان يجنيها منها. فيما اشارت الى الضغوط البريطانية التي تمنع العراق، من ممارسة حقه السياسي في الانفتاح السياسي على العالم دون

---

(١) نفس المصدر، ج ص ٣٣.

(٢) نفسه، ص ٢٧٩.

(٣) نفسه، ص ٣١٧.

(٤) نفسه، ص ٣٣١.

(٥) نفسه، ص ٢٧٣.

(٦) جريدة المفيد،١٢ مايس ١٩٢٢.

(٧) جريدة لسان العرب، ١٢ مايس ١٩٢٢.

مشورتها؛ "فبريطانيا اذن تمنع العراق من عقد المعاهدات الدولية من جهة وتتفاوض معه لعقد معاهدة من جهة اخرى"[١].

فرضت التطورات الحزبية اثارها على واقع الحياة السياسية في العراق. اذ كان لظهور الكتل الحزبية في البرلمان العراقي، الاثر الاشد في دعم توجهات الوزارة، من خلال الحصول على الاغلبية في التصويت لصالح القرارات الحكومية، ولعل الموقف الذي اتخذه البرلمان العراقي ازاء معاهدة ١٩٢٦ العراقية-البريطانية، شاهدا على هذا الواقع. فعبد المحسن السعدون الذي كان يشغل رئاسة الوزارة ٢٦" حزيران ١٩٢٥-١ تشرين ثاني "١٩٢٦ ويترأس حزب التقدم ذي الاغلبية البرلمانية، اذ كان يمثله ستين نائبا من اصل ثمانية وثمانين نائبا، عمد الى التصريح بأن المعاهدة، مرهونة بموقف حزب التقدم منها[٢]. و لم يفت على السعدون ان يوجه خطابا الى البرلمان، حاثاً اعضاءه على توقيع المعاهدة الجديدة، على اعتبار اهميتها بالنسبة لولاية الموصل. اما في حالة الرفض تكون؛ "مجازفة مخيفة بالاقل جزء من وطننا، ودافع الى بريطانيا لمصافاة الاتراك"[٣]. وعلى اعتبار ان المعاهدة لاتحتوي شيئا جديدا، فقد حث نواب كتلة حزب التقدم على ضرورة الاسراع في التوقيع[٤]. وبالمقابل كانت كتلة حزب الشعب في البرلمان تقف معارضة لهذا الاجراء، حيث كانت الاشارة الى ان المعاهدة تتعلق بمستقبل الشعب العراقي، الذي من حقه ان يطلع عليها[٥]. وقد علقت جريدة الاستقلال على موقف حزب الشعب في البرلمان، حيث وصفته بالتاريخي وانه درس للاجيال القادمة[٦].

كان الحرص الذي ابداه العراق للدخول كعضو في عصبة الامم. قد حفز الجهود نحو توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا. وبالفعل تطلع الملك فيصل بكل جوارحه نحو المعاهدة، حتى انه لم يتوان عن وصفها: "عاملا قويا في تحسين وضعية البلاد السياسية والمستقبل الاقتصادي"[٧]. والواقع ان رغبة الملك لم تكن تخلو من غاية سياسية، تركزت حول التخلص من نظام الانتداب والاسراع في ادخال العراق العصبة بمعونة بريطانيا. واذا ماكانت المعاهدة قد تساوت أو تشابهت مع المعاهدات السابقة، فان نوري السعيد حاول

---

(١) جريدة الاستقلال، ٢٤ مايس ١٩٢٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢ ص ٣٤.

(٣) جريدة العالم العربي، ١٧ كانون ثاني ١٩٢٦.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦.

(٥) جريدة الوقائع العراقية، ٧ شباط ١٩٢٦.

(٦) جريدة الاستقلال، ١٣ كانون ثاني ١٩٢٦.

(٧) جريدة الاستقلال، ٢٢ ايار ١٩٣٠.

البحث عن فضيلة يلصقها بها، فما كان منه الا ان صرح قائلا : "المسؤولية اصبحت بيد الحكومة العراقية بدلا من اشراك بريطانيا فيها"(١).

تعرضت معاهدة عام ١٩٣٠ الى موجة عارمة من الرفض والسخط، قادتها المعارضة الوطنية، التي قررت التوجه الى اثارة الرأي العام من خلال الصحف. فكانت الانتقادات ترى حول الشروط المجحفة، التي وضعتها بريطانيا على العراق. واذا ماكانت الاشارات تتكرر حول موضوع الاستقلال،فان معاهدة ١٩٣٠ لم تأت بأي جديد مختلف، عن المعاهدات السابقة حسب توضيح جريدة "صوت العراق"(٢). اما جريدة "البلاد" فقد عمدت الى مهاجمة المعاهدة معتبرة اياها صفقة لامرار صك العبودية على الشعب العراقي(٣). في حين كتبت جريدة "الزمان" واضعة مآخذها على طائفة المبالغين في مزايا المعاهدة؛ "فالحكومة لاتحتاج الى هذا الدفاع الذي ليس في محله فهي اتت لنا بهذه المعاهدة بعد سعي طويل وهذا ماتمكنت ان تحصله من الانكليز... فهي بلا شك سعت وجادلت وصارعت ونتيجة كل ذلك كانت هذه المعاهدة التي عرضتها على الشعب ومن حق الشعب الان ان يقبلها أو يرفضها كما انه من حقه ايضا ان ينتقدها أو يشرحها ويحللها... فالمعارضة هنا لاتكون تجاوزا على الحكومة أو تحديا لها"(٤). وتوجهت جريدة "العالم العربي" في اسئلة استنكارية، تخاطب الانكليز: "ولكن مابالكم.... لاتفهمون عدم ارتياحنا من وجود مستعمرين في بلادنا؟ ومابالكم تتعجبون من حبنا للحرية وللسيادة القومية وانزعاجنا من تدخلكم في امورنا وامور بلادنا؟"(٥).

اجمعت اراء زعماء المعارضة السياسية على ان المعاهدة لم تضف شيئا جديدا، بل كانت ضررا على مصالح العراق الاقتصادية. وانها اطاحت بالجهود الوطنية التي بذلت للخلاص من المعاهدات السابقة. وكان رأي رشيد عالي الكيلاني: "اقل مايقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم. واباحت لبريطانيا ان تستخدم لمصلحتها دون مصلحته، واضافت الى القيود والاثقال الحالية قيودا واثقالا اشد وطأة، فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها"(٦).

---

(١) جريدة البلاد، ١١ تموز ١٩٣٠.

(٢) جريدة صوت العراق، ٤ تموز ١٩٣٠.

(٣) جريدة البلاد، ٢١ تموز ١٩٣٠.

(٤) جريدة الزمان، ١١ ايلول ١٩٣٠.

(٥) جريدة العالم العربي، ٢٨ اب ١٩٣٠.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣ ص ص ٥٢-٥٤.

واذا كانت معاهدة عام ١٩٢٦ قد شهدت صراعا حزبيا بين حزب التقدم وحزب الشعب؛ فان معاهدة ١٩٣٠، هي الاخرى قد غدت ميدان صراع بين حزب العهد الذي يدعمه نوري السعيد والحزب الوطني العراقي برآسة جعفر ابو التمن. حيث عمد الحزب الوطني الى تحديد موقفه من نوري السعيد وحزب العهد إبان فترة المفاوضات لعقد المعاهدة. من خلال الاشارة الى: "والحزب يقف ازاء كل ذلك معلنا عن الغاء الانتداب المصادق عليه في عصبة الامم والمنافع المتقابلة بين العراق وبريطانيا هما القاعدة المتينة التي يجب ان تبنى عليها المعاهدة الجديدة التي يجب تنفيذها عند ابرامها، وانه يرى من الواجب نشر المقترحات أو الاسس قبل تنظيم المعاهدة الجديدة"(١). كما حاول الحزب الاتصال باقطاب المعارضة الوطنية، حيث عمد الى حشد الجهود مع ناجي السويدي وياسين الهاشمي، فتم تحرير برقية الى السكرتير العام لعصبة الامم. اشارت الى القيود الثقيلة التي وضعت فيها البلاد: "اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم ان المعاهدة العراقية–البريطانية الاخيرة لاتضمن للعراق استقلاله التام، بل انها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب مانقتضيه اغراضها الاستعمارية. اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق"(٢).

كان للتطورات السياسية التي شهدتها البلاد، اثرها في تحفيز نخبة من رجال السياسة لتأسيس حزب معارض يمكنه مواجهة حزب العهد. فكان الاعلان عن تشكيل "حزب الاخاء الوطني". الا ان قلة العدد جعلتهم يتوجهون للتحالف مع الحزب الوطني العراقي، فكان التوقيع على وثيقة التآخي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠، حيث اشار البند الاول من الوثيقة؛ "ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها"(٣). والواقع ان التآخي بين الحزبين قد ادى ثماره، عبر التنسيق في المواقف حول المعاهدة، فالحزب الوطني اشار الى اقدام الوزارة على عقد المعاهدة، ماهو الا خرق للقانون الاساسي وتجاوز سافر لارادة الشعب، ومثال واضح على سوء استخدام السلطة(٤). و لم يكتف الحزبان المتآخيان باعلان موقفهما ازاء المعاهدة عبر البيانات والاجتماعات، بل حثا الجهود نحو البحث عن حليف اشد ضراوة وقوة. فكان الخيار قد وقع على ضرورة التحالف مع العشائر في منطقة الفرات الاوسط للضغط على وزارة السعيد(٥). وهنا لابد من الاشارة الى السياسيين الذين وقفوا بكل قوة، وعبروا بكل مالديهم عن رفض المعاهدة ووسموها بابشع النعوت. سرعان

---

(١) جريدة العالم العربي، ١٢ نيسان ١٩٣٠.

(٢) جريدة نداء الشعب، ٢٤ تشرين ثاني ١٩٣٠.

(٣) جريدة نداء الشعب، ٢٣ تشرين ثاني ١٩٣٠.

(٤) جريدة الاخاء الوطني، ٤ ايلول ١٩٣١.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٤٩.

ماتغيرت مواقفهم ازاءها، بعد ان بلغوا السلطة. وليس ابلغ من موقف مزاحم الباجه‌جي الذي تخلى عن موقفه، واعلن قبوله لمنصب وزير الاقتصاد والمواصلات في وزارة السعيد[١]. فيما كشفت التطورات اللاحقة تخلي سياسين اخرين عن موقفهم. اذ تناسى حزب الاخاء منطوق وثيقة التآخي، بعد ان عرض منصب رآسة الوزارة على رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٣٣، مما ادى الى فض وثيقة التآخي. و لم يختلف موقف جعفر ابو التمن الذي انضم لوزارة الانقلاب عام ١٩٣٦. وقد برر رجال السياسة هذا العمل، الى ان المعاهدة قد اضحت وثيقة دولية لابد من احترامها والسير بموجب بنودها[٢].

فكرة الاستقلال:

اذا كان الاعلان عن قيام المملكة العراقية وتتويج فيصل الاول، ملكا عليها يعد حدثا هاما في تاريخ العراق، على اعتبار انه اللبنة الاولى في بناء الكيان العراقي، فان الخطوة هذه، على اهميتها السياسية والتاريخية، لم تكن تمثل الطموح الكامل والشامل رسميا وشعبيا. فالشعور بنقص البناء كان يعن على الجميع، الا ان ادوات التعبير ووسائله كانت متباينة. فبالقدر الذي حرصت الجهات الرسمية، ملكاً ووزارةً، على الامساك بما هو متاح وممكن، مع توجيه الانظار نحو انتهاز بالفرصة المناسبة، لاغتنام المكاسب والامال الوطنية. نجد ان مطالب الشعب قد اخذت شكلا متحفزا متوثبا بكل قوة، للحصول على كيان وطني مستقل حاو على السيادة الكاملة الخالية من كل تدخل غريب، مهما كانت منزلته أو دوره.

فالملك فيصل لم يتوان عن الاشارة الى تركز فكرة الاستقلال وشموليتها لديه، وهو وان تطلع نحو استقلال العراق، فانما ينطلق في هذا الامر من التراث الاستقلالي النهضوي الذي شاده والده الشريف الحسين بن علي، ابان احداث الثورة العربية الكبرى. حتى ان الفقرة الاولى من خطاب التتويج، افصحت عن هذا المكنون بشكل مباشر: "ان اذكر ماجلالة والدي الملك حسين الاول، من الايادي البيضاء، فلقد رفع لواءالعرب منضما الى الحلفاء، ونهض بالعرب لاغاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي الذي كانوا ينشدونه منذ قرون"[٣]. و لم يكن فيصل في اشارته الى دور اسرته في الثورة العربية منطلقا من مبررات عاطفية، أو متغنيا بامجاد شخصية. بالقدر الذي اراد التنبيه فيه، الى حجم التجربة التي عركته وكونت لديه مدركاته الفكرية، على الصعيد السياسي. لاسيما وانه كان يعي بشكل دقيق وواضح حجم

---

(١) جريدة صدى الوطن، ٧ كانون ثاني ١٩٣١.

(٢) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره، ص ٢٩٩.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١ ص ٦٧.

العبء الكبير الملقى على كاهله، لادارة دفة القيادة في بلاد يروم شعبها الاستقلال بكل قوة، ورغبات قوة كبرى "بريطانيا" تطمع في تعزيز نفوذها ومصالحها.

تركزت فكرة الاستقلال لدى الملك فيصل في جملة من الاعتبارات، كان اهمها الاتفاق وجمع الكلمة: "علينا ان ننبذ كل الاختلافات الشخصية ونجمع شملنا، ونحقق ثقة حليفتنا به، ونظهر للعالم اننا اهل للاستقلال التام"(١). فيما كان للخطوات العملية اهميتها ومكانتها في فكر الملك. اذ كان حريصا على توجيه الانظار نحو مقومات الاستقلال، والتي حددها في السعي نحو قيام المجلس التأسيسي؛ "انكم قد نلتم استقلالا تاما ناجزا و لم يبق عليكم الا ان تجمعوا المجلس التأسيسي وتقدموا انفسكم الى الامم كامة مستقلة ذات كيان سياسي"(٢). و لم تغب اهمية الشعب في اداء الدور الفاعل نحو الاستقلال، فهو الاداة والوسيلة التي يمكن ان تكون بيد الدولة للمضي في اهدافها المنشودة: "وانني معتقد ان ابناء شعبي المخلص يشتركون معي في لزوم القيام بهذا الواجب الحيوي لانهم سوف ينبذون كل من يريد ان يعرقل مساعينا ويقف عثرة في سبيل استقلالنا"(٣). كذلك افرد للحدود مكانة خاصة لاسيما وان العراق، كان يعاني من المطالب التركية في ولاية الموصل. والى هذا كان يشير الى انه لايمكن الايمان أو الاعتقاد باية فكرة عن الاستقلال مالم تحل جميع القضايا المتعلقة بحدود العراق(٤). وقد اولى الملك عناية خاصة بقضية دخول العراق عصبة الامم التي وصفها بالغاية القومية، انطلاقا من اهميتها في تدعيم استقلال البلاد: "ان قضية دخول مملكتنا عصبة الامم كدولة مستقلة، سائرة سيرا يبعث على الارتياح ونظرا الى مابلغنا واتصل بنا، عن موقف اعضاء العصبة ازاء هذه البلاد، فاننا شديدوا الامل بنجاح قضيتنا هذه التي كانت احدى غاياتنا القومية"(٥). والاستقلال في وعي الملك مسؤولية ينبغي التنبه الى واجباته، والحرص على تقدير فروضه، اذ يشير في معرض وصفه لدخول العراق عصبة الامم كعضو مستقل: "ان هذا الوضع الجديد لاشك في انه حدث عظيم في تاريخ هذه البلاد السياسي، وقد القى على عاتقنا مسؤوليات كبرى امام العالم، فيتحتم على جميع افراد الامة، حكومة وشعبا، ان يسعى كل منهم بقدر المستطاع لتأدية ماأصبحت مملكتنا امامه من الوجائب الخطيرة"(٦). وبالقدر الذي تنطوي عليه خطوة دخول العراق في عصبة الامم من اهمية، فان

---

(١) جريدة العراق، ٣٠ ايار ١٩٢٣.

(٢) جريدة العراق، ٢ اب ١٩٢٣.

(٣) جريدة العراق، ٣٠ ايار ١٩٢٣.

(٤) جريدة العراق، ٥ ايار ١٩٢٣.

(٥) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١، الدورة الانتخابية الثالثة، ص ١.

(٦) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٢، الاجتماع الاعتيادي الثامن، ص ١.

هذا الانجاز في نظر الملك، كان خطوة للتخلص من الانتداب والحصول على اعتراف الحظيرة الدولية بالعراق، ككيان سياسي له استقلاله: "وفزنا بعد جدال سياسي دام ماينوف من ١١ سنة، بالاماني الكبرى التي كنا نصبو اليها، وهي الغاء الانتداب، واعتراف الامم بنا، وباننا امة حرة ذات سيادة تامة"(١).

تلخصت فكرة الاستقلال لدى رجال السياسة المحترفين، بالتوجه نحو اهمية التخلص من نظام الانتداب، والبحث في الوسائل الناجعة والصميمة، لادخال العراق في عضوية عصبة الامم. والانتهاء من مسائل الحدود، حيث كانت قضية الموصل الشغل الشاغل للعراقيين جميعا. بالاضافة الى اهمية اسناد قوة كبيرة لدعم البلاد، في مسعاها نحو الاستقلال والتي كانت على حد تعبير علي جودة الايوبي: "ايجاد الثقة لجلب رؤوس الاموال الاجنبية لزيادة الانتاج وتقوية ساعد الحكومة العراقية"(٢). وعلى اعتبار ان العراق بلد ناشئ لابد له ان يتوجه نحو غاياته الوطنية بالتدريج، اشار نوري السعيد على اهمية: "التنازل عن بعض الحقوق للحصول على الاستقلال كما عملت دول اخرى"(٣). اما ناجي السويدي فان ركيزة الاستقلال لديه، تقوم على الاسس التي تقوم عليها الحياة المدنية، المستندة الى الدستور والتقاليد الديمقراطية، حين يقول: "ولغرض الوصول الى هذه الغاية فان هناك طرقا عديدة... فلا يمكن ان تعيش حكومة اليوم مالم تؤسس على اسس مقبولة بين الامم الراقية، لقد مضى عهد الهمجية والفوضى وجاء عهد القانون والحق والواجب، ولا تحيا دولة ولاتستند الى اوضاع مدنية وقواعد معروفة هي قواعد الديمقراطية الصحيحة قواعد الدستور الذي لايجوز الاستغناء عنه"(٤). وقد حاول بعض رجال السياسة، استحضار رموز الاستقلال لتوظيفها في قضايا تهم البلاد كاشارة ياسين الهاشمي الى العلم العراقي بقوله: "وليخفق العلم العراقي الذي يجمع في كوكبيه رمز الاتحاد بين القومين النجيبين الكردي والعربي فخورا تحت ظل القانون الاساسي"(٥).

لقد كشف الواقع العملي عن التدخلات السافرة من قبل جهاز الادارة البريطانية في الشؤون الداخلية للعراق، حتى ان هذا الامر، كانت له انعكاساته المباشرة على الاوضاع السياسية فيه. فناجي السويدي الذي تسنم منصب رئاسة الوزارة "١٨ تشرين ثاني ١٩٢٩-١٩ اذار ١٩٣٠"، لم يتوان عن تقديم استقالته، نتيجة للتصادم مع رغبات الموظفين البريطانيين؛ مما عنده مسا بسيادة البلاد واستقلالها: "واصطدمت بمعارضة قوية من جانب الموظفين البريطانيين، سواء منهم ممثلي الحكومة البريطانية، ام

---

(١) فيصل بن الحسين في خطبه واقواله، ص ٣٥.

(٢) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٣٩٢.

(٣) نفس المصدر، ج ١ ص ٣٦٧.

(٤) جريدة العاصمة، ٢ تموز ١٩٢٣.

(٥) جريدة المفيد، ٢٥ مارت ١٩٢٥.

المستخدمين في الحكومة العراقية، حاولوا بها ان تبقى يد الحكومة مشلولة، وان لاتتعدى المظاهر والقشور، بينما السلطة الحقيقية بايديهم، رغم نصائح الوزارة البريطانية الجالية، وعهودها المقطوعة للعراق، وخاصة في مسألة اضطلاع هذه البلاد باعباء سيادتها"[١]. اما عبد المحسن السعدون فان تجربته السياسية واشغاله لمنصب رئاسة الوزارة، لاربع مرات. غدا يؤكد على ضرورة انهاء الانتداب البريطاني والتفاوض في سبيل الاستقلال التام، والعمل على دخول العراق عصبة الامم. مع اهمية التنبه الى تطوير الكادر الاداري الوطني والعناية ببناء ونهضة البلاد، في مختلف مرافقها للولوج في طريق الاستقلال[٢]. وكان نوري السعيد قد عبر عن سعادته الغامرة بدخول العراق عضوا في عصبة الامم، مشيرا في ذلك الى سعي الشعب العراقي وشوقه العارم نحو الاستقلال بقوله: "لم ينفك الشعب العراقي قط عن التطلع الى استقلاله التام القطعي"[٣].

شغلت فكرة الاستقلال العديد من الكتاب والصحفيين العراقيين، حيث بادروا الى تناولها بكل حماسة، وتوغلوا في مناقشة الوسائل الناجعة التي تقرب الشعب العراقي من هدف الاستقلال. حيث كتبت جريدة الفلاح: "متى نرى العوامل الحقيقية لهذه القضية بارزة ونرى الشعب مشغولا بانتقاء طائفة من خيرة ابنائه المخلصين بوضع الدعائم الاساسية الرصينة لصبرح الحكومةالمستقلة التي تعقد عليها البلاد جل امالها"[٤]. وفي خضم تفاعل المثقفين العراقيين مع الدعوة لترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم، اشارت جريدة العالم العربي الى: "ان ترشيحنا بل دخولنا في عصبة الامم لايعني اننا نلنا الاستقلال التام. وامامنا اليوم مثلا الهند. فهي مشتركة في جمعية الامم ولكنها لم تزل مستعمرة بكل معنى الكلمة"[٥]. واذا ماكانت الفكرة قد نوقشت من جانب المقارنة مع تجارب حية. فان مقالة اخرى، نبهت الى ضعف العديد من القطاعات الحكومية وسوء كفاءتها، مما يخل في السبيل نحو الاستقلال: "واذا اصلحنا حالة المعارف التي لاتقل سوءا عن الحالة الاقتصادية. واذا طبقنا مشروع التجنيد الحقيقي حتى يكون عندنا جيش منظم يمكنه الدفاع عن كرامة الوطن فيكون مسندا لظهرنا يوم لايبقى لنا غيره مسند"[٦]. لقد عبر المثقف العراقي عن تبرمه وعدم قناعته بالعهود التي يسمعها حول الاستقلال، دون ان يرى شيئا على صعيد الواقع الملموس: "منذ عشر سنوات ونحن ندفع ثمن تلك المعاهدات التي يقال انها سوف تؤدي بنا الى الاستقلال التام الناجز

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٣١٧.

(٢) مجلة لغة العرب، ج ٤ سنة ٨، نيسان ١٩٣٠، ص ٥٦.

(٣) جريدة صدى العهد، ١٧ تشرين اول ١٩٣٢.

(٤) جريدة الفلاح، ٤ تموز ١٩٢١.

(٥) جريدة العالم العربي، ٥ تشرين اول ١٩٢٩.

(٦) جريدة العالم العربي، ١١ تشرين اول ١٩٢٩.

وهذا الاستقلال الذي حتى الان ماشممنا رائحته قد كلفنا في الحقيقة كثيرا"(١). وكان الحديث عن جدوى الاستقلال واهميته، فما فائدته وهو مشروط بالوصاية؟ ولابد ان هذا يخل في حرية البلاد: "ان اكبر استفادة ينالها العراق من دخوله عصبة الامم هي زوال الانتداب بصورة رسمية لاننا اليوم.... في نظر العالم تحت انتداب عصبة الامم وتحت وصاية انكلترة وهذا الوضع يجعلنا دائما في درجة سياسية اوطأ من درجات الشعوب الحرة"(٢).

حث المثقف العراقي على اهمية حشد الجهود والعمل الدؤوب نحو المستقبل، وان الخطوات السياسية التي بلغتها البلاد لابد ان تتبعها خطوات متلاحقة: "على اننا يجب علينا ان لانكتفي بدخولنا عصبة الامم... بل علينا ان نعلم ان الطريق الذي امامنا لايقل طولا ووعورة عن الذي تركناه خلفنا"(٣). وكانت دعوات اخرى قد نبهت الى اهمية العمل الجاد، ونبذ الحماسة ورفع الشعارات: "ويجب على كل عراقي ان يعلم ان غايتنا القصوى ليست الهتاف باستقلالنا فقط أو جلوسنا في عصبة الامم، بل انما هي الاستقلال الشرعي-العملي الذي لايحصل الا بالسعي وباقتحام كل الصعابات لنيل سوية اقتصادية وعلمية تضاهي سوية الشعوب الاخرى"(٤). واذا ماكانت الاراء التي توجهت لمناقشة خطوات الحصول على الاستقلال من جانب الحكومة، قد شابها النقد والملاحظات. فان دخول العراق في عضوية عصبة الامم، لم يتغافل عن اهميتها المثقف العراقي. بل عدها خطوة لها اهمية كبيرة على مستقبل العراق السياسي:"لان زوال الانتداب واعتراف العالم باستقلال العراق ودخولنا عصبة الامم ليست من الامور الثانوية بل انها من الامور الاساسية التي يمكننا ان نبني فوقها كيان دولتنا بدون تردد"(٥).

اكدت المعارضة الوطنية في دعوتها الى الاستقلال، اهمية ابتعاد بريطانيا عن التدخل في شؤون العراق، لاسيما الادارية منها. مع ضرورة التنبه الى اهمية الاختيار الدقيق والمتأني في اختيار المرشحين للوزارة، واهمية اتخاذ موقف حاسم وجريء ازاء رغبة بريطانيا في عقد معاهدة مع العراق. حيث اشترطت، انه لامفاوضات حولها مالم يتم الاعلان عن المجلس التأسيسي، الذي يجب ان يؤسس على الاصول الديمقراطية السليمة. والواقع ان المطالب هذه كان قد رفعها حزبا الوطني العراقي والنهضة الى الملك

---

(١) جريدة العالم العربي، ١٩ حزيران ١٩٣٠.

(٢) جريدة العالم العربي، = حزيران ١٩٣٠.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢٧ ايلول ١٩٣٢.

(٤) جريدة العالم العربي، ١٢ تشرين اول ١٩٣٢.

(٥) جريدة العالم العربي، ١٢ كانون اول ١٩٣٢.

فيصل الاول خلال الذكرى الاولى لتتويج الملك(١). وقد حاولت المعارضة الوطنية انتهاز اية فرصة أو منفذ للتعبير عن موقفها ازاء الاستقلال، حتى كان البرلمان العراقي احد الميادين الذي عبرت فيه المعارضة عن رأيها، وكانت الاراء الوطنية تعلن وبشكل دائم عن رفضها لنظام الانتداب، لتقاطعه مع فكرة الاستقلال. وهذا ماعبر عنه النائب "محمود رامز": "لاتضامن داخلي أو خارجي مادام علم الانتداب يرفرف فوق العراق واظن ان المجلس العالي لايريد الانتداب ويبرأ منه"(٢). وكان البعض من رجالات المعارضة الوطنية، قد عمد الى مناقشة قضية استقلال العراق، والتهليل له من قبل الجهات الحكومية، لاسيما بعد دخوله العصبة. حيث اتسمت الطروحات بالدقة والاحاطة الشاملة، فعلى سبيل المثال نبه "محمد مهدي كبة" الى ان عضوية العراق في العصبة، انما جاءت لصالح بريطانياعلى اعتبار حالة التأييد المطلق لها من قبل العراق في اية قضية ستطرح على مجلس العصبة(٣).

لم يخل الفهم الشعبي لفكرة الاستقلال، من الحماس والعاطفة. ولابد من التنبه هنا الى ان هذه الحال انما هي امر طبيعي. اذا ماأخذنا بالاعتبار ان المتابعة الشعبية للحدث السياسي انما تتم عن طريق الوصف وليس المشاركة الفعلية، وهذا الوصف لايعني البتة ان الوعي الشعبي كان يعتوره السذاجة، بل ان التنبه الى الاخطار المحدقة بالوطن، كانت الشغل الرئيس في ذهن ووعي المواطن. وليس ابلغ من مساهمة مختلف فئات الشعب، لمتابعة قضايا الوطن الدقيقة بكل شغف. فمعارضة الحكومة وتوجيه النقد لبعض رجال الواجهة السياسية، لم يكن ليصدر عن روحية معارضة، بل ان العديد من المواقف اشارت الى مشاركة الجماهير لموقف الوزراء ازاء الضغوط البريطانية ولعل الشعارات التي رفعتها الجماهير وطافت بها شوارع بغداد في ٢١ مارت ١٩٣٠، للتنديد بالسياسة البريطانية والضغوط التي مورست ضد وزارة ناجي السويدي، لدليل واضح على حدة الوعي السياسي وعمقه، حيث كانت الشعارات التي حملها المتظاهرون قد اعلنت: "الاستقلال يؤخذ ولا يعطى" و "ما ضاع حق وراءه مطالب" و"ارادة الامة فوق ارادة الجميع" و"يحيى العراق حرا مستقلا" و "يحيى الشعب لنعش مستقلين" و "للوطن نحيا وللوطن نموت"(٤).

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،

(٢) محاضر مجلس النواب العراقي لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠، ص ١٨.

(٣) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص ٤٤.

(٤) جريدة العالم العربي، ٢٢ مارت ١٩٣٠.

فكرة المقاومة:

افرزت التطورات التي شهدتها المملكة العراقية، ملامح وعي بارز ازاء مجريات الاحداث السياسية. ولعل مدركات الوعي هذه، كانت نتاجا موضوعيا لطبيعة المواقف التي املتها علاقة الحكومة العراقية ببريطانيا، ومايترتب عليها من احراآت ومواقف، وعلاقة القوى الوطنية مع الحكومة أو بريطانيا. ولابد هنا من الاشارة الى ان فكرة المقاومة، لم تكن لتترك ملامحها في شكل تحفيز مباشر يقرب من الصدامية. بالقدر الذي استندت فيه الفكرة الى عامل التقابل واشعار الاخر، بان طرف العلاقة يمتلك رأيا، لابد ان يجهر به ولديه ارادة لابد ان يعبر عنها. هذا على حساب منطق "اضعف الايمان" بالنسبة للسلطة الرسمية. في حين ان فكرة المقاومة لدى المعارضة الوطنية والفئات الشعبية، كانت تأخذ مدى ارحب ومواقف اكثر جلاءا. وليس من المعقول ان يتم ترجيح جهة على اخرى بالنسبة للجانب العراقي. اذ ان الاعتبارات السياسية تفرض نفسها بكل قوة على رجل السياسة المحترف والذي يشغل منصبا رسميا. في حين ان فسحة التعبير لدى المعارضة واسعة جدا.

كان الاحساس بالضعف واضحا، فالنقص بالامكانات والخبرات والاموال ليس بخاف على احد. اما اذا ماتمت المقارنة مع بريطانيا، فان هذا الاحساس سرعان مايتضخم. الواقع ان هذه الحال كانت هي الحافز لتعميق فكرة المقاومة وتفعيل الندية في الوسط السياسي العراقي الاجتماعي، مع ضرورة التنبه هنا، الى اختلاف وسائل التعبير. فالملك فيصل لم يتوان عن التوضيح الى الدعامة التي يستند اليها، والممثلة في انتسابه الى البيت الهاشمي الذي قاد الثورة العربية الكبرى[1]. فاذا كانت فكرة المقاومة تستند الى رفض الانصياع فان الاساس الذي تقوم عليه، لابد ان تكون القوة والحنكة في مواجهة الملمات. والملك في ملاحظته التوضيحية كان يشير صراحة الى خوضه غمار تجربة المقاومة بكل تفصيلاتها. والواقع ان فكرة المقاومة لدى الملك فيصل لم تكن تجريدية أو نابعة من وجهة نظر احادية الجانب، بالقدر الذي تطلعت نحو احتواء العديد من المضامين، والتي ركزها الملك في صدق الشعور الوطني والحرص على الدفاع عن قضاياه المصيرية، والحكمة في اتخاذ القرار، حيث قال الملك في معرض برقيته الى مؤتمر كربلاء في ١٢ نيسان ١٩٢٢، في اعقاب الاعتداآت النجدية على حدود العراق الجنوبية: "لقد بلغنا ماتحلى به اجتماعكم هذا التاريخي من مظاهر الحمية الشريفة، والوطنية الصادقة، ومآثر الحكمة والرؤيا، وماظهرتموه من الاخلاص نحونا، جزاكم عنا وعن الدين والوطن والامة خير الجزاء"[2].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ص ٦٧.

(٢) عبد المجيد كامل التكريتي، فيصل الاول ودوره، ص ٢٢٧.

ماكان الشعب قد اعلن رفضه للقرار الحكومي، فان الحكومة من جانبها ركزت على الجانب القانوني الذي تستند اليه: "لقد قررت الحكومة عدم اكراه احد على استئناف اعماله، وفتح دكانه، أو مخزنه، وانها لاتتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها، ولكنها مستعدة لتنفيذ القانون في كل من يتعدى على حرية الغير، ويجبره على العمل خلاف ارادته، فمهمة الحكومة هي صيانة الحريات العامة والشخصية، وتوطيد دعائم الامن"(١). ولم يغب على الحكومة التشديد على اهمية تنظيم علاقاتها مع افراد الشعب، انطلاقا من رضوخ الافراد للقوانين والانظمة، ونبذ اعمال التخريب والعصيان المسلح على اعتبار ان مقاومة من هذا النوع، تعد سلبية لما ينتج عنها من اضرار تمس امن البلاد. فالبيان الحكومي الصادر في ١٢ مارس ١٩٣٥ حول الاحداث التي جرت في منطقة ابو صخير يوضح: "ان الحكومة كانت ولم تزل باذلة كل جهودها لاعادة الامور الى مجاريها الاعتيادية، وهي حريصة جدا على حقن الدماء، وتأمل ان يرجع الاشخاص الذين قاموا بالاعمال المذكورة الى الصواب، كما انها شاعرة بمسؤوليتها العامة، وقائمة بكل التدابير المقتضية للمحافظة على النظام وتأمين الراحة العامة في البلاد"(٢). وعلى هذا يمكن التنبه الى ان تطورا في استيعاب فكرة المقاومة قد بدا بشكل واضح، لاسيما حين تبرز اعمال المقاومة بوجه الحكومة الشرعية. على اعتبار ان المقاومة هنا، هي نقيض للنظام والامن. كما ان مفردات مثل "عدم الاخلال بالنظام العام" و"اطاعة القوانين" و"المتمردون" و"تطهير المنطقة"(٣) صارت تتردد في البيانات التي تصدرها الحكومة حول الثورات العشائرية، والاضطرابات التي كثرت ابان وزارة ياسين الهاشمي الثانية "١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦". وكانت الجهات الرسمية قد حثت جهودها لدراسة الاسباب الكامنة وراء تفاقم حالة "المقاومة" للحكومة. حيث يشير طه الهاشمي: "لقد إتضح انه يتوقع من حين لاخر تمرد بعض القبائل في لوائي الديوانية والمنتفك بالرغم من الحركات التأديبية التي قام بها الجيش والشرطة، وسوف لاتتخلى القبائل عن التمرد الا اذا جردت من سلاحها ووزعت الارض بينها توزيعا عادلا"(٤). وقد حاولت وجهة النظر الرسمية توظيف فكرة المقاومة الى دلالة ذات مغزى نضالي، مع الاخذ بالاعتبار ان فعل المقاومة يجب ان يوجه الى اعداء البلاد. ولايكون اداة لزعزعة الامن الداخلي فحكمت سليمان، الذي شغل منصب رئيس الوزارة "٢٩ تشرين اول ١٩٣٦-١٧ اب ١٩٣٧" خاطب زعماء عشائر السماوة قائلا: "اقول ان ابناء هذه البلاد رغم انهم لايملكون السلاح، فقد اثبتوا ان في وسعهم مقاومة ومقابلة

---

(١) جريدة الاخبار، ٦ تموز ١٩٣١.

(٢) جريدة البلاد، ١٤ اذار ١٩٣٥.

(٣) جريدة البلاد، ٧ حزيران ١٩٣٦.

(٤) د.ك.و، الملفة د/٦/٣، الورقة ٦، الحركات العسكرية في الفرات الاوسط.

الاستعمار... وبالفعل استطاعوا ان يقاوموا وينالوا مايصبون اليه ويبتغون. وفي النتيجة-كما ترون-ان العراق يحكم ذاته بذاته، وذلك بفضل عزيمته وتفاني ابنائه"(١).

برزت فكرة المقاومة لدى المعارضة الوطنية، في الاصرار على التعبير عن رأيها، ازاء الاحداث التي تمس البلاد، فالرأي هنا كان الاساس الذي استندت اليه المقاومة. اذ اشار تقرير المعارضة في المجلس التأسيسي حول المعاهدة العراقية-البريطانية: "اطلع المجلس التأسيسي على المعاهدة، والبروتوكول، والاتفاقيات،فوجدها بالرغم من رغبته الشديدة في التعاضد مع الحكومة البريطانية، وفي صيانة الود بين الشعبين-تحتوي على بنود ثقيلة لاتمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف"(٢). وكانت بعض العناصر الوطنية قد عبرت عن فكرة المقاومة بصيغ مختلفة، كالاحتجاج والاستقالة على سبيل المثال. فناجي السويدي آثر تقديم استقالته من مجلس الاعيان، بعد ان وجد تدخلات الجنرال بكر صدقي واجراآته القمعية ضد المعارضة: "اما الان فقد لاحظت باني سوف لاتمكن من الاستمرار على القيام بتلك الواجبات، وفق مضمون اليمين الذي سبق لي ان اقسمت به علنا امام المجلس"(٣). وكانت فكرة المقاومة قد تبلورت بصورة واضحة، في مواقف الفئات المثقفة، لاسيما الطلبة، حيث عبرت عن حدة الوعي بالاخطار التي تتهدد الامة العربية، فكانت الشعارات التي رفعوها ضد زيارة الداعية الصهيوني الفريد موند في شباط ١٩٢٨، تعبيرا عن الرفض القاطع والاستيعاب الدقيق لفكرة الدفاع عن الحقوق القومية. حيث اشارت الى: "لتحيى فلسطين العربية" و"ليسقط وعد بلفور" و"فليحيى الاتحاد العربي وفلتسقط الصهيونية وتحيا الامة العربية" و"فليسقط بلفور ووعده وبيت المقدس عربية" و"فليرجع الصهيوني الفرد موند"(٤). واذا ماكان الطلبة العراقيون قد تمكنوا من التعبير عن موقفهم، فان المداخلات التي اعقبت هذا الحادث، كشفت عن عمق التلاحم بين الفئات الوطنية المختلفة، اذ احتشدت القوى الوطنية في جامع الحيدرخانة في العاشر من شباط ١٩٢٨ وعبروا عن تضامنهم وتأييدهم لموقف الطلبة الذي اتخذوه(٥). وبهذا تبرز سمة التلاحم والتأييد في المواقف السياسية، التي درج عليها رجال المعارضة الوطنية العراقية. ومن الملاحظات الجديرة بالعناية، ان الدفاع عن القضايا الهامة والرئيسية، لم يكن يعتمد على العواطف والحماس، بالقدر الذي استند الى المناقشة الواعية القائمة الى الحقائق والبراهين، فالطلبة وفي معرض دفاعهم عن انفسهم ازاء القرار الذي

---

(١) جريدة البلاد، ١٤ شباط ١٩٣٧.

(٢) مذكرات المجلس التأسيسي، ٩ شباط ١٩٢٨.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٤ ص ٣١٤.

(٤) جريدة العالم العربي، ٩ شباط ١٩٢٨.

(٥) جريدة العالم العربي، ١٢ شباط ١٩٢٨.

اتخذه وزير المعارف بحقهم، اشارت المذكرة التي رفعوها الى رئيس الوزراء: "ان وزارة المعارف لم تجر تحقيقاتها في قضيتنا وفق القواعد القانونية فانها لم تحضرنا امام المحققين و لم تسمع منا دفاعا يبريء ساحتنا أو شهودا ينفون عنا التهم التي الصقت بنا بالاقوال المجردة وانما اخذنا بالشبهات خلافا للقاعدة الشرعية القائلة (ان الحدود تدرأ بالشبهات)"(١).

حاولت الاحزاب العراقية التعبير عن فكرة المقاومة، عبر المواقف التي اتخذتها ازاء الاحداث الهامة، التي مرت بها البلاد. ومنذ بواكير ظهور الاحزاب ابان تأسيس المملكة العراقية، برزت حالة التنسيق بين الاحزاب المجازة، وحشدت في مكنون فكري، ركز على ضرورة حرية القرار العراقي والانتقاء الدقيق في اختيار الشخصيات التي تناط بها المسؤولية، فيما كان للحق الدستوري مكانة بارزة في مطالب الاحزاب، حيث كانت الاشارة الى رفض اية معاهدة أو مفاوضات مع الجانب البريطاني، ما لم يتم الاعلان عن المجلس التأسيسي العراقي، والواقع ان المطالب هذه،كان قد رفعها الحزبان "الحزب الوطني وحزب النهضة" في ٢١ اب ١٩٢٢ الى الملك فيصل الاول. والمهم في المذكرة المرفوعة تصويبها على: "تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين.لكي تطمئن الامة باصلاح الحالة، فيزول الاضطراب، وتهدأ الخواطر، وتعم السكينة والراحة في البلاد"(٢) فالمقاومة في وعي الاحزاب تقوم هنا على تحصين البلاد بالكفاآت الاصيلة، لقطع الطريق على الطامعين في البلاد. وكانت الاحزاب الوطنية قد حثت جهودها نحو تحديد موقفها ازاء الوزارات العراقية المتعاقبة، على اعتبار انها الواجهة السياسية للبلاد والمسؤول المباشر عن ادارة دفة السياسة فيها. فالحزب الوطني العراقي اشار في بيانه الذي اصدره في ١١ نيسان ١٩٣٠، الى اهمية الشعور السائد والرأي العام في نظر الوزارة التي تتصدر الواجهة، حيث قال البيان: "ان وزارة السعيد جاءت الى كراسي الحكم وسط هياج الرأي العام العراقي ضد تصلب الانكليز، ووسط غضب الشعب على الذين يقبلون كراسي الحكم من العراقيين ليكونوا آلة بيد الانتداب يصرفها كيفما يشاء... فكانت تحديا للرأي العام"(٣). كما حاولت الاحزاب التعبير عن فكرة المقاومة، من خلال استيعابها لهموم الشعب ومطالبه، فكان موقف الحزب الوطني العراقي وحزب الاخاء الوطني من مرسوم البلديات الذي اطلقته وزارة نوري السعيد، حيث ركز بيانهما على: "ان مظهر الاضراب العام كان موضع الاعجاب والتقدير من حيث المحافظة على الامن

---

(١) الزمان، "جريدة"، ١٩ اذار ١٩٢٨.

(٢) المفيد، "جريدة"، ٢٣ اب ١٩٢٢.

(٣) جريدة "الرافدان"، ١٤ نيسان ١٩٣٠.

والنظام....ومن بواعث الاسف ان تصرفات الشرطة كانت قاسية الى حد بعيد، وكانت خارجة عن حدود الواجب والوظيفة"(١).

تصدت الصحف لمعالجة موضوع المقاومة، حيث برز عبر اكثر من معالجة وتناول. فكانت قد توجهت نحو استحضار الرمز الوطني المحتوي على الشجاعة والتضحية، فكانت وفاة الشيخ ضاري قاتل الكولونيل لجمن "Litchmen"، مناسبة سانحة للتعبير عن النزوع الوطني المترسب في النفوس، حول رفض الخنوع والتذلل للاجانب. فقالت جريدة الاستقلال: "ستكون درسا قيما للاجانب وانذارا للعراقيين الذين يحنون وجوههم للاجنبي"(٢). وتوجهت جريدة العالم العربي لمناقشة الفكرة من زاوية قيم القوة المتاحة لدى العرب ودراسة لقضية البداوة والتحديث. فبعد استعراض تاريخي للتسلل الاستعماري في الوطن العربي، اشارت الجريدة: "وهكذا اصبحت الاقطار العربية المتمدنة مستعمرات للاجانب و لم يخلص من بلاء الاستعمار الا الصحراء والبادية. وفي كل هذه الادوار المحزنة نرى البدو وحدهم قاموا بوجه الاستعمار رافعين لواء الحرية...من الذي قام ونهض في الحجاز؟ ومن الذي هاج وثار في العراق وسورية والجزائر والريف وطرابلس الغرب؟ البدو! البدو!... فكيف يرتاح اذن قلب العربي الصميم لعملية التحضر؟ وهل يجوز للعرب ان يمحوا قوتهم بايديهم؟"(٣). وتناولت ذات الجريدة فكرة المقاومة من منطلق تشابه المستعمرين في افعالهم واقوالهم ومواقفهم حتى قالت: "ان المستعمرين اخوة وان انتسبوا الى شعوب مختلفة. وان استعملوا وسائط متنوعة فالمستعمرون اخوة في الاستعمار... يظن البعض ان الانكليز خير من الفرنسيين، أو ان الفرنسيين احسن من الطليان، أو ان الطليان اخف وطأة من الهولنديين"(٤). وكانت الصحافة قد اكدت على اهمية العزة القومية وحرية الخيار والتعبير عن المشاعر، حيث كان الاستنكار: "اما كفاه ان يدوس فوق السيادة القومية والعزة الوطنية... واجبر بعض اكابر رجالنا بان يقوموا ويعترفوا امام جميع العالم بجميل الحلفاء مع ان اولئك الرجال كانوا هم اهل الفضل عليهم، وقد خاطروا بحياتهم وحاربوا معهم ضد اعدائهم؟"(٥). وكان الوعي باهمية التوجه نحو العناية بتنشئة الاجيال الطالعة، والحرص على متابعة المناهج والمشرفين الاكفاء على هذا العمل الدقيق والحاسم، لما له من الارجحية في ترسيخ فكرة المقاومة لدى الجيل الشاب، حيث اشارت جريدة (نداء الشعب) الى اهمية دور المدرسين في انجاز هذا

---

(١) جريدة العالم العربي، ٨ تموز ١٩٣١.

(٢) جريدة الاستقلال، ٢ شباط ١٩٢٨.

(٣) جريدة العالم العربي، ١ اذار ١٩٣٠.

(٤) جريدة العالم العربي، ٢ ايار ١٩٣٠.

(٥) جريدة العالم العربي، ٢٦ تشرين اول ١٩٣٠.

العمل: "ممن كبرت نفوسهم ويحسون بوقار المسؤولية الوطنية ليتمكنوا ان يثقفوا النشء ثقافة وطنية حية"(١). والمقاومة لايمكن ان ترسخ في العقول والافئدة، مالم يتم الحرص على العناية بالمناهج من قبل الهيئات الرسمية، التي عليها ان تأخذ على عاتقها مهمة "تعزيز الروح الوطني وبث الثقافة القومية"(٢).

فكرة المعارضة:

خلقت الاوضاع الشائكة التي رافقت ظهور المملكة العراقية، مناخا سياسيا مهيأ، لطرح الافكار والتعبير عن الاراء حول القضايا التي تمس مستقبل البلاد. واذا ماكانت الاراء المطروحة جميعها، قد اكدت حرصها على القضية الوطنية، فان الاساليب في التطبيقات والوسائل، كانت الفاصلة العميقة التي ميزت القوى السياسية، وجعلت منهم فرقا متنافرة. كل منهم يحرص على دعم توجهاته وتقديم افكاره الى الواجهة. والواقع ان المعارضة وان اخذت طابع الرفض والتنديد في الكثير من المواقف، فان ذلك الامر لم يكن يعني حالة سلبية، بالقدر الذي كانت تمثل نتاجا موضوعيا للحياة الدستورية والديمقراطية، التي نادت بها الحكومة العراقية ومنذ بواكير تأسيسها.

اتاحت الخبرة التي اكتسبها الملك فيصل الاول على الصعيد السياسي، الامساك بفكرة المعارضة بشكل لماح وذكي. فالمتاح والممكن، يكون طريقه من خلال التفاوض مع البريطانيين.في حين ان المأمول والطموح يمر عبر المطالب الوطنية. وعلى هذا حاول الملك في موقفه السياسي، ان يكون في اعلى درجات المرونة. تلك المرونة التي حاول الامساك بقيادها وحرص على التعامل بها، ليثبت من خلالها انه جدير باتخاذ الموقف السياسي الملائم ازاء التطورات المفاجئة، بالاضافة الى اعتداده بنفسه وحذره الشديد من اتهامه بالانقياد للرغبات البريطانية(٣). كما ان الملك كان يسعى في خطابه السياسي نحو حث الجهود الوطنية المساندة للفعاليات الحكومية بوعي وشروط،حيث يشير: "فاستفز شعبي الى مؤازرة حكومته بتأييد النظام داخل المملكة، ومساعدتها على انفاذ القوانين... قارنين ذلك بالثقة والولاء للامة"(٤). والملك يولي الافصاح عن الرأي اهمية استثنائية، اذ يصفه بالشرف العظيم لاسيما وان البلاد يتوقف مستقبلها على الاراء السديدة المخلصة. اذ يوضح في خطبة العرش خلال افتتاح المجلس التأسيسي في ٢٧ اذار ١٩٢٤: "ان الامة التي اختارتكم من بين ابنائها، واولتكم ثقتها، قد فوضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في

---

(١) جريدة نداء الشعب، ٢٩ حزيران ١٩٢٧.

(٢) جريدة نداء الشعب، ٢ تموز ١٩٢٧.

(٣) د. عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول. ص ١٣٨.

(٤) جريدة العراق، ١٤ تشرين اول ١٩٢٢.

امور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها، ولعمري ان هذا لشرف عظيم احرزتموه بما لاخوانكم من الثقة التامة باخلاصكم وتفانيكم في خدمة بلادكم... ان التبعة الملقاة على عواتقكم لتبعة ثقيلة يتوقف عليها نهوضكم بها بالحكمة والشجاعة سعادة الاجيال المستقبلية"(١). والقبول والرفض في فكر الملك لايقوم على اساس المصلحة الشخصية، بالقدر الذي يربطه بالمنافع التي يمكن ان تعود على البلاد، مع التركيز على اهمية التوقيت المناسب والفرصة السانحة للافصاح عن النوايا والاهداف الوطنية(٢). وهو لايبرم بحرية الرأي بل يعتبرها خدمة وطنية، حيث يقول: "اني في موقفي هذا لمغتبط جدا بما اظهره اعضاء مجلس امتي من الكفاية في ممارسة اعمالهم. فقد ابرمتم بسرعة ماكان صالحا ومفيدا، وانتقدتم بحرية تامة ماكان قليل النفع للبلاد، وبذلك خدمتم وطنكم خير خدمة، وانا لنشكركم على ذلك، ونخصكم باجمل الثناء"(٣). واذا ماكان الملك قد توجه للافصاح عن فكرة المعارضة من خلال اسلوب التوفيق، فانه في المواقف الحرجة، كان يعمد للتعبير عن معارضته كاشد مايكون وبجرأة واضحة، فهو يخاطب المندوب السامي البريطاني في رسالة بعثها في ٢٠ اب ١٩٢٢: "وصلت البلاد الى درجة لايجوز التغافل عنها، ولذلك فتنصلا من المسؤولية المادية والمعنوية، تجاه وطني وتجاه صديقتي بريطانيا العظمى... اراني مضطرا على ان اخبر فخامتكم بكل صراحة ووضوح ان تخاطبوا، اذا شئتم وزارة المستعمرات باني لنست مسؤولا عن نتائج التردي والتغاضي في الادارة والسياسة التي لايبعد ان ينشأ عنها ثورة شديدة الخاطر"(٤). والمعارضة في وعي الملك لابد ان تكون إيجابية، هدفها خدمة الوطن واعلاء شأنه،والا فانها مجرد معول هدم واداة خراب، حتى انه لم يتوان عن التعبير عن اندهاشه واستغرابه، لموقف بعض رجال المعارضة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٣. حيث قال: "انا لم اسمع و لم ار في حياتي ان امة تريد استقلالها ثم تتقاعد عن طلب الحكومة اليها في استعمال سيادتها في جمع مجلسها الممثل تمثيلا شرعيا، هذه غريبة و لم يلد مثلها التاريخ ولا ارضاها لامة في ابنائها"(٥). وعلى الرغم من الاحترام والتقدير الذي يكنه الملك فيصل للرأي الاخر، الا انه وفي سبيل بلوغ اهداف هامة وكبيرة تخص مستقبل البلاد، كان يعمد الى اقرار الرأي الذي يراه الانسب والاوفق. ففي معرض وصفه للجهود التي بذلها حول سير الانتخاب اشار: "ولقد اعترضتني مصاعب جمة في هذا السبيل

---

(١) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٥.

(٢) جريدة العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(٣) جريدة العالم العربي، ٨ حزيران ١٩٢٧.

(٤) د.ك.و، اضبارة ٩٢ ورقة ٨٦ رسالة من الملك فيصل الى المندوب السامي في ٢٠ اب ١٩٢٣، ملفة المعاهدة العراقية البريطانية.

(٥) جريدة العاصمة، ٢ تموز ١٩٢٣.

فلم احفل بها لانني كنت ولاازال معتقدا بان التصديق على المعاهدة قوام لهذه المملكة وان اعمالي انما ترمي الى تحقيق واجب مقدس يهون دونه كل عسير"(١).

تبلورت فكرة المعارضة لدى رجال النخبة السياسية، في مواقف المناورة ومحاولات امتصاص نقمة القوى الوطنية. وانطلاقا من الوعي بصدق المطالب الوطنية ومشروعيتها، كثيرا ماكانت التصريحات الرسمية تقترب من المطالب الوطنية. الا ان الواقع كان يفصح غير ذلك. فعبد الرحمن النقيب الذي الف ثلاثة وزارات كانت اخرها "٣٠ ايلول ١٩٢٢-١٦ تشرين ثاني ١٩٢٢". صرح عن موقفه المناوىء للانتداب، بقوله: "انا اول من يمقت الانتداب، ويقف الى جانب تأجيل الخوض في مفاوضات المعاهدة، الى ان يلتئم المجلس التأسيسي الذي يقرر شكل الحكم ويضع اسسها"(٢). وعلى الرغم من المرونة والمناورات التي اقحم رجال النخبة السياسية فيها، لمواجهة مطاليب المعارضة الوطنية. الا ان البعض منهم، لم يكن بيده امكانية الاستمرار. ولعل موقف عبد الرحمن النقيب يكون مثالا ساطعا على تلك الحالة. اذ تحرج موقفه واضطر الى اعلان استقالته، بعد صدور الفتاوى الدينية في تشرين الثاني ١٩٢٢، والقاضية بتحريم المشاركة في الانتخابات(٣). اذ كيف يمكنه تقديم مبرراته وهو رجل الدين ويستمد احترامه ومكانته، نسبة الى عراقة اسرته "الكيلانية" ذات السمعة الرفيعة في العالم الاسلامي. اما عبد المحسن السعدون فكان ينظر الى المعارضة، كقوة لايستهان بها. لذا نراه يتوجه نحو ارضائها، حين يوضح: "فحرية الاجتماع مباحة وفق القانون والحكومة مستعدة لاجازة الاجتماعات العامة، و لم يطلب منها حتى الان اجازة لعقد اجتماع عام، وهي لاتمانع في تشكيل الاحزاب السياسية بل ترحب بها والصحافة حرة، و لم تطلب جريدة سياسية رخصة الا ونالتها"(٤). بل ويعمد الى شحذ الهمة نحو ازالة العقبات التي تعترض سبيل التفاهم معها حين يشير: "ان من الصالح عدم اثارة الرأي العام في الوقت الحاضر في مسألة الانتخابات الى ان تتوصل الى رفع سوء التفاهم بينها وبين القوى المعارضة"(٥). ولابد لنا هنا من التنبه الى ان موقف السعدون من المعارضة،

---

(١) د.ك.و، الملفة د/٦/٢ ورقة ١٢، رسالة من الملك فيصل الى كورنواليس في ٣ ايلول ١٩٢٣، سير الانتخابات للمجلس التأسيسي.

(٢) جريدة الاستقلال، ٢٥ حزيران ١٩٢٢.

(٣) جريدة العاصمة، ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٢.

(٤) جريدة الاستقلال، ١٥ تموز ١٩٢٣.

(٥) جريدة العاصمة، ١٣ تموز ١٩٢٣.

لم يكن يعني الانقياد الكامل لرغباتها، بل ان القرار النهائي كان في يده، طالما ان السلطة القانونية في يده، مما يتيح له القدرة على مواجهة مناوئيه(١).

ويبدو ان رجال الواجهة السياسية، قد استمرؤا لعبة مدح المعارضة ونعتها باحسن الاوصاف، من اجل امرار غاياتهم واهدافهم. فنوري السعيد اشار قائلا: "المعارضون اشد وطنية مني، الا انني اعتقد بان سياستي هي الاوفر حظا، والاحسن للوصول الى الغاية التي ننشدها جميعا"(٢). الا ان هذا الامر، لايعني بان علاقة رجال الواجهة السياسية بالمعارضة، كانت تسير بشكل نموذجي, اذ كشفت الاحداث السياسية عن القمع والشدة، بل والتهديد والضغوط التي مورست، حتى انه من الملفت للانتباه, ان بعض رجالات المعارضة الوطنية النشطين، كانوا حين يصلون الى السلطة السياسية، يتناسون مواقفهم السابقة، بل ويظهرون بقسوة اشد من الذين عارضوهم وانتقدوهم في السابق. فياسين الهاشمي قطب المعارضة البارز، لم يتورع حين تسنم منصب رئاسة الوزارة، من التلويح بوسائل القمع لكبح المعارضة، مستندا في ذلك الى جهاز البوليس: "ان الحكومة تحتفظ بجهاز للامن قوي وقادر على كشف النشاطات التي تحول دون الاصلاح. والبلاد اصبحت في مأمن من الدسائس والمكائد بفضل مالديها من الاجهزة الكافية لمحاسبة ومعاقبة اي شخص يقدم على الاخلال بالامن والنظام"(٣).

لقد حاولت المعارضة الوطنية التعبير عن مواقفها ازاء الاحداث السياسية بكل جرأة. وكان الحرص على البحث الجاد، عن الاساليب والمجالات التي يتم من خلالها ترصين المطالب وتدعيم الاهداف. فازاء الاصرار البريطاني على امرار المعاهدة، توجهت الارادة الوطنية نحو استخدام سلاح الفتاوى الدينية. والتي لايمكن الوقوف بوجهها، لاسيما في مجتمع محافظ نشأ على اساس النزعة الاحترامية للعقائد ورجال الدين. فكانت فتوى الشيخ مهدي الخالصي، التي نصت على: "لذلك فالاشتراك بالانتخابات محرم شرعا باجماع المسلمين، ومن يشترك فيه، تحكم بخروجه من ربقة المسلمين"(٤). واذا ماكان سلاح الفتاوى يقوم على تحريض الحماس والمشاعر الدينية. فان الخطاب السياسي للمعارضة الوطنية استند الى مبررات منطقية والحجج العقلية الناضجة. وهذا برز في اكثر من موقف. فرؤوف الجادرجي عضو المجلس التأسيسي يناقش لائحة المعاهدة قائلا: "ان اكثر مواد المعاهدة جاءت اثقل من مواد الانتداب وان ملاحقها اثقل بكثير مما جاء في الانتداب الذي لايحوي هذه الملاحق ولهذا كان من الافضل تعديل المعاهدة وملاحقها من اولها الى

---

(١) علي الشرقي، ذكرى السعدون، ص ٦٥.

(٢) جريدة صدى العهد، ٢٨ اذار ١٩٣١.

(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٦، جلسة ١٥، ٤ كانون ثاني ١٩٣٦، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(٤) ملفات وزارة الداخلية، تسلسل ١١٠ رقم S/1/4 رقم ٤٩، ملفة الانتخابات والعشائر.

اخرها"[١]. الامر المهم في المنطق الذي استندت اليه المعارضة الوطنية، هو وعيها لمطالبها ومعرفتها الدقيقة لما تريد وترغب. فالمطالب التي قدمها الوطنيون الى المندوب السامي قبل تتويج الملك فيصل كانت قد ركزت على؛ اطلاق حرية الصحافة والاجتماعات، وتشكيل الاحزاب السياسية واصدار العفو العام عن السياسيين والغاء الاحكام العرفية، والعمل على البدء بالاجراآت الخاصة بالانتخابات[٢]. و لم تكن مطالب المعارضة تنتهي بالتقادم، فالاصرار عليها كان السمة البارزة التي ميزتها، فالمطالب كانت ورقة ضغط، مورست على السلطات الرسمية بكل دقة. بدليل ان المطالب سرعان مارفعت بوجه السلطة، كحالة مشروطة. فاما تنفيذها أو الاعراض عن المشاركة ومقاطعة الأنتخابات[٣].

كان الشعب والاوضاع التي تحيط به، من الامور التي اصرت المعارضة على تناولها وعرضها امام السلطات. واشارت الى ضرورة قيام السلطة بواجباتها ازاء الشعب الذي وثق بها: "ان البلاد تئن اليوم تحت ضيق الازمات المالية والاسواق الكاسدة والمحصولات الزراعية مرمية هنا وهناك ومعروضة للبيع بالثمان بخسة.لهذا فاننا لانرى من الحكمة ان تفرض الحكومة ضرائب جديدة وتضيق الخناق على الاهلين المتفجرين من توقف الامور في البلاد"[٤]. واذا ماكانت المعارضة الوطنية قد راعت ظروف السلطة، وصبرت على بعض مطاليبها حرصا على مصلحة الوطن، فان الاصوات سرعان ماتنادت بضرورة تلبية هذه الرغبات. حيث اشار ياسين الهاشمي في مجلس النواب: "فالفيت ان الادارة التي كانت مشتركة في المسؤولية بين الانتداب والاماني الوطنية وهي لاتزال على وضعها... من حرمان للحريات المنصوص عليها في القانون الاساسي والممنوعات التي لايقرها الدستور. فلما وجدت بشارة العهد الجديد وحصول البلاد على الاستقلال فكرت في مثل هذه الامور، وددت لو ان الوزارة اشارت بشيء من الصراحة الى الاسراع بتبديل هذه الاوضاع"[٥]. والمعارضة بكل مالدته من دور وطني وماقدم عليه رجالاتها، لم تخلص من اندفاعات السياسيين وتزاحمهم على المناصب. فكانت خيبة الامل، حالة تلبست العديد من المعارضين.لاسيما في رموز المعارضة، حتى كانت التساؤلات الاستنكارية حول تبدل موقف ياسين الهاشمي من المعاهدة العراقية–البريطانية، واقباله للتعاون مع نوري السعيد[٦].

---

(١) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٣٠٧.

(٢) جريدة الاستقلال، ٢٧ تشرين اول ١٩٢٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢ ص ٢٨.

(٤) جريدة الاستقلال، ٧ تشرين اول ١٩٢٣.

(٥) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٣، ص ٦.

(٦) جريدة الطريق، ٢٨ اذار ١٩٣٣.

عبرت الاحزاب السياسية العراقية، عن مواقفها ازاء الاحداث السياسية. وكانت فكرة المعارضة لديها قد تركزت في ضرورة حشد الجهود من اجل إنهاض البلاد. فالحزب الوطني العراقي وحزب النهضة، وهما من اوائل الاحزاب الوطنية في العراق، حرصا على التعبير عن رأيهما في قضية اتمام المؤسسات الدستورية والقانونية للعراق، كي ينهض بمسؤولياته الوطنية، ختى كانت الخطبة التي القاها الشيخ محمد مهدي البصير في الذكرى السنوية الاولى، لتتويج الملك فيصل الاول في ٢٣ اب ١٩٢٢: "تتذكرون ايها السادة ويتذكر صاحب الجلالة اننا رفعنا اصواتنا قبل هذا اليوم من العام المنصرم، وقت ابرام البيعة، فطلبنا جمع المجلس التأسيسي، وتأليفه خلال ثلاثة اشهر تبدأ من نظير هذا اليوم في العام الماضي وقد انقضت المدة المذكورة وانقضت السنة كلها و لم يلب ذلك الطلب"(١). ومن اجل تنسيق الجهود ودعم مواقف الاحزاب الوطنية المعارضة، برزت حالة التآخي بين الاحزاب. اذ عمد حزب الاخاء الوطني الى عقد تحالف وتوقيع وثيقة تآخي مع الحزب الوطني العراقي، تم ابرامها في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٣٠. لمواجهة حكومة نوري السعيد، التي تغاضت بشكل سافر عن مطالب المعارضة الوطنية.

وكان الحزبان المتآخيان قد وجها العديد من المذكرات الى الملك فيصل، عبرا فيها عن التصرفات غير القانونية لوزارة نوري السعيد: "ان استمرار الوزارة في تصرفاتها غير القانونية وعبثها في حقوق الافراد والجمعيات مما يؤلم قلوب الامة ويؤثر فيها التأثير السيء. ولاشك ان نتيجة هذا: ابعاد الامة عن الحكومة وتوليد اعتقاد بان الحكومة ليست بالهيئة المكلفة بالمحافظة على مصالح الامة والساعية لخيرها وانما هي خصم قدير يدبر المكايد لها للفتك بها"(٢). وتوجها نحو شرح القضايا التي تمس مستقبل البلاد، لاسيما فيما يخص الموقف من المعاهدة العراقية-البريطانية، اذ اشارا في مذكرة اخرى: "فاول امنية عرضها زعماء القطر ورجالاته وهيئات الوفود الموحدة من الانحاء المختلفة التي تداولت مع رجال الوفد كانت توسيط هيئتي الحزبين للالتماس من جلالتكم ان تستعملوا حقكم الدستوري في عدم تصديق المعاهدة"(٣).

عبر الحزب الوطني العراقي عن احتجاجه على الاجراآت القمعية التي كانت تعمد لها الوزارة، حيث تساءلت المذكرة المرفوعة الى وكيل وزارة الداخلية باستنكار: "كيف يتسنى للحزب تقرير مايراه صالحا في امر الانتخاب اذا حظر عليه مواجهة اعضائه والمنتمين اليه"(٤). وكان الحزب قد اشار الى الخروقات القانونية التي تعمد لها الوزارة. من خلال مقارنة موقفها الغير مستند الى اساس دستوري: "ومن المؤسف

---

(١) جريدة المفيد، ٢٥ اب ١٩٢٢.

(٢) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٩ ص ٢٣، الى الملك فيصل الاول في ٢٤ ايلول ١٩٣١.

(٣) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٠ ص ١١ في ١١ كانون الثاني ١٩٣١.

(٤) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٦ و ٨ ص ٨ في ٣١ كانون اول ١٩٣٢.

ياصاحب الجلالة ان تؤيد الوزارة موقفها السلمي ازاؤ تمتع العراقيين بحرية الرأي والتفكير بمنعها الاجتماع الذي طلب عقده قبل ايام شبان مهذبون من دون مبرر قانوني. وبينما تكون الوزارة في نجوة من الحساب في تجنيها على قانوني الاجتماع والتجمع النافذين في العراق نجد الشبان ... ماثلين امام القضاء ومساقين الى السجن كجناة"(١).

كانت الصحف العراقية قد استندت في طرح ارائها المعارضة، الى اهمية اعلاء مصلحة الوطن، وتحقيق اماله وطموحاته في الاستقلال. حيث اشارت جريدة الاستقلال: "ولنصدر جرائدنا ولنكتب مانشاء وننتقد مانريد ضمن حدود القانون والشرف والوجدان، فان رأينا ان الحكومة صادقة فيما تدعيه من انها تحافظ على حريتنا المطلقة فيها، والا فيحق لنا آنئذ ان نقف بوجهها ونقاطعها ونضطرها الى التخلي عن موقعها"(٢). فالموقف هنا منوط بقرار السلطة ومدى فاعليتها في تحقيق الاهداف المنشودة. والمعارضة تفصح عن نفسها في اعتمادها على المتاح والموجود من النصوص القانونية، اضافة الى صوت العقل والضمير الصادق، الموجه نحو خدمة الوطن. وفي معرض تقييم حالة الصراع السياسي عمدت جريدة (العالم العربي) للتصريح: "ورجالنا المخلصون هم "بركة" ولكن القسم الاعظم منهم يشتغلون الرياح. اما غير المخلصين فهم ايضا كثيرين. ويستعملون ذكاءهم في الباطن، ويركضون وراء غاياتهم المعينة. وطبيعي انهم لايدخلون في الحساب لان حسابهم غير حساب! ويالذلهم وخسارتهم يوم تسود وجوه وتبيض وجوه"(٣). فالتقدير والاحترام واضح للرجال الصادقين في وطنيتهم. الا ان المطالب كانت تتركز في اهمية العمل المثمر، الذي يؤدي الى نتائج يعم خيرها على الوطن. فالطريق والمنهج لابد ان يكون واضحا فقضية الوطن لاتحتمل التجربة والخطأ، وهي ليست ميدان تجريب: "هذا يريد ان يخدم البلاد ولكنه يجهل الطريق، وذاك يعرف الطريق ولكنه لايخدم الا نفسه! هذا يركض وراء الزعامة الكاذبة تحت جنح الانكليز، وذاك يركض وراءها متوسلا باعداء الانكليز! ... هذا يصرخ! "الوطن والامة!" وذاك يجيبه "الوطن والامة!" غير ان الوطن والامة لايستفيدان"(٤). وساهمت الصحافة في تنبيه الاذهان نحو اهمية صدق الموقف السياسي، وعدم الانقياد وراء الاسماء السياسية البراقة، أو الكلمات الرنانة التي لاتخدم قضية البلاد. بقدر ماتكون في خدمة اصحاب الافواه التي ترددها: "وانت ياشعب كفاك ان تنخدع وتتوهم بعد هذه التجارب المرة. فلايغرنك من بعد اليوم الكلام المزوق. والوطنية الكاذبة والزعامة الفارغة والسداير الانيقة والعمائم الكبيرة والذقون

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٢ ص ٧ في ١٢ تشرين اول ١٩٣٠.

(٢) جريدة الاستقلال، ١٨ تموز ١٩٢٣.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢٩ حزيران ١٩٢٩.

(٤) جريدة العالم العربي، ٢٣ نيسان ١٩٣٠.

المنفوشة والخطب الرنانة"(١). واذا ماكانت التطورات السياسية قد افصحت عن حالة العداء السافر، بين الحكومة والمعارضة على اعتبار اختلاف الاراء والمواقف ازاء التطورات والاحداث. فان الرأي كان يصب في اهمية المعارضة لدعم موقف الحكومة. لامن حيث الالتفاف على موقفها واسكاتها أو التلويح لها بالمكاسب والمغانم وشراء ذمتها، ولكن من اجل دعم القضايا التي تهم البلاد: "في وضعنا الحاضر اقوى مسند للحكومة هو-الاكثرية، الساحقة كما يتراءى لنا-بل هو المعارضة. فمن صالح الوطن ومن صالح الحكومة اذن ان يكون عندنا معارضة منظمة ونزيهة غايتها خدمة البلاد الحقيقية لاالصعود على الكراسي فقط فالمعارضون المخلصون هم كالسيوف المسلولة في وجه كل خصم للوطن فعلى الوطنيين الذين يتحملون اعباء الحكم ان يستفيدوا من المعارضة ويقدروها حق قدرها"(٢).

مفهوم الوطنية ووحدة التراب الوطني:

ورث العراق مشاكل سياسية متفاقمة، خلفتها له الادارة العثمانية التي تخبط جهازها الإداري، ووقع تحت تأثيرات الأوضاع التي نالت من الأمبراطورية التي آلت الى الضعف. واذا ما كان التقسيم الاداري العثماني قد ركز مقومات الولايات العراقية الثلاث "بغداد-البصرة-الموصل"، فأن حالة الأنفصال أو القطيعة بين هذه الولايات لم تبرز إعتبارا من الأرتباط بمدينة بغداد التي حظيت بالأهمية والمكانة الرفيعة. ولعل احتماع كلمة المندوبين في الاستفتاء الذي أجرته الادارة البريطانية عام ١٩١٩، يوضح بجلاء حالة الأرتباط هذه: "اخترنا ان تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل الى خليج...دولة واحدة يرأسها ملك عربي مسلم وهو أحد أنجال الشريف حسين مقيدا بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد"(٣). فحدود البلاد محددة ومعلمة في وعي وذهن أبناء البلاد والنظرة الى المستقبل السياسي والهيئات التي لابد أن يتم لها الأعداد واضحة، بالاضافة الى استيعاب مكانة مدينة بغداد التي مثلت الوشيجة الوثقى بين مختلف مناطق العراق.

حدثان تاريخيان بارزان كان لهما الأثر الأهم، في ابراز معالم الفكرة العراقية وجمعت الوعي السياسي وحشدته بكل قوة، تمثلا؛ في تشكيل أول وزارة وطنية في العراق برئاسة عبد الرحمن النقيب في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، وتتويج الملك فيصل الأول كملك دستوري على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١(٤). واذا ما

---

(١) جريدة العالم العربي، ٨ اب ١٩٣٠.

(٢) جريدة العالم العربي، ٢٩ اب ١٩٣٠.

(٣) و. ث. ع. ن. وثيقة ٤ ورقة ٦ أستفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١ ص ص ١٤، ٦٥.

كانت الأشارات قد حامت حول هذين الحدثين، على أنهما قد ظهرا الى الوجود، في ظل الأرادة البريطانية. فان هذا لا يعني ان ما برز على الواقع السياسي قد جاء يسيرا، بل أن ما تحقق كان ثمرة كفاح الشعب العراقي، الذي أعلن ثورة مسلحة عام ١٩٢٠، وضح فيها مطاليبه وأهدافه الوطنية. وعلى هذا فأن القول بان بريطانيا حرصت على "خلق الكيان العراقي" يعد تبسيطا ساذجا للأمور. فبالقدر الـذي قدمت فيه مساعدتها، حاولت أيضا جعل التباين الجغرافي والعرقي في العراق ورقة للضغط من أجل تثبيت مصالحها.

لم يغب عن وعي الملك فيصل عمق الأخطار التي تهدد البلاد، لا سيما في مجال وحدتها الوطنية. فكان يرشد وينصح في ضرورة التنبه الى هذا الجانب، وهو في مسعاه هذا إنما كان يؤكد الحرص على الرابطة الوطنية، حتى ليقول: "واني لا آلو جهدا بأن استعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم، وتباين طبقاتهم، وتفاوت معتقداتهم، فالكل عندي سواء لا فرق بين حاضرهم وباديهم، ولا ميزة لأحد عندي الا بالعلم والمقدرة، والأمة بمجموعها هي حزبي، لا حزب لي سواها، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي، ولا مصلحة لي غيرها"(١). فيصل اذن كان واعيا لأداء دوره في تدعيم وترصين وحدة البلاد، فطالما هو ملك البلاد جميعها، فعليه أن يلبي طلبات وأماني الجميع، ويوفق بينها. وهو يخضع تصوره السياسي لمنطق التاريخ الذي يعده الدرس والعبرة، فمن خلال مقارنة موقف الأتراك من العرب، إبان العهد العثماني، أشار الى أهمية احترام الروح القومية غير العربية، وحث العربي للتعاون مع أخيه من القوميات الاخرى تحت راية الوحدة الوطنية: "انني اعتقد ان من أعظم واجبات العربي تشجيع أخيه الكردي العراقي للتمسك بقوميته، والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع....وبذلك يكون أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك. كما انني لا أشك في ان كل عراقي صميم لابد وان يشعر بهذا الحس نحو العناصر العراقية كافة"(٢). لقد كان الملك فيصل الأول يعي جيدا أن مسألة الأقليات القومية، لابد أن تفجرها بعض الأطراف التي لها أهداف ومطامع في العراق، كورقة ضغط. ولعل موقفه من الأحداث التي دارت في المنطقة الشمالية، "حيث تمرد التياريون على السلطة الرسمية في حزيران "١٩٣٣"، يوضح بجلاء عمق الضغوط والاعباء التي كانت تقع عليه. اذ يشير في البرقية التي بعثها من قصر بكنغهام في لندن "حيث كان يحل ضيفا على ملك بريطانيا" الى رئيس الوزراء قائلا: "ان توقيف المار شمعون سيحدث ضجة في الصحف هنا، مما يخرب علينا

---

(١) نفس المصدر، ج ١ ص ٦٨.

(٢) جريدة العالم العربي، ٢٨ كانون اول ١٩٢٦.

الجو الصافي والموقع الممتاز الذي حصلنا عليه، وبالنتيجة سيهدم آمالنا بالموفقية في المسائل الكبرى التي بدأنا نعالجها، عالجوا الأمر بحكمة وصبر، وابقوا جميع الاجراآت التي يجب ان نقوم بها لحين عودتي"(١).

كانت الجهات الرسمية ممثلة برؤساء الوزارات والوزراء، واعية لأهمية الحفاظ على حقوق الأقليات القومية. فوزارة عبد المحسن السعدون كانت قد أصدرت بيانا في ١١ تموز ١٩٢٣، حول حقوق الأكراد من أجل تسهيل مهمة الانتخابات للمجلس التأسيسي في المنطقة الكردية أشارت فيه: "ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ماعدا الموظفين الفنيين. ولا تنوي اجبار الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية. وان تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة"(٢). فيما أعلن وكيل رئيس الوزراء "جعفر العسكري" في ٨ آب ١٩٣٠، الى ان الحكومة العراقية: "تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على أية نزعة ترمي الى الاخلال بوحدة الوطن العراقي....وكذلك ترحب الحكومة العراقية بتقدم جميع أبناء البلاد ضمن الوحدة العراقية بأعظم سرور وبدون تفريق بين كرديها وعربيها، وبهذه الروح تقدمت في كل مرحلة، واظهرت استعدادها في ذلك"(٣).

لقد أحس رجال الواجهة السياسية، بخطر ارتباط بعض الاقليات بالجهات الأجنبية، والمساعدات التي تقدمها لهم تحت مختلف المبررات. حيث أشار نوري السعيد في مجلس الأعيان الى ان: "الحكومة العراقية تعترض على تقديم المساعدات الى الأقليات دون اشرافها، ولا بد أن تكون تلك المساعدات مقيدة بشروط تؤدي الى التدخل في سياسة القطر الداخلية"(٤). ونتيجة للضغوط التي مورست من قبل بريطانيا على العراق حول جمع الاثوريين النساطرة في منطقة موحدة ومنحهم بعض الحقوق، لم يجد ناجي شوكت الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، بدا من التصريح للمندوب السامي البريطاني: "ان الحكومة العراقية لا ولم تعترف قط في وقت ما بمستوطن، أو وطن قومي للارمن في أية بقعة من العراق"(٥). أما ياسين الهاشمي فكان موقفه يتلخص في أن من لا يرغب الأندماج في الوحدة العراقية، عليه ان يرحل عن البلاد أما من كان ولائه للعراق، فانه يبقى فيه: "ان لمصلحة جميع ذوي العلاقة ولهناء الآثوريين أنفسهم ولسمعة العراق، يجب أن يتخذ للآثوريين الذين لا يريدون ان يسكنوا بسلام ويندمجوا بصورة نهائية مع الشعب العراقي

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣ ص ٢٧٣.

(٢) نقلا عن، لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) جريدة العالم العربي، ٩ آب ١٩٣٠.

(٤) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣١-١٩٣٢، اجتماع ٧ جلسة ١٣، ١٦ آذار ١٩٣٢، ص ٢٢٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣ ص ١٨٦.

مسكنا جديدا في مكان آخر خارج العراق....أما الذين بقوا على ولائهم للسلطة واحترامهم لقوانينها فهولاء يبقون في العراق ويعتبرون عراقيين لهم ما لهولاء من حقوق وعليهم ما على هولاء من واجبات"(١).

لقد أفرزت الأحداث التي رافقت قضية تمرد بعض الاقليات "كالتمرد الآثوري" تباينا في الأراء داخل مؤسسة السلطة نفسها، فالملك فيصل الذي كان يعاني من الضغوط البريطانية الشديدة، حاول ان يشرح وجهة نظره لوزارة رشيد عالي الكيلاني: ٢٠" آذار ١٩٣٣-٩ أيلول "١٩٣٣ بضرورة ضبط الأعصاب والتعامل مع الموقف بما يتناسب والأوضاع الدولية المحيطة، الا ان رأي رشيد عالي الكيلاني كان حاسما اذ اشار: "ليس لحكومة بريطانية ان توجه الانذار لجلالتكم، كما ان انذارها ليس واردا بذاته، اذ أن قضية الآثوريين قضية داخلية صرفة...ومن حق العراق بل من واجب حكومته ان تقوم بتأديبها لاعادة الأمن والنظام في البلاد"(٢). ان مرونة الملك فيصل وصرامة موقف الكيلاني لا تعني ان الهوة في الرأي كانت سحيقة فيما بينهما. اذ عندما قدم الكيلاني استقالته الى الملك بعد عودته الى العراق، لم يتوان الملك عن تمزيق كتاب الأستقالة والتصريح للكيلاني: "يظهر انك لا تعرف فيصلا بعد، كيف أقبل استقالة وزارتك وقد أصبحت موضع ثقتي ورجائي"(٣).

عبرت القوى الوطنية عن توحدها وتآزرها، حيث عمدت الى حث الجهود، لمواجهة الأخطار التي تهدد البلاد. ولعل الموقف الذي إتخذه الوطنيون ازاء الأعتداآت النجدية على حدود العراق الجنوبية، في مؤتمر كربلاء الذي عقد في ٢٠ نيسان ١٩٢٢. يمثل ابلغ دلالة على وحدة الموقف. اذ أشار البيان الختامي للمؤتمر: "وبناء على ما أوقعه الخوارج الأخوان باخواننا المسلمين...قد اتفقت كلمتنا، بحيث لم يتخلف منا أحد، في كل ما تقتضيه مصلحة بلادنا عامة.... وقررنا معاونة القبائل بكل ما في وسعنا واستطاعتنا لمدافعة الخوارج الاخوان ومقاتلتهم، العائد أمر تدبيرها لارادة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول"(٤). ومن هذا يتضح جملة من الحقائق، قد برزت في البيان كان أهمها؛ الأتفاق على موقف موحد والعمل على إعلاء مصلحة الوطن، والالتفاف حول شخص الملك فيصل. من جانب آخر أسهم العديد من الكتاب والصحفيين في شرح موضوع الوحدة الوطنية. وفضح الأساليب التي تعمد الى تطبيقها القوى الأستعمارية، مثل استخدام مساعدة الأقليات للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. حيث أشارت جريدة العالم العربي: "فعلينا نحن الشرقيين أن لا تخدعنا الدعايات التي لا يقصد منها الا ابتلاعنا بصورة هينة وعلينا نحن العراقيين

---

(١) جريدة الاخاء الوطني، ٢ تشرين ثاني ١٩٣٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣ ص ٢٩٧.

(٣) نقلا عن. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣ ص ٢٩٩.

(٤) جريدة العراق، ١٥ نيسان ١٩٢٢.

أن نقف كلنا كالبنيان المرصوص أمام هذه المناورات وان نعلم علم اليقين ان المستعمرين وعصبة الأمم....في نظرهم اننا كلنا العربي والكردي والآثوري والسني والشيعي والمسيحي والصابئي والبدوي والحضري والباشا والحمال والغني والفقير والعاقل والمجنون والحاصل كلنا، من أولنا الى آخرنا سواء فهم لا يفضلون الا من يغدى مصالح بلاده لمصلحتهم ومن يحني رأسه متذللا أمامهم"(١).

مشكلة الموصل:

لم تقتصر التهديدات التي تعرض لها العراق على التدخل في شؤونه الداخلية، وفرض القرارات عليه من قبل بريطانيا. بل عانت البلاد من تفاقم الأوضاع السياسية. اذ كانت السلطة تطالب وبشكل دائم من قبل العناصر الوطنية، بضرورة العمل الحثيث من أجل اعلان المجلس التأسيسي واصدار الدستور، والانتهاء من التشكيلات الدستورية، التي تعهد بها الملك فيصل الأول، وكانت من شروط بيعته. وازاء المداخلات السياسية هذه، برزت مشكلة المطالبة بالموصل من قبل تركيا، ووفق اعتبارات وحجج قدمتها. مما كان لها أبلغ الأثر على الأوضاع السياسية في العراق، وكان لها صداها في الوسطين الرسمي والشعبي، اذ أن المطالبة بولاية الموصل تعني اقتطاع مساحة واسعة وكبيرة من البلاد. ومما فاقم الأوضاع تعقيدا، أن بريطانيا توجهت نحو جعل قضية الموصل، كورقة ضغط لأمرار صفقتها السياسية، بل انها عمدت لمساومة الجانب العراقي، والأيغال بالمطالبات الى الحد الذي بلغ الأبتزاز.

حرص الملك فيصل الأول على الأفصاح عن رأيه حول قضية الموصل. حيث أشار الى ان السلاح الذي يجب أن يستند اليه العراق في الدفاع عن قضية يكمن في اتحاد كلمة الشعب: "بالواجب المتحتم على الأهلين في هذه الأيام الخطيرة وهو الاعتصام بالاتحاد والاتفاق في سبيل مصلحة البلاد. فليعلم الجميع ان الانقسام يودي بحياتنا الاستقلالية"(٢). وكان الملك قد توجه نحو حشد جميع الجهود الرسمية والشعبية، اذ إستنكر على عبد المحسن السعدون تقديم استقالة وزارته في ظل الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد. حيث أشار في رسالته الى السعدون في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦: "فهل أنتم مفكرون فيما يحدثه انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها، وتقوية خصومنا علينا؟"(٣).

(١) جريدة العالم العربي، ١٥ آب ١٩٣٠.

(٢) فيصل بن الحسين في خطبه واقواله، ص ٢٣٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢ ص ٣٣.

وكان لأهمية قضية الموصل في فكر الملك، إن ربط مسـألة إنهائها بـالعديد من القضايـا الـتي تهـم البلاد. حيث خاطب مجلس الأعيان قائلا: "وهنالك مشاريع اخرى ذات أهمية عظيمة لابد أن يأتي دورها في القريب العاجل، وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر، ومتى إنتهت قضيـة الحـدود بيننـا وبـين جارتنـا تركية، واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الأوسط"(١). فالمسـألة في نظره لا تعني نزاعـا حدوديـا بـين جارين، بل هي قضية تهم الأستقرار الدولي في منطقة هامة ورئيسية، ممثلة بالشرق الأوسـط. و لم يغفـل الملك من الأشادة بالموقف الشعبي الذي أكد على أرتباط الموصل بالعراق، وانها جزء لا يتجـزأ منهـا: "ولا يسعني أن أتطرق الى بحث آخر، قبل أن أظهر ابتهاجي وثنائي على مـا أبـرزه أبنـاء البـلاد عامـة، وسـكان الألوية الشمالية خاصة، من الغيرة الوطنية، والتمسك بالوحدة العراقية، في كل مواقفهـم، ولا سـيما عندمـا كانت اللجنة الأممية بين ظهرانيهم"(٢). فالموصل كانت قضية الملك الرئيسة، فما يتمخض عنها من نتـائج، إنما مرتبط بمستقبل العـراق وكيانـه، حيـث يشـير: "ان مسـألة تعيـين الحـدود الشـمالية كـانت، و لم تـزل، موضوع اهتمامنا الرئيسي، وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة التي يتوقف عليها مستقبل البـلاد بأجمعه"(٣).

تناول الملك فيصل مسالة الموصل من مختلف جوانبها، حيث أشار الى الحقـوق التاريخيـة العربيـة، في مناطق عمدت تركيا الى سلبها، وطالب بضرورة منح الحقوق القوميـة للعـرب القـاطنين في تلـك المنـاطق: "هل نسي الاتراك ديار بكر وأرضه وماردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه أن يطالب بتلـك المنطقة اذا طالب الاتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في اربيل وكركوك، ولكـن العـراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو أن يمنح الأتراك عرب الأنـاضول الحريـات الشـخصية التامـة الـتي يتمتـع بهـا أتراك العراق"(٤). والحرص على الافصاح عن الأوضاع والحريات التي تتمتع بها الأقليـات في العـراق، إنمـا تمثل حالة إيجابية، تكون في المحصلة لصالح العراق. والموصل في فكر فيصل ليست مجرد قطعـة أرض متنـازع عليها. إنما تمثل قضيـة هامـة وخطيرة، تمس مختلـف شـؤون البـلاد، حيـث كـانت الأشـارة الى المسـاويء الاقتصادية الـتي تهـدد البـلاد في حالـة ضياعهـا: "اذا جـرد العـراق مـن الموصـل فسـيكون مسـتقبل البـلاد

---

(١) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٩.

(٣) نفس المصدر، ص ٨.

(٤) جريدة العراق، ٣٠ مايس ١٩٢٣.

الاقتصادي في أسوأ حال، ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف، وشاقا، واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة"(١).

إجتمعت الأرادة الوطنية حول ضرورة ربط الموصل في العراق، حتى ان جميع الجهات الرسمية والشعبية كانت قد عبرت عن رأيها، مقدمة الحجج والبراهين الدامغة، فعلى صعيد وجهة النظر الرسمية. قال نوري السعيد: "اذا لم تبق الموصل مع العراق، لا يمكن أن تتألف حكومة عراقية، ولا يمكن النظر في المعاهدة العراقية البريطانية"(٢). والسعيد في قوله هذا، لا يطلق التصريحات على عواهنها. بالقدر الذي كان يوضح لبريطانيا، مصيرية قضية الموصل وارتباطها الاكيد والشديد بالقضية العراقية عموما، فهي في رأيه مسالة وجود. أما جعفر العسكري فكان رأيه يكمن في ارتباط هذه القضية باستقرار الاوضاع العامة، وبروز تأثيراتها على الأوضاع الأقتصادية في البلاد: "فهذه مسألة الحدود الشمالية هي حديث النوادي السياسية وهذه مشاريع اقتصادية يتوقف أصحابها من الشروع في العمل الى أن تتوضح الحالة السياسية وهذا العراق وطنكم امامكم ترونه كأنه في ارجوحة يذهب تارة ويأتي تارة أخرى بدون أن يستقر في مستقره"(٣).

إستنفرت الحكومة العراقية جميع جهودها لشرح رجحان حقها التاريخي والاقتصادي والعرقي في ولاية الموصل، وحشدت كل الأدلة لتقديمها الى لجنة عصبة الأمم. حيث أشار البيان الذي وقعه عبد المحسن السعدون: "ان الحكومة العراقية واثقة من أحقية القضية العراقية، وانها تعتمد كل الاعتماد على عدالة ونزاهة وعدم تحزب عصبة الأمم واللجنة المنصوبة من قبلها...وان الحكومة العراقية عارفة بمسؤولياتها في هذا الأمر في لزوم المحافظة على اللجنة ومن يرافقها"(٤).

وكانت المعارضة الوطنية قد عبرت عن رأيها الصريح إزاء "الموصل" والتي وصفها النائب أمجد العمري: "الموصل هي رأس العراق ولا عراق بدون الموصل، ولا أعني بالموصل نفسها بل وأقضيتها الستة مع السليمانية وكركوك وأربيل وملحقاتها فانها يجب أن تبقى عراقية"(٥). فيما كان موقف بعض النواب، قد وضح في رفضهم لمناقشة أية مسألة أو قضية، مالم يتم الأنتهاء من قضية الموصل. حيث قال النائب

---

(١) جريدة العالم العربي، ١٨ كانون اول ١٩٢٥.

(٢) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٨٥.

(٣) مذكرات المجلس التأسيس، ج١ ص ٤٠٧.

(٤) جريدة العالم العربي، ٧ كانون ثاني ١٩٢٥.

(٥) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٣٤.

حسن الشبوط: "بما ان مشكلة الموصل مهمة فأني لا أوافق على كل شيء يصدر في أمر المعاهدة ما لم تنته مسألة الموصل"(١).

وانطلاقا من وعي القوى الوطنية بأهمية جمع الكلمة وتنسيق الجهود المطالبة بضم الموصل الى العراق في عمل تنظيمي واضح. اجتمعت ارادة الوطنيين في الموصل لتأسيس أحزاب سياسية، ركزت جهودها لشرح مسألة الموصل، وأخذت على عاتقها الأتصال بلجان التحقيق الدولي ورفع صوتها المطالب بالاستقلال والوحدة الوطنية. فكان ان تم الأعلان عن تأسيس حزب الاستقلال العراقي في ١ أيلول ١٩٢٤، وجمعية الدفاع الوطني في ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٥، والحزب الوطني في نيسان ١٩٢٥(٢). وعلى الرغم من آنية العمل الحزبي وارتباطه بالدفاع عن مسألة محددة. فان النشاط الذي بذلته أحزاب الموصل، أسهم في تنبيه الاذهان، وجمع الجهود الوطنية لمواجهة أية دعوة إنفصالية. وكانت البرامج الحزبية التي تم الأعلان عنها قد جسدت هذا الاتجاه. حيث أشارت جمعية الدفاع الوطني أن هدفها الرئيس: "المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية لكونها عراقية وجزءا لا ينفك من العراق وان كل من ينتمي الى ولاية الموصل هو عضو طبيعي فيها"(٣). فيما أشار حزب الأستقلال العراقي الى أهمية معاضدة ومناصرة بريطانيا للعراق في سبيل دعم قضيته: "وأنه يعتمد على عطف العالم المتمدن ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة وبين الشعبين العراقي والبريطاني"(٤). أما الحزب الوطني فأنه أوضح في منهاجه الحزبي: "التمسك بالوحدة العراقية وطلب الأستقلال التام"(٥).

وجهت الصحافة العراقية عنايتها نحو مسألة الموصل، حيث تم تناولها بموضوعية ودقة. فأشارت جريدة الاستقلال الى : "ان الشعب يلح على حكومته الموقرة بخصوص ارسال وفد أو مندوب خبير من أبناء الوطن المخلصين ليحضر الجلسات والمذاكرات المتعلقة بالموصل التي هي من العراق بمثابة الرأس من الجسد ولا نظن بوجود منصف ينازعنا في ادعائنا هذا"(٦). والجريدة بطرحها هذا، انما توجه عناية الحكومة نحو التنبه والحذر الى ما يحيط المذاكرات من مناورات سياسية قد تعمد لها تركيا للفوز بالقضية على حساب العراق. والواقع ان الوسط السياسي العراقي كان واعيا للمناورات التركية، وفي هذا كتبت

(١) مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١ ص ٤٣٠.

(٢) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره، ص ٢٢٨.

(٣) جريدة العالم العربي، ٢٧ كانون ثاني ١٩٢٥.

(٤) جريدة العراق، ١٩ أيلول ١٩٢٤.

(٥) جريدة العالم العربي، ٢٩ آيار ١٩٢٥.

(٦) جريدة الاستقلال، ١٠ كانون ثاني ١٩٢٤.

جريدة الأمل: "حتى ولو حاول الترك إغراءها بامتيازات يمنحونها إياها في هذه الولاية لأن ما تناله بريطانيا من صداقة العراق أعظم وأكثر فائدة لها مما تصيبه من الترك المعروفين بتقلبهم وتلونهم وقلبهم ظهر المجن لأصدقائهم عند كل فرصة"(١).

الموقف من الطائفية:

توجهت الحكومة العراقية في بداية تأسيسها نحو بناء مؤسساتها الرسمية، للتمكن من اداء الواجبات التي تعهدت بها أمام الشعب. وعلى هذا حثت جهودها للأستعانة بالكفاآت من الرجال كي يضطلعوا بتلك المسؤولية. و لم تكن مسألة البحث عن الرجال الاكفاء هي قضية السلطة الوحيدة. بل ان التطورات السياسية أفرزت الى الواجهة العديد من القضايا، وفي مختلف القطاعات السياسية والأقتصادية والأجتماعية. وبالقدر الذي حاولت فيه السلطة الرسمية تطمين رغبات وآمال الشعب، إلا أن الرواسب القديمة سرعان ما طفت على سطح الواقع. وعبر اكثر من منفذ، كان يظهر تحت تأثيرات البيئة المحدودة أو بتحفيز من جهات حاولت تقديم مصالحها، على حساب تأجيج صراعات قديمة. ولا بد من التنبه هنا الى أن حالة التنوع العرقي والطائفي في العراق، لم تكن بالمسألة الجديدة أو المستحدثة، بل ان العراق وبتاريخه الطويل، عاش على أرضه العديد من الأقوام، ومورست بين ظهرانيه مختلف الطقوس الدينية، وظهرت فيه مختلف التيارات الفكرية والدينية. فكان من االطبيعي أن تحاول كل فئة أو طائفة، إثبات ذاتها من خلال تركيز خصوصيتها. الأمر الذي أدى الى ظهور بعض المماحكات بين هذه الفئة أو تلك. الا أن هذا لم يمنع من بروز حالة التعايش بين مختلف الطوائف، وممارستها لحياتها واداء دورها في الحياة العامة. وكان للسياسة العثمانية التي قامت على أساس الفصل الطائفي على إعتبار انها ممثلة للخلافة الأسلامية، أبلغ الأثر في ترسيخ الذهنية الطائفية. إن الأرث الفكري الذي حمله الملك فيصل الأول كان مشبعا بروحية التسامح، المستندة الى الأصالة الأسلامية. مما حفزه لحشد الجهود نحو استئصال الطائفية. والواقع أن فيصلا لم يكن ينظر لها بتبسيط، فهو يعي جيدا عمق المشكلة، مما جعله يشير في خطاب تتويجه الى ان من أهم الواجبات التي يجب أن يضطلع بها المجلس التأسيسي المقترح: "يقرر حرية الأديان والعبادات شرط الا يخل بالأمن العام والأخلاق العمومية.....ويمنع كل تعرض بالدين والجنس.واللغة"(٢). وكان واقع التجربة العملية قد أفصح لدى الملك مرونة واضحة في التفكير. فاذا ما كان الدين يستخدم من بعض الأطراف لتعميق الانقسام وبث الفرقة، فأنه يبحث في دأب ومثابرة على رمز التوحد، حتى أنه لم يتوان عن التصريح: "نحن

---

(١) جريدة الأمل، ١٨ تشرين أول ١٩٢٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١ ص ٦٨.

عرب قبل عيسى وموسى ومحمد"[(١)]. أما مواقفه فكانت تكشف عن الحزم والقوة في قراراته ازاء كل ما يعكر صفو الوحدة الوطنية أو يعمل لتأجيج الفتنة الطائفية. إذ كان حريصا على الموازنة في مواقفه، وليس أبلغ من موقفه إزاء الطلبة المفصولين، بسبب الأحداث الطائفية التي نجمت جراء صدور كتاب "زكريا النصولي" "الدولة الأموية في الشام" عام ١٩٢٧، حيث عمل على تهدئة الأوضاع وبفاعلية واضحة[(٢)]. أو التعبير عن إستيائه إزاء الكتاب الذي أصدره عبد الرزاق الحصان "العروبة في الميزان" عام ١٩٣٣[(٣)]. وكان الكتابان قد أحدثا موجة من السخط لدى الشيعة. بدعوى أن كتاب النصولي عمد للطعن في شخص الحسين بن علي بن أبي طالب، أما الاعتراض على كتاب "الحصان" فيكمن في إشارة الكاتب الى ان شيعة العراق هم بقايا الساسانيين.

إنطلاقا من إحساس السلطة بأهمية حرية الأعتقاد الديني، حرصت على توجيه هيئاتها الرسمية، للعناية بهذا الموضوع حيث نص الدستور العراقي على ان : "الأسلام دين الدولة الرسمي، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة، لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الأعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقا لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام، وما لم تناف الآداب العامة"[(٤)]. واذا ما كانت تطورات الاحداث السياسية قد أبرزت مواقف رسمية، اتخذت طابع التوجه نحو قمع بعض الأصوات المعارضة، كالموقف الذي إتخذه السعدون إزاء بعض علماء الشيعة من تبعية الجنسية الفارسية، ونفيهم خارج العراق، لموقفهم السلبي ازاء الأنتخابات واصدارهم فتاوى التحريم بذلك. فأنه لم يتوان عن التصريح بأن هذا الموقف، لم يكن موجها نحو طائفة بعينها، بالقدر الذي حاول من خلاله التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، حيث اشار الى: "ان العراقيين لا يفرق بينهم شيء وتجمعهم رابطة الوطن"[(٥)]. والسعدون لم يغب عليه، بأن الموقف الذي اتخذه إزاء المجتهدين، كان لابد أن يترك إنطباعا سيئا لدى الشيعة. مما حدا به الى إصدار توجيهاته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٨ الى مجلس الوزراء أن: "يعنون عناية خاصة بهم، وتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم، وتحسين حالة من كان موجودا منهم في وظائف الحكومة"[(٦)]. وكانت الجهات الرسمية قد أحست بعمق مسؤولياتها ازاء الفتنة

---

(١) امين الريحاني، فيصل الأول، ص ٢١٤.

(٢) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ج ١ ص٥٧٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣ ص ٢٤٣.

(٤) مذاكرات المجلس التأسيسي، ج ٢ ص ٧٣٤.

(٥) جريدة العراق، ٢٥ أيلول ١٩٢٣.

(٦) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره، ص ٢٥٠.

الطائفية، فوزارة جعفر العسكري الثانية ٢١" تشرين ثاني ١٩٢٦-٨ كانون ثاني "١٩٢٨، لم يرق لها السكوت على حالة التشهير التي درجت عليها الصحف العراقية، في أعقاب الأحداث التي دارت في الكاظمية في ١٠ محرم ١٣٤٦ هـ الموافق تموز ١٩٢٧، والصدام المسلح بين الأهالي والجيش. مما إستفزها لأصدار بيان حذرت فيه الصحف: " ولا ريب أن التمادي في هذه المكاتبات يفضي الى نتائج غير محمودة فنحن نطلب أن تكفوا عن هذه المباحث، منذ الآن، وان تبتعدوا عن كل ما يشم منه رائحة التفرق أو يمس كرامة الأشخاص، هذا ونحن على ثقة انكم ستتخذون الحكمة رائدكم في هذه الظروف التي تتطلب تبصرا"[1]. وبذات الحماسة توجهت وزارة ياسين الهاشمي الثانية للوقوف في وجه بعض الأحتفالات التي يعمد الى إقامتها الشيعة، كمواكب التعزية التي تعم أغلب المدن الشيعية، بالأضافة الى بغداد والكاظمية خلال شهر محرم، على إعتبار ما تثيره من نوازع الأنقسام والفرقة في المجتمع الواحد. وكانت الحكومة قد ابتهلت فرصة حدوث شغب في مدينة الكاظمية في ٢٣ آذار ١٩٣٥، فعمد وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الى اصدار امره والقاضي: "عدم السماح لأقامة المواكب العزائية، والتماثيل في الكاظمية، وبغداد في العشرة الأولى من أيام شهر محرم، على أن يكتفي بقراءة التعازي كالمعتاد"[2].

وعت العناصر الوطنية خطورة الطائفية على البلاد، فعمدت الى حشد الجهود لمواجهتها وفضح مساوئها، وكانت المناقشات قد تناولت بالنقد جوانب، عدتها من العوامل التي تساهم في تفاقم هذه المشكلة. حيث عبرت جريدة "دجلة" عن إمتعاضها إزاء المناقشات التي دارت حول تخصيص مقاعد للطوائف الدينية في المجلس التأسيسي الذي كان في طور المناقشات والأعداد. حيث قالت: "ان إيجاد مقاعد مخصصة للطوائف الدينية يعد عملا يثير الفرقة والتشتت فكان من واجب المشرع ايجاد مواد تضعف الفوارق الدينية"[3]. وكان المجلس التأسيسي قد تناول موضوع الطائفية، بروحية من الوعي والفهم. فالنائب حسن الشبوط أشار: "ان المسلمين أمة واحدة لا يميزون في الأصول واما الفروع فهناك فرق بين الجعفرية والسنة كالفرق في النفقة والنكاح والطلاق وفروق طفيفة أخرى"[4]. وعلى الرغم من بروز المشاكل الطائفية، وتمترس بعض الاطراف في خندق الطائفية الضيقة. إلا أن تعرض البلاد للخطر الخارجي، كان يدفع الجميع نحو الأتحاد والتمسك بالوطنية. ولعل الأجتماع الذي عقد في مدينة كربلاء في ١٢ نيسان ١٩٢٢، لأصدار قرار موحد ازاء هجوم الأخوان الوهابيين على حدود العراق الجنوبية. حيث كان

---

(١) جريدة الزمان، ١٢ أيلول ١٩٢٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤ ص٩١.

(٣) جريدة دجلة، ١٥ مايس ١٩٢٢.

(٤) مذاكرات المجلس التأسيس، ج٢ ص ٨٣٧.

القرار: "وقررنا معاونة القبائل بكل مافي وسعنا واستطاعتنا لمدافعة الخوارج الأخوان ومقاتلتهم"(١). ومن السمات البارزة لهذا الأجتماع، حشده لجموع علماء الدين من الطائفتين السنية والشيعية، حيث حضره من علماء الدينة السنة كل من؛ الشيخ عبد الوهاب النائب والشيخ ابراهيم الراوي والشيخ يوسف العطاء والشيخ احمد الداود"(٢). وفي معرض التعليق على الأحداث الطائفية، التي رافقت صدور كتاب زكريا النصولي. قالت جريدة النهضة: "لأننا أصبحنا نسعى بكل قوانا وجهدنا وقدرتنا لخنق النعرات، والقضاء على النزعات الوحشية والمعاول الهدامة بكيان الأمة العراقية وكنا لا نزال نعتقد بتماثلنا نحو الشفاء من هذا الداء العياء داء الأثرة والتحيز والدعاية ضد بعضنا. كنا نأمل أن لا نسمح بعد الغابر الغائب لفظة شيعي سني نصراني يهودي"(٣).

وقف المثقفون الى جانب الدعوة المنادية بجعل الدين عامل قوة ووحدة لابناء البلد الواحد. وشددوا في دعوتهم على نبذ الطائفية، ورفض كل ما يخل بعرى الوحدة الوطنية. وفي هذا كانت الدعوة الى إتاحة الفرص أمام الجميع، إنطلاقا من الأعتماد على الكفاآت والأمكانات. حتى أن جريدة "الأمل" شددت في دعوتها الى ضرورة التنبه الى أهمية إفساح المجال لكل القدرات من ممارسة دورها، لأجل رفعة البلاد وتقدمها(٤). وقد نالت المقالة الكثير من ردود الفعل المؤيدة حتى ان "نجفي معروف" كتب قائلا:

أنابغه الدين الذي دون عرضه — تدافع يسراه وتحمي يمينه
مقالك هز المشرقين وقد بكى — لما هاجه ركن الصفا وحجونه(٥)

وكانت الدعوة الى الوفاق بين المسلمين مؤشرا واضحا في دعوة الجميع، حتى مثلت شعارا طبع توجهات المثقفين، لا سيما وانهم كانوا يشعرون، دقة المرحلة التي تمر بها البلاد، وهي تقطع السنوات المبكرة من عمرها(٦). و لم تغفل الصحافة من إداء دورها في التذكير بالمشاريع التي تبناها المصلحون والمفكرون الاسلاميون، في البحث عن الوسائل والامكانات المتاحة، لخلق مناخ من الوفاق والتفاهم، فكان

---

(١) جريدة العراق، ١٥ نيسان ١٩٢٢.

(٢) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، ص ٢٢٧.

(٣) جريدة النهضة، ٤ شباط ١٩٢٧.

(٤) جريدة الأمل، تشرين الأول ١٩٢٣.

(٥) جريدة الأمل، ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٣.

(٦) جريدة النجف، ١٨ أيلول ١٩٢٥.

التذكير بمشروع جمال الدين الافغاني لأيجاد تفاهم بين الشيعة والسنة[١]. كما ان الدعوة للوحدة الوطنية ورفض الطائفية، وجدت سبيلها وبكل قوة خلال بروز الاحداث التي جاءت في أعقاب مداخلات قضية النصولي وملابساتها[٢]. والواقع أن مسائل تتعلق بشؤون الطوائف والملل، كانت من الأمور التي وقفت السلطة التشريعية إزاءها طويلا لما يتمثل فيها من معطيات، مرتبطة بالتشريع والحقوق المدنية[٣]. ومن دون عقد وبنظرة ملؤها الاحترام للعقائد والاديان يكتب الشاعر أحمد حقي الحلي في قصيدته "كل الأديان ناصحة":

كل ديـــن قـــد أتانـــا ... هـــو للخلـــق نصـــوح
فأنظـــروا ذا ديـــن طـــه ... بـل وموسـى والمسيـــح
واذا لـم يـك ديـن اللـه ... بالديـــــن الصحيـــح
فبماذا يقتـدي مـن يطلب ... الحـــق الصريـــــح[٤]

ويبقى التشكل الذهني، والبيئة التي يعيش فيها المرء، من العوامل الرئيسية في تحديد معالم الموقف إزاء الدين كقضية عامة، والتفاعل معها كأمر يمس الروح والمشاعر، ويضفي عليها أسس التفاعل مع المحيط الأجتماعي. وفي هذا تجدر الأشارة الى ان الأقليات الدينية في العراق، لم تعان من العزلة أو الاضطهاد[٥]، بل كان لها مساهمات واضحة في الحياة العامة، وتمكنوا من احراز النجاح[٦] في المهن الحرة، بل وتمكنوا من السيطرة على قطاعات حياتية هامة في البلاد، كالنفوذ الذي مارسوه في التجارة العراقية على سبيل المثال.

من دون تردد أقدم المثقف العراقي على تناول موضوع في منتهى الدقة والحساسية، ذلكم هو الموضوع الديني، فاذا ما كان المجتمع يبرم أو يسخط بآراء يتطرق لها مجددون أو دعاة العصرية، فأن

---

(١) جريدة المعارف، ٣ كانون الأول ١٩٢٦.

(٢) جريدة النجف، [redacted] شباط ١٩٢٧.

(٣) محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، محضر الجلسة الأولى، ٢٥ آيار ١٩٣١، ص ١٨.

(٤) جريدة الأخاء الوطني، ٢٥ كانون الاول ١٩٣١.

(٥) احمد سوسة، حياتي في نصف قرن، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦، ص ٧٢.

(٦) علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث، بيروت ١٩٧١، ص ٣٢.

موضوع العقائد لا يمكن التغاضي والسكوت عليه، لا سيما في مجتمع ذي تربية محافظة قوامها الأسلام، الذي يمثل عماد الأمة. وفي هذا نجد ثمة إعتبارات جعلها المثقف العراقي، حاضرة في ذهنه لا يحيد عنها، فهو لا يسرف ولا يتطاول، بل كانت نزعة الأحترام حاضرة، بشكل بديهي بحكم التنشأة والمحيط، الذي لا يغفر أية هفوة تمر من دون رد فعل عنيف وقاسي حتى وانطلاقا من مضامين التجديد واللحاق بروح العصر ومواكبة الزمن، توجه بعض الشعراء لمخاطبة المتزمتين من رجال الدين بلغة رقيقة ملؤها العتاب الطافح بالعقل والأتزان، إلا ان ملامح التململ بادية واضحة فيها حتى أن شاعرا كمحمد رضا الشبيبي، وهوالشيخ وابن المدينة الدينية المحافظة "النجف الأشرف" ينعى على البعض من رجال الدين ويحملهم ليس شقاء العراق فحسب بل شقاء الأمة برمتها؛ "جارت علينا عصبة روحية–شقيت بها الأرواح والأجساد"(١).

وبوعي من المثقفين بأهمية الوحدة الوطنية، والعمل على جعل التنوع الديني رصيد قوة، لا مثار لخلق التناحر والخصام والاختلاف. فكاظم الدجيلي يرى في الأديان جميعها، دعوة للهداية والأخوة والتلاحم، لأن مصدرها الشرعي واحد هي جميعا؛ "لها سنة مشروعة ونظام"(٢). ويبقى موضوع الدين من المساحات التي جال في فضائها المثقفون، حيث حاولوا التعبير عن مدركاتهم العقلية، حول قضية الأيمان والشك وابراز المؤثرات الفكرية، حول أهمية العقل في قياد صاحبه، نحو الهداية أو الضلالة. وفي هذا يوضح "الزهاوي"، الى أنه حين أعمل العقل لم يوصله الى حقيقة الأيمان، بل الذي دفعه للأيمان كان الضمير الذي أشار عليه؛ "الدين معقل أهله – والدين أمتع معقل"(٣).

---

(١) عبد الرزاق محي الدين، حياة الشبيبي وسيرته، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع عشر ١٩٦٩، ص ٢٨٩.

(٢) رفائيل بطي، الادب العصري في العراق العربي، ج ١ ص ١٩٧.

(٣) جميل الزهاوي، الديوان، دار العودة، بيروت ١٩٧٢، المجلد الأول ص ٥١٩.

الفصل السادس

النظرة الى نظام الحكم

الملك فيصل الاول ومسؤولية بناء الدولة العراقية:

لم تكن شخصية فيصل غائبة عن ذهن العراقيين أو العزب. فهـو ابـن الشـريف حسـين قـائد الثـورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وأحد أبرز قادتها. بل ان حكومة فيصل العربية في دمشق كانت مـول العـرب ورمزا شاخصا على الامال والطموحات التي ملأت الشعب العربي بالحرية والاستقلال. وبالقدر الذي بـرز اسم فيصل بن الحسين كقائد عركته التجارب، فان انتسـابه للبيـت الهـاشمي، كـان مـن ابـرز العوامـل الـتي ساهمت في ترسيخ القناعة به، لاسيما وان المسوغ الديني، كان يحتـل مكانـة هامـة في بنيـة العقـل العربي السياسية ابان تلك المرحلة، هذا اذا ما اخذنا بالاعتبار، ان المؤثرات العثمانية على صعيـد الفكـر السياسـي، مازالت بقاياها شاخصة. وعليه يمكن القول ان تبؤ فيصل بـن الحسـين عـرش العـراق، انمـا جـاء عـبر عـدة مبررات، ولكن تبقى ميزاته الشخصية وقدراته الذاتية، احد ابرز تلك العوامل في اختيـاره للترشـيح. ولابـد من الاشارة الى جملة من العوامل، التي كان لها الاثر الفاعل في نقل مشروع الدولـة مـن نطـاق الفكـرة، الى مجال الواقع. واثر المواقف التي اتخذتها النخبة العراقية والفئات الوطنيـة الاخرى. واذا ماكـان قـرار تأسـيس الحكومة الوطنية في العراق قد تمخض عن مؤتمر القاهرة الذي عقدته بريطانيا لممثلـي سـلطات الانتـداب في الشرق الاوسط في اذار ١٩٢١ (١). فان هذا الامر يؤكد حقيقة الضغوط التي مارستها الحركة الوطنية على بريطانيا، واستبدال الاحتلال العسكري المباشر، بحكم وطني على الرغم من نبذ الانتداب الذي فـرض علـى العراق.

تفاعلت القوى الوطنية بمسألة الحكومة الوطنية، وتوجهـت جريـدة "الاسـتقلال" نحـو متابعـة قضيـة المرشحين لعرش العراق بشكل دقيق وتفصيلـي، وعـبرت بشـكل صريـح عـن تأييدهـا لترشـيح احـد انجـال الشريف حسين. كما حرصت على متابعة الموقـف البريطـاني مـن هـذه القضيـة،حيـث افـردت تصريحـات لاقطاب السياسة البريطانية ومنها تصريح اللورد كرزون "Kerzon" في جمعية اسيا الوسطى في لندن الذي قال فيه: "واني اشد الناس رغبة في انشاء حكومة عربية في العراق"(٢). الا ان هذا الوضع المستند الى القـول والبعيد عن الفعل، كان مثار نقد الحركة الوطنية الـتي وصفـت التصريحـات البريطانيـة بتخديـر الاعصـاب، وفيها قال الشاعر:

---

(١) فـائق بطي، صحافـة العـراق، ص٤٦.

(٢) جريـدة الاسـتقلال، ١٧ كـانون الأول ١٩٢٠.

يا ابن قطر العراق خل التواني   وارتجز للخلاص وفق ارتجازي[١]

تمثلت المنطلقات التي اخذت بها بريطانيا في ترشيح فيصل لعرش العراق، في عدة اتجاهات، منها الجانب الديني الذي اخذ بنظر الاعتبار انتسابه الى سلالة الرسول "صلى الله عليه وسلم" واهمية ذلك في توافق اراء العراقيين حول ترشيحه، و لم تغفل الادارة البريطانية امكانية الاتفاق مع فيصل بايسر السبل واقصرها، لاسيما وان التعامل السابق معه، قد اثبت وجهة النظر هذه. كما حاولت بريطانيا ان تجعل حكومة فيصل حاجزا في وجه الشيوعية. و لم يكن ابعاد الامير عبد الله عن الترشيح، وتنصيب شقيقه فيصل يخرج عن قناعة بريطانيا، حول قوة العلاقة القائمة بين الامير عبد الله ومصطفى كمال، والذي جعلت من هذا الامر مدخلا لاقناع الفرنسيين بفيصل. وانطلاقا من اهمية تطمين الكيانات السياسية الموالية لبريطانيا في المنطقة كأبن سعود والادريسي، فان اصرار بريطانيا على ترشيح احد انجال الشريف حسين، يؤخذ كمدخل بان بريطانيا لاتعدم اية وسيلة في مكافأة مؤيديها في المنطقة[٢] ، ولكن بالقدر الذي لايضر بمصالحها. والواقع ان ترشيح فيصل كان يسير بكل قوة، وفي هذا صرح "كورنواليس Cornwalice": "ان وزارة الحرب كانت على الدوام مؤيدة لفيصل في رأيي"[٣]. وعبر عدة مواقف اتخذتها لصالحه، منها تصريح المستر "تشرشل" الداعم للملك فيصل في مجلس العموم البريطاني. وابعاد المنافسين له في الميدان السياسي، حيث اقدمت على نفي طالب النقيب الى جزيرة سيلان. بالاضافة الى ابعاد بعض الموظفين البريطانيين المؤيدين للاتجاهات المناوئة للامير فيصل، ومنهم المستر فيلبي. واتماما لمظاهر الدعم، حرصت بريطانيا على نقل الامير الى العراق بواسطة المدرعة البحرية "نورث بروك". و لم يكن فيصل بالشخصية المجهولة أو المنزوية، فهو من البيت الهاشمي حيث يرتبط نسبه بشكل مباشر بالبيت النبوي، وكان له الدور الهام والفاعل في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ومقارعته للوجود الفرنسي في سورية، بالاضافة الى نشاطه السياسي الواضح وتمثيله للقضية العربية في المحافل الدولية، مما اكسبه شعبية وتعاطف من قبل الشعب العراقي، الذي هرع الى استقباله بحفاوة وترحيب، حيث عمدت دائرة المعارف الى تعطيل المدارس احتفاءا بمقدم الامير فيصل، وهيأت لذلك فرقا من الكشافة للمشاركة في الاستقبال[٤] . فيما تابعت الصحف

---

(١) جريدة الاستقلال، ٥ كانون الثاني ١٩٢١.

(٢) نجدة فتحي صفدة، عرش يبحث عن ملك، مجلة افاق عربية، اب ١٩٧٨، صص ٢٦-٢٧.

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٧.

(٤) جريدة دجلة، بغداد، ٢٩ حزيران ١٩٢١.

البغدادية اسباب تأخر وصول الامير الى بغداد[١]. و لم يكن الشعر غائبـا عـن التهليـل بمقـدم الملـك، حيـث انبرى الزهاوي منشدا:

انا محيـوك فاسلـــم ايهـــا الملــك ومصطفـوك لعرش شاءه الفلـك
عرش العــراق ضمـــان للعراق وفي تأييده الشعب والاحلاف تشترك
ما ان اقامـك اهــــلا في تبوئـــها لا الاصالـــة في الاراء والحنـك[٢]

بالاضافة الى مساهمات عديدة، كانت تصل الصحف من مختلف انحاء العراق[٣].

حظي الملك فيصل بثقافة رفيعة تحصل عليها بحكم تنشأته في بيئـة اسـلامية محافظـة، حرصـت علـى تعليمه القرآن الكريم والاطلاع على الادب العربي والتركي والفارسي، حيـث كـانت لـه اراؤه الخاصـة في الشعر الفارسي على سبيل المثال، حيث كان من متذوقي شعر "الفردوسي" بالاضافـة الى الشـاعر الفارسـي "حافظ" الذي يفضله على الشاعر "سعدي"، انطلاقا من توجه الاول نحو وصف مبـاهج الحيـاة. وكـان لـه موقف من قضية تحرير المرأة وضـرورة تغيير النظـرة الى دورهـا، وحجـم مسـاهمتها الاجتماعيـة في الحيـاة العامة[٤]. و لم تفارق مخيلة الملك فيصل التطلعات القومية، وهـو سـليل البيـت الـذي نـذر نفسـه مـن اجـل القضية العربية، فلم تقتصر احلامه على رفد تقدم العراق الذي هو عاهله ومليكه، بالقدر الذي كان يطمح لتأسيس اتحاد عربي يجمع العراق والاردن وسوريا وفلسطين[٥].

ان الاسلوب الذي نهجه الملك فيصـل في تعاملـه مـع البريطـانيين مـن اجـل امكانيـة ادارة الشـؤون السياسية للعراق كان يقوم على مبدأ "خذ وطـالب" الـذي ميـز نهجـه وطبـع مواقفـه، لاسيما وان دالات الوعي لديه، كانت تشير بوضوح الى الخطر المحدق بحدود العراق حـول مطـالب تركيـا في الموصـل، وعـدم وجود مؤسسة وطنية يمكنها الدفاع عن حدود الوطن، حيث يفتقد العراق للجيش الوطني، والعسـر المرافـق للاوضاع الاقتصادية، بالاضافة الى نقـص الكفـاآت الوطنيـة الـتي يمكنهـا ان تتحمـل وزر النهـوض باعبـاء مسؤوليات الدولة وادارة مرافقها، وحالة التخلف والعوز التي ورثها العراق عن عهـود السـيطرة العثمانيـة،

---

(١) جريـدة دجلـة، ٣٠ حزيـران ١٩٢١.

(٢) جريدة دجلة، ٢ تمـوز ١٩٢١.

(٣) جريـدة دجلـة، ٣١ اغسـطس آب" ١٩٢١.

(٤) سـليم طـه التكريـتي، مـن مذكـرات سندرسـن، افـاق عربيـة، شـباط ١٨، ص ٤٦.

(٥) نفـس المصـدر، ص ٤٨.

كل هذه الامور، كانت تقف في وجه فيصل كمحددات لموقفه السياسي[١]. الا ان كل هذه الامور لم تمنع فيصل من ان يجهر برأيه صراحة بوجه بريطانيا، حيث حاولت الاخيرة ان تجعل منه مجرد العوبة في حيثيات سياستها. اذ صارح المندوب السامي البريطاني "برسي كوكس" بشكل مباشر ودون مواربة، عن معارضته لنظام الانتداب، معلنا عن خشيته من قيام بريطانيا، بعرض مشروع المعاهدة المنوي توقيعها الى عصبة الامم، مما سينتج عنه اطالة امد الانتداب على العراق. وكان من الاسس التي اوضحها فيصل، ان على بريطانيا ان تأخذ بنظر الاعتبار، اهمية موقف الشعب من الانتداب، وان المعاهدة ليست بديلا عن الانتداب. مشيرا الى ان بريطانيا اذا ماتمادت في موقفها هذا، فانه يرفع يده عن كل شيء، بسبب ردة الفعل القوية التي لابد ان تظهر من قبل الشعب[٢]. ونتيجة لهذا الموقف الذي عبر عنه الملك فيصل، برزت ردود فعل شديدة من قبل المندوب السامي البريطاني، عبر عنها في برقية موجهة الى وزارة المستعمرات، موضحا ان الملك فيصل بدأ يتمادى باعلان ارائه حول مواقف دقيقة وحساسة، وانهم "اي البريطانيين" اذا ما استجابوا لطلباته، فان طلبات اخرى سرعان ماتترى من قبله، حول قضايا وامور جديدة ليست بالحسبان[٣]. والواقع ان معاهدة ١٩٢٢، مثلت تحديا سياسيا من قبل الملك فيصل لتوجهات السياسة البريطانية، تمثل اثرها في الازمة الوزارية التي احاقت بوزارة عبد الرحمن النقيب، بعد استقالة وزير التجارة جعفر ابو التمن احتجاجا على المعاهدة، ورفض القوى الوطنية لها بشكل مطلق. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها "كوكس" في ابقاء الوزارة النقيبية في الحكم، الا ان فيصل تغاضى عن الرغبات البريطانية، ومهد لاستقالة الوزارة، لاسيما بعد تصريح "تشرشل" في مجلس العموم بان الملك فيصل والحكومة لم توضح للمندوب السامي البريطاني رفض الشعب للمعاهدة[٤]. فكانت استقالة عبد الرحمن النقيب قد قدمت في ١٩ اب ١٩٢٢، ونتيجة لوعي فيصل بحدة الموقف كتب الى المعتمد السامي البريطاني في ٢٠ اب ١٩٢٢، بلغة حاسمة وجريئة: "ومحافظة على شرفي الشخصي اراني مضطرا على ان اخبر فخامتكم بكل صراحة ووضوح ان تخاطبوا ماشئتم–وزاة المستعمرات باني لست مسؤولا عن نتيجة التمرد والتغاضي في الادارة والسياسة التي لايبعد ان ينشأ عنها ثورة شديدة المخاطر. وبقي لي ان اطلب من فخامتكم احد امرين: اما

---

(١) محمد مظفر الأدهمي ، حقائق عن الصراع الخفي بين بريطانيا و الملك فيصل الأول ، آفاق عربية ، كانون الأول ١٩٧٨ ، ص٨٧ .

(٢) محمد مظفر الادهمي، حقائق عن الصراع ، المصدر السابق ص٨٧ ، برقية من كوكس الى تشرشل في ٢٨ تموز ١٩٢٢.

(٣) نفس المصدر ، ص ٨٨ ، برقية من كوكس الى تشرشل في ٢٩ تموز ١٩٢٢ .

(٤) محمد مظفر الادهمي، الصراع على السلطة بين الملك فيصل الاول وبريطانيا، افاق عربية، كانون الثاني ١٩٩٠. ص ٧٣-٧٤.

ان تأخذوا على شخصكم باسم بريطانية مسؤولية البلاد وتطبقوا سياستكم بكل حزم وجد... واما ان تلقوا المسؤولية على عاتقي وتتركوني مطلق اليدين لتدبير الامور على الخطة التي ارى بها انقاذ البلاد وسلامتها"(١).

حرصت الادارة البريطانية على عقد معاهدة ١٩٢٢، بكل قوة، حتى ان المندوب السامي لم يتوان عن اصدار قرارات مباشرة، تمس الشعب العراقي بشكل لايخلو من القمع والقسوة، حيث عمدت السلطات البريطانية قمع الاحزاب السياسية واغلاقها، ونفي مجموعة من الوطنيين الى جزيرة هنجام، بالاضافة الى غلق مجموعة من الصحف الوطنية المناوئة للمعاهدة، بل انها لم تتورع عن قصف العشائر من اجل ارهابها(٢). ولم يكن امام الملك فيصل مجال من التحرك بسبب الضغوط البريطانية الشديدة. في هذا يصارح فيصل صديقه لورنس: "بوسعي ان اصارحك بذلك، لاني الان صفر، لايحسب لي حساب، واذا ماقلت باني غير مسؤول فلانني غير حر في تصرفاتي واجراآتي. فوالله اني اجابه اقصى العراقيل في تحويل قائمقام أو متصرف. أو في تعيين أو تبديل شيخ من شيوخ العرب. وفي الحقيقة اني اجابه مثل هذه العراقيل، اذا ماأردت نقل أو اقصاء اي شخص من منصبه. وفوق ذلك فان وضعي هذا قد ولد سوء التفاهم"(٣).

واجه الملك فيصل تحديات سياسية مختلفة، تباين تاثيرها وحدتها، وفق الاتجاهات التي تفرضها طبيعة القرار السياسي ومستوى القرب والبعد من الموقف البريطاني، فخلال احداث التمهيد لتوقيع المعاهدة العراقية– البريطانية الجديدة، طفت الى السطح تصادم في القرار السياسي بين الملك ورئيس وزرائه عبد المحسن السعدون الذي اصر على حل البرلمان لاعتبارات مالية، في حين ان فيصل كان ينظر الى الامر من زاوية النفوذ السياسي، بحيث ان البساط سوف ينسحب من تحت قدميه، اذا ما جرت الانتخابات البرلمانية تحت وصاية وزارة السعدون. والواقع ان المعتمد البريطاني "هنري دوبس"، عبر عن امتعاضه من موقف الملك فيصل الذي يعبر عن اتجاهات المعارضة في البرلمان حول المعاهدة. وفي تطور لاحق عمدت السلطات البريطانية، الى ممارسة ضغوط مباشرة على الملك، مما حدا به الموافقة على حل البرلمان في ١٩ كانون الاول ١٩٢٨ (٤). ولم يقف الملك في مواقفه عند حدود المجابهات السياسية، بالقدر الذي عبر فيه عن سعة الافق الفكري وفي مجالات تعزيز المصالح الوطنية للعراق. اذ قاد المفاوضات الاقتصادية حول اتفاقية النفط عام

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، أزمة وزارية حادة تمهيدا لعقد المعاهدة العراقية – البريطانية عام ١٩٢٢ ، آفاق عربية ، تشرين الثاني ١٩٨٧ ، ص٢٧ .

(٢) عبد الرزاق الحسني، ازمة وزارية، المصدر السابق ، ص ٣٣

(٣) أمين المميز ، رسائل من الملك فيصل الأول الى لورنس ، آفاق عربية ، آذار ١٩٧٩ ، ص١٨ ، من الملك فيصل الأول الى لورنس (رسالة غير مؤرخة).

(٤) محمد مظفر الادهمي،صراع النفوذ بين الملك فيصل الأول وعبد المحسن السعدون،آفاق عربية، تشرين أول ١٩٨٨ ، ص ٥٠ .

١٩٣١. والتي تعرض فيها فيصل الى ضغوط والحاح "فرنسيس همفريز" المندوب السامي البريطاني، من احل ضمان مصالح الشركات البريطانية. والذي لم يتورع عن التلويح بتهديدات مباشرة: "انه من واجبي ان انذر بكل مالدي من عزم جلالتكم، بانه اذا ضحت الحكومة بالجوهر من احل العرض... سوف تجلب ليس سخط كل ملاحظ غير مغرض في الخاج فحسب، بل وسخط كل وطني عاقل في العراق. وارى بعد امعان النظر، انه اذا لم يلتفت الى هذه المشورة فان التبعة بكاملها سوف تقع على حكومة العراق"(١).
وعلى الرغم من كل المواجهات التي قادها الملك فيصل الاول، الا ان تقديما لمواقفه السياسية يجعلنا نعود الى المرجعيات الفكرية التي كونت شخصيته السياسية، وساهمت في بلورة مفاهيمه التي عبر عنها. فهو ابن بار للتيار السياسي المحافظ، المؤمن باهمية المساومة في سبيل الحصول على المطاليب والاهداف التي ينشدها، لاسيما وانه وقع في فلك تجربة سياسية دقيقة، دفعته للتعامل مع قوى كبرى لها هيمنتها وسطوتها ونفوذها بشكل مباشر. وحول هذا الموضوع كانت الاشارة واضحة الى دراسته في استانبول ومرانه في سورية ودخوله معترك التجربة في العراق. مما جعل البعض من الباحثين يسمون تجربة فيصل السياسية بالانحدار انطلاقا من الامال العراض التي بنيت على هذه الشخصية، التي جسدت المرحلة بكل تفصيلاتها من حيث ضغوطها وعوائقها ودسائسها(٢).

ان فيصل المعتد بشخصيته الشديد الافراط من مواقف الاخرين ازائه، حاول ان يمسك بزمام الامور بكل حكمة ووقار حين تسنم عرش العراق. وهذا الميل لم يكن يمنع من بروز بعض المواقف المعبرة عن الحساسية، الا ان هذا لم يؤثر في رؤياه العامة حول ادارة الامور وهذا ما ظهر بجلاء، في علاقته بناجي شوكت على سبيل المثال. والذي رفض مبايعة فيصل كملك على العراق، ايمانا منه بالحكم الجمهوري، أو حين امر بتوقيف وحبس مدير المزرعة الملكية، بعد فيضان بغداد عام ١٩٢٦ واتهامه بالاهمال، أو حين جعل من القصر الملكي في الموصل مقرا لسكنى الطلاب القادمين الى المدينة لتأدية الامتحان عام ١٩٢٧. ومحاولة ناجي شوكت للاحتجاج عند سلطة أعلى "سلطات الانتداب" نكاية بالملك، بعد ان تم فصله من عمله. كل هذه المواقف لم تمنع فيصلا من الاصغاء الى ناجي شوكت، و لم تقف عرضة في طريق صعوده السياسي حتى بلغ رئاسة الوزارة. فقد كان الملك فيصل يتسامى فوق الخلافات الشخصية. بالاضافة الى حرصه الشديد على متابعة التطورات الحاصلة في البلدان المجاورة. والتأكيد على انتقاء الجوانب الايجابية لنقلها الى العراق من احل تعزيز تقدم البلاد. والواقع ان فيصلا قد حاول جاهدا ان يضع بصمته الخاصة في تشكيل سمات السياسة العراقية. من خلال النشاط الذي بذله في توطيد دعائم الحكم واشرافه المباشر على اعمال الوزارات التي قامت في عهد ملوكيته والبالغة خمس عشرة وزارة، حتى ان لمساته كانت واضحة في كل منها. وعلى هذا نرى كثيرا ماكانت تتصادم رغباته، ببعض رؤساء الوزارة، وهذا مابدا واضحا في

---

(١) نوري عبد الحميد خليل، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط البريطانية، افاق عربية، اذار ١٩٩٠، ص ٧٦.

(٢) كمال مظهر احمد، الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج، افاق عربية، ايار ١٩٧٧، ص ١٢٦.

سقوط الوزارة النقيبية الثانية في ١٤ اب ١٩٢٢،ووزارة عبد المحسن السعدون في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣،ووزارة توفيق السويدي في ٢٥ اب ١٩٢٩ ووزارة السعيد في ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٢ (١).

ان الظروف التي كانت تحيط بالملك فيصل الاول، جعلته يبحث بشكل ملح، عن شخصية سياسية تكفل له التوفيق في علاقاته المتداخلة مابين ارضاء الرغبات البريطانية وتطمين رجال المعارضة الوطنية، وعلى هذا، حث الجهود على توطيد علاقاته بنوري السعيد خلال فترة العشرينات، من اجل تهدأة النفور الذي بدا واضحا في علاقاته مع بريطانيا(٢). بالاضافة الى بحثه الدائب من اجل تكوين كتلة من الساسة الداعمة لسياسة فيصل، امثال نوري السعيد وجعفر العسكري ودعمه اياهما في المجلس النيابي، للحصول على الاغلبية. ومن اجل الامساك بجميع الخيوط حرض الملك، عبد المحسن السعدون لمعارضة ياسين الهاشمي، بالاتفاق مع نوري السعيد من اجل اسقاط وزارته في ٢١ حزيران ١٩٢٥(٣). الا ان المناورات السياسية، لم تمنع فيصلا، من البحث العميق عن الرؤية الملائمة والمناسبة للنهوض بالبلاد، بفكر ثاقب وعقلية راجحة. واذا ماكان الملك قد حاول ان يحكم قبضته على شؤون السياسة، فان المشورة وفسح المجال لاراء الاخرين من التعبير الواضح، كانت اسلوبه المميز، لاسيما في القضايا التي يحاول فيها، وضع صورة لاستشراف مستقبل العراق. فكان يتذاكر بشكل دائب ومستمر مع اقطاب السياسة العراقية، حول الصورة المثلى التي يجب ان ترافق خطوات النهوض بالعراق. حتى ان الموضوعات التي كان يتناولها الملك، كانت تفصح عن تصور شامل ووعي عميق بمشاكل العراق والتحديات التي تواجهه. وهو في رؤياه كان يربط بين ماهو قائم من اوضاع وما هو مأمول، فعلى سبيل المثال، كان يركز في مذكراته السياسية، على ضرورة العناية بقضية دعم القوة المسلحة، والارتقاء بشؤونها، واهمية تسوية مشكلة الارض واقامة المجالس البلدية، وتشجيع الصناعة الوطنية والعناية بالمعارف، والعمل على اقامة المجالس البلدية في الالوية. وهو في بحثه الدائب عن ملامح الاستقرار، كان يحرص على ضرورة الوحدة الوطنية واحترام العقيدة الدينية، كما انه كان يبحث عن السبيل الامثل، في وقف حملات الصحافة والاحزاب على الحكومة(٤). وهنا لابد من الاشارة الى ان الاوضاع العامة في العراق، لم تكن بالنموذجية التي قد توحي بها، تقدمتنا لسياسة الملك فيصل الاول. فكثيرا ماكانت ترفع الى البلاط الملكي ظلامات وشكاوي من المواطنين حول حيف ألم بهم جراء اجراآت

---

(١) ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي،ص ٣٣٢.

(٢)Hanna Batatu, The Old Social Classes p. 333.

(٣)Ibid

(٤) عبد الرزاق الهلالي، مذكرة تاريخية حول السياسة الداخلية في العراق سنة، ١٩٣ بين الملك فيصل الأول ونابي السويدي، افاق عربية، كانون الأول، ١٩٧٩، ص٤٦.

حكومية، حتى ان الكثير منها كان يلاقي الاهمال والتغاضي[١] بالاضافة الى الركود الذي كانت تعاني منه مختلف مرافق الدولة العراقية. الا ان ديناميكية فيصل والفاعلية التي كان يبديها على الدوام، جعلته قريبا من نفسية الشعب العراقي[٢]. من خلال ماكان يتدبره من محاولات مستمرة للاطلاع المباشر على الاوضاع والزيارات الميدانية لمختلف المناطق.

ركز فيصل في خططه على تبني اسلوب التحديث والتوسع في مؤسسات الدولة، حيث وجه عنايته نحو الاهتمام بالجيش، وتوسيع ادارته والعمل على ترصين صفوفه، ايمانا منه باهمية دور الجيش في حفظ البلاد من خطر التهديدات[٣] التي قد تثيرها بعض الجهات. لاسيما وان ورقة تصعيد الاحداث، كان الاسلوب المفضل لدى بريطانيا. و لم يدع جهدا أو رعاية الا وبذلها في سبيل تنفيذ المشاريع العلمية، ذات النفع المباشر للبلد، كدعمه لمشروع تأسيس الكلية الطبية في بغداد واتصاله المباشر برئاسة مجلس الوزراء الذي خصص بدوره المبالغ اللازمة في ميزانية سنة ١٩٢٧[٤].

حرص الملك فيصل الاول توضيح اهمية دوره السياسي بالنسبة للمملكة العراقية، فهو ليس بالباحث عن عرش، بقدر مايفرضه عليه واجب انتماؤه الى اسرة عريقة، اخذت على نفسها ان تكون في خدمة العرب. وهو يحدد واجباته ازاء شعبه حين يقول: "واذا كان الناس على دين ملوكهم، فديني انما هو تحقيق اماني هذا الشعب، وتشييد اركان دولته علي المباديء الدينية القويمة، وتأسيس حضارته على اساس العلوم الصحيحة والاخلاق الشريفة"[٥]. وفي ظل التطورات السياسية التي كانت تشهدها البلاد، افرد مكانة خاصة، للادارة الداخلية، حتى انه وفي معرض تعليقه على معاهدة عام ١٩٢٢ العراقية-البريطانية اشار قائلا: "والان وقد عقدت المعاهدة، فالادارة الداخلية اصبحت منوطة بي، وبحكومتي وبشعبي، فنحن جميعا والحمد لله كتلة واحدة يشدها شعورنا القوي بالمسؤولية عن مستقبل البلاد وسعادتها"[٦].

---

(١) فيصل السامر، ظلامات غير منشورة مقدم الى الملك فيصل الأول، افاق عربية، كانون الثاني ١٩٧٨، ص٣٥.

(٢) جريدة النجف، ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧.

(٣) مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، تحقيق خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ج١ ص١٤٢.

(٤) كمال السامرائي، ما اسباب المعارضة الوطنية لتأسيس الكلية الطبية في بغداد، مجلة افاق عربية، كانون الاول ١٩، ص ٥٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،١ ص ٦٧.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،١ ص ٦٧.

اكد الملك على اهمية الديمقراطية في بناء حكومة عصرية، تتمكن ان تسير بخطى ثابتة الى الامام. وهو لم يغفل عن الاشارة الى ان هذه السمة السياسية قد عرفها العرب المسلمون وعملوا بها، وتمكنوا من خلالها نشر مثلهم السامية، حين يوضح: "ان احكام الاسلام مؤسسة على الشورى، واعظم ما ارتكبته الطوائف الاسلامية من الخطيئات، حيادها عن قوله تعالى "وامرهم شورى بينهم" فعلى كل مسلم يعلم مايأمر به دينه، ان يؤيد هذا الحكم الالهي"(١). ومن اجل دعم البلاد وتوطيد استقلالها، توجه الملك نحو ترسيخ علاقاته الخارجية، من خلال توسيع العلاقات الدبلوماسية، انطلاقا من مفهوم ان هذا الامر يدعم مسيرة البلاد ويؤكد مصداقيتها السياسية: "نحن-كما تعلمون-امة مسالمة لاغاية لها الا اعمار بلادها، والعيش بوئام تام مع جيرانها.... بان مناسباتنا السياسية مع بعض الدول الاوربية، اخذت في الايام الاخيرة تكسب شكلا يؤدي الى الاعتراف باستقلالنا رسميا"(٢).

ان مسؤوليات فيصل الاول لم تقف عند حدود العمل الرسمي والاشراف على صنع القرار السياسي العراقي، بالقدر الذي حرص فيه على بناء الدولة والمجتمع، فالوحدة الوطنية في نظره الاساس الذي لايجب الحياد عنه، حيث يشير: "ان من بين الوظائف المهمة، المترتبة على كل عراقي صادق، هو تشويق اخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته، والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي، رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع المادية والعقلية"(٣). وبروح الحرص والمثابرة على متابعة كل التفصيلات المتعلقة بالدولة والشعب، يعنى الملك بالقطاع الاقتصادي، ويوليه اهمية استثنائية، حتى انه يعبر عن ارتياحه، لتوجه الزراع نحو استخدام الالات الحديثة في الزراعة: "اننا ننظر بكل ارتياح الى مايبديه ابناء وطننا من الرغبة في الاشتغال بالزراعة، مصدر كل خير، ولقد كان لنشر قانون المضخات اثر عظيم في تنشيط عدد كبير من الاهلين الى الانكباب عليها"(٤).

ان مسؤولية بناء الدولة التي تصدى لها فيصل الاول، جعلته يعبر عن زهوه وفخره، ازاء السمعة الدولية الرصينة التي تحصل عليها العراق في المجتمع الدولي، حتى ليصرح: "لقد شعرت خلال سفرتي الاخيرة لاوربا، بالتأثير الذي احدثته نهضتنا السياسية، والخطوات السريعة التي خطوناها الى الامام، وقد اصبح اسم العراق يردد الان في المحافل والاندية السياسية، وصارت العيون ترقب مجرى الامور فيه باهتمام،

---

(١) مذاكرات المجلس التأسيسي ج ١ ص ٨.

(٢) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٥، الاجتماع غير الاعتيادي، ص ١٠.

(٣) جريدة الوقائع العراقية،١٩ كانون ثاني ١٩٣١.

(٤) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦، الاجتماع الاعتيادي، ص٦.

لاثراء واغناء التجربة السياسية، من خلال تنوع المساهمات والافكار[١]. كما ركز المثقفون العراقيون على ضرورة وضع قانون للانتخابات، في الفترة السابقة لتنصيب فيصل علي عرش العراق[٢]. فيما كانت المتابعة قائمة ومستمرة حول اتمام اعمال المجلس التأسيسي[٣]، والنظرة اليه كحاجة اساسية لاتمام سير البلاد[٤]. وهذا مادرجت عليه الصحافة العراقية التي راقبت اعمال المجلس التأسيسي ومذكراته بدقة وامل[٥]. كما ان اعلان الدستور العراقي عام ١٩٢٥، لم يكن بالحدث العابر، بدليل ان العراقيين وطدوا الامال وعقدوها عليه، في سبيل تنظيم الخطوات اللاحقة[٦]. وهنا لابد ان نسجل ملاحظة جديرة بالعناية تتلخص في ان المجلس التأسيسي قرر الموافقة على الدستور العراقي في ٢٠ تموز ١٩٢٤، الا ان اقراره وبدء العمل به، لم يتم الا في ٢١ اذار ١٩٢٥. وذلك لرغبة بريطانيا في اتمام صفقة منح امتياز النفط العراقي الى شركة النفط التركية، حيث تم توقيع الاتفاقية في ١٤ اذار ١٩٢٥، دون ان تعرض على المجلس التأسيسي[٧]. وهنا تداخلت المواقف، لاسيما بالنسبة للقوى الوطنية التي كانت ترى في الدستور ضمانة وحماية لمستقبل البلاد، وموقف وزارة ياسين الهاشمي من توقيع الامتياز بشخص وزير الاشغال والمواصلات مزاحم الباجه‌جي، حتى ان وزيرين منها هما؛ محمد رضا الشبيبي وزير المعارف، ورشيد عالي الكيلاني وزير العدلية، قدما استقالتهما من الوزارة احتجاجا على منح الامتياز[٨]. فيما كانت وجهة نظر الهاشمي تتلخص، في محاولة الاعتماد على شركة النفط التركية بما تملكه من نفوذ وتأثير على القرار البريطاني، لحشد جميع الجهود من اجل اقرار ضم الموصل الى العراق[٩]. لاسيما وان تركيا عمدت الى اعلان استعدادها بتقديم جميع التسهيلات للجانب البريطاني، اذا ماوقف الى جانبها في قضية الموصل[١٠].

---

(١) جريدة دجلة "بغداد"، ٣٠ حزيران ١٩٢١.

(٢) جريدة دجلة، ١٤ تموز ١٩٢١.

(٣) جريدة العاصمة "بغداد"، ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢.

(٤) جريدة العاصمة، ١٨ كانون اول ١٩٢٢.

(٥) جريدة العاصمة، ١٨ كانون اول ١٩٢٢.

(٦) جريدة العالم العربي "بغداد"، ١٧ آذار ١٩٢٤.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٨، ص ص٢٨٥-٢٨٨.

(٨) جريدة البدائع "بغداد"، ٢٨ رت ١٩٢٥.

(٩) جريدة الاستقلال، ٩ آذار ١٩٢٥.

(١٠) فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص ٣١٠.

مارست السلطات الحكومية تدخلا مباشرا في انتخابات المجلس النيابي، حيث قام رئيس الوزراء بالتعاون مع وزير الداخلية والمستشار البريطاني، بتحديد اسماء المرشحين، ومن ثم يتم الاتصال المباشر بالمرشحين والطلب منهم تقديم تعهد، مؤداه تقديم كل العون من اجل الوقوف الى جانب الحكومة[١]. ومن المفارقات الطريفة ان الحكومة كانت ترشح النواب عن مناطق لاعلاقة لهم بها، حتى ان البعض منهم لم يزوروها. كما ان بعض رؤساء الوزارات كانوا يعمدون الى حل مجلس النواب، والدعوة الى انتخابات جديدة من اجل الحصول على دعم المجلس[٢]. ويختصر ناجي السويدي اوضاع الانتخابات والوعي بها في المذكرة التي رفعها الى الملك فيصل الاول عام ١٩٣٢: "ان الانتخابات العديدة التي جرت خلال السنوات الماضية اثبتت ان رجال الدولة وموظفيها، لم تنضج لديهم حتى الان فكرة الخضوع للقانون وروح الحرمة لحقوق الشعب، كما انها اظهرت عدم قابلية الشعب وعدم اهتمامه في امر الدفاع عن الحقوق التي منحه اياها الدستور، ومن جراء ذلك اصبح مجلس النواب الة بيد اية حكومة كانت، واضحى الشعب لايرى اي صيغة تمثيلية له في امثال هذه المجالس"[٣]. وانطلاقا من وعي الشعب العراقي بصورية مجلس النواب وتهافت الطامحين، للاستفادة من العلاقة بمراكز السياسة، نجد ان السخرية اللاذعة كانت تطال بعض المرشحين ممن لايفقهون في امور السياسة شيئا. وعلى هذا نرى جريدة "البدائع" تفرد مكانا بارزا لقصيدة لاذعة، قالها الشاعر البغدادي الملا عبود الكرخي باللهجة العامية ساخرا من ترشيح نائبين[٤].

خضع البرلمان العراقي ومنذ بداية تأسيسه لضغوط مختلفة، حتى ان بريطانيا كانت لها اليد الطولى في انتقاء النواب المرشحين له. بالاضافة الى فرض ارادتها من اجل الموافقة، على القرارات التي تريدها[٥]. ونتيجة لهيمنة الاتجاهات السائدة من قبل بريطانيا والملك فيصل ورؤساء الوزارات، لم يستطع المجلس النيابي ان يتم دورة برلمانية كاملة، اذ كثيرا ماكانت تتدخل احدى الاطراف الثلاثة ففي حل المجلس، من اجل اتمام صفقة سياسية معينة[٦]. فيما كان لقلة الوعي لدى بعض النواب وانعدام تجاربهم السياسية، ان جعل

---

(١) توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن، ص ١٠٤.

(٢) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٩.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، بين الملك فيصل الاول وناجي السويدي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤) جريدة البدائع "بغداد"، ٤ نيسان ١٩٢٥.

(٥) Mohamed. Al-Adhami, Political ASpects of the Iraqi Parlament and Election Processes 1920-1932. Ph..D. Thesis, London University, 1978. Unpublished .P. 176.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤ ص ٢٥٣.

انقهم الضيق ينعكس على بعض القرارات، ذات المساس بمستقبل البلاد. حيث نال مشروع تأسيس الكلية الطبية لمعارضة بعض النواب، عندما نوقش موضوعه داخل البرلمان[١]. وفوق كل هذا غدا مجلس النواب ومنذ دورته الاولى، ساحة صراع سياسي من اجل النفوذ. حيث تمكن عبد المحسن السعدون من الحصول على اغلبية برلمانية، تمثلت في حصول اعضاء حزب التقدم الذي يرأسه السعدون على ٦٦ مقعدا من اصل ٨٨[٢]. و لم يتناس الملك فيصل موقف السعدون هذا، اذ عمد الى عقد تفاهم مع نوري السعيد اواخر عام ١٩٢٨، عندما الف السعدون الوزارة وبدأ باعمال المجلس النيابي. حتى انهما عملا بكل جهد للحصول على اغلبية معارضة للسعدون في البرلمان[٣].

كان للتطورات السياسية التي رافقت التمهيد لعقد معاهدة ١٩٣٠، ان حرص نوري السعيد على حل مجلس النواب في الاول من تموز ١٩٣٠، من اجل الحصول على اغلبية في البرلمان الجديد المنوي تأليفه. و لم تغفل القوى الوطنية، من كشف خطوة نوري السعيد هذه حيث سادت الفكرة، بضرورة توحيد الموقف ورص الصفوف من اجل الحصول على اغلبية برلمانية، وكان هذا رأي ياسين الهاشمي، فيما طالب جعفر ابو التمن بضرورة مقاطعة الانتخابات، ودعا الى اجتماع الحزب الوطني وتحديد موقفه من الانتخابات[٤]. والواقع ان الملك فيصل الاول كان يرى فائدة سياسية في وجود المعارضة داخل البرلمان للسيطرة عليها، في حين ان المعارضة القوية حين تكون خارج البرلمان قد تثير المشاكل وتحرج موقف الحكومة، انطلاقا من استيعاب، ان اطلاق الشعارات اكثر يسرا من واقع التجربة[٥]. وفي تصاعد للاحداث اقدم اقطاب المعارضة وهم كل من؛ ياسين الهاشمي، ناجي السويدي وجعفر ابو التمن برفع مذكرة، الى الملك فيصل في ٩ تشرين الاول ١٩٣٠، لخصوها في جملة من الاعتراضات، كان ابرزها، الاشارة الى ان المعاهدة الجديدة انما وضعت بتصميم من الملك، وانه يرفض دخول المعارضة في المجلس النيابي. وقد ادرج المعترضون جملة من الوقائع، اكدوا فيها عدم قانونية اجراآت الوزارة، منها اجتماع متصرفو الالوية في بغداد، وترشيحهم للنواب واقدام بعض الضباط على تهديد احد اعضاء هيئة التفتيش المسؤولة عن سير الانتخابات في العاصمة، بالاضافة الى توزيع الاوراق الانتخابية بدون عدد، واقتراع الكثيرين دون التحقق

---

(١) كمال السامرائي، ماأسباب المعارضة الوطنية، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) محمد مظفر الادهمي، صراع النفوذ بين الملك فيصل الاول وعبد المحسن السعدون، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٣) Peter Sluglett, Britain In Iraq 1914-1932, London 1976, p.169

(٤) عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٥، ص ٣٥٥.

(٥) ايرلند، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

من الهوية(١). و لم يغفل المعترضون من الاشارة الى رفض الوزارة لعقد اجتماع من قبل طلبة المدارس، وان هذا الرفض كان السبب الرئيس في قيام المظاهرات، "فالشبان الذين لم يروا احتراما للقانون من جانب الحكومة اندفعوا بتأثير العاطفة الوطنية للقيام بالعمل الذي ارادوا اجرائه وفق احكام القانون، فكان نصيبهم الحكم عليهم بالحبس الشديد كجناة حاملي فكرة الاجرام"(٢).

كانت الانتخابات البرلمانية عرضة للنقد والسخرية من قبل المعارضة الوطنية(٣). ومهما كانت المحاولات المبذولة من قبل الحكومات للتوفيق بين العناصر المؤلفة للمجلس النيابي، الا ان جملة من العوامل كانت تقف عقبة كأداء في وجه ذلك، فعلى سبيل المثال يعترف ناجي شوكت رئيس الوزراء الاسبق، في استحالة إبعاد رؤساء القبائل عن المجلس. ومهما كانت المحاولات لبلوغ التمثيل، شاملا للراي العام أو افساح المجال للاحزاب المختلفة والحرص على دخول المثقفين والمنورين الى البرلمان، الا ان التاثيرات التي كانت تخلقها الاوضاع السائدة، وهيمنت الفئات التقليدية في التوازن السياسي، تجعل من عملية اجراء الانتخابات مهمة عسيرة(٤). ونتيجة للخيبة التي ظهرت في توجهات القوى الوطنية، جراء عقم البرلمان وتخلخل اوضاع سير الانتخابات للدورات المختلفة، برزت الدعوة لرفض النظام الديمقراطي وتبني الاتجاه الدكتاتوري في الحكم، حتى ان جريدة "الاصلاح"، اعلنت عن رفضها للانتخابات، وصرحت بعدم صلاحيتها للعراق. وتوجهت لاستفتاء اراء ابرز اقطاب السياسة العراقية، حيث كانت وجهة نظر ناجي السويدي؛ بجعل النواب على نوعين ويكون التقسيم وفقا لطبقات الامة ومهنتها وفرقتها. فيما كان رأي جميل المدفعي برفض تبديل القوانين، واستصوب قيام الاحزاب بترشيح الاعضاء للنيابة، اما رشيد عالي الكيلاني، فكان رأيه يقوم على اساس تمثيل الطبقات. ووقف جعفرالعسكري الى جانب نظام الانتخابات السائد. وصرح ياسين الهاشمي الذي كان يشغل رئاسة الوزارة، بانه ستؤلف لجنة للنظر في تمثيل طبقات الامة، اما جعفر ابو التمن فانه وضع الامر على عاتق المشرع، مطالبا اياه بالاخذ بضرورة التطبيق، قبل الاخذ بما ينفع ومالا ينفع(٥). وعلى الرغم من تنوع الاحداث والتطورات السياسية التي برزت في العراق خلال فترة مابين الحربين، الا ان الانتخابات، بقيت الموضوع الذي لايمكن التغاضي عنه أو تجاوزه، ومثلت النيابة طموحا لدى مختلف الفئات، حتى كانت الرغبة في تجديد الوجوه المشاركة فيه، قد برزت بشكل

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٤، و٤ ص ١١.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٤ ص ١٢، في ٩ تشرين اول ١٩٣٠.

(٣) جريدة حبزبوز "بغداد، ٣ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات، المصدر السابق، ١ ص ٢٢٣.

(٥) جريدة الاصلاح، ٢٩ حزيران ١٩٣٥.

واضح. وصدعت الصحافة بضرورة ان تكون للشباب حصة في انتخابات المجلس النيـابي[١]. وعلى الرغم من اهمية مجلس الامة باعتباره السلطة التشريعية، والحصانة البرلمانية التي يجب ان يحظى بهـا النـواب، الا ان بعض التجاوزات كـانت تصدر عـن الحكومـة بحق الاعضاء، و لم تتـورع الحكومـة عـن ممارسـة التهديد والمطاردة والسجن، و لم تكن تلك الاعمال بالسر المكتوم عن الاخرين، حيث اقدم "ناجي السويدي" علـى مناقشة هذا الموضوع في مجلس الاعيان. الا ان الاجابة كانت تتلخـص في ان الاوضـاع السياسـية السـائدة، لاتحتمل مناقشة امـور دقيقـة كهـذه. والواقـع ان هـدر الحصانـة الدسـتورية، لم تكـن بـالامر العسـير علـى السلطات، وبهذا تتضح صورة الحياة البرلمانية في العراق ابان تلك الحقبة[٢].

---

(١) جريدة الانقـلاب، ٢ كـانون الثـاني ١٩٣٧.

(٢) محاضر مجلس الاعيـان، الاجتمـاع الاعتيـادي الثـالث عشـر، محضـر الجلسـة السادسـة، السـبت ١٨ شـباط ١٩٣٩.

عدد ونسبة شيوخ القبائل والاغوات في مجلس النواب(١)

السنة	عدد النواب	عدد شيوخ القبائل والاغوات	النسبة المئوية
١٩٢٤	٩٩	٣٤	٣٤,٣
١٩٢٥	٨٨	١٧	١٩,٣
١٩٣٣	٨٨	١٨	٢٠,٥
١٩٣٧	١١١	٢١	١٨,٩

عمد الملك فيصل الى تحديد واجبات المجلس التأسيسي، اذ اشار قائلا: "ان الامة قد انتدبتكم ايها النواب الى النظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها: اولا- البت في المعاهدة العراقية-البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية. ثانيا- سن الدستور العراقي لتامين حقوق الافراد والجماعات، وتثبيت سياستها الداخلية، ثالثا- سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي، الذي يجتمع لينوب عن الامة، ويراقب سياسة الحكومة واعمالها"(٢). ولاهمية المجلس التأسيسي في بناء الدولة وفق الاسس التي اعلن عنها الملك. لم يتوان عن الاشادة بفضل النواب ودورهم البارز في تثبيت حقوق البلاد، حيث يوضح: "تعلمون ان المجلس التأسيسي الذي انعقد في السنة الماضية، قد وفق بعد مذكرات استغرقت ما ينيف على الاربعة اشهر، الى وضع الاسس التي بني عليها نظامنا الحاضر. واننا، ونحن في موقفنا هذا، لانذكر تلك الظروف العصيبة، بالنسبة لحياة الامة واستقبال المملكة، الا ويدفعنا الواجب الى التنويه بفضل ذلك المجلس، وماظهره من الحرص الكبير على تأيد حقوق البلاد"(٣). وحرصا على سير الاجراآت الانتخابية التي تعد الدعامة التي يقوم عليها البرلمان. وجه الملك اوامره المشددة الى وزير الداخلية في ■ نيسان ١٩٢٨، بضرورة عدم التدخل في سير الانتخابات، والاهتمام بحرية الانتخابات من اجل بث الطمأنينة في نفوس المنتخبين(٤).

حرصت الوزارة وبشخص وزير داخليتها عبد المحسن السعدون،على الاهتمام بمسألة الانتخابات، والتي استند فيها الى مجموعة من الوصايا، وجهها الى "متصرفي الالوية"، كانت اهمها عدم الاخلال باحكام

(١) Hanna Batatu, The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq, p. 103.

(٢) مذاكرات المجلس التأسيسي ج ١ ص ٦

(٣) محاضر مجلس الاعيان لسنة ٢٥، ص ٦.

(٤) عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العر، ص ٢٦٨.

النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي، ودعوة جميع القوى الوطنية للتضامن والمشاركة في تلك العملية، فيما اكد على ضرورة تحلي موظفي الدولة المشرفين على الانتخابات بالنزاهة والامانة وعدم محاباة طرف على اخر[١]. ومن اجل اقناع الجمهور، جرى التأكيد من قبل الحكومة، على حرية الصحافة في متابعة مسألة الانتخابات ومنحها فسحة واسعة للعمل فيها. وعلى الرغم من كل الادعاءآت التي حاولت السلطات اسباغها على الحياة البرلمانية، والقرارات الصادرة لتنظيم شؤون الانتخابات. الا ان البرلمان العراقي كان عرضة للنقد والاتهام، و لم تقتصر هذه الاراء على المعارضة الوطنية، بل ان شخصيات سياسية كان لها دورها الفاعل في الحياة السياسية في العراق، لم تتوان عن كيل النقد حد السخرية به. فنوري السعيد وفي معرض تقييمه للحياة البرلمانية صرح قائلا: "لقد كنت نائبا وكنت ارى كيف ان بعض اخواني النواب يوافقون على مواد جلسة المجلس دون ان يتعبوا انفسهم بفهم مايعرض عليهم للموافقة أو الرفض وانهم لو تركوا وشأنهم لرفضوا كل مايعرض عليهم....والمفروض ان النواب ارقى عقلية وفهما من عامة الشعب الذي نأتي بهم الى صناديق الاقتراع".

مساعي الحكومة في سبيل الاستقلال:

طبعت اتجاهات الدولة العراقية على الصعيد السياسي بمحاولات الموازنة بين المطالب الوطنية والمطامح البريطانية، وكان هذا الاسلوب قد ميز سياسة الملك فيصل الاول. بالاضافة الى المحاولات الحثيثة التي بذلها ، لعقد نوع من الموازنة بين طموحات رجال السياسة العراقيين. والذي كلفه في كثير من الاحيان البحث عن ثغرات دستورية من اجل بلوغ حالة الموازنة. وبنشاط دافق حرص فيصل على اتخاذ نوع من الصلة بين الفئات المحركة للواقع السياسي، حتى كانت محاولاته التي لم تنقطع، في موافاة رغبات القوى المؤثرة مثل رجال الدين والوجهاء "ورثة الاسر المتنفذة" والعشائر وكبار الموظفين في الدوائر الحكومية وضباط الجيش، حتى كانت الكفاءة التي اكدها من خلال الخطوات التي قام بها بشكل ينم عن حنكة وبراعة سياسية وكفاءة وحسن تدبير[٢]. كما ان الحرص على وحدة المجتمع العراقي، وذلك برفض اي محاولة لتعميق التمايز الطائفي والديني، كان من الاتجاهات التي طبعت السياسة العراقية، وذلك تم من خلال التركيز على المعطيات الوطنية، وتحفيز جميع الفئات من اجل رمز واحد مشترك، يجتمع حوله العراقيون

(١) جريدة العراق، ٢١ تشرين اول ١٩٢٢.

(٢) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧، ص ٦١.

يتمثل في الوطن(١) . ولم تكن هذه التوجهات تظهر على صعيد الواقع دون تضحيات. تتدبر اغلبها المؤسسة السياسية، أو تبرز دون ان يكون لها محرك ودافع وراس يجتمع حوله، من يرغب بدفع الوطن الى امام، حتى كان الملك فيصل الاول رمزا للوحدة الوطنية(٢).

ان البحث عن دالة الرمز الوطني، وحدة الشعور الوطني، لا تبيح لنا ان نتمادى، في وضع وصف نموذجي للعلاقات السياسية التي كانت سائدة في العراق خلال فترة ما بين الحربين. وهنا لا يمكن التغاضي عن الهيمنة البريطانية التي فرضت توجهاتها على العلاقات الاقتصادية السائدة، والتي افرزت مجالا وفسحة لتبؤ فئات بعينها، مكانة خاصة، تمكنت من خلالها ان تحظى بفوائد وامتيازات على حساب مصالح فئات اخرى، فعلى سبيل المثال حظي رؤساء العشائر بسلطات مطلقة مارسوها على فلاحيهم(٣). فيما لم تسلم السلطات الرسمية، من نقد الحركة الوطنية واسهمها الموجهة اليها، بصورة دائمة، فكانت الروح الوطنية وضرورة تعميق اثرها، والحفاظ عليها مادة دائمة، تناولتها المعارضة، مما يوضح ازمة الثقة القائمة بالسلطات من قبلها(٤). والواقع ان عدم الوضوح والالتباس في القرارات المتعلقة بشوون ادارات الدولة، كانت حالة تكاد تكون لصيقة بها. حتى ان لجانا وهيئات رسمية مؤلفة بقرارات رسمية، لم يكن يعرف عنها شيء. فعلى سبيل المثال اشار جمال بابان نائب اربيل في مجلس النواب الى: "لجنة التأليف المكونة من امين زكي وابراهيم الحيدري وجميل الزهاوي، فانها لم تتمكن من ان تجتمع حتى الان و لم نشعر بوجودها، وليسمح لي ان اقول ان الوطنية لم تصل عندنا حتى الان لان يكرس الشخص بعض اوقاته لاجل منفعة غيره بدون منفعة شخصية"(٥).ان القيم التي غرستها الموسسة السياسية، من خلال توجهات السلطة العليا الممثلة بالملك أو السلطات التنفيذية التي كانت من حصة الزعماء التقليديين، لم يقيض لها، ان تبلور مضامين واهداف وافكار بعيدة عن المؤثرات الرسمية، حتى لتكاد تكون السمة السياسية السائدة تعبيرا لاليات العلاقات الرسمية، المستندة الى السلطات الدستورية. والتي كان لها الدور الكبير في بقاء المؤسسة السياسية، بعيدة عن الواقع الاجتماعي والتحولات القائمة، اذا لم نقل انها كانت معزولة عن الشعب(٦).

---

(١) نيجل دارسون، العراق او الدولة الجديدة، ترجمة عجاج نويهض، مطبعة العرب، القدس، ١٩٣٢، ص٢٠.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ص ٧٧.

(٣) فيصل السامر، ظلامات غير منشورة، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٤) جريدة الرافدان، العدد ٣، ٢٠ شباط ١٩٣٠.

(٥) محاضر مجلس النواب، الجلسة ٥١، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الاحد، حزيران ١٩٢٩، ص ٧٢٩.

(٦) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ص ١٠٠.

ان الرغبة في التغيير كانت ماثلة في ذهن وعقل النخبة العراقية المنورة. كما ان الاسس الموضوعية لها كانت محددة وواضحة، فالثقافة والعلوم كانت تمثل الاهداف الرئيسية لنهوض المجتمع. الا ان حجز مفاصل الحكومة وبطء اجراآتها والروتين الذي كان يطبع عملها. جعل من التركيز على ضرورة الثقافة العصرية، مجرد شعارات لاطائل منها(١) . واذا ماكانت النظرة هذه قد عبر عنها افراد تمكنوا من ايصال اصواتهم، عن طريق بعض السبل كمجلس النواب، فان الاحزاب السياسية عمدت الى اسلوب المذكرات لرفعها بشكل مباشر الى الملك فيصل الاول، فكان الحزب الوطني العراقي وبشخص معتمده جعفر ابو التمن، قد رفع مذكرة، حول الموقف من الاجراآت التي رافقت وصول وزارة نوري السعيد "٢٣ اذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الاول ١٩٣١" الى سدة الحكم، على الرغم من افتقارها الى وجود الاغلبية المؤيدة لها في المجلس النيابي(٢). الا ان الملك فيصل وبحرص منه للحفاظ على سير الشؤون السياسية ذات المساس بمصالح وطنية ذات اثر ابعد، حاول ان يؤكد دستورية وزارة السعيد(٣).

لم يكن امام الملك فيصل الاول من فسحة للتعبير عن اتجاهاته الحقيقية. وعلى هذا عكف على ممارسة اسلوب المساومة السياسية مع البريطانيين، حتى انه ومنذ بواكير تسنمه لعرش العراق حاول ان يتمم مظاهر علاقته ببريطانيا، ولو على الصعيد الشكلي وتبادل زيارات المجاملة الى دار المندوبية(٤). الا ان بريطانيا لم تطمئن الى الاسلوب الذي اتخذه الملك في تعامله مع المعارضة الوطنية، بل اشارت الى ان تحالفا خفيا كانت تحاك خيوطه بين الملك فيصل والمعارضة، مما حدا بالمندوب البريطاني، ان يأخذ بالمبادرة السياسية اعتمادا على مبدأ المشورة الذي اقره الانتداب، ليعمد الى اغلاق الصحف الوطنية ونفي محرريها الى جزيرة هنجام، بالاضافة الى ذلك طال النفي عالمي الدين؛ محمد الصدر ومحمد مهدي الخالصي حيث تم نفيهما الى ايران. وقامت الطائرات البريطانية بمهاجمة قبائل آل فتلة والاكرع وخفاجة والعزة. وتصفية الدوائر الحكومية من رجال المعارضة الى مناطق نائية(٥) . لقد حاول المندوب السامي البريطاني ان يستفيد من الفراغ السياسي، الذي تولد جراء مرض الملك فيصل الاول وعدم وجود وزارة عاملة، حيث استقالت

---

(١) محاضر مجلس النواب، الجلسة الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، السبت ٨ تشرين الثاني ١٩٣٠. ص٢٩.

(٢) د.ك.و. الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٢ ص٥.

(٣) د.ك.و. الملفة ٣١١/١٢٠٤ و ٣ ص٩.

(٤) جريدة لسان العرب "بغداد"، العدد ٧٦، ٨ تشرين الاول ١٩٢١.

(٥) Report on Iraq Administration, April 1922-March 1923, London 1924. P.P. 20-21.

الوزارة النقيبية الثانية في ١٢ اب ١٩٢٢، و لم تتشكل الوزارة النقيبية الثالثة الا في ٣٠ ايلول ١٩٢٢، من احل امرار صفقة المعاهدة العراقية-البريطانية والتي تم توقيعها في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢(١).

يظهر بشكل واضح ان السياسة العراقية عبر قنواتها الرسمية كانت تخوض في تيار جارف شديد القوة متمثل بالتأثير البريطاني، وعلى هذا كثيرا ماكان اقطاب السياسة العراقية، يعمدون الى تصريحات رسمية تتوافق والرغبة البريطانية، فعلى سبيل المثال صرح رئيس الوزراء جعفر العسكري خلال وزارته الثانية "٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦-٨ كانون الثاني ١٩٢٨" لمندوب رويتر في لندن؛ بان الحكومة راضية كل الرضا عن دور المستشارين البريطانيين وان دورهم هام ومفيد لتقدم العراق(٢). فيما برزت دعوات في الاوساط السياسية، اشارت الى اهمية العلاقات العراقية-البريطانية وطالبت بتقوية دعائمها(٣). الا ان اصحاب هذه الدعوة لم يحددوا الاسس التي يجب ان تقوم عليها تلك العلاقة. مما يوضح ان هذه الفئة، انما كانت تصبو لتحقيق فوائد انية ومصالح شخصية. اذ لم تزد عن غزل مبتذل ومكشوف لكسب ود بريطانيا.

حاولت بريطانيا ان تجعل من قضية استقلال العراق وافساح المجال له للدخول في عضوية عصبة الامم، سيفا مشرعا على اماله وطموحه السياسي. حتى كان السؤال الذي لاينقطع "متى ندخل عصبة الامم؟" يدور في اذهان الجميع. فيما كانت الدعوة الى العمل المثمر البناء مطلبا اجتمعت عليه القوى الوطنية، والتي اشارت بشكل واضح الى ان بلوغ الاهداف لايأتي من عدم، بقدر ماهو ثمرة الجهد والتضحيات والجهاد والموقف المحدد(٤). والواقع ان حصول العراق على رغبته في دخول عضوية عصبة الامم، لم يتم الا بعد ان امسكت بريطانيا، بقياد الامور من خلال توقيع المعاهدة العراقية-البريطانية عام ١٩٣٠، والتي رافقتها احداثا عبرت عن الضغوط التي رافقت ابرام المعاهدة، وهذا ماوضح في موقف الملك فيصل من وزارة السعيد الاولى "٢٣ اذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الاول ١٩٣١"، التي شكلت من اجل اتمام حيثيات المعاهدة وتوقيعها(٥). واذا ماكانت هذه المعاهدة قد مثلت المدخل الذي اتاحت من خلاله

---

(١) ابراهيم شريف، الشرق الاوسط، دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق، شركة دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٥، ص ١٤٨.

(٢) جريدة الاوقات البغدادية، ٢٩ ايلو ١٩٢٧.

(٣) جريدة التقدم، ٣٠ تشرين ثاني ١٩٢٨.

(٤) جريدة البلاد، ٣١ تشرين اول ١٩٢٩.

(٥) جميل الاورفلي، المصدر السابق، ص ٣٨.

بريطانيا، ان يعلن العراق عن استقلاله[١]، فان واقع العراق المستقل ١٩٣٢-١٩٤١، لم يكن ليختلف عن العراق الواقع تحت الانتداب، اللهم الا بتغيير عنوان المندوب السامي البريطاني الى السفير البريطاني. وبقيت شؤون العراق تحتل اهمية بالغة في السياسة البريطانية، انطلاقا من حرصها على توطيد نفوذها في منطقة الشرق الاوسط[٢]. وليس ابلغ من التوكيد الذي تضمنته المذكرة المرفوعة من دار الاعتماد في ٥ مايس ١٩٣٢، الى وزارة المستعمرات والمتضمنة: "ان العمل في العراق،بسبب ارتباطاته الخاصة ببريطانيا العظمى، وبسبب المصالح الامبريالية ووجود الحامية التابعة للقوة الجوية الملكية سيكون بلا شك اكبر مايناط عادة ببعثة دبلوماسية في الشرق. ولايساورني اي تردد في التأكيد بانه ليس من الحكمة، على ضوء المعرفة الحالية، تقليص كادر الكتبة الى اقل من ستة"[٣].

تعرضت المؤسسة السياسية الرسمية في العراق الى هزة عنيفة بوفاة الملك فيصل الاول في ٨ ايلول ١٩٣٣، وتسنم ولده الملك غازي صلاحياته الدستورية، وتكمن هذه الحالة، في حداثة عمر الملك الشاب وقلة خبرته وتجاربه السياسية، حتى ان البعض قد تشائم من الاوضاع القادمة، حين نظر الى احتمال فقدان التوازن في القوى المؤثرة على الاوضاع العامة، لاسيما العشائر التي كانت مواقفها وتحركاتها، تتأثر بمواقف الملك فيصل. فيما توقع اخرون بان الملك الجديد ربما سيكون خاضعا، بشكل مطلق لنفوذ وزرائه وتوجيهاتهم. الا ان خشية بريطانيا كانت قد تركزت في امكانية خضوع الملك غازي، لرغبات ضباط الجيش لاسيما الشباب منهم، والذي كشفت الاحداث عن عمق علاقته بهم[٤]. وكانت الاحداث اللاحقة قد كشفت عن تأثر الملك بالمواقف الصادرة عن رجال السياسة الذين عركتهم التجربة، والضغوط البريطانية التي كانت تحركها الاهداف والرغبة في تعميق اثر الهيمنة[٥]. حتى انها لم تتوان من اثارة المشاكل والعراقيل، من اجل جعل الملك غازي يستند الى القوة البريطانية لمعالجة الامور. واذا ماكانت الازمات الوزارية قد واجهت مستهل حكم الملك الشاب، فان اصراره على اتخاذ قرارات كان ينبع من محاولته لتوكيد الذات، واقرار حالة الاثر الذي احدثته مسألة بلوغه لدست الحكم[٦]. وعلى الرغم من ان هذا

---

(١) مسز ستورث ارسكين، فيصل ملك العراق، ترجمة عمر ابو النصر، بيروت، ١٩٣٤، ص ٢٨٠.

(٢) جريدة الطريق، ١٠ اذار ١٩٣٣.

(٣) C.O. 730-176/ 96511 XMO 8533. Baghdad. 5 May 1932

(٤) لطفي جعفر فرج، الملك غازي، المصدر السابق، صص ٦١-٦٢.

(٥)ايرلاند، المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٦) عبد الحفيظ محمد، العراق الشهيد، مكتبة الملك طلال، عمان لا تاريخ، ص ١٣.

القول يعد ظلما فادحا بحق الملك غازي، الا ان الظروف التي احاطت به جعلت من المواقف الصادرة عنه خاضعة الى حد بعيد برد الفعل.

الوزارة ... واجهة الشرعية السياسية:

من السمات البارزة التي ميزت نظام الحكم في العراق، وضوح ظاهرة عدم الأستقرار السياسي، لا سيما في مجال الوزارات، التي كانت تتبدل باستمرار وبسرعة ملفتة للنظر. حتى أن البعض من الباحثين عزاها الى التدخلات المستمرة من قبل الملك، بالاضافة الى طبيعة الصراع القائم، بين التوجهات الوطنية العراقية والضغوط المفروضة من قبل بريطانيا. فيما كانت الاشارة الى أن مجلس الأمة كان يمارس تأثيرا الا أنه طفيف يكاد لا يذكر(١). وعلى مدار فترة الأنتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ تم تشكيل أربع عشرة وزارة، تقلب فيها ستون وزيرا فيما بلغ عدد الوزارات التي شكلت في عهد الأستقلال الأول ١٩٣٢-١٩٤١، ست عشرة وزارة(٢). وخلال فترة حكم الملك فيصل الأول تقلب على رئاسة الوزارة تسعة سياسيين هم؛ عبد الرحمن النقيب، عبد المحسن السعدون، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، توفيق السويدي، ناجي السويدي، نوري السعيد، ناجي شوكت، ورشيد عالي الكيلاني، أما عهد الملك غازي الأول ١٩٣٣-١٩٣٩، فقد بلغ رئاسة الوزارة ثلاث شخصيات جدد هم: جميل المدفعي، علي جودة، حكمت سليمان(٣) . ومن الملاحظات الجديرة بالعناية، أن مؤسسة الوزارة قد عانت من هيمنة الوجوه التقليدية عليها. حتى بدت وكأنها إحتكار لبعض الأسماء، فعلى مدار قيام الحكم الوطني، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، ألف النقيب ثلاث وزارات، وعبد المحسن السعدون أربع وزارات، وجعفر العسكري وزارتين، وياسين الهاشمي وزارتين، ونوري السعيد ثلاث وزارات، ورشيد عالي الكيلاني وزارتين، وجميل المدفعي أربع وزارات، إضافة الى إثقال الوزارة بمسألة التوازن في التمثيل الطائفي والديني، بحيث أن وزارات بعينها غدت من نصيب هذا الطرف دون ذاك. و لم يكن عمل الوزارات يسوده التنظيم والتفاهم، بقدر ما كانت المنافسة والتنافر، هي الحال التي طبعت علاقات الوزراء فيما بينهم. من أجل إقرار النفوذ والحصول على الحظوة(٤) . ولعل وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى ٢٥" تشرين الأول ١٩٢٠-٢٣

---

(١) ايرلاند، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٦٤، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤) ايرلاند ، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

آب "١٩٢١، تعد خير تعبير عن الحرص الذي بدا من قبل القائمين على انتقاء المرشحين لمنصب الوزارة، حيث روعي الانتماء الديني والطائفي والمدني والقبلي، اكثر مما لو ألتفت الى مزايا الوزراء ومواهبهم، حتى ان الشخصيات المعروفة وذات الدور لم يكن منهم، سوى طالب النقيب الذي نال حقيبة الداخلية وجعفر العسكري للدفاع الوطني، وساسون حسقيل للمالية[1]. وكان للرغبة العارمة التي بدت في محاولات البعض، للتقرب من الأوساط النافذة على يتم نيل الحظوة في امكانية الحصول على منصب وزاري، لا سيما وان إستسهال الأمور، جاء من خلال التركيز على أن الترشيح يتم وفق الأعتبارات التي تهم المجتمع العراقي، والمنصبة على التقسيم الديني أو الاقليمي "ريف-مدينة"، وعليه فبأن الوزارة الأولى ما كادت تقدم إستقالتها، حتى كانت الآمال لدى الطامحين تظهر بشكل بارز، مما حدا بجريدة "دجلة" أن تعلن ساخرة عن استعدادها لتقديم مكافأة كبيرة لمن يستطيع أن يحصي عدد الذين يرشحون أنفسهم للوزارات في هذه الأيام[2].

تركزت مهمة وزارة عبد المحسن السعدون الاولى ١٨" تشرين الثاني ١٩٢٢-١٥ تشرين الأول "١٩٢٣، في إتمام عملية الأنتخابات للمجلس التأسيسي، الا أن المواجهات قد تصاعدت بينها والمعارضة الوطنية، التي قدمت عدة مطاليب وطنية تتعلق بمستقبل البلاد وحريتها. وكان من أهم المواجهات، أسلوب الفتاوى الذي أقدم عليه رجال الدين، موكدين من خلاله الى عدم شرعية الأنتخابات، مما حدا بالوزارة بالتعاون مع السلطات البريطانية. الى نفي الشيخ مهدي الخالصي وولديه الى إيران. وبخروج مجموعة كبيرة من رجال الدين من العراق احتجاجا على نفي الخالصي، اتيح للوزارة أن تستمر في عملية إجراء الأنتخابات، وأتاحت لرجال العشائر من المشاركة في قوائم المدن، بالأضافة الى نسبة تمثيلهم الأصلية[3]. إلا أن كل هذه الأعمال لم تجد أو تثمر عن نتائج، مما جعل من السعدون يفسح المجال لقدوم وزارة جعفر العسكري الأولى ٢٢" تشرين الثاني ١٩٢٣-٢ آب "١٩٢٤، لاتمام صفقة المعاهدة من خلال عرضها على المجلس التأسيسي. ويعمد عبد الغني الملاح الى إعتبار قدوم وزارة العسكري الى السلطة "نقطة تحول للأنحراف عن الأتجاه الديمقراطي[4] "، إنطلاقا من عدة إعتبارات، أهمها اعتماد الوزارة على شخصيات عسكرية، مثل نوري السعيد، الذي تولى وزارة الدفاع وعلي جودة الأيوبي لوزارة الداخلية، بالأضافة الى إقدام الوزارة على جمع المجلس التأسيسي والحصول على التصديق بشكل سريع وغير واضح.

---

(١) عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق، افاق عربية، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) جريدة دجلة، ٢٥ اغسطس "آب" ١٩٢١.

(٣) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دار الحرية، بغداد ١٩٧٦، ص ٢١٧-٢١٨.

(٤) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٥١.

عانت الوزارات من الأزمات المستمرة، فكثيرا ما كـان يحتدم الخلاف بين الوزراء، لأمور تتعلق بمواقف مختلفة، فعلى سبيل المثال قدم ياسين الهاشمي استقالته من وكالة رئاسة الوزارة ووكالة وزارة الخارجية، الى وزارة جعفر العسكري الثانية "٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦-٢٨ كانون الثاني "١٩٢٨. لتسند الوكالتين الى رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية[١] . أو الأستقالات المتكررة التي قدمها عبد المحسن السعدون الى الملك فيصل الأول، نتيجة للصراع القائم بينهما على النفوذ، في مجلس النواب[٢]. واذا ما كانت الوجوه الوزارية التقليدية قد إنشغلت بصراع النفوذ، فأن وزارة توفيق السويدي "٢٨ نيسان ١٩٢٩-٢٥ آب "١٩٢٩ وعلى الرغم من قصر عمرها، حرصت على معالجة شؤون مباشرة، تتعلق بالتنظيمات الحكومية، حيث يشير السويدي في مذكراته: "ومن فخرها انها استطاعت ان تجري تعديلا كبيرا في ميزانية ١٩٢٨-١٩٢٩ بعد ان كان العجز يهددها من دون ان يؤثر ذلك في مصالح الدولة على العكس انها خفضت من الميزانية المذكورة ٢٧ لكا" [٣] والواقع أن وزارة السويدي تعرضت لمناوئة نوري السعيد، الذي رفض الأشتراك فيها إلا بعد تحقيق شروطه، مما حدا بالسويدي أن يختار بديلا عنه. و لم تسلم الوزارة من تدخلات الملك ومحاولاته المستمرة لانهائها، لا سيما وأن الملك فيصل كان راغبا في وزارة يرأسها نوري السعيد، الا أن المعتمد السامي كان يرفض هذه الفكرة، لأسباب كان ترجع الى نقص خبرة السعيد[٤]. وعلى الرغم من أن وزارة السويدي جاءت برغبة بريطانية عبر عنها المندوب السامي البريطاني الجديد كلبرت كلايتون، الذي وصل بغداد في ٢ آذار ١٩٢٩ ورغبة عبد المحسن السعدون[٥] .

كانت التوجهات التي حرصت عليها وزارة عبد المحسن السعدون، والمتلخصة في ضرورة إستقلال العراق، وافساح المجال له للدخول في عصبة الأمم. قد جعل من الملك فيصل الأول، أن يتوجه نحو السعدون من أجل تشكيل وزارة جديدة. ولتمهيد الأوضاع حرص الملك على مفاوضة دار الأعتماد البريطاني، ممثلة بوكيل المندوب السامي السر روبرت بروك بوبهام في ١٤ أيلول ١٩٢٩، بعد وفاة المندوب السامي البريطاني كلبرت كلايتون في ١١ أيلول ١٩٢٩، للحصول على تعليمات بريطانية حول دعمها

---

(١) جريدة الأوقات البغدادية، ٣١ تشرين اول ١٩٢٧.

(٢) محمد مظفر الأدهمي، صراع النفوذ بين الملك فيصل وعبد المحسن السعدون، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٤) عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨، ص١٣٠-١٣١.

(٥) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، وزارة الثقافة والفنون، بغداد ١٩٧٨، ص٢٥٨.

لقضية العراق لعضوية عصبة الأمم(١) . وبتشكيل السعدون لوزراته الرابعة ١٩" أيلول ١٩٢٩-١٣ تشرين الثاني "١٩٢٩، واجه الضغوط من الطرفين والرغبات الوطنية والتسويف البريطاني، حول موضوع الاستقلال، ونتيجة للضغط الشديد الذي تعرض له، لم يستطع أن يكتم مشاعره التي عبر عنها بقوة ومباشرة: "فالأمة التي تريد الأستقلال يجب أن تتهيأ له ولا يكون ذلك بالكلام والاقوال الفارغة فالأستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية" (٢) . والواقع أن السعدون في تصريحه هذا إنما كان يعبر عن حقيقة وعيه لشكل الأستقلال الذي يجب أن يكون. واذا ما أردنا توضيح أبعاد الصورة التي حددت طبيعة المواقف، فأنه لم يكن من النوع الذي يسمح للآخرين أن يتجاوزوا أو يتطالوا في حضرته، وهو لم يتوان عن الرد المباشر خلال جلسة عقدها الملك فيصل الأول، حاول السر بويهام وكيل المندوب السامي، فرض آراءه على الجلسة، مما حدا بالسعدون أن يوجه الكلام الى الوكيل برفضه لآرائه، مذكرا أياه بوجوب إحترام الموقف. وأنه يخاطب رئيس الوزارة العراقية(٣). والواقع أن السعدون وبحكم تنشأته واعتزازه بأصوله، لم يكن من نوع الرجال الذي يركن للأتهام. وحين وجد نفسه مضيعا بين طروحات المعارضة والرغبات البريطانية، لم يجد الأ أن يضحي بنفسه "منتصرا"، من أجل قضية الوطن في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩(٤) .

لقد حاول بعض رؤساء الوزارات الخروج من دائرة الهيمنة البريطانية، لا سيما بعد دخول العراق عصبة الأمم واعتباره دولة مستقلة، حتى أن وزارة رشيد عالي الكيلاني ٢٠" آذار ١٩٣٣-٩ أيلول "١٩٣٣، قد لاقت ترحيبا في الأوساط الوطنية، إستنادا الى وصول الأخائيين الى دست الحكم(٥) . الا أن هذا الترحيب سرعان ما خفت حرارته بعد أن دخل حزب الأخاء معترك التجربة، لتبدأ سلسلة التنازلات، والتي تمثلت في تجاوز موضوع رفض المعاهدة، والدعوة الى تعديلها. بالأضافة الى خضوع الوزارة لأرادة الملك في دخول نوري السعيد وزيرا للخارجية ورستم حيدر وزيرا للأشغال والمواصلات(٦) . وفي تطور لاحق عمد الحزب الوطني الى إلغاء وثيقة التآخي الموقعة مع حزب الأخاء، بعد نقض الأخير أحد بنود

(١) Report by his Majesy's Government...on the Administration of Iraq for year 1929, London 30 P. 14

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٨٣، ، ص ٢١٠.

(٣) امين التركماني، فيصل الأول، ط٢، بيروت ١٩٨، ص١٣٦.

(٤) علي الشرقي، ذكرى السعدون، بغداد ١٩، ص ٨٠. .

(٥) جريدة الطريق، ٣٠ آذار ١٩٣٣.

(٦)Majid Khaddori, Independent Iraq ١٩٣٢-١٩٥٨, London ١٠. P. ٣٦

الأتفاق، والمتمثل في قبول مسؤولية الحكم، دون الرجوع الى نصوص الاسس التي قام عليها تآخي الحزبين(١). واذا ما كانت الأسس التي تقوم عليها الخلافات بين هيئة الوزارة والهيئات السياسية الاخرى، تقوم على شكل العلاقة القائمة بين العراق وبريطانيا والتركيز على مطلب الأستقلال، فأن المرحلة اللاحقة والتي تمثلت في الأستقلال المشروط بالمعاهدة، قد مثلت صراعاً سياسيا محتدما بين الوجوه التقليدية، وحتى اذا ما تمكن ياسين الهاشمي من تأليف وزارته الثانية ١٧" آذار ١٩٣٥-٢٩تشرين الأول "١٩٣٦، وضم اليها نوري السعيد كوزير للخارجية. تعبيرا عن طموحات سياسية واسعة بلغت حد التضييق على سلطات الملك غازي والتشديد عليه، وبلغ الأمر ان حاول الهاشمي اصدار مرسوم، يتعلق بصيانة العائلة المالكة. مستغلا حادثة زواج الأميرة عزة. فيما توجه نوري السعيد بتوجيه سهام النقد للملك غازي الذي وسمه باللاهي، وان النفوذ الذي كان للملك فيصل على القبائل قد زال بوجود غازي، كما توجه بنقداته الى رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية(٢).

---

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٥، ج٢ ص ١٥٦.

(٢) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨، ص ٢٩.

رؤساء الوزارات في العراق الفترة ١٩٢٠-١٩٣٦[1]

رئيس الوزراء	عدد المرات كرئيس للوزارة	عدد المرات كوزير	مجموع الاشهر كرئيس وزراء
عبد الرحمن النقيب	٣	٣	٢٣,٥
عبد المحسن السعدون	٤	٧	٣٤
جعفر العسكري	٢	٨	٢١,٥
ياسين الهاشمي	٢	٨	٣٠
توفيق السويدي	١	٣	٤
ناجي السويدي	١	٦	٤
نوري السعيد	٢	١٤	٣١
ناجي شوكت	١	٥	٤,٥
رشيد عالي الكيلاني	٢	٦	٧
جميل المدفعي	٣	٥	٩
علي جودت الأيوبي	١	٣	٦

خضعت الوزارة العراقية ومنذ بداية تشكيلها، الى توجيهات المندوب السامي البريطاني، حتى ان وزارة النقيب لم تتوان عن الانصياع لهذه التوجيهات، فكانت مقرراتها ازاء، اقرار الوزارة لأختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، في الاجتماع الوزاري، الذي عقد في دار عبد الرحمن النقيب في ١١ تموز ١٩٢١، والذي ركز على: "احداث طريقة سهلة لاعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه، ويختار ملكا للبلاد: فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكا على العراق، ويشترط ان تكون حكومة سموه، حكومة دستورية، نيابية، ديموقراطية، مقيدة بالقانون" [1] والواقع ان الشروط التي وضعها مجلس الوزراء، انما كانت صادرة بوحي من المندوب السامي البريطاني. وكان الملك فيصل الأول قد حاول الأفصاح عن المكنون الذي يجب أن تسير في نهجه مؤسسة الوزارة. حيث جاء على لسان ناجي السويدي الذي كان يشغل منصب وزير العدلية، في خطاب

---

(١) Mohammad A. Tarbush, The Role of the Military in Politics. A Case Study of Iraq to1941, Londo1982، p. 480.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،١ ص ٥٥.

نيابة عن الملك فيصل بقوله: "فلا يمكن ان تعيش حكومة اليوم مالم تؤسس على أسس مقبولة بين الأمم الراقية. لقد مضى عهد الهمجية والفوضى، وجاء عهد القانون والحق والواجب، ولا تحيا دولة لا تستند الى أوضاع مدنية، وقواعد معروفة هي قواعد الديموقراطية الصحيحة".(١)

حاول القائمون على مؤسسة الوزارة، التعبير عن أهمية المؤسسة الدستورية في تنظيم العلاقات وتوطيد دعائم الحكم، حتى ان ياسين الهاشمي خلال فترة رئاسته للوزارة الأولى ٢" آب ١٩٢٤-٢١ حزيران "١٩٢٥، عمد للتصريح بعد الأعلان عن القانون الأساسي في ٢١ آذار ١٩٢٥ بأربعة أيام قائلا: "ان المسؤولية التي أودعها القانون على عاتق الوزارة هي أعظم مما تصورناه ونتصوره، اذ مهما كان الأعتماد الذي تحصل عليه الوزارات من ممثلي الشعب قويا، فانه لا يلبث ان يزول ما لم يكن جميع أعضاء الحكومة متشبعين بروح واحدة".(٢) فالهاشمي يلخص فكرته عن القانون الأساسي بالشروط أو الدعائم التي لا يمكن الاختلاف عليها، فهو الضابط والضامن للحقوق والواجبات من كلا طرفي العلاقة؛ السلطة والشعب. وهنا لابد من العودة الى تثبيت حالة التنازع، التي برزت حول تثبيت النفوذ، والتي تمثلت بالمندوب السامي البريطاني، والملك فيصل الأول وبعض الشخصيات النافذة، كالسعدون على سبيل المثال. حيث يشير توفيق السويدي في معرض وصفه للأوضاع السياسية في اعقاب توقيع معاهدة ١٩٢٧: "عقدت معاهدة ١٩٢٧..... واستقالت الوزارة العسكرية بعد أن صادقت عليها..... فأقتضى تأليف وزارة جديدة. وكان السعدون مخالفا للمعاهدة المذكورة لأعتقاده بانها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية، وكان يرى عدم عرضها على المجلس، كما انه كان يرى ضرورة فسخ المجلس النيابي، الذي انتابه تفرق وتشتت. وكانت آراؤه هذه غير مؤيدة في البلاط مما أدى الى النظر في تأليف وزارة بعيدة عن نفوذ السعدون.... فلم يمكن ذلك، نظرا لما كانت تبديه دار الأعتماد البريطانية من آراء أهمها: ان كل وزارة تأتي وعليها مسحة من الميل لسياسة البلاط... تكون قليلة الأستقرار.....وكانت آراء الدار المذكورة محترمة آنئذ".(٣) و لم يكن نفوذ شخصيات سياسية اخرى غائبا أو مضيعا، فياسين الهاشمي وعند اشتراكه في وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة، وصفت على انها ائتلافية. و لم يكن هذا الوصف بعيدا عن روح الدعابة، فحزب الشعب الذي كان يتزعمه الهاشمي، كان في تلك الفترة قد لجم الى الحد الذي لم يبق

(١) جريدة العاصمة، ١ تموز ١٩٢٣.

(٢) جريدة الاستقلال، ٢٥ رت ١٩٢٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢ ص ٢٥٦، رسالة توفيق السويدي الى عبد الرزاق الحسني في ١٤ ودرت ١٩٣٤.

فيه سوى الهاشمي ومحمود صبحي الدفتري فقط. فما كان من الدفتري، الا ان يكرر جملته حول الائتلاف الوزاري بقوله: "كيف لا تكون الوزارة إئتلافية ونصف حزب الشعب قد ساهم بها".(١)

النخبة العراقية والسلطة السياسية:

أسهمت جملة من العوامل في بروز الوعي السياسي لدى النخبة العراقية، وهنا لابد لنا من الأشارة الى العوامل الرئيسية، التي كان لها الأثر المباشر في ظهور ذلك الوعي. فكان المخاض ذو الاثر الفاعل، قد تولد خلال فترة السيطرة العثمانية، فيما كان التحفز لتقرير المصير، قد برز بشكل جلي خلال السيطرة البريطانية واطوار ظهورها التي تنوعت بحكم العلاقة التي حددت مصالحها في العراق. واذا ما كان الأستقلال الرسمي ودخول العراق عصبة الأمم، قد توج طبيعة العلاقة التي سادت بين العراق وبريطانيا، فأن ذلك لم يشكل طموح النخبة العراقية التي كانت تعي جيدا، أي نوع من الاستقلال، ذاك الذي حظي به العراق. وعليه فأن رجال السياسة المنضوين تحت لواء المؤسسة الرسمية قد هللوا بقيمة الأنجاز الذي حققوه، على إعتبار أنه آخر ما يمكن أن يحصلوا عليه، فيما إنطبعت دالات الوعي السياسي لدى النخبة المتنورة، بصورية ذلك الاستقلال ونقص الأنجاز، والذي تم التعبير عنه، من خلال مواقف المعارضة الوطنية في رفض معاهدة ١٩٣٠ وانتقاد موادها وبنودها(٢) . واذا ما كانت بوادر الرفض قد ظهرت ازاء ترشيح أحد أنجال الشريف حسين لتولي عرش العراق، فأن هذا الموقف يندرج في طبيعة المكونات الفكرية لبعض اولئك الرافضين، الذين تباينت رغباتهم وآمالهم حول مستقبل العراق السياسي، بين تيار محافظ "فضل عودة الترك ألف مرة" بزعامة عبد الرحمن النقيب، وتيار جمهوري كان يحركه توفيق الخالدي، الا أن الملفت للنظر أن الأثنين ذعنا، وكيفا أنفسهما للوضع الجديد، وذلك بتولي الأول ثلاث وزارات خلال ٢٥" تشرين أول ١٩٢٠–١٦ تشرين الثاني "١٩٢٢، فيما كان نصيب الثاني وزارة الداخلية. والواقع أن مجموعة المتبرمين قد تم تصفيتهم بشكل توزع ما بين السلطات البريطانية والبلاط الملكي، حيث نفي طالب النقيب وتعرض الخالدي للأغتيال. فيما أقصي المناوئون من المراكز التي أنيطت بهم، وروض البعض الآخر(٣) .

إن سياسة القمع التي مارستها السلطات البريطانية إزاء النخبة العراقية، والنفي الذي تعرضت له(٣) ، تفصح عن قوة التأثير الذي كانت تمارسه هذه الفئة في الحياة الفكرية العراقية، كما أن

---

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ،، ص ٣٦.

(٢) محمد مظفر الادهمي، النخبة العراقية وحركة التحرر العربي، آفاق عربية، كانون الثاني ١١، ص ٨٣.

(٣) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٤) جريدة الاستقلال، العدد ٢٣، ١٧ كانون اول ١٩٢٠.

المراقبة الصارمة لتوجهاتها والبحث والتقصي في أصولها، تنم عن الحرص الذي رافق خطوات الأدارة البريطانية، كمحاولة للسيطرة[١] . بالأضافة الى أسلوب الترغيب والترهيب الذي رافقت مواقفها إزاء رجال السياسة الذين تسنموا مناصب قيادية وغدوا ممثلين للواجهات السياسية في العراق. عن طريق حوك الدسائس لأسقاط الوزارات والتدخل السافر في الشؤون الداخلية[٢] . واذا ما كان البعض من رجال السياسة قد أسهم بكل قوة، في إتمام مشروع الدولة العراقية وحاول أن يطوع موقفه السياسي من اجل بلوغ اهداف ومرامي اوسع، فان ذلك الامر لم يدع أن يكون مبررا كافيا للمهادنة، بل عمد البعض منهم للتعبير عن ارائهم، مجاهرين بهزالة التحالف العراقي-البريطاني، ونكث البريطانيين بعهودهم والبحث الدائم عن مصالحهم[٣] :

لقد اتاحت تجربة الحكم الوطني في العراق، بروز بعض الاسماء العربية، التي كان لها الاسهام ضمن الهيئة الرسمية السياسية التي مثلتها تجربة حكم الملك فيصل الاول، حيث برز رستم حيدر كسكرتير خاص للملك، ورئيس للديوان الملكي في عهد الملك غازي، في تشرين الثاني ١٩٣٤ وتسلم عدة حقائب وزارية[٤] ، وحسين افنان الذي تولى منصب سكرتارية مجلس الوزراء عام ١٩٢٠، ورئاسة التشريفات عام ١٩٢٨ وسكرتارية المفوضية العراقية في لندن عام ١٩٣٠[٥] . واذا ماكانت هذه التجربة قد احيطت بالبغض تارة، والاهمال في بعض الاحيان، حيث اغتيل الاول، وركن الثاني في وظيفة ثانوية. فانها كانت تمثل محاولة لاملاء الشواغر الادارية، التي تحسب لها الملك فيصل عند قدومه العراق.

---

(١) Co. 730/150-58068 XM 08533 Ahmad AL Sikh Daud

(٢) محمد حسين الزبيدي، ناجي شوكت راي ناقد في السياسة العراقية في العهد الملكي، آفاق عربية، تشرين الاول ١٨، ص ٦٤.

(٣) هاتف الثلج، حوار مع جاسم مخلص، من خطط لاغتيال بكر صدقي، افاق عربية، كانون الاول ١٩٨٩، ص ٨٥، انظر ايضا، Co. 730/150-68568 XM 08533 Maulud Pasha AMukhlis

(٤) من مواليد بعلبك، لبنان، درس في تركيا وفرنسا، اغتيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، انظر، حمزة مصطفى، لماذا اغتيل رستم حيدر، افاق عربية، كانون الاول ١٩٨٧، ص ٣١.

(٥) مواليد عكا ١٨٨٩، حفيد بهاء الله من والدته، Co. ٧٣٠/١٥٠-٦٨٥٦٨XM٠٨٥٧٣, Husain AfnJaiyid.

لقد افرزت التطورات السياسية في المنطقة، بروز اراء سياسية طالبت بضرورة التغيير، والانعتاق من الاساليب المفروضة، وهذا ماعبر عنه حكمت سليمان بعد زيارته لتركيا عام ١٩٣٥، حين اشاد بتجربتها[١] . الا ان القول يظل اسهل من الفعل على الدوام حيث لم ينتج عن وزارته "٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦-١٧ اب ١٩٣٧" التي جاءت ثمرة عن انقلاب بكر صدقي، الا الصراعات والتصفيات. والواقع ان واجهات السلطة السياسية، قد خضعت بشكل واضح الى صلات القرابة والدم، حيث تشيرالاصول العائلية الى هيمنتها، في تقريب بعض الاسماء في درجة الانتماء للبيوت النافذة، من حيث المكانة الدينية أو الزعامة العشائرية أو الجذور العسكرية "لاسيما الضباط الشريفيون"،او.الوراثة.العائلية كتعاقب سلالة "الكولمند" في السيطرة على مقاليد الادارة في العراق منذ ايام داود باشا[٢] . ولايمكن اغفال اثر البيئة في تنشأة رجال السياسة العراقية، واثرها في تكوينهم الفكري والذهني، وبالتالي انعكاسها على القرار السياسي الصادر عنهم[٣] . وبتعاقب الوجوه التقليدية على سدة الحكم، واحتكارها من قبل فئة معينة، وتكرار ذات الازمات، واثارة العراقيل من هذه الفئة لتلك، كان له الاثرالبالغ في عزلة السلطة السياسية عن الشعب، حتى ان المتتبعين للاوضاع السياسية لم يتوانوا عن وصم الزعماء بالانانية[٤] . الا ان هذا الوصف لم يكن الاشد قذعا وايلاما. فعلاقة الشك وعدم الثقة بين الزعامات السياسية والمواطن، قد بلغت حدود الاهمال من قبل الطرف الثاني، بعد ان عبر الزعماء، عن التداخل في مواقفهم السياسية. فهم يقولون اشياء ويرفعون شعارات حين يكونوا خارج السلطة، الا انهم سرعان مايقدمون على تبني ذات النهج الذي سار عليه من سبقهم. والواقع ان الظروف التي المت بالعمل السياسي قد جعلت من البعض ينزوي باختياره أو باهمال مقصود، من قبل جهات بعينها. حيث ترك العديد من المهتمين العمل السياسي على الرغم من مشاركتهم في اول برلمان عراقي[٥] . فيما طغت الخشية والخوف والتردد على البعض الاخر نتيجة للضغوط التي تعرض لها زملاءهم في العمل[٦] . كما روعي في توزيع الوجوه السياسية، صفة التمثيل والتقريب في المناطق ذات الحساسية المفرطة، فعلى سبيل المثال، تم تعيين الدكتور ناجي الاصيل قنصلا عاما للعراق وقائما بالاعمال في جدة عام ١٩٣١، بعد ان كان ممثلا للهاشميين في لندن[٧] . ولم تخف التقارير البريطانية تصوراتها حول

---

(١) نجدة فتحي صفوة "ترجمة وتحرير"، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦،مركز دراسات الخليج العربي،البصرة ١٩٨٣، ص ٦٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل الاطلاع على، سلطان توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٤.

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي، تاريخ العراق المعاصر في مذكرات ثلاثة من السياسيين القدامى، افاق عربية، مايس ١٩٩٢، ص ٩٣.

(٤) جريدة الاحرار "بغداد"، ٨ حزيران ١٩٣٣.

(٥) ..O. 730/150-68568 XM 08573, Faiq Ibn Abdul Razzaql-Minir

(٦) O. 730/150-68568 XM 08573, Fakhri AlDin Jal Zadah.

(٧) .O. 730/150-68568 XM 08573, Dr. NajALAssil.

الاصول العرقية والانتماآت الدينية لبعض رجال السياسة، ورصد المناصب التي تقلبوا فيها، حيث راقبت باهتمام تعيين حنا خياط في وظيفة مدير عام في وزارة الخارجية في تشرين ١٩٣١[١] . أو الاشارة الى يوسف غنيمة واختلاطه بحرية مع المسلمين[٢] .

تمخض عن التطورات التي رافقت ظهور الدولة العراقية، واستقرار الاداء في فعالياتها "ولانقول استقرار الاوضاع"، ان برز الى الواجهة فئة المتعلمين "الافندية" لقيادة مشروع الدولة العراقية، من خلال تبنيهم النهج الليبرالي القائم على نقل التجربة السياسية الغربية، ومحاولة تطبيقها على العراق، وهؤلاء الذين طبعت توجهاتهم، اصولهم الفكرية والاتجاهات التي غرستها فيهم المدارس التي تعلموا فيها "العثمانية-الغربية"، بالاضافة الى مؤثرات الانتساب الى الاصول القبلية أو الملة أو الحرفة أو المحلة والاقليم[٣] . حاولوا الامساك بالمكانة التي حصلوا عليها مستندين الى واقع النشاط الذي بذلوه بصفة مباشرة لدى السلطة العليا الممثلة بالملك، كالضباط الشريفيين والدور الذي ادوه في الثورة العربية الكبرى. أو الاستناد الى المؤهلات التعليمية والادارية التي كان يفتقد اليها العراق، ابان تلك الحقبة بصفة ملحة. في حين ان الاستناد الى الانحدارمن سلالة الرسول "صلى الله عليه وسلم" "السادة" [٤] كان قد انتهى العمل به منذ استقالة وزارة عبد الرحمن النقيب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢، بعد ان استنفد فاعليته وتأثيره. وبالمقابل نجد ان النفوذ القبلي قد اقحم في المواجهة، حيث اقدم عبد المحسن السعدون على نفي المجتهدين الى ايران، وليست العملية تبادل ادوار أو مراكز، بالقدر الذي كانت فيه محاولة لاداء الدور. فعلماء الدين "المجتهدون" الذين كان لهم الاسهام الفاعل في الاحداث السياسية التي سبقت ظهور الحكم الوطني، واستمراره لفترة اخرى من بواكير الحكم الفيصلي، فان مرحلة الثلاثينات قد شهدت اعراضا تاما من قبل المجتهدين للتصدي للموضوعات السياسية[٥] . لاعتبارات تتعلق بالوعي الكامل، باهمية الدور. كما انها لم تخل من ذكاء صادر عن المجتهدين في سد الطريق على رجال السياسة في محاولة اقحامهم في اللعبة السياسية. في حين نجد ان العشائر

---

(١) سرياني كاثوليكي من الموصل مواليد ، XM4885 730/150-68568 .O.
08573, HannKhaiyat.

(٢) كلداني كاثوليكي من بغداد مواليد ، XM1980 730/150-68568 C.O.
08573, Yusufhanimah.

(٣) خلدون حسن النقيب، بناء المجتمع العربي-بعض الفروض المنهجية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٧، ايلول ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٤) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٣٥.

(٥) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، ص ٦٣.

قد سقطت في فخ المواقف السياسية، فكان نصيبها ان نالت القمع والتنكيل على يد القطعات العسكرية عام ١٩٣٥. وعلى مدار حكم الملك غازي حظي الضباط الشريفيون بالنسبة الاكبر في تولي الوزارات، باستثناء رشيد عالي الكيلاني "استاذ قانون" وحكمت سليمان "سليل الكولمند"(١) . مما يعني استمرار الجيل الذي برز خلال حكم الملك فيصل الاول، "هنا نستثني حكومة الانقلاب ١٩٣٦"، مما كان له ابلغ الاثر في بروز النتائج اللاحقة التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية(٢) .

شكلت مسألة الحقوق الدستورية عائقا شائكا، في طبيعة العلاقات القائمة بين السلطات الممثلة "السلطة العليا–التشريعية–التنفيذية"، حتى ان الصراعات القائمة بين تلك السلطات جعلت الطريق سالكا امام دار الاعتماد البريطاني، للتدخل المباشر في شؤون العراق. في حين غدا المجلس النيابي ساحة صراع للنفوذ والسيطرة من قبل الملك ورئيس الوزراء، وهذا مابدا واضحا خلال وزارة السعدون الثانية "٢٦ حزيران ١٩٢٥–١ تشرين الثاني ١٩٢٦" الذي اراد من فرصة افتتاح اول برلمان عراقي في ١٦ تموز ١٩٢٥، ان يحقق لحكمه الاغلبية النيابية، من خلال دعوة الاعضاء للانتماء الى حزب التقدم، الا ان المصالح الشخصية كانت فوق الانتماآت الحزبية، فحزب التقدم لم يمثل الا تجمع اصحاب المصالح والراغبين في بلوغ طموحاتهم، وعليه فان الاغلبية التي حظي بها السعدون لم تحقق له اي فائدة كان يسعى اليها(٣) .

ان الانتقاء الذي مارسته الحكومة في دعم التمثيل البريطاني، جعل من المتتبعين لاوضاعه يعمدون الى وصفه "بالارستوقراطية بالانتخاب"، نكاية بالاجراآت الحكومية، التي كانت تعمل بشكل مباشر، على ضم عناصرها المؤيدة الى المجلس النيابي، حتى غدا جسدا من دون روح. يأتمر باوامر الحكومة، وينتهي اذا ماانتهت اعمالها. وعلى هذا فان الهيئة التشريعية ممثلة بمجلس الامة، تكون قد فقدت اهم عمد تقوم عليه شرعيتها، ممثلة بالانتخاب الحر من دون اي مؤثر أو ضغوط. في حين ان المجالس النيابية في العراق كانت خاضعة بصورة تامة لادارة الحكومات المتعاقبة بشكل يكاد يكون مطلق(٤) . و لم تكن الحياة البرلمانية بمنأى عن الصراعات المباشرة بين الزعماء، حيث تعرضت المعارضة البرلمانية ومنذ بواكير حياتها الى الاغتيال والتصفيات الجسدية(٥) .

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات، المصدر السابق، ص ٥.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤، ص ١٠.

(٣) محمد مظفر الادهمي، صراع النفوذ بين الملك فيصل الاول وعبد المحسن السعدون، افاق عربية، ص ٤٦.

(٤) عبد الرزاق الحصان، ما العلاج ؟، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٣١، ص ١٧.

(٥) مجيد خدوري، عرب معاصرون ادوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٨٣.

حاولت الدولة العراقية ان تعبر عن المضمون القومي في اتجاهاتها، بحكم التشكيلة السياسية التي الفتها، انطلاقا من تنصيب الملك فيصل الاول على عرش العراق، وهو وريث الثورة العربية. الا ان الظروف التي احاطت بنشأة الدولة، حكمت رجال السياسة بالخشية على حدود البلد الجديد. فيما بقيت العلاقات العراقية-العربية تحددها المشاعر بالانتماء الى تراث مشترك، وعلى هذا فان الحرص على توطيد اركان الاستقلال، ودعم نظام الحكم، كان الشغل الشاغل لرجال السياسة العراقية، والبصمة التي طبعت حكم الملك فيصل[١]. الا ان التطورات اللاحقة، والتي تمثلت في دخول العراق عصبة الامم، في الثالث من تشرين الاول ١٩٣٢ كعضو مستقل، ووفاة الملك فيصل المفاجئة في الثامن من ايلول عام ١٩٣٣، وتولي الملك الشاب غازي صلاحياته الدستورية كمليك للبلاد. ان بدأ القلق يساور الدوائر البريطانية، لاسيما الخشية من النفوذ الالماني الذي بدأ يفرض نفسه، من خلال النشاط الذي كان يديه السفير الالماني الدكتور فريتز غروبا. والواقع ان التقارير البريطانية في معرض تقييمها لمرحلة الاستقلال الاول ١٩٣٢-١٩٤١، لم تتوان عن وصفها بمرحلة المحاكاة الالمانية "Sturm und Drang"[٢]، بالاضافة الى مراقبتها للاحداث التي المت بالعراق وعلى التعاقب كأزمة الاثوريين والقضاء على تمردهم في اب ١٩٣٣، والتمردات العشائرية في الفرات خلال عامي ١٩٣٥-١٩٣٦، وانقلاب بكر صدقي الذي تمخض عنه اغتيال وزير الدفاع جعفر العسكري، واعلانه عن نفسه كدكتاتور يقبض على امور العراق، و لم تنته تلك الامور حتى تم اغتياله في اب ١٩٣٧[٣].

اتخذ الاتجاه القومي الذي برز على الصعيد الرسمي، طابعا توجيهيا، عبرت عنه المؤسسة الرسمية في الاتجاه، نحو التعريف بالقضية العربية في المحافل الدولية. وكان لتنازل الملك الحسين بن علي لولده عن العرش، اثره البالغ في قلة اندفاع الملك فيصل نحو المضي في هذا المشروع. الا ان القائمين على تنفيذ مشروع المركز العربي في لندن وباشراف الامير زيد، قد اكدوا له ان التطورات المتعلقة بقضية الحجاز، انما تزيد من امر وجود المركز ضرورة. وكان التركيز على ان عمل المركز لايمثل اي واجهة رسمية أو سفارة، بقدر ماهو معني، بنشر الاهداف والاماني العربية وطرحها بوضوح امام الشعب الانكليزي[٤]. بالاضافة

---

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المصدر السابق، ص ١١.

(٢) حركة أدبية المانية ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، تميزت بالثورة على حركة التنوير الفرنسية والمحاكاة الالمانية لها.

(٣) F.O.75074-78773, The History of The Arab Nationalist Movement, p. 26,Paragrh 91-92.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٤٥٤٦ و ١ ص ١، لندن في ١٨ كانون اول ١٩٢٤.

الى ذلك حرص الهاشميون في تلك الفترة على تركيز نفوذ الامير زيد في لندن من اجل حشد الجهود العربيــة وتزعم العرب المتواجدين هناك(١) .

وكان لتركيز الحكومة العراقيـة علـى الشـؤون الداخليـة، ان بـرز شـح واضـح في المواقـف القوميـة، بالاضافة الى ضعف المشاركة في المجال العربي، حتى ان نوري السعيد وخلال ايضاحه لمجلس النـواب حـول موقف العراق من القضايا العربية عام ١٩٥٥، لم يجد مايدعم موقفه عن مرحلة حكم الملـك فيصـل الاول، حيث اكتفى باشارتين، تكاد تكون الاولى شعبية محضـة لاعلاقـة للسـلطة بهـا، بـل ان موقفهـا منهـا كـان سلبيا، والمتمثلة في التظاهرات الوطنية الصاخبة التي استنكرت زيارة الصهيوني الفريد موند الى بغداد، فيمـا كانت الاشارة الثانية اكثر ضعفا من الاولى، حيث دعا مجلس النواب الى قـراءة الخطـاب العراقـي في مجلـس عصبة الامم عام ١٩٣٢ والذي تضمن تأييد الحقوق العربية(٢) . الا انه من الجدير بالاشارة، ان العراق بدأ بالتقرب من المحيط العربي بشكل بطيء، حيث بـرز هـذا الاتجـاه خـلال وزارة نـوري السـعيد الثانيـة "١٩ تشرين الاول ١٩٣١–٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢"، حيث وقع معاهدة مع امارة شرق الاردن عـام ١٩٣١، خلال طريقه الى مكة لعقد المعاهدة العراقية–السعودية التي وقعت في ٨ نيسان من ذات العام، وبعد عودتـه الى بغداد، ذهب الى القاهرة لتوقيع المعاهدة العراقية–المصرية حول تسليم المجرمين في ٢٠ نيسان. في الوقـت الذي سافر وفد عراقي من مكة الى صنعاء لتوقيع معاهدة صداقة مع اليمن في ١١ مـايس ١٩٣١، وكـانت المعاهدة الموقعة مع السعودية قد فتحت مجالا اكثر سعة، تمثل في توقيع معاهدة اخرى في ٢ نيسـان ١٩٣٦ خـلال وزارة ياسين الهـاشمي الثانيـة "١٧ اذار ١٩٣٥–٢٩ تشـرين الاول ١٩٣٦" اكثـر اهميـــة، حيـث تضمنت تبادل التعاون في حالة حدوث هجوم على احدى الدولتين من دولة ثالثـة، وكـان للمعـاهدة الاثـر البالغ في توحيد انظمة الجيش في كلا البلدين(٣) . اما المعاهدة العراقيـة–اليمنيـة فقـد احتـوت علـى مقدمـة وثلاث مواد "بناء على الرغبة في ايجاد علاقات صداقة ووداد بين مملكتي اليمن والعراق العربيتين لتنفيذ امنية زعماء العرب والاسلام في توحيد كلمة العرب، تعـترف كـل منهمـا بـالاخرى ويسـود بينهمـا سـلم دائـم وصداقة وطيدة"(٤) .

تميزت وزارة الهاشمي الثانية، بالتوجه القومي الذي طبع مواقفها، والذي تمثل بالمواقف الواضحـة مـن الثورة العربية في فلسطين ١٩٣٦ ودعمها للثوار، وذلك عن طريق امدادها بالمـال والسـلاح، بالاضافـة الى

---

(١) د.ك.و، ملفـات البـلاط الملكـي، الملفــة ٣١/٤٥٤٦و ١ ص ٢.

(٢) مديريـة التوجيـه والاذاعـة العامـة، حقـائق في السياسـة العربيـة، المصـدر السـابق ص ١٢.

(٣) F.O. 371/75074-78773, p. 27, parraph 93.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفــة ٣١١/٩٨٣ و ٢٢ ص ٦ المعـاهدة العراقيـة اليمانيـة.

افساح المجال للتعاون بين الثوار الفلسطينيين، وبعض رجالات الحركة الوطنية العراقية، كما انها شجعت ودعمت حملات التبرع بالمال، وسهلت امر الراغبين بالمشاركة في الثورة عن طريق القوافل البرية، و لم يكن موقفها من مطالبة الشعب السوري بانهاء الانتداب الفرنسي في ذات العام، باقل مما قدم للثورة الفلسطينية، حيث تم جعل المفوضية العراقية في خدمة وتحت تصرف هاشم الاتاسي زعيم الكتلة الوطنية، التي ذهبت من اجل التفاوض. كما اسهمت الوزارة في دعم التوجهات القومية لدى الشباب العراقي وساندت التجمعات القومية والاندية[١] ، لاسيما نادي المثنى بن حارثة الشيباني الذي تأسس بجهود الدكتور صائب شوكت عام ١٩٣٥. حيث برز التعاون على اشده بين اعضاء النادي والمدرسين الشاميين العاملين في العراق ابان تلك الفترة، وكان النادي قد اعلن عن استعداده لتقديم كل التسهيلات للتعاون مع عصبة الدفاع عن فلسطين، كما جعل من مركزه الرئيسي في خدمة العصبة عام ١٩٣٨[٢] . اما وزارة نوري السعيد الثالثة "٢٥ كانون الاول ١٩٣٨–٦ نيسان ١٩٣٩"، فقد حثت جهودها، بشخص رئيسها لمناقشة المشكلة الفلسطينية مع وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات عام ١٩٣٨، وفي ذات العام قام بزيارة القاهرة وسوريا لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالقضية السورية والمشكلة الفلسطينية. وخلال وزارته الرابعة "٦ نيسان ١٩٣٩–١٨ شباط ١٩٤٠"، قام بزيارة القاهرة في تشرين الثاني ١٩٣٩، للاجتماع مع النحاس باشا، وعرض اقتراح بعقد مؤتمر قمة عربية تحضره الدول العربية في بغداد خلال شهر حزيران، لمناقشة مشكلة سوريا وفلسطين، وعلى الرغم من ان المؤتمر لم يتم عقده، الا ان زيارة نوري السعيد كان لها الاثر البالغ في ايقاظ اهتمامات النحاس باشا بالقضية العربية[٣] .

شهدت مرحلة حكم الملك غازي، نمو العداء ضد النفوذ البريطاني، وقد نما هذا العداء بصفة خاصة لدى طلبة المدارس وكانت التقارير البريطانية قد اشارت الى ان العداء المتعاظم ضد بريطانيا بين الطلبة، مرده دروس التاريخ التي تلقى على الطلبة منذ عام ١٩٢٥. والتي تركز على انحطاط بريطانيا وتفوق العراق. وان الحالة قد تفاقمت ببلوغ غازي الاول لسدة الحكم. الذي وصفه البريطانيون بذي الافكار التاريخية المحرفة، والتي اضيف اليها فيما بعد تحريضات الدكتور غروبا[٤] . ونتيجة لحالة العداء الموجه ضد

---

(١) يعرب فهمي سعيد، حقائق اغتيال بكر صدقي، افاق عربية، شباط ١٩٧٨، ص ٨٠–٨١.

(٢) F.O. 371/75074-78773, p. 27, paragph 96.

(٣) F.O. 371/75074-78773, p.p. 27-28, paragra98.

(٤) F.O. 371/75074-78773, p.28, paragraph 0.

بريطانيا فان حادث نيسان عام ١٩٣٩ والذي اسفر عن موت الملك غازي، كان اصبح الاتهام موجه الى بريطانيا[١] .

الجيش والسياسة:

ثمة خصائص تفرد بها العسكر العراقيون عن باقي زملائهم من المتعلمين، اذ تشير الوقائع الى ان النسبة الاكبر من البعثات التعليمية والمدارس التي تم افتتاحها في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد توجهت نحو التخصصات العسكرية، فيما يشير، عبد الوهاب القيسي، الى ان عدد العراقيين الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية في استانبول للفترة من ١٨٧٢-١٩١٧ قد بلغ ١٢٠٠ خريج[٢] . وبهذا يتضح الميل والطابع العسكري الذي ميز المنورين العراقيين. فيما ساهمت جملة من الاحداث والوقائع في بلورة الوعي السياسي، انطلاقا من نشاط الضباط العراقيين الذين انغمسوا في لجة العمل السياسي في استانبول، حيث برز "نوري السعيد، جعفر العسكري وياسين الهاشمي" كأعضاء فاعلين في جمعية العهد السرية. فيما جاءت احداث الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، لتكسبهم وعيا وخبرة سياسيين، قل نظيرها لدى زملائهم في المناطق الاخرى، يضاف اليها التجربة الفيصلية في سوريا، التي اتاحت لهم الدخول في معترك التجربة العملية[٣] . ولعل حالة النشوء التي بدا فيها الجيش العراقي، والرعاية التي تحصل عليها من لدن الملك فيصل الاول، وجهود "جعفر العسكري"الذي اشرف على تأسيسه،قد اسهم الى حد بعيد في توضيح معالم النهج الفكري الذي قامت عليه هذه المؤسسة[٤] .

ولدت المؤسسة العسكرية العراقية في العام ١٩٢١، وهي تحمل بذور الفكرة القومية. ولا نجانب الحقيقة في شيء، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار، ان الاعتبار القومي كان قد اخذ مكانة هامة ورئيسية، في وعي مؤسسيه، الذين جهدوا في اسباغ تلك السمة عليه. والواقع ان تطور الاحداث السياسية، كان لها دلالاتها في الافصاح عن هذا المكنون. فقد حاولت بريطانيا ان تقنن، من نشاط الضباط العراقيين العائدين الى بلدهم. وعلى الرغم من فتح باب التطوع للانخراط في الجيش الذي عد "دعامة لحفظ البلاد وحمايتها"[٥]

---

(١) F.O. 371/75074-78773, p.28, paragraph 10

(٢) Abdul Wahab Abbas Al Qayssi, Op. Cit. p. 45.

(٣) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، ص ١٣٨.

(٤) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٥) جريدة العراق، ٢٢ حزيران ١٩٢١.

الان تطور الجيش كان طفيفا[١] . ونتيجة للتدخل البريطاني السافر، عمد الضباط الى حث جهودهم، والتي تمخض عنها الاتفاق على ميثاق العمل القومي عام ١٩٢٧. والذي تركزت اهدافه في العمل للخلاص من الهيمنة البريطانية، والتوجه نحو توطيد العلاقات مع الحركات الوطنية، في سوريا وفلسطين ومصر. وكان من ابرز اولئك الضباط؛ فهمي سعيد، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان، وتوجهت العصبة للتعاون مع المعارضة الوطنية في العام ١٩٣٣، حيث تم ضم؛ يونس السبعاوي، وجمال المفتي وصادق حبة[٢] . وكان هذا اللقاء قد تم بناءا على المعطيات الفكرية التي نادى بها التيار المدني، الذي عز عليه ان يرى حالة الوهن والضعف الذي بدت به الاحوال،حتى كان التوجه نحو الكتلة العسكرية التي توافرت لديها شروط القوة[٣] .

ليس من المصادفة في شيء، اذا ماكانت الاشارات تترى حول انتشار الروح العسكرية بين صفوف الشباب العراقي، حتى كانت الجمعيات القومية ذات الصبغة العسكرية، قد برزت خلال بواكير الثلاثينات، مثل جمعية "الجوال" التي ظهرت للعمل في العام ١٩٣٤، رافعة شعار بعث الفتوة العربية الاسلامية[٤] . ولم تخل صورة الطلب المقدم لتأسيس نادي المثنى عام ١٩٣٥، من ظهور بعض الاسماء العسكرية مثل "فهمي سعيد"[٥] . فيما شهدت وزارة ياسين الهاشمي الثانية، صدور نظام الفتوة رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ في ٧ تشرين الثاني. وكانت وزارة الدفاع قد قدمت كل التسهيلات اللازمة لانجاح فرق الفتوة التي تبنتها وزارة المعارف. بتشجيع من الملك غازي وياسين الهاشمي[٦] .

بالمقابل كانت مجموعة الضباط تعمل بشكل مناقض لاتجاهات العمل القومي، بزعامة بكر صدقي الذي اخذ بمحاولة التقرب من رجال السياسة، وحشد بعض ضباط الجيش حوله[٧] . وكان للتقارب الذي تم بين بكر صدقي وحكمت سليمان قد عبر عنه، طه الهاشمي "بالتواطو"[٨] . والواقع ان حكمت سليمان،

---

(١) Special Report 1920-1931, London 1931, p.44.

(٢) يعرب فهمي سعيد، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٣) جريدة الاستقلال، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣.

(٤) فاضل حسين، جمعية الجوال، مجلة كلية الاداب، كانون الاول ١٩٨٢، ص ٢٤٩.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٦، ص ١١٥.

(٦) عماد احمد الجواهري، نادي المثنى، ص ٣٩.

(٧) يوسف اسماعيل، انقلاب ٢٩ تشرين الاول، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٣٦، ص ١١.

(٨) طه الهاشمي، المذكرات، ج ١ ص ١٣٧.

كان قد بذل الجهود من اجل التقارب بين بعض قادة الجيش والعاملين في السياسة، لاسيما جماعة الاهالي[١] . ولابد من الاشارة هنا الى ان الاعتماد المفرط الذي ظهر من قبل الحكومة في الاعتماد على رجال الجيش في اخماد المشاكل التي كانت تعترضها، كان له الدور الاهم في ايقاظ طموحات العسكر للتدخل في شؤون السياسة[٢] .

ادرك قادة الجيش ان استمرار الاوضاع السياسية على ماهي عليه، تجعل منهم مجرد اداة منفذة لرغبات رجال السياسة. مما ساهم في زيادة روح الرفض للاوضاع المحيطة، وبالتالي البحث عن مخرج للخلاص، من حالة الانقياد، ليتولى بالتالي عملية الهيمنة المباشرة على الاوضاع[٣] . بالاضافة الى تأثير بعض الاسباب، التي ساهمت في دفع حركة الجيش الى حيز التنفيذ، وتشير د. سعاد خيري الى ان البعض قد عزا حدوث انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦، الى قسوة حكومة الهاشمي واقدامها على اعلان الاحكام العرفية وقمع الحياة الدستورية[٤] . فيما ذهب اخرون الى ان السبب يكمن في تأثر قائد الانقلاب بالافكار الفاشية، وان الانقلابيين ارادوا الخلاص من الهيمنة البريطانية على الجيش[٥] . الا ان الامر برمته لايخرج عن الطموح الكبير الذي كان يملأ نفس بكر صدقي[٦] .

على الرغم من حصول الانقلاب على تأييد بعض الاطراف، الذين تأثروا من سياسة ياسين الهاشمي، كالملك غازي والسفير البريطاني وجماعة الاهالي، الا ان التأثير السياسي بقي محدودا، اذا ماأخذنا بالاعتبار، قصر عمروزارة الانقلاب، ومحدودية النشاط السياسي الذي اتيح للتيار المدني، الذي تم جعله في الواجهة السياسية. الا ان الانقلاب كان قد فتح الباب على مصراعيه لتدخل العسكر بشكل واسع في شؤون السياسة العراقية[٧] .

ان شعار الاصلاح الذي رفعه الانقلابيون، وادعوا بانه المبرر والغاية، التي من اجلها كان تحرك الجيش، جعل من الصحافة تدخل وبشكل مبكر في مسألة الحكم، والفئات الممثلة له، حيث اشارت جريدة

---

(١) M. Khadduri, Independent Iraq, Op. cit. p. 74.

(٢) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، دار الحرية، بغداد ١٩٧٩، ص ١٦٥.

(٣) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٧٣، ٧٢.

(٤) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠، ٢٥.

(٥) طه الهاشمي، المذكرات، ج ١ ص ١٤٦.

(٦) عراقي "طالب مشتاق"، ايام النكبة، بيروت ١٩٣٧، ص ٦٨.

(٧) غيورغي ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٧، ص ١٦٤.

الانباء، الى ضرورة حصر نشاط الوزارة في خدمة المصالح الشعبية العامة وتجاوز الغايات الشخصية(١) . الا انها لم تخف تأييدها للحركة الانقلابية، من خلال متابعتها للمظاهرات التي خرجت في بغداد للتأييد من قبل المحامين والشباب المتحمس، كما وضعت ثقتها بالحكومة الجديدة التي وصفتها "بالعهد الجديد"، وتمنت عليها، افساح المجال للحمية الفكرية(٢) . فيما عمدت جريدة الاهالي الى وصف المهرجانات المؤيدة للانقلاب، ونشرت على صدر صفحاتها قصيدة "البلبل الفصيح"، تتعرض فيه لرجال السياسة في الوزارة السابقة:

العدل ينصره الالـــــه ... وشعبه وفـــر المتين

الشعب يؤمن بالرجـــال ... العادلين الصـــالحين

الشعب لايقوى علـــى ... حكم البغاة الظالمين

لاعاش من يبني القصور ... على رفات البائسين (٣)

ولم تغفل من التعرض لرجال الحكم، والتعريض بهم، وتغليب المصالح الشخصية على خدمة الشعب، مشيرة الى ان واردات الدولة، قد رصدت للانفاق على المسائل الخاصة، حيث اشارت الى الاموال التي صرفت لعلاج نجل نوري السعيد في لندن(٤) . فيما دعا محمد مهدي الجواهري وزارة الانقلاب الى الحزم، لاسيما عند استعدادها للانتخابات التي تحددت للفترة "١٠ كانون الاول ١٩٣٦-٢٠ شباط ١٩٣٧"(٥) . وهلل للنشاط الذي يبذله الشباب في عهد الانقلاب(٦) . وكانت الصحافة الموالية قد اجهدت نفسها في البحث عن دلالات التأييد، من خلال متابعة انشطة الشخصيات ذات التاريخ الوطني المعروف، ومدى اسهامها في وزارة الانقلاب(٧) . والتركيز على التأييد الصادر عن لجان خارج العراق مثل لجنة اصدقاء العراق. لتبني من خلال موقف لجنة، تأييد بلد بأسره، حيث اشارت جريدة الاهالي "لجنة اصدقاء العراق في

---

(١) جريدة الانباء "بغداد"، العدد ١٥، ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦.

(٢) جريدة الانباء، العدد ١٦، ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٣) جريدة الاهالي، ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٤) جريدة الاهالي، ٣ كانون الاول ١٩٣٦.

(٥) جريدة الانقلاب "بغداد"، العدد ١٦، ٧ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٦) جريدة الانقلاب، ١٨ شباط ١٩٣٧.

(٧) جريدة الاهالي، ٢٥ كانون الاول ١٩٣٦.

انقلابه، لبنان يؤيد الانقلاب العراقي بعد سوريا"(١) ونتيجة للاوضاع التي المت بالشؤون العامة وظهور مراكز قوى سياسية جديدة، كان من الطبيعي ان يبرز البعض من نهازي الفرص للاستفادة من الاحداث(٢) . الا ان هذا القول، لايعني ان الفترة قد فرضت سيادة اصحاب المنافع، فقد برزت مواقف متماسكة، عبر عنها رجال السياسة العراقية بثبات وإباء. حتى ان البعض منهم فضل البقاء في الظل، متجاوزا الاغراء الذي ابدته السلطات الجديدة له(٣) .

كان الاختبار العسير لوزارة الانقلاب، قد تمثل في الانتخابات النيابية التي اقدمت على اجرائها، والتي تمخضت عن النتائج، التي رتبت لها الجماعة الموالية لبكر صدقي بشكل فاضح، فقد اسفرت الانتخابات عن حصول جمعية الاصلاح الشعبي، على اثني عشر مقعدا وثلاثة وعشرين مقعدا لشيوخ العشائر، وتسعة واربعين مقعدا لوجهاء المدن واربعة وثلاثين مقعدا للمثقفين. وكانت النتائج متوافقة مع رغبات بكر صدقي(٤) ، الذي لم يكف يده عن التدخل في الشؤون السياسية، بل بلغ به الامر التدخل في شؤون جمعية الاصلاح الشعبي وتوجيههم وفق رغبته، مما كان له الاثر الاهم في تصاعد الخلافات(٥) ، والتي اسفر عنها تقديم ممثلي جماعة الاهالي "الجادرجي، ابو التمن ويوسف عز الدين" استقالتهم من الوزارة.(٦) بالاتفاق مع صالح جبر وزير العدلية، حيث قدموا الاستقالة في ١٩ حزيران ١٩٣٧.(٧) والواقع ان الاستقالة التي قدمها الوزراء الاربعة، لم تكن احتجاجا على التدخل المباشر في الانتخابات فقط، انما كانت تشتمل، على جملة من المواقف التي اتخذها بكر صدقي بالتنسيق مع حكمت سليمان، في التغاضي عن تطبيق المقترحات الموضوعة حول توزيع الارض للفلاحين، والعجز الواضح في مواجهة شركات

---

(١) جريدة الاهالي، ١١ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) محمد حسين الزبيدي، ناجي شوكت رأي نافذ، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٣) شفيعة الداغستاني، ابراهيم صالح شكر قلم مضيء في الصحافة العراقية، مجلة افاق عربية، تموز ١٩٨٨، ص ص ٦٢-٦٣.

(٤) حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٥) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٤.

(٦) محمد عبد الفتاح الياقي، العراق بين انقلابين، دار المكشوف، بيروت ١٩٣٨، ص ٣٩، ايضا، رفعت الجادرجي، صورة اب، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٧٤.

(٧) جعفر عباس حميدي، ٥ رسائل سياسية، افاق عربية، اذار ١٩٨٤، ص ١٩.

النفط[١] . يضاف الى كل ذلك الاتجاهات الدكتاتورية التي اعلن عنها بكر صدقي، والتوجه لحماية نظامه عن طريق الاحلاف الاقليمية، حتى ولو كان على حساب الحقوق الوطنية، فقد عمد للتفريط ببعض الحقوق في شط العرب، خلال توقيع المعاهدة العراقية-الايرانية في ٤ تموز ١٩٣٧. تمهيدا للدخول في ميثاق سعد آباد الذي ضم "تركيا، افغانستان وايران" والذي تم توقيعه في ٨ تموز ١٩٣٧[٢] .

لقد جر بكر صدقي على نفسه العداء، جراء السياسة التي حاول فرضها على العراق، متجاوزا التيارات والاتجاهات السياسية المختلفة التي كانت تعمل في العراق. حتى ان اجراآته الدكتاتورية، جعلته يعي جيدا ان الخطر يهدد حياته بصورة مباشرة، مما حدا به للاعتماد على حاشيته من العسكريين لحماية حياته. وكان لوضع المقاليد في يده. ان حكومة حكمت سليمان وحين تفاجأت بمقتل بكر في الموصل، لم تتمكن من السيطرة على مقاليد الامور، ويظهر ذلك واضحا في موقفها من امر حامية الموصل الذي رفض تسليم المتهمين بقتل بكر صدقي الى بغداد[٣] . وبتشكيل وزارة جميل المدفعي الرابعة "١٧ اب ١٩٣٧-٢٤ كانون الاول ١٩٣٨"، بدأت الاتجاهات تأخذ ميلا نحو سياسة اسدال الستار، لتجاوز الاخطاء الماضية التي ظهرت ابان حكم بكر صدقي ووزارة حكمت سليمان. الا ان هذا الامر لم يمنع من ظهور الانتقام والاخذ بالثأر، لاسيما من قبل نوري السعيد الذي دبر مكيدة لحكمت سليمان، وساقه الى المحكمة بتهمة التآمر على سلامة الحكومة عام ١٩٣٩[٤] . فيما حرصت الحكومة على اعادة الاعتبار لرجال السياسة الذين نالهم الاذى والضرر جراء سياسة بكر صدقي، حيث اقيمت في عام ١٩٣٨، حفلات التأبين لياسين الهاشمي الذي توفي عام ١٩٣٧. والقيت في حقه الخطب والقصائد، ومنها قصيدة محمد مهدي الجواهري الذي قالها في حفل التأبين الذي اقيم في البصرة:

وفاك مايقضي من التكريم ... بلد يوفي حق كل عظيم
اما مقامك فهو غير منازع ... ومدى حجاك فليس بالمكتوم
سايرت حكمك ناقما ووجدتني ... بازاء شهم في الخصام حليم
ياسين ان خسارة ان يغتدي ... ذاك الدماغ الفذ محض رميم[٥]

---

(١) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٢) محمد عبد الفتاح الياني، المصدر السابق، ص ٤١.

(٣) جعفر عباس حميدي، « رسائل سياسية، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٤) مجيد خدوري، عرب معاصرون، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٥) جريدة الرأي العام "بغداد"، ١٢ شباط ١٩٣٨.

افرزت احداث انقلاب بكر صدقي، عن نمو توجه قادة الجيش نحو الانشغال بالموضوع السياسي، حتى كانت جمعية الضباط القوميين التي ضمت؛ "صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، كامل شبيب، سعد يحيى، لطيف الشاوي، سعيد التكريتي ويوسف العزاوي"، تركز خطابها السياسي في التوجه نحو محاربة الافكار الهدامة والشعوبية، وضرورة تقويض اركانها. وكان اصبع الاتهام يشير في هذا الى الجنرال بكر صدقي[(١)] . وعلى اعتبار ماتم من وقائع، بدأت الكتلة العسكرية تملي شروطها على رجال النخبة السياسية ولعل ظهور "حزب الاستقلال العربي" عام ١٩٣٧، خير دليل وشاهد على هذا القول. اذ برزت القيادة الثنائية له، والتي تمثلت في الكتلة المدنية بقيادة "نوري السعيد، طه الهاشمي ورستم حيدر" وكتلة الضباط القوميين "صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان وكامل شبيب"[(٢)] . فيما برزت للعيان ظاهرة التحالفات الثنائية، والتي كانت تقوم بواكيرها على ثنائية الطرف "عسكري-مدني"، وهذا ماتوضح في المباحثات والمراسلات، التي تمت بين طه الهاشمي ويونس السبعاوي عام ١٩٣٨[(٣)] . ويختصر صلاح الدين الصباغ لجة الصراعات التي احتدمت فيها التيارات السياسية حين يقول: "انا لاأومن بديمقراطية الانكليز ولابنازية الالمان ولابيلشفية الروس. انا عربي مسلم لاارضى دون ذلك بديلا من مزاعم وفلسفات"[(٤)] .

ان الطابع القومي الذي ميز توجهات الجيش في فترة نهاية الثلاثينات، قد جاء عبر عدة مبررات، كان الابرز فيها، الاثر المباشر الذي خلفه تراكمات انقلاب بكر صدقي،وبروز النزعة الشعوبية فيه، والتي تعارضت وتقاطعت مع امال واهداف الشعب العراقي، فيما كان لصلاح الدين الصباغ دورا بارزا في بث الروح القومية بين صفوف الجيش، اسنده في ذلك توجهات المفكر القومي "ساطع الحصري" الذي ابدى نشاطا واسعا في وزارة المعارف ونادي المثنى، والتأكيد على بث الروح العسكرية بين صفوف الشبيبة[(٥)] .

المثقفون والسلطة:

خلف التراكم التاريخي الذي ولده تعاقب السلطات الاجنبية على حكم العراق، انعكاسا واضحا في طبيعة علاقة المواطن بالسلطة الوطنية، التي تم الاعلان عنها في اعقاب احداث جسام، كان لها المساهمة

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥ ص ٧٢.

(٢) محمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية سنة ١٩٤١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص ٩٢.

(٣) طه الهاشمي، مذكرات، ج ١ ص ٢٥٦.

(٤) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق مذكرات، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٣، ص ٣٥.

(٥) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٩٦.

البالغة في بلورة الاتجاهات والمضامين الفكرية لطرفي العلاقة "رجال السلطة-المثقفون". وهنا لابد من الاشارة الى ان طبيعة العلاقات السائدة، وندرة الفرص المتاحة للتعليم والاطلاع، كان لها الاثر الابلغ في تحجيم عدد المثقفين وقلة عددهم. مما جعلهم بالتالي ذوي تأثير ضئيل في الحياة العامة، فيما كان البعض الاخر منهم يتوجه لتوطيد علاقته بالسلطة من اجل الحصول على الحظوة والنفوذ، وبالتالي الخضوع لارادتها، والتعبير عن الاهداف والمضامين التي ترغب فيها. وعليه فان ملامح التطور أو التحول الذي طرأ على فئة المثقفين، لم تظهر اثاره بشكل جلي وواضح، الا كتعبير عن نداء الحاجة الماسة اذا جاز لنا التعبير، حيث الاسهام منوط بالعادة بالاحداث الجسام التي تفرض المشاركة، بداعي الواجب والاعراف والتقاليد، الا ان هذا الوصف لايعني استمرار دور المثقفين على هذا المنوال، بقدر ماعبر الوعي عن توجيه المثقفين نحو تحديد موقفهم من الاحداث، وبمشاركة واضحة وهامة، حتى ان الدور لم يكن اماميا، بل اخذ يتحى نحو قيادة المواجهة لتحديد الموقف، ولابد من القول ان المثقفين وبحكم الظروف الاجتماعية التي احاطت بهم حيث العزلة، وقلة التفاعل مع الوسط الاجتماعي، بالاضافة الى ندرة فرص العمل خارج الوسط الرسمي، جعل من هذه الفئة ترتبط بالسلطة باكثر من وشيجة، الا ان هذا الارتباط، لم يكن غطاءا يمنع بروز ردود الفعل المنبثقة عنهم[١] .

استندت السلطة السياسية في مصادر شرعيتها الى الدستور،الذي عد مصدر السلطات والمسؤول عن تنظيم العلاقة بين السلطة ومواطنيها. الا ان النصوص التي استند اليها الدستور، والمباديء العامة التي شكلت هيكله، جعلته يصطدم بالواقع الاجتماعي الذي يميز العراق. فالدستور كان من ضمن الصفقة التي ابرمتها بريطانيا لتأسيس الدولة، وبهذا يتضح الاثر الذي خلفه فرض الافكار على بيئة مغايرة، لها من السمات والخصوصية التاريخية والاجتماعية، في تباين ردود الفعل وعدم استقرارها. لاسيما وان الدولة الجديدة كانت منشغلة الى اقصى الحدود، بمسألة ولاء المواطنين للنظام السياسي ودعم خطواته، حتى ان هذا الانشغال، جعل من السلطة تركز في المجال السياسي، على حساب المجال الاجتماعي والاقتصادي. مما كان له ابلغ الاثر في بروز نفرة واضحة من قبل فئات عديدة، اخذت على رجال السياسة اهتمامها بجانب واحد، ولينتج عن ذلك عزلة النظام السياسي عن المجتمع، وتتضح فيما بعد سيطرة النخبة السياسية على مقاليد الامور[٢] . حيث غدت الفئات البورجوازية والاقطاعية، صاحبة الحظوة في صنع القرار السياسي ولتصطدم بالتالي باهداف وطموحات الفئات الاخرى، حيث تركزت اهداف الفئة الوسطى واغلبها من المتعلمين بالاستقلال السياسي ونبذ الهيمنة الخارجية، اما الفئات الاخرى والتي شكلت غالبية المجتمع

---

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص ٣١٢.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المصدر السابق، ص ٩.

العراقي، فكان مطلبها الرئيس العدالة الاجتماعية، وفسح المجال للحصول على فرص العمل، ورفع الضغوط والحيف الذي كان ينعكس بقوة على الواقع الاقتصادي[١] . وهنا لابد من الاشارة الى ان النخبة المثقفة لم تكن قد بلغت درجة الكفاية الاقتصادية، لتغدو مطالبها مركزة في الجانب السياسي. بقدر ماتنوعت اهتماماتها بحكم الوعي الذي تمتلكه مقارنة مع الفئات الاخرى التي كانت تعاني الاهمال والتغافل[٢] .

لم يقتصر موقف النخبة المثقفة على التوجه نحو السلطة السياسية، لينقد هيكلها وطبيعة اتصالاتها، بل ان صراعا اخر قد طفا الى سطح الواقع، لتحديد دور الاجيال في تشكيل المحددات الاهم. الا ان الاتصال بالسلطة السياسية، كان من بين الاشارات التي استند اليها الجيل المثقف الجديد، في نقده للجيل القديم. وعلى الرغم من ان الصراع بين الجيلين لم يخرج عن نطاق النقد، بل انه في بعض الاحيان، كان الطرفان يتناسيان كل الخلافات، ليبرز التحالف بينهما في وجه السلطة السياسية، ولكل منهما مسوغاتها واسبابه واهدافه. وهذا التداخل في المواقف انما كان يمثل انعكاسا للتناقضات التي خلفتها السيطرة الاجنبية، وسياسة الانتقاء التي كانت تمليها مصالحها[٣] . ولم يكن انغماس النخبة السياسية في حيثيات السلطة، من حيث تسيير شوونها، أو صراع النفوذ. انما تعداه للانفصاح عن مضامين فردية تم التركيز فيها على تغليب المصالح الخاصة، والاعتماد على نفوذ السلطة في امرار الرغبات. وازاء مراوحة النخبة السياسية في الاهداف والشعارات، لم تجد النخبة المثقفة بدا، من الاشارة الصريحة الى ترهل الاساليب وعقمها، بالاضافة الى حث الخطوات للبحث عن سبل جديدة كان من بينها وجوب العناية بمصالح المواطنين، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلاد[٤] .

كانت حالة التنافس بين العاملين في حقل السياسة، قد برزت بشكل مبكر خلال الحكم الوطني، ومع اعترافنا بان هذا الامر هو حالة طبيعية تشمل اغلب التجارب السياسية في العالم. الا ان المنحى الذي ميز هذا التنافس، اقدام البعض على كشف اوراق بعضهم البعض خلال المرحلة السياسية السابقة، لاسيما

---

(١) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة،المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢) زهير احمد القيسي، ابراهيم صالح شكر صحفيا، افاق عربية، ايار ١٩٧٦، ص ٦١، انظر ايضا، Amatzia Baram, Culture, History and Ideology in the Formation of BathistIraq,1968-89, New York 1991, p. 4.

(٣) خلدون ساطع الحصري، الافكار السياسية ليونس السبعاوي، من كتاب الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩، اعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٩٢.

(٤) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، المصدر السابق، ص ٩٢.

التركيز على مرحلة حكم الاتحاديين، والاشارة بتهكم الى تبدل الولاء[١] . والصراع اذا ماكان قد طغى على واقع الحياة السياسية،فانه لم يلغ بروز الاتجاهات الفكرية السياسية، التي حددت وبافق واضح معالم النظام السياسي المأمول تشكيله[٢] . فيما برزت خيبة الامل المزيرة بالسلطة السياسية الواقعة تحت تأثير وهيمنة الارادة الخارجية الممثلة بالتدخل البريطاني، وهذا محمد باقر الشبيبي يصف الاوضاع بمرارة قائلا:

قالوا استقلت في البلاد حكومة ... فضحكت اذ قالوا و لم يتأكدوا

أحكومة والاستشارة ربها؟ ... وحكومة فيها المشاور يعبد

المستشار هو الذي شرب الطلى ... فعلام ياهذا الوزير تعربد

قالوا التحالف قلت مرحى، انه ... حق اذا صدق الحليف مؤيد[٣]

وكانت النخبة المثقفة قد وعت الدور الذي يؤديه البريطانيون في الضغط على مقاليد الامور، والسيطرة على شؤون الحكم من خلال فرض ارائهم على الوزارات المتعاقبة[٤] . مشيرة الى ثقل الاستعمار وسوء الاهداف التي تنطوي عليها قراراته وغاياته. فلا سبيل لبلوغ الامال وتحقيق الاماني، الا بالخلاص من طوق المصالح الاجنبية والارادة البريطانية[٥] .

ان الوعي الذي احرزته النخبة المثقفة العراقية، خلال تجربة الحكم الوطني ووقوفها على المعطيات السياسية التي افرزتها المرحلة السياسية، جعل من رؤاها السياسية تتبلور بشكل ادق، لاسيما خلال مرحلة الاستقلال الاولى، ودخول العراق عضوية عصبة الامم. حتى كان السؤال الاهم الذي شغل تفكير النخبة المثقفة قد تركز في افضل السبل للعمل من اجل خير البلاد[٦] . الا ان هذا التوجه، لايعني ان موجة التفاؤل قد طغت، وان المشاكل والخلافات قد تم تجاوزها، فالمراجعة كانت قائمة وغير منقطعة، والتساؤل عن صواب النهج واهميته وجدواه، لم يكن بالامر الذي اغفله المثقفون والمهتمون[٧] . بالاضافة الى ذلك، عبرت النخبة المثقفة عن وجودها، من خلال التعرض لاليات عمل الدولة والاشارة الواضحة والصريحة الى

(١) جريدة الاستقلال،٦ شباط ١٩٢١.

(٢) جريدة دجلة، ٢ تموز ١٩٢١.

(٣) جريدة النهضة العراقية،١٤ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٤) جريدة الرافدان، ١٠ مارت ١٩٣٠.

(٥) جريدة "الرافدان"، ١١ مارت ١٩٣٠.

(٦) جريدة الاحرار "بغداد"، ١١ حزيران ١٩٣٣.

(٧) جريدة الاحرار، ١٧ حزيران ١٩٣٣.

ضرورة البحث عن الحالة الامثل، للنهوض بالبلاد. ووجهت خطابها بشكل مباشر الى المسؤولين عن ادارة شؤون الدولة على اعتبار المشاركة والحرص على البلاد[١]. فيما حرص المثقفون على البحث الواعي في الاسس التي يجب ان تحكم علاقة "الحكومة والجمهور" حيث اشار سلمان الشيخ داود في العدد الاول من جريدة التقدم، الى تكامل العلاقة بين الطرفين واهميتها في تقدم مسيرة المجتمع واستقرار اوضاعه[٢]. وكانت المرحلة قد شهدت مواجهات فكرية بالغة الاثر في الحياة العامة. عبرت عن المخاض الذي كانت تعيش في كنفه الحركة الوطنية، حتى بلغ الامر من اقطاب الحركة الوطنية، الطلب وبشكل مباشر، في ضرورة الحوار المفتوح بين جميع الاطراف، لاسيما النشاط الذي بذله مزاحم الامين الباجه‌جي[٣] خلال العام ١٩٢٨، واصراره على كشف اوراق السياسيين امام الجمهور[٤].

تباينت مواقف النخبة المثقفة ازاء السلطة السياسية. وتحكمت فيها الى درجة بعيدة، القرب والبعد من الحكومة،حتى ان وسائل التعبير سرعان ماتأخذ منحى اخر حين تكون مقاليد الامور بيد الجهة الموالية، فجريدة التقدم وهي لسان حزب التقدم ام تتوان عن وصف المعارضة "بالرعناء" حين لم تنسجم مواقفها مع اتجاهات عبد المحسن السعدون رئيس الحزب، والذي استقال من الوزارة "الثالثة" في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٩[٥]. ونتيجة لهيمنة الوجوه التقليدية في التعاقب على السلطة، لم تجد النخبة المثقفة أو "البعض منها" غير مجال السخرية، للتعبير أو التنفيس عما يجول في خاطرها. وعلى هذا نجد في تلك الحقبة ازدهار الصحافة الساخرة التي كرست نفسها، لكشف التناقضات التي يعج بها الواقع السياسي، وبلغة بسيطة قريبة من لغة الشارع وابن البلد. حيث حاولت ان تربط بين الوقائع الاكثر التصاقا بالحياة العامة وربطها بالاحداث السياسية[٦]. الا ان مايؤخذ عليها، بعض ملامح الاسفاف الذي اعترى بعض ملاحظاتها. الا ان هذا الامر يوضح مدى النقمة التي بلغت بالمثقفين جراء ركود الاوضاع السياسية، وعدم بروز اي حالة أو ملمح، لتبدل الاوضاع التي استحكمت عليها نخبة سياسية تتبادل فيما بينها المواقع[٧].

---

(١) جريدة البدائع، ٢٠ مارت ١٩٢٥.

(٢) جريدة التقدم، ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٨.

(٣) مواليد بغداد ١٨٨٨، حقوقي اقام عام ١٩٢٧ في لندن، وعاد الى بغداد في شباط ١٩٢٨، لينضم الى المعارضة الوطنية.

(٤) جريدة التقدم، ١٣ كانون الاول ١٩٢٨.

(٥) جريدة التقدم، ٢٧ شباط ١٩٢٩.

(٦) جريدة حبزبوز، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٧) جريدة حبزبوز، ١ كانون الاول ١٩٣١.

ان روح النقمة التي تولدت لدى النخبة المثقفة ازاء رجال السياسة، أو لنقل الزعماء، كانت نتيجة منطقية لاتجاهات الميل التي برزت من خلال المواقف التي درجوا عليها. حتى ان الاتهامات التي وجهت اليهم، لم تخرج عن العزلة التي كانوا فيها، وانشغالهم في هم السلطة، والصراعات الناجمة عنها. واعتبارهم هموم الشعب وحاجاته ورغباته امرا ثانويا، لايدخل في الاهتمامات الرئيسية لهم. وعلى هذا فان الاتهامات اخذت جانبا اخر، تعرض فيه المنتقدون الى استفادة بعض الزعماء. واتهامهم بالعمل من اجل مصالحهم الخاصة. حتى ان عبد الرزاق الحصان قد تساءل: "فهل في زعمائنا من ينظر الى الشعب كنظر الراعي الى غنمه كما وصفنا؟ وهل فيهم من ينظر الى الخرفان بعين الرحمة والشفقة والحنان؟"(١) و لم تقف حدود الصراع السياسي عند الرصد العام للتناقض، بل اولج المثقفون افكارهم في لجة النقد المباشر، وانغمسوا في نقد السلطة الحكومية والتعرض لرموزها واعمالها ومواقفها، حتى ان الشاعر محمد مهدي الجواهري، لم يجد حرجا في مهاجمة وزارة ياسين الهاشمي الثانية، بقصيدة "حالنا اليوم أو سبيل الحكم":

لقد سائني علمي بخبث السرائر — واني على تطهيرها غير قادر
وآلمني انـي أخيـذ تفكـر — بكل وضيع النفس خب مماكر
تمشت به اوضاع شعب تلائمت — واوضاعه واستدرجت بالمظاهر
وها أنا بالنيات سودا معذب — تعاودني فيهف سود الخواطر(٢)

و لم تقف اهتمامات المثقف بنقد السلطة السياسية، بل جملها سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالشعب، حتى كانت الدعوة لنبذ الجهل والانتباه إلى مايحيط بهم من اوضاع مزرية، وفي هذا يقول عبد الهادي الشماع:

متى يستفيق الشعب من رقدة الجهل — وايان للاهواء لم يبق من خل
كفانا شقاء ان تعيش بلادنا — مفككة الاوصال ترسف بالغل
بها الف داء لم تجد من يعينها — على واحد كيف الخلاص من الكل(٣)

---

(١) عبد الرزاق الحصان، ما العلاج؟، المصدر السابق، ص ٢١.

(٢) جريدة الاصلاح، ١٢ تشرين الاول ١٩٣٥.

(٣) جريدة الاصلاح، ٢٩ حزيران ١٩٣٥.

واذا ماكان البعض من المثقفين قد توجهوا لنقد السلطة السياسية وهللوا، لتدخل بعض الفئات في مجال السياسة، كالتدخل الذي اقدم عليه بكر صدقي، واقحام الجيش بالسياسة، والتجربة السياسية التي رافقتها، والتي اسفرت عن اتاحة المجال لجماعة الاهالي من التعبير عن نفسها في مجال السلطة السياسية، من خلال تولي البعض منهم لحقائب وزارية. الا ان التفاهم سرعان ما انفصمت عراه، حين توجه بكر صدقي للتعبير عن النزوع الدكتاتوري للسيطرة على مقاليد الامور، مما كان له ابلغ الاثر، في انعكاس هذا الامرعلى النخبة المثقفة، التي تعاظمت خيبة املها، وفقدت الامل في التغيير[1] . حتى لنجد ان هذه الفترة قد شهدت تركيزا واضحا من قبل الصحافة على موضوع الحريات السياسية، وبشكل ملفت للنظر[2] .

حاولت السلطة السياسية التركيز على الانشطة الثقافية. ولكن بحدود مايهم توجهاتها، فقد حرصت المؤسسات والاجهزة الادارية المرتبطة بالسلطة الرسمية، التعبير عن انشطتها ومتابعاتها، لما يدور في الاوساط الثقافية، لاسيما الصحافة ووسائل الاعلام، من اراء ومفاهيم، تمس بصورة مباشرة هيبة الملك أو الحكومة. و لم يقف هذا التوجه على الانشطة الصادرة في العراق، بل حرصت بعض الاجهزة، على اداء هذا الواجب في المناطق التي تتصاعد فيها الحساسية السياسية، فعلى سبيل المثال جهدت المفوضية العراقية في جدة، على متابعة التصريحات الصادرة عن آل سعود، والافكار المتداولة لديهم حول العائلة الهاشمية، والافكار المنشورة في الصحف أو تصريحات بعض المسؤولين للصحافة العالمية[3] . فيما حرص المثقفون على عرض نتاجهم الفكري وتقديمه على سبيل الاهداء الى الديوان الملكي، لعرضه على الملك، وكان هذا التقليد قد وضع اسسه الملك فيصل الاول، وواظب عليه الملك غازي الاول. ومن خلال رصد لبعض العناوين، المهداة الى الديوان الملكي، نجد ان العناوين كانت تتعرض لمواضيع تتعلق بالاحداث الهامة المحيطة بالشعب العربي ومدى اهتمام السلطة العليا بها، كالقضية الفلسطينية، حيث قدم اعضاء جمعية الرابطة العلمية الادبية في النجف كتاب "الفلسطينيات" "ليودوا بذلك بعض الواجب تجاه قضية فلسطين. التي شغلت افكار العرب والاسلام واثارت شعورهم العام"[4] . كما اقدم الديوان الملكي على تقديم الدعم والتعاون لبعض الكتاب والمثقفين، وذلك عن طريق شراء عدد من نسخ الكتب المنشورة، والاتصال بالوزارات المختصة من اجل

(١) جريدة الانقلاب، السبت ٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) جريدة الانقلاب، ١١ شباط ١٩٣٧.

(٣) د.ك.و، ٣١١/٩٨٣ و ٣٨ ص ٤٥ مفوضية العراق في جدة الى وزارة الخارجية في ٦ اب ١٩٣٢.

(٤) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ١٥ ص ٢٢ جمعية الرابطة العلمية الادبية في النجف ١٩٣٩/١/١٥.

ترويج توزيعها[١] ، لدعم المؤلف وتشجيعه. كما عمد الديوان الملكي الى تقديم الهدايا العينية الى بعض الكتاب، الذين بادروا لاهداء نسخ من كتبهم الى الديوان الملكي[٢] . ومن الملاحظات الجديرة بالاشارة، ان وثائق البلاط الملكي ومخاطباته تشير الى الاهتمام الذي حظي به، النتاج الفكري المقدم الى السدة الملكية. كما ان موقف الملك كان يتوزع ازاء هدايا الكتب المقدمة اليه. وقد تراوحت بين الموافقة على قبولها، أو الاقدام على تقديم هدايا عينية، حيث حرص الديوان الملكي في اكثر من مناسبة على تقديم ساعة ذهبية في هكذا احوال[٣] . بالاضافة الى اشغال اكثر من هيئة حكومية ووزارة في متابعة هذه المسألة، فعلى سبيل المثال اهتم الديوان الملكي ووزارة الخارجية بالكتاب الذي قدمه سعيد حماده "النظام الاقتصادي في العراق" الى الديوان الملكي. وتابعت مسألة وصول الهدية المقدمة اليه[٤] . وافصحت طلبات اخرى صادرة عن بعض المدن العربية، عن تقديم المساعدة المالية من قبل البلاط الملكي لدعم نشر بعض الكتب المتعلقة بالعائلة الهاشمية[٥] وسيرة الشريف الحسين بن علي. كما اقدم البلاط الملكي على تقديم الدعم المادي لبعض الصحف العربية، حيث اكد صاحب جريدة الشمس في خطاب موجه الى البلاط الملكي: "وجريدة الشمس... ستكون دائما كما كانت من قبل مبعث التنويه والدعاية للبيت العظيم الشريف ومسرحا للوحدة العربية الشاملة"[٦] .

العمال والموقف السياسي:

ان التركيز على متابعة مواقف النخبة السياسية، لايعني ان المواقف الفكرية قد اقتصرت على فئة بعينها، بالقدر الذي عبرت التطورات السياسية عن بروز افكار من لدن، فئات كانت توسم في المرحلة

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٢٧ ص ٣٧، كتاب الدكتور زكي علي، بغداد في ١٩ مارت ١٩٣٩.

(٢) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٢ ص ٤، وزارة الخارجية في ٣٠ مارت ١٩٣٩.

(٣) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٥٥ ص ٦٦، بغداد من عبد الله حلمي ابراهيم الى رئيس الديوان الملكي في ١٩٣٩/٤/١٥،ايضا، د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٥٦ ص ٦٧ من الديوان الملكي الى السيد عبد الله حلمي ابراهيم في ١٨ نيسان ١٩٣٩، ايضا و ٣ ص ٤٤ في ٣٠ مارت ١٩٣٩.

(٤) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٦٩ ص ٨١، الجامعة الاميركية في بيروت ٢٨ نيسان ١٩٣٩، من سعيد حمادة، ايضا د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٧١ ص ٨٣ من وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٣٩/٥/٧.

(٥) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٨٩ ص ١٠٢ من يوسف عنانة، بيروت ٣١ مايو ١٩٣٩.

(٦) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٦٠ و ٩٢ ص ١٠٦ من اسير الغريب صاحب جريدة الشمس، بيروت ٦ حزيران ١٩٣٩.

السابقة بالانكفاء على نفسها والانشغال باوضاعها الخاصة. ذلك ان الافكار والقوانين الحكومية، كان لها الاثر الاهم في بلورة بعض المضامين والافكار لبعض الفئات، التي حاولت التعبير عن اهدافها وطموحاتها، بل والتعبير عن نفسها. وكان لصدور قانون الجمعيات في العام ١٩٢٢، اثره المباشر في اقدام مجموعة من العمال لتقديم طلب تأسيس "نادي العمال"، الا ان الطلب جوبه بالرفض من السلطات(١) . وما يوضح الاثر الذي احدثته التطورات المرافقة لظهور الجمعيات والاحزاب السياسية، والوعي الذي برز لدى بعض العناصر العمالية، ذلك الاصرار على حشد جهود العمال وتنظيم جهودهم من اجل تأسيس نقابة عمال السكك الحديدية في العام ١٩٢٤، وبجهود؛ محمد صالح القزاز، قاسم عباس ومحي مجبل(٢) . وعلى الرغم من الدأب والحرص الذي بذله العمال، من الحصول على مطلب النقابة العمالية، الا انه كان يصطدم عادة بتمنع السلطات الرسمية. الا ان هذا التاريخ يعد مؤشرا على بداية العمل المنظم الذي رافق الحركة العمالية وساهم في بلورتها فكريا والمناداة لها(٣) .

برزت افكار الحركة العمالية في رحم الافكار التي نادى بها الحزب الوطني "العراقي"، ولعل النشاط الذي بذله "محمد صالح القزاز" الذي وصفه التقرير البريطاني: "برز مؤخرا كزعيم محرض عمالي، ديماغوغي محترف، يقحم نفسه دائما في عجلة أية اضطرابات سوقية"(٤) ، لم يكن ليخرج عن توجهات الحزب، فيما برز "القزاز" كقائد للحركة العمالية، والذي اتيح له ان يظهر كفاءته في قيادة العمال في اضراب رسوم البلديات عام ١٩٣١. والذي كان له ابلغ الاثر في حل "جمعية اصحاب الصنائع"(٥) . وكان شهر كانون الاول من عام ١٩٣٢ قد شهد ظهور اول منشور شيوعي في مدينة الناصرية حمل شعار "ياعمال العالم اتحدوا" تم التصدي فيه لحقوق العمال المهضومة وانحى باللائمة على ظلم الحكومة، واستغلالها لجهودهم وداعيا اياهم الى ضرورة المطالبة بالتمثيل في البرلمان العراقي(٦) . فيما ربط الحزب الشيوعي ابان وزارة ياسين الهاشمي، اهدافه وبشكل سافر بضرورة تركيز السلطة في ايدي العمال والفلاحين(٧) وبظهور "جمعية

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢–١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٧، ص ٩١.

(٢) رزاق ابراهيم حسن، الحركة النقابية في العراق، مجلة افاق عربية، ايار ١٩٧٦، ص ٢٦.

(٣) هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٦، ج ١ ص ١٢.

(٤) Co. 8568 XM 08533, Muhammed Fadhel Al Qazaz.

(٥) Hanna Batatu, The Old Social, p. p. 295-296.

(٦) Abstract of Intellegence, paragraph 1058, 14 December 1932.

(٦) جريدة كفاح الشعب، ١٢ اب ١٩٣٥.

الاصلاح الشعبي" في اعقاب انقلاب الجنرال بكر صدقي، حاولت العناصر الشيوعية التي تغلغلت في الجمعية، الافصاح عن اهمية دور العمال والفلاحين الى جانب الفئات الاجتماعية الاخرى،في دعم توجهات الاصلاح والنهوض بالبلاد ودعم تقدمها(١) .

لعل من المفيد هنا الاشارة الى النشاط الذي بذله العمال في الحصول على موافقة الحكومة على انشاء نقابة عمالية، لم تكن تعني ان الوعي الفكري قد بلغ مداه، أو ان المطاليب قد تركزت على اسس ومفاهيم محددة، بالقدر الذي ساهم في هذا النشاط مجموعة من العمال المنورين، الذين ارادوا من العمل النقابي حاميا لحقوقهم، ازاء سيطرة الرساميل الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال. وعليه فليس مصادفة ان تنبثق اولى الحركات العمالية من مؤسسة السكك الحديدية التي كانت تعود ملكيتها لاحدى المؤسسات البريطانية. كما ان هذا القول لايعني بان مطالب العمال وجهودهم كانت تذهب سدى، أو على اقل تقدير، دون تأثير. فالتقارير البريطانية تفصح عن عدم ارتياحها في معرض تعليقها عن التحركات العمالية(٢) .

ان الاجراآت الحكومية الصادرة عنها، ازاء تنظيم شؤون العمال، لم تكن تخرج عن محاولات السيطرة على النشاطات التي بدأت تبدر عن بعض الفئات العمالية، وعليه نجد ان الحكومة قد بادرت الى اصدار قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٦، والذي تلخص في محاولة الحكومة للوقوف على معرفة العدد الرسمي والصحيح للمشتغلين في قطاع التجارة والصنائع والحرف. مما يعني ان الاهتمام، كان منصبا على تجاوز بعض الهيئات الادارية في عمل بعض المؤسسات والهيئات الحكومية. و لم يكن يفصح عن توجه حكومي لدراسة الاوضاع المحيطة بالعمال. بدليل ان القانون شمل التجار والحرفيين(٣) . واذا ماكانت الاوضاع العامة قد ساهمت في بروز بعض الفعاليات العمالية المناوئة للجهات المسيطرة على شؤون العمل. وتنامي المطالب ونضجها، حيث بدأ التركيز على مطالب "قانون العمل" و"حرية العمل النقابي" بالاضافة الى الاحداث التي اوضحت فاعلية النشاط العمالي وبروز اثره في ميدان العمل،فان الحكومة لم تجد بدا من الموافقة على تأسيس اول نقابة عمالية وضعت تحت لافتة رسمية "جمعية اصحاب الصنائع" عام ١٩٢٩. وكانت الحكومة من خلال التشديد على هذا العنوان الرسمي للنقابة، تحاول ان تمتص حماس الحركة النقابية، من خلال جمع الحرفيين والعمال في نقابة واحدة، على الرغم من الاختلاف الواضح في طبيعة ظروف عمل الفئتين(٤) . بالاضافة الى ذلك عمدت هيئة المستشارين البريطانيين العاملة في الوزارات العراقية بموجب

---

(١) يوسف اسماعيل، انقلاب ٢٩ تشرين الاول، بغداد ١٩٣٦، ص ٥٥.

(٢) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، الفقرة ٥٧، محمد صالح القزاز، ص ٧٠.

(٣) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٢٩ و ١ ص ١.

(٤) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ١٩.

صك الانتداب، وضع عمل النقابات تحت ادارة وسيطرة وزارة الداخلية، للحد من النشاطات التي قد تبدر عن التيارات العمالية، مما يوضح بجلاء ان السلطات الحكومية والمستشارين البريطانيين، كانوا ينظرون الى عمل النقابات العمالية بعين الريبة والشك[١] . وعلى الرغم من التأكيدات التي ركزت عليها جمعية اصحاب الصنائع والحرف التي تأسست في ٢ تموز ١٩٢٩، وبشخص رئيسها محمد صالح القزاز ونائبه سيد احمد سيد محمد، بان لادخل للجمعية بالسياسة، وان حل اعمالها منوط بحقوق العمال وتنظيم شؤون العمل[٢] . الا ان السلطات الحكومية لم تدع امور العمال تسير وفق ميول ورغبات الممثلين الرسميين للحركة النقابية، حيث عمدت وباجراآت سرية لشق وحدة العمل النقابي، عن طريق رعايتها لجمعية عمال الميكانيك، بعد حل جمعية ارباب الصنائع خلال احداث عام ١٩٣١، الا ان النشاط الذي بذله محمد صالح القزاز وزملائه من العمال، فوت على السلطة الفرصة، من خلال تمكن القزاز من الحصول على ثقة اعضاء الجمعية وتمكنه من الفوز برئاسة الجمعية في انتخابات ٢٦ نيسان ١٩٣٢[٣] .

تعرض العمل النقابي الى موقف السلطات المتشدد، حتى تعرضت النقابات الى الغلق نتيجة لاتهامها بالعمل في الشؤون السياسية. حتى ان جمعية اصحاب الصنائع وجمعية عمال الميكانيك ونقابة اتحاد العمال. كانت قد تعرضت للغلق وبالتعاقب حتى عام ١٩٣٣، وكانت ادارة التحقيقات الجنائية المركزية التابعة لمديرية الشرطة العامة، قد اوصت برفض الطلب المقدم من قبل محمد صالح القزاز وسلمان علي الحداد وعبد الحسين الحاج علي وعبد الوهاب السعيد وعبد الرزاق الجدة، الى وزارة الداخلية في ٤ نيسان ١٩٣٥. لاتهامها اياهم بالعمل بالسياسة والطائفية والاخلال بالامن العام. وخضوع مقدمي الطلب المطلق لاهداف وغايات، محمد صالح القزاز، الذي يعمد الى التستر باعمال جمعيات العمال، من اجل تغطية عمله السياسي، على حد تعبير ادارة التحقيقات[٤] . واذا ماكان موقف جهاز الشرطة بهذه الحدة من مسألة تأسيس النقابات فان وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي قدم في عهدها طلب التأسيس، كانت قد اقدمت على تشريع قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وبجهود واضحة من وزير داخليتها رشيد عالي الكيلاني[٥] . بعد ان

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٧٨١ و ٧ ص ١٠.

(٢) حميد جاعد، الحركة النقابية في العراق، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٤، ص ١٦.

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي، الاضراب العام سنة ١٩٣١، افاق عربية، ايار ١٩٧٩، ص ٧٥.

(٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ١٠١١١/و ٤ ص ■ مديرية الشرطة العامة في ١٩٣٥/٥/٦.

(٥) رزاق ابراهيم حسن، الحركة النقابية، افاق عربية، المصدر السابق، ص ٢٢.

كانت القوانين العثمانية، هي السارية في تنظيم علاقة العامل الاجير برب العمل، الا انه من الجدير بالاشارة هنا الى ان الحكومة بدأت بدراسة مشروع قانون العمال منذ عام ١٩٣٢[١] .

كان لاهمال الحكومة شؤون العمال، اثره الواضح في توجه تلك الفئة للتعبير عن الحيف الذي نالها، من خلال اشهارها لسلاح الاضراب في وجه ارباب العمل. ومن المفيد هنا ان نشير الى ان الاضرابات قد ظهرت بوادرها في المؤسسات التي يملكها رأس المال الاجنبي-البريطاني على درجة الخصوص. اذ قام عمال ميناء البصرة بالاضراب عن العمل في عام ١٩٢٤[٢] . فيما اعلن عمال السكك الحديدية في الشالجية احدى ضواحي بغداد عن الاضراب عام ١٩٢٧، طالبوا فيه باطلاق حرية العمل النقابي، ووضع تشريع لقانون العمال[٣] . واذا ماكانت الاضرابات قد توجهت في مطالبها ومواقفها نحو ارباب العمل، فان تطورا لاحقا، شهدته الاوضاع السياسية في العراق، قد اسفر عن موقف شعبي عام ازاء السلطة وقراراتها، تمثل بالاضراب العام أو اضراب رسوم البلديات عام ١٩٣١. و لم يكن هذا الاضراب بالحدث العابر، أو مثل موقف فئة معينة بالقدر الذي، اجتمعت فيه الارادة الشعبية في مواجهة السلطة. وتعود جذور المسألة الى المحاولات التي بدأت الحكومة ببذلها من اجل رفع الضريبة على اصحاب الحرف والمهن، بسب زيادة الضغط على الحكومة، نتيجة للآثار المنبثقة عن الازمة الاقتصادية العالمية "١٩٢٩-١٩٣٣"[٤] ، حتى انها عمدت الى تسريح عدد من الموظفين الاجانب والوطنيين من اجل تقليص النفقات ومواجهة العجز المحتمل في الخزينة[٥] . واذا ماكانت الحكومة قد عمدت الى اجراآت مواجهة الازمة، فان مؤسسة السكك الحديدية "ذات الادارة البريطانية"حاولت استغلال الموقف،لتسريح عدد من العمال العراقيين من وظائفهم، في حين اغفلت الطرف عن المستخدمين الاجانب[٦] .

باقدام الحكومة على تنفيذ قانون رسوم البلديات في الثاني من حزيران ١٩٣١، بدأ الرأي العام العراقي يعبر عن رفضه وتبرمه بهذا الاجراء، وقد ادت الاحزاب الوطنية دورا هاما وبالغا في التهيئة للاضراب، من خلال الاتصالات مع جمعية اصحاب الصنائع والتنسيق معها. حتى بدأ الاعلان عنه في الخامس من تموز ١٩٣١، حيث عم الاضراب جميع المحال التجارية،وامتنع عمال الخدمات عن اداء اعمالهم

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٧٨٥ و ٨ ص ٢٥.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٩٨.

(٣) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ١٩.

(٤) جريدة البلاد "بغداد"، ٦ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٥) محاضر مجلس النواب، الجلسة الثانية والاربعون، اجتماع سنة ١٩٣٠، السبت ١٤ اذار ١٩٣١، ص ٥٥٩.

(٦) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ٧ ص ٧، المركز العام لجمعية اصحاب الصنائع في العراق ١٩٣١/٤/٢٦.

وغدت مدينة بغداد يكتنفها الصمت[١] . وقد حمل البعض مزاحم الباجه جي الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، مسؤولية صدور هذا القانون والبدء بتنفيذه[٢] . والملفت للنظر ان الاضراب اخذ مظهرا احتجاجيا من قبل الشعب في وجه الحكومة. حتى ان فئات الشعب لم يتضايقوا أو يعبروا عن امتعاضهم، جراء غلق الاسواق وانعدام الاسواق، بل حرصوا على الاكتفاء بما لديهم من اجل انجاح الاضراب واحراج مركز الحكومة. والواقع ان التنسيق الذي ظهر بين جمعية اصحاب الصنائع وحزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي، كان له ابلغ الاثر في توسيع رقعة الاضراب، حتى شمل بالاضافة الى بغداد مدن بعقوبة والموصل والفلوجة والحلة والكوفة وكربلاء والنجف والكوت والناصرية وسوق الشيوخ والبصرة[٣] .

ونتيجة لجدية الاضراب واستمراره، عمدت الحكومة الى توجيه الدعوة الى انهاء الاضراب من خلال الصحف[٤] ، الا ان الدعوة ذهبت ادراج الرياح. و لم يعرها احد اي اهتمام. فيما عمد الحزبان المتآخيان "الاخاء الوطني–الحزب الوطني العراقي" برفع مذكرة الى نائب الملك، بسبب سفر الملك الى تركيا. تضمنت التعبير عن اعجابها وتقديرها لالتزام الشعب بالامن والنظام والمحافظة على الهدوء. الا انها لم تخف تبرمها بتصرفات رجال الشرطة، الذين اقتحموا بنايات الاحزاب، وعمدوا الى ضرب المعتصمين بها بالسياط، "ومن الغريب ان يشترك مدير الشرطة اللواء بنفسه في الوقايع "الوقائع" المؤسفة" واعتقال مجموعة من المواطنين وزجهم بالتوقيف. و لم يخف الحزبان احتجاجهما على الكتاب الموجه من قبل متصرفية لواء بغداد، واحتوائه على "عبارات مخالفة للاداب المتبعة في مخاطبة الهيئات السياسية"[٥] .

تعرضت الحكومة الى احراج موقفها، نتيجة لاستمرار الاحزاب، وعليه عمدت الى سياسة الاعتقال، لاسيما الاعضاء المنتمين الى حزبي الاخاء والوطني، فقد تم اعتقال عدد من اعضاء فرع الحزب الوطني في ديالى، بعد ان قدموا الى بناية المتصرفية، بناء على دعوة من المتصرف للوقوف على مساعي الحكومة حول ماتم من اجراآت في موضوع قانون رسوم البلديات. فيما تم اعتقال ثمانية اعضاء من الحزب الوطني في سامراء، و لم تكتف الحكومة بذلك، بل وضعت حراسا من رجال الشرطة على المدخلين الرئيسيين لحزبي

---

(١) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية، المصدر السابق، ص ١١٠. شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة اضراب بغداد ١٩٣١، مطبعة العمال المركزية، بغداد ١٩٨٧، ص ٤٧.

(٢) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨–١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص ٥١.

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي، الاضراب العام سنة ١٩٣١، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٤) جريدة الاخبار، ٩ تموز ١٩٣١.

(٥) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١١ ص ١٢، كاتم اسرار حزب الاخاء الوطني والمعتمد العام للحزب الوطني العراقي، ٧ تموز ١٩٣١.

الاخاء والوطني العراقي. كما اصدر وزير الداخلية امرا، باغلاق جمعية اصحاب الصنائع واعتقال رؤسائها[١] . وكان رئيس حزب التقدم، قد رفع مذكرة الى نائب الملك، طالب فيها بضرورة تدخل البلاط الملكي في حل الازمة، مشيرا الى "مالدوام هذه الحالة من الاضرار المادية والمعنوية بعامة الاهلين على اختلاف طبقاتهم ولايبعد ان يتفاقم الامر ويتسع الخرق من وقوع ما لاتحمد عقباه"[٢] .

حاولت بعض عناصر المعارضة استثمار احداث الاضراب وتوجيهها لصالحها، ويتجلى هذا الامر بوضوح في موقف ياسين الهاشمي من وزارة نوري السعيد. حيث حاول ان يفرض الرأي القائل بان لامفاوضات مع الحكومة ما لم يقدم السعيد استقالته. وبتصاعد حدة الاضراب، عاد نوري السعيد من خارج القطر في الخامس عشر من تموز لمواجهة الاحوال المضطربة، والحد من طموحات المعارضة[٣] . حيث عمد في اليوم التالي الى جمع اعضاء وزارته لاصدار المرسوم رقم ٩٠، الذي اعتبره الحزبان المتآخيان اجحافا بحقوق الاهالي وانتهاكا لحرياتهم. ومخالفة صريحة لاحكام القانون الاساسي. وكان الانتقاد منصبا على المادة المتعلقة بمراقبة المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية. وتساءلت المذكرة "اذ كيف يؤمن على بقاء مجتمع لم تطمئن افراده من كتم اسرارها فيه. ولذلك قد ايدت جميع الدول المتمدنة مبدأ كتم المراسلات وصيانتها بقوانينها الاساسية"[٤] .

كان للموقف الذي ابداه الحزبان المتآخيان حول قضية الاضراب العام، ان عمدت وزارة نوري السعيد، على تضييق الخناق حولهما. حتى ان الحزبان عبرا عن امتعاضهما من موقف الحكومة في المذكرة المرفوعة الى نائب الملك،حيث الاشارة، الى ان الاجراآت الصارمة لابد ان ينتج عنها: "ابعاد الامة عن الحكومة وتوليد اعتقاد بان الحكومة ليست بالهيئة المكلفة بالمحافظة على مصالح الامة والساعية لخيرها وانما هي خصم قدير يدبر المكايد "المكائد" لها للفتك بها"[٥] . وكان اصل الاحتجاج قد تلخص في اقدام مدير شرطة بغداد ومجموعة من افراد الشرطة، باقتحام المركز العام للحزب الوطني العراقي. ومصادرة بعض الوثائق الخاصة بالحزب. بعد ان تم اخراج هيئة الحزب من محل الاجتماع، من قبل رجال الحكومة

---

(١) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٣ ص ١٤، الحزب الوطني العراقي، ١٠ تموز ١٩٣١.

(٢) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٢ ص ١٣، رئيس حزب التقدم، ١٣ تموز ١٩٣١.

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره، المصدر السابق، ج ٢ ص ١٤٢.

(٤) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٥ ص ١٦، المعتمد العام لحزب الاخاء ومعتمد الحزب الوطني، ١٨ تموز ١٩٣١.

(٥) د.ك.و، الملفة ٣١١/١٢٠٥ و ١٩ ص ٢٢، حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي، ٢٤ ايلول ١٩٣١.

والشرطة. "وتهديدهم الهيئة باستعمال القوة ضدهـا وانفرادهـم في محل الاجتمـاع واستيلائهم علـى جميـع اوراق الحزب"(١) . بالاضافة الى ذلك قدمت السلطة الدعم لبعض الجمعيات، كبديل عن جمعيـة اصحـاب الصنائع التي اغلقتها الحكومة. وقد حاول عبد الرزاق السامرائي المعتمد العام لجمعية العمال العراقيـة، تـبرير موقف الحكومة في غلق جمعية ارباب الصنائع، بدعـوى مخالفتهـا لنظامهـا الاساسـي والداخلي. وامعانـا في التقرب من الجهات الحكومية، طلب المعتمد العام للجمعية من الملك فيصل الاول، الموافقة على رئاسة هيئـة الاشراف على الجمعية(٢) .

ساهمت الحركة النقابية العمالية في بلورة الاتجاهات الشعبية في تحديد موقفها، ازاء الاستغلال الذي كانت تمارسه الشركات الاجنبية التي حاولت السيطرة على المشاريع ذات الاثر المباشر بحياة الشعب، ويأتي اضراب مقاطعة شركة كهرباء بغداد عام ١٩٣٣، وبجهود واضحة من قبـل اتحـادات نقابـات العمـال، في سياق المواقف الواعية الهادفة الى تقليص دور الرساميل الاجنبية في السيطرة على مقاليد الامـور. الا ان هـذا الوصف، لايعني ان الحركة النقابية العمالية، كانت وحدها في المواجهة، فالدعم الذي كانت تلقاه مـن قبـل احزاب المعارضة الوطنية، كان له ابلغ الاثـر في تحديـد الاتجاهـات وبلورتهـا بالاتجاه السـليم(٣) . وكـانت النقابة قد وجهت مذكرة في ٣ تشرين الاول ١٩٣٣ الى وزير الاقتصاد والمواصلات ووزير الداخلية ومدير شركة الكهربـاء، طـالبت فيه بتخفيـض سـعر الوحـدة الكهربائيـة. ولمـا كـان موقـف الشـركة المماطلـة والتسويف، عمدت الى تحديد يوم الخامس من كانون الاول، لاعـلان مقاطعـة الشـركة. وبعـد يومـين مـن الاعلان، حاولت وزارة جميـل المدفعي الاولى "٩ تشرين الثـاني ١٩٣٣-١٢ شـباط ١٩٣٤" التدخـل في الموضوع عـن طريـق التفـاهم مـع الشـركة. الا ان النتـائج الـتي حصلـت عليهـا الحكومـة، لم تكـن مقنعـة للمضربين. مما حدا بوزير الداخلية لاصدار اوامره بالقاء القبـض علـى زعمـاء النقابـة في ٢٥ كـانون الاول ١٩٣٣ واغلاق النقابة في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٤. وهنا لابد من الاشـارة الى النفـوذ الـذي كـانت تمارسه الشركات الاجنبية، فحين تم ابعاد اعضاء النقابة الى مدينة كركوك، اعلن مدير شـركة النفـط عـن احتجاجه على بقائهم في المدينة مدعيا ان وجودهم سيخلق بلبلة في اوسـاط العمـال التـابعين للشـركة، مما حدا بالحكومة، الاذعان لارادة المدير البريطاني، وترحيلهم الى مدينة السليمانية(٤) . ولابد مـن الاشـارة الى

---

(١) د.ك.و، الملفـة ٣١١/١٢٠٥ و ١٩ ص ٢٣، حـزب الاخـاء الوطـني والحـزب الوطـني العراقـي، ٢٤ ايلـول ١٩٣١.

(٢) د.ك.و، الملفـة ٣١١/١٢٠٥ و ٢٣ ص ٢٨، جمعيـة العمـال العراقيـة، ٩ تشـرين الثـاني ١٩٣١.

(٣) سـعاد خـيري، المصـدر السـابق، ص ٢١.

(٤) محمـد حسـن الزبيـدي، نـاجي شـوكت رأي نـافذ في السياسـة العراقيـة، المصـدر السـابق، ص ٦٣.

المساهمة الناشطة والفاعلة التي بذلتها النخبة المثقفة في الوقوف صفا واحدا مع النقابة والالتزام النموذجي، الذي بدت عليه بغداد في تطبيق الارادة الشعبية في وجه الاستغلال البشع الذي كانت تمارسه الرساميل الاحتكارية في البلاد(١) .

تمكن العمال من لفت الانظاراليهم، لاسيما بعد اضراب عام ١٩٣١، حتى ان بعض السياسيين، وجدوا فيهم قوة لايستهان بها، اذا ماتم التحالف معها في سبيل الضغط على الحكومة. وفي هذا حاول ياسين الهاشمي مفاوضة جمعية اصحاب الصنائع لدمجها مع حزب الاخاء، الا ان مفاوضاته هذه باءت بالفشل، نتيجة لعدم امكانية التوفيق بين مطالب العمال والافكار التي يحملها رجال حزب الاخاء، المؤلفين من الملاك والشيوخ(٢) . اما الملك فيصل، فانه من جانبه لم يغفل عن ذكر العمال في خطاب العرش الذي القاه في مجلس النواب، حيث اشار قائلا: "لقد عنيت حكومتنا بحالة العمال الاجتماعية، ولهذا الغرض ارسلت وفدا من قبلها الى جنيف لزيارة مكتب العمل الدولي، وستوضع لائحة قانونية لصيانة حقوق العمال وترفيه احوالهم المادية والادبية"(٣) . والواقع ان اشارة الملك هذه، لم تكن لتخلو من محاولة لتطمين رغبات قادة العمال، الذين عبروا عن مطالبهم بكل قوة وجرأة: والتي استندت في رفضها لقانون رسوم البلديات على؛ الغاء الرسوم المستحدثة في القانون المذكور وتخفيض الرسوم السابقة بالنظر لقلة الكسب، وايجاد حل مرض لتسوية مطاليب العمال، واحلال العاطلين منهم محل الاجانب في الشركات(٤) . اما الموقف العمالي الذي تم اتخاذه ازاء شركة الكهرباء عام ١٩٣٣، فكان قد استند الى ضرورة التوجه نحو سلاح الاضراب وحشد جميع القوى للتكاتف والتآزر في سبيل الحصول على المطالب المشروعة، مع التنبه الى التجارب الاخرى، واعتمادها كدروس. اذ اشار البيان العمالي الذي نشرته الصحافة العراقية في ٣ كانون الاول ١٩٣٣: "لقد قمتم منذ بدء الدعوة الى المقاطعة بما يسجل لكم بمداد الفخر والاعجاب، والان نأمل منكم ان تكونوا كالبنيان المرصوص في العاصمة، حيث الامة لاتستطيع ان تسترجع ما اغتصبه الاجنبي الا بالتآزر والتضامن، وهؤلاء اخواننا السوريون، لما وجدوا انفسهم مغبونين من شركة الكهرباء لم يرو سلاحا اقوى من المقاطعة، فثابروا عليها الى ان نزلت الشركة عند مطاليبهم"(٥) .

---

(١) جريدة ابو حمد "بغداد"، ١٥ كانون الاول ١٩٣٣.

(٢) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١، الدورة الانتخابية الثالثة، ص ٢.

(٤) عبد الرزاق عبد الدراجي، ص ٣٠٨.

(٥) نفس المصدر، ص ص ٣٥٢-٣٥٣.

الخاتمة :

على الرغم من سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية، والسكونية التي عمت المجتمع العراقي الا ان هذا الامر لم يكن ليشكل عائقا، ازاء بروز دور المنورين، الذين تمكنوا من التعبير عن افكارهم وتصدروا نحو اداء دورهم في تغيير الاوضاع وتحريكها، فكانت مساهماتهم الفكرية من العوامل التي اسهمت في تحفيز الاذهان للتطلع الى الامام. و لم يتخلف مثقفو العراق عن المشاركة الجادة في ارساء قواعد النهضة على اسس علمية سليمة. فاتجهوا نحو النهل من مختلف التجارب والافكار، وعمدوا الى الافادة من التطورات السياسية التي هدتها المنطقة، ان كان في قيام الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ او عهد الاحتلال البريطاني المباشر. فالجهر بالرأي والمطالبة بالحقوق الدستورية وتغيير الاوضاع، كان المطلب الذي ماانفك ينادي به المنورون. فيما زيدت عليه طروحات جديدة ابان عهد الاحتلال البريطاني، تمثلت بالحرية والاستقلال ورفض الوجود الاجنبي.

تبلورت المفاهيم السياسية عبر جملة من المؤثرات، فكانت ثورة العشرين ذات اثر مباشر في تحفيز الاذهان نحو اهمية انهاء الوجود البريطاني، الذي جاء يحكم البلاد بالقوة وينهب خيراتها. وبالمقابل افرزت المواجهة عقم اسلوب البطش والعسف والقوة، اذا ماقابلها صدق الايمان والاصرار على تحقيق الاهداف الكبرى. والواقع ان الاهداف والغايات يمثلان العهد الثابت للمواجهة الحاسمة. حتى كانت ثورة العشرين ذات صدى واهمية في الفكر السياسي العراقي. اما الصحافة والتعليم فكان لهما الاثر الفاعل في تنوير الاذهان وفتح الافاق للتفاعل مع الاحداث بموضوعية، وبالفعل اشارت احداث حقبة الدراسة الى تنامي دور الطلبة العراقيين، في ارساء دعائم الحرية الفكرية وتحديد المواقف الوطنية، من خلال المساهمة الجادة في الاحداث التي المت بالبلاد.

انشغلت الاحزاب السياسية في اتجاهات التعبير، نحو تعميق الولاء للجماعات المتنفذة، ودعم خطواتها. حتى ان هذه الفعالية جرت الاحزاب، نحو هوة الانتماءات القبلية والدينية والعرقية. حتى كانت الحزبية تمثيلا للمصالح والاتجاهات الخاصة، فيما تراجعت جدية الطروحات الفكرية. وتصدرت الواجهة الشعارات المرحلية والافكار الخاصة بالاحداث الاكثر حضورا في الحياة السياسية. وعليه كانت العزلة من ابرز السمات التي دفعت الحياة الحزبية، وجعلت انشطتها وتوجهاتها تصب في فلك مصالح فئة خاصة.

حتى ان الاحزاب التي ظهرت في فترة مابين الحربين، لم تمثل في تقاليدها وعلاقاتها وتنظيماتها، سوى التعبير عن اهداف مجموعات خاصة، تآلفت بحكم علاقاتها السابقة. وهكذا لم يبرز للعيان اي تطور، بل بقيت المواقف السابقة ذاتها، فيما تحكمت الشللية ومراكز النفوذ في بروز هذه الفئة او تلك، على حساب المصالح العامة.

تمثلت الافكار السياسية المتداولة برد الفعل. حتى كانت المواقف لاصادرة عن الجهات الرسمية، او حتى الشعبية في طرح الافكار المتعلقة بالظروف المحيطة، فالمعالجة الانية كانت هي السمة الطاغية على الفكر السياسي في العراق. واذا مابرزت بعض اتجاهات التفكير السياسي، فانما كانت تتوجه نحو تقليد بعض التجارب الفكرية، ومحاولة غرسها في العراق. وعلى هذا نجد ان الجهود التي بذلتها بعض الجماعات الفكرية، كالاهالي على سبيل المثال قد تحددت تطلعاتها وفاعليتها، ضمن نطاق جماعة من الافراد الذين تم لقاؤهم، حول افكار تم المناداة بها، بل وتم استخدامها من قبل بعض الجهات لامرار مراميها واهدافها. ولعل تجربة الحكم العسكري، التي برزت في اعقاب انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، تعد خير مثال على ذلك، حتى كان الانقطاع قد ظهر للوجود، بشكل سريع ومتوقع، لاسيما وان الاختلاف في الاهداف كان واضحا بين الفريقين.

حددت النظرة الى نظام الحكم جملة من المعطيات، كان الابرز فيها، النفوذ وقوة التأثير لدى الجهة التي تمتلك ناصية صنع القرار. فالملك فيصل الاول كان قد اضطلع بدور فاعل ومميز في بناء الدولة العراقية الحديثة. فيما كان للوزارات والبرلمان والنخبة العراقية والجيش، دور هام واكيد في ارساء قواعد نظام الحكم. الا ان هذه الاهمية والمكانة، لم تكن لتمنع من ظهور الافكار والاراء المعارضة للنهج الرسمي الذي تبنته الدولة. فكان للمثقفين والمنورين وبعض الفئات الشعبية، التي نالها الاهمال وسوء الادارة، ان رفعوا اصواتهم المعارضة، مطالبين بضرورة تغيير الاوضاع والنهوض بالبلاد، من حالة الاخطاء التي كانت تدور في فلكها بعض الجهات الرسمية.

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

وثائق دار الكتب والوثائق:

ملفات البلاط الملكي:

	رقم الملفة	العنوان	
–	١٦٠	كتبة والصحف	١٩٣٩/٧/٢٤-٣٩/١/١٨
–	٣٧٧		
–	٣٧٩		
–	٣٨٠		
–	٩٥٢	اتفاقية تنقيح الكتب	١٩٣٨/١٠/٢٦-١٩٣٧/٣/٩
–	٩٧٣	ؤتمرات الموسيقية	١٩٣٢/٣/٣٠-١٩٣١/١٢/١٢
–	٩٧٤	ؤتمر النسائي العربي	١٩٣٩/٩/١٩-١٩٣٢/٨/٣١
–	٩٧٥	مؤتمر اوتاوا للتجارة	١٩٣٢
–	٩٨٣	قصاصات الصحف الاجنبية	١٩٣٢/٢/١٥
–	١٠٦٠	طبوعات والصحف	١٩٢٨/٩/٢٦-١٩٢٣/٦/٢
–	١٠٦٦	طبوعات والصحف	١٩٣٩/٧/٢٤
–	١٠٦٧	ذاعة اللاسلكية	١٩٣٨/٦/٢٣
–	١١٥٧		
–	١٢٠٤	حزاب السياسية	١٩٣٠/١٠/١٢
–	١٢٠٥	حزاب السياسية	
–	١٢٠٦	حزاب السياسية	
–	١٢٢٩	تفرقة	١٩٣٠-١٩٢٦
–	١٣٤٩	ضريبة مقاطعات لواء الغمارة	١٩٣١
–	١٤٠٣	التقارير المالية والاقتصادية	١٩٢٤-١٩٢٣
–	١٤١٠	التقارير المالية والاقتصادية	

ـ	١٤١٢	التقارير المالية والاقتصادية	١٩٢٨-١٩٣٢
ـ	١٧٨١	العمال ومايتعلق بهم	١٩٣١
ـ	١٧٨٥	العمال ومايتعلق بهم	١٩٣٢
ـ	١٨٥٦	سياسة التعليم	١٩٢٤/٢/٥
ـ	١٨٨٣	ـدارس الاميرية	١٩٢٤
ـ	٢٠٢٧	جامعة آل البيت	١٩٢١/١/٤
ـ	٤٥٤٦	العصبة السياسية الوطنية	١٩٢٤/١٢/١٨

وثائق وزارة الداخلية غير المنشورة:

ـ	٩٨٩١	نادي الفيحاء في البصرة	١٩٣٩/١/١١
ـ	٩٨٩٢	النوادي والجمعيات في الديوانية	١٩٣٥
ـ	٩٨٩٦	منتدى النشر في النجف	١٩٣٥
ـ	٩٩٠٤	فرقة النهضة التمثيلية-بغداد	١٩٣٦
ـ	٩٩٠٩	عية البعثات العلمية	١٩٢٩
ـ	٩٩٢٠	ـمعية العراقية الاميركية العلمية	١٩٣٣/١٢/٢٧-١٩٥٥/٨/١٣
ـ	٩٩٢٧	نادي المعلمين	١٩٢٦/١/١٢
ـ	٩٩٣٦	نادي الثغر في البصرة	١٩٣٥
ـ	٩٩٤٦	عية رابطة التربية الحديثة	
ـ	٩٩٥٤	عية التعاون الفكري	
ـ	٩٩٦٥	نادي الكاظمية	١٩٣٧
ـ	٩٩٧٠	ـاعة عكاظ	١٩٣٨
ـ	٩٩٨٤	نادي الوفاق العربي	١٩٣٩
ـ	١٠١١١	نقابة اتحاد العمال	
ـ	١٠١١٩	ـمعية الخيرية الاسلامية	
ـ	١٠٢٥٨	نادي الموسيقى العراقي	١٩٢٩
ـ	١٠٢٩٩	نادي البنات البغدادي	١٩٢٩
ـ	١٠٤٣١	الناشئة الاسلامية	١٩٣٤
ـ	١٠٤٦٠	نادي الفتاة العراقية	

- ١٠٤٦١ نادي المعلمـات

مركز محفوظات المركز الوثائقي لثورة العشرين في مدينة النجف الاشرف:

- ملفـة ٤
- ملفـة ٦
- ملفـة ٨
- ملفـة ١٢
- ملفـة ١٤
- ملفـة ١٦
- ملفـة ١٧
- ملفـة ١٨
- ملفـة ١٩
- ملفـة ٢١
- ملفـة ٢٣
- ملفـة ٢٦

وثائق غـير منشـورة متفرقـة:

- محفوظات مستودعات وزارة الداخلية، دائرة المفتـش الاداري، العـدد ٢٣٥، ٢٢ تشـرين ثاني ١٩٣٢.
- وزارة الداخلية، تسلسل رقم S/١/٤ ، رقم ٤٩ ملفة الانتخابات والعشائر.
- البلاط الملكي، ٣/٦/ب محفظة ٩ رقم ٥٥، برقية قبائل الفرات الاوسط الى الملـك فيصـل الاول.
- البلاط الملكي، ملفة ج/٩ ورقة ٧٧، من السعدون الى المنـدوب السـامي البريطـاني، ٩ كانون ثاني ١٩٢٦.
- البلاط الملكي، ملفة ٣/٦ب سنة ١٩٢٢، ص ٥٥.
- البلاط الملكي، الملفة د/٦/٣ ورقة ٦، الحركات العسكرية في الفرات الاوسط.
- البلاط الملكي، اضبارة ٢٩ ورقة ٢٦ من فيصل الاول الى المندوب السامي البريطاني، ٢٠ اب ١٩٢٢.

– البلاط الملكي، الملفة د/٦/٢ ورقة ١٢، انتخابات المجلس التأسيسي.

- **Foreign Office F.O.:**
- F.O. 371-148-2490- The Influance of the Railway on British intreit, part V. Board of Trade memoreandum, June 1905.
- F.O. 371-75074, Further Growth of Nationalist Movement 1908-1914.
- F.O. 371-7574, The History of the Arab Nationalist Movement and the Originis of Arab league.
- F.O. 371-43407.XM07739, File No. 603, London Documents, Arab Aims.
- F.O. 371-4307.XM07739, Education.
- F.O. 371-5076, Mesopotamia Police, Report No. 21, 22 May 1920.
- F.O. 371-5078, Mesopotamia Police, Report No. 24, 17 July 1920.
- F.O. 371-12259-3881, Nation Internal Situation Iraq by High Commissioner, 27-6-1927.

- **Colonial Office C. O.:**
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Talib Mushtaq.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, From Klark kir to Mr. Eiden, Baghdad, 10 January 1936.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Hamdi Ibn Abdul Wahab Ibn Haji Mahmod Pachaji.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Amin Charchafji.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Haji Kadhim Hashimoff, July 1932.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Ahmed Al Shaikh Daud.

- C.O. 730-150-68568XMO8533, Maulud Pasha Al-Mukhlis.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Hussain Afnan.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Faiq Ibn Abdul Razaq Al Munir.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Fakri Al Din Jamil Zadah.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Dr. Naji Al Assil.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Hanna Khaiyat.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Yusuf Ghanimah.
- C.O. 730-150-68568XMO8533, Muhammad Fadhel Al-Qazaz.
- C.O. 730-4360034, From Dobbs to Dvonshire, 22 November 1923.
- C.O 730-176-96511XMO8533, Baghdad, 5 May 1932.

- الوثـائق المنشـورة:

- احمد فهمي، تقرير حول العراق، المكتبة العصرية، بغداد ١٩٢٦.
- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة د. عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٥٨.
- تقرير المعارف لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤،بغداد ١٩٣٤.
- العراق في الوثـائق البريطانيـة ١٩٠٥-١٩٣٠، ترجمـة فـؤاد قزانجـي، دار المـأمون، بغـداد ١٩٩٠.
- العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، ترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، بغداد ١٩٨٣.
- قرارات مجلس الوزراء، تشرين اول-كانون اول ١٩٢٢ "سري"، مطبعة الحكومة.
- مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم "الدستور"، ترجمة نوفل عبد الله نوفل، بيروت ١٨٨٤، الجزء الثاني.
- نادي المثنى بن حارثة الشيباني، النظام الداخلي، مطبعة الفرات، بغداد ١٩٣٥.

- محاضر مجلس النـواب:

- مذاكرات المجلس التأسيسي ١٩٢٤، بغداد لاتاريخ ج ١.
- مذاكرات المجلس التأسيسي ١٩٢٤، بغداد لاتاريخ ج ٢.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٥.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٦.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب لسنة ٢٩-١٩٣٠.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٣.
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٦.

- **محاضر مجلس الاعيان:**

- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٥.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٩.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣١.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ٣١-١٩٣٢.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٢.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٣.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٨.
- محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٩.

Administration Report:

- Administration Report of the Baghdad Wilayat 1917, India 1918.
- Report Administration for 1918 in Mesopotamia, vol. 1.
- Report on Iraq Administration 1920-1922, London 1923.
- Report on Iraq Administration, April 1922-March 1923, London 1924.
- Report on the Administration of Iraq for the year 1927, London 1928.
- Report on the Administration of Iraq for the year 1928,London 1929.
- Special Report, on the progress of Iraq during the period 1920-1931, London 1931.

Another Documents:

- Abstract of Intelligence, paragraph 1058, 14 December 1932.
- Paul Manro, Report of the educational inquiry, Baghdad 1932.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

- حمدان خضر سالم، الصحافة الهزلية في العراق ١٩٠٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩٠.
- رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٧٧.
- صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٣.

- عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة ١٩٧٠.
- عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ٢٢-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٧.
- عبد النافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٣.
- علي نشمي حميدي، ساطع الحصري ودوره القومي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٩٠.
- غانم محمد صالح عبد الله، النظام السياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧١.
- فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩.
- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٩.

Thesis in English language:

- Amin, Mudhaffar Abdulllah, Jama'at Al Ahali 1932-1946, Thesis submitted to the school of oriental studies at the University of Durham, Doctor of Philosophy, April 1980.
- Al-Adhami, Mohamed, Political Aspect of the Iraqi Parlament and Election Processes 1920-1932, Ph.D, Thesis, London University 1978, Unpublished.
- Al-Qaysi, Abdul Wahab Abbas, The Impact of Modernization on Iraq, Socity during the Ottoman Era: A study of Intellectual .Development in Iraq 1869-1917, A dectoral thesis submitted to University of Mechigan 1958, unpublished.

الكتب العربية والمترجمة:

- ابراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٧.
- ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، البصرة ١٩٨٢.
- ابراهيم خليل أحمد، حركة التربية والتعليم والنشر، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، الجزء الحادي عشر.
- ابراهيم خليل احمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٢.
- ابراهيم الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بغداد ١٩٥٨.
- ابراهيم شريف، الشرق الأوسط دراسة لأتجاهات سياسة الأستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، شركة دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٥.
- ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٧.
- ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
- ابراهيم الوائلي، الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦١.
- الأتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، لمحات من تاريخ الحركة الطلابية والشبابية في العراق، مطبعة دار القادسية، بغداد ١٩٨٥.
- احلام حسين جميل، الافكار السياسية للاحزاب العراقية في عهد الانتداب، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٨٥.
- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠
- أحمد سوسة، حياتي في نصف قرن، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦.
- أحمد طربين، التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث، لا ناشر، دمشق ١٩٧٠.
- احمد فياض المفرجي، الحركة المسرحية في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٥.
- أحمد فياض المفرجي، السينما في العراق، دار الصياد، بغداد ١٩٨٠.
- اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج العربي في البصرة، البصرة ١٩٨٢.
- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١.

- ارسكين، مسز ستورث، فيصل ملك العراق، ترجمة عمر ابو النصر، بيروت ١٩٣٤.
- أسعد محمد علي وحسين قدوري، الموسيقى والغناء، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، الجزء الثالث عشر.
- البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، ط ٣، دار النهار، بيروت ١٩٧٧.
- أمين بن حسن الحلواني، مختصر مطالع السعود، المطبعة الحسينية، بومباي ١٣٠٤ هـ.
- أمين الريحاني، فيصل الأول، ط٢، بيروت ١٩٥٨.
- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، القاهرة ١٩٣٤.
- أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، القاهرة ١٩٣٢.
- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، دار الأنبار، الرمادي ١٩٨٧.
- ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت ١٩٤٩.
- باقر أمين الورد، حوادث بغداد في ١٢ قرن، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٨٩.
- براون، كارل، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧.
- بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط ٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١.
- تاج السر أحمد حمدان، تطور الفكر القومي من خلال العلاقات العربية التركية في الفترة ١٩٠٨-١٩١٤، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٣.
- توفيق السويدي، مذكراتي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٩.
- توفيق السويدي، المعارف في العراق منذ ربع قرن، من كتاب نظرات في معارف العراق، تأليف شيخ العراقين، كاشف الغطاء، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف ١٩٥١.
- توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧.
- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٦٠.

- ثامر عبد الحسن العامري، محمد القبانجي رائد المقام العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧.
- ثامر عبد الحسن العامري، المقام العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠.
- جاك برك، العرب والعلوم الاجتماعية في مائة عام، من كتاب الفكر العربي في مائة سنة، تحرير فؤاد صروف وبنية أمين فارس، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت ١٩٦٧.
- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٦.
- جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن ١٩٨٨.
- جميل الأورفلي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧١.
- جميل الجبوري. نوري ثابت ((حبزبوز)) في تاريخ صحافة الهزل والكاريكاتور في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦.
- جميل الزهاوي، الديوان، دار العودة، بيروت ١٩٧٢.
- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد ود. أحسان عباس، ط ٦، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- حارث يوسف غنيمة، السياسي الاديب يوسف غنيمة، دار الحرية، بغداد ١٩٩٠.
- حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٩٠.
- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥–١٩٤٦، موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٨٣.
- حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨–١٩٣٠، دار اللام، لندن ١٩٨٧.
- حليم احمد، موجز تاريخ العراق، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨.
- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٨٠.
- حميد جاعد، الحركة النقابية في العراق، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٤.

- خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٧٨.
- خلدون ساطع الحصري، الأفكار السياسية ليونس السبعاوي، من كتاب الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- خلدون ناجي معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١ و ١٩٥٢، مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٦، الجزء الثاني.
- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، القاهرة ١٩٥٨.
- خليل كنة، العراق بين أمسه وغده، بيروت ١٩٦٦.
- خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، بغداد ١٩٧٩.
- خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، من كتاب السياسة الأمريكية والعرب، تأليف غسان سلامة وآخرون، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- داودسون، نيجل، العراق أو الدولة الجديدة، ترجمة عجاج نويهض، مطبعة العرب، القدس ١٩٣٢.
- دي غوري، العقيد جرالد، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، دار المثنى، بغداد ١٩٨٣.
- دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن، ترجمة د. اكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.
- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية، بغداد ١٩٧٩.
- رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسية، الدار العربية، بغداد ١٩٨٥.
- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دار الحرية، بغداد ١٩٧٦.
- رجب بركات، جرائد البصرة خلال مائة عام، مركز وثائق البصرة، البصرة ١٩٩٠.
- رجب بركات، الصحافة البصرية بين عامي ١٨٨٩-١٩٧٣، مركز دراسات الخليج العربي في البصرة، بغداد ١٩٧٧.
- رسائل الاهالي الى الشباب، الشعبية، الرسالة الثانية، الجزء الأول في المبادئ السياسية الحديثة. مطبعة الأهالي، بغداد ١٩٣٣.

- مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٨.
- رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في سيرة بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت لا تاريخ.
- رفائيل بطي، الادب العصري في العراق العربي، المطبعة السلفية، مصر ١٩٢٣.
- رفائيل بطي، الصحافة في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة١٩٥٥.
- رفائيل بطي، صحافة العراق، تحقيق سامي رفائيل بطي، مكتبة رفائيل بطي، بغداد ١٩٨٥.
- رفعت الجادرجي، صورة اب، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٥.
- زكي خيري، ملاحظات اولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٤.
- زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٣.
- زكي صالح، موجز تاريخ العراق، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٤٩.
- زهير العطية، فن العمارة، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥،الجزء الثالث عشر.
- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥.
- ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٦، السنة الاولى.
- ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، الجزء الأول.
- سامي رفائيل بطي ((معد))، صحافة العراق نتاج رفائيل بطي، مطبعة الأديب، بغداد ١٩٨٥، الجزء الأول.
- سامي شوكت، هذه اهدافنا من آمن بها فهو منا، مطبعة التفيض، بغداد ١٩٣٩.
- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٦، الجزء الثاني.
- سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ثورة ١٤ تموز، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٠.

- سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٧٤، الجزء الأول.
- سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨.
- سليمان البستاني، عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨.
- سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٢.
- مذكرات سندرسن باشا، طبيب العائلة المالكة في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة اليقظة العربية، ط ٢، بغداد ١٩٨٢.
- سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، جامعة الموصل، الموصل ١٩٩١.
- سيار كوكب الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٩.
- شاكر حسن آل سعيد، الفن التشكيلي، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، الجزء الثالث عشر.
- شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة اضراب بغداد ١٩٣١، مطبعة العمال المركزية، بغداد ١٩٨٧.
- شيرين احسان شيرزاد، لمحات من تاريخ العمارة والحركات المعمارية وروادها، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧.
- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.
- صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، بغداد ١٩٧١.
- صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد ١٩٧٩.
- صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق القطاع الخاص، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٨.
- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق، بغداد ١٩٥٨.
- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة "مذكرات"، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٣.

- صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٧.
- مذكرات الحاج صلاح الفاضل الموح، من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦.
- طارق الحمداني، طبيعة الحركة الفكرية، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، الجزء الحادي عشر.
- طالب مشتاق، اوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، ط ٢، دار واسط، بغداد ١٩٨٩، الجزء الاول.
- طالب مشتاق "عراقي"، ايام النكبة، بيروت ١٩٣٧.
- طه الهاشمي، مذكراتي ١٩١٩-١٩٤٣، تحقيق خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، الجزء الأول.
- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي، بغداد ١٩٥٩.
- عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٤.
- عادل علي عبيد، من احداث عامي ١٩١٨-١٩١٩ عرض موجز، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٨٤.
- عادل كامل، الحركة التشكيلية المعاصرة في العراق مرحلة الرواد، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.
- عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠.
- عباس العزاوي، تاريخ الادب العربي في العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٦٢، الجزء الثاني.
- د. عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢-١٩٤١، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٣.
- د. عبد الاله احمد، في الادب القصصي ونقده، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٣.
- د. عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٥.
- عبد الجبار أيوب، مع الشيوعين في سجونهم، بغداد ١٩٥٨.
- عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي، دار الحرية، بغداد ١٩٧٧.

- عبد الجبار داود البصري، رواد المقالة الأدبية في الادب العراقي الحديث، دار الحرية، بغداد ١٩٧٥.
- عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١.
- عبد الحفيظ محمد، العراق الشهيد، مكتبة الملك طلال، عمان لا تاريخ.
- السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١–١٩٠٨، ط ٢، دار الرسالة، بيروت ١٩٧٩.
- عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠.
- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط ٣، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧.
- عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٥٥.
- عبد الرحمن بن عبد الله السويدي، تاريخ بغداد أو حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، تحقيق صفاء خلوصي، مطبعة الزعيم، بغداد ١٩٦٢، الجزء الأول.
- عبد الرحمن عبد الله السويدي، تاريخ حوادث بغداد والبصرة، تحقيق د. عماد عبد السلام رؤوف، ط ٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧.
- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨.
- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية، ط ٦، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠، الجزء الأول.
- عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٦٤.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية، بيروت ١٩٨٠.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ط ٣، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٧١، الجزء الأول.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط ٢، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٥٧، الجزء الأول.

- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٨.
- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بمطبعة العرفان، صيدا ١٩٣٥.
- عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط ٥، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٨٣.
- عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٥٧، الجزء الثاني.
- عبد الرزاق الحصان، ما العلاج، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٣١.
- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في السياسة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٧٨.
- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤–١٩٢١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٥.
- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨–١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ١٩٥٩.
- عبد الرزاق الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، ط ٣، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٤.
- عبد الرزاق الوهاب، كربلاء في التاريخ، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٣٥.
- السيد عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٦.
- عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي، ط ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط ٥، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨.
- عبد العزيز القصاب، من مذكراتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢.
- عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٧٥.
- عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، بغداد ١٩٣٥.

- عبد الكريم حسون الجار الله، تصدع البشرية، من خلال ويلات الاستبداد والعبودية، عرض تاريخي مصور لأسرار الكفاح السياسي في العراق، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٦٩.
- عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢، الأهلية للنشر، بيروت ١٩٨٧.
- عبد الله حسين، الصحافة والصحف، القاهرة ١٩٤٨.
- عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت ١٩٧٣.
- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٣.
- عبد الله الفياض، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٥٦.
- عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١–١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩١.
- عبد المنعم الغلامي، اسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨–١٩٢٥، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٥٨.
- عثمان بن سند البصري، الوائلي، مطالع السعود في اخبار الوالي داود، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف وسهيلة الجبوري، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٩٠.
- عدنان عبد المنعم ابو السعد، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشاتها حتى عام ١٩١٧، دار الحرية، بغداد ١٩٨٣.
- عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط ٢، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٥.
- عزيز السيد جاسم، جدل القومية والطبقة، مطابع وعي العمال، بغداد ١٩٧٦.
- عزيز علي – حياته سيرته أقواله، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٩٠.
- عقيل نوري الملا حويش، العمارة الحديثة في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧.
- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧.
- علي ابراهيم وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١.
- علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٥٤.
- علي الشرقي، ذكرى السعدون، او تاريخ بطل التضحية والاخلاص، بغداد ١٩٢٩.

- علي الطنطاوي، بغداد مشاهدات وذكريات، دار الفكر، دمشق ١٩٦٠.
- علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٩.
- علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٥.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٨، الجزء الخامس - القسم الثاني.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٦، الجزء السادس - القسم الثاني.
- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، مطبعة دار الحرية، بغداد ١٩٧٨.
- عماد احمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٨٤.
- عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، دار واسط، بغداد ١٩٨٣.
- عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني في فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٢٤، مطبعة الآداب، النجف ١٩٧٥.
- غروبا، د. فريتز، رجال ومراكز القوى في بلاد الشرق، ترجمة. فاروق الحريري، مطبعة عصام، بغداد ١٩٧٩، الجزء الأول.
- مذكرات غلوب باشا، ١٨٩٧-١٩٨٣، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٨.
- فائق بطي، صحافة العراق تاريخها كفاح أجيالها، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد لا تاريخ.
- فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسة في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٧٨.
- فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٧٧.
- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣.

- فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٧.
- فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٢.
- فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ط ٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٦.
- فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٨٩، الجزء الثاني.
- فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الأتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، مطبعة الجمهور، الموصل ١٩٧٥.
- فيصل بن الحسين في خطبة وأقواله، ومضات في سيرة الملك الزعيم مؤسس مملكة العراق ومنشيء الجامعة العربية، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٥.
- الفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأميركانية، بيروت ١٩٣٣، الجزء الرابع.
- فيني دافيد، بترول الصحراء، ترجمة اسماعيل الناظر، المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦٠.
- قدري قلعجي، تجربة عربي في الحزب الشيوعي، ط ٦، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٨٠.
- قصي سالم علوان، الشبيبي شاعرا، دار الحرية، بغداد ١٩٧٥.
- كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، مطبعةالآداب، النجف ١٩٧٢.
- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠.
- كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١.
- كمال مظهر أحمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، دار الحرية، بغداد ١٩٧٠.
- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، مكتبة البدليسي، بغداد ١٩٨٧.
- كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، دار الرشيد، بغداد ١٩٨١.
- كلوفيس مقصود، نحو اشتراكية عربية، دار متيمنة، بيروت ١٩٥٨.

- كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، ط ٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٥.
- كوتلوف، حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، ترجمة سعيد أحمد، وزارة الثقافة والأرشاد، دمشق ١٩٨١.
- لانكلي، كاثلين، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي و خطاب صكار العاني، دار المتنبي، بغداد ١٩٦٣.
- لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في السياسة العراقية، ط ٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٨.
- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في السياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧.
- لتشوفسكي، جورج، الصفوة السياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عادل مختار الهواري، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو ١٩٧١.
- لورنس، اعمدة الحكمة السبعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت لا تاريخ.
- لونكرك، اربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة التفيض، بغداد ١٩٤١.
- لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة الديوان الأميري في دولة قطر، قطر ١٩٧٥.
- مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
- مجيد خدوري، اسباب الاحتلال البريطاني في العراق، مطبعة الشعب، الموصل ١٩٣٣.
- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤.
- مجيد خدوري، عرب معاصرون ادوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة مجيد خدوري، وفيصل نجم الدين الاطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦.
- محسن ابو طبيخ، المبادئ والرجال، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٨.

- محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨.
- محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٠.
- محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، دار الحرية، بغداد ١٩٨٩.
- محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية، بغداد ١٩٨٩.
- محمد مخزوم، ازمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، معهد الأنماء العربي، بيروت ١٩٨٦.
- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٥، الجزء الأول.
- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. أحسان حقي، ط ٦، دار النفائس، بيروت ١٩٨٨.
- محمد عباس الدراجي، صحافة النجف تاريخ وابداع، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٩.
- محمد عبد الفتاح اليافي، العراق بين انقلابين، دار المكشوف، بيروت ١٩٣٨.
- محمد عزة دروزة، العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي، ط ٢، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٨١، الجزء السادس.
- محمد علي كمال الدين، التطور الفكري في العراق، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٦٠.
- محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، مطبعة التضامن، بغداد ١٩٧١.
- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، دراسة تاريخية سياسية، منشورات وزارة الاعلام، بغداد ١٩٧٦.
- محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط ٢، دار اللام، لندن ١٩٩٠.
- محمد مهدي البصير، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦.
- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.
- محمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية سنة ١٩٤١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.

- محمود شكري الالوسي، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تحقيق محمد بهجت الاثري، المكتبة الأهلية، القاهرة ١٩٢٤، الجزء الأول.
- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- محمود العبطة، معروف الرصافي في حياته واثارة ومواقفه، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٢.
- مديرية التوجيه والاذاعة العامة، حقائق في السياسة العربية بحثها مجلس النواب، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٥٥.
- معن خليل عمر، تطور الحياة الاجتماعية، من كتاب حضارة العراق، دار الحرية، بغداد ١٩٨٥، الجزء الثالث عشر.
- منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٨.
- منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسة والاجتماعية والثقافية ١٨٦٩-١٩٢١، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٦٩.
- موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، ط ٢، دار الرشيد، بغداد ١٩٨١.
- مير بصري، اعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، دار الحرية، بغداد لاتاريخ.
- ميرسكي، غيورغي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٧.
- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٣-١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٧٤.
- ناجي شوكت، من اوراق ناجي شوكت، تحقيق محمد أنيس و محمد حسين الزبيدي، مطبعة الجامعة ١٩٧٧.
- نجدة فتحي صفوة ((محرر ومترجم))، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، ط ٢، مكتبة دار التربية، بغداد ١٩٨٤.
- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطابع افاق عربية، بغداد ١٩٨٤.
- نوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨، الدرا العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٧.

- هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دار الحرية، بغداد ١٩٨٤.
- هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦.
- هاشم علي محسن، تطور الحركة النقابية في العراق، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٦.
- هند فتال و رفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث، جروس برس، طرابلس ١٩٨٨.
- وليد قزيها، قراءة اخرى في مفهوم ساطع الحصري عن القومية العربية، من كتاب الحياة الفكرية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي في العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد لا تاريخ.
- وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسة والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية ((الاستقلالية)) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
- وميض جمال عمر نظمي، شيعة العراق وقضية القومية العربي، من كتاب دراسات في القومية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٦٨.
- ويلسون، ارنولد، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، دار الكتب، بيروت ١٩٧١.
- ياس علي الناصر، مذكراتي أربعون سنة سينمائية، مطبعة الأمة، بغداد ١٩٨٠.
- يوسف اسماعيل، انقلاب ٢٩ تشرين أول، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٣٦.
- يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثا، مطبعة العراق، بغداد ١٩٢٢.
- يوسف عز الدين، الحركة الفكرية في العراق، القاهرة ١٩٨٤.
- يوسف عز الدين، الشعر العراقي الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
- يوسف عز الدين، شعراء العراق في القرن العشرين، بغداد ١٩٦٩.

- **Books:**

- Atiyyah, Ghassan, R., Iraq 1908-1921, Beirut 1973.
- Batatu, Hanna, The Old Social Classes and Revolutionary Movement of Iraq, Princeton 1978.
- Lady, Bell, The letters of Gertrude Bell, vol. II, London 1927.

- Bonne, A., State and Economic in the Middle East, A Society in Transition, London 1948.
- Burgoyne, E., Gertrude Bell From her personal papers 1914-1926, London 1961.
- Baram, Amatzia, Culture-History and Ideology in the Formation of Bathist Iraq 1968-89, New York 1992.
- Coke, Richard, Baghdad the city of peace, London 1927.
- Cooke, Headly, V., Challenge and Response in the Middle East, New York 1952.
- Fernea, Robert, Shaykh and Effendi, Cambridge 1970.
- Jamali, Mohammed Fadhel, The New Iraq, Its problem of education, New York 1934.
- Khadduri, Majid, Republican Iraq, New York 1969.
- Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932-1958, London 1960.
- Laqueur, Walter, Communist and Nationalist in Middle East, London 1957.
- Longrigg, Iraq 1900-1950, London 1968.
- Main, Ernest, Iraq from Mandat to Independence, London 1935.
- Mesopotamia, Handbook, No. 63, official, London 1920.
- Sharabi, Hisham, B., Arab Intellectuals and the West, The Formative Years 1875-1914, London 1970.
- Sluglett, P. J., Britain in Iraq 1914-1932, London 1976.
- Al-Tarbush, Mohammed, The Role of the Military in Politics, Study of Iraq to 1941, London 1982.
- Warriner, Doreen, Land and Poverty in the Middle East, London 1948.

البحوث والمقالات:

- ابراهيم حلمي، العراق، مجلة لغة العرب،الجزء الاول، حزيران ١٩١٢.
- ابراهيم حلمي، العشائر القاطنة بين بغداد وسامراء، مجلة لغة العرب،العدد الثالث، ايلول ١٩١٢.
- ابراهيم خليل احمد، اكليل الورد اول مجلة تصدر في العراق، مجلة الجامعة "جامعة الموصل"، العدد الثامن، السنة السابعة، ايار ١٩٧٧.
- احمد حلاوي، بدايات المسرح العربي في العراق،مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد الثالث،حزيران ١٩٧٤.
- احمد مطلوب، القومية في شعر رشيد الهاشمي، مجلة الاقلام "بغداد"، شباط ١٩٦٥.
- ارشد الكاظمي، بواكير الفكر الاشتراكي في العراق،الثقافة الجديدة "بغداد"، نيسان ١٩٧٥.
- الياس فرح، الاشتراكية في الوطن العربي، افاق عربية "بغداد"، تشرين ثاني ١٩٧٦.
- امين المميز،رسائل من الملك فيصل الاول الى لورنس، افاق عربية، اذار ١٩٧٩.
- جاسم المطير، بواكير حركة الوعي القومي ضد الصهيونية،افاق عربية، كانون اول ١٩٧٦.
- د. جعفر عباس حميدي، ٥ رسائل سياسية، افاق عربية، اذار ١٩٨٤.
- حمزة مصطفى، لماذا اغتيل رستم حيدر،افاق عربية، كانون اول ١٩٨٧.
- د. خالد حبيب الراوي، اذاعات قصر الزهور، افاق عربية،شباط ١٩٩٠.
- د. خالد حبيب الراوي، كيف بدأ البث الاذاعي في العراق، افاق عربية،حزيران ١٩٩١.
- د. خالد حبيب الراوي، كيف قمعت اول صحيفة نسوية في العشرينات، افاق عربية،شباط ١٩٩٢.
- د. خالد السلطاني، دراسة في عمارة العراق مابين الحربين ١٩٢٠-١٩٤٠، افاق عربية، حزيران ١٩٨٠.
- د. خالد السلطاني، عمارة جامعة آل البيت المشروع التخطيطي والانجاز، افاق عربية، حزيران ١٩٩٢.
- خلدون حسن النقيب، بناء المجتمع العربي بعض الفروض المنهجية، المستقبل العربي "بيروت"، ايلول ١٩٨٥.

- خليل الهنداوي، الشعر العراقي واثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه للدكتور يوسف عز الدين، الاقلام، تشرين ثاني ١٩٦٤.
- خليل الهنداوي، الشعر العراقي الحديث، الاقلام، ج ٣، تشرين اول ١٩٦٤.
- خيري العمري، ابراهيم صالح شكر، الاقلام، تشرين اول ١٩٦٤.
- رزاق ابراهيم حسن، الحركة النقابية في العراق، افاق عربية، ايار ١٩٧٦.
- زكي خيري، الحزب الشيوعي في العراق، الثقافة الجديدة، نيسان ١٩٧٥.
- زهير احمد القيسي، ابراهيم صالح شكر صحفيا، افاق عربية، ايار ١٩٧٦.
- سامي عبد الحافظ القيسي، الاضراب العام سنة ١٩٣١، افاق عربية، ايار ١٩٧٩.
- د. سامي عبد الحافظ القيسي، تاريخ العراق المعاصر في مذكرات ثلاثة من السياسيين القدامى، افاق عربية، مايس ١٩٩٢.
- سعاد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد ١٩٠٠-١٩٦٠، افاق عربية، اب ١٩٨٨.
- سليم طه التكريتي، من مذكرات سندرسن، افاق عربية، شباط ١٩٧٨.
- سيار الجميل، الخطاب التاريخي العربي خلال فترة مابين الحربين العظميين، المستقبل العربي، ايار ١٩٨٩.
- شفيعة الداغستاني، ابراهيم صالح شكر قلم مضيء في الصحافة العراقية، افاق عربية، تموز ١٩٨٨.
- د. عباس ياسر الزيدي، من التاريخ النضالي للحركة الطلابية في العراق ١٩٠٨-١٩١٩، افاق عربية، تشرين ثاني ١٩٧٩.
- د. عبد الجبار العمر "محقق"، كتاب ذيل مطالع السعود او تاريخ الشاوي، افاق عربية، شباط واذار ١٩٨١.
- عبد الرزاق الحسني، ازمة وزارية حادة تمهيدا لعقد المعاهدة العراقية-البريطانية عام ١٩٢٢، افاق عربية، تشرين ثاني ١٩٨٧.
- عبد الرزاق الحسني، كيف تكون العراق الحديث، افاق عربية، تشرين ثاني ١٩٩١.
- عبد الرزاق الهلالي، بين الملك فيصل الاول وناجي السويدي، افاق عربية، كانون اول ١٩٧٩.
- عبد الرزاق الهلالي، حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق، افاق عربية، تموز ١٩٧٨.
- عبد الرزاق الهلالي، الدكتور زكي مبارك في العراق، الاقلام، كانون الثاني ١٩٦٥.

- عبد الرزاق الهلالي، مذكرة تاريخية حول السياسة الداخلية في العراق سنة ١٩٣٢ بين الملك فيصل الاول وناجي السويدي، افاق عربية، كانون اول ١٩٧٩.
- عبد الرزاق محي الدين، حياة الشبيبي وسيرته، مجلة المجمع العلمي العراقي "بغداد"، المجلد ١٧، ١٩٦٩.
- د. عبد الرضا الطعان، قراءة في كتاب الدكتور فاضل البراك دور الجيش العراقي، افاق عربية، كانون ثاني ١٩٨٨.
- عبد الهادي كريم سلمان، الدور القومي للضباط العراقيين في ثورة الحجاز وتحرير سوريا، افاق عربية، نيسان ١٩٩٠.
- د. علاء كاظم نورس، الحركة القومية حتى الحرب العالمية الاولى، افاق عربية، اذار ١٩٩٣.
- د. علي الزبيدي، المسرحية العربية في العراق في العهد العثماني، الاقلام، مايس ١٩٦٥.
- د. عماد عبد السلام رؤوف، جمعية الدفاع المقدس السرية في بغداد، افاق عربية، كانون ثاني ١٩٧٩.
- د. فاضل حسين، جمعية الجوال فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر، مجلة كلية الاداب "جامعة بغداد"، كانون اول ١٩٨٢.
- د. فاضل حسين، العراق ١٩٠٨-١٩٢١ دراسة سياسية عرض لكتاب د. غسان العطيه، قضايا عربية "بيروت"، كانون اول ١٩٧٤.
- د. فيصل السامر، ظلامات غير منشورة قدمت الى الملك فيصل الاول، افاق عربية، كانون ثاني ١٩٧٨.
- د. كمال السامرائي، مااسباب المعارضة الوطنية لتأسيس الكلية الطبية في بغداد، افاق عربية، كانون اول ١٩٨٩.
- د. كمال مظهر احمد، الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج، افاق عربية، ايار ١٩٧٧.
- د. كمال مظهر احمد، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، افاق عربية، اذار ١٩٨٣.
- محمد انيس، جماعة الاهالي ونشأة اليسار العراقي، مجلة الهلال "القاهرة"، يناير ١٩٦٥.
- د. محمد حسين الزبيدي، مااسباب الخلاف بين الملك فيصل الاول وناجي شوكت، افاق عربية، شباط ١٩٩٠.

- د. محمد حسين الزبيدي، ناجي شوكت رأي نافذ في السياسة العراقية في العهد الملكي، افاق عربية،تشرين اول ١٩٨٨.
- د. محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية محاولة فاشلة للافلات من براثن التغلغل الاوربي، تاريخ العرب والعالم "بيروت"، اذار نيسان ١٩٨٥.
- د. محمد مظفر الادهمي، الحركة الفكرية العربية واثرها في انتخابات مجلس المبعوثان في العراق، افاق عربية،اذار ١٩٨٩.
- محمد مظفر الادهمي، حقائق عن الصراع الخفي بين بريطانيا والملك فيصل الاول، افاق عربية،كانون اول، ١٩٧٨.
- د. محمد مظفر الادهمي، الصراع على السلطة بين الملك فيصل الاول وبريطانيا، افاق عربية، كانون ثاني ١٩٩٠.
- د. محمد مظفر الادهمي، صراع النفوذ بين الملك فيصل الاول وعبد المحسن السعدون، افاق عربية، تشرين اول ١٩٨٨.
- د. محمد مظفر الادهمي، النخبة العراقية وحركة التحرر العربي، افاق عربية، كانون ثاني ١٩٩١.
- منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية، مجلة كلية الاداب "جامعة بغداد"، حزيران ١٩٦٩.
- منير بكر التكريتي، الكاتب الصحفي ابراهيم صالح شكر، مجلة كلية الاداب "جامعة بغداد"، ١٩٧٠-١٩٧١.
- نجدة فتحي صفوت، عرش يبحث عن ملك،افاق عربية،اب ١٩٧٨.
- د. نوري عبد الحميد خليل، الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط البريطانية، افاق عربية، اذار ١٩٩٠.
- هاتف الثلج، حوار مع جاسم مخلص-من خطط لاغتيال بكر صدقي، افاق عربية، كانون اول ١٩٨٩.
- يعرب فهمي سعيد، حقائق اغتيال بكر صدقي، افاق عربية،شباط ١٩٧٨.
- د. يقظان سعدون العامر، الاتصالات الالمانية-العثمانية بشأن الحصول على امتياز سكة حديد بغداد-برلين، المؤرخ العربي، العدد ٣٩، ١٩٨٩.
- يوسف العاني،الجمهور والمسرح العراقي، افاق عربية، تموز ١٩٧٧.
- د. يوسف عز الدين، تطور الفكر القومي، مجلة المجمع العلمي العراقي "بغداد"، المجلد ١٥، ١٩٦٧.

الصحف:

- ابو حمد، ١٩٣٣، ١٩٣٤.
- الاحرار، ١٩٣٣.
- الاخاء "البصرة"، ١٩٢٦.
- الاخاء الوطني، ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٣٤.
- الاخبار، ١٩٣١.
- الاستقلال، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٤،١٩٢٥، ١٩٢٧،١٩٣٦.
- الاصلاح، ١٩٣٥.
- الامل، ١٩٢٣.
- الانباء، ١٩٣٦.
- الانقلاب، ١٩٣٧.
- الاهالي، ١٩٢٣، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٧.
- الاوقات البصرية، ١٩١٧، ١٩١٨.
- الاوقات البغدادية، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٠.
- بالك، ١٩٣٨.
- البدائع، ١٩٢٥.
- البلاد، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧.
- التقدم، ١٩٢٨، ١٩٢٩.
- الحاصد، ١٩٢٩.
- حبزبوز، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- دجلة، ١٩٢١، ١٩٢٢.
- الرافدان، ١٩٣٠.
- الراي العام، ١٩٣٨.
- الرقيب، ١٣٢٧هـ، ١٣٢٨هـ.
- الزمان، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٣٠.
- الزوراء، ١٢٨٦هـ، ١٢٨٧هـ، ١٢٨٨هـ، ١٢٩١هـ، ١٢٩٢هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣١٠هـ.
- السياسة، ١٩٣١.
- الشعب، ١٩٢٥.
- الصحيفة، ١٩٢٥.

– صدى بابل، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١٢.
– صدى العهد، ١٩٣٠، ١٩٣٢.
– صدى الوطن، ١٩٣١.
– صوت الاهالي، ١٩٣٥.
– صوت العراق، ١٩٢٩، ١٩٣٠.
– الطريق، ١٩٣٣.
– العاصمة، ١٩٢٣.
– العالم العربي، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٥.
– العراق، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢.
– العرب، ١٩١٧.
– العمران "دمشق"، ١٩٠٨.
– الفرات "النجف"، ١٣٣٨هـ.
– الفلاح، ١٩٢١.
– كفاح الشعب، ١٩٣٥.
– لسان العرب، ١٩٢١، ١٩٢٢.
– المعارف، ١٩٢٦.
– المفيد، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٥.
– المنبر العام، ١٩٢٦.
– مرآة العراق، ١٩٢٦.
– الناشئة الجديدة، ١٩٢٣.
– النجف "النجف"، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧.
– نداء الشعب، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٣٠.
– النهضة، ١٩٢٧.
– الوقائع العراقية، ١٩٢٦، ١٩٣١.

المجلات:

– مجلة تنوير الافكار، ١٣٢٨هـ.
– مجلة لغة العرب، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩٣٠.

Abstract

The Political Thought in Iraq between two World Wars

Ismail Noori Mseer Al-Robayi ٤٥٨٢٩٥

Supervised by: Professor Ali Mahafzah

The importance of this subject ***((The Political Thought in Iraq Between the Two World Wars))***, is derived from the importance of the historical period it dealt with.

In order to encompass the details of this subject, I have divided the study into six chapters.

The first chapter is dedicated to study the social and economical situations in Iraq during the three periods; The Ottoman, the British occupation, The national government, with regard to the impacts these epoches imposed on Iraq.

The second chapter is devoted to follow the beginning of political consciousness and the emergence of national features at that period, and the political role played by the illuminated pick towards the political ideas and events they faced and witnessed. In addition, the subject of social origins has gained a special attention, considering the fact that this influence is very important in term of aspirations and attitudes of this pick, and its communication and dealing with the other popular bands.

The third chapter was aiming at studying the direct influence upon the political thought in Iraq, by studying the national revolution of 1920 and its impact upon the Iraqi elate, and its historical importance in determining its reactions towards Britain as a mandatory power, and the national government after the revolution, as well as the relationship between Iraqi journalism and educational development which left obvious imprints on Iraqi illuminated mind.

This chapter also dealt with the Iraqi tribes and their roles as an important power in political life.

The fourth chapter dealt with subject of political parties and trends, and the formations and groups and the issued political statements in determination of their attitudes toward the political